

سلاح الناهض

- شرح -

عدة الفارض في علم الفرائض

للفقيه المولاه الجليل السيد أحمد بن حسن بن محمد باعقل

عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه

والمسلمين بجاه النبي الامين

صلى الله وسلم عليه وعلى

اله وصحبه اجمعين

آمين

وقع الابتداء في تأليف هذا الكتاب بتاريخ (١٣) اثنى عشر في ظفر الخير سنة ١٣٧٧هـ،
يوافق (١٥) جولي سنة ١٩٦٢م، ووقع الفراغ من كتابته وما الحق به في صباح يوم
الخميس لسنة وعشرين يوما خلت من ربيع الثاني سنة ١٣٨٤هـ، يوافق ثلاثة ايام
خلت من سبتمبر سنة ١٣٨٤م، وقد سميته بأسماء منها الاسم المذكور اعلاه. ومنها
الفرائد الفائض شرح عدة الفارض وعليه قرظه السيد النابغة عبد الله بن
أحمد الكاف. وذكر الاممين في تقريره شيخي العلامة الحبيب عيدروس بن
سالم الجفري كما قرظه في رسالة ولم يذكر اسمه شيخي العلامة الحبيب حامد بن
محمد السري وأحمد الله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
﴿ أَيُّهَا الطَّالِبُ لِلْعِلْمِ الْجَلِيلِ ﴾ ﴿ عِلْمُ حَكْمِ الْإِرْثِ فِي الشَّرْعِ الْأَصِيلِ ﴾
﴿ هَاكَ سِفْرًا قَدْ حَوَى أَبْحَاثَهُ ﴾ ﴿ فَادْخِرْهُ لَا تَرْمِ عَنْهُ بِدِيلِ ﴾
﴿ وَاصْطَحِبْهُ نَازِلًا أَوْ رَاجِلًا ﴾ ﴿ وَاتَّخِذْهُ مَرْجَعًا يَشْفِي الْفَكِيلِ ﴾

(تَذَنُّبِيَّةٌ)

نذبه قراء هذا الكتاب النفيس إلى أخطاء طفيفة وقعت من الكاتب
سهوا لكنها لا تحط من قدره وأهميته ، وكان بعضها في الرسم وبعضها في وضع
التعليقات في غير صفحاتها اللازمة بل فيها أوفيا يليها غالبا أوفيا قبلها .
وكنا قد صححناها أولا ثم ثانيا فلما رأينا الكاتب لم يلتفت إلى تصحيحها لأنه
يلازمه كتابة النسخة مرة ثانية وزيادة النفقة وطول المدة لم ننبهه اليها
في التصحيح الأخير راجين من القراء أن يستدلوا عليها بأرقامها ؛
وحسن خط الكاتب جعلنا نتجاوز عن الأخطاء الطفيفة في الرسم وفيما ذكر ، على اننا
نرجو ان يبيتر الله لنا اولغيور محب لنشر العلم تلا في تلك الأخطاء كلها في أقرب
فرصة سانحة بحق الله الرجاء . قاله المؤلف . ٥

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
الكلام على الصلاة والسلام على الال	٦٢	تقاريف العلماء لسلاح الناهض	١٢
والاصحاب والاتباع		شرح - عدة الفارض	
الكلام على الال	٦٤	خطبة كتاب سلاح الناهض	١٧
الكلام على الاصحاب	٦٦	شرح خطبة المنظومة	
الكلام على الاتباع والتابعين	٧٠	لماذا بدأ بالبسملة ثم الحمد له	٢٣
الكلام على (وبعد)	٧٢	من معاني البسملة	٢٥
الكلام على العلم وبعض مزاياه	٧٤	احكام البسملة وشروطها	٣٠
طرف مما جاء في فضل العلم	٧٦	بيان الكتب المنزلة وفضل البسملة	٣٢
الحث على طلب العلم	٨٠	من معاني الحمد	٣٤
مدح العلم وذم الجهل	٨٢	الكلام على الحمد والشكر والمدح وما	٣٦
فضل علم الفرائض	٨٦	بينهما من النسب	
اعلم الامة بالفرائض	٨٨	اركان الحمد واقسامه واحكامه	٤٠
من مناقب زيد بن ثابت	٩٠	فضل الحمد وبعض صفات الله تعالى	٤٢
من الغرائب العجيبة في اسم زيد	٩٢	الكلام على اسماء الله وبعض صفاته	٤٣
نسب الإمام الشافعي	٩٦	معنى براعة الاستهلال	٤٥
من مناقب الإمام الشافعي	٩٧	الكلام على الصلاة والسلام على النبي	٤٧
لماذا وافق الشافعي زيدا	١٠٢	صلى الله عليه واله وسلم	
وصف المنظومة ورجاء الناظم بها	١٠٣	الكلام على النبي وبعض صفاته	٥٣
مبادئ علم الفرائض	١٠٧	النبي افضل الخلق بالاجماع	٥٨
مقدمة المنظومة في الحقوق المتعلقة	١١٠	ترتيب الخلق في الأفضلية بالاجمال	٦٠
بالتركة			

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
بيان اصحاب ثلث الباقي ومسألتى الفراوين	١٧٨	بيان المحتوف المتعلقة بالتركة	١١١
بيان مسألتى الفراوين	١٨٠	باب اسباب الارث وموانعه	١٢٤
بيان اصحاب ثلث الباقي ومسألتى الفراوين	١٨١	بيان اركان الارث وشروطه	١٢٦
تنبيه في بيان المسائل التى يخالف الجد الاب		بيان اسباب الارث	١٢٨
بيان اصحاب السدس وشروط استحقاقه	١٨٢	بيان موانع الارث. والكلام على نحن معاشر الانبياء	١٣٤
بيان حكم الجدة التى تدلى بجهنين	١٩٣	عدد الوراثين والوراثات	١٤٧
بيان اصحاب السدس وشروط استحقاقه وعلى اصحاب الفروض	١٩٥	الحكم عند اجتماع الفريدين اولهما	١٥٥
باب لحكم العصبات وترتيب ميراثهم	١٩٧	الحكم عند فقده الورثة او بعضهم	١٥٧
بيان اقسام العصبات والعاصيين بالنفس والحكم فى ارثهم	٢٠٠	باب بيان الفروض الستة ومن يرث بها	١٥٨
بيان العاصيين بالنفس والحكم فى ارثهم	٢٠١	تقسيم الارث الى فرض وتعصيب	١٥٩
عدد العاصيين بالنفس وترتيب ارثهم	٢٠٤	بيان الفروض الستة الثابتة بنص القران والسابع الثابت بالاجتهاد	١٦١
بيان جهات العسوبة وترتيبها فى الارث	٢١٣	بيان اصحاب النصف وشروط استحقاقه	١٦٣
قاعدة فى بيان تقديم العصبات فى الارث	٢١٥	بيان اصحاب الربع وشروط استحقاقه	١٦٧
		بيان اصحاب الثمن والثلاثين وشروط استحقاقهم	١٦٩
		بيان اصحاب الثلثين وشروط استحقاقهم	١٧٠
		بيان اصحاب الثلث وشروط استحقاقهم	١٧٣

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
افاضة في الجذات	٢٥٦	رد المال لذوي الفروض النسبية	٢١٧
جدول العجب	٢٦٠	ثم لذوي الارحام	
باب بيان احكام الجد والاخوة	٢٦١	بيان العاصب بالغير واقسامه	٢١٩
عند اجتماعهم		وحكم ارثه	
بيان احوال المجمع احد الصنفين	٢٦٢	بيان من لا يعصبون احدا	٢٢٧
من الاخوة ووجود ذى الفرض		بيان ثلاث تنمات هامة	٢٢٩
بيان احواله معهم اذا لم يوجد	٢٦٦	بيان المسألة المشتركة وكيفية قسمتها	٢٣١
ذو الفرض		بيان اختلاف تصحيحها	٢٣٥
بيان حكم المجمع الاخت او	٢٦٨	بيان محترز اركانها	٢٣٧
الاخوات لغير ام		باب العجب وتقسيمه الى عجب نقصان	٢٣٩
بيان احوال الجد باعتبار ما يفضل	٢٧٢	وعجب حرمان وبيان انواع عجب النقصان	
عن الفرض		تقسيم العجب الى نقصان وحرمان	٢٤١
بيان حكم المجمع الصنفين من الاخوة	٢٧٥	فاصلتان تبني عليهما معرفة العجب	٢٤٢
وجود ذى الفرض وعلمه		بيان من لا يعجب بالشخص حرمانا	٢٤٤
بيان القسمة بين الاخوة بعد اخذ	٢٧٧	ومن يعجب به وتفصيل عجب الذكور	
الجد الاخلال		تفصيل عجب الذكور	٢٤٧
بيان القسمة عند حضور الشقيقة	٢٧٩	تفصيل عجب الذكور والاناث	٢٤٨
مع الاخوة للاب		تفصيل عجب الاناث	٢٥٠
بيان القسمة عند وجود الشقيقتين	٢٨٥	تفصيل عجب الاناث وافاضة	٢٥٢
مع الاخوة للاب		في الملبذات .	

الموضوع	الترتيب	الموضوع	الترتيب
كيفية تصحيح السائل اذا وقع كسر على صنفين او اكثر	٣٢٠	باب بيان المسألة الاكدرية	٢٨٦
طريق التصحيح اذا وقع كسر على صنفين او اكثر	٣٣٣	بيان كيفية تأصيلها وتصحيحها وقسمتها	٢٨٧
صور أمثلة الانكسار على فريقين	٣٣٣	بيان محترز أركانها	٢٩١
حاصل الانكسار وأسهل طرق التصحيح	٣٤٠	باب بيان مخارج الفروض والنسب الاربع	٢٩٣
طريق التصحيح اذا وقع الانكسار على ثلاث فرق أو أربع	٣٤٢	بيان مخارج الفروض والاصول المنفق عليها	٢٩٤
خلاصة في ذكر مواضع العمل بالنسب الاربع من أمثلة الانكسار على ثلاث فرق		بيان اصول السبعة المنفق عليها والاثنتان المختلف فيها	٣٠٠
من أمثلة الانكسار على أربع فرق مسألة الامتحان الشهيرة	٣٤٣	تقسيم اصول العائلة وغير عائلة	٣٠٢
باب بيان معنى المناسحات	٣٦٦	بيان طرق اصول العائلة	٣٠٥
بيان اختصار المسائل واقسامه	٣٦٨	بيان معرفة النسب الاربع	٣١٢
الاكتفاء بالمسألة الاولى عند انقسام سهمها الثاني على مسائله	٣٧٤	بيان ما يكفي به من النسب الاربع	٣١٨
وبيان جزء سهمها		باب بيان كيفية تأصيل المسائل وتصحيحها	٣٢٠
كيفية عمل المناسحات بالجدول	٣٧٦	بيان كيفية تأصيل المسائل اذا وقع كسر على صنف واحد	٣٢٤
من أمثلة		بيان كيفية تصحيح المسائل اذا وقع كسر على صنف واحد	٣٣٦

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
من امثلة انقسام سهام الثاني على مسأله وكيفية العمل في ذلك	٣٩٧	من امثلة انقسام سهام الثاني على مسأله وكيفية العمل في ذلك	٣٩٧
التوافق بين نصيب الميت ومسأله في ثلاث مسائل		كيفية عمل المناسخت عند عدم انقسام سهام الثاني على مسأله وإيجاد جامعة المسألين	٣٨٠
		كيفية إيجاد جامعة المسألين	٣٨١
ومن امثلة التوافق في أربع مسائل	٣٩٩	وبيان جزأى سهام وقمة الجامعة	٣٨٣
مثال لخمس مسائل وأربع جامعات وقع فعلا	٤٠٢	كيفية إيجاد الجامعة وقسمتها بين الورثة	
مثال لجمع الانقسام والتوافق والتباين	٤٠٣	من امثلة التوافق بين سهام الثاني ومسأله	
بيان اختصار سهام الورثة بعد العمل وامثلة ذلك	٤٠٤	من صور المأمونية في الموافقة بين سهام الثاني ومسأله	٣٨٥
إمكان اختصار الجامعة الاولى والثانية	٤٠٨	من امثلة التباين بين سهام الثاني ومسأله	٣٨٧
خاتمة في بيان مصطلح الالفاظ	٤١٠	كيفية العمل فيما اذا تعددت مسائل المناسخت	٣٩١
باب في الاشارة الى حكم ارث الخنثى المشكل والمفقود والحمل	٤١٢	بيان جزء سهم الجامعة وجزء سهم المسألة الثالثة - وامثلة الانقسام في ثلاث مسائل	٣٩٣
بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح به	٤١٣		
بيان لارث			

الموضوع	الترتيب	الموضوع	الترتيب
المفقود إذا لم يتعدد		٤١٥ بيان إرث المشكل وإرث من معه	
٤٤٢ بيان كيفية حساب المفقود إذا		٤١٨ بيان أحوال الخنثى المشكل	
تعدد وأمثلة التطبيق		٤٢٠ كيفية الحساب في مسائله إذا لم	
٤٤٤ بيان حكم إرث غير المفقود منه		يتعدد	
٤٤٦ الكلام على الحل وبيان شروط		٤٢١ أمثلة التطبيق	
إرثه والحجب به		٤٢٣ من أمثلة التطبيق على حساب	
٤٤٨ بيان إرث الحل وإرث من معه		مسائل المشكل	
٤٥١ تفصيل أحوال الورثة مع الحل		٤٢٨ بيان كيفية الحساب في مسائل	
٤٥٢ بيان كيفية حساب مسائل الحل		المشكل إذا تعدد - وأمثلة التطبيق	
٤٥٤ من أمثلة التطبيق على حساب		على ذلك	
مسائل الحل		٤٣٠ من أمثلة التطبيق على حساب	
٤٦٠ إيضاح إشارة الناظم إلى حكم		مسائل المشكل إذا تعدد	
إرث المشكل والمفقود والحل -		٤٣٢ الاكتفاء بتقدير مسألة لذكورة	
ومعاملة الورثة بالآخر		أحدهما واثوثة الآخر	
الحكم عند اتحاد الإرث بكل تقدير		٤٣٣ بيان معنى المفقود	
في الكل		٤٣٤ بيان إرثه وإرث من معه من	
الحكم عند الارث بأحد تقدير		الورثة وأحوالهم	
الخنثى والمفقود		٤٣٦ بيان كيفية حساب المفقود إذا	
الحكم عند الارث ببعض تقادير		لم يتعدد وأمثلة التطبيق	
الحل أو كلها		٤٣٨ من أمثلة التطبيق على أحوال	
إيضاح			

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
الزوجين وكيفية التنازل والصحيح		٤٦٤ ايضاح إشارة الناظم إلى حكم	
فيها وأمثلة التطبيق		إرث من ماتوا من النوارثين معا	
من الأمثلة التي تنقسم من أصلها	٤٨٦	٤٦٥ تفصيل أحوال نحو الغرقى وأحكام	
والتي يقع فيها الانكسار		في ذلك	
الأحوال التي فيها أحد الزوجين	٤٨٨	٤٦٨ من أمثلة التطبيق على حكم إرث	
وكيفية التنازل والصحيح فيها		نحو الغرقى	
من الأمثلة التي تنقسم من أصلها	٤٩٣	٤٧٠ اختتام عدة الفارض بما فتحت	
والتي يقع فيها الانكسار		به	
بيان أصول مسائل الرد وأقسامها	٤٩٥	٤٧٢ الكلام على وصف الال والصعب	
خلاصة أحوال الرد	٤٩٩	بالكرام السعداء	
الباب الثاني في بيان ذوى الارحام	٥٠١	٤٧٥ عدد أبيانها بحساب الجمل، وبيان	
وكيفية توريثهم		٤٧٦ القاعدة الأيجدية	
بيان ذوى الارحام وكيفية توريثهم	٥٠٢	٤٧٧ الأبواب التي لحقت بهذا الشرح	
بيان ذوى الارحام وكيفية توريثهم		ثلاثة الباب الأول في بيان أحكام	
إرثهم عند الانفراد والاجتماع	٥٠٦	الرد	
بيان نزياتهم بأول من يدلون		٤٨٨ دليل الفائلين بالرد وبيان من	
به من الورثة		يستحقه	
التزويل قاعدة مطردة في ذوى	٥٠٨	٤٨٣ بيان أحوال الورثة في مسائل الرد	
الأرحام الا في من استثنوا		وتقسيمها إلى قسمين	
جدول يبين ذوى الارحام ومن		٤٨٤ الأحوال التي ليس فيها أحد	
ينتمون			

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
بيان حالات القسمة باعتبار النسب الاربع	٥٦٣	ينقون اليهم اويزلون منزلهم	٥١٠
مباحث ثلاثة لايضاح انواع قسمة التركات المبحث الاول في بيان كيفية قسمة الصحيح من التركات المدونة على الاضلاع ويدونها (بطريق اضرب ثم اقسام)	٥٦٤	كيفية الوصول الى معرفة الوارثين	٥١٠
المبحث الاول: امثلة التطبيق مع الموافقة وعدم الاضلاع (بطريق اضرب ثم اقسام)	٥٦٦	منهم خلاصة القول في ارث ذوى الارحام	٥٢١
المبحث الاول: امثلة التطبيق مع الموافقة ووجود الاضلاع (بطريق اضرب ثم اقسام)	٥٦٨	التطبيق على الاصناف الاربعة	٥٢٢
المبحث الاول: امثلة التطبيق مع المباشرة وعدم الاضلاع (بطريق اضرب ثم اقسام)	٥٧٠	توريث من اجتمع فيه قرابا رحم بكل منهما	٥٢٨
المبحث الاول: امثلة التطبيق مع المباشرة ووجود الاضلاع (بطريق اضرب ثم اقسام)	٥٧٢	الاصل الوحيد الذي يعول في هذا الباب	٥٢٢
المبحث الثاني: في بيان كيفية قسمة فوائدا على مخرج الفيراط	٥٧٤	بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الارحام ووضعها في الجدول	٥٢٥
وضعها في الجدول وقصنها على الاضلاع ويدونها (بالطرق الثلاث)	٥٧٦	بيان احوال الجد والاختوة في ذوى الارحام	٥٤٨
المبحث الثاني		الباب الثالث في بيان قسمة التركة واشهر طرق القسمة	٥٥٨
		الطريق الاولى طريق النسبة	٥٥٩
		الطريق الثانية طريق اضرب ثم اقسام	٥٦٠
		الطريق الثالثة طريق اقسام ثم اضرب	٥٦١

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
أمثلة التطبيق على الكسر المنتسب	٦٠٩	المبحث الثاني - أمثلة التطبيق	٥٧٧
أمثلة التطبيق على الكسر المختلف	٦١٣	على قسمة نحو العقار على مخرج	
الطريق الثانية فيما إذا كان	٦١٢	الفيراط وكيفية وضعها في الجدول	
في التركة كسر أو كسور أيضا -		وقسمتها على الاضلاع وبدونها	
والنطبق على الكسر المفرد		(بالطرق الثلاث)	
والمنتسب والمختلف		٥٧٨ تنبيه في بيان مقدار الفيراط	
النطبق على الكسر المفرد والمنتسب	٦١٧	ومخرجه	
والمختلف		المبحث الثاني - أمثلة التطبيق	٥٧٩
الطريق الثالثة فيما إذا كانت	٦١٩	على قسمة نحو العقار على مخرج	
التركة كلها كسورًا، وأمثلة		الفيراط بالطرق الثلاث	
النطبق . اهـ		المبحث الثاني - كيفية العمل فيما	٥٩٠
		إذا خرج كسر في فيراط المسألة	
		المبحث الثاني - ايضاح طريقة	٥٩٢
		العلامة ابن شهاب - والنطبق	
		عليها	
		المبحث الثالث: بيان قسمة الكسور	٦٠٣
		في التركات وفيه ثلاث طرق	
		الطريق الأولى فيما إذا كان	٦٠٤
		في التركة كسر أو كسور	
		أمثلة التطبيق على الكسر المفرد	٦٠٦

التقريظ الأول: تقريظ العالم اللوذعي النابغة السيد الشريف
عبدالله بن أحمد بن عبد الله الكاف قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلاته وسلامه على حبيبه ومصطفاه سيدنا محمد
والد وصحبه ومن والاه. وبعد فأرفع الى صاحب الفضيلة الامخ الاسناذ
احمد بن حسن باعقيل هذه الابيات الهزلية كتقريظ على مؤلفه الجليل -
الفرات الفاضل - الذي برهن به على حبه للعلم ورغبته في نشره ولمنى
بحمد الله تعالى قد وقفت على أكثر ما فيه فوجدته طافحاً بما يحتاج
اليه المريد وكفيلاً بما مول طالب المريد من الفوائد والبحوث القيمة التي
أسفرت عن حقائق ناصعة وبيانات واضحة لا تدع اليه سبيلاً للمرتاب
ولا ثغرة يدخل منها ناقد الصواب وكتاب وصفه ما ذكرناه أخرى بأن
يكون مقبولاً عند الله ومحبياً عند من يقصد بعمله رضا مولاه فجزى الله
مؤلفه عن الاسلام والمسلمين بما جاز به العلماء العاملين ونفع به
ومؤلفه آمين آمين

شبه تقريظ على سفر حفيلى

المناد الجليل بالخير الجزيل	إنها البارع فى الفن الجميل
عظيمة فى القدر أسلوب جميل	لك فى التأليف أسلوب على
كان يرجى لأعريضاً أو طويل	وسطاً قد جاء ممتازاً كما
برهنت أنك علام جليل	انت مدفع إلى به بقوة
وعلى جدوله العلم يسيل	فلذا كان الفرات فاضلاً ^(١)

والمواريث غدت واضحة كوضوح الشمس في وقت المقييل

رائد العلم كفيت الهم في السبجث عن فرض كثير أو قليل
وعن التعصيب والتصحيح والاختذ في القسمة بالجهد الثقيل
فلديك اليوم تأليف بما انت في حاجته جد كفييل
إنه كالروض في نضرته وقتئذ تثمر أشجار النخيل
وزهور الورد في اكنافه عرفها العابق برء للعليل
فاقترب منه ففاضل امرؤ كان في ظل من الملق ظليل
واقطف ماشئت من ازهاره طربا بالسجع فيه والهديل
روض علم قد تولى نسقه خدعة للدين (نخل الباعقيل)
فيه من فن البيان سحره ومن التشريع حق ودليل
إنه للنظم كالعين وكالـ فم للانسان معدوم المشيل
فهو شرح طاب معناه فأين الحميا منه اين السلسبيل؟
حبذا العلم الذي ينفشه قلم في يد مقدم نبيل
عرف الحق وآواه وما كان بالحق شعيا أو نخيل
ليس في دنياه الا العلم لا ينشئ عنه الى قال وقيل
فغدا في طلوعه حتى اذا قرقر العلم أو مال يميل

لك يا احمد فيما جئته اثر يبقى لجيل بعد جيل

(١) هذا هو اسمه الثاني - واسمه الاول (سلاح النامض) (٢) هو السيد أحمد بن

حسن باعقيل السقاف مؤلف (الفرات الفائض) الذي قرط بهذا التفریط . واذا

واذا التاريخ ألقى ضوءه	لأولى الغمر رآك في الرعيل
شيخك العارف سقاف العلا	مظهر العلم بهذا الارخبيل ^(٢)
كان منه للدد الكافي لأن	تبليغ الشاؤون المجد الاثيل
وتقبل من أخى ثر شرف	شبه تفريظ علي سفر حفييل
واعف عني خطئي في البلاء لا	عن قلى أو عن تجاف للسبيل
كان عذري فيه أنى كلما	جال طرفي نحوه عاد كلييل

الفقيه الى عفوا الله عبد الله بن أحمد بن عبد الله الكاف

تحرر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٧ هـ

(٢) هو السيد العلامة الحبيب محمد بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف صاحب
سورابايا وهو شيخ المؤلف. اهـ بقلم المقرئ

التفريظ الثاني

تفريظ شيخى وسندى، وأبى الروح التى فى جسدى السيد الشريف
العلامة، الحبر الخبير الفهامة، الداعى الى الله بفعله ومقاله، وحكمه
وعظائه، السائر على النهجى السوى، المخلوق بأخلاق النبى، العارف
بالله الولى، الحبيب عيدير وس بن سالم الجفرى، تغمد الله برحمته
وغفراته، وأسبل عليه جميل عفوه ورضوانه، وأسكنه رفيع جنانه،
مع النبى الاعظم والرسول الاكرم سيدنا محمد صلى الله عليه واله
وسلم وهو هذا

الى الولد النبيل، ذى المجد الاثيل، والنبع الاصيل، احمد بن حسن
باعقيل

باعقيل حفظه الله تعالى

- ١- ان رمت شرحاً للفرائض موضعاً ٖ فعليك بالسفر (الفرائض الفاض)
- ٢- فلتق به ما تعلمن وترتوي ٖ من مائه العذب الشهي لا الحامض
- ٣- لاغروا له الخبير يفنه ٖ لا تعجبين اذ لم يتم بمعارض
- ٤- وينصته ويفضته من لفظه ٖ يبدو البيان لكل معنى غامض
- ٥- واذا بدا حين اللقاء معارض ٖ يبدو الشديد بصورة المتعارض
- ٦- واذا القرين اتي لينقض حكمه ٖ رد ولم يأت له بمناقض
- ٧- رب الفصاحة والبلاغة صاغه ٖ في قالب حسن قوي العارض
- ٨- اوصافه تنبيك عن ذكر اسمه ٖ فهو الذي سل (سلاح الناهض)
- ٩- فالله يحفظه ويعلي شأنه ٖ ويصونه من حاسد اورافض

(١) كتب هذا التقريظ هنا بعد وفاة المقرظ المذكور ولذا ذكرت له الدعوات المناسبة
أعلى الله درجاته في عليين (٢) هذا هو الاسم الثاني لهذا الكتاب وسيأتي ذكر اسمه الاول
(٣) وهذا هو الاسم الاول له أيضاً.

التقريظ الثالث

هو تقريظ سيدي وشيخي الشهير العلامة الكبير، السيد الشريف
الرضي، السائر على المنهج السوي الحبيب حامد بن محمد السري رفع الله
درجته الى المستوي العلي، مع جدته الكبرى وفاطمة الزهراء ومولى
المؤمنين علي الرضا رضي الله عنهم أجمعين .

قال ضمن هذه الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ونسأله الحفظ والسلافة في الخط والاقامة والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد الوجيه الشفيع يوم القيامة وعلى اله وصحبه وتابعيه على نفع الاستفادة
 ومنهم الولد النبيل العلامة أحمد بن حسن باعقيل تولاه الله بما تولى
 به عباده الصالحين وخز به للفالحين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 الكتاب النفيس الغريب في تبويبه وسلاسة عباراته وغزير فوائده
 وسهل تناوله قد طالعت نفعاً منه فله درك من مؤلف خبير
 وقد رجعته لكوني عازماً على الحج في هذا العام بعد أيام على ظهر
 الطائفة والولي عليم بأنني لا أحب إلا أن أكون مرافقاً مع الحبيب
 صالح بن محسن الحامد كما إنه كذلك تيسرت تذكرة ما هو على البال
 ذهاباً وإياباً على ظهر الطائفة وصلحت بغثة بغير امضاء الامن شركة
 جاكراً والمضى الحقيقي باغمصه في جدة هذا شيء ما هو على بالي الدعاء
 الدعاء الدعاء سيدي كما في لا أنساكم والعفو وسأعو على الشيخ
 الموفق الصالح المزوج بلحمه ودمه محبة الرسول وآله سعيد دحدح وغيره
 من المستمد طالب صالح دعاكم
 حامد محمد السري

٢٠ جنواري يوم الخميس سنة ١٩٧١ م

(١) لعله أراد الظعن أو الرحل أو السفر لتصح المقابلة كما في قوله تعالى: (يَوْمَ طُغِيَ كُفْرُكُمْ) فسبق القلم بالخط .
 بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحيّ النضر بالبقاء، الحاكم على خلقه بالموت والفناء، المتصرف في ملكه بما يختار ويشاء، له وحده العزة والقوة والكبرياء، احمده ان أعزنا بالايمان بوحدانيته وهذا بنا محض فضله وارادته، وأن شرع لعباده من فرائض الدين وسننه، وقواعده وأحكامه ومحاسنه، ما يكفل لهم ما تمسكوا به - أسباب الخير والمجد والسعادة، ويزيل عن قلوبهم موانع الوقوف على أسرار دقائق التشريع في الحقوق والفروض والعبادة، ويكشف حجب النقص والحرمان الذميمة، عن حفظ الوارثين لأسرار التاويل والتخصيص والنسخ الحكيمة، وعجائب الأمور الغيبية القوية، والآيات الباهرات الدالة على وجود الذات المقدسة القدسية، من أرباب القلوب العارفة السليمة، والعلوم الراسخة المكيمة، ليكون لديهم كل أمر جلي أو خفي مستور، أشار إليه الكتاب المصور، كأنما هو في حال المشاهدة والظهور، فيزدادوا إيماناً مع إيمانهم، وشكراً على شكرهم ويهتدوا بنور المنعم الشكور، واشكروا أن أكرم عباده بالنطق والعلم والعقل، وميزهم عما خلق من العجم الغفل، وأن خصنا بنصيب وافر من الشرف الرفيع والفضل، إذ وصلنا بخير موصول لديه، وأكرم خلقه عليه، الرءوف الرحيم الذي لا يتقطع الأنساب إليه، يوم تنقطع الأنساب والأحساب بين الناس أجمعين، وجعلنا من وارثيه العصبيين من تراشه المشترك بين علماء الدين، وأكرر شكرى لله الكبر، إذ وفقني للمساهمة في بيان السائل المشكلات، التي خرجت عن حدود القياس، وكذرت على أفرض علماء الناس،

والمشاركة في ايضاح نسب تصحيح الأصول العائلية والراسخة وتسهيل
عومس العمليات لمتعدد مسائل المناسبة. وأعاني على حل مشكلات الارث
بالتقدير والتنزيل، وبيان رد المال لذويه وقسمته عليهم بالتدقيق
والتفصيل، وحينما وفقني الله تعالى للشروع فيما لم أكن من اهل صناعته،
أمدني بحملى لطفه وإعانتة، ويسر لي كل الامور، لعله أننى في غاية من
الضعف والقصور، حتى تمكنت من انجاز ما وفقني اليه، واتمام ما أعاني
عليه، فله الحمد والشكر اداء لحقه وأنعامه، حمدا وشكرا يدومان بدوامه.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله شهادة تكون لنا علة وذخيرة يوم المآب، ودرعا وقيام من مناقشة
الحساب، والصلاة والسلام على رسول رب الارباب، وخيرته من ذوى
الآل باب، سيد الكونين، وشفيح الثقلين، ذى الايات الباهرة، والمقامات
الفاخرة، والشرعة السمحاء الطاهرة، التى هي مكارم الاخلاق جامعة،
ولما تقدمها من الشرائع ناسخة، ولها خاتمة، الحبيب الكريم والرسول السند
العظيم، سيدنا محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين المطهرين
وصحبه المدة المجاهدين، ونابعيهم بلحسان الى يوم الدين.

(اما بعد) فأبشرياها الطالب لعلم الفرائض، واغتبط بهذا الشرح
البارك فإن فيه بغيتك المنشودة، ومضالك المفقودة، التى طالما

نقول. أبشر بخير يقطع الهمة ومنه قوله تعالى (وأبشروا بالجنة) امر بخيار الصالح.

فلتشت

فَنَشَتْ عَنْهَا وَتَمَنَيْتُ أَنْ لَوْ عَثَرْتُ عَلَيْهَا حَتَّى يَسِرَّهَا اللَّهُ وَظَفَرْتُ بِهَا، وَاصْبَحْتُ
(الآن) فِي مَتَنَاوِلِكَ وَتَحْتَ تَصَرُّفِكَ، فَطَبَّ نَفْسًا وَقَرَعَيْنَا بِهَذَا الشَّرْحِ الْجَلِيلِ
الَّذِي اسْتَخْرَجْنَاهُ مِنْ خِلَالِ فَرْصِ عَزِيزَةِ نَكْرِ مَرْبِهَا الْوَلِيِّ الْكَرِيمِ جَلَّ شَأْنُهُ
شَرَحَتْ بِهِ (عِدَّةُ الْفَارِضِ) فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ لِصَاحِبِ الْفَضْلِ وَالشَّانِ،
وَالْعِلْمِ وَالْعُرْفَانِ، الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ نَهْجَانَ، ذِي التَّضَائِفِ الْعَدِيدَةِ
وَالْتَفَارِيرِ الْمُفِيدَةِ، الْمَخْلَصِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، الصَّادِقِ فِي مَحَبَّتِهِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ
الطَّاهِرِ النَّبَوِيِّ، السَّائِرِ عَلَى نَهْجِهِمْ وَسِيرَتِهِمْ، الْمُنَاضِلِ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ.

وَلَقَدْ أَفْرَغْتُ جَهْدِي فِي بَيَانِ مَقَاصِدِهِ وَوَسَائِلِهِ، وَشَرَحْتُ مَوَاضِيْعَهُ
وَمَسَائِلَهُ، وَتَحْقِيقَ غَرَائِبه وَمَشَاكِلِهِ، وَأَوْضَحْتُ ذَلِكَ بِالتَّعْبِيرِ وَالتَّصْوِيرِ
سَالِكًا مَسْلَكَ السَّاطِعِ فِي تَسْهِيلِ الْعِبَارَةِ، وَتَقْرِيْبِ الْإِشَارَةِ، حَرِيصًا عَلَى مَا
لَا يَدُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لِطَالِبِ هَذَا الْفَنِّ الْعَزِيزِ، الَّذِي أَعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ نِصْفَ الْعِلْمِ
وَحَشَّنَا عَلَى تَعَلُّقِهِ وَتَعَلُّمِهِ، وَنَهَنَا إِلَى أَنْهُ يَسْرِعُ إِلَيْهِ النِّسْيَانُ، وَتَقْلُصُ
مِنَ الْقُلُوبِ وَالْأَذْهَانُ، وَأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يَنْزِعُ مِنَ الْأُمَّةِ لِيَكُونَ هَذَا الشَّرْحُ
حَاطِبًا لِبَيَانِ مَقَاصِدِ عِلْمِ الْفَرَائِضِ وَوَسَائِلِهِ، شَامِلًا لِنَفَائِصِهِ وَدَقَائِقِهِ،
جَامِعًا لِنَفَائِصِهِ وَشَوَارِدِهِ، مُوفِيًا بِرَغْبَاتِ الطَّالِبِينَ، شَافِيًا لِنُفُوسِ الْنَاهِلِينَ،
وَمَرْجِعًا سَهْلًا لِلْمُدْرِسِينَ، وَسَدَنًا قَوِيًّا لِلْفَارِضِينَ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهِ الْخِلَافَ بَيْنَ الْأُيُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَضْعَفْتُ أَقْوَالَ مَخَالِفِي
إِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِالْمَاضِ غَالِبًا، مَعَ تَعْلِيلَاتٍ هَامَةٍ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا الطَّالِبُ.
وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَهُ أَنَّ هَذَا الشَّرْحَ لَيْسَ إِلَّا شَمْرَةً مِنْ ثَمَرَاتِ الْقِرَاءَةِ عَلَى
سَيِّدِي وَشَيْخِي وَسُنْدِي فِي كُلِّ مَشْكَلٍ، الْعَلَامَةِ الْمُتَوَاضِعِ خَشِيَّةً لِرَبِّ
الْعِزَّةِ وَالْإِلَافِ الْحَبِيبِ الْمُنِيبِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّقَافِ نَفَعْنَا اللَّهُ
بِمُلُومِهِ

بعلومه وأطال عمره نفعاً للعباد - فقد كنت قرأت عليه بمعية بعض الأقران شرح سبط المارديني على الرجبية ثم أعدناه ثانياً ثم قرأنا عليه تقرير الباحث وكان قد سبق أن تكرر لي قراءته برياط الغنا (ترسيم) وحينما بدأنا في قراءته ألهمني الله تعالى أن لا أضيق تلك الفرصة الثمينة، ولا أهمل تلك التفارير المنيغة، التي تلقيناها عنه، والفوائد التي استفدناها منه أو أدركناها بالمطالعة في ذلك الفن المهم وأن أقيدها بنفسى أولاً لأرجع إليها عند الحاجة ثم لمن يرغب في الانتفاع بها ثانياً فاسأذنني في وضع شرح على المنظومة المذكورة فأذن لي في ذلك فاستعنت بالله وأقدمت على شرحها المارأيت فيها من شمول لمهمات هذا الفن ومقاصدها وشمولها لأكثر مما شملته الرجبية مع سهولة مبانيها وظهور معانيها وغلوها من التعقيد والتكرار والحشو الذي يوجد في الرجبية - وهي وإن لم تشتهر بعد شهرة الرجبية لحداثتها - فإن المرجو أن تشتهر وتنتشر بظهور هذا الشرح وانتشاره بمشيئة الله عز وجل .

وكنيت لا أشرح باباً من أبوابها إلا بعد الفراغ من قراءته على شخى في ذلك الكتاب المذكور ولا أثبت إلا بعد عرضه عليه - وقد أنسب بعض المسائل إليه - ثم بعد أن انتهيت من شرح أبوابها الحققت بها ثلاثة أبواب مهمة أهمها الناظم رحمه الله تعالى ليكون هذا الكتاب شاملاً لمتون هذا الفن وحواشيه موفياً بحاجة طالبه من سائر نواحيه .

وبعد الفراغ منه قرأته عليه قراءة تأمل وتصحيح فتدركت بذلك كل هفوة، وأصلحت كل سقطلة وغلطة، وضمنمت من نفائس درر المسائل إليه ما اضفى حلية الحسن والجمال عليه، فظهر في ثوبه العنقشيب شرعاً يسر الناظرين

يسر الناظرين، ويشفي غليل العاطشين، وبهكت غيظ الحاسدين على أننى
لا أدعى بلوغ الذروة والكمال، إذ لا كامل إلا ومن ورائه أكمل والكمال
التمام إنما هو لله وحده، فلذلك أرجو من اطلع في هذا الشرح على ما يستره
أن يدعولى بأن يحيطنى الله بعنايته، ويتغمدنى برحمته، ويدخلنى الفردوس
بغير حساب، وأطلع على هفوة أو سبقة فلم أن ينهينى لتلافها في حياتى
أو يصلحها إن عثر عليها بعد وفاتى - وما الحسن ما قاله لصاحب اللذة :
فإن تجد عيباً فسد الخلا ۞ فجل من لا فيه عيب وعلا
ومن علم أنى إنما ألقت هذا الشرح في فرس ليلية فلما تخلص عن
تشويش وشغب يتعمده جيران سوء لأخلاق لهم ولادبن، ظهر له عذرى
فيما عسى أن يعثر عليه من خلل أو قصير، وتصور في اجلال وأكبار
مصدق إرادتى وحسن قصدى وجميل صبرى في الوقت الذى فيه شغل
الناس جلهم بأمور الدنيا وتهافتوا على حطامها الثقال وزبرجها الثقاني
وأقبلوا بحر من على جمعها واكتساب علومها واعرضوا عن علوم الدين .
هذا ولما عزمتم على تسمية هذا الشرح لاحت لى عشرة أسماء كلها
جديرة بهذا الشرح اخترت منها بإشارة شيخى (سلاح الناهض^١)
شرح عدة الفراض في علم الفرائض، ليناسب اسم الشرح اسم المشرح .
وإنى لأسأل الله البر الكرم أن يتفنى به خاصة والمسلمين عامة، ويجعله
وسيلة لى شافعة، وذخيرة لى نافعة وخالصاً لوجهه الكريم من كل شائبة
يضاغف لى به الثواب، ويدخلنى الجنة بغير حساب .

(١) هذا هو اسمه الأول - واسمه الثانى (الفرات الفاضل) وهو الذى قرض عليه السيد النابعة

عبد الله بن أحمد الكاف أحاطه الله بحملى الألفاظ .

وهنا أذكر للفارئ مصادر هذا الشرح وحواشيه، ليكون على علم بأن ما حواه إنما هو مأخوذ إما بالحرف إذا ناسب التعبير واتضح المعنى أو مع تصرف يظهر المعنى أو بناسب انسجام التعبير أو بالمعنى فقط عن كتب معروفة معتمدة وهي كما يلي :

١- فتوحات الباعث شرح تقرير المباحث - للسيد العلامة أبي بكر بن شهاب الدين العلوي .

٢- شرح الشنشوري على الرجبية - وحاشيته للشيخ إبراهيم الباجوري .

٣- شرح سبط المارديني على الرجبية وحاشيته للبكري .

٤- إعانة الناهض إلى علم الفرائض - للسيد العلامة الحبيب علوي بن طاهر الحداد .

٥- مغني المحتاج على منهاج الطالبين للشيخ محمد الخطيب الشربيني .

٦- تحفة للبتدي وتذكرة المنتهى للعلامة الشيخ سعيد بن غالب الخلافي الهمني .

٧- بعض حواشي الباجوري كحاشيته على شرح ابن فاسم فيما يتعلق بخطبة المظلومة وفيما يتعلق بالحساب والجدول ما يلي .

٨- روضة الحساب في علم الحساب للشيخ أحمد الخطيب المنكا باوي الجاوي وما يراه وهو

٩- فتح رب البرية على متن السخاوية للعلامتين حسين بن محمد المحلى الشافعي .

١٠- شرح للمقرية للشيخ عبد الملك بن عبد الوهاب المكي الحنفي الفتني بالله، والتاء المشددة رجم الله

وقد استعنت بكتب أخرى صرحت بأسمائها في كل ما استمددته منها - كما لاني قد أصرح بأسماء الكتب المذكورة أعلاه .

واليك هذا الشرح الجميل الذي وفقني إليه الملك الجليل - قال الناظم
رحم الله تعالى ووالدينا ومشايخنا وذوي الحقوق علينا وجميع المسلمين .

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ الناظم منظومته هذه بالبسملة ^(١) ككتابة بدليل المشاهدة ونظماً بدلالة قرينة المقام اذ هو بادئ بما تسن فيه البسملة ولأن من كتب شيئاً نلفظ به غالباً، اقتداء بالكتاب العزيز في ابتدائه بها في الترتيب التوقيفي لا في الاتزال كسائر الكتب المنزلة بدليل قوله صلى الله وآله وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ^(٢) وهي باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة ^(٣) وعملنا بخبر كل أمر ذي ^(٤) بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية أبتر وفي أخرى أجذر والمعنى أنه ناقص وقليل البركة فهو وإن تم حساً لا يتم معنى ولا معارضة لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ - لأن خبر البسملة محمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمد له محمول على الابتداء الإضافي ^(٥) ولأن شرط التعاض تساوي الحدين وليس كذلك هنا لأن حديث البسملة أصح .

والبسملة تشمل خمس كلمات (الاولى) الباء وهي أصلية على القول الصحيح ^(٦) ومتعلقتها محذوف وهو ما أن يكون فعلاً أو اسماً - وعلى كل ما أن يكون خاصاً أو عاماً - وعلى كل ما أن يكون مقدماً أو مؤخراً فجملته متعلقانها ثمانية وكونه فعلاً خاصاً مؤخراً أولى - لما كونه فعلاً فلأن الأصل في العمل للأفعال وما عمل من الاسماء كالمصدر واسم المصدر فهو يطرئ الحمل على الأفعال، ولما كونه

(١) ان قيل ان هذا المؤلف شعر على الراجح خلافاً لما قاله ابن الرخليس شعراً وقد قال العلماء لا يبدأ الشعر بالبسملة قلنا ان الشعر الذي لا يبدأ بالبسملة

بالبسملة هو المحرم كيجوز من لا يحل هجوه أو المكروه كالنفل في غير معين - وأما ما
 يتعلق بالعلوم كهذه المنظومة فيبدأ فيه بالبسملة اتفاقا - وإنما لم يأت بها نظما
 لأنه خلاف الأولى والبسملة والحمد لله من الكلمات المصوتة ونعت الكلمة أخذها
 وتركيبها من كلمتين أو أكثر مرتبة الاحرف - والفت سماعي يحفظ ولا يقاس عليه
 ومنه أيضا حرقلة وحسبلة إذا قال حسبنا الله - وطلبه إذا قال أطال الله بقاءك
 ودفعه إذا قال أدام الله عزك وسجدة إذا قال سبحان الله - وفذلك إذا قال
 (فذلك كذا وكذا) ومنه الالفاظ الأربعة المشهورة عن سيدنا على كرم الله وجهه
 وهي والله ما تر يعطين قط : أي ما شريت اللين يوم الأربعاء ولا تسبتنمك
 قط - أي ما أكلت السمك يوم السبت - ولا تعقدت قط - أي ما تعمت قاعدا
 أي لأنه يدل على تحسين العمة وسيدنا على رضي الله عنه لا يريد ذلك - ولا تسر
 ولتقت قط أي ما لبست السراويل قائما لئلا يظهر شيء من عورته - ولما قيل إن
 لبس السراويل من قيلم يورث الفقر كالتعمم قاعدا - والافعال التي أخذت من
 اسمائها سبعة وهي (سجل) إذا قال بسم الله و(سجل) إذا قال سبحان الله و(حو)
 قل) إذا قال لا حول ولا قوة الا بالله و(جعل) إذا قال حي على الفلاح - و(حمدل)
 إذا قال الحمد لله - و(هلل) إذا قال لا اله الا الله - و(جعفد) إذا قال جعلت
 فذاك - وكل ذلك سماعي. اهر من تقرير الشيخ عوض والجيري كلاهما على الارتفاع
 (٢) وعبارة بعضهم : ابتداء بالبسملة اقتداء بالكتب السماوية التي اشرافها الكتاب
 العزيز وهي توهم أن شرع من قبلنا شرع لنا وهو قول ضعيف في مذهبا والعمد
 أن شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقره. اهر ملخصا من
 الجيري على الإقناع (٣) وأما ما في النقل عن سليمان فهو ترجمة عما في كتابه
 للمفيس اذ لم يكن عربيا وان كان كل كتاب نزل من السماء عربيا لكن عبر كل نبي
 خاصا

خاصا فلا نكل شارع في شيء يضمن في نفسه لفظه ما جعل التسمية مبدأ له
فالكاتب اذا نطق بالبسملة أضمر أكتب والمسافر اذا نطق بها كان المعنى
أسافر والأكل اذا قالها كان المعنى أكل وهكذا - واما كونه مؤخرًا فلنقدم
الاسم الكريم وليفيد القصر فيكون للمعنى بسم الله الرحمن الرحيم أولف لا بسم
غيره ومعناها الاستعانة أو الصلابة على وجه التبرك لكن الأولى هنا
جعلها للصاحبة على وجه التبرك لأن جعلها للاستعانة يوهم أن اسمه
آلة وفيه إساءة أدب وإن اجيب عنه بأن المقصود أن البدء في الشيء يتوقف
على اسمه تعالى كوقوف الشيء على آله

عن كتابه بلسان قومه منه ولينظر في صحة هذا القول ويبحث عن دليله فإن قوله تعالى
في سورة إبراهيم (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) آية (٥) ينافي ما ذكره
البحريري وقد قيل في تفسير قوله تعالى: (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) المعنى
وكما أنزلنا الكتب على الرسل بلغاتهم كذلك أنزلنا عليك القرآن بلسان العرب. اهـ
شوكاني (الردية ٣٧) وجاء في الحديث (لم يبعث الله نبيًا الا بلغته قومه) اهـ من إجماع
الصفير وهو حديث صحيح رواه الامام أحمد في مسنده. قال الشارح ومعه دقه (وما
ارسلنا من رسول الا بلسان قومه). وقال سفيان الثوري في قوله تعالى (انا جعلناه قرآنا
عربيا لعلمكم تعقلون) بيناه (عربيا) وكذا قال الزجاج أي أنزل بلسان العرب لأن
كل نبي أنزل كتابه بلسان قومه. اهـ شوكاني أول سورة الزخرف. (٥) معنى ذى
بال أى صاحب حل بهتم به شرعا بأن لا يكون محرما لذاته ولا مكروها لذاته ولا من
سفاسف الامور أى محقراتها كما سياتى. (٥) الابتداء نوعان حقيقى واضافى
فالابتداء الحقيقى يكون بما نقله امام المقصود ولم يسبقه شيء كالبسملة وعليه حمل
حديثها والابتداء الاضافى يكون بما نقله امام المقصود سبقه شيء أمر لا كالحمد له
(الثانية)

(الثانية) الاسم ومعناه ما دل على المسى - وأما قولهم الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تفتقرن بزمن فهو اصطلاح غوي - وهو مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو لأنه يعلو^(١) سماه فاصله عندهم سمو يوزن حمل أو قفل فحذف بحذف عجزه وسكن أوله وأتى بهزة الوصل توصلا إلى النطق بالسكن فصار وزنه لرفع - وعند الكوفيين من وسم^(٢) بصيغة الماضي أي علم بالفتح لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال فقول بعضهم من الوسم بمعنى العلامة فيه تسامح - وعلم من التعريف المذكور أن الاسم غير المسى وهو التحقيق نعم أن أريد به المدلول كان عين المسى وهذا يجمع بين القولين^(٣) (الثالثة) لفظ الجلالة وهو علم على الذات الواجب الوجود^(٤) (٤) المستحق لجميع الكمالات فقولنا الواجب الوجود - الخ بيان وتعيين للمسى لأن جملة المسى والجزء الأول منه إشارة إلى صفات التنزيه والثاني إشارة إلى صفات الكمال - واصله إله كامم وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بالآل وحذفت الصفة ثم استعمل في العبود بحق وهو اسم الله الأعظم^(٥)

وعليه حمل حديثنا^(٦) وقيل أنها زائدة فلا تتعلق بشئ لأن حرف الجر الزائد لا يتعلق بشئ كالباء في يحسبك درهم وكذلك الشبيه بالزائد كرب في قولك رب رجل كريم لقية وعليه فاسم مبتدأ حذف خبره أو عكسه.

(١) عبارة بعض الشراح لأنه يعلو سماه ويظهره وهي أولى كما لا يخفى قاله الأنبا في تقريره على شرح الباجوري على متن السنوسية^(٧) من باب ضرب يقال وسمه وسمما وسمه بمعنى جعل له علامة وعلمه من بابي نصر وضرب بمعنى وسمه. أفاده في أقرب الموارد^(٨) ذكره الباجوري على جوهر التوحيد مع زيادة^(٩) معنى كونه واجب الوجود أنه لا يجوز عليه العلم فلا يسبقه عدم ولا يلحقه علم وخرج بذلك واجب العلم عند الجمهور

عند الجمهور - لم يتسم به سواه^(١) تسمى به قبل ان يسم وانزله على ادم
 في جملة الاسماء قال تعالى (هل تعلم له سميا)^(٢) أى هل تعلم أحدا سعى
 الله غير الله - ولمنا قد تتخلف الاجابة بالدعاء به لعدم توفر شروط الدعاء
 ولمنا قدم لفظ الجلالة على الرحمن الرحيم لانه اسم ذات وهما اسما صفة
 كالشريك - وجائز الوجود والعدم وهو الممكن فإنه جائز الوجود والعدم لذاته -
 ويلزم من كونه واجبا الوجود أن يكون مستحقا لجميع المحامد^(٣) وقد ذكر في القرآن
 العزيز في الفين وثلاثمائة وستين موضعا - واختار الامام النووي تبعا لجماعة أنه
 الحق القيوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران
 وطه أى لورود حديث في ذلك وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اسم الله الأعظم
 في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه) ولا يرد عليه المهرن لأنه لم يذكر
 في القرآن الامرة واحدة لأن استناده الى الحديث المذكور لا الى قلة ذكره - قال
 الصبان لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه
 فاعرفه - امر وهذا على القول بأنه معين وفيه عشرون قولاً والثاني أنه غير معين
 بل كل اسم دعى به مع الشروط فهو اسم الله الأعظم - فان قيل إن من شرط الاسم
 الأعظم أنه إذا دعى الله به أجاب وإذا سئل به أعطى وهذا ليس كذلك فقد يدعو
 به بعض الناس ولا يستجاب دعاؤه فالجواب إن للدعاء آداباً وشروطاً لا يستجاب
 الدعاء الا بها فأولها اصلاح الباطن باللحمة الحلال لما قيل : الدعاء مفتاح السماء
 وأسنانه لحمة الحلال وآخرها الاخلاص وحضور القلب كما قال تعالى (فادعوا الله
 مخلصين له الدين) وكما قال لموسى عليه السلام (يا موسى إن اردت أن يستجاب
 لك دعاؤك فممن بطنك عن الحرام وجوارحك عن الاثم - وقال سيدي عبد
 القادر الجيلاني ، الله هو الاسم الأعظم ولما يستجاب لك اذا قلت الله وليس في قلبك
 والذات

والذات مقدمة على الصفة (الرابعة) الرحمن وهو صفة لله تعالى مأخوذ من الرحم بضم الراء بمعنى الرحمة مصدر رحم كفهم^(٣) أي بعد تنزيله منزلة اللازم أو تحويله إلى فعل بالضم لأن الرحمن صفة مشبهة وهي لاتصاغ من متعد - أما إن جعل مصدر رحم بضم الحاء ومصدره الرحم بضم الراء وسكون الحاء، فلا نقل ولا تحويل قال تعالى (واقرب رحما) أي رحمة وقال الشوكاني: والرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة على طريق المبالغة أي والمراد بهما المبالغة اللغوية وهي الكثرة في معناها الذي هو الرحمة - لا - النحوية ولا البيانية وهي أن تنسب للشيء زيادة على ما يستحقه وذلك

غيره. اهـ لعانة الطالبين (١) أي مع بقاء المسمى فلا ينافي أن امرأة سميت ولها بالله فنزلت نار من السماء (أي صاعقة) فأحرقته وإنما أحرقته لاجل عدم - إطلاقي هذا الاسم الشريف على غير الله أفاده الشيخ عوض في حاشيته على الاقتناع (٢) الخطأ للنبي صلى الله عليه وسلم وهو استفهام إنكاري معناه النفي أي لا تعلم يا محمد أحدا سى الله غير الله أي لعدم وجود ذلك. (٣) وهو رحم بضم الراء لا رحمة ولا مرحمة لأن الاشتقاق من المجرد أولى. اهـ حاشية الاقتناع قال في المصباح: ورحمت زيدا رحما بضم الراء ورحمة ومرحمة إذا رقت له وحننت والفاعل راحم وفي المبالغة رحيم وجمعه رحماء. اهـ ورحمن صفة مشبهة كرحيم وفي المنهري أنها لاتصاغ من متعد ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم كما قيل في العليم والرحمن والرحيم. وفي جامع الدروس للغلاييني أنها قد تصاغ من التعدى صوغا سماعيا مثل رحيم وعلیم. اهـ أقول ورحمن فعلا من أوزان الصفة المشبهة فهو كرحيم وعلیم من حيث أنه صفة مشبهة صيغ من متعد صوغا سماعيا على رأي الغلاييني أو بعد تحويله أو تنزيله على رأي غيره. (٤) فالمراد من الرحمة في حقه تعالى غايتهما

غيتها مستجبل على الله كما ذكره الانبأى على الاقناع - والرحمة لغة عطف
وميل قلبى يقتضى التفضل والاحسان والمراد هنا غايته وهو الاحسان
لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى فى حقه تعالى (١) فالرحمن معناه المحسن
بجلائل النعم وهو ابلغ من الرحيم لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى
(٢) غالباً كما فى قطع وقطع بالتشديد ولذا قال السلف رحمنا الدنيا
والآخرة ورحيم الدنيا وقال ابن حجر انه حديث (٣) وخرج بغالب نحو
حذروا حذروا في الأول أبلغ من الثانى لأن الأول صفة مشبهة وهى
تدل على الدوام والاستمرار والثانى اسم فاعل وهو لا يدل على الاتصاف
بالشئ ولو مرة . وكون الرحمن أبلغ من الرحيم هو قول الجمهور قال
السهيل لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت
فيه الصفة وقال ابن الأنبارى إن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع
كعبيد وذهب قرطب إلى أنهما سواء ذكره الصبان عن الكشاف

وهى ارادة ايمبال الانعام أو نفس ايمبال ذلك فهى من صفات الذات على الأول
ومن صفات الفعل على الثانى وكذا سائر اسمائه تعالى المستجبل معناها فى حقه تعالى
المراد بها غايته (٤) أى بثلاثة شروط (الأول) أن يكون ذلك فى غير الصفات الجبلية
فخرج نحو شره ونهم لأن الصفات الجبلية لا تتفاوت (والثانى) أن يتحد اللفظان
فى النوع فخرج حذروا حذروا (والثالث) أن يتحد فى الاشتقاق فخرج زمن وزمان
اذ لا اشتقاق بينهما . اهـ يجرى على فتح الوهاب والمراد باتحاد اللفظين فى النوع كأن
يكونا اسى فاعل أو صفتين مشبهتين كما ذكرهما مش الاغانة (٥) لكن ذكر فى الاغانة
عن حاشية الجمل ما خلاصته أن الوارد فى الحديث هو رحمن الدنيا ورحيم الآخرة ،
ورحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما فراجع .

(الخامسة) الرحيم وهو صفة لله مأخوذ من مصدر رحم أيضا ومعناه المحسن بدقائق النعم أي صغارها^(١) وفي الجمع بين الرحمن و الرحيم اشعار بأنه ينبغي أن تطلب من الله تعالى دقائق النعم كما تطلب منه جلاظها وقدم الرحمن لأنه أبلغ من الرحيم ولأنه كالعلم في الاختصاص بالله فناسب ذكره عقب العلم والافالقياس تفديمه للترقي من الأدنى الى الأعلى (٢) و الرحمن الرحيم من اذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح ابواب الفرج كما قال أبو العباس البوني.

(١) قال في الاعانة الرحمن الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من مصدر رحم بكسر الحاء بعد تنزيله منزلة الا لازم أو نقله من فعل بكسر العين إلى فعل بضمها فلا يرد ما يقال إن الصفة المشبهة لا تتصاغ من المنعدي ورحم متعد فإنه يقال رحمك الله وبعضهم أثبت كونه يستعمل لازما مضموم العين فيقال رحم كحسن ومصدره الرحم كالحسن ومنه قوله تعالى (وأقرب رحما) أي رحمة فعلى هذا الحاجة للتنزيل أو النقل المارين. أه وفي البحري على فتح الواو ما ملخصه أن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بحسب الوضع وأن إفادتهما للمبالغة بحسب الاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع لأن صيغ المبالغة محصورة في خمسة ورحمن ليس منها ومثله في حاشيته على الاقناع - وانظر تر أن الغلاييني ذكر في الجزء الاول من جامع الدروس العربية أن صيغ المبالغة تبلغ أحد عشر وزنا ذكرها مع أمثلها وقال إن أوزانها كلها سماعية. أه ولعل البحري أراد بمصدر صيغ المبالغة في خمس صيغ من حيث إنها تعمل على اسم الفاعل قياسيا كما قال ابن مالك : فعال أو مفعال أو فاعول في كثرة عن فاعل بديل . فيستحق ماله من عمل في وفي فاعيل قل ذا وفعل (٢) وفي الاقناع وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ وللبداء

وللبداء بالبسملة شروط واحكام (فأما شروطها) فثلاثة (الاول)
أن يكون ذلك الامر الذي تبدأ فيه مما يهتم به شرعاً بأن لا يكون محرماً
لذاته، ولا مكروهاً لذاته، ولا من سفاسف الأمور أى محتراتها (فتحرم)
على المحرم لذاته كالزنى بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بماء
مغصوب فلا تحرم عليه (وتكره) على المكروه لذاته كالنظر لفرج الزوجة
بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كالوضوء بالماء المشمس وكل
البصل نيئاً فلا تكره عليه (٣) ولا تطلب على محقرات الامور (٤)
ككس زبل صونا لاسمه تعالى عن اقتترافه بالمحقرات وتخفيفاً على
العباد (الثانى) أن لا يكون ذكراً محضاً

لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام قال الشيخ عوض : هذا
ممنوع لانه خلاف القاعدة من الترقى بتقديم العام على الخاص فكان الاولى ان يقول :
وقدم الرحمن لأنه ابلغ او يقول لأن الرحمن لما كان كالعلم في الاختصاص بالله
ناسب ان يذكر عقب العلم فلم يبق للرحيم محل الا التاخير فحولت القاعدة لذلك .
اه بتصرف (٢) لكن في فتوحات الباعث جعله من قبيل المذكور لذاته فنكره عليه
ولم يشترط كونه نيئاً وفي تقرير الانبأى على حاشية الباجورى على السنوسية ما يؤيده
بشرط كونه نيئاً وعبارته وما تقرّر من كون اكل البصل مكروهاً لعارض هو ما قرره لنا
شيخنا المحشى (أى الباجورى) غير مرة في الدرس والظاهر أنه من المكروه لذاته لكن
بقيده كونه نيئاً كما ذكر العلامة الشرقاوى في حاشية التحرير في باب الوضوء فهو بالقييد
المذكور تلهمه الكراهة لذاته فللناسب التمثيل للمكروه لعارض بالوضوء بالماء
المشمس . اهـ (٤) فان قيل يرد على ذلك طلبها عند دخول الخلاء وهو مستقذر أجيب
بأنها طلبت عنك للحفاظ من الشياطين وهو ليس من المحقرات بل هو أمر ذو بال .
الحمد لله

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي الْوَارِثِ الْكُلِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ

بأن لم يكن ذكر أصلاً أو كان ذكر غير محض كالقرآن لا اشتتاله على الأخبار
والمواعظ فتسن التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كالأله إلا الله فلا
تسن التسمية عليه (الثالث) أن لا يجعل الشارع له مبدأ غير البسملة
والحمد لله كالصلاة فإنه جعل لها مبدأ غير البسملة والحمد لله وهو التكبير
وأما الأحكام الخمسة (فحب) في الصلاة لأنها آية من الفاتحة عندنا
(وتسن) على كل امرئ بال عيناً كما في الوضوء والغسل - وكفاية كما
في كل الجماعة وكما في جماع الزوجين (وتباح) كما قيل في المباحات التي
لا شرف فيها كالقيام والقعود ونقل المشاة من مكان إلى آخر - وأفاد شيخنا
أن ما كان أصله النذب فلا نعتريه الإباحة . وفي تقرير الانبأ ما يؤيده
وعبارته فلا تكون البسملة مباحة أصلاً كما أفاده الصبان . (وتكره)
على المكروه لذاته كالنظر لفرج الزوجة (وتحرم) على المحرم لذاته كشرب
الخمر بخلاف المكروه لعارض كأكل ذي الرائحة الكريهة والمحرم
لعارض كالوضوء بماء مغصوب فتسن عليهما .

واعلم أن الكتب المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة منها صحف
شيث ستون وصحف إبراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل النوراة عشرة
والنوراة لموسى والإنجيل لعيسى والزبور لداود والفرقان لمحمد صلى الله
عليه وسلم (ومعاني) كل الكتب أي غير القرآن مجموعة في القرآن ومعاني
كل القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني
البسملة مجموعة في بائها ومعناها الإشاري بي كان ما كان وبها يكون ما
يكون ومعاني الباء في نقطتها والمراد بها أول نقطة تنزل من القلم التي
يسقط

يستمد منها الخط لا النقطة التي تحت الباء ومعناها الاشارى أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد بكسر الميم منها كل موجود^(١).

وقد جاء في فضل البسملة أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اول ما كتب الفلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كنتم كتابا فاكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل) وقال من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم كتب الله له بكل حرف أربعة آلاف حسنة ومحاله أربعة آلاف سيئة ورفع له أربعة آلاف درجة - وان شئت فزيدا من فضلها وشيئا من خواص الاسماء للشتملة عليها فانظر اعانة الطالبين .

(الحمد لله) إنما أردف بالحمدلة بعد البسملة إقتداء بالفران العظيم وعلما بالروايتين وهما (كل امرؤى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم) كذا في رواية وفي أخرى (بالحمد لله فهو قطع الخ) وفي ذلك إشارة الى أنه لا تعارض بين الروايتين إذ الإبتداء حقيقى وإضافى فالحقيقى حصل بالبسملة والإضافى بالحمدلة وقد مئت البسملة عملا بالكتاب العزيز والاجماع . (واحمد لغة) الثناء باللسان^(٢) على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل

(١) عبارة اعانة الطالبين ، ومعناها الاشارى أن نقطة الوجود المستمد من كل موجود والمستمد اسم فاعل من استمد يستمد فهو مستمد وذلك مستمد منه ومثله استعان يستعين بالله فهو مستعين والله المستعان ومنه (والله المستعان على ما تصفون) (٢) الشاء هو الذكر بخير وقيل الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفات الجميلة فعلى الاول لا حاجة لزيادة بعضهم باللسان لان الذكر لا يكون إلا به فهو بيان للواقع - وعلى الثانى لا بد من زيادة ذلك لان الاتيان أعم من أن يكون باللسان أو بغيره فهو على هذا قيد معتبر يخرج للشاء بغيره كالحمد النفسى - وضده الشاء بتقليد النوب والعظيم

والتعظيم سواء تعلّق بالفضائل وهي النعم الفاصدة أم بالفواضل^(١) وهي
 النعم النعديّة وهو معنى قولهم سواء كان في مقابل نعمة أم لا فدخل في
 الثناء الحمد وغيره وخرج باللسان الثناء بغيره كالحمد النفسي - والجميل^(٢)
 ضد القبيح وهو بيان للمحمود عليه كالكرم ويخرج به الثناء على القبيح
 الصادر من المحمود كدائح الشعراء للفسقة على شرب الخمر وقتل النفس مثلاً
^(٣) والاختياري هو الناشئ عن الاختيار كالحلم والكرم وهو قيد في المحمود
 عليه لا في المحمود به فقد يكون المحمود عليه اختياريًا والمحمود به اضطراريًا
 كما إذا أكرمك زيد فقلت زيد حسن ويخرج به الجميل الاضطراري فلا
 يسعى الثناء عليه حمداً بل مدحاً فقط لأن المدح أعم من الحمد مطلقاً
 لأنه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقته قدوة ولا
 يقال حمدتها واستشكل كون المحمود عليه لا بد أن يكون اختياريًا عند
 الجمهور بالحمد على ذاته تعالى وصفائه فان ذاته وصفائه لا يقال لها
 اختيارية كما لا يقال لها اضطرارية - وأجيب بأن المراد اختياريًا
 فهو الذكر بالشر^(٤) عبد الجبوري في تحقيق المقام على كفاية العوالم بالثناء بالكلام
 تبعاً لبعض المحققين ليشمل التعريف حينئذ الحمد القديم وهو حمد الله نفسه بنفسه
 وحده لا نبياؤه وأوليائه واصفيائه قال وأما تعبير بعضهم باللسان فيلزم عليه
 أن لا يكون التعريف شاملاً للقديم إلا أن يراد باللسان الكلام على سبيل المجاز
 المرسل من إطلاق السبب وهو اللسان وإرادة السبب وهو الكلام وعليه فلا يرد
 أن التعريف تصان عن المجاز لأن محل ذلك ما لم يكن المجاز مشهوراً كما هنا. أم
^(٥) الفضائل جمع فضيلة وهي النعم اللازمة كالشجاعة والعلم لأن الاتصاف بهما لا يتوقف
 على تعدد أثرهما للغير - والفواضل جمع فأضلة وهي النعم النعديّة وهي التي يتوقف
 حقيقة

حقيقة أوحكاماً - أما الاختياري حقيقة فكالعلم والكرم وأما الاختياري حكماً فالمراد به ما كان منشأ لأفعال إختيارية كذاته تعالى وصفات التأثير كالقدرة وما كان ملازماً لمنشئها كالسمع والبصر والكلام ونحوها مما لا ينشأ عنه فعل اختياري - وبأن المراد بالاختياري ما ليس اضطرارياً أي قهرياً فيشمل ذاته وصفاته - وعلى جهة التبجيل يخرج لما كان على جهة الاستهزاء والسخرية نحو ذق إنك أنت العزيز الكريم (١) وعطف التعظيم على التبجيل للتفسير - والمراد بالتبجيل ولو ظاهراً بأن لا يصدر عن الجوارح ما يخالفه فان صدر ما يخالفه كما لو قلت لزيد أنت عالم وضربه بالقلم مثلاً كان ذلك استهزاء وسخرية .

هذا هو تعريف الحمد لغة على طريقة الجمهور وذهب بعض المحققين ومنهم السيد العلامة أبو بكر بن شهاب الدين في فتوحات الباعث أن الحمد لغة الشناء باللسان على الجحيل من نعمة أو غيرها قال فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجحيل - وباللسان تنضيص على مورد الحمد وتوطئة للسفرق بينه وبين الحمد الاصطلاحي ودفع لاحتمال إطلاق الشناء على غير فعل اللسان مجازاً وعلى الجحيل مخرج للثناء به لا على جحيل صادر من المحمود

تحقق معناها على وصول أثرها للغير كالاحسان والكرم فهي نقيض الفاصدة - اذ عرفت ذلك علمت أن الشخص يتصف بالعلم وإن لم يعلم أحداً كالقطب ولا يتصف بالكرم الا بعد الاعطاء - اهـ بجري (٢) الجحيل صفة كمال يدرك العقل السليم حسنها (٣) وهذا على القول بأنه يعتبر كونه جحيل في الواقع وقيل بحسب اعتقاد الحامد وإن لم يكن جحيل في الواقع فيشمل الوائش عليه بالقتل كقوله : نهبت من الاعمار ما الوحيه به : لم ينبت الدنيا بأنك خالد (٤) قال الباجوري بعد أن ذكر نحو ما ذكر : وفي الحقيقة هذا خارج كمدائح

كذائع الشعراء للفسقة على شرب الخمر وقتل النفس مثلاً لأنه وإن كان ثناء
 باللسان بقصد المعنى لكن لا على الفعل المحمود فيهم - ومن نعمة أو غيرها تصريح
 بمتعلق الحمد والافتخار بما هو لا فائدة تصور ما هيبة الحمد لإبيان عمومته -
 قال: ولا حاجة هنا إلى تقييد الثناء بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل
 في الخير والشر لأنه لا يستعمل في الشر إلا مشاكلة كما هو واضح - وهذا القيد
 لم يذكر في التعريف الذي ذكرناه - قال ولا حاجة أيضاً إلى تقييد الجميل بالاختياري
 لأنه ليس بشرط في الحمد أيضاً وأطال في الاستدلال على ذلك (١) ثم قال
 فهو والمدح مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالنقييد بالاختياري يوجب
 إشكالاً في حمد الله لذاته وصفاته لأنها ليست باختياره عندهم ولا لزم
 حدودها ويحجج أيضاً إلى تأويل في الحمد على الملكات النفسية كالشجاعة
 والحلم وغورها (٢) ولا حاجة أيضاً إلى النقييد بكونه على جهة التعظيم
 احترازاً من الاستهزاء لأنه ليس ثناء حقيقة إذ المختبر قصد المعنى لا مجرد
 من أول الأمر لأن ذلك ليس ثناء لا يحسب الصورة فهذا القيد (يعني على جهة
 التجميل) عند التحقيق للإيضاح. اهـ

(١) والدليل الذي أورده هو قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) والحديث
 المأثور وأبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته قال ولا يسوغ صرف الحمد في الآية والحديث
 عن الظاهر يحمله حمد أجزائها من باب وصف الشيء بوصف صاحبه كالكتاب الكريم
 والأسلوب الحكيم لأن كلامه تعالى وكلام رسوله أهل في الإسناد وأخرى بالتقسك
 بهما من غيرهما - وللشأن المصنوع وهو قولهم مدحت للؤلؤة على صفاتها ولا يقال حمدتها
 لاعتبار له بإزاء كلام الله ورسوله. اهـ (٢) قال يجرى ما معناه، ولا بد من تأويل
 الملكات النفسانية كالشجاعة والعلم والحلم بأثارها لتكون فعلاً اختيارياً كالغوص
 النافذ

الثاني. اه ذكر السيد العلامة احمد بن عمر الشاطري في شرحه (نيل الرجا) أن الحمد اللغوي هو الذي طلبت البداءة به (٣) لا العرفي خلافا لبعضهم وذكر مثله الشيخ محمد نووي البنتني في شرحه على المولد النبوي للبرنجي (٤)

والحمد عرفا (٥) فعل بني عن تعظيم للنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره سواء كان ذكراً باللسان (لأنه عمل لسانی) أم اعتقاداً ومجبة بالجنان أم عملاً وخدمة بالأركان كما قيل: أفادتكم النعماء مني ثلاثة بيدي ولساني والضمير المحجبا. فورد اللغوي هو اللسان وحده ومتعلقه يعبر النعمة وغيرها. ومورد العرفي يعبر اللسان وغيره ومتعلقه النعمة وحدها

في المالك والافضل على العلوي في المعارك والتعليم لأن الشجاعة مثلاً كما تطلق على الملكة تطلق على اثارها. اه (٦) البداءة بالكسر والمدح والاول لغة اسم منه والبداءة مثل تمره، الابتداء والبدائية بالياء عاتى كذا في المصباح. وفي المنجد البداء والبداءة والبداءة (بفتح الباء) والبدئية، اول الحال (٧) وعبارته فان الحمد اللغوي الذي طلبت بداءة الكتاب به هو الشاء باللسان في مقابل نعمة أو بلاء لا بل انجيل الاختيار حقيقة أو حكماً مع التعظيم ظاهر أو باطن بأن لا يعتقد خلاف ما وصفه بالحمد ولا يخالفه أفعال الجوارح وأما الحمد الاصطلاحي فلا تطلب البداءة به. اه (٨) العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تعين نافله والعرف إذا أطلق فالمراد به العام وهو ما لم يتعين نأقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن مستقلاً من كلام الشارع بأن أخذ من القرآن أو السنة. وقد يطلق الشرعي مجازاً على ما كان في كلام الفقهاء.

فاللغوى أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والعرفى بالعكس^(١)
والشكر لغة هو الحمد عرفاً بإبدال الحامد بالشاكر^(٢) واصطلاحاً^(٣) صرف
العبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما فيما خلق لأجله -
وذلك بأن يصرف جميع الاعضاء والمعاني التي أنعم الله عليه بها في الطاعات
التي طلب استعمالها فيها وهذا يكون لمن حفته العناية الربانية فإن
استعملها في أوقات مختلفة سعى شاكر أو في وقت واحد سعى شكوراً
وهو قليل لقوله تعالى (وقليل من عبادى الشكور) وصور ذلك العلامة
الشبراملى بمن حمل جنازة متفكر في مصنوعات الله ناظر للمباين يديه
لتلايزها بالميت ما شيا برجليه الى القبر شاغلاً لسانه بالذكر وأذنيه
باستماع ما فيه كالامر بالعرف والنهاى عن النكر.

والدح لغة^(٤) الشاء باللسان على الجمل مطلقاً على جهة التعظيم -
ومعنى مطلقاً - أى سواء كان اختيارياً أم لا وعرفاً ما يدل على اختصاص

(١) فبينها عموم وخصوص من وجه بحتمان في قولك زيد كريم وينفرد اللغوى بخو قولك زيد عالم
والعرفى بخو القيام لمن أحسن إليك أو لى غيرك. (٢) أى أن الشكر لغة مثل يبين عن تعظيم النعم من حيث
كونه متعباً على الشاكر أو غيره. (٣) الاصطلاح في اللغة مطلق الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع
أمر لا مرتى أطلقى انصرف إليه وتارة يعبرون بقولهم اصطلاحاً وتارة بقولهم
شراً (والفرق) بينهما أن الأول يكون في الامر المنفق عليه بين طائفة مخصوصة
وأن الثانى يكون في الامر المنلقى من الشارع كعنى الصلاة وهو أقوال وأفعال
مفتحة بالتكبير محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة - وقد يعبرون بقولهم شراً
فيما اصطلاح عليه الفقهاء من حيث لانهم حملة الشرع كما قاله الشبراملى. اهـ بجورى
(٤) اللغة في اللغة السجع في الكلام أى الاسراع فيه وفي الاصطلاح الالفاظ التي
وضعها العرب لمعان وهي الكلمات اللغوية.

المدح - أى اتصافه - بنوع من الفضائل فين الحمد والمدح اللغويين عموم
وخصوص مطلق أى أنهما يجتمعان فى مادة وينفرد أحدهما فى مادة أخرى
فيجتمعان فى الشئ على زيد بالعلم مثلاً لأن العلم جميل اخيارى وينفرد
المدح فى الشئ على جمال زيد مثلاً لأن الجمال قهرى (والنسبة) بين الحمد
اللغوى - والحمد العرفى - وكذا الشكر اللغوى هو العموم والخصوص الوجهى
أى أنهما يجتمعان فى مادة وينفرد كل منهما فى أخرى فيجتمعان فى الشئ
باللسان فى مقابل نعمة كقولك لمن أكرمك زيد كريم - وينفرد الحمد اللغوى
فى الشئ بالعلم والشجاعة مثلاً كقولك زيد عالم لأنه شئ بدون مقابلة
نعمة فاذا قلت ذلك وقد علمك كان حمداً لغوياً وعرفياً - وينفرد
الحمد العرفى والشكر اللغوى فى المحبة بالجنان والخدمة فى مقابلة الإحسان
إليك وأولى غيرك - وهذا تعلم أن النسبة بين الحمد العرفى والشكر
اللغوى الترادف فهما لفظان مختلفان ومعناها واحد وهو الشئ على
النعم أما النسبة بينهما وبين الشكر العرفى فهى العموم والخصوص المطلق
لصدقهما على جميع أفرادهما إذ هما أعم منه ولا عكس قال الفقهاء والشكر
عرفاً أخص من الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة فى وجوده توجد الثلاثة
فيينه وبينهما عموم وخصوص مطلق - لكن ذكر العلامة ابن شهاب
أن النسبة بين الشكر العرفى والحمد اللغوى المبينة لعدم صدق كل
من النعميين على فرد من أفراد الآخر - قال وماتها فى عليه الفقهاء
وتناقلوه من أن الشكر الاصطلاحى أخص من الحمد اللغوى مطلقاً
غلط منشأه تحقق الحمد اللغوى بتحقيق الشكر الاصطلاحى ولا عكس
غير أن هذا التحقيق إنما هو تحقق الجزء بتحقيق الكل وهو غير معتبر
فى النسب

في النسب لا يتحقق الكل يتحقق الجزئ العنبر هنا والله اعلم. أمه
وأل في الحمد إما لا مستغرق أو للجنس أو للعهد - واللام في الله إما
للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك ومتعلق الجار والمجرور محذوف
وتقديره من مادة الشبوت شامل لاحتمالات الثلاثة التي هي الاستحقاق
والاختصاص والملك - لكن الأولى أن تكون ال للجنس واللام
للاختصاص فالعنى حينئذ جنس الحمد مخنص بالله ويلزم من اختصاص
الجنس اختصاص الأفراد - واختار اسمية الجملة على فعليتها تأسيًا
بالكتاب العزيز ولكونها محلاة بأفادة الدلالة على الثبات والدوام
بالقرينة والفعلية عاملة عن ذلك - وجملة الحمد خبرية لفظا انشائية
معنى فالمقصود منها انشاء الحمد فلا تنفيذ الانشاء الا بالقصد - ويصح
أن تكون خبرية لفظا ومعنى فإن قيل إذا كانت خبرية لفظا ومعنى
لم يحصل مقصود الشارع وهو انتصاف المؤلف بالحمدلة قلنا إن الاخبار
بالحمد مع الاذعان بمدلوله حمد لانه من جملة انشاء فيحصل بها الحمد
وإن قصد بها الإخبار لكن المشهور الأول .

والحمد أركان وأقسام وأحكام - فأركانه خمسة حامد وهو منشيئ
الحمد ومحمود وهو المنعم ومحمود به وهو اللسان مثلا ومحمود عليه
وهو النعمة وصيغة كقولك الحمد لله أو زيد كريم . وأقسامه أربعة
حمد قديم لفديم وهو حمد الله لنفسه كقوله تعالى (نعم الولي ونعم النصير)
وحمد قديم لحادث وهو حمد الله لبعض عباد كقوله تعالى (نعم العبد
لانه أو اب) وحمد حادث لفديم وهو حمدنا لله عز وجل كقولك الحمد
لله وحمد حادث لحادث وهو حمدنا لبعضنا كقولك نعم الرجل زيد .
فحمدان

فحمدان قديمان وهما حمد الله لنفسه وحمده لبعض عباده - وحمدان حادثان وهما حمدنا لله تعالى وحمد بعضنا لبعض ، وأحكامه أربعة واجب كالحمد في الصلاة وفي خطبة الجمعة - ومندوب كالحمد في خطبة النكاح وفي ابتداء الدعاء وبعد الأكل والشرب وفي ابتداء الكتب المصنفة وفي ابتداء دروس المدرسين وقراءة الطالبين بين يدي المعلمين سواء قرأ حديثاً أو فقهاً أو غيرها - وأحسن العبارات الحمد لله رب العالمين - ومكره كالحمد في الأمكن المستفدرة كالمجزرة والمزيلة ومحل قضاء الحاجة - وحرام كالحمد عند الفرج بالوقوع في معصية .

واعلم أنه جاء في فضل الحمد أحاديث كثيرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل يحب أن يحمد - وأخرج الديلمي مرفوعاً بأن الله يحب الحمد يحمد به ليشب حامده وجعل الحمد لنفسه ذكراً ولعباده ذخراً - وفي البدر المنير عنه صلى الله عليه وسلم حمد الله أمان للنعمة من زوالها وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من لبس ثوباً فقال الحمد لله الذي كساني هذا الثوب من غير حوال مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه - وأفضل المحامد أن يقول العبد الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده لما ورد أن الله تعالى لما أهبط أبانا آدم إلى الأرض قال يارب علمني المكاسب وعلمني كلمة تجمع لي فيها المحامد فأوحى الله إليه أن قل ثلاثاً عند كل صباح ومساء الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده ولهذا ألوحف انسان ليحمدن الله بجميع المحامد بر بذكر لك (١) وقال بعض العارفين الحمد لله ثمانية أحرف كأبواب الجنة فمن قالها عن صفاء استحق أن يدخل الجنة من أيها شاء أي فيخير

فيخير بينها إكرامه ولكن لا يختار إلا الذي سبق في علمه أن يخل منه .

ثم وصف الله تعالى ببعض اسمائه المناسبة للشرع في علم الفرائض فقال (القديم) أي الموجود الذي لا ابتداء لوجوده وهو من أسماء الله الحسنى كما في رواية البيهقي عن أبي هريرة - والقديم كالرحيم صفة مشبهة مأخوذ من القدم كالغيب مصدر قلد الشيء بالضم خلاف حدث - ومنه صفة القدم الواجبة لله تعالى (٢) (الباقى) أي الدائم الوجود الذي لا انتهاء لوجوده فلا يناله فناء ولا يجوز عليه العدم وهو من أسماء الله الحسنى أيضاً والباقي مأخوذ من البقاء مصدر بقى الشيء ، دام وثبت - ومنه صفة البقاء (٣) الواجبة لله تعالى - وفهم من صنيع المصنف أن (١) اعلم أن أئمتنا الشافعية رحمهم الله تعالى ذكروا في باب الإيمان أن الإنسان إذا حلف ليحمدن الله عز وجل بمجامع الحمد أو بأجل التحاميد كان بره بالصيغة المذكورة ولم يذكروا في ذلك لفظ رب العالمين مع أن الحديث الوارد بأن هذه الصيغة هي بمجامع الحمد قد ذكر فيها لفظ رب العالمين كما أفاده الكردى في حاشيته على بأفضل - وكما في أذكار النووي فإن الرواية بزيادته أم من هامش إعانة الطالبين وفي الجعيري على الاقتناع ، وقيل أفضل المحامد أن يقال الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم زاد بعضهم عدد خلفه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم واحتج له بما روى أن رجلاً قال هذه الكلمات بعرفان فلما كان من العلم القبل حج وأراد أن يفوها فسمع قائل يقول يا عبد الله أنعت الحفظ فإنيهم يكتبون ثواب هذه الكلمة من العلم الماضي إلى الآن - وينبني على ذلك مسألة فقهية وهي أن من حلف بالطلاق ليحمدن الله بأفضل المحامد فقل كل فريق لا يبر إلا بما لفظ

لفظ الجلالة يوصف بالأسماء الأخرى لا العكس - وهذا من خصائص
لفظ الجلالة لأن مدلوله نفس الذات العلية بخلاف الأسماء الأخرى
فإن مدلولها يقع إما على صفة من صفات الله تعالى كالقديم والباقى
واللطيف والخير - وإما على فعل من أفعال الله تعالى كالوهاب والرزاق
والمحيى والميت فلذا يوصف لفظ الله بسائر الأسماء الأخرى ولا يوصف
به فلا يقال الفادر الله ولا الرشيد الله . واعلم أن أسماء الله تعالى
توقيفية أى ينوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها فى كتاب
أوسنة صحيحة أو حسنة أو إجماع - وقد ثبت فى الصحيح أن الله تعالى
تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة وجوز بعضهم كالشيخ أبى
بكر الباقانى إطلاق ما لم يرد فيه إذن ولا منع وكان تعالى منصفاً
بمعناه ولم يكن موهماً ما يستحيل فى حقه تعالى - والاختلاف
إنما هو فى الإطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا فى الإطلاق على سبيل
قاله من تلك المحامد - وقيل لا يبرح حتى يقول اللهم لا أحصى ثناء عليك أنت
كما أثنيت على نفسك وقيل لا يبرح حتى يقول : ليس كمثله شئ . أه شبر خيى على
الاربعين (٢) القدم ثلاثة أقسام قدم ذاتى وهو قدم الله تعالى وهو علم الأولية
للوجود - وقدم زمانى كقدم الأرواح والجنة والنار والسموات والأرض - وقدم
إضافى كقدم الأب بالنسبة لابنه فالقدم الزمانى والإضافى حادثان (٣) القدم
بالكسر والباء بالفتح صفتان سلبيتان من صفات الله الواجبة فصفة القدم اثبتت
قدم الله الذى لا أول له وسلبت عنه الحدوث أى نفيه عنه - وصفة البقاء اثبتت
بقاء الله الذى لا آخر له وسلبت عنه الفناء - وصفات الله الواجبة عشرون صفة
وهى أربعة أقسام القسم الأول الصفة النفسية وهى صفة الوجود سميت بذلك
الوصفية

الوصفية - الكلية فلا مانع من إطلاق أى وصف كمالى لايوهم نقصاً عليه تعالى - والفرق بينهما فى الحوادث أن كل واحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى الوصفى ولا يلزم أن يكون علماً لكل واحد - وفى تفسير الشوكانى عن ابن كثير قال ثم ليعلم أن اسماء الله الحسنى ليست منحصرة فى التسعة والتسعين بدليل ما رواه أحمد فى مسنده وسرد السند إلى ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم أنه قال (ما أصاب أحد أقط هم ولا حزن فقال اللهم إني عبدك ابن عبدك وأمنك فأصنني بيدك ماض فى حكمك عدل فى قضاءك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو أسألت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء لانهاك على نفس الذات - الثانى الصفات السلبية وهى القدر والبفاء ومخالفة للحوادث وقيامه بنفسه والوحدانية سميت سلبية لأن كل واحد منها ذلك على سلب أمر لا يليق بالله تعالى - الثالث صفات المعاني وهى القدر والارادة والعلم وأحياء والسمع والبصر والكلام سميت بذلك لأن كل صفة منها دلت على موجود قائم بذات الله العلية زائد عليها - الرابع الصفات المعنوية وهى كونه قادراً أمرياً عالماً جاسماً بصيراً متكبهاً سميت بذلك لأنها فرع عن صفات المعاني تابعة لها فهذه عشرون صفة واجبة لله تعالى وبندها عشرون مستحيلة عليه وبقيت صفة جائزة فى حقه تعالى وهى فعل الممكن أو تركه فالجملة واحدة وأربعون صفة يجب اعتقادها ومعرفة ثباتها بالتفصيل كما يجب بالاجمال اعتقاد أن الله متصف بصفات كمالية لانهاية لها ومنزه عن صفات نقصانية لانهاية لها ايضاً .

حزنى وذهاب هوى وغى الا اذهب الله همه وحزنه وأبدله مكانه
 فرجاً فليل يا رسول الله الا نتعلمها فقال بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها
 ثم إن أكثر الاشاعة فالوا الاسم عين المسى - وقبل ان الاسم غير
 المسى والتحقيق أنه إن أريد من الاسم اللفظ فهو غير مسماه قطعاً
 وإن أريد به مدلوله فهو عينه قطعاً وهذا الاعتبار صريح القول بأن
 أسماء الله قديمة لا فرق في ذلك بين جامد ومشتق (الوارث) أى
 الحقيقى وهو الباقي بعد فناء الموجودات الوارث للأشياء بعد فناء
 أهلها فيأليه ترجع الاملاك وملاكها والارض وما عليها قال تعالى
 انا نحن نرث الارض ومن عليها وإليها يرجعون وهو من اسماء الله
 الحسنى أيضاً مأخوذ من ورث المال يرثه فهو وارث وهو مضاف
 (والكل) أى جميع الخلائق مضاف اليه من إضافة اسم الفاعل الى
 مفعوله (على الاطلاق) أى مطلقاً من غير استثناء أحد - وقد تجوز
 الناظم فأدخل ال على كل تبعاً لطريقة النحويين حيث جوز وادخلها
 على كل وبعض وقد عدّ لنا قال فى الخضري وادخال ال عليها
 نحن عند الجمهور لا ضافتم ما معنى وتويناها بدل عنها وسيأتى مزيد لهذا
 البحث عند قوله الوارثون الكل - إن شاء الله تعالى .

وفى وصفه لله تعالى بالباقي والوارث الى آخر البيت براعة
 استهلال (١) مستحسنة وهى أن يأتى الناظم أو الناثر فى ابتداء كلامه
 بما يدل على مقصوده منه بالاشارة لا بالنصريح فهذه الفقرة تدل
 على أن المنظومة تتعلق بما بعد الموت مما يتصل بتركة الميت
 من ارث وغيره - فالباقي يؤى الى قوله تعالى (كل من عليها فان
 ويبقى

ويبقى وجه ريك ذو الجلال والاکرام) والوارث الكل الخ
يشير الى الآية السابقة وإلى قوله تعالى (ولنا نحن نحيي ونميت ونحن
الوارثون) - وقد قيل يطلب من كل بادئ في فن أربعة أمور على سبيل
الوجوب الصناعي البسمة والحمدلة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وثلاثة على سبيل الندب الصناعي تسمية نفسه وكتابه
والايتان براءة الاستهلال كما في إعانة الطالبين - ويزاد لفظ
أما بعد فالجملة ثمانية أمور ينبغي الايتان بها في خطب الكتب العلمية
والناظم رحمه الله أتى بجمل هذه المطلوبات ولم يترك
(١) قال الباجوري : براءة الاستهلال هي أن يشير المتكلم في طالعة كلامه
إلى مقصوده وأما براءة الطلب فهي تقديم الشاء على المقصود - وأما براءة
المقطع فهي الايتان بما يشعر بالانتهاء كقولهم ونسأله حسن الختام وفي السجاعي
براءة الاستهلال لغة حسن المطلع - وعرفنا أن يأتي المتكلم في أول كلامه
بما يلوح بمقصوده بإشارة تعذب حلاوتها على الذوق السليم .

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَبَدِيُّ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى (مُحَمَّدٍ)

سوى التشهد وتسمية نفسه - إما لصعوبة النظم أو لانه يتجاوز فيه ما لا يتجاوز في النثر وقد مرّت للتسمية والحمدلة وبراعة الاستهلال - وذكر الصلاة على النبي صلى الله واله وسلم بقوله (ثم) هي حرف عطف وقوله (الصلاة) مبتدأ والمراد الصلاة الابدية بدليل وصفه السلام بالابدي ففيه اكتفاء (١) والصلاة اسم مصدر لصلى والمصدر التصليّة ولم يعبر به لانهما العذاب قال تعالى وتصلية جحيم - وإنما اتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم الصلاة على فهو اقطع أكثع وهو وإن كان ضعيفاً يعمل به في فضائل الاعمال ولخبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام

(١) استشكل بأن الصلاة والسلام لفظان ينتضيان بمجرد النطق بهما فكيف يوصفان بالدوام - وأجيب بأن المراد دوام ثوابهما وهذا منضم للدعاء بقبول صلاة المصلي وسلامه وباستمرار إيمانه وموته على الإيمان - ولحق أن الصلاة والسلام هنا مطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما حقيقة أم باجوري على الشنشوري (٢) المراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضميراً أو صفاً نحو عليه الصلاة والسلام أو الصلاة والسلام على البشير - ولو محاماً شفع اسم النبي من كتاب فهل يتقطع ثواب المصلي أم لا - وهل يحرم على المساحي أم لا - والذي قرره بعض الاشياخ أنه لا يتقطع ثواب المصلي وأنه يحرم على المساحي ولعله مقيد بما إذا محاه لغير عذر لكونه قاصداً حينئذ قطع ثواب المصلي

اسمى في ذلك الكتاب (٢) وقد اختلف في لفظ الصلاة فجعلها
الجمهور من قبيل المشترك اشتراكا لفظيا وهو ما اتحد لفظه وتعدد
معناه كلفظ عين فإنه وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب
بوضع وهكذا ولذلك فسروها بأنها من الله الرحمة المقرونة بالعظيم -
ومن الملائكة الاستغفار ومن الانس والجن النضر والدعاء فلفظها في
ذلك واحد ومعناها يختلف باختلاف من نسبت إليه - وجعلها ابن
هشام في مغنيه من قبيل المشترك اشتراكا معنويا واستصوبه بعضهم
وهو ما اتحد لفظه ومعناه واشتركت فيه أفراده كأسد فإن لفظه
واحد وهو الحيوان المفترس واشتركت فيه أفراد (٣) ولذلك فسرها
بالعطف لكنه يختلف باختلاف المصلي (٤) فهو بالنسبة لله الرحمة
وبالنسبة للملائكة الاستغفار لكن لا يختص بصيغة بل يكون بأي
صيغة كانت وبالنسبة لغيرهم فعناه الدعاء ودخل في الغير جميع
الحيوانات والجمادات فإنه ورد أنها مهلك وسلمت على النبي صلى الله
فيعامل بتقيض قصده قاله الباجوري (٢٠) وما ذكر تعلم الفرق بين المشترك
اللفظي والمعنوي - فإن الاول هو ما تعدد وضعه ومعناه كعين فانها وضعت
للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه ومعناه
واشتركت أفراده في هذا المعنى كأسد فإنه وضع مرة واحدة لمعناه وهو الحيوان
المفترس (٤) ووافقه الشيخ عوض حيث قال والمعتمد أنها المعنى واحد وهو
العطف لكن بحسب ما يضاف إليه لان الأصل علم تعدد الوضع . اهـ

عليه وسلم (١) واستدل ابن هشام على ما قاله بأمر منها أن الأصل عدم تعدد الوضع - ومنها أن ما قاله أوفق بأية إن الله وملائكته يصلون على النبي - وأما ما قاله الجمهور فليس كذلك لأنه يصير معنى الآية إن الله يصل على أي يرحم والملائكة تصل أي تستغفر - يا أيها الذين آمنوا صلوا أي ادعوا - وهذا غير لائق بالاعتناء بما قاله الباجوري - وقال العلامة أبو بكر ابن شهاب في فوحات الباعث المشهور أن الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء وحقيقة شرعية في الأركان الخصوصية وبحجاز في الرحمة المقرونة بالعظيم فتكون صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الأخير والمراد منها زيادة الشكر والاعظام إذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والأنس والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الأول ولذا قال في بشرى الكريم والخصر أنها من الله رحمة ومن غير دعاء إذ صلاة الملائكة دعاء بطلب المغفرة كصلاة الأدميين ولفظها مختص بالأنبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الاتباع - اهـ بصرف وقال ابن حمدون والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم الاتباع اهـ والمشهور في هذه الجملة أنها خبرية لفظاً انشائية معنى أي اللهم صل وسلم الخ ويصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فإن قيل يلزم على ذلك أن القائل الصلاة على سيدنا محمد لم يأت بمقصور (٢) روى الحلبي في سيرته أنه كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة الإنسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر الا يقول: الصلاة والسلام عليك يا رسول الله .

الشارع لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه أوجب بأنه لا يلزم ذلك لما مر حوا به من أن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك أن المخبر بأن الله صلى الله عليه وسلم قد عظمه والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كبقية الأنبياء ينفع بصلائنا عليه لكن لا ينبغي للمصلي أن يقصد ذلك لما فيه من إساءة الأدب بل يقصد منفعة نفسه وأنه ينوسل به إلى ربه في نيل مطلوبه لأنه الوسيلة العظمى في إيصال النعم إلينا - وقيل لا ينفع لأنه قد افرغت عليه الكمالات وإنما ينفع بها المصلي فقط - ورد بأنه ما من كمال إلا و عند الله أعلى منه وأكمل والكمال يقبل الكمال - ولذا جاز جماعة من المتأخرين ما جرث به العادة بعد القرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك أو مثله إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه وافنى به الشهاب الرملي وقال إنه حسن مندوب إليه خلافا لمن وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لنا بأمر بخوسؤال الوسيلة له من كل دعاء فيه زيادة تعظيم - وإلى هذا أشار السجاعي بقوله

وصحوا بأنه ينفع	بنى الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح	لنا بهذا القول وذاهب صحيح
وجائز يقول شخص اجعلا	ثواب ذلك المصطفى من قدعلا
أو مثله مقلدا لحضرتة	أوزده تشريفا لأعلى رتبته
إذا الزيادات التي في الفضل	لربنا لا ننسحق بالعقل

ومنع بعضهم لاهداء القرب لحضرة النبي سيد العرب
قدرده المحققون فاعرفا وأحمد الكريم ربى وكفى
وقد صرح أبو اسحاق الشافعى بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم مقبولة لأنها من العمل الذى لا يدخله رياء - وجعل لها بعض
المحققين جهتين : جهة تتعافى بالمصلى وهي الثواب الذى يحصل له عليها
وباعتبار هذه الجهة يدخلها الرياء - وجهة تتعافى بالنبي صلى الله عليه
وسلم وهي المطلب الذى يحصل له بها وباعتبار هذه الجهة لا يدخلها الرياء -
قيل وللعقد أنها كغيرها من الاعمال فيدخلها الرياء ويحبطها حتى
بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم فنسأل الله السلامة من الرياء المحبط
للالعمال والنوفيق لما يحبه ويرضاه فى الأقوال والأفعال بحجاء النبي
والصحب والال آمين

واختلف فى وقت وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على
أقوال ، أحدها فى كل صلاة واخثاره الشافعى فى التشهد الاخير منها -
والثانى فى العصر مرة والثالث كلما ذكر - واخثاره الحلي من الشافعية
والطحاوى من الحنفية والذخى من المالكية وابن بطة من الحنابلة
والرابع فى كل مجلس والخامس فى اول كل دعاء وفى وسطه وفى آخره
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلونى كفتح الركب بل اجعلونى فى اول
كل دعاء وفى وسطه وفى آخره رواه الطبرانى عن جابر (والسلام)
معطوف على الصلاة (والابدى) أى الدائم المستقر صفته - والسلام
اسم مصدر لسلام ومصدره التسليم وآثر النجيب بأسم المصدر دون
المصدر

المصدر لمناسبة الصلاة واستقامة مصراع البيت به وهو حقيقة لغوية في الأمان ومنقول شرعي في التحية - وعلى الأول فالمراد بالأمان تأمينه صلى الله عليه وسلم على أمته لأنه معصوم - أو على نفسه إذ المرء كلما أشد قر به من الله تعالى أشد خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام إني لأخوفكم من الله لكن لم يرتض بعضهم الآخر لعصمته صلى الله عليه وسلم ومكانته من الله فليس خوفه من الله خوف عذاب ولكن خوف مهابة واجلال وعلى الثاني فالمراد بالتحية أن يخاطبه الله بكلامه القديم خطا باد الأعلى رفعة مقامه والاعتناء بشانه كما يحى بعضنا بعضا - وقرن الشاء على الله بالشاء على نبيه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى (ورفعناك ذكرك) أى لا أذكر الا وتذكر معي - ولقول الشافعي رضي الله عنه أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته أى بكسر الخاء (١) وكل امرئ طلبه غيرها حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولأن المصطفى هو الذي علمنا شكر النعم وكان سببا في كمال هذا النوع الانساني فاستوجب قرن شكره بشكر النعم عملا بالحديث القدسي عبدي لم تشكرني اذ لم تشكر من أجريت النعمة على يديه ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم الواسطة العظيمة لنا في كل نعمة بل هو أصل (٢) الاسم - من خطب المرأة إلى القوم إذا طلب أن يتزوج منهم وأما الخطبة بالضم فالوعظة يقال خطب القوم وعليهم من باب قتل خطبة بضم الخاء وكسرها باختلاف المعنيين المذكورين.

الإيجاد لكل مخلوق كما قال ذو الغزوة والجلال . لولاك لولاك ما
 خلقت الافلاك - وجمع بين الصلاة والسلام امتثالاً لقوله تعالى
 (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) وخروجاً من كراهة
 أفراد أحدهما عن الآخر لفظاً أو خطأ فقد كره المتأخرون الأفراد
 بثلاثة شروط أن يكون منا - فلا يكره ذلك في ثناء الله والملائكة
 والأنبياء كقوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي ولم يقل
 ويسلمون وأن يكون في غير ما ورد فيه الأفراد فلا يكره فيما ورد مفرداً
 كحديث من قل يوم الجمعة اللهم صل على محمد عبدك ورسولك
 النبي الأمي غفر له ذنوب ثمانين سنة - وإن يكون لغیر داخل الحجر
 الشريفة - أما هو فيقول بأدب وخشوع السلام عليك يا رسول الله
 فلا يكره في حقه الأفراد - وهل كراهة الأفراد خاصة بنبيينا صلى الله
 عليه وسلم أو جارية فيه وفي غيره الأصح الثاني لكونها في غير نبيينا
 تكون خفيفة - وأما عند المتقدمين فلا يكره الأفراد ولكنه خلاف
 الأولى قطعاً قال بعضهم وإثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب
 والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى العمل على استحبابه
 - ومن العلماء من يختم بهما كتابه أيضاً فيجمع بين الصلاتين رجاء
 قبول ما بينهما فإن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة كما مر عن
 الشاطبي والله أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما (على النبي)
 أي كائنان على النبي فتعلق الجار والمجرور خبر عن الصلاة والسلام
 والجملة معطوفة على جملة الحمد لا محل لها من الإعراب لعطفها على
 الجملة

الجملة الابتدائية والنبي هنا بدون هـ من التوبة وهي الرفع لانه
مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من اتبعه فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو
المفعول ويأوه بدل من الواو ويجوز هـزه على أنه من النبأ وهو الخبر
لانه مخبر بكسر الباء للامة بالشرائع والاحكام إن كان نبيا ورسولا
أو لأنه مخبر للناس بأنه نبي ليحترم إن كان نبيا فقط او مخبر بفتحها
لاخبار جبريل عليه السلام له بالشرائع عن الله فهو أيضا إما بمعنى اسم
الفاعل أو المفعول - والنبي إنسان حر ذكر (١) من بني آدم سليم عن
كل منفرط عا وعن دناءة أب وخنا أم أو حي إليه بشرع يعمل به
وإن لم يومر بتبليغه فإن أمر بتبليغه فهو نبي ورسول أيضا فالنبي
(٢) التقيد بالخرج للرقيق - ولا يرد لقمان فإنه لم يكن نبيا بل كان تلميذا
للأنبياء وخرج بذكر الانثى فإنها لا تكون نبيه على الراجح - وذهب الأشعرى
إلى عدم اشتراط الذكورة في النبوة ولذلك قيل بنبوة بعض النساء كمریم وآسية
وهاجرو سارة لكن الراجح اشتراط الذكورة ولذلك قال مؤلف بدء الامالى
وما كانت نبيا قط انثى ولا عبد وشخص ذو فعال أى لم تكن انثى ولا عبد
ولا شخص صاحب افعال قبيحة نبيا أبدا - ولا تخرج الانثى بلفظ إنسان
لاطلاقه على الذكر والانثى على المشهور - وقيل أن الانثى يقال لها إنسانة
كما قيل إنسانة فنانة بدر الدجاء منها مجل وعليه فتكون الانثى خارجة
بإنسان ويكون لفظ ذكر تأكيد له - وخرج بل إنسان أيضا بقية الحيوانات
وأما قوله تعالى وإن من أمة الا خلا فيها نذير فهو في أمم البشر الماضية قال
الباجورى وكفر من قل في كل امة نذير بمعنى أنه في كل جماعة من الحيوانات
أمر

أعم من الرسول لأن كل رسول بنى وليس كل بنى رسولاً فينبهها
 العموم والخصوص المطلق يجتمعان فيمن كان نبياً ورسولاً أكسبنا محمداً
 صلى الله عليه وسلم وينفرد النبي فيمن كان نبياً فقط ولا ينفرد الرسول (٢)
 واختار التعبير بالنبي على الرسول تبعاً لقوله تعالى (إن الله وملائكته
 يصلون على النبي) وإن كانت الرسالة أفضل من النبوة على الراجح (٣)
 وقد اشتهر أن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً وقبل مائتا
 ألف وأربعة وعشرون ألفاً والرسول منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وأربعة
 عشر وخمسة عشر لكن الصحيح علم حصرهم في عدد لقوله تعالى
 (منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك)

رسولاً وخرج بمن بنى آدم الجن والملائكة بناءً على أن الإنسان مأخوذ من النفس
 وهو المتحرك يقال ناس إذا تحرك فيشمل الجن والملائكة فيحتاج لإخراجها بما
 ذكر وأما على أنه مأخوذ من الأنس فيختص ببني آدم فلا يحتاج لإخراجها بما ذكر
 وخرج بالسليم عن التفريق غير السليم فمن كان فيه منفرك عصى وبرص وجذام لم
 يكن نبياً ولا رسولاً (٤) وبعضهم جعل الرسول أعم من النبي قال لأن الرسول
 يكون من الملائكة بدليل (الله يصطفى من الملائكة رسلاً) وعلى هذا فيكون بيتها
 العموم والخصوص الوجهي لكن الحق أن الرسول كالنبي لا يكون إلا من بني آدم
 والمراد من كون الملائكة رسلاً في الآية أنهم سفراء أي نواب وواسطة بين الله وبين
 رسله (٥) وقال العزني عبد السلام إن النبوة أفضل من الرسالة لأن النبوة فيها
 تعلق بالحق وانصراف عن الخلق إلى الخالق والرسالة فيها التعلقان كما صرح
 به الشيخ ابن حجر في شرح الأربعين والكلام في نبوة رسول ورسالته والأقوال
 (المصطفى)

(المصطفى) (٥) أي المختار من الخائف ليدعوهم إلى دين (٦) الحق وهو مأخوذ من الصفوة وهي الخلو من الكدر وهو من اسمائه صلى الله عليه وسلم وفي وصفه به إشارة إلى حديث (إنا لله اصطفي كنانة من ولد اسماعيل واصطفي قريشاً من كنانة واصطفي من قريش بنى هاشم واصطفي من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار) (٧) (محمد) بحذف التنوين للوزن وهو ما بدّل من النبي أو عطف بيان فعلى الأوال هو مجرور بعلى مقدرة لأن البدل على نية

أفضل من النبي قطعاً كما أن النبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبي أو لغيره .

(٨) أصله مصنفو أبدلت واوه الفاء تحركها وانفتح ما قبلها وأبدلت تاء الافعال طاء فصار مصطفى (٩) سى ديناً لأننا ندين به أي نتعبد ونتقاد ويسعى ملة لأن الملك يعمل على الرسول وهو عليه علينا ويسعى شرعاً وشريعة لأن الله شرعه لنا أي بينه لنا على لسان النبي صلى الله عليه وسلم فالكلام هو الشارع حقيقة والنبي شارع مجازاً ويطلق لغة على ما يدين به أي يتعبد به وتلوياً طلاً لقوله تعالى لكم دينكم ولي دين - وعلى الطاعة - والعبادة والجزاء - والحساب - واصطلاحاً ما شرعه الله تعالى لسان نبيه من الأحكام - ويعرف أيضاً بأنه وضع الحق سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات - وقد بسط معناه الباجوري في أول شرحه على الجوهرة فراجع - وخلاصه أن الدين هو الأحكام التي وضعها الله الباعثة

تكرار العامل - وعلى الثاني فهو مجرور بعلى المذكورة لأن غير البدل من التوابع ليس على نية تكرار العامل - ومحمد علم على نبينا صلى الله عليه وسلم وهو منقول (ب) من اسم مفعول الفعل المضعف العين أي الذي تكررت عينه - ومعناه من كثرة حمد الناس له لكثرة خصاله الحميدة سماه به جده عبد المطلب (د) بألها من الله تعالى في سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقبل له لم سميت ابنك محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمدا في السماء والأرض للعبادة إلى الخير الذاتي قال تعالى (إن الدين عند الله الإسلام) (٣) كان مقتضى صدر الحديث أن يزداد في عجزه من خيار مرة رابعة لتكرار الاصطفي أربعاً لكن العرب لا تكرر شيئاً زيادة على ثلاث وإن اقتضاهما المقام (٤) ضابط المنقول أنه الذي سبق له استعمال في غير العلمية ثم نقل إليها كمحمد بخلاف المرتجل فإنه الذي لم يسبق له استعمال في غير العلمية كسعاد (هـ) هذا هو الصحيح - وقيل أن أمه هي التي سمته محمداً وجمع بينهما بأنها أشارت عليه بتسميته محمداً بسبب ما رآته من أن شخصاً يقول لها فإذا وضعتيه فسميه محمداً فلما أخبرته بذلك سماه محمداً رجاء أن يحمده أهل السموات وأهل

أَفْضَلُ كُلِّ الْخَلْقِ بِالْإِجْمَاعِ وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ وَالْأَنْبَاءِ

وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه وهذا الاسم أشرف
 أسمائه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا
 خصت به الكلمة المشرفة قال ابن العربي نقلا عن بعضهم
 إن لله تعالى الف اسم وللنبى صلى الله عليه وسلم كذلك وهي
 توقيفية بانفاق - وأما أسماؤه تعالى ففيها خلاف والراجح
 أنها توقيفية كما مر والفرق بينهما أنه صلى الله عليه وسلم
 بشر فربما تسوهمل في شأنه فأطلق عليه ما لا يليق فسدت
 الذريعة بانفاق - وأما مقام الألوهية فلا يتجاسر عليه فلذلك
 قيل بعلم التوقيف - وينبغي إكرام من اسمه محمد تعظيما له
 صلى الله عليه وسلم حتى بعضهم أن الله ملائكة سياحين في الأرض
 يزورون كل بيت فيه شخص مسنى بمحمد أو أحمد - وقد ورد في
 فضل التسمية به عدة أحاديث أصح ما فيها كما في إعانة الطالبين
 حديث من ولد له مولود فسماه محمد أحبالى وتبركا باسمى كان هو
 ومولوده في الجنة . واستنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف
 عدة الرسل وهي ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات
 وإذا بسطت كلامها قلت م . ي . م وعدتها بحساب الجمل تسعون
 الأرض فحقق الله رجاءه كما سبق في علمه - وللسى له في الحقيقة هو الله
 تعالى لأنه أظهر اسمه قبل ولادته في الكتب وأظهر جده بذلك بتوقيف شرعى .
 فيتحصل

فيتحصل منها مائتان وسبعون وفيه حا - واذا بسطها قلت ح. ا. وعدتها
بما ذكر تسعة وفيه دال واذا بسطها قلت د. ا. ل. وعدتها بذلك
خمس وثلاثون فلجملة ما ذكر - ففي الاسم الكريم إشارة إلى ان جميع
الكلمات الموجودة في الرسائل موجودة فيه . وإلى هذا أشار بعضهم
بقوله :

إن شئت عدة رسل كلها جمعاً به محمد سيد الكونين من فضلاً
خذ لفظ ميم ثلاثاً ثم حا وكذا به دال تجد عدد الرسائل علا
ثم وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما هو أهله فقال (أفضل
كل الخلق بالاجماع) أى أنه أفضل جميع المخلوقين من الانس
والجن والملائكة مطلقاً في سائر خصال الخير وأوصاف الكمال
باجماع المسلمين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (أنا أكرم الأولين
والآخرين على الله ولا فخر) أى ولا فخر أعظم من ذلك أولاً أقول
ذلك فخراً بل تحدثاً بالنعمة ومن حديث طويل (وأنا أتى ولد آدم
وأكرمهم على الله ولا فخر) ولذلك قال صاحب الجوهرة

وأفضل الخلق على الإطلاق نبينا فعمل عن الشقاق

وقد زعم الزمخشري أن جبريل عليه السلام أفضل منه صلى الله عليه
وآله وسلم مسند لا بقوله تعالى (لأنه لقول رسول كريم) الآية

أفاده الباجوري على جوهرة التوحيد (١) وقال في حديث حسن في الجامع الصغير : أنا سيد
ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ويبدأ لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه
الاتحت لوائى وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر . وفي حديث حسن فيه أيضاً قال أنا قائد
الرسائل ولا فخر وأنا خاتم النبيين ولا فخر وأنا أول شافع ومشفع ولا فخر . اهـ
حيث

حيث عد فيها فضائل جبريل وأوصافه واقنصر على نفى الجنون عنه صلى الله عليه وسلم وبذلك خرق الاجماع الذي لا يجوز خرقه مع انه لا دليل لما ادعاه في الآية لان المقصود منها نفى زعم المشركين الذي حكاه الله عنهم بقوله (لما يعلمه بشر - وقوله - أفترى على الله كذبا أمر به جنة) وليس المقصود المفاضلة بينهما وإنما هو شيء اقنضاه الحال فلا عبرة بما زعمه الزنخشي - ولا بما قد ينوهم من تفضيل جبريل عليه لكونه كان يعلمه فكم من معلم بالفتح فاق في الفضل والعلم معلمه - وأما ما ورد من النهي عن تفضيله صلى الله عليه وسلم كقوله (لا تفضلوني على الانبياء) وقوله (لا تفضلوني على يونس بن متى) (١) وقوله (لا - تخيروني على موسى) فمحمول على تفضيل يؤدي إلى تنقيص غيره من الانبياء أو أنه قاله قبل أن يعلم أنه أفضل - ويحتمل أنه قاله تأديبا وتواضعا واختلف هل هذا التفضيل للزاياء والكالان التي اختص بها أو بتفضيل من الله تعالى والتحقيق الثاني وعليه الجمهور اذ لا علم لنا بسبب التفضيل حتى ندعي ذلك وإن جزمنا بزيادة كماله فإن الله تعالى أن يفضل من شاء على من شاء بمحض الفضل والمنه ولذلك قالوا قد يوجد في المفضل ما لا يوجد في الفاضل

(١) قيل معنى لا تفضلوني على يونس بن متى لا تعتدوا أني أقرب إلى الله من يونس في المس حيث ناجيت الله فوق السموات وهو ناجى ربه في بطن الحوت في قاع البحر لنزله تعالى عن الجهة والمكان فيستوى في حقه من فوق السموات ومن في قاع البحار وعلم التفضيل بهذا الاعتبار لا ينافي أنه أفضل الجميع .

فهذا طريق السلامة من النعسف وسوء الادب - ويلييه في الفضل بقية أولي العزم من الرسل وهم على الترتيب في الفضل سيدنا ابراهيم موسى فعيسى فنوح وقد نظمهم بعضهم على هذا الترتيب فقال :

محمد ابراهيم موسى كلميه - فعيسى فنوح هم أولي العزم فاعلم
وليس منهم آدم لقوله تعالى - ولم نجد له عزما - والعزم الصبر وتحمل
المشاق ثم يليهم بقية الرسل ثم الأنبياء غير الرسل مع تفاوت مراتبهم
عند الله تعالى - ثم رؤساء الملائكة وهم جبريل وميكائيل واسرافيل
وعزرائيل - ثم بقية الملائكة - وانفقوا على أن جبريل وميكائيل
أفضل الجميع واختلصوا في الافضل منهما ف قيل أن جبريل أفضل وهو
المشهور وقيل إن ميكائيل أفضل - وهذه طريقة جمهور الأشاعرة
وهي مرجوحة والراجحة هي طريقة المالكيين ومخلصها أن سيدنا
محمد صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الخلق على الإطلاق ويلييه
بقية أولي العزم على ترتيبهم المتقدم - ثم بقية الرسل ثم الأنبياء
غير الرسل وهم متفاضلون فيما بينهم عند الله ثم جبريل - ثم ميكائيل
ثم بقية رؤسائهم ثم عوام البشر - ثم عوام الملائكة (١) وهم متفاضلون
فيما بينهم عند الله (٢) قال الباجوري فالواجب اعتقاد أفضلية الأفضل

(١) المراد بعموم البشر أولياؤهم غير الانبياء كأي بكر وعمر رضي الله عنهما وليس
المراد بهم ما يشمل الفساق فإن الملائكة أفضل منهم على الصحيح والمراد بعموم
الملائكة غير رؤسائهم كحملة العرش وهم أربعة الآن فإذا كان يوم القيامة
أيدهم الله بأربعة آخرين لمزيد الجلال عليه يوم القيامة قال تعالى -

على طبق ماورد به الحكر تفصيلا في التفصيل وإجمالا في الإجمالى
وتمنع الهجوم فيما لم يرد فيه توقيف، قال: (والآل والأصحاب
والأئمة) الآل وما بعده معطوف على النبي والمعنى ثمر الصلاة
والسلام الأبدى على الآل الخ فهو من عطف المفردات ولا يجوز
عطفه على محمد لأن محمداً بدل من النبي والعطوف على المبدل
بدل ولا يصح أن يكون الآل ومن ذكر معهم بدلا من النبي
والصلاة على (الآل) تبعاً كما هنا مطلوبة اتفاقاً لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم - لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء
يا رسول الله قال تقولون - اللهم صل على محمد وتمسكون بقلوبكم
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد - وأما على غير الآل فالذى يظهر
أنها مطلوبة تبعاً على القول بأن آل محمد هم أمة الإجابة -
وجائزة تبعاً على القول بأنهم من تحرم عليهم الزكاة وأفاد
شيخى أنها مطلوبة على الصحابة بالقياس على الآل - ثم رأيت
الباجورى صرح بذلك - وأما استقلالها بخلاف بين أهل السنة
فقليل مكرهة وقيل خلاف الأولى وقيل ممنوعة والراجح الأول
ويحمل عرش ريك فوقهم يومئذ ثمانية وكالكرويين بفتح الكاف وتخفيف
الراء وهم ملائكة حافون بالعرش طائفون به لقبوا بذلك لأنهم متصدون للدعاء
برفع الكرب عن الأمة - وقيل غير ذلك. (٥٧) ذهب القاضى أبو عبد الله الحلي
مع آخرين كالمعتزلة إلى أن الملائكة أفضل من الأنبياء إلا نبينا فإن أفضلين
بالإجماع وعللوا ذلك بتجردهم من الشهوات ورد بأن وجودهما مع قعها أتم
لأنها

لأنهما من شعائر الأنبياء ورجح العلامة ابن شهاب الثاني - ومجمل الكراهة إذا كانت مناوأماً إذا كانت منه صلى الله عليه وآله وسلم فلا كراهة إذا هي حقه فله أن يدعو بها لمن يشاء كما ورد في حديث اللهم صل على آل أبي أوفى . واصل آل أول كجمل بدليل تصغيره على أويل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء وهذا قول الكسائي وقيل أهل بدليل تصغيره على أهيل ثم أبدلوا هاء أهل هززة فاجتمع همنان ثانيت هما ساكنة قلبت الفاء من جنس حركة ما قبلها وهذا قول سيبويه - قال الباجوري ودليل الأول أوضح من دليل الثاني لاحتمال أن أهيل تصغير أهل لا آله - وقال الشوكاني والآل أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ولو كان أصله غير لسمع تصغيره عليه - لكن قال في حاشية ابن فتن قال صلى الله عليه وآله وسلم أحب الأعمال إلى الله أحمرها بسكون الحاء المهملة وبعد اليم زاي أى أشقها قال السعد ولا قاطع في هذه المقامات ولذلك قال تاج الدين السبكي ليس تفضيل البشر على الملك مما يجب اعتقاده ويضر الجهل به والسلامة في السكوت عن هذه المسألة والدخول في التفضيل بين هذين الصنفين الكريمين على الله تعالى من غير دليل قاطع دخول في خطر عظيم وحكم في مكان لسنا أهلاً للحكم فيه .

حمدون على الكودي : وقد نص في الفاموس على أنه صغر على أويل وأهيل - فدل على صحة كل من القولين . اهـ ولا يضاف آل الآ إلى الشريف حقيقة كآل سيدنا محمد أو صورة كآل فرعون فلا يقال آل الزبال ولا آل الجحار - وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه - واختلف في المراد بآل النبي صلى الله عليه وسلم فعند الشافعية هم مؤمنوا بنى هاشم وبنى المطلب (١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم سهم ذوى القربى وهو خمس الخمس بينهم تاركاً غيرهم من بنى عمهم نوفل وعبد شمس مع سؤ الحملة - وقال إن هذه الصدقات أوساخ الناس وإنما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وهذا هو المعتمد وعليه الجمهور ومعتقد المالكية والحنابلة هم بنو هاشم فقط وخص المغنية فرقا - آل على وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث . وقيل هم عترته الذين ينتسبون إليه وهم أولاده وأولاد بناته ونسألم . وقيل أقاربه من قریش سواء كانوا من نسله (٢) المراد ما يشمل مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب فقيه تغليب الذكور على الإناث لشرفهم - وأما أولاد البنات فلا يدخلون - وإن كان لهم بعض شرف حتى جوز بعضهم لبسهم للعمامة الخضراء - وهاشم والمطلب ولدان شقيقان لعبد مناف - كعبد شمس ونوفل فهؤلاء الأربعة أولاد عبد مناف فأولاد الأخيرين ليسوا بآل انفاقا لانهم كانوا يؤذونه - وأولاد هاشم آل انفاقا وأما أولاد المطلب فآل عندنا معاشر الشافعية لانهم كبنى هاشم كانوا ينصرونه ويذبون عنه ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم نحن وبنو المطلب هكذا وشبك بين أمر لا

أمر لا. وقبل كل مؤمن ثقي - وقيل أمة الإجابة أي من آمن به
واجابه. قال العلامة أبو بكر بن شهاب رحمه الله : ومن اجتمع له
النسب مع شيء مما مر فنور على نور. اهـ

والذي ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل
بل يفسر بحسب القرينة - فإن دلت على أن المراد بهم أقارب النبي
الذين لا تحل لهم الزكاة أو أهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على
سيدنا محمد وعلى آله الذين أذيت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً -
أو دلت على أن المراد بهم الانتقاء حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا
محمد وعلى آله الذين اخترتهم لطاعتك - أو دلت على أن المراد
بهم كل مسلم ولو عاصياً أو خلا عن القرينة حمل عليهم نحو اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك أو اللهم صل على سيدنا
محمد وعلى آله سيدنا محمد. ومن هذا يظهر أن الناظم أراد بالآل
أقارب النبي الذين لا تحل لهم الزكاة - لا أمة الإجابة - لمزيد
شرفهم والاهتمام بشأنهم بدليل ذكره الأئمة الشامل لكل مؤمن تقياً

أصابه. وهاشم هو الجد الثاني للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك يقال له
الهاشمي وجده الأول هو عبد المطلب واسمه شيبه الحمد وإنما أشبهه
بعبد المطلب لأن عمه المطلب أردفه خلفه حين أتى به من المدينة الشريفة
وكان بهيمة رثة فكان كلما سئل عنه قال عبدك حياء أن يقول ابن أخي
فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه. وللمطلب الجد الثامن للأمير
الشافعي ولذلك يقال له المطلبى كما سيأتي.

كان أو عاصيا والا كان في كلامه تكرار لأن النسبة بين الآل والاتباع تكون حينئذ الترادف بخلاف ما إذا أراد بالآل الأقارب فإن النسبة تكون بينهما العموم والخصوص المطلق (١) فيجتمعان في مثل سيدنا علي بن الحسين رضي الله عنه (٢) وينفرد الاتباع في مثل عبد الله بن عمر رضي الله عنه ولا ينفرد الآل - وكذا تكون النسبة بين الأصحاب والأتباع كما هو واضح

(١) العموم والخصوص المطلق هو أن يجتمعا في وجه وينفرد أحدهما في وجه آخر وأما العموم والخصوص الوجهي فهو أن يجتمعا في وجه وينفرد كل منهما في وجه آخر كما يعرف من التمثيل (٢) قال العلامة أبو بكر بن شهاب الدين رضي الله عنه . لا يقال لو خرج أحد من أولاده عليه السلام عن الملة عصمهم الله عن ذلك لكان غير داخل تحت عموم الآل الذين هم كل مؤمن فنكون النسبة - أي بين الآل - بمعنى كل مؤمن وبين الأولاد - حينئذ العموم والخصوص الوجهي أيضا لأننا نقول هذا فرض ممتنع إذ من المستحيل شرعا عند أهل التحقيق كفر أحد من ذريته عليه السلام قال وقد أطلنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول بفضل أبناء الرسول فاطلبه إن أردته . أم

وأما الأصحاب فجمع لأصحاب^(٣) وهو في اللغة من طالت
عشرتك به والمراد به هنا الصحابي وهو من اجتمع بالنبي صلى
الله عليه وآله وسلم بعد البعثة مؤمناً به حال حياتهما في محل
التعارف ولو لحظة ومات على الإيمان وإن لم يدره أو لم يرو
عنه شيئاً أو لم يميز على الصحيح. ومحل التعارف هو الأرض
فلو اجتمع به في السماء أو بين السماء والأرض أو قبل البعثة أو

(٤) هو كذلك في الصباح وغيره من كتب اللغة التي تنبه عقب كل
مفرد على جمعه وقد قيل إن كل الجمع مرجعها السماء فالأولى بها كتب
اللغة كما في التختي ولكن علماء النحو بحثوا في اللغة فبينوا أوزان الجمع
القياسية وغيرها بالاستقراء وقالوا إن وزن (فاعل) لا يجمع قياسياً على
(أفعال) وما جاء منه على هذا الوزن يحفظ ولا يقاس عليه نحو جاهل
وأجهل نبه على ذلك الأشموني وجاء في فتح القدير قال الزجاج :
الاشهاد جمع شاهد مثل صاحب وأصحاب. وقال النحاس : باب فاعل لا يجمع
على أفعال وما جاء منه مسموعاً أدى على ما يسمع ولا يقاس عليه . اهـ فليكن
صاحب وأصحاب من هذا القبيل فقول بعض الشراح إن أصحاباً ليس جمعاً لصاحب
لأن فاعل لا يجمع على أفعال مراده جمعاً قياسياً ولا افتقد جاء منه ما ذكر -
وغوطلهر والمهار وناهر وأنصار والله اعلم . نبه على ذلك الأشموني .

قبل الإيمان به أو بعد الوفاة لم تثبت الصحة (١) والنقييد بالموت على الإيمان شرط لدوام الصحة لا لإصلها فمن ارتد ومات مرتداً والعياذ بالله انقطعت صحبته كعبد الله بن خطل فإنه ارتد ولحق بالشركين واشتري إماء تغنين بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك قال في فتح مكة اقلوه ولو كان متعلفاً بأسنار الكعبة فقتله سعيد بن حريث وقيل أبو برة (٢) بين زمزم والمقام فمات مرتداً. فإن عاد إلى الإسلام كعبد الله بن أبي سرح عادت له الصحبة لكنها مجردة عن الثواب وفائده عودها كون من اجتمع به يقال له تابعي وكون ابنه كقواء البنت الصحابي وكونه يحشرت تحت راية الصحابة - وإنما لم يشترطوا طول مدة الاجتماع به صلى الله عليه وسلم

(١) ما ذكر تعلم أنه يدخل في الصحابة ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وكيت أمه به لكتم بصره واسمه عبد الله أحد المؤمنين له صلى الله عليه وسلم ويدخل عيسى عليه السلام لاجتماعه به في بيت المقدس بجسده وروحه وهو آخر الصحابة من البشر الظاهرين ويدخل الملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض وهم باقون إلى النفخة الأولى وبها يموتون الأروساء هم الأربعة - ويدخل الخضر وإلياس وهما حيان على المعتمد وإلياس رسول بنصر القرآن قال تعالى وإن إلياس لمن المرسلين - وأما الخضر بفتح الخاء وكسر الضاد أو سكنها فقتل ولحقه نبى وقيل رسول ويموت عند رفع القرآن ولقب الخضر لأنه ما جلس على أرض إلا اخضرت واسمه بليان ملكان بفتح عليه

عليه واله وسلم لأن المؤمن إذا اجتمع به ولو لحظة حصل له من الأنوار الباطنة ما لا يدخل تحت المحصر - وإذا كان مشاهداً في الإجماع مع كثير من الأولياء فكيف بالاجتماع مع من هو أشرف الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام - وخص الأصحاب بالذكر اهتماماً بشأنهم لزيادة فضاهم ولتشمل الصلاة من لم يدخل في الآل على القول بأنهم من تحرر عليهم الصدقة إذا النسبة حينئذ بين الآل والأصحاب العموم والخصوص الوجهى لاجتماع الآل والأصحاب فيمن كان من أقاربه واجتمع به كسيدنا على وانفراد الآل فيمن كان من أقاربه ولم يجتمع به كأشرف زماننا وانفراد الصحابة فيمن اجتمع به ولم يكن من أقاربه كأبي بكر الصديق رضي الله عنه - أما على القول بأن الآل أمة الإجابة - أي الاتباع - فالصحابية داخلون دخولا أولياً (٢٤)

الباء وسكون اللام بعدها مشاة تحية وفتح الميم وسكون اللام وآخره فون قيل أن من عرف اسمه واسم أبيه دخل الجنة وهو المراد بالعبد في قوله تعالى فوجدنا عبداً من عبادنا اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً فإن الله أعطاه علم الحقيقة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والحداد (٢٥) وفي الباجوري على ابن قاسم أن القائل له عبد الله بن الزبير - ومثله في شرح عمدة السالك للسيد عمر بركات - ولكن مصحح الأول قال: لعله الزبير لعبد الله فإنه كان لما ذاك ابن ثمان سنين فيراجع (٢٦) أولياً نسبة إلى الأولاد وإذا نسب إلى الأولى فهو أولوى .

ويكون العطف تخصيصا بعد تعميم اهتماما بشأنهم وحينئذ تكون النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق - كالنسبة المارة بين الآل بمعنى الأقارب وبين الأتباع - فيجتمعان في من ثبتت له الصحبة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه صحابي من الآل بمعنى الأتباع - وينفرد الآل بالمعنى المذكور فيمن لم تثبت له الصحبة كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إذ هو حينئذ من الآل دون الصحب قال البجيرمي: السر في طلب الصلاة والسلام على الآل والأصحاب أنهم السبب في حصول سعادة الدارين للعباد لأن السعادة منبوعة بمعرفة الأحكام والعمل بها ووصولها إلينا إنما هو من جهة الله وصحبه.

وأما الأتباع فجمع تبع كسبب وأسباب يقع على الواحد والجمع تقول: المصلي تبع لإمامه. والمصلون تبع لإمامهم والمراد بالأتباع أمة الإجابة أي المؤمنون بالله ورسوله بخلاف النابعين فإنه جمع تابع - والتابعي منسوب إلى التابع وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعا متعارفا بشرط طول الصحبة - وإنما شرطوا طول الصحبة في التابعي ولم يشترطوها في الصحابي لأن نور النبوة أعظم من نور الصحبة فالفرق عظيم جدا وإذا كان الاجتماع به صلى الله عليه وسلم يؤثر في تنوير القلب بمجرد اللقاء أضعاف ما يؤثر الاجتماع الطويل بالصحابي بدليل أن الجلف من الأعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق

ينطق بالحكمة ذكر ذلك الباجوري لكن قال في فتوحات
 الباعث : وطوال الاجتماع ليس بشرط كما في الصحاح مع
 النبي على ما صححه ابن الصلاح والنووي وهو المعتمد. اهـ وإنما
 اكتفى الناظم بذكر الأتباع لدخول التابعين فيهم دخولا أوليا
 - لأن كل تابعي تابع ولا عكس فيبينهما العموم والخصوص
 المطلق على أن للتابعين فضل على الأتباع لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين
 يلونهم) واختلف في معنى القرن ف قيل أهل زمن واحد
 اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة وقيل عشرة أعوام وقيل
 عشرون عاما وهكذا كل عقد إلى ثمانين وقيل مائة
 سنة وقيل مائة وعشرون وقيل غير ذلك والمناسب
 الأول كما قاله الباجوري قال في المصباح والقرن
 الجيل قيل ثمانون سنة وقيل سبعون وقال الزجاج الذي عندي
 والله أعلم أن القرن أهل كل مدة كان فيها نبي أو طبقة من
 أهل العلم سواء قلت السنون أو كثرت قال والدليل عليه
 قوله عليه السلام - خير القرون قرني - يعني أصحابه - ثم الذين
 يلونهم - يعني التابعين ثم الذين يلونهم - أي الذين
 يأخذون عن التابعين . اهـ وهل من بعد أتباع التابعين
 منفلوتون أيضا بالسبقية قرنا بعد قرن أولا - قولان والرجح الأول
 فكل قرن أفضل من بعده كما يدل له حديث ما من يوم إلا والذي بعده

وَبَعْدُ فَالْعَالَمُ جَمَالُ الْمُتَّقَى وَحَارِسٌ مِنْ كُلِّ مُحْذُورٍ يَتَّقِي
شَرِّهِ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَسْرِعُ بِخِيَارِكُمْ.

ثم إن الناظم رحمه الله بعد أن بدأ بما يسن الابتداء به من
البسملة والحمدلة وما بعدهما (١) انتقل إلى الثنوية بشأن العلم والاشادة
بفضله وجزاياه والبحث على طلبه وخص بالاشادة والثنوية علم الفرائض
الذي هو بصدد الشروع في بيانه فقال (وبعد) أي وبعد البسملة
والحمدلة وما يليهما فالعلم الخ فبعد ظرف مبنى على الضم
لحذف المضاف إليه ونية معنى الاضافة - أما مع نية لفظ
المضاف اليه فيجوز نصبها على الظرفية لكن الأول هو المشهور على الاستة
(٢) وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر -
أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر - والنوع المنقول منه هنا هو
البسملة وما بعدها - والنوع المنقول اليه هو مدح العلم وما بعده -

(١) ينبغي لكل مصنف أن يذكر في خطبة كتابه ثمانية أمور وهي البسملة،
والحمدلة والصلاة والسلام على النبي وآله وصحبه، والتشهد، وأما بعد، وتسمية
نفسه وتسمية كتابه والبيان بما يدل على المقصود وهو المعروف ببراعة
الاستهلال (٢) بعد وقبل أربعة أحوال البناء على الضم - وذلك فيما إذا
قطع عن الاضافة إلى معرفة لفظاً لا معنى كما ذكر في المتن وكتوبه
تعالى الله الأمر من قبل ومن بعد - أي من قبل الغلبة ومن بعدها
قال في حواشي التحفة محلله - أي البناء على الضم - إذا كان المضاف
إليه معرفة أما إذا كان نكرة فيعرب نوى معناه أو لا وذكروا وجه
ومعناها

ومعناها تقيض قبل وتستعمل كثيرا الزمان و قليلا المكان
 - وهي هنا صالحة للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعدها
 بعد زمن النطق بما قبلها - وللمكان باعتبار أن مكان
 رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها - والواو نائبة عن
 أما وأما نائبة عن مهما يكن من شيء بعد (٣) فحذفت
 مهما ويكن وشيء وأقيمت أما مقام مهما وفعل الشرط -
 وقيل أقيمت مقام مهما فقط وحذف فعل الشرط بعدها كما
 يفهم من الخصري عن ابن الحاجب - فهما يمكن من شيء هو الأصل -
 لأما - بمعنى أن التركيب حقه أن يكون كذلك - ولم يؤت
 به - لأنه نطق به ثم حذف - فإنه لم ينقل عن العرب الاثتان
 بذلك الأصل في خطبهم أو مراسلاتهم وإنما كانوا يظنون
 بأما بعد وهو السنة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها
 ذلك النصب على الظرفية أو الجريمن - وذلك فيما إذا أضيف أو نوى
 لفظ المضاف إليها نحو جئت قبل الظهر أو بعده أو من قبله أو من بعده
 ونحو:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ۞ فما عطفت مولى عليه العواطف

بحر قبل بلا تنوين أى ومن قبل ذلك. الاعراب مع التنوين. وذلك فيما إذا قطعنا
 عن الإضافة لفظا ومعنى لقصد التكرار نحو جئت قبل أو بعدا أو من قبل أو من
 بعد (٣) مهما اسم شرط مبتدأ أو يكن فعل الشرط وهي إما نامة ففاعلها ضمير
 مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أى موجودا - وخبر للبند إما جملة
 في كتبه

في كتبه ومراسلاته - وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم
خطب فقال: أما بعد - وبعضهم كان يحذف أما ويأتى
بالواو بدلها فيقول - وبعد - كما فعل الناظم هنا - فالواو
نائبه النائب - وقد اشتهر الخلاف في أول ناطق بها ف قيل
داود عليه السلام وهو الأقرب وكانت له فصل الخطاب - وقيل
قس بن ساعدة - وقيل سحبان وائل وقيل كعب بن لوى -
وقيل يعرب بن قحطان وقد نظم بعضهم ذلك فقال:

جري الخلاف أما بعد من كان قائلًا: لها خمس أقوال وداود أقرب

وكانت له فصل الخطاب وبعده: فقس فسحبان فكعب فيعرب^(١)

(فالعلم) أى فأقول لك العلم الخ فالغناء واقعة في جواب
أما المقدمة أو في جواب الواو النائب عنها وجواب الشرط

الشرط أو الجواب أو هما معاً أقوال - ومن شئ بيان لمهما وقيل من
من زائدة وشئ فاعل يكن - وحينئذ فربط جملة الخبر بالبتة المعادة به بمعناه
لأن مهأ معناه شئ د، ذكر هذه الأقوال الخمسة الباجرى وللغنى وفى
شرح التكميل الخاتمة التسهيل أصلها الى ثمانية وعبارته: وقد اختلف
في أول من نطق بها (يعنى أما بعد) فقيل سيدنا داود عليه السلام وهو الأشهر
وقيل أول من تكلم بها سيدنا يعقوب وقيل سيدنا أيوب وقيل سيدنا
سليمان وقيل قس بن ساعدة الأيادى وقيل كعب بن لوى وقيل
يعرب بن قحطان وقيل سحبان وائل قال وفى هذا الأخير نظر لأن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان يقولها في خطبه وهو قيل سحبان إجماعاً إذ
محذوف

محذوف تقديره فأقول لك لأن العلم لا يصلح أن يكون جواباً إذ هو لا يصلح أن يكون شرطاً وما لا يصلح أن يكون شرطاً لا يصلح أن يكون جواباً لكن لما حذف الجواب اتصلت به الفاء (٢) ومراده بالعلم هنا العلم الشرعي من توحيد وفقه وأصول وحديث وتفسير وغيرها وكذا ما لا تفهم إلا به من علوم العربية لا غيره من العلوم الصناعية أو العبرانية أو الجغرافية. فآل فيه للعهد أي العلم المعهود عند أهل الشرع ويلحق به ما كان آله له كالنحو - وعرف العلم بأنه إدراك الشيء على حقيقته - أو أدراك الشيء على ما هو به - (٣) ويطلق حقيقة عرفية على القواعد المدونة وط

سحبان كان في زمن معاوية ولعله أول من تكلم بها في الشعر كقوله، (لقد علم القوم اليمان أني إذا قلت أما بعد أني خطيباً) وقد نظمت الخلف بقولي، (أني الخلف أما بعد من كان أولاً بها ناطقاً داود، قيل سليمان) - كذلك أيوب ويعقوب يعرب - وكعب وقس ثم رتلوه سبحانه (٢) فإن قيل إذا حذف الجواب وجب حذف الفاء معه كما نص عليه الأشعموني - أجيب بأن المسألة خلافية فإن هناك قولاً بجواز ذكر الفاء مع حذف الجواب - وقولاً بمنع حذفها ولو مع القول بالضرورة ذكر ذلك النحوي عن السيوطي في همع الهوامع. (٣) التعريف الأول للراغب والثاني المملكة.

وَسَائِقُ وَزَاجِرٌ وَنَاصِحٌ وَمَتَجَرٌّ لِلْعَامِلِينَ رَاحٌ

الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية - والراد هنا الاول
ويقابله الجهل - وهو ما بسيط واما مركب فالبسيط
عدم العلم بالشئ عما من شأنه العلم والمركب إدراك
الشئ على خلاف ما هو عليه في الواقع - وانما سعى مركبا
لاستلزامه جهلين جهله بالشئ وجهله بأنه جاهل وفي
ذلك قيل

جهلت وما تدرى بأنك جاهل ومن لى بأن تدرى بأنك لا تدرى
وقيل أيضا على لسان حال حمار الحكيم المسى توما
قال حمار الحكيم توما لو أنصف الدهر كنت أركب
لا فى جاهل بسيط وصاحبى جاهل مركب

وقد نزل حمار الحكيم منزلة من يعقل فسعى (جاهلا
بسيطاً) ولا فإن الحمار ليس من شأنه أن يكون عالماً والجاهل
البسيط انما هو من انتفى عنه العلم وهو من شأنه أن يعلم
والحمار ليس كذلك. والعلم مبتدأ خبره قوله (جمال المنقى)
وما عطف عليه - والمعنى أن العلم الشرعى زينة الشخص

لشيخ الاسلام وهما متساويان - وعرفه الأهوليون بأنه حكم الذهن
الجازم المطابق للواقع لدليل - فالحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو
ليست بواقعة - والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والمحكم
الذى

الذي يخاف الله وينتقيه في أمره ونهيه لأنه هو الذي يدلّه على أوامر الله فيمتثلها وعلى نواهيه فيجتنبها فالتقى هو الذي يخشى الله ويراقبه في جميع أقواله وأفعاله فلا يجروء على ترك المأمورات ولا على فعل المنهيات رغبة ورهبة من الله تعالى - وعلم يدل صاحبه على رضا الله والسلامة من سخطه هو أحسن وأجل ما يتحلى به المؤمن ويتجمل إذ فرضه أفضل الفروض ونفله أفضل النوافل وكفى بالعلم شرفاً أن كل أحد يدعيه وبالجهل قبحاً أن كل أحد ينكره (و) أيضاً فالعلم (حارس) يحرس صاحبه من كل هفوة توقعه في سخط الله عز وجل (من كل محذور) يحذره ويخافه في دينه ودنياه (يقيه) أيضاً فالجار والمجور مرتبط ببقى وقلم عليه لضيق النظم والأصل وحارس يقي من كل محذور فالجملة صفة لحارس وفيه احتمالات أخرى (و) العلم أيضاً (سائق) يسوق صاحبه إلى الخير والسعادة الأبدية (وزاجر) يزجره عن ارتكاب المنكرات والأمور القبيحة التي لا تليق بشرف العالم (وناصح) صادق في نصحه ومخلص في وعظه وملازم له ملح عليه في ذلك (و) العلم مع ذلك في الحقيقة هو النفس الناطقة - والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم اليه من إضافة الشيء لآلته وقولهم أجازم بالرفع صفة أولى للحكم وخرج به الظن والشك والوهم بناء على أن في الشك والوهم حكماً - والتحقيق أن الشاك ليس حاكماً وكذا الوهم بالأولى وقولهم المطابق للواقع بالرفع أيضاً صفة ثانية (مقبر)

(متبحر) عظيم الفائدة (للعاملين) به خاصة (رايح) لا يعتربه
 الخسران - وأما غير العاملين فهو وبال عليهم وخسران عظيم قال
 الامام حجة الاسلام الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو الجاهل
 سواء. بل هو اسوأ حال من الجاهل لأن الجاهل قد يعذر بحمله
 - وأما العالم فعلمه حجة عليه قال صلى الله عليه وآله وسلم:
 العلم علمان علم في القلب فذاك العلم النافع وعلم على اللسان
 فذاك حجة الله على ابن آدم - وفقنا الله والمسلمين للعمل بالعلم
 النافع وجعله حجة لنا لا حجة علينا آمين - ولندكر هنا طرفا
 مما جاء في فضل العلم وتعلمه وتعليمه قال الله تعالى (هل يستوى
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يذكر أولو الالباب) وقال
 تعالى (وقل رب زدني علما) وقال تعالى (انما يخشى الله من عباده
 العلماء) وقال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم
 درجات) وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من برد الله
 به خيرا يفقهه في الدين وإنما العلم بالتعلم - وقال - من سلك طريقا
 يبني فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة وإن الملائكة لتضع
 اجنتها الطالب العلم رضا بما يصنع وإن العالم ليستغفر له كل من
 في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد

للحكم وخرج به حكم الذهن الجازم غير المطابق للواقع والاعتقاد الفاسد وقولهم
 لدليل خرج به حكم الذهن الجازم المطابق للواقع لغير دليل بل لتقليد ويسى الاعتقاد
 الصحيح وبعضهم يهل هذا التقليد للإشارة إلى أن المراد بالعلم ما يشمل الاعتقاد الصحيح.

كفضل القمر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر - وقال - فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم وإن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون علي معلمي الناس الخير - وقال من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا - وقال - إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له - وقال - الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالمها ومتعلمها وقال - لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها - والمراد بالحسد الغبطة وهو أن يقضي مثله ^(١) وقال صلى الله عليه واله وسلم لعل وفي رواية لأبي ذر رضي الله عنهما - لأن يهدي الله بك رجلا واحد خير لك من حمر النعم - وقال - لأن تغلوف فتعلم بابا من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة - وقال - من علم آية

(١) أي مع بقاء نعمة الغير عليه وهو محمود فعنى - لا حسد - لا غبطة فخرج الحسد للذموم وهو تمنى زوال نعمة الغير عنه سواء تمنى لها نفسه أم لا وهذا هو الذي دلت الأحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الأرض .

من كتاب الله أو ياباً من علم أنى الله أجره الى يوم القيامة .
وقال تعلموا العلم وتعلموا العلم السكينه والوقار وتواضعوا لمن
تعلمون منه . وقال - من علم علماً فكفته الله يوم القيامة
بالجمل من نار وجاء في الباجوري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال :
متعلم كسلان - أى غير مجتهد في طلب العلم - أفضل عند الله من
سبع مائة عابد مجتهد وقال - إن من الذنوب ذنوباً لا يغفرها
هلاة ولا صيام ولا حج ولا جهاد إلا المموم في طلب العلم . وقال
من طلب العلم وادركه كان له كفلان من الاجر وإن لم يدركه
كان له كفل من الاجر . وقال : من كانت همته في طلب العلم
سعى في السماء نبياً وكتب الله له بكل شعرة على جسده ثواب نبي
وكأنما أعتق بكل قلم رقبة وبنى الله له بكل عرق في جسده مدينة
في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب . اهـ

وقال على رضى الله عنه : العلم خير من المال - العلم
يحرسك وأنت تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو
بالانفاق . وعن معاذ رضى الله عنه : تعلم العلم فإن تعلمه
حسنة وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد
وتعليمه من لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قرينة . وعن أبي الدرداء
رضي الله عنه : الناس رجلان عالم - ومتعلم ولا خير فيما سوى
ذلك . ذكره في الجامع الصغير وضعفه وذكر عنه حديث (العالم
والتعلم شريكان في الخير وسائر الناس لا خير فيه) وحسنه .
وجاء

وجاء فيه حديث (أغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبباً ولا تكن الخامسة فتهلك) وحسنه. وقال أبو مسلم الخولاني: مثل العلماء في الأرض - مثل النجوم في السماء إذا برزت للناس امتدوا بها فإذا خفيت عليهم تحيروا. وقال إمامنا الشافعي رضي الله عنه: من لا يحب العلم لا خير فيه فلا يكن بينك وبينه معرفة ولا صداقة فإنه حياة القلوب ومصباح البصائر. وقال - طلب العلم أفضل من صلاة النافلة - وقال: ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم يدل لذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا مررت برياض الجنة فارتعوا قالوا يارسول الله وما رياض الجنة قال حلق الذكركر - قال عطاء مجالس الذكر هي مجالس الحلال والحرام كيف تشتري وتبيع وتصلي وتصوم وتنكح وتطلق وتحب وأشباه ذلك وقال الإمام الشافعي من أراد الدنيا فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم: أي فإنه يحتاج إليه في كل منهما - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: لأن أعلم باباً من العلم أحب إلي من سبعين غزوة في سبيل الله. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: إن الرجل ليخرج من منزله وعليه من الذنوب مثل جبال تهامة فإذا سمع العلم خاف الله واسترجع من ذنوبه فينصرف إلى منزله وليس عليه ذنب فلا تفارقوا مجالس العلم فإن الله لم يخلق على وجه الأرض أكرم من مجلسهم. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: مجلس فقه خير من عبادة سنة يدل لذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم يسير الفقه خير من كثير

فَاعْكُفْ عَلَيْهِ وَارْمِ كُلَّ قَاطِعٍ عَنْهُ وَلَا زِمِ دَرَسَهُ وَرَاجِعِ

كثير العبادۃ . وما أحسن ما قيل في شأن العلم شعرا
انعلم يحبى قلوب الليثين كما تحيا البلاد إذا ما مسها المطر
والعلم يجلو الغنى عن قلب صاحبه كما يجلى سواد الظلمة القمر
وقيل أيضا :

ما انخرأ لأهل العلم لانهموا على الهدى لمن استهلى ادلاء
وقد ركل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء
ففر يعلم تعش حيا به أبدا الناس موتى وأهل العلم أحياء
وقال بعضهم :

وكل فضيلة فيها سناء وجدت العلم من هاتيك اسنى
فلا تعتد غير العلم ذخرا فإن العلم كنز ليس يفنى
واعلم أن هذا الفضل العظيم الوارد في طلب العلم انما هو
فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى أما من طلبه لغرض دنيوى
كمال أو رياسة أو جاه أو شهرة أو استقالة الناس إليه أو نحو
ذلك فهو مذموم لقوله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له
في حرثه - ومن كان يريد حرث الدنيا نؤثنه منها وماله في الآخرة
من نصيب) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من تعلم علما ينفع
به في الآخرة يريد به غرضا من الدنيا لم يربح (١) رائحة الجنة - أى

(١) راح يربح ربحا الشيء : وجد ربحه .

لم يحذر يحكما . وقوله : من طلب العلم ليأري به السفهاء أويكاثر
 به العلماء أويصرف به وجهه الناس اليه فليتبوأ مقعده من النار -
 وقال : أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لا ينفع بعلمه . وقال :
 شرار الناس شرار العلماء . وقال على رضى الله عنه : يا حيلة العلم
 اعملوا به فإنما العالم من عمل بما علم ووافق علمه عمله وسيكون
 أقولهم يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم يخالف عمامهم علمهم ويتخالف
 سريرتهم علانيتهم يجلسون حلفا يباهى بعضهم بعضا حتى إن الرجل
 ليغضب على جلسائه أن يجلس الى غيره ويدعه أولئك لا تصعد
 أعمالهم تلك الى الله .

هذا ولما كان لفضل العلم من علو المكانة ورفيع الدرجة
 ما علمت حث على طلبه الناظم بقوله (فاعكف عليه) أمر من
 عكف على الشيء من بابي قعد وضرب : لازمه وواظب عليه وقرئ
 بهما في السبعة في قوله تعالى (يعكفون على أصنام لهم) والمعنى ثابر
 وداوم على تحصيله واقتنائه واحرص على تلقيه من أهله فإن حظيت
 بأحد من أهل العلم فيها ونعمت فلازمه وخلده عنه واغنم الفرصة
 ولا تضيعها فنتدم وما أحسن ما قيل في ذلك

واغنم الفرصة إذ الفرصة تصير إن لم تغتفها غصة
 ولشيخي في المعنى المذكور من قصيدة امتدح بها الجيب العارف بالله
 القطب أبا بكر بن محمد السقاف

فرص الخير قد تضيع إذا لم تتحينه أنت في الإبان

ولإن ساء

ولان ساء حفظك ولم تظفر بأحد من أهل العلم فلا تأل جهداً في
اكتسابه وأخذ من أى وعاء وجدته - فإن الحكمة - أى العلم -
ضالة للمؤمن حيث وجدها النقطها كما جاء في الحديث (وارمر كل
قاطع عنه) أى ألق عنك كل شاغل يشغلك عن طلب العلم وأزال
كل ما يعوقك ويعترض سبيلك في تحصيله وأبعده عنك كل البعد
لتنفخ لطلبه (ولا زمر) مع ذلك (درسه وراجع) مسائله
فلعلك بالمواظبة المستمرة والحرص على الاوقات والجد والاجتهاد
في اصطياذه أن تدرك منه بغيتك . وتنال مآريك وما الحسن ما قيل
لو كان نور العلم يدرك بللى ما كان يبقى في البرية جاهل
اجهد ولا تكسل ولا تأكل غافلاً فتدانة العقبى لمن يتكاسل
وفي المعنى قيل أيضاً

العلم يغرس كل فضل فاجتهد ألا يفوتك فضل ذاك المغرس
واعلم بأن العلم ليس يناله من همه في مطعم أو ملبس
الأخوال العلم الذى به هوبه في حالته عارياً أو مكشياً
فاجعل لنفسك منه حظاً وافراً واهجر له طيب الرقاد وغلساً
فلعل يوماً ان حضرت بمجلس كنت الرئيس وفخر ذاك المجلس
وطلب العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام فرض عين وهو ما توقف عليه
العبادات وما يحتاج إليه من المعاملات - وفرض كفاية وهو ما زاد
على ذلك الى بلوغ درجة الفتوى كالنوى والرافعى - ومندوب
وهو ما زاد على ذلك الى ما لا نهاية له ولا غاية .

واعلم ان ما ورد من الفضل والمدح والثناء في العلم والعلماء
 وللتعلمين يرد ضده من النقص والذم في الجهل والجاهلين قال تعالى
 (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وقال تعالى (قل هل
 يستوى الاعشى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم (إن قليل العمل ينفع مع العلم بالله وإن كثير العمل
 لا ينفع مع الجهل بالله) وقال (إن الاحمق يصيب بجهله أكثر
 من فجور الفاجر، وإنما يرتفع العباد غدا في الدرجات الزلفى من ربهم
 على قدر عقولهم وقال أبو الدرداء رضى الله عنه: العالم والمتعلم
 شريكان في الخير وسائر الناس همج لا خير فيهم (٧) وقال أيضا: كن
 عالما أو متعلما أو مستمعا ولا تكن الرابع فنهك، وقد أحسن ابن
 الوردي حيث اقتبس ذلك في قوله

كن عالما في الناس أو متعلما	أو سامعا فالعلم ثوب فخار
واعمل بما علمت فالعلماء إن	لم يعملوا شجرا بلا أشعار
والعلم همما صادف التقوى يكن	كالريح إذ مرّت على الأزهار
هل يستوى العلماء والجهال في	فضل أم الظلماء كالأنوار
وما أحسن ما قاله الامام الشافعي رضى الله عنه وأسكنه الفردوس	
ومن لم يذق ذل التعلم ساعة	تجرع ذل الجهل طول حياته
ومن فاته التعليم وقت شبابه	فكبر عليه أربع لوفاته
حياة الفنى والله بالعلم والنقى	إذ لم يكونا لاعتبار لذاته

(٧) هذا حديث ذكره الامام السيوطي في الجامع الصغير وحسنه .

وَمِنْ أَجْلِ كُلِّ عِلْمٍ فِي الْوَرَى عِلْمٌ بِهِ حُكْمُ الْمَوَارِيثِ يُرَى

وفي المعنى قال غيره

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله فأجسادهم قبل القبور قبور
 وإن أمر الميحيى بالعلم قلبه فليس له حتى النشور نشور
 ثم نوه الناظم رحمه الله بشأن علم الفرائض ذكر انسبته
 إلى سائر العلوم الشرعية فقال (ومن أجل) أي أعظم (كل علم)
 أي سائر العلوم فكل للاستغراق وكأنه قال : ومن أجل العلوم -
 والمراد العلوم الشرعية - أما غيرها فهو بلا شك أجلها قدراً وأعظمها
 رتبة (في الورى) أي الخلق - ومن أجل خبر مقدم لقوله (علم)
 أي علم الفرائض ولذلك وصفه بقوله (به) أي العلم المذكور
 وهو متعلق بيري (حكم المواريث) أي التركات جمع ميراث (١)
 وهو ما تركه الميت (يري) بالبناء للفعول أي يعلم ونائب
 الفاعل ضمير يعود على حكم . ومعنى البيت أن علم الفرائض من أجل
 العلوم قدراً وأرفعها مكاناً وشأننا إذ به يعرف فقه المواريث
 وأحكامها وقسمتها على الوارثين طبق ما رسمه الدين
 ولذا ذكر هنا شيئاً مما ورد في فضل علم الفرائض والترغيب في

(١) الميراث مصدر ورث الشيء وراثته وميراثا وارثا وأصله موروث فقلبت
 الواو ياء كما في ميزان وميثقات ويطلق الميراث بمعنى الموروث ويعني الارث
 وسيأتي بيانه .

تعلّمه وتعلّمه - فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: تعلموا الفرائض وعلموه (٢) الناس فاء في امرؤ مقبوض وإن العلم سيقتبض وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة لا يجدان من يفصل بينهما صححه الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون - وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: تعلموا الفرائض وعلموه الناس فإنه نصف العلم وهو ينسب (٣) وهو أول علم ينزع من أمتي - وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من قطع ميراث وارثه قطع الله ميراثه من الجنة. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: من علم فريضة كان كمن أعنت عشرة رقاب ومن قطع ميراثاً قطع الله ميراثه من الجنة - وروى عن ابن عمر موقوفاً: تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن - وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض وإذا لهوتم فالهوا بالرمي - ثم أشار الناظم الى الميزة التي امتاز بها الامام زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه والرتبة الشماء التي لخص بها من بين الصحابة رضي الله عنهم إذ شهره الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(٢) الضمير على الفرائض بمعنى الفتن فهي كالمفرد والى مصنف محذوف أي علم الفرائض وفي رواية وعلموها - وتعلم الفرائض واجب كفاً وقد يتعين (٣) اختلف في معنى قوله فإنه نصف العلم على أوجه أقربها أن للاسنان حالين حالة حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الأحكام المتعلقة بحالة الموت - وقيل المراد بالنصف هنا النصف ومنه قول الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثني بالذي كنت اصنع

وفي الحديث أعلم الأمة به زيد فناهيك بدأ في منصبه

بأنه أفرضهم وبأنه أفرض الأمة المحمدية وأعلمها بالفرائض كما أشار الى أن الإمام الشافعي رضي الله عنه وافق مذهبه مذهب (١) زيد عن اجتهاد لا عن تقليد وأنه لذلك جدير بالاتباع والافتداء فقال (وفي الحديث) الذي رواه الترمذي في جامعه باسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه (اعلم الأمة) أي الأمة المحمدية (به) أي علم الفرائض (زيد) بن ثابت الأنصاري وقد تصرف الناظم في لفظ الحديث لضرورة الشعر ونصه - أعلم أمتي بالفرائض زيد بن ثابت - وفي الجامع الصغير من رواية فإن المراد بالنصفين الصنفان أي النوعان - وهذا البيت وارد على لغة من يلزم المثني الالف وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسي - قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين لكن اذا كان المراد بالنصف المنصف بمعنى النوع وإن لم يكن مساويا لم يكن فيه ملح الابعنوان الظاهر - وقيل يحمله على المبالغة في فضله على حد - الحج عرفة - وقيل بأنه يكون حقيقة لو بسطت مسائله وفيه أن غيره لو بسطت مسائله لكثر أيضا ولبعضهم أن هذا الحديث من التشابه وقوله وهو ينسب أي يسرع اليه النسيان وذلك لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل الجد وغيره فلذلك قل المشتغلون به وكان عرضه للنسيان وعرضه للضياع والفقدان كما قال ناظم الترجمة

وأن هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء

الحاكم في المسند ترك أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: أفرض
أمنى زيد بن ثابت. وقال صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى فضل
زيد وشرفه - أفرضكم زيد. أى أعلمكم في الفرائض زيد رواه
الترمذى والنسائى وابن ماجه ذكره ابن الصلاح وقال هو حديث
حسن فدلّت هذه الأحاديث على مهارة زيد ورسوخه في علم الفرائض
ولذا فإنه لم يترك له قول في الفرائض بانفاق الأئمة بينما لم
يتكلم أحد من الصحابة في الفرائض الا وقد وجد له قول في بعض
المسائل قد هجره الناس بتائناً (وناهيك) (٢٦) أى حسبك (بذا)
أى الحديث المذكور الذى ينطوى على أجمل الشئ والمدح وأعلى شهادة
صادقة من افضل الخلفاء (فى) مقام زيد و (منصبه) الرفيع و
(ناهيك) كلمة تعجب واستعظام يؤتى بها فى مقام المدح والمعنى
حسبك فضلاً وشرفاً وشهادة بهذا الحديث الشريف الصادق فى مدح
زيد والثناء عليه فإنه غاية تنهاك عن طلب غيرها فهى تكفيك
وفى هذا المعنى قال الرحبى

بأنه أول علم يفتقد فى الأرض حتى لا يكاد يوجد

(د) الذهب على وزن مفعول يطلق لغة على الحدث والمكان والزمان لأنه
مصدر ميبى صالح لها بحسب الأصل - واصطلاحاً الحكم الذى ترجع عند
المجتهد فى مسألة ما بعد الاجتهاد وهو المراد هنا - والمسألة لغة السؤال
واصطلاحاً مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم (٢٧) يحتمل أن ناهيك مبتدأ
واسم الإشارة خبر زيدت فيه الياء والمعنى الذى ينهاك عن طلب غير فى فضل
وأن

وأن زيداً خضع لالحالة بما حباه خاتم الرسالة
من قوله في فضله منها أفرضكم زيداً وناهيك بها

فهذه الخصوصية التي اختص بها زيد رضي الله عنه والشرف الباذخ
الذي ناله بشهادة سيد الرسل لا تناقض أفضلية من ثبتت أفضليته
عليه وللعلماء في توجيهها خمسة أوجه : أولها - وهو الأرجح - أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لأن زيداً كان أحمر حساباً
وأسرعهم جواباً - ثانيها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك
حثاً على الفرائض وعلى الرغبة في تعلمها كرهبة زيد لأنه كان
منقطعاً إلى الفرائض ثالثها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك
مدحاً لزيد وإن شاركه في ذلك غيره كما قال أقرؤكم أبي
وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأصدقكم لهجة أبو ذر - وأفضاكم
على - رابعها أن الخطاب لجماعة مخصوصين كان زيد أفرضهم ولو
كان الخطاب للصحابة جميعاً لما استطاع أحد منهم مخالفته لكن
ينافي هذا الوجه قوله صلى الله عليه وآله وسلم - أعلم أمتي الخ وفي
رواية أفرض أمتي كما تقدم خامسها أنه صلى الله عليه وآله وسلم
زيد هذا الحديث - ويحتمل أن ناهيك خبر مقدم واسم الإشارة مبتدأ مؤخر
زيلت فيه الباء والمعنى هذا الحديث ينهك عن طلب غيره في فضل زيد ويحتمل أن
اسم الإشارة فاعل الوصف على حد (فائز أولو الرشد) والباء زائدة في الفاعل (١) لما
سعى مسروقاً لأنه سرق في صفه ثم وجد وكان ثقة عالماً عابداً زاهداً (٢) أي
الثابتين في العلم جمع راسخ بمعنى ثابت بحيث يعرف تصارييف الصالحين وموارد
أراد

أراد أن زيدا أشدهم إعتناء وحرصاً.

وهنا يناسب أن نذكر نزرًا من مناقب زيد وفضائله فنقول
هو الإمام المقتدى به زيد بن ثابت بن الضحاك الصحابي الأنصاري
الخرزجي من بني النجار يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا
خارجة قلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدينة وهو ابن خمس
عشرة سنة وتوفي بالمدينة سنة خمس وأربعين وكان الصحابة
يعترفون له بالتقدم في الفرائض - خطب عمر رضي الله عنه بالجابية
فقال من يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت رضي الله عنه وروى
أن ابن عمر رضي الله عنهما قال يوم مات زيد اليوم مات عالم للمدينة
وقال مسروق (١) دخلت المدينة فوجدت بها من الراشخين (٢) في العلم
زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال الشعبي : علم زيد بن ثابت
بخصنين بالقرآن والفرائض - وكان رضي الله عنه من كتبة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن
في زمن عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد بن ثابت وأبي بن
كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وقيم الداري
رضي الله عنهم - ومن جملة الآخذين عنه عبد الله بن عباس ترجمان
القرآن - وقد بلغ من تعظيمه لزيد أن بغلته قدمت إليه فأخذ

الأحكام ومواقع المواضع ونقل عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه سئل عن
الراشخين في العلم فقال : الراشخ من اجتمع فيه أربعة أشياء التقوى فيما
بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلفه والزهد فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة
ابن عباس

ابن عباس بركا به فقال له زيد خل عنك يا ابن عمر رسول الله فقال هكذا نفعل بعلمائنا فقبل نريد يده وقال هكذا نفعل بأهل بيت نبينا رضي الله عنهما

ومن الغرائب العجيبة أنه قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات تتعلق بالفرائض لم تجتمع في اسم غيره لأفراد وجمعا وعددا وطرحا وضربا فأما المناسبات التي تتعلق به من جهة الأفراد فالزاي بحساب (١) الجمل بسبعة وهي عدد أصول المسائل المنفق عليها وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنا عشر والأربعة والعشرون وعدد من يرث بالفرض وحده وهم الزوجان والجدتان والأم وواحد من أولاد الأم والمثعدي منهم - وإنما عدد الواحد نوعا والمثعدي نوعا لاختلاف الفرض - وعدد من يرث السادس - وعدد أحوال الجد والأخوة مع وجود صاحب فرض كما يعلم مما سيأتي في بابهم - والياء - بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وهم الابن وابن الابن والأب والجد والأخ وابن الأخ لغير أم والعم وابن العم لغير أم أيضا والزوج والمعتق - وعدد الوارثات بالبسط وهن البنت وبنت الابن والأم والجدة لأم والجدة لأب والأخت لأبوين والأخت لأب والأخت لأم والزوجة والمعتقة - وعدد أحوال الجد مع الأخوة عند وجود صاحب فرض وعدمه فيما بينه وبين نفسه. (٢) حساب الجمل هو الحساب بالاحرف الأبجدية وسيأتي بيانه عند شرح آخر ريت من أبيات المنظومة .

وعدد أصناف ذوى الارحام على رأى بعضهم - وعدد من يرث النصف والثلاثين والثلثين - وعدد من يرث النصف والثلث والربع والثلثين - والدال - بأربعة وهى عدد أسباب الارث بعد المختلف فيه - وهى القرابة والنكاح والولاء وجهة الاسلام وهو المختلف فيه - وعدد أصول المسائل التى لاتعول وهى الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية - وعدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وكونه لا يرث ولا يورث كالرقيق - ويورث ولا يرث كالمبعض وعكسه كالأنبياء .

وأما مناسباته من جهة جمع بعض حروفه مع بعض - فالزاي مع الياء بسبعة عشر - وهى عدد الوارثين والوارثات بالاختصار - لأن الوارثين بالاختصار عشرة والوارثات بالاختصار سبعة ومجموعهما ذكر والزاي مع الدال بأحد عشر وهى عدد الوارثات على طريق البسط بزيادة مولاة المولاة أى معتقة المعتقة والياء مع الدال أربعة عشر وهى عدد الوارثين بالبسط خلا المولى أى المعتق لأنه قد يكون أنثى والمنظور اليه هنا من كان ذكرا دائما - والزاي مع الياء والدال - أحد وعشرون وهى عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لأن أصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثلث واحد والثلاثين أربعة والثلث اثنان والسدس سبعة والجملة ما ذكر وقد ضبط ذلك بعضهم فى ضمن بيت فقال :

ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز خذه مرتبا وقل - هبادبز (١)

وأما

وَالْعُمْدَةُ الْخَبَرُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَافْقُ زَيْدًا بِإِحْنَادِ بَارِعٍ

وأما مناسباته من جهة عدد حروفه - فعلة حروفه
ثلاثة وهي عدد شروط الارث (٢) وعدد أسباب الارث وموانعه
المتفق عليها (٣) وعدد أحوال الارث بالفرض فقط وبالنعصيب
فقط أوهما معاً - وعدد صفات الوارث من حيث الحجب وعدمه
فإنه قد يجب حجب حرمان أو نقصان أو لا يجب أصلاً - وعدد
الأصول التي تعول وهي السنة والاثنا عشر والأربعة والعشرون (٤)
وأما مناسباته من جهة الطرح أى اسقاط عدد من عدد
- فإذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية
(٥) وعدد اللوانع المتفق عليها والمختلف فيها (٦) وإذا طرحت الدال
(١) لأن الهاء بخمسة فهي لمن يرث النصف والياء باثنين فهي لمن يرث الربع
والألف بواحد فهي لمن يرث الثمن والدال بأربعة فهي لمن يرث الثلث والياء
بأثنين فهي لمن يرث الثلث والزاي بسبعة فهي لمن يرث السدس (٧) هي تحق
موت المورث وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث والعلم بالجهة المفتضية
للارث (٣) الأسباب هي القرابة والنكاح والولاء - والموانع هي اختلاف الدين
والقتل والرق (٤) والنفنن في عددها تقول : الستة وضعفها وضعفها -
أو تقول الأربعة والعشرون ونصفها ونصفها - أو تقول الاثنا عشر
ونصفها وضعفها فالعبارتان الأولىان للترقي والثالثة للندلى والرابعة للنوسط
(٥) هي النصف والربع والثمن - والثلثان والثلث والسدس ويأتى في عددها طريقة

وهو أربعة من عدد الزاى وهو سبعة بقی ثلاثة وقد علمت ما فيها
واما مناسباته من جهة الضرب أى ضرب عدد حروفه
في مثلها - فإذا ضربت حروفه وهى ثلاثة في نفسها تبلغ تسعة
وهى عدد أصول المسائل على الأرجح وهى السبعة المنفق عليها -
وزيادة اثنين مختلف فيهما وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون فهما
نأصيان على الأرجح وقيل تصحيحان . قال (والعمدة) هو الذى
يعتمد عليه ويستند اليه (الحبر) بالفتح وجمعه جبور مثل
فلس وفلوس وبالكسر أيضا وجمعه أحبار مثل حل وأحمال وهو
العالم كما فى المصباح (الامام) الاعظم المجتهد (٧) المطلق ناصر
السنة والدين صاحب المذهب المشهور المنتشر فى اندونيسيا وحضر
موت والحجاز والعراق ومصر وغيرها من الاقطار (الشافعى)

الثلى والترقى والنوسط (٦) هى اخلاق الدين - والقتل - والرق - والردة -
واختلاف ذوى الكفر الأصل ذمة وحرابة والدور الحكى . (٧) الاجتهاد فى الأصل
بذل المجهود فى طلب المقصود ويرادفه التحرى والتوخى - ثم استعمل فى استنباط
الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع من نحو الثلاثمائة وادعى السيوطى بقاءه
الى آخر الزمان واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم يبعث الله على رأس كل مائة
سنة من يجدد لهذه الامة امر دينها ومنع الاستدلال بأن المراد بمن يجدد امر
الدين - من يقرر الشرائع والاحكام لا المجتهد اللطاف - وخرج بالمجتهد اللطاف
المجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالزنى - ومجتهد
الفنوى وهو من يقرر على الترجيح فى الاقوال كالرافعى والنووى لا كالرملى وابن

نسبة الى شافع (١) جده الثالث وكنيته أبو عبد الله (٢) واسمه محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (٣) الفرثي (٤) المطلبى الحجازى المكي رضى الله عنه يلتقى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى عبد مناف - وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن حجر فإنهما يبلغا مرتبة الترجيح بل هما مقلدان فقط - وقال بعضهم بل هما ترجيح فى بعض المسائل - وللشبرا ملى أيضا (١) لا نماسب اليه تفاؤلا بالشفاعة وتبركا بالنسبة اليه لأنه صاحب ابن محبان لقي النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو مؤثر ع - وأسلم أبوه السائب يوم بدر وهاشم جده السابع هو غير هاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم لأنه ابن المطلب الذى هو أخو هاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم - فالشافعي رضى الله عنه مطلبى والنبى صلى الله عليه وسلم هاشمى (٢) لا يلزم من هذه الكنية أن يكون له ولد سوى بعبد الله لأن الكنية لا تستلزم ذلك كما كنى أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها بأمر عبد الله ولم يكن لها أحد من الأولاد - وكما كنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولداً صغيراً كان معه طائر يقال له النخير فأت فقال تسليمة له ما فعل النخير يا أبا عمير - (٣) عبد مناف هو جد التاسع الذى يجتمع فيه نسبه مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم من قبل الأب فهو غير عبد مناف جد النبى صلى الله عليه وآله وسلم من قبل أمه (٤) نسبة لقريش وهى قبيلة مشهورة تجتمع فى فهر وقيل النضر ولذلك قال العرقى فى السيرة

أبي طالب كما قاله الباجوري عن الناج السبكي في الطبقات ونقله
الخطيب عن الثنبيه عن يونس بن عبد الاعلى وعلى هذا فأمه من
قريش - وقيل من الازد وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم - الازد
أزد الله في أرضه - وهذا يدل على مزيد الشرف - فهذا النسب المذكور
للامام الشافعي نسب عظيم ولذا قيل في مدحه

نسب كأن عليه من شمس الضحى نورا ومن فلق الصباح عمودا
ما فيه الاسيد عن سيد حاز المكارم والنفى والجودا
ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وقد صنف الائمة رضى الله عنهم
في مناقبه قديما وحديثا حتى بلغت نحو اربعين مصنفاد كرت
خلاصتها في شرح المشكاة كما في التحفة وفي حاشيتها قال الربيع رأيت
في المنام قبل موت الشافعي بأيام أن آدم مات و يريدون أن يخرجوا
جنازته فلما أصبحت سألت بعض اهل العلم فقال هذا موت أعلم
أهل الأرض لأن الله تعالى علم آدم الاسماء كلها فمما كان اليسيير
حتى مات الشافعي رضى الله تعالى عنه وفيها (فائدة) انفق لبعض

أما قريش فالاصح فهم : جماعها والاكثرون النضر
سموا بذلك لأنهم كانوا يقرشون أى يفتشون عن خلة المحتاج فيسدونها قال
في المصباح ، الخلة بالفتح الفقر والحاجة والخلة مثل الخصلة وزنا ومعنى والجمع
خلال والخلة بالفتح أيضا ، الصداقة والصميم لغة . اه قال الباجوري وقد أخطأ
الخرجاني - وهو من فقهاء الحنفية في طعنه في نسب الامام الشافعي حيث قال
لأن اصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي من قريش ويرعون أن شافعا كان
أولياء

أولياء الله تعالى أنه رأى ربه في المنام فقال يارب بأى المذاهب
اشغلت فقال له مذهب الشافعي نفيس. اهـ بجيرى. ولد رضى الله
عنه سنة خمسين ومائه بغزة كما عليه الجمهور (١) وهو للعمدة وقبل
بعسقلان وقبل باليمن وقبل بخيف منى ثم رحل الى مكة وهو ابن
سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن
عشر وتفق على مسلم بن خالد الزنجى مفتى مكة المشرفة وأذن له
في الافناء - يعنى الاجتهاد كما صرح به الباجورى على الشنشورى وهو
ابن خمس عشرة سنة ثم رحل الى مالك بالمدينة ولازمه مدة وأذن
له في الافناء أيضا ثم قلم بغداد فأقام بها سنين فاجتمع عليه
علمها وأخذوا عنه - وصنف فيها مذهبه القديم ثم عاد الى مكة فأقام
بها مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها شهر اثم خرج الى مصر العتيقة فأقام بها ست سنين
وصنف فيها مذهبه الجديد بجامع عمرو (٢) ولم يزل بها ناشر العلم
مولى لابی لمب فطلب من عمر أن يجعله من مولى قريش فامتنع فطلب ذلك
من عثمان ففعل اهـ ولا شك أن هذا كذب وبهتان ولم يذكر هذا الطعن الا
هذا المتعصب - وإنما حملة عليه أن الناس أجمعوا أن اباحيفة من مولى
العتاقة أو للحلف والنصرة فأراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان وما مثله الا كما
قال الله تعالى - يريدون ليطفنوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون.
ذكره الرازى في مناقب الشافعي. اهـ (العتاقة) بالفتح مصدر يقال (فلان مولى
عتاقة) اذا اعترق اهـ اقرب الموارد (٣) وهى السنة التى مات فيها أبو حنيفة وقبل
اليوم الذى مات فيه كما فى هامش اللغنى. وغزة من أرض فلسطين وعسقلان قرية
وقد

مشغلا به الى ان توفاه الله تعالى وهو قطب الوجود رضى الله عنه
ونفعنا به يوم الجمعة - ضحوة النهار من آخر يوم من رجب وعبرة
المغنى : ثم انقل الى رحمة الله تعالى وهو قطب الوجود يوم الجمعة
سلخ رجب سنة أربع ومائتين . وفي الشنسوري . وتوفي بمصر ليلة
الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين وهو ابن
أربع وخمسين سنة ودفن بعد عصر ذلك اليوم بالقرافة (١) المعروفة
بقرية أولاد عبد الحكم - وعلى قبره من الجلال والاحترام ما هو لائق
بمقام ذلك الامام رحمه الله وسبب موته أنه أصابته ضربة شديدة
فرض أياما ثمرات وأريد بعد أزمنة نقله من مصر ليخداد فظهر
من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن احساسهم فتركوه
كما في التحفة وكاشف أصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما أخبر (٢)
وقال للربيع أنت زاوية كني فعاش بعك قريبا من سبعين سنة حتى
صارت الرواحل تشد إليه من أقطار الارض لسماع كتب الشافعي ومع هذا
قال الشافعي وددت أن لو أخذ عني هذا العلم من غير أن ينسب إلى منه
من قرأها قريبة من غزوة (٣) ومن الخوارق التي لم يقع نظيرها لمجتهد غيره استنباطه
وتحريمه لمذهبه الجديد على سعة المفرطة في نحو أربع سنين . اهـ تحفة
(١) انما سمي ذلك المحل بالقرافة لأنه نزل به من مغافر يقال لهم القرافة فسمي
باسمهم - وقال الشيخ العدوي إن القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل القرافة
فرجا وجعل علما على هذا المحل لأن الشخص اذا مر به يجد رافة في قلبه وما أحسن
ما قيل .

شيء كما في تحفة وحاشيتها قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم أمت الشافعي ولاذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال

تعني أناس أن أموت وإن أمت فذلك سبيل است فيها بأوحد فضل الذي ينبغي خلاف الذي مضى تهيا لأخرى مثلها وكان قد فنو في بعد الشافعي بثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة له رضي الله عنه. زاد البجيرمي قيل الضارب له أشهب حين نناظر مع الشافعي فأفحمه الشافعي فضربه قيل بكيلون وقيل بمفتاح في جبهته وللشهور أن الضارب له فتان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضي الله عنه أن الله أخفى ذكر فتان وكلامه في العلم حتى عند أهل مذهبه. اهـ من التحفة وحواشيتها. وكان رضي الله عنه مجاب الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صغيرة تقدم على الأئمة في الخلاف والوفاء وانتشر علمه في جميع الافاق - فإنه أول من تكلم في أصول الفقه وأول من قرر ناسخ الأحاديث ومنسوخها وأول من صنف في أبواب كثيرة من الفقه معروفة كما في المغني، وعليه حمل الحديث المشهور

إذا ما ضل صدري لم أجد لي مفر عبادة الا القرافة

لأن لم يرحم المولى اجتهدى وقلة نامري لم الترافة

(٧) ورأى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعطاه ميزانا فأولت له بأن مذهبه أعدل للمذاهب وأوفقه للسنة الغراء التي هي أعدل الملل وأوفقه للحكمة العلمية والعملية

كما في التحفة. قال بعض الأئمة رأيت رسول الله في المنام فقلت يا رسول الله أخذت برأى الناس فقال أو ذاك رأى الشافعي ذلك رد على من خالف سنتي. اهـ من الجزء الأول من المجموع بفتحهم عالم

عالم قرش يملأ طبق الارض علما لأن الكثرة والانتشار في جميع
الاقطار لم يحصل في عالم قرشي مثله قال الائمة ومنهم الامام أحمد
هذا العالم هو الشافعي وجاء في آخرها مش البغية أنه المجدد للامة
أمر دينها في المائة الثانية وفي المائة الاولى عمر بن عبد العزيز وفي الثالثة
ابن سريج أو الاشعري الى اخر من ذكرهم من المجددين وكان رضى الله
عنه يقسم الليل على ثلاثة أقسام ثلث للعلم وثلث للصلاة وثلث
للنوم ويختم القرآن في كل يوم مرة ويختم في رمضان ستين مرة كل
ذلك في الصلاة وكان رضى الله عنه يقول ما شبت منذ ست عشرة
سنة لأنه يشغل البدن ويقسى القلب وينزل الفطنة ويجلب النوم
ويضعف صاحبه عن العبادة وما حلفت بالله في عمري لا كاذبا ولا
صادقا وسئل رضى الله عنه عن مسألة فسكت ف قيل لم لا تجيب فقال
حتى أعلم الفضل في سكوتي أو في جوابي ومن كلامه (من أراد الدنيا
فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معا فعليه
بالعلم) ومن شعري

أمت مطامعي فأرخت نفسي فإن النفس ما طمعت تهون
وأحييت القنوع^١ وكان ميثا ففي إحيائه عرضي مصون
إذا طمع يحل بقلب عبد علته مهانة وعلاه هون

١) القنوع بالضم يطلق على السؤال والنذل مصدر قنع يقنع بفتحين كسأل يسأل وزنا
ومعنى فهو قانع وفي المثل (العز في القناعة، والنذل في القنوع) ويطلق على الفناعة -
قال في اقرب الموارد في باب قنع كرضي وزنا ومعنى وفيه لغة اخرى نادرة وهي قنع

ومن أدعيتة رضي الله عنه : اللهم امنن علينا بصفاء المعرفة وهب لنا
تصحيح المعاملة فيما بيننا وبينك على السنة وارزقنا صدق الثوبك عليك
وحسن الظن بك وامنن علينا بكل ما يقربنا اليك مقرونا بعوا في الدارين
برحمتك يا أرحم الراحمين وقوله (وافق) أي الامام الشافعي (زيداً)
أي فيما ذهب اليه من أقوال في علم الفرائض حتى إنه يختلف قوله
حيث اختلف قول زيد فيكون له في المسألة القولان حيث كان لزيد
فيها كذلك - وانما وافقه في ذلك لما له من رسوخ في علم الفرائض
شهدت به الأحاديث المتقدمة ذكرها - ولأنه ما تكلم أحد من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد
له قول - في بعض المسائل قد هجره الناس بالانفاق الا زيد
فإنه لم يقل قولاً مهوراً بالانفاق كما تقدم وذلك يقتضي ترجيحه
على غيره وكانت موافقة الامام الشافعي لزيد بن ثابت عن تحريره
ونظر ولذا قال الناظم (باجتهاد بارع) أي أنه وافقه عن تحرفائمه
واجتهاد كامل في استنباط الأحكام من أدلتها لا أنه تبعه وقيل له
فيما قاله بدون اجتهاد - لأن كلامهما مجتهد - وليس المجتهد أن يفلس
مجتهداً - ولذلك قال : كيف أخذ بقول من لو عاصرتة وحاججني
فتوعا بضم الفاء والنون من باب قطع فهو قطع وقانع : رضي بالقسم وفيه ايضاً الفروع
بالضم : السؤال والتأمل في المسألة بقول (الغرض في القناعة والذل في الفروع) والفروع
أيضاً : الرضا بالقسم وفي المثل (خير الغني الفروع وشر الفقير الخضوع) وإذا تبين أن الفروع
يطابق على القناعة عرفت أن المراد بالفروع في البيت القناعة لا السؤال والتأمل - وأن
لحجته

فَقَوْلُهُ بِالْإِتِّبَاعِ أَجْدَرُ لَوْفَقِهِ مَنْ قَدْ عَنَاهُ الْخَبَرُ
وَهَاكَ فِيهِ عُدَّةٌ لِلْفَارِضِ مَصُونَةٌ عَنْ كُلِّ قَوْلٍ غَامِضٍ

لحججته (فقوله بالاتباع أجدر) المعنى أن قول الإمام الشافعي في مسائل الفرائض أغنى باتباع التابعين وتقليد التقليدين وأجدر بالاختصاص به والعمل بمقتضاه من قول غيره من الأئمة وذلك (لوفقه) أي لموافقة قول الإمام الشافعي الصادر عن اجتهاد ومطابقته قول الأئمة المجتهد زيد بن ثابت (من) أي الذي (قد عناه) أي قصده وخصمه وشرفه وشهد له بالبراعة والنفوق على غيره في علم الفرائض (الخبر) أي الحديث الصادر عن لا ينطق عن الهوى ولا يقول إلا حق الشرع الأعظم والرسول الأكرم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم ذلك الخبر في كلام الناظم.

ثم إن الناظم رحمه الله ختم خطبة منظومته بذكر اسمها والثناء عليها والدعاء لنفسه فقال (وهالك فيه عاة للفارض) هلا (اسم فعل بمعنى خذ والكاف الخطاب ويتصرف فيه بحسب المخاطب و- المعنى، وأحييت الفئاعة في قلبي ونيتها أفصنت بها عرضي عن المذلة والسؤال والتبشير بأحييت في مقابل أمت حسن ظريف - وفي الغنيين قال بعضهم: العبد حر إن قنع، والعبد إن قنع - فأقنع ولا تقنع فمأ شئ يشين سوى الطمع. المعنى أن العبد يصير كالحر إن قنع بالكسر أي رضى بما قسم له ولم يسأل أحداً - والعرب يصير كالعبد إن قنع بالفتح أي سأل الناس فأقنع أي أرض بالقسوم أمر من القناعة (المعقودة) فيه

فيه - يصح أن يتعافى باسم الفعل - ويصح أن يتعافى محذوف منصوب على الحال من علة - لتقدمه عليه والضمير عائداً على - علم - المذكور في قوله - علم به حكم الوارث يرى (٢٦) والعدة - ما أعددت له أي هيئاته من مال وسلاح وغير ذلك والجمع عدد مثل غرفه وغرفه - الفارض العالم بالفرائض كالفرضي بفتحين (٢٧) والمعنى خذ أيها الراغب في علم الفرائض سلاحاً معدوداً للعالم بالفرائض لتتسلح به وتلدخره لما يعرض عليك من مسائل هذا الفن ومشاكله وقد عنا الناظم بعدة الفارض هذه المنظومة التي سماها بذلك ليطابق الاسم المسعى وهي حقيقة بذلك وبما وصفها به إذ قال (مصنونة عن كل قول غامض) (٢٨) أي محفوظة ولا تقع أي لا تسأل نهى من الفروع (الذموم) (٢٩) يجوز مد الفه مع الكاف ويدونه نحو هاء ك القرآن وهاء السنة - ويتصرف في المفردة عند حذف الكاف فيقال هاء المذكور وهاء للتوثق وهاء ما للثني وهاء جمع للذكر وهاء جمع للتوثق وقد جاء في القرآن - فيقول هاء مؤمرا قرءوا كتابية (٣٠) ويحتمل أن يعود الضمير على قول من فقوله بالانقياع أجدر الخ أي قول الإمام الشافعي بمعنى مذهبه - ويكون المعنى خذ في مذهب الإمام الشافعي علة للفارض الخ (٣١) أجاز ابن الهائم أن يقال فرائض أيضاً وإن قيل إنه خطأ - أي لأنه إذا أريد النسبة إلى الجمع فأنما ينسب إلى مفردة - والجواب أن الجمع إذا كثرت استعماله حتى شابه الواحد بالوضع كالأنصار - والفرائض - جازت النسبة إلى لفظه وذلك في أربعة أقسام رابعها كمثالثنا هذا كما في الأشموفي - وسيأتى لهذا مزيد بحث في الشرح (٣٢) ويقارب هذا قول الرجبى

فهاك فيه القول عن إيجاز مبرأ عن وصمة الألفار

أَرْجُوها مِنْ فَيْضِ جُودِ الْقَادِرِ صَلَاحَ كُلِّ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ

سليمة عن كل كلام خفي مأخذه بعيد معناه - ومن تأمل فيها رأى سهولة التعبير ووضوح المعاني واللباني ورأها خالية من الحشو والتكرار - وعرف صدق هذا القول - وقد سلكت مسلكه في هذا الشرح كما ترى راجياً أن يعمم الله به النفع وأن يحقق الله لي ما رجاه الناظم لنفسه بقوله (أرجوها) أي أو مل بسبب هذه المنظومة التي نظمها الإيجاز الاختصار - والخضرة ما قل لفظه وكثر معناه - ومعنى مبرأ منها والمراد أنه واضح جداً - والوصمة واحدة الوهم - والوصم العيب وهو اسم جنس جمعي ويفرق بينه وبين واحدة بالتاء غالباً كما في وصم وترفتقول في واحدة وصمة وترمة - وقد يفرق بينه وبين واحدة بياء النسبة كروم ورومي والألغاز جمع لغز بضم اللام مع تثنية الغين ويفتحها مع سكن الغين أو فتحها - وهو الكلام المعنى أي المجهول فيه التعمية وهي الخفاء وقيل التعمية ترجع إلى الخفاء في المعنى واللغز يرجع إلى الخفاء في اللفظ - مثال التعمية قوله

ما مثل قولك للذي - يشكو الحبيب اسكت رجع - أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكو الحبيب عندك (اسكت رجع) فإداه السؤال عن اللفظ المماثل لقولك - اسكت رجع وهو (صمة باء) فإن معناها - اسكت رجع - أي اسكت عن هذه الشكايا فإن الحبيب رجع عما تشكو به ومثال اللغز قول الآخر - يا أيها العطار أعرب لنا - عن اسمي شيء قل في سومك .

تراه بالعين في يقظة كما تراه بالقلب في نومك

المعنى بين لنا عن اسم شيء يقل ويندر في بيعك له أو شرائك صفته أنك لوجه

لوجه الله ونشر دينه الحنيف لا لشهرة وذكر (من فيض جود القادر)^(١)
 في هذه الفقرة إضافتان : إضافة فيض الجود وهي من إضافة الصفة
 إلى الموصوف وفيض مؤول بفائض والأصل - من الجود الفائض -
 وإضافة جود إلى القادر وهي إضافة معنوية بمعنى اللام والأصل -
 أرجو بها من الجود الفائض للقادر - أي المملوك له أو المختص به -
 ومن فيض متعلق بأرجو (صالح كل باطن وظاهر) أي صالح جميع
 الأحوال الظاهرة والباطنة - وحاصل معنى البيت - أو مل بسبب
 هذه المنظومة من كرم الله الفائض وجوده الواسع وعطائه الوافر
 صالح جميع الأحوال الظاهرة والباطنة فإنه على ذلك تقدير وبالإجابة
 جدير قبل الله منا ومنه كل عمل ونية وحقق لنا وله كل أمنية
 ووفر لنا وله كل عطية حسية ومعنوية وأصلح لنا وله الظاهرة
 والظوية بجاه المرتضى خير البرية عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتحية
 - والدينا ومشائخنا ومعلمينا وجميع المسلمين آمين

تراه بالعين الباصرة في حال اليقظة كما تراه بقلب حروف لفظ - نومك - وهو
 (الكون) فإنك إذا قلبت لفظ - نومك - وقرأته من آخره صار (كونا) ومن
 أقبح الألفاظ ما ذكره بعضهم في قوله :

إنما الألفاظ عيب يجنب - فأتركها والتزم حسن الأدب

إن من أقبحها قولهم - عجز - أعنى ترقى فأقلب

اللفظ في لفظ (عجز) ومعنى أعنى زالت عينه فصار حينئذ (أجز) ومعنى ترقى
 جعلت أحاده عشرات - فالألف في جلب الجمل بولحد فإذا ترقى صار - بعشرة -

واعلم

واعلم أن لكل فن مبادئ عشرة ينبغي لكل مؤلف أن يبدأ بها قبل الشروع في المقصود من تأليفه لذلك رأيت أن أزين بها صدر هذا الكتاب ليكون قارئه على بصيرة من هذا الفن فأقول (اسم هذا الفن) علم الفرائض - والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على التعصيب وصارت اسماً لهذا الفن - ويقال للعالم بالفرائض - فارض - وفريض - وفراض كعالم وعالميم وعلامة - وفرضى بفتح الفاء والراء نسبة الى فريضة بوزن فعيلة قال ابن مالك: وفعل في فعيلة التزم. وفرضى بسكون الراء نسبة الى فرض واحد الفروض فقد نسبوا الفرض كما نسبوا الفريضة - وفرائضى نسبة لفرائض جمع فريضة - ولا التفات لمن قال إنه خطأ معللاً له بأن الفاعلة أنه إذا أريد النسبة للجمع فإنما ينسب لمفردة لا للجمع لأن محل الفاعلة ما لم يصر علماً ولا نسب للفظه والفرائض وإن كان جمعاً إلا أنه صار علماً لهذا الفن فقد أشبه الواحد كالانصارى نسبة الى الانصار لأنه صار علماً على الأوس والخزرج فشابه الواحد بالوضع

فعل مرتبة الياء والحيم بثلاثة وترقيه يصير يتلاثين فيحل محل اللام والراء بسبعة وترقيه يصير سبعين فيحل محل العين فإذا قلبت هذه الحروف التي ترقى اليها لفظ (عاجز) بعد زوال عينه وهى - الياء - واللام والعين وقرأها صارت (عليه) (١) هو المتمكن من الفعل بلا معالجة ولا واسطة فلا يلحقه عجز فيما يربطه بغيره - وقيل هو الذى يقدر على إيجاد المعدوم وإعدام الموجود - وهو من أسماء الله الحسنى مشتق من القدرة.

قال ابن مالك :

والواحد اذكر ناسبا للجمع ما لم يشابه واحدا بالوضع
(وحده) ففه للوارث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل
ذى حق من التركة (١) فحقيقته مركبة من جزأين أحدهما ففه للوارث
فخرج به ففه غيرها كالصلاة والزكاة - والثاني هو الجزء الموصل من
علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة - ودخل فيه علم
الجبر والمقابلته وما الحق به من الطرق المعمول بها في الوصايا والدوريات
- وخرج منه ما لا يوصل لذلك كالارتماطيقى (٢) وفي المغنى - وعلم
الفرائض يحتاج الى ثلاثة علوم : علم الفتوى بأن يعلم نصيب كل
وارث من التركة - وعلم النسب بأن يعلم الوارث من الميت بالنسب
وكيفية انتسابه للميت . وعلم الحساب بأن يعلم من أى حساب تخرج
المسألة . اهـ والحساب لغة مصدر حَسَبَ بمعنى عد واصطلاحاً علم
بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية . وسيأتى موضعاً
(وموضوعه) التركات والعدد أما التركات فمن حيث قسمتها - وأما

مشتق من القدرة . (٣) قال الباجوري والحاصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمة
الموارث كقولنا لزوج النصف وهكذا - ومسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها
كقولنا كل مسألة فيها سدس فري من ستة وكل سهم أنكر على فريق وباين رؤوسه
يضرب عند رؤوسه في أصل المسألة . اهـ ص (١٥٧) (٢) الارتماطيقى كلمة يونانية معناها
خواص العدد كقولهم كل عدد مساو لنصف مجموع حاشيتيه للتساويتين قرأ أو بعدا كاربعة
بين خمسة وثلاثة - أو ستة واثنين وهكذا لمجموع الخمسة والثلاثة ثمانية - وكذا

العدد فن حيث التأصيل والنصحيح فإن قيل إن العدد موضوع علم الحساب فلا يكون موضوعا لغيره أوجب بأن محل ذلك إذا جعل موضوعا لعلم آخر مستقلا بخلاف ما إذا كان منضمما لغيره كما هنا فإن الموضوع بجمع التركات والعدد لا العدد وحده والشئ مع غيره غير في نفسه (ووضحه)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم - والعلماء المجتهدون (واستقلاده) من الكتاب والسنة والاجماع - أما الكتاب فكقوله تعالى - يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين - الآية - وأما السنة فكقوله صلى الله عليه وآله وسلم - ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاؤلى رجل ذكر وكما في إرث أم الأم بشهادة المغيرة وابن سلمة حيث استشهدا أبو بكر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى لها بالسدس فشهد بذلك فأنفذ لها - وأما الاجماع فكما في إرث أم الأب فقد قضى به عمر رضي الله عنه بإجتihad منه وقال لها أرى أن ذلك السدس بينكما وهو لمن انفردت منكما - وعليه الاجماع (وحكمه) الوجوب العيني أو الكفائي (ومسائله) قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها ككون النصف للبننت والسدس لبنت الابن تكملة الثلثين إلى آخر ما سيأتى بيانه ضمن هذا الكتاب إن شاء الله تعالى (وفضله) عظيم وثوابه جسيم ولذلك حث عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعلمها وتعليمها فقال بجمع السنة والاثنتين - ونصف الثمانية أربعة فصدق أن الأربعة ساوت نصف مجموع الحاشيين الغربيين أو البعدين. اهـ بأجوري

تعلو الفرائض وعلوها الناس فإنها نصف العلم إلى آخر ما تقدم ذكره
(ونسبته) إلى غيره أنه من أجل العلوم الشرعية والرياضية (و
غايته) التي هي ثمرته ، ليصل الحقوق إلى أربابها - أولاً فتدار على
تعيين السهام لذويها على وجه صحيح وهذا هو الاظهر والاول هو
الأشهر - ولقد نظمها بعضهم فأحسن وأجاد حيث قال

إن مبادئ كل فن عشرة الحد والموضع ثم الشرف
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض ببعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا

مَقْلَمَةٌ فِي الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْتَّرِكَةِ
يُخْرِجُ أَوَّلًا مِنَ التَّرِكَةِ مَا عُلِقَ بِالْعَيْنِ كَرَهْنٍ لَزِمَا

قوله مقدمة خبر لمبدأ محذوف والنقد لهذه مقلمة وفي الحقوق متعلق
بمحذوف صفة لمقدمة وللنعلفة صفة للحقوق وبالتركة متعلق بها
والمقدمة بالثقل إلى ما بكسر الدال بمعنى أنها تغلظ من أعني بها وإما
بفتحها بمعنى أنها قدمت أمام المقصود . والمقدمة من كل شيء أولاً
ومقدمة الجيش اسم لطائفة منه تنقله ومقدمة العلم اسم لمعان
ينوقف عليها الشروع في المقصود على وجه البصيرة كمبادئ العلم التي
تقدم ذكرها ومقدمة الكتاب اسم لألفاظ تقدمت أمام المقصود
لا ارتباط له بها وانفصاع بها فيه كمقدمة المصنف هذه . والحقوق جمع

حق وهو جنس يتناول المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص
ويجسد الميثة قبل دباغها والخمر المحترمة والعاج ونحوها والحق المتعلق
بالتركة إما ثابت قبل الموت وإما ثابت بالموت والاول اما متعلق
بالعين كالرهن أو متعلق بالذمة كالدين والثاني إما للميت ^(١) وهو مؤن
التجهيز وإما لغيره وهو إما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث يكون
له تسبب في ذلك وهو الوصية أولا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق
كلها تتعلق بتركة الميت والتركة ^(٢) بمعنى التروكة كالطلبية ^(٣) بمعنى
المطلوبة هي ما خلفه الميت من مال أو حق ومن المال دية تؤخذ من
قائليه لدخولها في ملكه تفديرا ومن الحق خيار وشفعة وقصاص
وحد قذف واختصاص كالعاج والخمر المحترمة ونحوها هذا ولقد
أحسن الناظم إذ حلى صدر منظومته بهذه المقدمة التي ذكر فيها تلك
الحقوق الخمسة التي تتعلق بعين تركة الميت ورتبها في الذكر كترتيبها
في الإخراج فقال رحمه الله تعالى (يخرج اولاً من التركة ما - علق بالعين

(١) الميت بالتشثيل والتخفيف وقد جمعها الشاعر فقال: ليس من مات فاستراح بميت -
إنا الميت ميت الأحياء. وأما الحي فميت بالتشثيل لا غير وعليه قوله تعالى (إنك ميت وإنا هم
ميتون) أي سيموتون. أفاده المصباح. وقال الشاعر: ومن يك ذاروح فذلك ميت - ومالميت إلا
من إلى الغبر يحمل وقال غير: أي أسألتني تفسير ميت وميت - فلو نك قد فسرمت إن كنت تعقل فما كان
ذاروح فذلك ميت - ومالميت إلا من إلى الغبر يحمل. (٢) التركة بفتح فكسر وتخفيف
بكسر التاء وسكون الراء كما في البيت المذكور، مثل كلمة وكلمة والجمع تركات (٣)
الطلبية بفتح فكسر، ما يطلب والطلبية بكسر فسكون، الاسم من المطالبة كما في المنجد

كرهن لزماح الأبيات ففد ذكر أن الحقوق التي تتعلق بتركة الميت
 ويجب اخراجها بحسب ترتيبها الآتي خمسة حقوق أولها الحق للمتعلق
 بعين التركة كالرهن وثانها مؤن التجهيز للميت بالمعروف وثالثها الديون
 الرسالة في الذمة ورابعها الوصية بالثلث فمادونه لغير وارث وخامسها
 الارث المجرد سببه عن المانع وفيما يلي نبسط الكلام عليها بما يشفي
 غليل الفارئ فنقول الأول من هذه الحقوق الحق للمتعلق بعين
 التركة كالرهن والزكاة وأرش الجناية وما نألفه على مؤن التجهيز
 لأن صاحبه كان يقدم به في الحياة نعم تتعلق الغرما بعين ماله
 المحجور عليه بالفلس لا يقتضى تقديم حقهم على مؤن التجهيز بل مؤن
 التجهيز مقدمة عليه ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير محصورة
 أشار إليها الناظم بكاف التمثيل فقال (كرهن لزماح) أى كالمال المتعلق
 بعين الرهون من حيث الرهن وصورته أن يكون بعض التركة أو كلها
 رهونا بدين على الميت فيقتضى من الرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز
 وسائر الحقوق. وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بعين التركة فقال
 يُقَدَّمُ فِي الْمِيرَاثِ نَذْرُ مَسْكِنٍ زَكَاةُ وَرَهُونٌ مُبِيعٌ مُفْلِسٍ
 وَجَانٌ قَرَضٌ ثُمَّ قَرْضٌ كِتَابَةٌ وَرَدُّ بَعِيْبٍ فَاحْفَظِ الْعِلْمَ تَرَأْسَ
 فصورة النذر أن يقول لله علي أن أضحي بهذه أو أتصدق بها أو نحو
 ذلك فيفلهم اخراجها للجهة المعينة. وهذا مبني على أنه لا يزول ملكه
 عنها إلا بذبحها والصدق بالحملها حتى تعد من الحقوق المتعلقة بعين
 التركة والصحيح زوال ملكه عنها بالنذر. وعليه فلا يعد النذر المذكور

من الحقوق المتعلقة بعين التركة وصورة المسكن^(١) سكنى معنلة عن وفاة
فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة أن تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون
النصاب باقياً فتقدم الزكاة أما إذا كان النصاب نالفاً فنكون الزكاة من
الديون المرسلة في الذمة وصورة البيع للمفلس أن يشتري عبداً مثلاً بثمن
في ذمته ويموت المشتري مفلساً ويجد البائع مبيعه فله الفسخ وأخذ
البيع فيقدم به وصورة الجواز أن يقتل العبد نفساً أو يقطع طرفاً خطأ أو
شبه عمد أو عمد الاقتصار فيه كقتله ولده أو فيه قصاص ولكن غنى
على مال أو ألف مال إنسان بغير تسليطه ثم مات سيد العبد وأرث
الجناية متعلق برقبته فالجنى^(٢) عليه مقلع في هذه المسائل بأقل الأمرين
من أرش الجناية وقيمة العبد وصورة الفرض أن يفرضه على مائة ريال
ليتجر فيها والريح بينهما مناصفة مثلاً فبعد أن ظهر الريح وقبل
قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الريح وصورة الفرض
أن يقرضه ديناراً ثم يموت المفترض عن عين المال الذي اقترضه فلفرض
مقدم به وصورة الكتابة أن يقبض السيد بنجوم الكتابة من المكاتب
ويموت السيد قبل الإيلاء الواجب^(٣) عليه فالمكاتب مقدم على غيره
بأقل متمول لأنه الواجب في الإيلاء وصورة الرد بالعيب أن يرد المشتري
المبيع بعيب بعد موت البائع وكان الثمن باقياً فيقدم به المشتري ولو
^(٣) ذلك لأنه يجب على السيد أن يحيط عن المكاتب جزء من المال للمكاتب عليه أو يدفعه
إليه بعد أخذ نجوم الكتابة ليستعين به لقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي
أناكم) ويكفي ما يقع عليه الاسم من المال ويستحب الريع والافلح البيع المشكك بنفع الكاف
اجتمع

اجتمع بعض هذه الحقوق مع بعض قلم منها الزكاة ثم حق الجناية ثم حق الرهن ثم حق المبيع المفلس ثم حق الفراض وقوله (يخرج وعلق) مبنيان للمفعول ونائب الفاعل في الاول ما الموصولة وفي الثاني ضمير عائد عليها و (لزمنا) فعل ماض و فاعله ضمير عائد على الرهن ومفعوله ضمير محذوف عائد على التركة والالف فيه للاطلاق أى اطلاق صوت الفتحة أى اشباعها فينولد منها الف والمعنى أول حق يخرج الوصي أو نحوه من تركه الميت الحق المتعلق بعين التركة وذلك كالرهن ونحوه مما لزم عين التركة أو بعضها مما تقدم بيانه الثاني مؤن تجهيز الميت بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير نظر اليساره واعساره لا نظرا لجارى عاداته من الاسراف أو التقير ومن ذلك مؤن تجهيز من على الميت مؤونته ولو كافرا ان كان مات في حياته فتقدم على الديون الرسالة كما تقدم مؤن تجهيزه عليها وانما قدمت على الديون الرسالة في الذمة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المحرم الذي مات حين وقصته ناقته (كفنوه في ثوبيه) ولم يستفصل هل عليه دين أم لا وترك الاستفصال في وفائع الأحوال اذا كانت قولية ينزل منزلة العموم في المثال. واذا ثبت ذلك في الكفن ففى وكسرها، البيت والجمع مساكن كما في الصباح (٢) بفتح فسكون فكسر أصله بحجوى كمرى وخشوى اسم مفعول من الثلاثي (كنصور) فاجتمعت الواو والياء. الاولى ساكنة والثانية متحركة فقلب الواو ياء ليتمكن الادغام لدفع الثقل وكسر ما قبل الواو ليصبح بناء الياء وادغمت الياء في الياء ضار بحجوى ومرى وخشوى كما يفهم من شرح المقصود

معناه سائر مؤن التجهيز ولأنه اذا حجر على الحي بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين الغرماء فكذلك الميت بل أولى لا تقطاع سعيه بخلاف الحي . ويستثنى عندنا معاشر الشافعية وكذا عند الحنفية مؤن تجهيز زوجة المورس التي تجب نفقتها ، والمورس من نلزمه نفقة المورس من ولو كان يساراً بما انجر اليه بالارث . ومثلها خادمتها غير المؤجرة مؤن تجهيزها على الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمد لا من تركتها وان كانت غنية والوجه فيه أن علاقة الزوجية باقية لأنه يرثها وبغسلها^(١) وكذلك زوجة المطلقة الرجعية والبائن الحامل اذ اتمن قبله لابعده ولا معه أفاد ذلك الجيрий والمغني وعبارة الجمل ومحل تجهيز الغير من التركة اذ اتمت قبله بخلاف ما اذ اتمت بعده أو معه وخرج بالمورس للعسر فلا نلزمه مؤن تجهيزها بل تخرج من أصل تركتها لا من حصته فقط وتجهيز الميت الفافل لما يجهزه واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفافل لما ذكرنا بالغاً صحيحاً أو مكاتباً العجز الأول بالموت ولا نقساق الكتابة في الثاني فإن لم يوجد من نلزمه النفقة أو كان فقيراً كفن من بيت المال بثوب واحد لا أكثر ومثله من كفن مما وقف على الأكفان . فإن تعذر تكفينه من بيت المال فعلى أغنياء المسلمين تكفينه فرض كفاية وتحوز الزيادة على الثوب الواحد اذ كفن من مال من تجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين والراد بأغنياء المسلمين^(٢) أما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل تتعلق بتركها وان كان الزوج غنياً . ووجهه أن التجهيز من توابع النفقة ووجوبها إنما هو للاستتاع وقد انقطع بالموت .

من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن التجهيز.

الثالث الديون المرسلة في الأذمة أي المطلقة عن تعافها بعين التركة فهي مؤخره عن مؤن التجهيز. سواء كانت ديناً لله كالحج الواجب على المستطيع والكفارة أو ديناً لآدمي كالقرض والضمن وإنما قدمت على الوصية لأنها حق واجب على الميت فقضاؤه واجب والوصية تبرع فلذلك أخرت فإن قيل لم قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى (من بعد وصية يوصي^(١) بها أو دين). أجيب بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأنها لأن النفوس قد تشح بها لأنها تبرع بخلاف الدين فقدمت عليه حثاً عليها وقد بينت السنة تفليم الدين عليها ففدروى عن علي رضي الله عنه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالدين قبل الوصية. ويجب على الصحيح عندنا معاشر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين آدمي إذا ضاقت التركة عنه لفعله صلى الله عليه وآله وسلم (دين الله أحق بالقضاء)^(٢) أما قبل الموت فإن كان محجوراً عليه قدم دين آدمي جزماً. ومحل هذا التفصيل أن لم تتعلق الزكاة بالعين والى قدمت سواء كان محجوراً عليه أم لا ولو اجتمع عليه ديون لله تعالى فالوجه أنه إن كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة والا فالتسوية ومن حق الله تعالى أي عند الحنفية إسقاط الصلاة إذا وصى به وهو لكل

(١) يوصي بفتح الصاد وكسرة قاء ثانياً.

(٢) وعند الحنفية والمالكية يقتل دين آدمي لبنائه على المشاحة ودين الله على المساحة وعند الخبالة يتحاصمون على نسبة ديونهم كمال المفلس سواء كانت الديون لله أو لآدميين

يَنَالُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَوْوَنَةٍ عُرْفًا فَدَبْنُ مَرْسَلٍ فِي الذِّمَّةِ
صلاة نصف صاع ولو الوتر . واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي ههنا ان
ان يخرج الكفار عن صلاة للمسكين ثم يهبها للمسكين المنصديق ثم يخرجها له
عن صلاة اخرى وهكذا حتى يبرأ من عليه الصلاة فينبغي أن تفعل لحيثا .
(٣) وقد ذكر الناظم هذين الحقين بقوله (ينالوه ما لم يكن من مؤونة - عرفا
فدين مرسل في الذمة) فالضمير للمفعول في ينالوه عائد على (ما) في قوله
(ما علف بالعين) وللتب ببتسكين الياء للتحفيف كالميت بالشديد من فارقته
الحياة واما الحي فميت بالشغل لا غير وعليه قوله تعالى (انك ميت وانا
ميتون) أي سيموتون وأشار الى ذلك بعضهم بقوله

أياسألي نفسي رميت وميت ؟ فدونك قد فسرث إن كنت تغفل
فما كان ذاروح فذلك ميت ؟ وما الميت إلا من الى الغبر يحمل

او مختلفة .

(٤) ذكر ذلك الباجوري على الشنشوري وفيه ما اذا أوصى وهذا عند الحنفية كما سفت واما عند
الشافعية فلا قضاء ولا فدية وفي فتح العين فائدة من مات وعليه صلاة فلا قضاء ولا فدية
وفي قول لجمع مجتهدين أنها تقضى عنه لخبر البخاري وغيره . ومن ثم لاختاره جمع من المثلث
وفعل به السبكي عن بعض أقاربه . ونقل ابن برهان عن الفديم أنه يلزم الولي أن خلف
تركة أن يصلي عنه كالصوم . وفي وجه عليه كثيرون من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة
مدا . وفي ائمة العيين وحكي الفضال عن بعض أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة أي مدا
كما في التهذيب . وفي حاشية الانوار واعلم أن في الصلاة قولاً أنها تفعل عنه أوصى
بها أم لأحكام العبادي عن الشافعي وغيره عن إسحاق وعطاء .

واللؤونة

والمؤونة فعولة بفتح الفاء وبهمزة مضمومة ووجهها مؤن ومؤنات والمراد بها ما يصرف في سبيل تجهيز الميت والذمة كسدره وجمعها ذمم كسدره الضمان يقال في ذمى كذا أى في ضمانى ويقابل الدين في الذمة الدين المتعلق بعين التركة والمؤونة والذمة في البيت بكسر آخرهما والمعنى يتبع ما يتعلق بعين التركة في الإخراج ما يجب للميت من مؤونة تجهيزه، ويليه الدين للطلاق في ذمته.

الرابع الوصايا بالثلاث فادونه لغير وارث والوصايا جمع وصية كهدايا وهدية وهى لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا وصله به لأن الموصى وصل خير ديناه بخير عقباه وشرعاً نبرع بحق مضاف^(١) لما بعد الموت ولو تظهدرا فإذا قال أوصيت لزيد بكذا فاللعنى بعد موقى .

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى في أربعة مواضع من المواريث (من بعد وصية يوصى بها) وأخبار كخبير العصيمين (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده) وخبير ابن ماجه (المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وتقى وشهادة ومات مغفوراً) قال في إعانة الطالبين : وكانت أولاً الاسلام واجبة بكل المال للوالدين والأقربين لقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً (أى مالا) الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حساً على التثنية) ثم نسخ وجوبها بآية المواريث^(٢) وبقي استحبابها

(١) مضاف بالمجرى لئلا يرفع شبهة للشرع لأن الحق إنما يعطى للموصى له بعد الموت والشرع

في الحال. (٢) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا وصية لوارث) إن الله قد أعطى كل ذي

في الثلث فأفل غير وارث وإن قل المال وكثر العيال وذكر مثل ذلك في اللغة لكنه قال ايضاً : وسن أن ينقص عن الثلث شيئاً خروجا من خلاف من أوجب ذلك ولا يستكثر الثلث في الخبر (٣) وسواء كانت الورثة أغنياء أم لا . قال في فتح الوهاب : والاحسن أن ينقص منه شيئاً قال البيهقي : وهذا ما رجه في الروضة لكن قال في الأمر : إذا ترك ورثته أغنياء اختز أن يستوعب الثلث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت أن يستوعب الثلث . ونظله في شرح مسلم عن الأصحاب ، قال الباجوري فهي سنة مؤكدة إجماعاً وإن كانت حقة .

(٣) اصل الخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حين أتاه يعود في مرضه فقال ان لي ما لا كثير وليس يرثني إلا ابنتي فأقتصد بالثلاثين فقال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير وإنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة ينكفون الناس) ويجوز في الثلث الأول الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف أي كافيك أو على أنه فاعل لفعل محذوف أي يكفيك والتصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي أعط الثلث . وأما الثلث الثاني فيعين رفعه لأنه مبتدأ خبره كثير وأن تذر يفتح الهزة على أنه مؤول بمصدر من معناه مبتدأ خبره خير والجملة خبر أن والتقدير إنك تركك ورثك أغنياء خير من تركك إياهم عالة أي فقراء لأن العالة جمع عائل وهو الفقير ومعنى ينكفون الناس يملكون أكمهم لسؤال الناس . وعن علي رضي الله عنه قال لأن أوصي بالخمس أحب إلي من أن أوصي بالربع ولأن أوصي بالربع أحب من أن أوصي بالثلث ومن أوصي بالثلث لم يترك . وعن ابن عباس قال وجدت أن الناس غصوا من الثلث إلى الربع لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

وَبَعْدَهُ وَصِيَّةٌ بِالثَّلْثِ أَوْ بِمَادُونَهُ لغير وارث رَوَوْا
الصدقة في الحياة أفضل منها^(١) وقد تجب وإن لم يحصل له مرض كالوصية
التي يترتب على تركها ضياع الحقوق التي عنده أو عليه وقد تكرر كالوصية
بزائد على الثلث أو كانت لوارث وقد تباع كالوصية للأغنياء . وقد تحرم
كالوصية لمن عرف أنه متى كان له حق في التركة أفسدها فنفعتها
بالاحكام الخمسة . لم ينصرف وقولنا بالثلث فمادونه شرط في تقديم
الوصية على الارث . والمراد بالثلث ثلث ما بقى بعد الدين ومؤون التجهيز
لا ثلث جميع المال . وقولنا لغير وارث شرط في ذلك ايضاً وإن كان قريباً
للميت فإن كانت بأكثر من الثلث أو كانت لوارث ففيها التفصيل الآتي
وهو أنها إن كانت لغير وارث بأكثر من الثلث كانت منقوفة على اجازة
الورثة في الزائد إن كان له وارث خاص وباطلة فيه إن كان الوارث بيت
المال عند من يورثه لأن الحق للمسلمين ولا يجيز وإن كانت لوارث
ولو بأقل من الثلث فلا تنفذ إلا بإجازة الورثة لفعله صلى الله عليه وآله
وسلم (لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة)^(٢) والإجازة من الورثة
تنفذ للوصية بالزائد ابتداء عطية على الأصح . وللورثة اجازة بعض
الوصايا بدون بعض . ولو أجاز بعض الورثة فقط صححت في قدر حصته
من الزائد^(٣) وأركان الوصية أربعة موصي وموصى له وموصى به وصيغة
الثلث كثير وعن ابن عمر قال الثلث وسط لا ينجس ولا يشطط^(٤) . لخبر الصفيين (أفضل
الصلة أن تصلق وأن تصيح شحيح تأمل الغنى وتعشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت
الحظوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا^(٥)) والوصية عند الحنابلة بما زاد على الثلث وللوارث
وشروط

وشروط الوصى ثلاثة : التكليف والحرية والاختيار عند الوصية . فنصح من السفينة وان حبر عليه على للذهب لصحة عبارته . ومن الكافر ولو حربيا ولا نصح عندنا وفاقا الحنفية من صبي ولو مرافقا على الاظهر (٢) ولا نصح من مجنون ولا رقيق ولا مكره وأما البعض فنصح منه بما يملكه ببعضه الحر لوجود أهليته .

وشروط الوصى له ثلاثة عدم للعصية وان كانت جهة ، وكونه معلوما ، وكونه أهلا للملك ان كان معيناً . وشروط الوصى به ثلاثة : كونه مقصودا وكونه قابلا للنقل اختيارا وكونه مباحا . وشرط الصيغة : لفظ يشعر بها كأن يقول أوصيتك لزيد بمائة دينار أو يقول : أوصيتك للفقراء بهذه الصيغة . ونصح الوصية انفاقا بالمعلوم والمجهول ولغنى وفقير وإنما قدمت على الارث تقديم المصلحة الميت كما في الحياة ولقوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها) وهذا معنى ما جملة الناظم بقوله : وبعده وصية بالثلث أو : مادونه لغير وارث روي . فالضمير في قوله وبعده عائدا على الدين أي وبعده الدين يخرج الوصية بالثلث النخ .

الخامس الارث والمراد به هنا تسلط الوارث على التركة بالشرف ليصح تقدم الحقوق الاربعة عليه ، لأن الاصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى مالك

مع حبسها وتوقفها على الاجازة في الصورتين حر لم تجوز عندهم من لا وارث له بكل المال .

(٣) وسنذكر ان شاء الله تعالى كيفية العمل في تصحيح مسائل الوصية بتقدير الاجازة الورثة الوصايا او بعضها دون بعض في المحل المناسب من العتاق (٤) والثاني تصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة تصح من مميز العقل الوصية :

فَالْأَرْثُ حَقٌّ مِنْ أَتَانَا بِالسَّبَبِ ۖ مُجْتَرِدًا عَنْ كُلِّ مَا نَجَّ حَجَبُ
 الوارث والارث لا بمعنى التسلط المذكور بل بمعنى مطلق للماهية لغة
 البقاء، وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين فالوارث بمعنى الباقي لأنه
 باق بعد موت الموروث ومنه اسمه تعالى الوارث، ومعناه: الباقي بعد فناء
 خلفه والانتقال إما حقيقي كانتقال المال وإما معنوي كانتقال العلم
 ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (العلماء ورثة الانبياء) وإما حكى
 كانتقال المال الى الحمل ويطلق الارث أيضا على الاصل والبقية. ومنه
 قوله عليه الصلاة والسلام (أثبتوا على مشاعركم^(١)) فانكم على ارث أبيكم
 إبراهيم) أى أصل دينه وبقية من دينه واصطلاحاً حق قابل للتجزى
 يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لفراية بينهما أو نحوها فتولنا
 حق جنس يتناول المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجلد
 المينة قبل دبحه والخمر المحترمة وقولنا قابل للتجزى قيد أول مخرج
 لولاية النكاح فانها وان انتقلت للأبعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل
 التجزى فكل واحد من الاخوة بعد الاب مثلاً له ولاية كاملة لا أنها ولاية
 موزعة عليهم فإن قيل إن الخيار والشفعة والقصاص من جملة الموروث
 مع أنها لا تقبل التجزى أجيب بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الافراز
 والقسمة بل المراد قبول أن يكون لهذا نصفه ولهذا ثلثه ونحو ذلك وهذه
 الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وان لم تقبل الافراز والقسمة وقولنا
 يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك^(٢) قيد ثان مخرج للحقوق

(١) أى معالم دينكم، وهى الأمور التى تطلق للمشاعر على الحواس وعلى مواضع للناسك (٢)

الثابتة بالشراء والانهاب ونحوها فإنها حق فأبيل للنجري يثبت لمستحق لكن لا بعد موث من كان له ذلك بل في حياته ومخرج أيضا للولاء فإنه حق فأبيل للنجري في نفسه لكنه ثابت للأبعد في حياة الأقرب وإنما للتأخر بينهما فوائده وقولنا لفراية بينهما أو نحوها أي من زوجية وولاء وإسلام وهذا قيد ثابت مخرج للصيغة بناء على القول بأنها تملك بالوث فإنها حق يثبت لمستحق الخ لكن لا لفراية أو نحوها. وهذا الارث هو المقصود بالذات وأما غيره فهو مقصود لغيره. وقد عناه الناظم بقوله

فَالْأَرِثُ حَقٌّ مَنْ أَتَانَا بِالسَّبَبِ ۖ مُجْتَرِّدًا عَنْ كُلِّ مَا يَنْبَغِي حَجَبٌ

فحق خبر للارث مضاف الى من الموصولة وصلتها بجملة أئانا والعائد الضمير المستتر في أئانا والسبب متعلق به ومجرد إحال إنا من (من) أو من الضمير الفاعل بأئانا العائد عليها أو من السبب. والمعنى بالاجمال. الحق الخامس من الحقوق المتعلقة بالتركة الارث وهو حق لمن قام به سبب من أسباب الارث حالة كونه فاقد الكل مانع من موانع الارث

ولو أحي كرامة أو معجزة لم ترجع له التركة لزوال الملك عنه بتحقيق موته والغول بأنه تين علم موته خلاف الفرض. ولو مسخ شخص حمادا قسمت تركته لنزول ذلك منزلة الموت وقياسا على قولهم تعتد امرأته عدة الوفاة أو حيوانا يؤخر قسم التركة الى موته وقبله كالمال الضائع يجب حفظه وهو كهرقة الطلاق فتعتد امرأته عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته إلا بعقد جديد فإن مسخ نصفين فالعبرة بالنصف الأعلى كذا قيل وهو لا يشمل التنصيف طولا فالاشمل والاحسن أن يقال إن فعل مال الحيوان من حركة وتنفس فيحوان والافحاماد. أفاده الباجوري للذكورة

باب أسباب الارث وموانعه

المذكورة في قوله الآتي قوله باب الخ اى هذا باب بيان أسباب الارث وموانعه . فباب خبر لمبند أمحذوف ويصح أن يكون مبند أو الخبر محذوف كما يصح أن يكون مفعولا لفعل محذوف والاول هو المشهور . وأما كونه مجرورا بحرف جر محذوف والتقدير أنظر في باب أسباب الارث وموانعه فهو شاذ لأنه يلزم عليه حذف حرف الجر وبقاء عمله ومعنى الباب لغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه واصطلاحاً اسم لجملة مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على فصول وفروع ومسائل وتنابيه وخواتم وتتمات غالباً وقد لا تشقل على ذلك كما هو الواقع في هذه المنظومة والباب يندرج تحت الكتاب ولا عكس لأن الكتاب لغة الضم والجمع واصطلاحاً اسم لجنس من الاحكام^١ مشتملة على ابواب وفصول وفروع ومسائل وتنابيه وخواتم وتتمات غالباً ومعنى الفصل لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على فروع ومسائل غالباً . والفرع لغة ما انبنى على غيره ويثابله الأصل واصطلاحاً اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً والسؤال لغة السؤال واصطلاحاً مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم كما في قولنا الورث مندوب فثبت

(١) قال الباجوري هو أولى من قول بعضهم اسم لجملة من الاحكام لأن التعبير بالجنس يفيد شموله لما قل أو أكثر من الاحكام بخلاف التعبير بالجملة ولا بد من تقدير مضاف فيها أى لدال جنس من الاحكام أو دال جملة من الاحكام لأن التحقيق أن

الندب

الندب للوزن مطلوب خبري يثام عليه البرهان في العلم والنبية لغة
 الايقاظ واصطلاحاً عنوان البحث (٢٧) اللاحق الذي تقدمت له إشارته في
 الكلام السابق بحيث يفهم منه إجمالاً والخاتمة لغة آخر الشيء واصطلاحاً
 اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة جعلت آخر كتاب أبواب
 ومعنى النعمة (٢٨) ما يتم به الصواب أو الباب وهو قريب من معنى
 الخاتمة وإنما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبواباً وفصولاً أفشاء
 بالكتاب العزيز في كونه مترجماً مفصلاً سوراً ولأنه أسهل في وجدان
 المسائل وأوعى لحسن الترتيب والنظم ولأن الفارئ إذا ختم باباً وأخذ
 في غيره كان أنشط له وأبعث على الدرس والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر
 الكتاب بطوله كما أن المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس عنه كربة
 ونشط للسير إلى غيره وإنما سميت نحو الأبواب تراجم لأنها لترجم عما
 بعدها لأن ما يذكر في الباب نبي عن الترجمة وتبينه .

والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره سواء كان حسياً
 كاللحم والناسم فإنهما سببان للصعود والنزول ومنه قوله تعالى (فليمدد
 بسبب إلى السماء) أو معنوياً كالعلم فإنه سبب للخير ومنه قوله تعالى
 (وأنيناه من كل شيء سبباً) فإن بعضهم فسره بالعلم واصطلاحاً ما

الترجم أسماء الألفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني مخصوصة (٢٩) أي لفظ عنوان
 به وعبر به عن البحث اللاحق الخ (٣٠) (ثمة) بتشديد اللام أصلها تَتِمَّة ككلمة بفتح فسكون
 فكسر نقلت حركة الليم الأولى للناء الثانية وادغمت الليم في الليم فصار (ثمة) بفتح
 الناء الأولى وكسر الثانية ويجوز اتباع أوله لثانيه في الكسر أفاده الباجوري

يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العلم لذاته. وذلك كالنكاح فإنه يلزم من وجوده وجود الارث ومن عدمه علم الارث ولذاته راجع للطرفين فكانهم قالوا ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ويلزم من عدمه العلم لذاته. والمعنى يلزم من وجود السبب وهو النكاح أو نحوه وجود السبب وهو الارث. ويلزم من عدم السبب المذكور عدم الارث. ولذاته موضوع لدفع ما يرد على الشق الاول فيما لو اقترن بالسبب مانع منه أو فقد شرط كان اقترن بالضرورة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فإنه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لوجود المانع أو فقد الشرط ولدفع ما يرد على الشق الثاني فيما اذا وجد السبب عند فقد السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد النسب فإنه لم يلزم من عدم النكاح علم الارث لكن لا لذاته بل لوجود السبب الآخر وهو النسب وقرر الشيخ العدوي أن قولهم لذاته توضيح لمعنى من فإنها التعليل والمعنى ما يلزم من اجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه العلم وحينئذ فلا يرد ما ذكر، ذكر ذلك الباجوري . والارث قد تقدم بيانه (١) واللوانع جمع مانع وهو لغة الحائل ومنه قولهم هذا مانع بين كذا وكذا أى حائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العلم - ولا يلزم من عدمه وجود ولا علم لذاته عكس الشرط. وذلك كالرق فإنه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه

(١) الارث لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين واصطلاحاً - حتى قابل للنجري يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لفرابة بينهما أو نحوها وقد تقدم بيانه ❖

وجود الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقاً ولا يرث لفقد شرط كتحقق حياة الوارث بعد موث المورث ولا يلزم من عدمه أيضاً علم الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقاً ويرث لوجود الشرط والسبب وإذائه راجع للشف الاول وللشق الثاني بطرفيه . وعرفه الأمدى بأنه الوصف الوجودى المنضبط المعرف نقيض الحكم وذلك كالزق فإنه وصف وجودى منضبط معرف نقيض الحكم الذى هو الارث ونقيضه علم الارث وعلم من ذلك أن المانع إنما يؤثر بطرف الوجود وأن الشرط إنما يؤثر بطرف العدم . وأن السبب مؤثر بطرف الوجود والعدم واعلم أن للارث اركاناً - وشروطاً واسباباً - وموانع لا يتحقق الارث الا بوجود الثلاثة الاولى وانقضاء الرابع (فأما أركانه) فجمع ركن وهو لغة جاب الشئ الاقوى - واصطلاحاً عبارة عن جزء من الماهية لا تتحقق الا به وسميت أركاناً تشبيهاً لها بأركان البيت الذى لا يقوم الا بها لأن الارث لا يتم الا بها وذلك كما إذا مات ميت ولا وارث له ولم ينظم أمر بيت المال - أو لم يخلف مالا ولا حقا فلا يتحقق الارث - لفقد الوارث فى الاولى وفقد الموروث فى الثانية . وأركانه ثلاثة وارث - وهو الذى بعد للمورث او الملقى بالاحياء كالجمل ومورث وهو الميت أو الملقى بالاموات كالفقود المحكوم بموته وحق موروث من مال أو اختصاص . فإذا مات زيد عن ابنه وخلف شيئاً فزيد مورث وابنه وارث والشئ الذى خلفه حق موروث ولو لم يصح بيعه كالإختصاص ومنه كلب الصيد مثلاً ولو لم يكن مالا ولا اختصاصاً كالقصاص وحده الفذف ، فمن مات ولا وارث له - أوله وارث ولا مال له

للارث أسباب ثلاثة بلا : خلف قرابة نكاح وولاء
له فلا ارث (وأما شروطه) فجمع شرط وهو لغة العلامة لأنه علامة
على الشرط - ومنه قوله تعالى (فقد جاء أشرافها) أى علامتها — .
واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العلم ولا يلزم من وجوده وجود ولا
عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث بعد موت المورث فإنه يلزم
من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال
أن يتحقق حياة الابن بعد موت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالرق
أو القتل ولا يلزم من وجوده عدم الارث لاحتمال أن يتحقق حياة
الوارث بعد موت المورث ولم يوجد مانع مع توفر بقية الشروط
فالشرط إنما يؤثر بطرف العلم كما مر وقولنا لذاته راجع للشق
الأول وللشق الثاني بطرفه وشروطه ثلاثة - الأول تحقق موت المورث
إما بالشهادة أو بشهادة عدلين أو بالحاقه بالموتى حكماً كالمنفوق إذا
مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم الفاضى بموته أو بالحاقه بالموتى
تقديراً كما في الجنين المنفصل بجنابة على أمه توجب غرقه عبداً أو أمة
تكون لورثة الجنين لأنه يقدر حياً عرض له الموت بالنسبة الى ارث
الغرة عنه فقط إذ لا يورث عنه غيرها - وبه يلغز فيقال - لنا حر
يورث ولا يرث والثاني تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه بالشهادة
أو بالبينة أو بالحاقه بالأحياء تقديراً كحمل انفصل حياً حياة مستقرة
لوقت يظهر منه وجوده عند الموت (١) ولو نطفة والثالث العلم بجهة

(١) اعلم أنهم قد رواه وقت تحقق وجود الحمل في بطن أمه عند موت مورثه واثبتوا

الارث من زوجية أو ولاء أو قرابة مع تعيين جهة القرابة من بنوة وأبوة وأمومة وغيرها - ومع العلم بالدرجة التي اجتمع لليت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله للمفتي فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقاً بأن يشهد الشاهد أنه وارث فقط لاختلاف العلماء في تقدير بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثاً هذه أركان الارث وشروطه (وأما أسبابه) فقد ذكرها الناظم بقوله للارث أسباب الخ والخلف بضم فسكون ، الخلف لا بمعنى خلف الوعد وإن تعورف فيه (٢) ، والمعنى أن أسباب الارث للثفق عليها ثلاثة وهي القرابة والنكاح والولاء (٣) ، وإنما قدم القرابة لأنها أقوى الأسباب ويورث بها فرضاً وتعصياً وقدم النكاح على الولاء لأنه يورث به من المجانين ولا يكون الارث به إلا فرضاً بخلاف الولاء فلا يورث به إلا من جانب واحد ولا يكون الارث به إلا تعصياً ويفهم من قوله بالخلف أنه قد أهمل ما اختلف فيه من الأسباب والأمثلة لك فقد ترك السبب الرابع وهو جهة الاسلاف للاختلاف فيه واليك تفصيل هذه الأسباب فيما يلي السبب الأول القرابة - ويراد فيها النسب وهي لغة به ارثه وصحة الوصية عليه وذلك بانفصاله وبه حياة مستقرة لدون ستة أشهر من موت المورث أو مبدؤ الوصية وإن كانت أمته فراش الزوج أو سيد لأنها أقل مدة الحمل أو انفصاله لاربعة سنين فأقل ولم تكن فراش الزوج أو سيد لأنها أكثر مدة الحمل - فإن انفصل ستة أشهر فأكثر واه فراش زوج أو سيد - أو انفصل لأكثر من أربع سنين وإن لم تكن فراشاً لم يتحقق وجوده فلا يثبت لارثه ولا تصح الوصية عليه (٤) قاله في الرحم

الرحم مطلقا وعرفا هنا رحم خاص ليخرج ذووالارحام وهي الابوة والبنوة والادلاء بأحدهما وإن شئت قلت هي الاتصال بين انسانين في ولادة - قريبة أو بعيدة - فيرث بها الاقارب وهم الاصول كالأب والجد والفروع كالابن وابنه - والحواشي كالاخ وابن الاخ للايات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما ألحق بذلك من اجماع أو قياس على تفصيل فيه يأتي إن شاء الله تعالى ويورث بها من الجانبين تارة كالابن مع ابيه والاخ مع أخيه - ومن أحد الجانبين أخرى كابن الاخ لغير أم مع عمته فإنه يرثها ولا يرثه وللجدة أم الأم فإنها ترث ولد بنتها ولا يرثها لأنه من ذوى الارحام وهذا على قول من لم يرث ذوى الارحام.

السبب الثاني النكاح - وهو لغة الضم والجمع - واصطلاحاً عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة ولو في مرض الموت . فخرج بالعقد وطء الشبهة وإن لحق به الولد ووطء الزنا - وبالصحيح الفاسد فلا أثر لذلك في الارث وقولنا ولو في مرض الموت غاية في ثبوت الارث بالنكاح في مرض الموت عند الشافعية نعم استثنوا من ذلك - ما إذا اعتق أمته في المرض وعقد عليها فإنها لا ترث للزوم الدور فإنها لو ورثت لكان عتقها ثبرا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وإنما تصح إجازتها إذا عتقت فتوقف عتقها على إجازتها

تاج العروش ، وأما الذي بالضم (يعني الخلف) فليس إلا الاسم من الخلاف أو المخالفة (٣) أما الفرية فيورث بها فرضا وتعصيبا وأما النكاح ففرضا فقط وأما الولاء وجهة الاسلام فتعصبيا فقط (٤) وخالف في ذلك المالكية فقالوا لا تورث بالنكاح في مرض الموت

وتوقفت

وتوقفت إجازتها على عثتها فتلخص من الدور بقولنا تعنى ولا ترث .
 وسيأتى أن الدور الحكى من موانع الارث فهذه صورة من صور . ويورث
 به فرضا فقط من الجانبين فيرث الزوج الزوجة إذا ماتت وبالعكس
 اجماعا حيث لا مانع لقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم)
 الآية وقوله تعالى (ولهن الربع مما تركتم) الآية - ويورث الزوجان
 باتفاق الأئمة الأربعة في عدة الطلاق الرجعى سواء كان الطلاق
 في الصحة أو المرض لأن الرجعية زوجة في سائر الاحكام إلا الوطؤ ونواحيه
 - ولا تورث الزوجة المطلقة بئنا انفاقا ولا ترث ولو في مرض الموت
 عندنا معاشر الشافعية خلافا للأئمة الثلاثة (٧) قال الباجورى ولو
 اختلف مذهب الزوجين ولم يترافعا لحاكم فالعبرة عند الشافعية بمذهب
 الزوج - وأفاد شيخنا أنهما إذا ترافعا إليه فالعبرة بمذهب الحاكم
 ولا ينقض حكمه حاكم آخر وإن وافق مذهبه مذهب الزوجين أو
 أحدهما .

السبب الثالث الولاء بفتح الواو ومدود - وهو لغة السلطنة والنصرة
 - ويطلق ايضا على القرابة يقال بينهما ولاء أى قرابة - واصطلاحا
 عصوية سببها نعمة العنق على رقيقته . فالعصوية جنس يتناول سائر
 أنواع العصوبات وقولنا سببها النخ قيد مخرج لعصوية النسب ولجهة
 الاسلام على القول بأنها إرث لامصلحة ودليله قوله صلى الله عليه
 وسلم (٧) فعند
 الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها . وعند الحنابلة ترثه مالم ترث زوج أو تنفذ تهمة
 والـ

والله وسام (انما الولاء لمن أعتق) منفق عليه وعرفه بعضهم بأنه
صفة حكيمية توجب لموصوفها حكم العصبية عند علمها. وقال الآتي
لا يحد الولاء بأنهم من تعريفه صلى الله عليه وآله وسام - ولهذا ترك
بعضهم تعريفه أدباً مع الحديث الشريف وهو قوله صلى الله عليه وآله
وسام (الولاء لحمة النسب لا يباع ولا يوهب) والولاء ضربان
ولاء مباشرة وانما يثبت على من مسه رق وهو من وقع عليه العتق
بالفعل أو الفعل وولاء انجرار (سراية) بخلافه - وهو الذي يثبت على
من لم يمسه رق فكما يثبت الولاء على العتيق ذكرنا وأنتى يثبت على
أولاده وأحفاده وإن نزلوا الآن للعتق ولي نعمتهم وبسببه عتقوا -
ويثبت كذلك على عتقائه وعتقائهم وعلى من لهم ولاؤه كعتقائه أولادهم
وهم جرا - وانما يثبت الولاء على فرع العتيق بشرطين أحدهما أن لا
يمس الرق ذلك الفرع فإن كان رقيقاً وعتق فولاًؤه لمعتقه ثم لعصبته
من بعده ثم لمعتق معنته باتفاق الأئمة الأربعة فإن لم يوجد فلبيت
المال على الخلاف الآتي في العصبية ولاولاء عليه لمعتق الاصل بحال -
الشرط الثاني أن لا يكون الاب حراً الاصل لاولاء عليه فمن كان أبوه
كذلك سواء كانت أمه حرة الاصل أو عتيقة - لاولاء عليه لأحد
باتفاق الأئمة الأربعة. ويثبت بالولاء الارث عصبية من جانب العتق
الفرار من الارث بأن كان بطلها مثلاً. وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بأزواج حيث
اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها قطعاً وكذا إذا لم يهتم بأن كان بسؤالها أو علفه بما لها
عنه غنى ففعلته على العتق عندهم سد الذرائع

خاصة لأن الانعام من جهته فقط فاخص الارث به فيرث به المعتق
 من حيث كونه معتقاً وعصبته للتعصبون بأنفسهم على تفصيل يأتي إن
 شاء الله تعالى وإنما قلنا من حيث كونه معتقاً لئلا ترد الصورة الآتية -
 وهي إن العتيق قد يرث المعتق كما لو اشترى ذمي عبداً واعتقه ثم التحق
 السيد بدار الحرب فاسترق فاشتراه عتيقه فأعتقه فكل منها يرث الآخر
 حيث لا مانع من حيث كونه معتقاً لا من حيث كونه عتيقاً ومثل هذه
 الصورة ما لو اشترى عتيق أباً معتقه وأعتقه فإن العتيق يرث من سيده
 كما أن السيد يرث من عتيقه لكن لا من حيث كونه عتيقاً بل من
 حيث كونه معتقاً لأبي سيده فيثبت له ولاء السراية كما يثبت
 لسيدة ولاء للباشرة - وكذلك ما لو اشترى شخص أمه فعنت عليه
 ثم ملكت أباً ولها وأعتقه فإنه يثبت للولد على أمه ولاء للباشرة
 ولأمه عليه ولاء السراية . وهذا مما يلغز به فيقال : لما شخصان لكل
 منهما الولاء على الآخر . السبب الرابع جهة الاسلام فيرث به بيت المال
 عصبية إن كان منتظماً بأن يكون متوليه عاد لا يصرف ماله في معارفه
 الشرعية ويرث به جميع التركة إذا لم يكن وارثاً بالاسباب (٣) على
 الراجح عند الشافعية وعلى المعتمد عند المالكية (١) فلا يصرف له شيء إن
 كان غير منتظماً بأن كان متوليه جائراً بل يرد على من يرد عليه فإن لم
 يكن فلنوي الارحام فإن لم يوجدوا صرفه شخص عارف بوجوه الخير

(١) أما الحقيقة والعنابة فلا يورثونه سواء كان منتظماً أم لا .

(٢) بالاسباب الثلاثة للتقدمة أو باقها إذا كان ولم يستغفر لقوله صلى الله عليه

وهو مأجور على ذلك.

ويجوز له أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته قال الباجوري والعبرة بالعمر الغالب وإن تردد بعضهم في ذلك حيث قال وهل العبرة بمحاذنة سنة أو أقل أو أكثر للنظر فيه مجال والدليل على أن الوارث جهة الإسلام للمسلمون مالوا وصى بثك ماله للمسلمين ولا وارث له فإن الوصية تصح ولو كان الورثة هم المسلمون لم تصح فلما صححت دلت على أن الوارث الجهة .

وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه (رواه أبو داود وهو صحيح) عليه وسلم لا يرث نفسه وإنما يعرف ذلك في أصل المسلمين وهذا على الإجماع عند الشافعية والعقيدة المالكية فلا يفرق له شيء .
(هذا كلامه في النكاح)
د، وزاد الحنفية سببا خامسا وهو ولاء للوالاة قال العلامة الحبيب أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب قال السيد الجرجاني في شرح السراجية : صورة مولى للوالاة شخص مجهول النسب قال الآخر أنت مولاي ترثني إذا مت وتعتقل عني إذا جئت وقال الآخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل وارثا عاقلا وإذا كان الآخر أيضا مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك وقبله ورث كل منهما صاحبها وعقل عنه والمجهول أن يرجع عن عقد الوالاة ما لم يعتقل عنه مولاه انتهى .

والولاء بالفتح واللمحة بالضم القرابة والفتح لغة والولاء لحة كلممة النسب أى قرابة كقرابة النسب له مصباح .

د) للانع لغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجود العلم ولا يلزم من عدمه وجود ولا علم لذاته عكس لشرط قال في المغني وعد بعضهم من الموانع النبوة لخبر الصحيحين (نكح معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة) والحكمة فيه أن لا يتخفى أحد من

أفاده للغنى واعلم أن الأساليب الأربعة قد تجتمع في شخص واحد وذلك بأن يشتري ابنة عمه ثم يعقها ثم يزوجها ثم تموت والحال أنه إمام المسلمين فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب بيت المال . وحينئذ يرث بالزوجية وبنوة العم فقط ^(١) (وأما موانع الارث) فستة ثلاثة منها متفق عليها وهي اختلاف الدين ، والقتل والرق وثلاثة مختلف فيها وهي الردة ، واختلاف ذوى الكفر الأصلي ذمة وحرابة والدور الحكمي ومم قيربامعنى المانع لغة واصطلاحاً فلا نعيده ^(٢) وقد ذكر الناظم من هذه الموانع الورثة موتهم لذلك فهلك وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وأن يكون ما لهم صدقة بعد وفاتهم توفيراً للأجور . اهـ قال البجيرى على الاقتناع هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الوجود في سنن النسائي الصبرى (أنا معاشر الانبياء الخ) ذكر ذلك الشيخ خالد في التصريح اهـ وذكر الصبيان في حاشيته على الأشموني مثل ما ذكره البجيرى عن الشيخ خالد في التصريح ثم قال قال شيخنا السيد (يعنى به السيد البليدى) رواه البزار بلفظ نحن . والنسائي بلفظ انا . اهـ وفي حاشية حمدون على قول للكودى (كقوله عليه السلام : نحن معاشر الانبياء الخ) هكذا رواه البزار في مسنده بلفظ نحن اهـ أقول أصل الحديث في الصحيحين ولكن بلفظ - لا نورث ما تركنا صدقة . وفي رواية لمسلم من حديث عائشة رفعتة - لا نورث ما تركناه فهو صدقة وفي فتح الباري ، الرأى من قوله لا نورث بالفتح في الرواية ولوروى بالكسر لصح المعنى أيضاً . اهـ وهذا يسقط اعتراض البجيرى بما ذكره الصبيان عن شيخه البليدى وما ذكره حمدون من رواية البزار (بلفظ نحن) وتعلم ما في قول الخطيب في اللغة والافتناع ، لخبر الصحيحين نحن معاشر الانبياء من التساهل في النقل اذ لا يوجد

وَالْمَنْعُ بِاخْتِلَافٍ دِينٍ حَصْلًا: وردة رق وقنل مسجلا
 الثلاثة المنقضية عليها، والردة فقال (والمنع باختلاف دين المخ) وللمعنى
 يتحقق منع الشخص من الميراث مطلقا باختلاف الدين (١) أو بالرق أو -
 بالقتل أو بالردة - فكل من هذه الموانع يمنع الشخص من الميراث منفردا
 ومجموعا مع غيره والف حاصلا للاطلاق وفاعله ضمير مستتر عائد على المنع
 - وردة وما يليها معطوفة على اختلاف ومسجلا بضم فسكون ففتح اسم
 مفعول ومعناه هنا مطلقا من أمجل الكلمة مسجلا، أرسله وأطلقه.
 ومنه قولهم (هذا مسجل له إن شاء أخك وإن شاء تركه) أي مطلق
 له وهو إما صفة مفعول مطلق لحصل أي حصولا مطلقا وإما حال من
 فاعل حصل أي والمنع حصل مطلقا باختلاف دين بالاسلام والكفر
 وبردة بجميع أنواعها وبق جميع أنواعه ويقتل بجميع وجوهه وسأذكر
 هذه الموانع بشئ من التفصيل فيما يلي فأقول: الاول من موانع الارث
 فيها بلطف - نحن معاشر الأنبياء - وإنما الموجود ما نقله ذكره ولفظ معاشر منصوب
 على الاختصاص بعامل محذوف أي أخص معاشر جمع معاشر اسم لجماعة الرجال خاصة (٢)
 المراد اختلاف ملة الاسلام والكفر لأن جميع ملل الكفر في البطان كالملة الواحدة فخرج
 ملل الاسلام والكفر ملت الكفر اذا كان ملعا عهد فينوارثان كيهودي من نصراني
 ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني وبالعكس أما الحرى وغيره كذمي ومعاهد فلا
 توارث بين الحرى وغيره لا تقطع الموالاة بينهما إفاذه الاقتناع

اختلاف الدين بين الوارث والميراث بالاسلام (٢٦) والكفر (٢٧) وهو مانع من
 المجانين فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لخبر الصحيحين لا يرث
 المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يقطع الميراث بينهما وانقطع الاجتماع
 على ان الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في توريث المسلم منه والجمهور على
 المنع فلو مات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورثة العم دون الابن
 ولو مات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثة العم دون الابن فوجود
 الابن كالعلم وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسم الكافر
 قبل قسمة التركة أم لا وسواء كان الارث بالقرابة أو بالنكاح أو بالولاء
 فإذا مات المسلم فلا يرثه الكافر وإن أسلم قبل قسمة تركته المسلم (٢٨)
 واعلم أن الكفر بأنواعه كلها ملة واحدة على الاصح عند الشافعية وهو

(٢٩) الاسلام لغة الاستسلام والاعتقاد مطلقاً وشرعاً الاستسلام والاعتقاد الشرعية
 وفي ساقية الجاهري على جملة التوحيد الاسلام لغة مطلق الامثال والاعتقاد وشرعاً
 الامثال والاعتقاد لما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما علم من الدين بالضرورة
 والايان لغة مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وعما آتت مؤمن لنا أي بمصدق وشرعاً
 التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما علم من الدين بالضرورة إجمالاً
 في الاجل وتفصيلاً في التفصيل (٣٠) الكفر لغة الجور والشرف من كفر بفضيلة الله تعالى بحجتها
 وسترها وشرعاً قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر (٣١) وقال الحنابلة إن اسم الكافر
 ولو مرتد قبل قسمة التركة ورث ترغيباً له في الاسلام أو قبل قسمة يعصها ورث فيما بقي
 وعندهم أيضاً يرث المسلم من عتيقه الكافر وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم عندهم
 على الاصح لخبر النسائي لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبك أو أمته صححه المحاصر

مذهب الخنفية لقوله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) وقوله تعالى (لكم دينكم ولي دين) وقوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملثهم) وقوله تعالى (فما ذا بعد الحق إلا الضلال) فأشعرت هذه الآيات بأن الكفر كله ملة واحدة وعليه فيتوارث الكفار بعضهم من بعض ولو اختلفت أديانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبداء الأوثان والمعتد عند المالكية أن اليهودية ملة والنصرانية ملة ومأعدهما ملة .

وعند الغنابلة الكفر مل شتى منفردة على الصحيح وعليه فلا يتوارث أهل المال بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني وبالعكس ودليل من قال بأن الكفر كله مل قوله تعالى (كل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يتوارث أهل ملثين) وأجاب الأول بأن معنى الآية لكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم جعلنا له القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبأن المراد بالملثين في الحديث الاسلام والكفر بدليل أن في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر ويظهر أثر اختلافهم في مجوس مات عن أربعة بنين ابن مجوس وابن من عبدة الأوثان وابن نصراني وابن يهودي وليس له ورثة سواهم - فعند الشافعي وأبي حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الأربعة بالسوية لأن الكفر عندهما ملة واحدة - وعند الإمام مالك رحمه الله جميع ما خلفه والخبر عندنا مؤول بأن معناه ما يبيد العبد ملك لسيده كما في الحياة لا يرث له من العتيق لأنه مباح عبداً .

للوثنى والمجوسى لا تقاوم مع الميت فى ملة واحدة وعند الامام أحمد رحمه الله يختص بالتركة الابن المجوسى وحده دون باقى إخوانه لاستوائه مع أبيه فى ملة واحدة الشافى القتل وهو مانع للفاتل من الارث فقط لا للمقتول فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق كمقتض وإمام وقاض وجلاد بأمرهما أو أحدهما وشاهد ومزك ولو بغير قصد كقتل الخطأ ولو قصد به مصلحة كضرب الأب والزوج للشايب وكسقي الأب الداء ويط الجرح على سبيل المعالجة إذا أفضى الى الموت ولو كان دفعا لعيال أو فى قتال العادل للباغى وعكسه سواء كان مباشرة كالعمد أو سبباً كالأكراه ولو من غير قصد كنائم ومجنون وطفل . أما المقتول فتد يرث فأنثه وذلك كأن يجرح عم ابن أخيه جرحاً يسرى الى النفس ثم يموت العم قبل ابن أخيه المجرى وفيه حياة مستقرة فإنه يرثه قطعاً . والفاتل عند الشافعية من له دخل فى القتل ولو بوجه من الوجوه والاصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ليس للفاتل من الميراث شيء) والعلة فى عدم إرث القاتل خوف استعجال (١) الوارث للارث بقتل مورثه فى بعض الصور وهى إذا قتله عمداً فأفضت المصلحة الى حرمانه من الارث عملاً بقاعدة - من استعجل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه . وسد الباب فى الباقي كما فى النائم والطفل ونحوهما ولا مدخل للمفتى فى القتل لأنه ليس بملزم ولو أخطأ فى فتواه - ولا للقاتل بالعين ولا بالحال ولا من (١) والاستعجال انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب اهل الحق أن للمقتول ميت بعينه كما قال صاحب الجوهرة ، وميت بعينه من يفتل - وغير هذا باطل لا يقبل

أجل زوجته فالتت بالولادة وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع الارث كالقتل الخطأ أو شبه العمد أو الجاري مجرى الخطأ. وما لا يوجب الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد العلوان فإنه يوجب القصاص والاثم دون الكفارة عندهم ومنع الارث. وعند المالكية لا يرث قاتل العمد العلوان ويرث قاتل الخطأ من المال دون الدية. وعند الحنابلة كل قتل أوجب قصاصاً أو دية أو كفارة يمنع الارث وما لا فلا. الثالث الرق وهو لغة العبودية وشرعاً عجز حكى يقوم بالانسان بسبب الكفر ومعنى عجز حكى أى حكم به الشارع لاحسب لأن العبد قادر على التصرف حال كنه الشارع حكمه بغير نفوذه. ومعنى يقوم بالانسان، ينصف به ذكراً كان أو أنثى وهذا الفيد لبيان الواقع والإضافة في سبب الكفر. للبيان أى بسبب هو الكفر. وخرج بذلك العجز الحكى الذى يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما فى الصبي والمجنون والرق مانع من الجانبين. جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع أنواعه التى هى الفن^(١) والمعلق عتقه بصفة والمدبر وللوصى بعتقه وأمر الولد والكتاب والمبعض لأنه لو ورث لكان الارث لسيده وهو أجنبى عن اليت. ولا يورث لأنه لا يملك شيئاً أصلاً ولو ملكه سيده

(١) الفن بالكسر: الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره ويرمى بجمع على أقتان وأقنة. قال الكسائى الفن من يملك هو وأبواه أمه مصباح (٢) وعند الحنفية والمالكية لا يرث للبعض ولا يورث كالفن وما ملكه بعضه الحر يكون مالك بعضه الرقيق تغليباً لجانب الرق. ومذهب ابن عباس أنه كالحر فى أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشعبي شيئاً

شيئاً بأن وهبه شيئاً لم يملكه وما تحت يده من الاكساب ملك لسيد
وهذا ظاهر في غير المكاتب أما المكاتب فلأن الكتابة تنسخ بموته فيرجع
ما بيده لسيد . وفي غير المبعض أما هو فيورث عنه جميع ما يملكه
بعضه الحر على الارجح عندنا ومقابلته أنها تؤزع تركته بين ورثته ومالك
بعضه على نسبة الرق والحرية (٢) فلومات ابن مبعض : نصفه رقيق
عن أب وأمر فعندنا لأمه ثلث ما ملكه بعضه الحر ولأبيه باقية - وعند
الحنفية والمالكية لا شيء لهما وماله كله للمالك بعضه - وعند الخبالة
حيث لا حياة لأمه نصفه نصف لأمه من النصف الآخر ولأبيه الباقي (٣) واعلم القاعدة أن
الزوجة لا يرث ولو مبعض ولا يرث إلا إن كان مبعضاً فيورث عنه ما ملكه بعضه الحر وبعضه
استثنى من منع الرق للإرث من جانب القريب صورة وهي ما لو كان كافر
له أمان فجنى عليه حال حرية وإمانه ثم نقض الأمان فسبى
واسترق فسرت عليه الجناية ومات حال رقه فإن قدر الحرية يكون
لورثته وليس لنا صورة يرث فيها الرقيق مع رق جميعه إلا هذه لكنهم
إنما أخذوها بالنظر للحرية السابقة فالاستثناء بالنظر لكونه حال الموت
رقيقاً .

وجابر والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر - فيرث ويورث ويحبب كالحر ومذهب الخبالة
يرث ويورث ويحبب على حسب ما فيه من الحرية إلا إن كان بينه وبين مالك بعضه
مما يراه فكل تركته لورثته . وبه قال عثمان رضي الله عنه واليث والمزني وأهل الظاهر
فلومات حر عن أم وأخ حربن وابن مبعض - نصفه حر ونصفه رقيق فعند الخبالة
للأرمس ونصف سدس لأن الابن حجبهما من الثلث بنصفه الحر عن نصف السدس -

الرابع من موانع الارث المختلف فيها - الردة - أعاذنا الله والمسلمين منها وهي لغة مأخوذة من الارتداد بمعنى الرجوع والانصراف عن الشيء وصطلاحاً قطع للكلف الاسلام بفعل مكفر أو اعتقاده أو قوله - فلا يرث مرتد ولا يورث لا بفرابة ولا بغيرها فلوارث متوارثان الى النصرانية مثلاً امتنع النوارث بينهما لأنهما لا يقران على ما انتقلا اليه ولا عبرة بالموالاة بينهما لأنها حينئذ كالعلم - وعلم من ذلك أن الردة لا تدخل في (اختلاف الدين) لأنه لا توارث بين أخوين ارتدوا الى النصرانية فمما في عبادرة بعضهم من أنها داخله في ذلك سهو ومال المرتد وحقوقه المنسحق بها كالعاج وجلد الميتة وكلب الصيد وغيره من الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب أم لم يلحق - فإن أسلم أخذها وإن مات على ردة كانت فيئاً اتفاقاً فنصرف مصرف الفئ فتمس عندنا كما هو مقرر في كتب الفقه والمرتدة كل مرتد فإلها في بعد موتها خلافاً للحنفية -

ولو كان كاملاً لحجبا عن السدس كله - ولصل من الابن البعض والأخ الحر نصف الباقي لأن الابن يرث بنصفه الحر نصف الباقي ويحجب الأخ عن ذلك النصف ويرث الأخ النصف الآخر - فأصل المسألة ستة لأمر واحد ونصف فأنكسرت على مخرج النصف وهو اثنتان فيضربان في ستة باثنى عشر للأمر ثلاثة وهي سدس ونصف سدس يبقى تسعة ولا نصف لها صحيح فأنكسرت على مخرج النصف أيضاً فيضرب اثنتان في اثني عشر بأربعة وعشرين ومنها تصح للأمر ستة والابن تسعة والأخ تسعة وعندنا وعند الحنفية والمالكية للأمر الثلث والباقي للأخ لأن البعض لا يرث ولا يجب (٢) نصفه نصف المال ولأمر سدس النصف الآخر ولا يبيح الباقي ؟

فإنهم قالوا مالها لورثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها أو في حال ردتها -
ومال المرتد الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال رده بالسوية عند
الأئمة الثلاثة - فكله في خلافا للحنفية أيضا فإنهم قالوا ما اكتسبه
في حال اسلامه فلورثته وما اكتسبه في حال رده لبيت المال . ولحق
المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فنقسم تركته بين
ورثته للمسلمين على ما مر - فإن أسلم رد الورثة ما بقي بأيديهم - ولا يرجع
عليهم بما تصرفوا فيه إن اقتسموا بعد الحكم بلحقه والارجع عليهم -
وعندهم أيضا ينوارث أهل ناحية ارتدوا بأجمعهم لأن ديارهم صارت
دار حرب . وعند الحنابلة لو أسلم المرتد قبل قسمة تركته مورثه ورثه
ترغيبا له كما في مطلق الكفر والزندقية وهو من يخفى الكفر ويظهر
الاسلام وكان يسعى في الصدر الاول منافقا - وقيل من لا يختار ديناً وقيل
من ينكر الشرع جملة - لا يرث ولا يورث وماله واخضاعه في كالمترد
خلافا للمالكية حيث قالوا ماله لورثته إن مات قبل الاطلاع على زندقته
لاحتمال توبته أو طعنه في الشهود لو كان حياً - أما إذا اطلعنا على زندقته
بإقراره ودار عليها إلى أن مات فلا يورث إجماعاً لأنه أقبح من الردة
أما مال الذمي - فإذا مات ذمي لا وارث له من أهل الذمة كان ماله فينا
وكذا ما فضل من ماله عن الارث إن لم يستغرق وارثه التركة ولا يرد
على وارثه الغير المستغرق للتركة ولا يصرف لذوي رحمه سواء انتظم بيت
المال أم لا - لأن انتظام بيت المال إنما هو شرط في الارث لا في الفئ فلو
خلف عنه مثلاً فقط فللمال كله لبيت المال أو بيتاً فلها النصف والباقي

لبيت المال :

الخامس اختلاف ذوى الكفر الأصل بالذمة والحراية فلا توارث بين ذمى وحربى فى الأظهر وفاقا للحنفية فلو عقد الإمام الذمة لطائفة بدار الحرب لم يثوارثوا مع أهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة - وزاد للحنفية منع الارث باختلاف الدارين الحربيين فعندهم لا يرث الحربى الرومى من الحربى الهندى - وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين - والمعاهد والمستأمن كالذمى على الأرجح عندنا فلا توارث بينهما وبين الحربى - والثانى أنهما كالحربى لأنهما لم يستوطنا دارنا وبه قالت الأئمة الثلاثة وعليه فيجوز الثوارث بينهما وبين الحربى والذمى هو من عقد له الإمام ذمة على أن عليه كل سنة دينارا مثلا - والمعاهد يفتح الماء وكسرها من عاهدناه وعاهدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند ضعفنا - والمستأمن هو من عقد له الأمان كأن قال له الإمام أو غيره ادخل دارنا بأمان .

السادس الدور الحكى - والدور الرجوع الى المبدأ كالدائرة لا يدرى أين طرفاها والحكمى المتعلق بالأحكام فخرج به الدور الكوفى الواقع فى المنطق والدور الحسابى وهو توقف العلم بكل من المفدارين على العلم بالآخر . وضابطه كل حكم أدى ثبوته لنفيه فيدور على نفسه ويكر عليها بالبطان - وهو عام يقع فى كثير من ابواب الفقه - والواقع منه هنا أن يلزم من الثورث عدمه وذلك كأن يقر أخ حائز أو أخوة حائزون بآبن للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث للدور لأنه لو ورث لم يكن الأخ حائزا بل يكون

يكون محجوباً فلم يصح إقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى إرثه إلى عدم إرثه (١)، ومعنى حائز أخذ لجميع التركعة - وفهم منه أن شرط المقر أن يكون حائزاً سواء كان واحداً أم متعدداً - ومن قولنا بآبن لليت أن شرط عدم إرث المقر بنسبه كونه يحجب المقر حرماً نافعاً أو قراباً بمن يحجبه نقصاناً كما لو أقرب ابن أو بنون بآبن ثبت نسبه وإرثه ومن صوره ما لو أعتق الأخ الحائز عبيد من التركعة فشهد بآبن للليت وقبل شهادتهما الفاضلي فيثبت نسب الابن ولا يرث للدور لأنه لو ورث لملك العبدان فيبطل عنقهما فتبطل شهادتهما الرقهما فيبطل النسب فلا يرث فأدى إرثه إلى عدم إرثه فتتخلص من الدور بقولنا يثبت نسبه ولا يرث. وهذا أظهره قول الشافعي (٢)، والثاني يثبت نسبه ويرث - أما لو شهد به عدلان من الورثة أو من غيرهم فيثبت نسبه وإرثه إنشافاً ومن صوره ما إذا قال بجاريته إن صليت صلاة كاملة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس فالشهور أنها لا تنعق بحال واليه رجع الغزالي

(١) وهذا لا يخفى بالنظر للظاهر والافيجب على المقر باطنان كان صادقا في إقراره أن يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاقه المال (٢) وعند الحقيقة لو أقر الورثة كلهم ثبت النسب والارث، أو بعضهم ثبت الارث، فيقسمان أي المقر والمقر لجميع ما في يد المقر على قدر سهامها من مسألة الإقرار وعند مالك وأصحابه يرث بالإقرار بحال ولا يثبت نسبه إلا بالإقرار عدلين من الورثة ولا يشترط في المقر أن يكون حائزاً عندهم - وعند الحنابلة إن أقر الورثة كلهم ثبت نسبه وإرثه أو بعضهم ثبت النسب والارث من أقر به فقط دون الليت وبقية الورثة فيشاركه فيما يليه أو يأخذ الفصل إن أسقطه.

إبطالاً للتعليق المفضى إلى الدور لأنها لو عثقت لكان كشف الرأس خلافاً في صلاتها فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق. وقيل تعتق بعلمها لا قبلها ويبلغى قوله قبلها فلا يجري عليها أحكام الحرية إلا بعد الصلاة. وهذا ينشئ شرح موانع الارث المنفق عليها والمختلف فيها. ومنه تعلم أن اللعان ليس من موانع الارث وإن عده بعضهم لأن عدم الارث فيه لعلم ثبوت النسب فلا يرث بين الولد والملاعن وكل من يدل به وليست عصبته أمه عصبته له حية كانت أو ميتة خلافاً للإمام أحمد رحمه الله وتوأم اللعان (١) ليسا بشقيقين وبه قال الإمامان أبو حنيفة وأحمد وعامة أهل العراق. وتوأم الزنا - ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة وذهب الإمام مالك إلى أن توأمي اللعان شقيقان - وإذا كذب الملاعن نفسه قبل موت الولد المنفى أو بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عند الشافعية وإن لم يخلف الولد المنفى ولداً ولا أخاً ولده معه. ولا ينظر إلا نهماً بأنه إنما كذب نفسه ليرث ما تركه فيما إذا كان التكذيب بعد الموت - بل لو قتله واستلحقه لحقه ولا يقتل به - وهذا هو مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى. وقال أبو حنيفة ومالك رحمهم الله إن كان الولد حياً ثبت النسب وحك ويقع التوارث بينهما وإن كان

(٢) التوأمان هما الولدان اللذان ليس بينهما سنة أشهر وكانا في بطن واحدة فإذا كانا منفيين باللعان لم يكونا شقيقين لانقضاء قرابة الأب لأنه نفى نسبه عنهما بلعانه فلا توارث بينهما إلا بقرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما كنوأمي الزنا - والتوأم وزان جوهر والجمع توأم وتوأم والانشئ توأمة وزان جوهر (٣) كانوا إذا تحالفوا أخذ كل

ميتاً فإن خلف ولد أو ولد ولد أو أخاً ولد معه أو لم يخلف وقل المال
فكذلك، وتنقض الضميمة، والا فلا ثبوت ولا نسب.

حـ باب عدد الوارثين من الرجال والنساء

لما فرغ من الكلام على أسباب الارث وموانعه أخذ في بيان من يرث
من الذكور والإناث وقوله من الرجال والنساء المراد من جنس الرجال
والنساء ليشمل صغار الجنسين بخلاف الرجال والنساء فإن المبادر منهم
البالغون ولذا فسرهم بالذكور والإناث - وفي اقتصاره على ذكر الوارثين
اكفاء عن ذكر الوارثات والأصل - باب عدد الوارثين والوارثات الخ
ومن الرجال متعلق بمحذوف حاك من الوارثين والنساء معطوف عليه
جراً على الفاعلة للشهورة من أن الحروف والظروف والجل بعد المغار
أحوال وبعد النكرات صفات كما قال ناظمها :

لأن الحروف والظروف والجل : إذا نلت موصولها فهي الأصل
وهن حال بعد تعريف حصل : وبعد ذي التكرير وصف لم يزل
واعلم أن الارث في الجاهلية كان مقصوراً على الرجال الكبار دون النساء
واحديد صاحبه وتحالفوا على الوفاء بالعهد والتمسك بذلك العقد فيقول أحدهم للآخر -
دعي دمك وهدمي هدمك أعقل عنك وتعقل عني وأرثك وترثني فيكون لكل واحد
من تركته صاحبه السدس - وهذا كان في الجاهلية وفي أول الاسلام كما قال تعالى
(فآتوهم نصيبهم) وللمر يفتح الماء وسكون الدال أو فتحها أن يصير القتل هدرًا كأنه
يقول لماذا وقع بيننا قتل فهو هدر - اهـ جل

الوارثون الكل الخ

وكانوا يجعلون حظ الزوجة أن ينفق عليها من مال الزوج سنة ويورثون
 الأخ زوجة أخيه وكان في الجاهلية أيضا شتم في ابتداء الاسلام
 بالحلف والنصرة فكان الرجل يعافد الرجل فيقول ذمتي ذمتك ترثني
 وأرثاك^(٢) وثبت هذا في صدر الاسلام بقوله تعالى في سورة النساء (والذين
 عاهدت أيما نكر فآتوهم نصيبهم) فالمراد بهم موالى الموالاة ونصيبهم ما
 جعل لهم بعقد الحلف وهو السدس ثم نسخ فوارثوا بالاسلام والمجزة
 لقوله تعالى في سورة النساء (إن الذين آمنوا وهاجروا إلى قوله حق فأجرول
 ثم نسخ ذلك بوجوب الوصية للوالدين والأقربين ثم نسخ بآية الموارث
 آية الشاء التي في أول النساء وآية الصيف التي في آخرها فلما نزلت
 قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا لا
 وصية لوارث) هذا وقد قسم العلماء الناس في الارث وعدمه إلى أربعة
 أقسام القسم الأول يرث ويورث - وهو كثير كالأخوين والاصل مع فرعه
 والزوجين - القسم الثاني يرث ولا يورث - كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام
 فإنهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (نحن معاشرا الأنبياء
 نرث ولا نورث ما تركناه صدقة) القسم الثالث يورث ولا يرث وهو
 المبعوض فإنه لا يرث عندنا ويورث عنه جميع ما يملكه ببعضه الحر
 لأنه تلم الملك . القسم الرابع لا يرث ولا يورث كالرقب والمرث فإنهما
 لا يرثان ولا يورثان واعلم أن الوارثين بطريق البسط خمسة وعشرون .
 خمسة عشر من الذكور - وعشر من الاناث فالوارثون من الذكور هم الابن

وابن الابن وان سفل (١) والاب والجد وابن علا والاخ الشقيق والاخ من
 الاب والاخ من الامر - وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق.
 والعم من الاب. وابن العم الشقيق. وابن العم من الاب. والزوج والمعتق
 والوارثات من الاناث هن البنت وبنت الابن وابن نزل والامر والجدة من
 جهة الامر والجدة من جهة الاب. والاخت الشقيقة والاخت من الاب.
 والاخت من الامر. والزوجة والمعتقة. هذا عدد الوارثين من الفريقين
 بطريق البسط - أما عدد هم بطريق الاختصار فقد ذكره الناظم رحمه
 الله بقوله الوارثون إجماعاً (٢) بالأسباب الثلاثة المنفق عليها (الكل (٣))
 أي الجميع وهم -

(١) سفل مفتوح الفاء وضمها وكسرهما ثلاثة لغات، (٢) هو مخرج لنوى الأرحام فاشهر
 ما غير ثون على الراجح لا إجماعاً، (٣) ادخل الألف واللام على كل ومثلها بعض لم يجر
 عن العرب لكن العلماء قد أجازوه الا الأصمعي قال في مختار الصباح، وكل وبعض معرفتان
 ولم يجر عن العرب بالألف واللام وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أمر لم تنصف.
 وقال في الصباح، قال الأزهري - وأجاز النحويون ادخال الألف واللام على بعض وكل
 الا الأصمعي فإنه امتنع من ذلك وقال أبو حاتم قلت للأصمعي رأيت في كلام ابن الفصح -
 العلم كثير ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكل فأنكره أشد الانكار. وقال، كل
 وبعض معرفتان فلا تلظ لهما الألف واللام لأنهما في نية الإضافة. ومن هنا قال
 أبو علي الفارسي: بعض وكل معرفتان لأنهما في نية الإضافة وقد نصب العرب عنهما الحال
 فقالوا: مررت بكل قاصداً. قال في المحضري وادخل الـ عليها لحن عند الجمهور
 لإضافتهما معنى وتوحيدهما بدل عنها به

..... سَبْعَةَ عَشَرَ ۖ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ بَعْدَ مَخْضَرٍ
وَالْبَسْطُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَمُمْ ۖ ابْنُ بَعْدَهُ ابْنُهُ كَذَا فَلَمْ
مِنْهَا بِحَالِ الصِّدْقِ زَلَا ۖ أَبٌ وَجَدَ مِنْ أَبٍ وَإِنْ عَلَا
وَالْأَخُ مُطْلَقًا كَذَا ابْنُ الْأَخِ ثُمَّ ۖ الْعَمُّ

(سبعة عشر) نفرا (من الفريقين) الرجال والنساء عشرة ذكور -
وسبع إناث (بعد مخضر) وذلك بإطلاقه الأخ وابنه وعدم
(بأثنين) على سبيل الاختصار وإلا فالأخ بطريق البسط يشمل ثلاثة -
الأخ الشقيق والأخ للأب والأخ للأم وابن الأخ يشمل (أثنين) - ابن الأخ
الشقيق وابن الأخ للأب - وبإطلاقه العم وابنه وعدهما (بأثنين) وإلا
فالعم يشمل - أثنين - العم الشقيق والعم للأب وابن العم يشمل - أثنين
ابن العم الشقيق وابن العم للأب. وكذلك يقال في إطلاقه الجدة
وعدها (بواحدة) وهي تشمل أثنين: الجدة من جهة الأم والجدة من الأب، وإطلاقه الأخت
وعدها (بواحدة) وهي تشمل ثلاث: الأخت الشقيقة والأخت للأب والأخت للأم (و) أما
(البسط) في عدم فهو (خمس وعشرون) خمسة عشرة ذكرا وعشر إناث وقد قلنا ذكرهم على سبيل
البسط (و) أما على سبيل الاختصار (فهم) كما ذكر الناظم الأول (الابن) وات ما بدأ به لآله

(و) فهم على سبيل الإيضاح (أثنان) يرثان من أسفل النسب وهما الابن وابنه (واثنان)
من أعلى النسب وهما - الأب وأبوه (أربعة) من المواشي وهم الأخ وابنه والعم وابنه
(واثنان) لجنبيان وهما - الزوج والعنق - وكذلك الإناث (ثلاث) منهن يرثن من
أعلى النسب وهن الأم والجدة من قبلها والجدة من قبل الأب (واثنان) من أسفلها وهما
البنت وبنت الابن (ثلاث) من المواشي وهن الأخت من الإيوان والأخت من الأب

مقام في الارث بالنصيب ، حتى على الأب - والثاني (بعده) أي الابن
 (ابنه) ومعنى (كذا) أي أن ابن الابن مثل أبيه في الارث (فدم)
 اسنم (مهما بخالص المذكور نزلا) الف نزلا للاطلاق ومهما اسم مبهم
 تضمن معنى الشرط والمعنى مهما نزل الابن فهو وارث فمهما شرطية ونخرج
 بقوله بخالص المذكور ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه الى
 الميت أنثى والثالث (أب و) الرابع (جد من) جهة (أب وإن علا)
 بمحض المذكور كأب الأب وأبيه وهكذا فخرج بذلك كل جد أدلى بأنثى
 وإن ورثت - كأبي الأم وأبي أم الأب (و) الخامس (الأخ مطلقا) أي
 سواء كان الأخ الشقيق أو الأخ للأب أو الأخ للأم (٢) والسادس (كذا)
 أي مثله (ابن الأخ) سواء كان ابن الأخ الشقيق أو ابن الأخ للأب
 (ثم) حرف عطف سكن للوزن السابع (العم) سواء كان العم الشقيق
 أو العم للأب ويدخل في العم عم أبي الميت وعم جده وإن علا شقيقا كان
 والأخت من الأم واثنتان من غير النسب وهما الزوجة وذات الولاء - وبعضهم يريد
 واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات بالبسط إحدى عشر.

(٢) ومن هنا تعلم أن الأخوة ثلاثة أصناف - الأخوة الاشقاء - ويقال لهم بنو الاعيان
 سمو بذلك لأنهم من عين واحدة أي أب واحد وأم واحدة - والأخوة للأب - ويقال
 لهم بنو العلات بالفتح وتشديد اللام سمو بذلك لأن الرجل على زوجته الثانية بعد
 الأولى فهو يشبه العلل وهو الشرب الثاني بعد انهبل ومنه الحديث (الأنبياء أبناء
 علات الخ) والأخوة للأم ويقال لهم بنو الأخياف سمو بذلك لأنهم من خلط الرجال
 لامن رجل واحد والأخياف الاخلاط

وَابْنُ الْعَمِّ كُلُّ لَا - لَا مُمْ
 زَوْجٌ وَمُعْتَقٌّ وَجَدَّةٌ إِذَا ۚ أَذَلَّتْ بِوَارِثٍ وَبِئْتُ ابْنٍ كَذَا
 أول الأب ويدخل في ابنة الآق ابناهما (و) الثامن (ابن العم) سواء
 كان ابن العم الشقيق أو ابن العم للأب وإن نزل بمحض الذكور كما
 قال (كل لا - لا م) أى كل من ابن الأخ - والعم وابن العم لغير الأم
 فشملة ستة: ابن الأخ الشقيق وابن الأخ للأب والعم الشقيق والعم للأب
 وابن العم الشقيق وابن العم للأب وخرج ابن الأخ للأم والعم للأم وابنه فليسوا
 بوارثين هنا بل هم من ذوى الارحام (و) التاسع (زوج) ولو في عاقبة
 رجعية فإن الرجعية كالزوجة في خمسة أحكام التوارث ولحقوق الطلاق
 والظهار والايلاء وامتناع نكاح نحو أخنها وأربع سواها وهي في العدة.
 أفاده البجيرى على الاقناع والعاشر (معق) أى مباشر للمعق بنفسه
 أو بواسطة فيشملة عصبته المنصبين بأنفسهم وهم الذكور لا الإناث
 المنصبات بالغير أو مع الغير فلا يرث من بالولاء كما قال الرجى وليس
 في النساء طرا عصبية إلا التي منت بعنق الرقية - وعبارة المعنى. والمراد به
 (أى المعق) من صدر منه الاعتراف أو ورث به، اه. فيرث المعق
 بكسر التاء من ثبت له الولاء عليه بالباشرة كمعنته بفتح التاء أو -
 (و) اعلم أن ذوى الارحام ثلاثة عشر ستة ذكور وهم ابن البنت وابن الأخ للأم والعم للأم
 وابنه والجد من قبل الأم والمخال - وسبع من النساء وهن العمة والمخال وابنة البنت وأم الجد
 الساقط وبنت العم وبنت الأخ وبنت الأخت. ومن ذكرهم بالتفصيل وتبين كيفية توريثهم وإن
 لم يذكرهم الناظم تبيها للفائدة إن شاء الله تعالى ۚ

بالسراية كأولاد العتيق وعتقائه . (و) الحادى عشر من الوارثين (جدة)
وهى تشمل الجدة من جهة الأم والجدة من جهة الأب على تفصيل وهو أن
الجدة أم الأم وأما أنها المدليات بإناث خالص - والجدة أم الأب وأما أنها
المدليات بإناث خالص ووارثات بالاجماع وأن الجدة المدلية بالجدة كأم أبى
الأب وإن علت محض الإناث وارثة عند الحنابلة وغير وارثة عند
المالكية لأن الجدة الورثة عندهم هى التى اتصلت بالأم وأما أنها أم الأب
وأما أنها وكذلك الجدة المدلية بأبى الجدة كأم أبى أبى الأب فإنها غير وارثة
عند الحنابلة - وأما عند الشافعية والحنفية فيرث جميع من ذكر من أم
الأم وأما أنها وأم الأب وأم أبى الأب وأم أبى أبى الأب - وكذا كل حقة
تدلى بوارث ولو كان فى نسبها أكثر من ذكرين ولذا قال الناظم
(إذا أدلت بوارث) ولا ترث إجماعا كل حقة أدلت بذكرين اثنين
ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر غير وارث سواء كانت من جهة الأم كأم
أبى الأم أو من جهة الأب كأم أبى أم الأب فهى من ذوى الأرحام (و) الثاني
عشر (بنت ابن كذا) وإن نزل أبوها. محض الذكور كبنت ابن الابن
فخرج بنت البنت وبنت ابن البنت وبنت بنت الابن وكل من فى نسبها
للبيت أنثى والثالث عشر (أم) الرابع عشر (بنت) الخامس عشر
(زوجة) بإثبات التاء لغة سائر العرب ما عدا أهل الحجاز - واقتصر
عليها الفقهاء والفرسيون للتمييز وخوف اللبس والافلا فصح بدونها
وسميت هاء لأنه يوقف عليها بالهاء ويدخل فى حكم الزوجة المطلقة
طلاقا رجعيًا فإنها - ترث فى عدة الطلاق الرجعى باتفاق الأئمة الأربعة

أَمْرُ بِنْتِ زَوْجَةٍ وَمُعْتَقَةٍ ۖ وَآخِرُ الْعِدَّةِ أُخْتُ مُطْلَقَةٍ
 وَأَخْصَرُ الْعَدَّيْنِ فِي النُّطْقِ حَصَلٌ ۖ كَمَا إِلَى الْبَسْطِ بِمَفْهُومٍ وَصَلٌ
 سواء في مرض الموت أو في غيره - أما البائن فلا ترث عندنا مطلقاً في مرض
 الموت وغيره (١) (و) السادس عشر (معتقة) بكسر الناء (٢) وهي من صلب
 منها العتق فترث من باشرت عتقه ذكرًا كان أو أنثى أو دخل في حكم
 عتيقاً (٣) كمن انتقن إليه بنسب كابنه - أو ولاء كعتيقه وأولاده فليس
 إرثاً خاصاً بمن باشرت عتقه فقط ودخل فيها معتقة للمعتقة ولا مدخل
 لها في ولاء عتيق غيرها وإن كان أباً لها أو ابنها لأن ذلك مختص بالذكر
 كما سيأتي (و) السابع عشر (آخر العدة) وهي (أخت مطلقه) أي
 سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم فترث هي لأولادها. وهذا ينهي
 شرح عدد الورثة بطريق الاختصار - ومنه تعلم أن معرفة الورثة بطريقة
 الاختصار تؤدي إلى معرفتهم بطريقة البسط كما قال المناظم رحمه الله
 (وأخصر العدين) أي العدين للورثة (في النطق) أي القول للنطوق

(١) وعند الحنفية ترث ما لم تقض عندها إذا كان الطلاق في مرض وعند المخالفة ما لم تنزوح
 وعند المالكية ترث وإن انقضت بأزواج. وقد تقدم الكلام عليه في السبب الثاني من أسباب الإرث
 (٢) قال في الصباح وهو عتيق فيعمل بمعنى مفعول وجمعه عتقاء مثل كرماء ورماء جاء عناق مثل
 كرام وأمة عتيق أيضاً بغير هاء ورماء ثبتت فيل عتيقة وجمعه عناق - وعتق العبد عتقاً
 من باب ضرب فهو عاتق ويشل بالهمزة فيقتل أعتقه فهو معتق ولا يحدى بنفسه فلا يقال
 عتقه. اهـ (٣) وعبر في النهج عن العتق والعتقة بذي الولاء وذات الولاء - قال وتعبير أعم
 من تعبيره - قال الجيزي ليشمل أولاد العتيق وعتقاته - أي وأولادهم وعتقاتهم لأن ثبوت الولاء
 عليهم إنما هو بطريق السراية لا بطريق المباينة. اهـ عن الزيادة ۖ (حصل)

(حاصل) وجد وتحصل (كما) إنه إلى عدد الورثة بطريق البسط
 (بمفهوم) الفول (وصل) أي بلغ وذلك لأنه يفهم من (الأخ وابنه)
 - ثلاثة - ومن (العم وابنه) - اثنان - ويفهم من (الجدة) واحدة - ومن
 (الأخت) - اثنان - فالجدة (ثمانية) إلى سبعة عشر فالجدة خمسة وعشرون
 كما انضح ما قررناه وكلهم وارثون بالنسب الأربعة وهم الزوج والزوجة
 والعق والمعتقة فوارثون بالسبب واعلم أنه إذا اجتمع كل الذكور والإناث
 إلا أحد الزوجين ورث منهم خمسة الأبوان والولدان وأحد الزوجين - ويجب
 الباقيون فإن كان الميت هي الزوجة فساألهم من اثني عشر لأن فيها أربعة
 وسدس فالزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة يبقى خمسة
 للابن والبنت لا تنقسم على رؤوسهما الثلاثة وتباينها فنضرب الثلاثة في
 اثني عشر - ستة وثلاثين - فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين
 أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للابن عشرة وللبنات خمسة
 فأصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين وهذه
 صورتها (٢) وإن كان الميت هو الزوج فساألهم من أربعة
 وعشرين لأن فيها ثمانية وسدس فالزوج ثلاثة وللأبوين
 السدسان ثمانية تبقى ثلاثة عشر ليست منقسمة على
 ثلاثة رؤوس الابن والبنت فنضرب الثلاثة في الأربعة
 والعشرين باثني وسبعين فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
 وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين
 تبقى تسعة وثلاثون للابن ستة وعشرون وللبنات

جزء السهم - ٣ - الصحيح

أصلها	١٢	٣٢
أب	٢	٢
أُم	٢	٢
ابن	٥	١٠
بنت		٥
زوج	٢	٩

ثلاثة عشر فأصلها أربعة وعشرون ونصح من اثنين وسبعين . وهذه صورها (٣)

جزء السهم - ٣ - تصحيح

أصلها	٢٤	٧٢
أب	٤	١٢
أم	٤	١٢
ابن	١٣	٢٦
بنت		١٣
زوجة	٣	٩

وإذا اجتمع كل الرجال بأن ماتت الزوجة ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وحجب الباقيون بالابن والاب إجماعا فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقيون محجوبون بكل منهما أو بالابن - ومساألهم من اشئ عشر لأن فيها ريعا وسدسا فللزوج ثلاثة وللأب اثنان وللابن الباقي وهو سبعة وإذا اجتمع كل النساء بأن مات الزوج ورث

منهن خمس الأم والبنت وبنت الابن والزوجة والأخت الشقيقة وحجب البواقي فالجدة محجوبة بالأم والأخت للأم بالبنت والأخت للأب بالشقيقة مع البنت كما حجت بها أيضا ذات الولاء - ومساألهم من أربعة وعشرين لأن فيها ثمنا وسدسا للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس أربعة نكالة الثلثين وللأم السدس أربعة أيضا وللزوجة الثمن ثلاثة يبقى واحد نأخذه الأخت لأنها عصبية مع الغير كما قال الرجب : والاختوات إن تكن بنات فهن معهن معصيات (١) وكما قال ابن شهاب في

(١) يحتمل أن يكون ضمير (هن) للاختوات وضمير (معهن) للبنات وحينئذ فيقرأ معصيات بفتح الصاد على أنه اسم مفعول ويحتمل أن يكون الضمير الأول للبنات والثاني للاختوات وحينئذ فيقرأ معصيات بكسر الصاد على أنه اسم فاعل وعلى هذا فمع معنى اللام والأول أحسن . هكذا ذكر الباجوري .

(٤)

المسألة	٢٤
أم	٤
بنت	١٢
بنت ابن	٤
قه	١
جه	٣

ذير عنه، والأخت إذا بالبت عصبوها يتحجب من يحجبه أخوها .
وانظر صورتها (٤)

وكل من انفرد من الذكور يرث جميع المال الا الزوج لأنه لا يرد عليه ما لم يكن ذارحاً لأن الرد إنما يستحق بالرحم وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال الا الزوجة لأنه لا يرد عليها ما لم تكن ذات رحم . هكذا الحكم على قول من يقول بالرد - وأما على قول من لا يقول به فإذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال لأنه عاصب الا الزوج والأخ للأمر ما لم يكن كل منهما ابن عم ولا وراثا جميع المال فمضاهو تعصيباً - وإذا انفردت واحدة من الانثى فلا تحوز الا فرضها ما لم تكن معنقة فإنها إذا انفردت حازت جميع المال لأنها عصبة كما تقدم في قول الرجي وليس في النساء طرأ عصبة الا التي تمت بعقوبة الرقة ثنبيه إذا فقد الورثة كلهم أو وجد بعضهم ولم يستغرق التركة فأصل المذهب أنه لا يرد الباقي على ذوى الفروض بل المال كله في الأولى - والباقي بعد الفروض في الثانية لبيت المال وإن لم ينظم بأن جار مثليه أو لم يكن أهلاً لأن الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائبهم كالزكاة وهذا أحد قولى المالكية - ولكن المختار - المفقى به عند المتأخرين من الشافعية بل وكثير من المتقدمين منهم أنه إذا لم ينظم أمر بيت المال الفول برد ما فضل بعد فروض الورثة على أهل الفروض بنسبة فروضهم الا الزوجين فإنه لا يرد عليهما ما لم يكونا من ذوى الأرحام والارد عليهما كما مر (١٥) وهذا القول هو العمود عند متأخري المالكية - وأما الامام أبي حنيفة

وأحمد فانهما لا يورثان بيت المال أصلاً انتظم أمر لم ينتظم - فإن لم يوجد ذوو الفروض أو كان الموجود منهم أحد الزوجين صرف إلى ذوى الأرحام وفاقاً للحنفية والخنا بلة والمعتمد عند المالكية كما سبق - وسنذكر كيفية إرث ذوى الأرحام آخر الكتاب وإن لم يتعرض له الناظم نقيماً للفائدة إن شاء الله تعالى - فإن لم يوجد ذوو الأرحام صرفه شخص عارف بوجوه الخير وهو مأجور على ذلك ويجوز أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما مر في أسباب الإرث :

باب الفروض الستة ومن يرث بها (٢)

أى هذا باب بيان الفروض الستة الثابتة في كتاب الله تعالى - أى وما زيد عليها وهو الفرض السابع الثابت بالاجتهاد - وبيان مستحق تلك الفروض لأن الناظم ذكر مع الفروض الستة الفرض السابع بقوله :

(١) فلو كان مع الزوجية رحم، كبنت الخالة وبنت العم وجب عند الفالين بالرد الرد عليهما لكن الصرف إليهما من جهة الرحم لا من جهة الزوجية - وسأق الخلاف في ذلك - وتحقيق المراد من الرد على الزوجين ما إذا كانا من ذوى الأرحام على قول من قال به في باب الرد (٢) أعلم أن عدد أصحاب الفروض المذكورة في الفران الكرى أحد وعشرون ضبطهم الشيخ الجعبرى بحساب الأحراف الابجدية ضمن بيت فقال : ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز : ساء مرتباً وقل : هباء دبر - ذلك لأن الهاء بخسة فهي لمن يرث النصف - والباء بإثنين فهي لمن يرث الربع والألف بواحد فهي لمن يرث الثمن والذال بأربعة فهي لمن يرث الثلثين - والباء بإثنين كما علمت فهي لمن يرث الثلث - والزاي بسبعة فهي لمن يرث السدس :

الارث تعصيب وفرض يجلي * فالفرض سنة بنص المنزل
وثالث باق فرض أمر الميت الخ وذكر مستحق تلك الفروض بقوله: فأنصف
للزوج الخ فالترجمة وإن كان فيها قصور إلا أنه لا يعد عيباً أن يترجم لشيء
ويزاد عليه وإنما العيب أن يترجم لشيء وينقص عنه وقد زاد الناظم على
الترجمة ولم ينقص فلا اعتراض عليه على أنه يمكن أن يقال ليس في الترجمة
قصور وإنما حذف منها الواو وما عطف به والاصل باب الفروض الستة
وما زيد عليها كما قدرت ذلك ففي الترجمة إكفاء. والفروض جمع
فرض وهو لغة يطلق على معان منها الحز والقطع^(١) والتقدير والعطية
والانزال والبيان والسنة والاحلال^(٢) واصطلاحاً نصيب مفدر شرعاً
لوارث خاص لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول - فخرج بالنصيب
النصيب المستغرق وبالمفدر التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره -
ونفقة القريب لأن المراد فيها على قدر الكفاية - وبشرعاً الوصية فإنها
مقدرة بجعل الموصي لا بأصل الشرع - وبلوارث نحو العشر في الزكاة فإنه
مفدر شرعاً لغير وارث - وخاص لا مفهوم له وإنما هو لبيان الواقع وأما

(١) الحز بالفتح، ابتداء القطع التدريجي - والقطع، البتر ولو دفعة فبينهما عموم وجهي
ومن ذلك قولهم فرض الخياط الثياب إذا حزها وقطعها^(٢) فمن التقدير قوله تعالى (فنصف
ما فرضتم) أي قدرتم ومن العطية قولك فرضت الرجل أي أعطيته ومن الانزال قوله تعالى
(لأن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) أي أنزله ومن البيان قوله تعالى (سورة
أنزلناها وفرضناها) بالتخفيف أي بيناها ومن السنة قولك فرض رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أي سن ومن الاحلال قوله تعالى (وما كان على النبي من حرج فيما فرض الله

عموم المسلمين فخرج بما خرج به التعصيب وما بعده ليس من تمام الحد
ولما هو توضيح وبيان للفرض لأن الحدود إنما تقع بالحفاظ - والزيادة
بالرد والنقص بالعول أمر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض :

تقسيم الارث الى تعصيب وفرض

قال الناظم مبنيًا بابقسيم الارث قبل ذكر الفروض (الارث) المجمع
عليه لا يخلو إما (تعصيب) وإما (فرض) أي أن الارث نوعان لا
ثالث لهما الأول ارث بالتعصيب والثاني ارث بالفرض . ومعنى (ينجلي)
يظهر وينكشف وفاعله ضمير مستتر يعود على الفرض والمعنى أن الفرض
ينكشف ويظهر بقوله بعد فالفرض النح ويحتمل أن يعود الى الارث وعليه
فالعنى يبين الارث بقسميه بما سيأتى وهو الأولى لشموله الفرض والتعصيب
واعلم أن الارث ينقسم الى ثلاثة أقسام - الأولى مبدى مقدار محدود
وهي الفروض الستة المعلومة التى ذكرها المؤلف - والثانى غير محدود وغير
مقدر وهو ارث الاولاد الذكور مع الإناث كما فى قوله تعالى (بوصيكم الله
فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وكذا الأخوة والأخوات والثالث

له (أى فيما أحل الله له) (١) لما قلنا التعصيب على الفرض لأن الارث به أقوى بدليل
حياة المال اذ الفرد العاصب ويكونه ذكر بخلاف أصحاب الفروض فإن غالبهم أنثى وبعضهم
قدم الفرض على التعصيب لكون الارث به أقوى بدليل أن صاحبه لا يسقط وان استغرت
أصحاب الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حينئذ ورجح بعضهم القول الأول :

النَّصْفُ ثُمَّ الرَّبْعُ وَالْثَمْنُ الْأَحْطُ ۖ وَالثُّلُثَانِ الثُّلُثُ وَالسُّدُسُ فَقَطْ
 حدود ولكن لم يسم مقدارن وهو إرث الأب مع الأمر كما في قوله تعالى (فإن
 لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث) فبين ما للأمر ولم ينص على ما
 يأخذه الأب إلا أنه مفهوم من قوله فلائمه الثلث فعلم أن الباقي للأب
 وينقسم الإرث أيضا باعتبار الورثة إلى أربعة أقسام الأول الإرث
 بالفرض فقط كإرث الزوج النافي الإرث بالنصيب فقط كإرث الابن
 والثالث الإرث بالفرض والنصيب ولا يجمع بينهما كإرث البنت فترث
 بالفرض إن لم يكن معها معصب وترث بالنصيب إن كان معها معصب
 الرابع الإرث بالفرض والنصيب ويجمع بينهما كإرث الأب مع البنت
 (فالفرض) بمعنى المفروض والفاء فاء الفصيحة لأنها أفصح عن جواب
 شرط مقدر تقديره : إذا ردت معرفة الفرض بالفرض الخ وال فيه الجنس
 الصادق بالمتعدد فكانه قال المفروض ولذلك صح الإخبار عنه بقوله
 (سته) وهي ثابتة (بنص) القرآن العزيز (المنزل) "من عند الله
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وزيد عليها فرض سابع ثبت بإجماع
 من الصحابة فمن بعدهم وهو ثلث الباقي في المسائلين الغراوين وفي بعض
 صور اجتماع الجد مع الأخوة كما سيأتي ثم أخذ الناظم في ذكر الفروض
 الستة على طريقة الندى فقال أحدها (النصف) بكسر النون في كلام الناظم
 وتثليثها ثلاث لغات والرابعة نصيب كـ ريف والخامسة نص بضم النون
 (١) مما قلدها تعلم أن لفظ المنزل معتمدا على موصوف محذوف والاصل بنص القرآن المنزل
 فالإضافة فيه بياينة على تقدير من والمعنى والفرض ستة بصرح من القرآن المنزل ۖ

ونشد يد الصاد وهو أحد جزأي الشئ إذا تساويا والجمع أنصاف وإنما بدأ
به النظم كالجمهور لأنه أكبر كسر مفرد كذا عمل الله السبكي ثم قال وكنت
أود لو بدأوا بالثلاثين لأن الله تعالى بدأ بها حتى رأيت بعضهم بدأ بهما
فأعجبني ذلك (ثم) ثانيهما (الرابع) بسكون الباء هنا - وثلاثين ثلاث
لغات والرابعة ربيع بوزن فاعيل - وهو جزء من أربعة أجزاء الشئ
والجمع أربع (و) ثالثها (الثلث) بضم الثاء وسكون الميم - وضمها لغة
أيضا وهو جزء من ثمانية أجزاء الشئ وجمعه أثمان والثلثين مثل كريمة
لغة أيضا ومعنى (الاحط) الانزال وصف الثلث بذلك لأنه أقل الفروض
وأحطها (و) رابعها (الثلثان) بضم اللام وسكونها لغة ثانية وثلاثان
كرفيفان لغة ثالثة وهو مشي ثلث جزآن من ثلاثة أجزاء الشئ
وخامسها (الثلث) بضم فسكون في النظم - وضم اللام للاتباع لغة أيضا
والجمع أثلاث والثلث مثل كريمة لغة فيه وهو جزء من ثلاثة أجزاء
الشئ (و) سادسها (السلس) بضم فسكون في النظم وضم الدال لغة
ثانية والسديس مثل كريمة لغة ثالثة وهو جزء من ستة أجزاء الشئ
والجمع أسداس. ومعنى (فقط) لا غير هذه هي الفروض السنة التي
جاء بها الفران الكريم ويضاف إليها ما زيد بالاجتهاد فنصير الفروض
كلها سبعة واعلم أن لهم في عد الفروض ثلاث طرق الأولى
طريقة التدلي وهي أن تذكر الكسر الأعلى أو لا ثم تنزل إلى ما تحته
كان تقول: النصف ونصفه ونصفه ونصفه. والثلثان ونصفهما
ونصف نصفهما. ومنها أن تقول الثلثان ونصفهما وربعهما - والنصف

فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ وَجُوبًا فُرْضًا ۖ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَعَ لِمَنْ نَحْبًا قَضَى
وَالْبَيْتِ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَعِ مِثْلًا ۖ وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُعْصِبٌ لَهَا
ونصفه وربعه . أو تقول النصف والثلاثان ونصفهما وربعهما والثانية
طريقة الترقى وهي أن تذكر الكسر الأدنى ثم ما فوقه كأن تقول الثمن
والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما . أو تقول الثمن وضعفه وضعف
ضعفه والسدس وضعفه وضعف ضعفه والثالثة طريقة النوسط وهي
أن تذكر أولا الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتبعد درجة كأن تقول
الربع ونصفه وضعفه . والثالث ونصفه وضعفه . وأخصر عبارة على
طريقة النوسط أن تقول : الربع والثالث ونصف كل وضعفه . والقصود
من العبارات واحد واختلاف الالفاظ والتركيب تفنن لا غير
ذكر أصحاب النصف

يفرض النصف لخسة - وهم الزوج وبنت الصلب وبنت الابن والأخت
الشقيقة والأخت للأب وإنما يستحقه الزوج بشرط عدمي وهو أن لا
يكون للزوجة فرع وارث . ولذلك قال النازم (فالنصف للزوج وجوبا
فرضا ۖ إن لم يكن فرع) أي لما لم يوجد فرع وارث بالفراة الخاصة
(لمن نحباً قضى) أي للذي قضى نخبه وهو الزوجة وفي حكمها الرجعية
والنخب الأجل وهو مفعول مقدم لفضى وشمل الفرع ولد الصلب وولد الابن
وان سفل سواء كان الفرع ذكرا أو أنثى من الزوج أو من غيره لقوله تعالى
(ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) أي ولكل زوج نصف
ما تركته زوجته () لما لم يكن لها ولد منه أو من غيره ولو من الزنا
لأنه

لأنه ينسب إليها وقد أضاف الله تعالى الولد في الآية إلى الزوجات وولد الابن كالابن في حجب الزوج من النصف إلى الربع إجماعاً لأن لفظ الولد يشملها إعمالاً له في حقيقته ومجازه وخرج بالفرع الوارث فرع فأمربه مانع كرق وكفروا بالفراية الخاصة الوارث بعمومها كولد البنت فلا اعتبار به وإن ورثنا ذوى الأرحام وتستحقه بنت الصلب بشرطين علميين وهما أن لا يكون لها معصب ولا مماثل - وهذا ما عناه بقوله (و) النصف (للبنت) وإنما تستحقه (حيث لم تكن) هي (مع) بسكون آخره لغة ثانية مع الفتح (مثلها) من بنت أخرى أو أكثر لليت فإنها لو كانت أو كن لا شتر كنا أو اشتركن في الثلثين (ولاحظ ما يماثل ذلك فيما يليه) لقوله تعالى (وإن كانت واحدة فلها النصف) وللإجماع أيضاً (ولم يكن) يوجد (ثم) هناك أخ (معصب لها) فإن كانت مع معصب من أخ أو أكثر كان للذكر مثل حظ الأنثيين وتستحقه بنت الابن بثلاثة شروط عدمية وهي أن لا يكون ولد صلب ولا معصب ولا مماثل ولذلك قال (وهو) أي النصف (لبنت ابن) وإن سفل بالإجماع قياساً على بنت الصلب لأن ولدا الابن كالولد إرثاً وحجبا الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى وإنما تستحقه (إذا ما) ما زائدة (انفردت) أي انفردت وحدها بأن خلت (عن كل فرع) لليت (لم تكن) هي (عنه) أي الفرع

(د) قال الباجوري : فهو من مثالبه الجمع بالجمع وهي تقتضي القسمة على الأحاد :

وَهُوَ لَيْتُ ابْنٍ إِذَا مَا انْفَرَدَتْ ۖ عَنْ كُلِّ فِرْعٍ لَمْ تَكُنْ عَنْهُ عِلَتْ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَصْلَائِنِ مَعَ فَقْدِ الْأَبِ ۖ وَمِثْلُهَا وَالْفِرْعُ وَالْمَعْصِبُ
(علت) ارتفعت فشمّل ذلك انفرادها عن علائقها في الدرجة من ولد
الصلب وولد الابن ذكر اكان أو أنثى واحدا أو أكثر - وشمّل ذلك
انفرادها عن ساوئله في الدرجة من معصب كاخ أو ابن عم - أو مماثل
من بنت ابن أخرى للميت أو أكثر في درجتها فلو كان للميت ولد صلب
فإن كان ذكرا حجت أو بنتين فأكثر حجت أيضا إن لم تعصب أو بنتاً
واحدة فلبنت الابن السدس تكلمة الثلثين ما لم تعصب وكولد الصلب
ولد ابن أعلى منها - ولو فقد - أولاد الصلب ومن هو أعلى منها من ولد الابن
وكان لها معصب كان للذكر مثل حظ الانثيين - أو كان لها مماثل أو أكثر
مع فقد من سبق لا شتركتا أو اشتركتا في الثلثين وتستحقه الشقيقة بأربعة
شروط أن لا يكون أب ولا فرع وارث ولا معصب ولا مماثل ولذلك قال
والنصف (للأخت) للميت (من أصلين) أي من أبوين وهي الشقيقة وإنما
تستحقه (مع فقد الأب) أي عند عدم وجود أب للميت (و) مع فقد
(مثلها) من أخت شقيقة أو أكثر لقوله تعالى (إن امرأهك ليس له
ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) لأنهم أجمعوا على أن هذه الآية نزلت
في الأخوة للأبوين والأخوة للأب - دون الأخوة للأم (و) مع فقد
(الفرع) الوارث للميت من ولد الصلب وولد الابن (و) مع فقد
(المعصب) لها من أخ شقيق إجماعاً أو جديلاً خلافاً لأبي حنيفة رحمه
الله فإنه يحجبها به كالأب فلو كان للميت أب أو ولد صلب ذكر أو ولد

وَالْأُخْتُ مِنْ أَبٍ بِشَرْطٍ سَبَقًا ۞ وَزَيْدٌ فَقَدْ لِلشَّقِيقِ مُطْلَقًا
 ابن كذلك لحجبت أو كان ولد الصلب أو ولد الابن أنثى واحدة أو أكثر
 لكانت عصبة معها أو معهن كما سياتي أو كان لها معصب فللذكر مثل حظ
 الانثيين - أو كان لها مماثل أو أكثر لا شركنا أو اشتركن في الثلثين وتستحقه
 الأخت للأب بخمسة شروط أن لا يكون أب ولا فرع وارث ولا احد
 من الاشقاء ذكرا أو أنثى ولا معصب من أخ لأب أو جد على ما مر من
 الخلاف ولا مماثل من أخت فأكثر وعبر الناظم عن ذلك بقوله (و)
 النصف (للأخت) للميت (من أب) وإنما تستحقه (بشرط سبقا) أي
 بالشروط السابقة في الشقيقة (و) مع ذلك (زيد) أيضا (فقد للشقيق)
 أي علم وجود الشقيق المصادق بالواحد والأكثر ذكرا كان أو أنثى وهو -
 معنى قوله (مطلقا) فلو كان للميت أب أو ولد صلب ذكر أو ولد ابن كذلك
 أو أخ شقيق لحجبت - أو شقيقتان لحجبت أيضا ما لم تعصب أو كان
 ولد للميت أو ولد ابنه أنثى واحدة أو أكثر مع فقد الأشقاء لكانت عصبة

(١) اعلم أن الجدي يعصب الأخت شقيقة كانت أو لأب ولا يفرض لها مع الجد - وكذا الأخوات
 الاقربى الاكدرية فإنه يفرض فيها النصف للأخت الواحدة وقيل إن لارث الأخت - وكذا
 الأخوات في مسائل العادة بالفرض وقيل بالتعصيب - ولحق أن فيه الشككتين لأنه لو كان
 فرضا بعضها لأعيل لها بكمال النصف حيث لم يكمل ولو كان تعصبا بعضها لكان للجدة مثلاما
 فيه من كل شاة على أن الأخت إنما يفرض لها في الاكدرية إما للاحقيقة أو بالنظر لأول
 الامر لا آخره - لأنها ترد في آخر الامر وحقيقته الى التعصيب بالجد فنعم على نصف ما يعطى بالجد
 كما سياتي بوضوح .
 معها

وَالرُّبْعُ فَرْضُ الزَّوْجِ مَعَ فَرْعٍ بَدَلًا لِزَوْجَةٍ وَهَوْلَهَا فَصَاعِدًا
 معها أو معهن أو كان للميت أخت شقيقة فقط لكان لها السدس تكملة
 الثلثين أو كان للأخت معصب لكان للذكر مثل حظ الأنثيين أو كان لها مماثل
 أو أكثر لا شتركتا أو اشتركتا في الثلثين وعلم ما تقرر أن الذي يمكن اجتماع من ذوى النصف إنما
 هو الزوج والأخت الشقيقة أو الأخت لأب لا غير - لأن الزوج مع بنت الصلب وكذا بنت الابن
 ينتقل إلى الربع والأخت الشقيقة والأخت لأب مع بنت الصلب وكذا بنت الابن عصبة وللأخت
 للأب مع الشقيقة السدس كملة الثلثين والله أعلم.

ذكر أصحاب الربع

يفرض الربع لاثنين وهما الزوج والزوجة أو الزوجات - وإنما يستحقه الزوج
 بشرط وجودى وهو أن يكون للزوجة فرع وارث - وتستحقه الزوجة - أو
 الزوجات بشرط عدمى وهو أن لا يكون للزوج فرع وارث - وهو معنى قوله
 (والربع فرض الزوج) أى مفروض للزوج وذلك (مع) أى عند وجود (فرع)
 وارث بالقرابة الخاصة كما تقدم (بدلاً) ظهر (للزوجة) وقت موتها ولو -
 حملاً لقوله تعالى (فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) وسواء كان
 الفرع ذكراً أو أنثى أو خنثى ولو منفياً باللعان من الزوج أو من غيره أو -
 من الزنا لأن ولد الزنا ينسب إلى أمه ويورث منها - والفرع شامل لولد
 الصلب وولد الابن فمما قلناه فى ولد الصلب يقال فى ولد الابن وخرج
 بالفرع الوارث غير الوارث كالقائل والرقيق وبالقرابة الخاصة ابن البنت
 فإن وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه إلى الربع - فلو لم يكن
 للزوجة فرع لكان للزوج النصف، قال (وهولها) أى والربع مفروض

للزوجة ولو في عدة طلاق رجعي واحدة كانت أو أكثر وهو معنى قوله
 (فصاعدا) (١) أى فذهب عدد الزوجة في حالة الصعود من الواحدة إلى
 اربع فصاعدا منصوب بالحالية من العدد المحذوف والتقدير فذهب العدد
 صاعدا - وإنما شتقته الزوجة أو الزوجات (إن لم يكن) أى لما ذالم
 يوجد للزوج وقت موته (فرع) وارث بالقربة الخاصة ذكرا كان
 أو أنثى أو خنثى من الزوجة أو من غيرها ولو حملا لا لأن كان منفيا باللعان
 ولا لأن كان من الزنا ولو من الزوجة - ودليل ذلك قوله تعالى (وله من
 الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد) وقد علمت أن الفرع شامل لولد
 الصلب وولدا البن وخرج بالوارث غير الوارث وبالقربة الخاصة الوارث
 بالقربة العامة كولد البنت فإن وجوده كعدمه كما مر - فلو كان للزوج
 فرع لكان لها أولهن الثمن كما يلي .

(١) أى مرتقا فصاعدا اسم فاعل من صعد (مثل علم) إذا ارتفع وهو حال من محذوف
 والعامل فيه محذوف أيضا والتقدير فذهب العدد حل كونه صاعدا ولا يجوز ذكر
 هذا الفعل لجريان تلك الحال مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه فإنها لم تسمع
 إلا مع حذف عاملها ولا يستعمل إلا بالفاء أو بثم وهما عاطفتان على محذوف أى
 حصل كذا فذهب العدد النخ أو ثم ذهب العدد النخ وقد يكون على مذكور نحو تصدقت
 بدرهم فصاعدا .

إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْعٌ وَثْمَنٌ قَرَرًا مَعَ فَرْعِهِ لِرَوْجَةٍ فَأَكْثَرًا

واعلم أنه لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما الربع إلا في إحدى
الغراوين (١) في صورة موت الزوج فقط فهي مستثناة

ذكر أصحاب الثمن

يفرض الثمن للزوجة أو الزوجات بشرط وجودي وهو أن يكون للزوج
فرع وارث وهو المراد بقوله (وثن) بضم فسكون (قرر مع فرعه) أي
قرر الشارع الثمن وفرضه عند وجود فرع الزوج الوارث بالقرابة الخاصة
ولو حلا وقت موت الزوج لصف واحد وهو المذكور في قوله (لزوجته)
واحدة (فأكثرا) كاثنتين إلى أربع يشتركن فيه لقوله تعالى (فإن كان
لكم ولد فلهم الثمن مما تركتم) ودخل في الفرع ولد الصلب وولد الابن
سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى واحدا أو أكثر منها أو من غيرها وخرج
بالوارث غير الوارث كالقاتل والكافر - وبالقرابة الخاصة الوارث بعومها
كولد بنت الابن فوجوده كالعدم - فلو لم يكن له ولد لكان لها أو لهن
الربع - ولا يخفى أن الألف في قيراءوا أكثرا للاطلاق .

(١) وهي زوجة وأبوين فللزوجة ربع واحد من أربعة وللاُم ثلث الباقي وهو في الحقيقة
ربع لكن الفرضيون يعبرون عنه بثلث الباقي تأديبا مع لفظ القرآن العظيم كما سيأتى
قريبا . (٢) كثيرا ما يستعمل الناظم مع بسكون العين وهي لغة ثانية مع فتحها .

وَالثَّلَاثَانِ فَرَضُ غَيْرِ الزَّوْجِ مِنْ صِنْفِ ذَوِي النِّصْفِ بِتَعْدَادِ زَكْنٍ
وَأَشْرَطُ هُنَا مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ خَلَا فِي النِّصْفِ لَا الْفَقْدَ لِمَنْ قَدْ مَاتَ كَالْأَبِ

ذكر أصحاب الثلثين

يفرض الثلثان لأربعة أصناف - بنتي صلب فأكثر - وبنتي ابن فأكثر
وأختين شقيقتين فأكثر وأختين لأب فأكثر (١) ويعبر عن هذه الأربعة
الأصناف بقوله كل صنف تعدد من فرضه النصف ويقولهم ذوات
النصف إذا تعددن ولذلك قال الناظم (والثلثان) بضم اللام (فرض
غير الزوج) أي مفروض لسوى الزوج (من صنف ذوى النصف) أي من
فريق أصحاب النصف فشمّل ذلك بنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة
والاخت للأب، وكأما قال، الثلثان فرض أصحاب النصف إلا الزوج بشرط
التعدد ولذلك قال (بتعداد) اثنتين فأكثر لأن فرض الواحدة من
المذكورات النصف فإذا كانت مع ماثلها أو أكثر كان فرضها أو فرضهن
الثلثين ومعنى (زكن) علم أي التعدّد أي صار اشتراطه معلوماً مفهوماً -
وقد اجمل الناظم شروط استحقاق المذكورات الثلثين بقوله (وأشروط هنا)
أي لاستحقاق الثلثين (ما كان) أي وجد (من شرط خلا) أي مضى هناك

(١) ضابط أصحاب الثلثين أن تقول، الثلثان فرض اثنتين متساويتين فأكثر من يرث
النصف وخارج باثنتين الزوج ومتساويتين مثل بنت وأخت لغير أم وعن يرث النصف
الاختان لأم - وإن شئت قلت ضابط من يرث الثلثين من تعدد من الإناث عن فرضه
النصف عند انفراذهن عن يعصهن أو يحجبن - فإنه قد جمع الشروط في

(في النصف لا) نافية عاطفة (الفقد) معطوف على ما (لمن قد ماثلا) أي لا عدم وجود المماثل لذوات النصف فلا تشرطه كما شرطته في استحقاقهم النصف لأن التعدد هنا - وأقله اثنتان فأكثر شرط في نيل الثلثين والافراد هناك شرط في نيل النصف وهناك تفصيل ذلك الاجمال - فبنت الصُّلب يستحقان الثلثين بشرط عدمي وهو أن لا يكون لهما معصب من ابن الميت أو أكثر بالاجماع - ودليله فيما زاد على الثلثين قوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك^(١)) وفي البنين القياس على الاخيين بالأولوية لان البنين أقرب من الاخيين فمفهوم الآية معطل لهذا القياس ولقضاءه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين - وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن للبنين النصف لمفهوم قوله تعالى - فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك فمنكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة الناس في أن للبنين الثلثين كما قاله ابن عبد البر فلو كان لهما أو لهن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين وبنت الابن فصاعدا يستحقانه

د، أي الميت للدلول عليه بقريضة المقامر قال الشوكاني وظاهر النظم القرآني ان الثلثين فريضة الثلاث من البنات فصاعدا ولم يسم الاثنتين فريضة ولهذا يخلف أهل العلم في فريضتهما فذهب الجمهور إلى أن لهما إذا انفردتا عن البنين الثلثين وذهب ابن عباس إلى أن فريضتهما النصف . احتج الجمهور بالقياس على الاخيين فإن الله سبحانه قال في شأنهما فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان فلحقوا البنين بالاثنين في استحقاقهما الثلثين كما لحقوا الاخوات إذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين ثم قال وأوضح ما يحتاج به للجمهور حديث قضاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين

سواء كانتا اثنتين أم لا بشرطين عدميين وهما عدم أولاد الصلب - ومن هو أقرب منهما من أولاد الابن - وأن لا يكون لهما معصب من أخ أو ابن عم مساو لهما في الدرجة قياساً على البنات لأن بنت الابن كالبنت فلو كان هناك أولاد صلب أو من هو أقرب منهما من أولاد الابن مجتلاً إلا كانت بنت الصلب أو بنت الابن التي هي أعلى منهما واحدة فلهما السدس تكملة الثلثين ولو كان لهما معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين والشقيقتان فصاعداً يستحقانه بثلاثة شروط عدمية وهي أن لا يكون للميت أب وأن لا يكون له فرع وارث كولد الصلب وولد الابن وأن لا يكون لهما أولهن معصب من أخ شقيق إجماعاً - أو جد خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله - فانهما عنده محبوبتان به لأن الجدة عنده كالأب أفاده شيخنا، والاصل في ذلك قوله تعالى (فإن كانا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) فلو كان للميت أب أو فرع وارث ذكر لحجبتا أو أنثى لكانتا عصبة - أو كان لهما معصب من شقيق أو جد كما سيأتي في بابها لكان للذكر مثل حظ الانثيين .

وذكر الحديث بطوله (ملاحظة) جعل الشنهوري الإجماع دليلاً في البنتين وفيما زاد عليهما وجعل الآية دليلاً للإجماع فيما زاد على البنتين والقياس دليلاً للإجماع فيهما، وفي فتاوى الباعث كذلك جعل الإجماع دليلاً فيما ذكر إلا أنه جعل الآية سنده فيما زاد على البنين وفيهما جعل سنده قضاء الرسول لهما بالثلثين لا القياس على الأخوين - وانظر فيما نقلناه عن الشوكلي فإنه جعل الآية بنفسها دليلاً فيما زاد على البنين والقياس على الاختين دليلاً في البنتين وأسندك إلى الجمهور .

والأختان للأب فصاعدا يستحقانه بأربعة شروط عدمية وهي أن لا يكون للميت أب - وأن لا يكون له فرع وارث وإن نزل - وأن لا يكون له أحد من الأشقاء ذكرا أو أنثى وإن لا يكون لهما أولهن معصب من أخ لأب فأكثر أو جد خلا فالأبي حنيفة كما مر - والدليل على ذلك قوله تعالى (فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) فإن هذه الآية شاملة للأختين لأبوين والأختين لأب دون الأختين لامر - وقد نزلت في قصة جابر لما مرض وسأل عن إرث اخواته السبع منه - فلو كان للميت أب أو فرع وارث ذكر كابن أو ابن ابن لحبنا - أو أنثى فأكثر مع عدم الأشقاء لكانت عصبه - أو كان للميت أخ شقيق أو أختان شقيقتان لحبنا أيضا أو أخت شقيقة لكان لهما السدس تكمة الثلثين أو كان لهما معصب لكان للذكر مثل حظ الأنثيين وعلم ما تقر بأنه لا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان لأنه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلا لكان الثلثان للبنات أو بنات ابن مع أخوات لأبوين أو لأب لكان الثلثان لبنات الابن وكانت الأخوات عصبه معهن أو شقيقتان مع أختين لأب لكان الثلثان للشقيقتين .

ذكر اصحاب الثلث

يفرض الثلث لثلاثة أصناف من الورثة للأمر - ولأثنين فأكثر من الأخوة^{٥٢} والأخوات للأمر والجد في بعض أحواله مع الأخوة . فالأمر يستحقه

(٥٢) بكسر الهززة وضمها الغنان جمع أخ يحتفif للغنا وتشد يد هالفنان أيضا . ويجمع على إخوان بكسر الهززة وضمها أيضا الغنان . وللعمة في كون أولاد الأمر يرثون الثلث تارة والسدس أخرى أنهم يدلون بالأمر وهي ترث الثلث تارة والسدس أخرى ٥

وَالثَّلَاثُ فَرْضُ الْأَمْرِ إِنْ لَمْ يُوجَدْ ۖ فَرُغَ وَلَيْسَ ثُمَّ فَوْقَ الْوَاحِدِ
مِنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ مُطْلَقًا

بشرطين عدميين وهما أن لا يكون للميت فرع وارث - ولا اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات أو منهما ولذا قال (والثلث فرض الأمر) إذا لم تجب منه إلى السدس ويحبها منه فرع وارث أو عدد من الإخوة والأخوات ولذا اشترط في نيلها الثلث كاملا بشرطين ذكر الأول بقوله (إن لم يوجد) للميت (فرع) وارث ذكر كان أو أنثى واحدا كان أو متعددا والثاني مذكور في قوله (وليس ثم) أحد (فوق الواحد) «د» كاثنين فأكثر (من إخوة) الميت فقط (و) لا فوق الواحدة كاثنتين فأكثر من (أخوات) الميت فقط - ولا منهما معا أشقاء كانوا أو لأب أو لأمر أو مختلفين وهو - معنى قوله (مطلقا) وسواء كانوا وارثين أو محجوبين كلهم أو بعضهم بالشخص لا بالوصف كالقتل لأن المحجوب به كالعلم فلو مات عن أمر وأخ شقيق وأخ لأب فإن الأخ الشقيق يحجب الأخ للأب ومع ذلك يحجب «د» كاثنين فأكثر من الإخوة أو الأخوات أو منهما معا - وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا يردها عن الثلث الاثلاثة من الإخوة لظاهر قوله تعالى (فإن كان له إخوة وأقل الجمع ثلاثة - وروى عنه أنه قال لعثمان رضي الله عنه لم صار الأخوان يردان الأمر من الثلث إلى السدس وإنما قال الله (فإن كان له إخوة) والأخوان في لسان قومك ليسا بإخوة - فقال لا أستطيع أن أرد قضاء قضى قبلي ومضى في الأمصار وجواب ابن عباس أن الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع عند بعضهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على جبهتها اثنين والإجماع للنسبة بعد الخلاف حجة على الأصح وروى عن معاذ الأمر

الأمر من الثلث وكذلك لو مات عن أم وجد وعن إخوة لأمر فإن الإخوة للأمر محجوبون بالجد ومع ذلك يجبون الأمر من الثلث إلى السدس وقد جمع العلماء عدد صور الإخوة الذين يجبون الأمر من الثلث إلى السدس في خمس وأربعين صورة. والدليل على أن الثلث فرض الأمر قوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه) فلا أمه الثلث مع مفهوم قوله تعالى (فإن كان له إخوة فلا أمه السدس) فإن مفهومه أن أخذها الثلث مشروط بعدم الإخوة. وولد الابن ملحق بالولد والمراد بالإخوة اثنان فأكثر إجماعاً قبل إظهار ابن عباس المخلاف حيث قال لا يحجبها الإجماع ثلاثة فأكثر لأن إظهار المخلاف بعد انعقاد الإجماع لا يخرقه كما في البحري وأعلم أن الأمر ترث ثلث التركة بالفراد عند عدم الفرع الوارث والعدد من الإخوة والأخوات إلا في مسألتين تسميان بالفراوين وهما أم وأب وأحد الزوجين فقط فإنها لا ترث الثلث كاملاً مع عدم وجود من ذكر. وإنما ترث ثلث الباقي

رضي الله عنه أنه قال لا يرث ما عن الثلث إلا الإخوة الذكور فقط أو الذكور مع الإناث. وأما الأخوات المصروف فلا يرث منها عن الثلث للسدس أو إلى السدس لأن الإخوة جمع ذكور وإناث المخلص لا يدخلن في ذلك بخلاف غير المخلص فإنهن يدخلن تبعاً وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الإخوة والأخوات لكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذكور فقط وبالإناث فقط وبهما معاً حينئذ فتحجب الأمر بالإناث المخلص عن الثلث إلى السدس وعليه الجمهور أفاده البلجوري) قوله تعالى وورثه أبواه مشعر بأنه لا وارث له سواهما فالغنى وورثه أبواه فقط فلا أمه الثلث أي ولأبيه الباقي وحينئذ فلا ينافي ما قاله الجمهور في الفراوين من أن لها ثلث الباقي لأنه ورث مع الأبوين فيها الزوج أو الزوجة فأقاله الجمهور ملائم

﴿ وَهُوَ نَصِيبٌ مِّنْ عَلَى الْفَرْدِ رَقًى
مِّنْ وَلَدِ الْأُمِّ وَالْأُنْثَى هُنَا ﴾ فِي الثَّلَاثِ مِثْلُ ذِكْرِ تَعْيِينَا

بعد فرض الزوج أو الزوجة ولذا زاد في اللغني شرطاً وهو أن لا يكون مع الأم
أب وأحد الزوجين فقط فإن كان معها من ذكر ففرضها ثلث الباقي وسيأتي
بيان هاتين المسألتين في كلامه وأما الإخوة للأم فإنما يستحقون الثلث
بشرط أن لا يحجبوا - ويحجبهم بالحد أصل ذكر أو فرع وارث وبالعد ستة
الأب والجد والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن - وقد أشار إلى إرثهم
بقوله (وهو) أي الثلث (نصيب) أي حصته (من على الفرد) الواحد (رقى)
زاد كاشيين فأكثر (من ولد الأم) أي من أولاد الأم ذكراً كانوا
أو إناثاً لأن الولاد يطلق على الذكر والأنثى والجمع وجمعه أولاد
ولأنما فرض لهم الثلث والسدس لأنهم يدلون بالأم وقد فرض لها وسوى بينهم
لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به ولأن إرثهم بالرحم وارث غيرهم بالعصوبة
وهي مقتضية لتفضيل الذكر ولأنما لم يشر إلى شرط إرثهم اعتماداً على قوله
الآتي في باب الحجب :

وجب فرع الأم مطلقاً واجب : بفرع ميت ومجد وبأب

ثم أشار إلى أن نصيبهم يقسم بينهم بالسوية ذكرهم كانوا أم إناثاً (ولأنثى)
من الإخوة للأم بالنسبة لأخوتها (هنا في) قسمة (الثلث) بينهم (مثل

للقرآن لا يخالف له . (١) لأن إرثهم بمحض الرحم فقط كالأبوين مع الابن فإنه يسوى
بينهما حينئذ وكذلك للعنق والمعلقة إذا اشتركا في العنق فيسوى بينهما لاسنوائهما في العنق
والحاصل أن كل ذكر وأنثى اتحدا جهة وقرى بآفه ضعف مالها إلا أولاد الأم فإن ذكرهم

ذكر) منهم (تعييناً) أى وجب ذلك وهو إعطاء الانثى من الثلث قسماً
يساوى قسم الذكر منهم وهذا ما خالف فيه أولاد الأم غيرهم - فإنهم خالفوا
غيرهم في خمسة أشياء - أولاً - وثانياً لا يفضل ذكرهم على أنثاهم (١) لاجتماع
ولا انفراد (٢) ثالثاً - ويرثون مع من أدلوا به (٣) رابعاً ويوجب بهم
لا يعصب أنثاهم لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به وهو الأمر بخلاف الاخوة الأشقاء وأولأب
فإن ذكرهم يعصب أنثاهم لأن فيمن أدلوا به تعصياً وهو الأب كالبنتين والبنات (٤)
بخلاف غيرهم فإن الأخت الشقيقة مثلاً إذا اجتمعت مع أخيها الشقيق عصياً فله ضعف
مالها - وأنثاهم كذكرهم عند الانفراد أيضاً بخلاف غيرهم فإن الشقيقة مثلاً إذا انفردت
لها النصف والشقيق مثلاً إذا انفرد له جميع المال (٥) بخلاف غيرهم فإنه لا يرث مع من
أدلى به كابن الابن فإنه لا يرث مع الابن - والفاغلة أن من أدلى بواسطة حبيته تلك
الواسطة لا أولاد الأمر

وَتِلْكَ بَاقِي فَرْضِ أُمِّ لَيْتٍ مَعَ ٥ أَبِي مَعَ الزَّوْجَةِ أَوْ زَوْجٍ وَقَعَ
نقصاً خامساً - وذكرهم أدلى بأنثى ويرث (٢٦) ودليل ذلك قوله تعالى (فإن
كانوا أكثر من ذلك (٢٧) فهم شركاء في الثلث) والشريك إذا أطلق اقضى
للساواة وأما الجدة فإنه يستحق الثلث كاملاً بشرطين أن يكون معه من
الأخوة أكثر من مثليه وأن لا يكون معهم صاحب فرض كما سيأتى وبهذا
تعلم أن الثلث يكون فرضاً لثلاثة وإن لم يكن الثالث في كتاب الله تعالى
ولأنهم بالاجتهاد .

أصحاب ثلث الباقي

وهو الفرض السابع الذى ثبت بالاجتهاد ويفرض لاثنتين وهما: الأم والجدة
فأما الأم فيفرض لها ثلث الباقي في مسألتين تسميان بالغراوين - وهما
أبو أم مع زوج أو زوجة فأكثر (٢٨) وأما الجدة فيفرض له ثلث الباقي
كما يفرض له أيضاً ثلث المال مع الأخوة في بعض الأحوال الآتى بيانها

(١) أى ويحجب بهم من ادلوا به حجب نقصان فإن الأمر يحجب بهم من الثلث إلى السدس بخلاف
غيرهم فلا يحجب من أدلى به بل من أدلى به يحجبه (٢٩) بخلاف غيرهم فإنه إذا ادلى بأنثى
لا يرث كابن البنت وهذا في النسب - وأما في الولاء فيرث وإن أدلى بأنثى كابن للعنتمة - وإنما
قلنا وذكرهم - لأن انتظام لاختلاف أنثى غيرهم فإنه عهد أن الانثى تدلى بأنثى وترث كأمر
الأمر (٣٠) الإشارة بقوله (من ذلك) إلى قوله (وله أخ أو أخت) أى أكثر من الأخ المنفرد
أو الأخت المنفردة بواحد وذلك بأن يكون للوجود اثنين فصاعداً ذكرين أو اثنتين أو -
ذكر أو أنثى - أو شوكاني (٣١) ومذهب أبى ثور أن لها مع الجد ثلث الباقي فهو كالأب عنه
في الغراوين بل في جميع الأحكام ٥

في بابهم وإلى ذلك أشار بقوله (وثلث باق) أى وثلث الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجة الواحدة فأكثر هو (فرض أم الميت) بالتخفيف (مع) بسكون العين لغة في مع بفتحها وجود (أب) وقع (مع الزوجة) أو - الزوجات فقط وهذه إحدى الغراوين وهى أم وأب وزوجة (أو) وقع مع (زوج) فقط وهذه ثاينة الغراوين وهى أم وأب وزوج - ومعنى (وقع) وجد وحصل وجعلته صفة لأب - والمعنى أن ثلث الباقي : فرض الأم مع وجود أب واقع مع الزوجة أو الزوج وإرشاله بالفرض لأب بالتعصيب بالأب كما يفهم من قوله فرض أم الميت ۞

مسألة الغراوين

وهذان المسألان هما اللتان تسميان بالغراوين لشهرتهما كالكوكب الأغر وقيل لأن الأم غرت فيهما بلفظ الثلث وهو إما سدس أو ربع. وتسميان بالعمرتين لقضاء عمرين الخطاب فيهما بذلك - وتسميان أيضاً بالغريبتين وصورة الأولى ان يموت الزوج عن أبيه وأمه وزوجته فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي فـالمسألة (١) من أربعة يخرج الربع فلزوج الربع واحد وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي وهو اثنان - وفي هذه الصورة قد اجتمع الربع مع مثله فتكون مستثناة

(١) الهرة للنسطة تريم الغاء في ثلاثة مواضع ، إذا كانت مفتوحة وما قبلها مفتوح نحو سأل أو ساكنة وما قبلها مفتوح نحو يأخذ - أو مفتوحة وما قبلها حرف صحيح ساكن نحو يسأل - أسأل مسألة - كما ذكره في (المفرد العلم) فلذا كتبت (مسألة) في هذا الكتاب بالألف لاعلى نبرة كما في كثير من الكتب والأفادة نهبت على ذلك ۞

من قولهم : لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما الربع ولذلك ألف فيها بعضهم بقوله : قل لمن أقتن الفرائض فهما : إما امرأة لها الربع فرض لا بعول ولا برد وليست : زوجة الميت هل بذلك تقضوا

ثم قل لي ربعان في إرث : ثابتان وما لذلك نقض وصورة الثانية أن تموت الزوجة عن زوجها وأما وأبها فللزوجة النصف ولأمر ثلث الباقي ولأب الباقي فللمسألة من ستة لأن فيها نصفاً وثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين اللذين هما يخرج النصف في ثلاثة التي هي يخرج الثلث ستة فأصلها بالانفاق ستة للزوج ثلاثة ولأمر ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس ولأب الباقي اثنان - ومن زعم من المصنفين أن فيها قولاً آخر بأن أصلها اثنان وتصح من ستة فقد وهم وإنما أبقى لفظ الثلث في فرض الأمر في الصورتين مع أنه في الأولى عبارة عن ربع وفي الثانية عبارة عن سدس تأدياً مع القرآن الكريم حيث قال (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث)

وهذا ما قضى به عمر ابن الخطاب ووافقته الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة^(١)

(١) وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للأمر فيها الثلث كاملاً لظاهر نص القرآن في قوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث) وأجاب الجمهور عن الآية بأنها خاصة فيما إذا ورثه أبواه لا ما إذا كان معهما غيرها كما هنا - واحتج أيضاً بجبر الحق والفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالجدة - وأجاب الجمهور بأن عصوبة الأب غير متحصنة وخالف الجدة لأنه في درجة الأمر والجدة أبعد منها بدرجة - أما ابن سيرين فوافق الجمهور في صورة موت الزوجة - ووافق ابن عباس في صورة موت الزوج وذلك

وَحَازَهُ الْجَدُّ وَثَلَّثَ الْمَالُ ۞ فِي بَعْضِ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَحْوَالِ
 وذلك (١) لأننا لو أعطينا الأم (الثلث كاملاً) لزم لها ما تنقصيل الأمر على الأب
 في صورة موت الزوجة لأن الأم تأخذ حينئذ اثنين والأب يأخذ واحداً
 بعد أخذ الزوج بنصفه ثلاثة إذ المسألة من ستة لأن فيها نصفاً (وثلث
 الباقي) وما أنه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة موت الزوج (٢)
 مع أن الأم والأب في درجة واحدة والأصل أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى في
 درجة واحدة يكون للذكر ضعف ما للأنثى - ولا يشكل خروج بعض الأفراد
 عن هذا الأصل كما إذا اجتمع مع الأم الأخ والأم والأخت للأم فإنه يسوى
 بين الذكر والأنثى لأن ذلك خارج بدليل. ثم أشار الناظم إلى أن الجدة
 قد يفرض له مع الأخوة ثلث الباقي في حالة - وثلث المال في حالة أخرى
 مع الأخوة فقال (وحازَه الجَدُّ) أي وحاز الجدة ثلث الباقي بالفرض وذلك
 فيما إذا كان معه أخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد الفرض أحظ
 له من المقاسمة وسدس جميع المال كزوجة وجد وثلاثة أخوة لغير أم
 لأنها لا تنقصيل الأب بل فضلها هو نصف السدس وقد عهدت المساواة بين الذكر والأنثى
 في أولاد الأم فالفاضلة بشئ أولى. (٣) أي وذلك ثابت لأننا لو أعطينا الخ فذلك مبني
 والخير محذوف وهكذا نظير هذه العبارة ۞

(٤) لأن المسألة تكون حينئذ من أنثى عشر لأن فيها (ربعا وثلثا) لو أعطينا الأم (ثلثاً
 كاملاً) فللزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة لو أعطيناهما والأب الباقي وهو -
 خمسة فهو وإن فضلها بنصف السدس لم يفضل عليها التفضيل المعهود وهو أن يعطى
 مثليها ۞

وَيُفْرَضُ السُّدُسُ لِسَبْعَةٍ وَهُمْ : أَبٌ وَجَدَّ إِنْ يَكُنْ فَرَعَ وَأُمٌّ
للزوجة الربع وللجد ثلث الباقي فرضاً (و) كذا حال الجدة (ثلث المال) كله
بالفرض (في بعض ما يأتي) في باب الجدة والاختوة (من الأحوال) وذلك
فيما إذا زاد الاختوة على مثليه ولم يكن معهم ذو فرض كجد وثلاثة أخوة
فللجد الثلث فرضاً فعلم أن الجدة إنما يفرض له ثلث التركة بشرطين أن -
يكون معه من الاختوة أكثر من مثليه وأن لا يكون معهم صاحب فرض
وهذا في حالة عدم استواء الأمرين أي للمفاسمة وثلث المال أو استواء الأمور
الثلاثة أي للمفاسمة وثلث الباقي والسدس - وأما في حالة الاستواء فسيأتى
أن في ذلك أقوالاً وأن الأولى للمفتي أن يعبر بالثلث في استواء الأمرين
وبالسدس في استواء الأمور الثلاثة وعليه فإثر الجدة حينئذ بالفرض أيضاً
كما سيأتى مبسوطاً إن شاء الله تعالى :

ذكر أصحاب السدس

يفرض السدس لسبعة أصناف من الورثة وهم الأب والجد والأم وبنت
الابن فأكثر والأخت للأب فأكثر والجدة فأكثر والفرد من أولاد الأم
وقد أخذ الناظم في ذكرهم وذكر شروط استحقاقهم السدس فقال (ويفرض
السدس) بسكون الدال (لسبعة) أصناف من الورثة وهم الأول (أب)
والثاني (جد) وارث وإن علا وهو عند الإطلاق لا ينصرف إلا للوارث
وهو من لم يدل إلى الميت بأنثى وبعبارة أخرى هو الذي لم يدخل في نسبته
للميت أنثى وإنما يستحقان السدس بشرط وجودى وهو (إن يكن) أى
إذا وجد للميت (فرع) وارث من ولد صلب أو ولد ابن ذكر كان أو أنثى

أو خنثى واحدا أو متعددا - ويزاد في الجدل شرط آخر وهو أن لا يوجد أب لأن الجدل
يوجب بوجوده - فإن كان الفرع ذكرا أو خنثى كان لهما السدس فرضا
فقط فإن كان أنثى فلهما السدس فرضا وما فضل عن الفروض تعصيبا فإن
لم يفضل شيء فلهما السدس ولا ينقصان عنه وإن كثرت الفروض ولو
كان الفرع الوارث بنتا وبنت ابن أو بنتا ابن كان للحكم كذلك هذا إذا
لم يوجد مع الجد إخوة أشقاء أو لأب فإن وجدوا فقد ينال السدس في -
حال من أحواله معهم فرضا على الأوجه^(١)

أما إذا لم يوجد الفرع الوارث فإنهما يرثان بالتعصيب فيأخذان ما تبقى بعد
محاب الفرض إن وجد ذو فرض كزوجة مثلا - ويأخذان جميع المال
بالتعصيب إذا لم يوجد وارث أفاده شيخنا والدليل على استحقاق الأب
السدس قوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان
له ولد) وفي الجدل الإجماع قياسا على الأب تنبيهه ما علم أن الجدل كالأب عند
فقد إرثا وحبلا لا في ست مسائل - الأولى إذا كان مع الجد إخوة
لأبوين أو لأب فليس حكم الجدل معهم حكم الأب لأن الأب يحجبهم إجماعا
لادلائهم به فهو أقرب منهم والجدل يقاسمهم^(٢) لكونهم يساؤون في القرب

وذلك إذا كان معه ذو فرض والسدس أو فرله من ثلث الباقي ومن المقاسمة كزوج
وأمر وجد وثلاثة إخوة فلزوج النصف ولأمر السدس والافر للجد سدس وهو سهم
كامل فإن السألة من ستة ولو قاسم أو أخذ ثلث الباقي لأخذ أقل من ذلك^(٣) وعند

لأن

لأن الجد والاختوة يدلون إلى الميت بالأب فذلك يفاسمونه على تفصيل يأتي
 الثانية إحدى الغراوين وهي أبوان وزوج للأم فيها ثلث الباقي بعد فرض
 الزوج فيأخذ الأب مثلها فلو كان بدل الأب فيها جد كان للأم معه ثلث
 جميع المال الثالثة ثانية الغراوين وهي أبوان وزوجة فأكثر للأم فيها
 أيضاً ثلث الباقي بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الأب جد كان للأم
 معه ثلث الجميع أيضاً الرابعة أن الاختوة لغير أم وبنينهم يحجبون الجد
 في باب الولاء بخلاف الأب والخامسة أن الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها
 الجد لأنها زوجته والشخص لا يسقط زوجه نفسه فترث أم الأب مع الجد
 دون الأب - فهما وإن اشتركا في أن كلامهما يحجب أم نفسه قد اختلفا
 في أن أم الأب يحجبها الأب ولا يحجبها الجد ولذلك فإن الأب لا يرث
 معه الإحالة واحدة من جهة الأمر - والجديرث معه جدتان جاة من
 جهة الأب هي أم الأب وجدة من جهة الأمر هي أمها وإن علت - ومع أبي
 الجديرث ثلاث - ومع جد الجد أربع وهكذا كلما علا الجد درجة زاد فيمن
 يرث معه جاة - والسادسة أن الأب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضاً
 والباقي تعصيباً بخلاف وأصل المسألة حينئذ سنة اعتباراً بفرضه لا
 بتعصيبه ولو كان الجد بدله فكذلك على الرابع - وقيل إنه يأخذ جميعه تعصيباً
 فخالف الجد الأب في جريان الخلاف (٥)

أبي حنيفة أن الجد يحجبهم كالأب. ومذهب أبي ثور أن الجد كالأب في جميع الأحكام (٥) فإن
 قيل هل لهذا الخلاف ثمرة أم لا، أجب بأن له ثمرة تظهر في تصحيح المسألة كما هو في بنت
 وجد فمن قال إنه يرث السدس فرضاً والباقي تعصيباً وهو الأصح والارجح كما قال

.... وأمر

مَعَ وَلَدٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ إِخْوَةٍ ۖ وَأَخَوَاتٍ مُطْلَقًا لِمَيِّتٍ
وَنَالَهُ أَيْضًا مَعَ الْإِخْوَةِ جَدٍّ ۖ حَيْثُ لَدَاكَ بَعْدَ تَحْيِيرِ قَصْدٍ

(و) الثالث (أمر) الميت وإنما تستحق السدس إذا كان للميت فرع وارث
أو علة من الإخوة أو الأخوات أو منهما - وقد أشار إلى ذلك بقوله (مع)
وجود (ولد) صلب وارث للميت أو ولد ابن كذلك ذكرنا كان أو أنثى
واحدة أو متعددة (أو) مع وجود (عدد) اثنين «، فأكثر (من إخوة)
جمع أخ للميت (وأخوات) جمع أخت كأخ وأخت فأكثر أو من أحدهما
كأخوين فأكثر أو أخين فأكثر أشقاء كانوا أو لأب أو لأم واثنين أو
محمولين كلهم أو بعضهم بالشخص لا بالوصف كما مر وهو معنى قوله
(مطلقا) وإنما آخر (للميت) لأجل القافية وقدرته في موضعه - والدليل
على ذلك قوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك) وخرج

النوى فأصلها من ستة ومن قال إنه يرث الكل تقصيبا يقول الأصل من اثنين، وتظهر
الشرة أيضا فيما لو وصى بثلاث الباقي بعد أصحاب الفروض فعلى جعله كالأب تكون الوصية
بثلاث الثلث الباقي بعد نصف البنت وسدسه وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثلاث
النصف الباقي بعد فرض البنت. فائدة الحكمة في جعل نصيب الولد أعظم من نصيب
الوالدين مع أن حقهما أعظم من حق الولد. هي كون الوالدين في زمن الكبر فما بقي من
عمرهما الا القليل غالباً فكان احتياجهم إلى المال قليلاً بخلاف الولد فإنه لازال في زمن
الصغر فكان احتياجه إلى المال كثيراً. « ولو كانا ملصقين لهما رأسان وأربعة أيدي
وأربعة أرجل وفرجان فهما كالاثنتين في جميع الأحكام من إرث وحجب وغيرها أي كالقصة
بالاخوة

بالاخوة بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس والفرق بين بني الأخوة وبني الابن أن لفظ الأخ لا يطلق على ابن الأخ بخلاف لفظ الابن فإنه يطلق على ابن الابن مجازاً شائعاً وقيل حقيقة قال تعالى (يا بني آدم) وأيضاً فأولاد الابن أقوى من أولاد الأخوة فلهم الم يكن ابن الأخ كأبيه مطلقاً. ولو اجتمع مع الأم فرع وارث وعدد من الأخوة كان الحجب مضافاً للفرع لأنه أقوى. ولما أن الجد قد ينال السدس فرضاً في بعض أحواله مع الأخوة نبه على ذلك بقوله (وناله أيضاً) أي نال الجد السدس بالفرض في بعض أحواله (مع) وجود (الأخوة) وبعض أهل الفروض كما ناله عند تقدم ووجود الفرع الوارث كما سبق (جد) فاعل ينال مؤخر (حيث لذلك) السدس (بعد تخيير) للجد في الاحتظ له من سدس جميع المال أو ثلث الباقي أو المفاصلة (قصد) أي لذلك السدس أي اختاره لكونه الأحظ له فلذلك متعلق بقصد. وسيأتي تفصيل ذلك والرابع

والذية كما نقل عن ابن القطان في رثان الثلث من أخيهما للأم ومحببان الأم من الثلث إلى السدس. وقال ابن حجر الظاهر أن تعدد غير الرأس ليس بشرط بل معنى علم استقلال كل حياة كان الحكم كذلك. اهـ بأجوري قال في الافناع وتعطى الأم السدس مع الشك في وجود أخوين كأن وطئ اثنان امرأة بشبهة وأتت بولد واشتبه الحال ثم مات الولد قبل لحوقه بأحدهما ولأخيهما دون الآخر ولدان فالأم من مال الولد الميت السدس في الأصح أو الصحيح قال البجيرى أي لاحتمال أن الميت ابن الذي له ولدان وعليه فيكون الميت مات عن أم وأخوين فالسدس محقق والثلث مشكوك فيه لاحتمال نسبة الولد للثاني فإن استلحقته الثاني أخذت الثلث كاملاً اهـ

وَهُوَ لِبْنُ ابْنٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ۞ فَرُضَ مَعَ الْبِنْتِ وَبِنْتُ ابْنٍ عُلْتُ
مَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَعْصَبٌ بَدَأَ ۞

بنت الابن فأكثر - وإنما تستحقه مع بنت الصلب أو بنت ابن أعلى -
منها إذا لم يكن لها معصب وإلى ذلك أشار بقوله (وهو) أي السدس والضعيف
في محل رفع مبتدأ (لبنت ابن وإن تعددت) كاثنتين فأكثر أو نزلت
والخبر قوله (فرض) أي مفروض واللبنت متعلق به والمعنى أن السدس
مفروض شرعاً لبنت الابن أو بنات الابن المتحاذيات وذلك (مع) وجود
(البنت) الواحدة للبيت (و) كذا مع وجود (بنت ابن) واحدة (علت)
ارتفعت عليها أو عليهن تكملة الثلثين بشرط ذكره بقوله (ما لم يكن ثم
معصب) أي إذا لم يوجد هناك ذكر معصب لها أو لمن في درجته من كأخ
أو ابن عم وهكذا كل درجة نزلت انفردت أو تعددت مع أفراد من فوقها
تأخذ السدس تكملة الثلثين و (بدأ) بمعنى ظهر و جعلته في محل رفع صفة
كاشفة لمعصب، وخرج بقولنا الواحدة ما إذا تعددت البنت أو بنت
الابن العليا فإنها لا ترث السدس انفردت أو تعددت بل تسقط ما لم
يعصبها ابن ابن في درجتها أو أنزل منها وهو المسى بالأخ المبارك. أما
إذا كانت مع ابن الصلب فإنها تسقط مطلقاً. ومما تقرر تعلم أن بنت
الابن الواحدة لا تأخذ السدس كاملاً إلا بشرط أن لا يكون لها معصب
وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي هي معه أكثر من بنت
واحدة أما لو كان الفرع ذكر الحجبها أو أكثر من بنت لسقطت. —
والدليل على ذلك الإجماع لقول ابن مسعود رضي الله عنه لأقضي فيهما

بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للبنت النصف ولبنت الابن
 السدس تكلة الثلثين وما بقي فلاأخت رواه البخارى وقيس على تلك
 كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها وإنما جعل الإجماع
 هو الدليل مستنداً لقول ابن مسعود ليلاً لأنه ليس من كلام النبي صلى
 عليه وآله وسلم - وإيضاح ذلك فيما رواه البخارى عن هزيل بن الزاى المعجمة
 ابن شرحبيل أنه قال سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت
 فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل
 أنت ابن مسعود فإنه سيوافقتني فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي
 موسى المتقدم فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين . أى إن قضيت
 فيها بذلك لأقضي فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبنت النصف
 ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فوائد . الأولى
 توريث بنت الابن مع البنت الثائية توريث الأخت مع البنت . الثالثة
 إثبات الثلثين للبنين بطريق الأولى لأنه إذا كان الثلثان لبنت الابن
 مع بنت الصلب فالأولى أن يكون للبنين فهذا جهة على من قال لها
 النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى الأشعري وأخبره بما
 قاله ابن مسعود فقال لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر فيكم - عن حاشية
 البقرى .

الخامس الأخت للأب فأكثر وإنما تستحقه مع الأخت الشقيقة تكلة
 الثلثين إذا لم يكن لها معصب وهو المراد بقوله (وهو) أى السدس
 والضمير مبتدأ (لأخت) واحدة (من أب فصاعداً) أى فأكثر وخبر
 للبنت

﴿ وَهُوَ لِأَخْتٍ مِنْ أَبٍ فَصَاعِدًا ﴾

﴿ فَرَضَ مَعَ الْأَخْتِ لِلْأُمِّ وَالْأَبِّ ﴾ ﴿ إِنْ فَقَدَ الْعَاصِبُ وَالسُّدُسُ وَجِبَ ﴾

المبند أقوله (فرض) أى مفروض ولأخت متعلق به وذلك (مع) وجود (الأخت) الواحدة (لأُمِّ ولأَبٍ) أى الشقيقة تكلمة الثلاثين بشرط ذكره بقوله (إِنْ فَقَدَ الْعَاصِبُ) لها أولهن من الاخوة لأب أولجد أى ولم يوجد هناك حاجب لها أولهن من فرع وارث أو أب أو أخ شقيق قياسا على بنت الابن فأكثر مع بنت الصلب وخرج بقولنا الواحدة ما إذا تعددت الشقيقات فإن الأخت أو الأخوات من الأب يسقطن إلا إذا عصبن أخوهن ويسى الأخ المبارك. تنبيه القريب المبارك هو من لولاه لسقطت الأنثى التى يعصبها كبنين وبنت ابن وابن ابن سواء أكان أخاها أو ابن عمها مساويا لها فى الدرجة أو انزل منها - وكأختين شقيقتين وأخت لأب وأخ لأب فلولوا ابن الابن فى المسألة الأولى لسقطت بنت الابن فهو قريب مبارك ولولا الأخ من الأب فى الثانية لسقطت الأخت من الأب فهو قريب مبارك. وأما القريب المشؤم فهو الذى لولاه لورثت الأنثى التى يعصبها ولا يكون ذلك إلا مساويا للأنثى من أخ مطلقا أو ابن عم لبنت الابن. مثال ذلك أبوان وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن أصلها اثنا عشر وتغول إلى ثلاثة عشر للأبوين منها

١) أما الأخت الواحدة فإنما تستحقه كاملا بشرط أن لا يكون لها معصب من أخ أو جد وأن لا يكون لها مساو وأن يكون معها أخت شقيقة فقط وأن لا يكون معها أب وارث وأن لا يكون معها فرع وارث ٢) وذكر أيضا أن الأنثى الواحدة تساوى الإناث للتعدادات

أربعة وللزوج ثلاثة وللبنت ستة ويسقط ابن الابن وبنت الابن .
وكزوج وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأب فللزوج النصف وللأخت
الشقيقة النصف ويسقط الأخ والأخت من الأب . فلو لا وجود ابن الابن
في المسألة الأولى لورثت بنت الابن السدس وعالت المسألة إلى خمسة
عشر وهو قريب مشؤم عليها . ولو لا وجود الأخ من الأب في الثانية
لورثت الأخت من الأب السدس تكمة الثلثين وعالت المسألة إلى سبعة
فهو أخ مشؤم على أخيه . ذكره العلامة ابن شهاب في فتوحاته (٢)

في أربعة مواضع الأولى بنت الابن أو بناته إذا كانت أو كن مع بنت الصلب الواحدة
ففضها أو فضهن السدس ولا يزيد الفضل من زيادة عددهن . الثاني الأخت أو الأخوات
من الأب إذا كانت أو كن مع الشقيقة لها أو لهن السدس ولا يزيد من زيادة عددهن الثالث
الزوجة الواحدة والزوجات لها أو لهن الربع أو الثمن فقط . الرابع الجدة الواحدة أو
الجداً لها أو لهن السدس ولا يزيد من زيادة عددهن . انتهى .

وَالسُّدُسُ وَجِبَ

لِجَدَّةٍ فَصَاعِدًا وَالْفَرْدُ مِنْ ١٠ أَوْلَادٍ أَمْرٌ مُطْلَقٌ فَلْتَسْتَبِينَ

السادس الجدة فأكثر وهي عند الإطلاق أم الأم - وأوما إليها بقوله (والسدس وجب) شرعا (لجدة) واثثة (فصاعدا) أى فأكثر سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان للميت اخوة أو لم يكن (١) وإنما استحققه إذا لم تحجب إما بأم أو بجدة أقرب منها أو باب أدلت به أو بجدة كذلك خلافا للاحكام أحمد رحمه الله (٢) وتشترك الجدات في السدس بالتسوية سواء استوفين في الادلاء أم زادت إحداها بجهة كما سيأتى وهولمن انفردت منهن والدليل على إرثهن السدس وعلى التسوية فيه بينهن ما روى بريدة أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس إذا لم تكن دونها أمر رواه أبو داود وغيره - وما رواه الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجديتين

(١) الغرض من هذا التعميم الإشارة إلى أن الجدة ليست كالأم فترث السدس مطلقا وشذ

عن ذلك ابن عباس فقال إن لها الثلث عند علم الولد والجمع من الاخوة والسدس عند وجود الولد أو الجمع من الاخوة فتكون كالأم كما أن الجدة كالأب. وأجاب الجمهور بأنهم الحقوا الجد بالأب لقوته لأن ابن الأب وهو الأخ للأب يقوم مقامه في العصبية فكذا أبوه أى أبو الأب وهو الجد ولم يلحقوا الجدة بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأخ للأم لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل يستحق السدس فكذلك أمها وهي الجدة (٢) فإنه يقول إن الأب ومثله الجد أبو الأب لا يحجب أمر نفسه ويحجب من أدلت به ممن ترث عنه

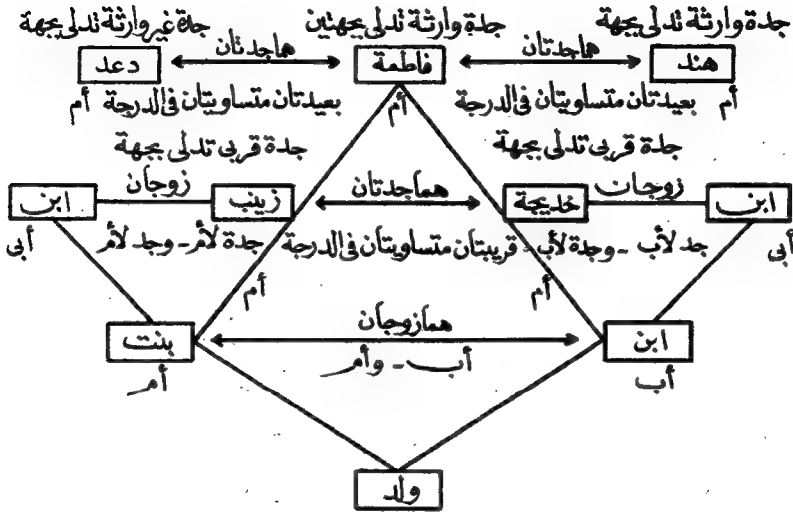
بالسدس - وقضاء أبي بكر رضي الله عنه به لامر الأمر - وقضاء عمر رضي الله عنه به لأمر الأب وقوله لها أرى أن ذلك السدس بينكما وهو لمن انفردت منكما (١) وقياساً في كل جدة تدلى بوارث عندنا وعند الحنفية. واعلم أن الجدات عندنا على أربعة أقسام القسم الأول من أدلت بمحض إناث كأم الأمر وأمهاتها المدليات بإناث خالص والقسم الثاني من أدلت بمحض ذكور كأم الأب وأمر أبي الأب وأمر أبي أبي الأب وهكذا بمحض الذكور والقسم الثالث من أدلت بإناث إلى ذكور كأم أم أب وكأم أم أم أبي أب وهكذا وكل جدة من هذه الأقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية وهي المعبر عنها بالجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدلت بذكور إلى إناث كأم أبي الأمر وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة لأنها أدلت بغير وارث قال الرحبي وكل من أدلت بغير وارث ٥

(١) روى أن الجدة أمر الأمر جاءت إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فأرجى حتى أسأل الناس فقال له الغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال له أبو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل الغيرة فأنفذ لها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الأب إلى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به أبو بكر فهو لغيرك وما أنا بزازك في الفرائض شيئاً ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعتم فهو بينكما أو أيتكما خلت به فهو لها ٥

فالملاحظ من الموارث (١) وهذا عندنا كالخفية إلا على الفول بنوريث ذوى الارحام ثم إذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الأم الاجدة واحدة فقط وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الأب. وضابط ذلك أن تقول كل جاة أدلت بمحض إناث أو ذكر ترث. ومن أدلت بذكرين انثيين فلا (٢) ولو أدلت إحداها أو ولدها بجهتين أو أكثر بحيث لو تعددت تلك الجهات أشخاصا لكن وراثات بالفعل وأدلى غيرها بجهة واحدة مع استوائهن في الدرجة أو مع اعتلاء المدلية بخالص الإناث عندنا فالأرجح عند الشافعية اشتراكهن في - السدس بالسوية بحسب الأبدان لا بحسب الجهات. وهو قول أبو يوسف وسفيان بل أسنده الشافعي إلى أبي حنيفة رحمه الله (٣) ولنذكر لذلك صورة يتضح بها المراد وهي أن يتزوج بنت خالته الشقيقة فتلد له ولدا فأم خالته هي أم أم أم، وأم أم أب. فلو كان معها أم أبي أب لورثت أيضا وهذا رسمها :

(٤) أي أن من أدلت من الجدات بغير وارث ويعبر عنها بالتي أدلت بذكرين انثيين ليس لها نصيب من الموارث أي من الأمور للورثة جمع ميراث بمعنى الموروث. (٥) هذا هو ضابط وارث الجدات الوارثات وانظر حجب الجدات تجدز زيادة لم يوضح (٦) وقال محمد بن الحسن وزفر (كعم) من الخفية والامام أحمد بن حنبل رحمه الله يقسم السدس بينهما أو بينهن بحسب الجهات لا الأبدان - فلذات الجهتين مثلا ثلثاه ولذات الجهة الواحدة ثلثه - وهذا الاجتماع لا يأتى على مذهب الامام مالك رحمه الله لأنه لا يرث إلا الجاة من جهة الأم والجدة أم الأب نفسه وإن علت بمحض الإناث لا أمر الجد - وعند الإمام أحمد

هذه صورة الجدة التي تدلى بجهتين



يتصور في ثلاث جلات فقط لتوريثه أم الجد أبي الأب أيضاً وإن علت بمحضنا الإنثاء.
فإنه كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله إلا النصف والسادس فقط يجمع
نصفان وقد يجمع سدسان بل ثلاثة أسداس ٥

..... وَالْفَرْدِ مَنْ ۖ أَوْلَادِ أُمِّ مُطَلَقًا فَلْتَسْتَبِينَ
 (فهند - وفاطمة - ودعد) جدات بعيدات متساويات في الدرجة وكل
 من (هند ودعد) تدلى بجهة واحدة و(فاطمة) تدلى بجهتين و
 (خديجة وزينب) جدتان قرابتان متساويتان في الدرجة وكل منهما
 تدلى بجهة واحدة فإذا مات هذا الولد عن هذه الجدات الخمس فالسدس
 بين (خديجة وزينب) إذ هما متساويتان في الادلء إليه لأن كل واحدة
 تدلى إليه بجهة واحدة فزینب أم أمه وخديجة أم أبيه ولا شيء
 لباقي الجدات لأن القربى تحجب البعدى فإن مات هذا الولد عن (فاطمة
 وهند ودعد) فقط وقد مات قبله زينب وخديجة فالسدس (لفاطمة
 وهند) بينهما بالسوية على الأرجح عندنا وبه قال أبو حنيفة وسفيان
 وأبو يوسف. ومقابل الأرجح عندنا وهو محكى عن بن سريج وعند الإمام
 أحمد ومحمد بن الحسن وزفر (كهم) لفاطمة المدلية بجهتين ثلاثاً -
 السدس. ولهند للمدلية بجهة واحدة ثلث السدس. وعند الإمام مالك
 كله لفاطمة لعدم توريثه أم أبي الأب (واما دعد) فلا شيء لها لأنها
 أم أبي أم وأبو الأمر لا يرث فكذلك من أدلى به فتأمل .
 (و) السابع من يرث السدس (الفرد من أولاد أم) الفرد يطلق على
 الواحد المذكور وإنما يذكر ما يفتا به لشموله الذكر والأنثى إذ المراد منه
 الفرد الواحد من أولاد الأمر الصادق بالذكر والأنثى. والفرد بالكسر
 معطوف على جدة أى والسدس وجب لجدة ولل فرد الواحد من أولاد
 الأمر ذكر كان أو أنثى أو خنثى وهو المراد من قوله (مطلقاً) وقوله
 فلتستبين

وَاعْلَمْ بِأَنَّ حَاصِلَ أَهْلِ الْفَرْضِ هُمْ ۞ أَبٌ وَجَدَّ ثُمَّ زَوْجٌ وَابْنٌ أُمٌّ
وَالْخَامِسُ الشَّقِيقُ فِي الْمَشْرُكَةِ ۞ كَذَلِكَ النِّسَاءُ الْكُلُّ إِلَّا الْمَعْتَقَةَ
وَوَلَدٌ كَالْفَرْعِ مِمَّا ذَكَرْنَا ۞ هُنَا بِإِلَّا قَيْدِ فَوَارِثٍ يُرَى

(فلتستبين) أمر من الاستبانة بمعنى الاستيضاح والمعرفة والمفعول
محذوف ومراده اطلب استبانته واعرفه حق المعرفة . وإنما يستحقه
إجماعاً بشرط أن لا يجب بأصل ذكر . أوفرع وارث كما سيأتي لقوله تعالى
(فإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما
السدس) فقد اجمع المفسرون على أنها نزلت في أولاد الأم دون غيرهم كما
قرئ به في الشواذ . وقرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وقراءة
المعاني كالخبر الإحدى فإن تعدد أولاد الأم كان لهم الثلث كما تقدم .
تنبيه فهم مما تقدم أن أصحاب الفروض (١) ثلاثة عشر أربعة من
الذكور وهم الأب والجد والزوج والأخ للأم . وتسع من النساء وهن كل
الوارثات إلا المعتقة وبعضهم يزيد الأخ الشقيق في المشتركة فيجعل الذكور
خمساً وبه يصير أهل الفروض أربعة عشر . ومنهم الناظم رحمه الله
حيث قال :

وَاعْلَمْ بِأَنَّ حَاصِلَ أَهْلِ الْفَرْضِ هُمْ ۞ أَبٌ وَجَدَّ ثُمَّ زَوْجٌ وَابْنٌ أُمٌّ
وَالْخَامِسُ الشَّقِيقُ فِي الْمَشْرُكَةِ ۞ كَذَلِكَ النِّسَاءُ الْكُلُّ إِلَّا الْمَعْتَقَةَ
وَفَهْمُ أَيْضاً أَنَّ الْوَرِثَةَ بِاعْتِبَارِ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ قَسَمَ يَرِثُ بِالْفَرْضِ
فَقَطُّ وَهْمُ سَبْعَةٌ الزَّوْجَانِ وَالْجِدَّتَانِ وَالْأُمُّ وَوَلَدَاهَا وَقَسَمَ يَرِثُ بِالْفَرْضِ
تَارَةً وَبِالتَّعْصِيبِ تَارَةً وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا الْأَبُ وَالْجَدُّ قَسَمَ يَرِثُ بِالْفَرْضِ تَارَةً وَبِالتَّعْصِيبِ تَارَةً
وَلَا يَجْمَعُ

ولا يجمع بينهما وهم أربعة البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت للأب وقسم يرث بالعصيب فقط وهم اثنا عشر باق الورثة ولان النازم رحمه الله تعالى اطلق الفرع والولد كلما ذكرهما فيما سبق ومراده بكل منهما الوارث أى أن مراده بالفرع : الفرع الوارث وبالولد : الولد الوارث نبه على ذلك فقال :

وولد كالفرع مهاد ذكرنا : هنا بلا قيد فوارث يرى وهذا انتهى الكلام على الفروض الستة التى ثبتت بكتاب الله تعالى ومن يستحقها كما مرّت الاشارة أيضا الى الفرض السابع الذى ثبت باجتهاد الصحابة رضوا الله عنهم فمن بعدهم وهو ثلث الباقي وسيأتى الكلام عليه مفصلا بالنسبة للبط فى بابه ان شاء الله تعالى .

باب احكام العصابات وترتيب ميراثهم

أى هذا باب احكام الخ والاحكام جمع حكم وذلك ككون العاصب يأخذ ما تبقى بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استغرقت الفروض التركية ويأخذ جميع التركية لاذ لم يكن ذوفرض . والعصابات جمع عصابة مثل قسبة وقصبات . والعصبة جمع عاصب ، مثل طلبية وطالب . والعصبات جمع الجمع . وتطلق العصبة على الواحد وغيره فيقال زيد عصابة والزيدان عصابة والزيدون عصابة (٢٥) وعصبة الرجل فى اللغة بنوه وقربائه سموا

(٢٥) المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالعصيب كالأب . ولا يرث الأخ الشقيق وللشركة لأنه وان ورث بالفرض فيها لكن تبعا لأولاد الامر والكلام فيمن يرث بالفرض استقلالاً على أن هذه نادرة فهي كالعدم . ذكره الباجورى . (٢٦) إطلاق لفظ العصبة على الواحد يخالف كونه جمعاً لعاصب إلا أن يقال استعماله فى الواحد مجاز من استعمال اسم الكل فى الجزء كما

بها لأئهم عصبوا به أى أحاطوا به (٣) وكل ما استند حول شئ فقد عصب به. ومنه العصاب أى العمائم. وقيل سموها بالنقوى بعضهم ببعض من العصب وهو الشد والنخ يقال عصب الشئ عصباً شدة وعصب الرأس شد دته ومنه العصاة أى العمامة لشد الرأس بها وفى الإصطلاح العصبة من ليس له نصيب مقدر من المجمع على توريثهم حالة تعصبيه وخروج بنفى النصيب المقدر أهل الفروض أجمع لأن أنصباء هم مقدره ويقولنا من المجمع على توريثهم من ينزك منزلة العصبة من ذوى الارحام فإنهم وإن لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع على توريثهم ودخل يقولنا حالة تعصبيه كل من يرث بالفرض نازرة وبالنصيب أخرى كالآب بعد خروجه بما صر فإنه وإن كان له نصيب مقدر لكن لا فى حالة استظهره العلامة الأمير أو يقال سعى به الواحد والجمع المذكر والمؤنث للغلبة فصار كأنه اسم جنس كما قاله العلامة أبو بكر بن شهاب. قال فى الصباح: وقد استعمل الفقهاء العصبة فى الواحد إذ لم يكن غيراً لأنه قلم مقام الجماعة فى إخراج جميع المال والشرع جعل الأثني عصبة فى مسألة الاعتناق وفى مسألة من الوارث فقلنا بمقتضاه فى مورد النص وقلنا فى غيره لا تكون المرأة عصبة لالفة ولا شرعاً. اهـ (٣) فالأبناء من تحت والآباء من فوق والأخوة وينوهم. والأعمام وينوهم فى الجوانب القرية والبعيدة. وبعبارة أخرى فالأبناء من طرف والآباء من طرف والأخوة من جانب والأعمام من جانب.

تعصيبه بل في حالة إرثه بالفرض (١) والميراث (٢). بمعنى الإرث لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين وشرعاً حق قابل للنجري. يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما أو نحوهما. وقد تظلم شرح ذلك عند الكلام على الإرث والعصبة ثلاثة أقسام عاصب بنفسه وعاصب بغيره وعاصب مع غيره فالعاصب بنفسه: كذكر قريب لم يدل إلى الميت بأنثى وذو الولاء فخرج بقولنا قريب الزوج وبقولنا المر يدل إلى الميت بأنثى الأخ للأمر ودخل جميع الذكور وذو الولاء ذكر كان أو -

(١) قال ابن قاسم على التختة أي دخل بقوله حالة تعصيبه البنت. أي مع الابن. والأخت أي مع البنت. اذ يصدق على كل منهما أنه ليس له سهم حالة تعصيبه وإن كان له سهم مفرد في حالة أخرى، وبقوله من جهة التعصيب الأب والجد وابن العم، أي الذي هو أخ لأمر أو زوج. فإن كلا منهما يصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدار حالة التعصيب من جهة التعصيب وإن كان له نصيب مقدار فيها من جهة الفرض. اهـ واعلم أنهم اختلفوا في الإرث بالفرض والتعصيب أيهما أقوى فقال ابن الهائم إن الإرث بالفرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه بضيق التركة. وقال الرشيدى إن الإرث بالتعصيب أقوى لأن العاصب يستحق كل المال ولأن ذالفرض إنما فرض له لضعفه لتلايقطه القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الاتاث وكان أكثر من يرث بالتعصيب الذكور فالأصل في الذكور التعصيب والأصل في النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لأنه أصل في الأقوى وهذا هو المعتقد. اهـ أقول وقد ظهر لي أن معانيقوى هذا القول أن العصب إذا جتمع مع ذى الفرض رده عن فرضه إلى التعصيب سواء كان في درجته كالابن مع البنت أو

الْوَارِثُ الْحَايُزُ بِالنَّعْصِيْبِ ۖ بِالنَّفْسِ كُلُّ ذَكَرٍ قَرِيبٌ
لَمْ يُدَلِّ بِالْأُنْثَى وَذُو الْوَلَاءِ ۖ وَالْحَكْمُ فِي الْإِرْثِ لِمَوْلَاةٍ
أُنْثَى هَذَا تَعْرِيفُهُمْ بِالْحَدِّ. وَأَمَّا بِالْعَدِّ فُجْمَلَتْهُمْ بِالْبَسْطِ سَبْعَةَ عَشَرَ أَثْنًا
عَشْرًا مِنَ الْقَرَابَةِ وَهُمْ مَرْتَبُونَ كَمَا يَأْتِي كُلُّ رَتْبَةٍ تَحْجِبُ مَا بَعْدَهَا، الْابْنُ
ثُمَّ ابْنُ الْابْنِ وَإِنْ سَقَطَ، ثُمَّ الْآبُ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلا، وَهُوَ مَعَ الْإِخْوَانِ لِفُتْرَامٍ
فِي رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ الْإِخْوَانُ الشَّقِيقُ، ثُمَّ الْإِخْوَانُ مِنَ الْآبِ، ثُمَّ ابْنُ الْإِخْوَانِ الشَّقِيقِ
ثُمَّ ابْنُ الْإِخْوَانِ مِنَ الْآبِ، ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ، ثُمَّ الْعَمُّ مِنَ الْآبِ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ
الشَّقِيقُ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ مِنَ الْآبِ وَخَمْسَةٌ مِنْ غَيْرِ الْقَرَابَةِ وَهُمْ الْمَعْتَقُ الْمُبَاشَرُ
لِلْمَعْتَقِ ثُمَّ عَصْبَتُهُ لِلنَّعْصِيْبِ بِأَنْفُسِهِمْ. ثُمَّ الْمَعْتَقُ الْمَعْتَقُ، ثُمَّ عَصْبَتُهُ كَذَلِكَ
ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ. وَالْحَكْمُ فِي إِرْثِ الْعَاصِبِ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا
أَنْزَلَ كَابْنَ ابْنِ ابْنٍ مَعَ بَيْتِ ابْنٍ وَكَوْنَهُ قَدِ يَكُونُ مُبَارَكًا عَلَى ذِي الْفَرْضِ الْمَحْجُوبِ فَيُنَاقِلُ
بِسَبَبِهِ كَمَا فِي بَنَيْنَ وَبَيْتِ ابْنٍ وَابْنِ ابْنٍ وَلَوْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهَا. وَكَشَقِيقَتَيْنِ
وَأَخْتَ لَأَبٍ وَأَخٍ وَكَوْنَهُ قَدِ يَكُونُ مَشْهُومًا عَلَى ذِي الْفَرْضِ فَيَسْقُطُ مِنْ فَرْضِهِ وَذَلِكَ
إِذَا اسْتَفْرَقَتْ الْفَرْضُ التَّرَكَّةَ وَلَوْلَاهُ لَفَرْضُ لَهُ وَعَالَتِ السَّأَلَةُ كَمَا فِي أَبَوَيْنِ وَزَوْجٍ -
وَبَيْتِ ابْنٍ وَبَيْتِ ابْنِ ابْنٍ فِي دَرَجَتِهِمَا لَا أَنْزَلَ. وَكَوْرُجٍ وَأَخْتَ شَقِيقَةٍ وَأَخْتَ لَأَبٍ وَأَخٍ
لَأَبٍ فَلَوْلَا قُوَّةُ النَّعْصِيْبِ لَمَارَدَ الْعَاصِبُ ذَا الْفَرْضِ عَنْ فَرْضِهِ إِلَى النَّعْصِيْبِ. وَلَمَّا أَسْعَدَ
الْمَحْجُوبُ فَتَالِكَ سَبَبِهِ. وَلَوْلَا قُوَّتُهُ لَمَّا اسْقَطَ ذَا الْفَرْضِ عَنْ فَرْضِهِ. (٧٠) هُوَ مَصْدُورُ
الشَّيْءِ وَرِاثَةُ وَمِيرَاثًا وَإِرْثًا الْأَوَّلَانِ مِنْ يَدَانِ وَالثَّلَاثُ مَجْرَدٌ. وَأَصْلُ مِيرَاثٍ مَوْرَاثٍ
بِكَسْرِ اللَّيْمِ قَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءً لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْكُسْرِ كَمَا فِي مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ۖ

لم يكن صاحب فرض فإن كان صاحب فرض أخذ ما فضل بعه. ويستقط إذا
استغرقت الفروض التركة وقد بدأ الناظم بالقسم الأول فذكر تعريفه
بقوله (الوارث الحائز) لكل المال إذا انفرد أو لما فضل بعد الفروض
(بالنصيب بالنفس) مصدر عصب يعصب بالتشديد فهو معصب
هو (كل ذكر) فلا نصب الأنثى بالنفس إلا المعتقة كما قال الرحي :
وليس في النساء طراً عصبه : إلا التي منت بعق الرقبة
(قريب) مخرج للزوج لأنه ليس بقريب (لم يدل بالأنثى) مخرج للأخ
للأمر لأنه يدل بها (وذو الولاء) بفتح الواو أى صاحب الولاء وهو -
المباشر للعق ذكراً أو أنثى أو الوارث به وهو عصبه المعق للعصبون
بأنفسهم. وقدمه على العصبه بالغير ومع الغير لأن عصبية العاصب
بنفسه بالذات لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الأخيرين وللعاصب بنفسه
ثلاثة أحكام ذكر الأول بقوله (والحكم في الإرث لهؤلاء) المعصبين
(١) يجوز ضم الطاء وفتحها فعلى الضم يكون حالاً في اللفظ تأكيداً في المعنى فكانه قال في النساء
جميعهن وعلى الفتح يكون مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف يتقدم من المعنى أى أقطع بذلك قطعاً

أَنْ يَأْخُذَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ وَالْعَدَدُ ۖ شَرَعًا جَمِيعَ مَا مِنْ الْمَالِ وَجَدَ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ ذُو الْفَرْضِ مَوْجُودًا فَإِنَّ ۖ كَانَ فَلِلْعَاصِبِ بَاقِيهِ زَكَنُ
 وَإِنْ يَكُ اسْتَعْرَقَ كُلُّ الْمَالِ ۖ ذُو الْفَرْضِ فَاسْقِطُهُ بِكُلِّ حَالٍ
 بأنفسهم هو (أَنْ يَأْخُذَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ) ^(١) عند انفراده شرعاً جميع المال (و)
 يأخذ (العدد) منهم كاشين فأكثر (شرعاً) أى في الشرع فهو منصوب
 بنزع الخافض (جميع ما من المال وجد) أى جميع الذى وجده من مال الميت
 إذا لم يوجد ذو فرض ولذلك قال (إِنْ لَمْ يَكُنْ ذُو الْفَرْضِ مَوْجُودًا) فهذا
 هو الحكم الأول من أحكام العاصب بنفسه وهو أن يأخذ جميع التركة
 واحداً كان أو أكثر إذا لم يوجد صاحب فرض، والدليل على ذلك الإجماع
 المستند إلى قوله تعالى (وهو يرثها إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ) آخر سورة النساء
 بالنسبة إلى الأخ لغير أم فإن الضمير في الآية راجع إليه وإلى القياس على
 الأخ بالنسبة إلى سائر العصبات. نعم دليل عصوبة الأب يؤخذ من
 مفهوم قوله تعالى (وورثه أبواه فلا أمه الثلث) أى ولأبيه الباقي فهذا
 يعضد القياس بالنسبة إليه والحكم الثانى ذكره بقوله (فَإِنْ كَانَ)
 ذُو الْفَرْضِ مَوْجُودًا (فَلِلْعَاصِبِ بَاقِيهِ) أى للبقى بعد فرضه إجماعاً لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم (الخفوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر) ^(٢)

^(١) ضابط كل من انفرد من المذكور حاز جميع التركة إلا الزوج والأخ للثرومن قال بالرد
 لا يستثنى إلا الزوج وكل من انفرد من الإناث لا يجوز جميع المال إلا للثقة ومن قال
 بالرد لا يستثنى من حوز جميع المال إلا الزوجة ^(٢) قوله ذكر بدل من رجل وإنما
 أتى به ليفيد أن المراد بالرجل الذكر الشامل للبالغ والصبي لأن الرجل أصالة هو الذكر البالغ

منفق عليه أى فلا أقرب رجل فالمراد بالأولى الأقرب لا الأحق لأنه لو كان المراد به الأحق لخالف الفائقة لأننا لا ندري من هو الأحق بخلاف الأقرب فإنه معروف والتقييد بالرجل للأغلب وإلا فالعقبة عسبة. ومعنى (زكن) علم وفهم أى صار ذلك الحكم معلوماً مفهوماً والحكم الثالث المذكور في قوله (وإن يك) مضارع كان الناقصة وجملة (استغرق كل المال) خبرها مفد ماو (ذو الفرض) إسمها مؤخرًا ويك فعل الشرط وجوابه (فأسقطه) أى من الارث وهزته هزرة قطع ووصلت للوزن وهو جائز في النظم ومعنى (بكل حال) أى في جميع الحالات مطلقاً. والمعنى وإن استكمل أصحاب الفروض التركة فأسقط العاصب من الارث ولا تعطه شيئاً بتاتاً ودليله من مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم (مما بقى فلاولى رجل ذكر) لأن مفهومه فإذا لم يبق شئ سقط. هذا في غير الابن لأنه لا يأتى معه استغراق المال فلا يسقط بحال وفي غير الأخ أو الاخوة الأشقاء وليس مراداً حينئذ فالذكر أعظم من الرجل وفي رواية فلاولى عسبة ذكر وعلى هذه فذكره أخص مما قبله فإن قيل إن هذا الحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العسبة المستحقة للباقي فيخرج العسبة بغيره ومع غير مفهومه قلت إن مفهوم هذا الحديث وهو (أن غير الذكر لا يستحق الباقي) مخصص بالنص والاجماع الدالين على أن العسبة بالغير ومع الغير تستحق الباقي. (٣٦) أصلها قبل دخولها الجازمة يكون فحذف ضمة النون لدخول الجازم وحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار يكن ثم حذف النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال وهو حذف جائز فصار، وإن يك كما قال ابن مالك في الفية : ومن مضارع لكان متجزم : تحذف نون وهذا حذف ما التزم. أى لم تلزمه العرب :

وَهَاكَ عَدًّا فِي ذَوَى النَّعْصِيبِ ۞ بِالنَّفْسِ مَوْضُوعًا عَلَى التَّرْتِيبِ
 الْإِبْنُ ثُمَّ بَعْدَهُ ابْنُهُ قَابٌ ۞ فَلِلْجَدِّ مَعَ أَخٍ شَقِيقٍ فَلِأَبٍ
 فِي الْمَسْأَلَةِ لِلشَّرَكَةِ (١) فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بَلْ يَشَارِكُ الْإِخْوَةَ لِلأُمِّ فِي الثَّلَاثِ
 بِالسُّوِيَةِ وَسِيَاقِي بَيَانُهَا فِي بَابِ مُسْتَقِلٍّ. وَفِي غَيْرِ الْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ
 فِي الْأَكْدَرِيَةِ (٢) لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ عَصْبَةٌ بِالْغَيْرِ وَهُوَ لِلْجَدِّ فَلَا اسْتِغْرَقَتْ الْفُرُوضُ
 التَّرَكَّةَ فَفُضِّلَ لَهَا النِّصْفُ لِأَنَّهَا تَرِثُ بِالْفَرْضِ تَارَةً وَبِالنَّعْصِيبِ أُخْرَى. وَهِيَ
 مُخَالَفَةٌ لِقَوَاعِدِ الْفُرَاقِ وَسِيَاقِي بَيَانُهَا فِي بَابِ خَاصٍّ وَلَمَّا أَنَّ حُدَّ الْعَصْبَةِ
 الْمَارَّ لَا يَخْلُو مِنْ نَفْدٍ كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْهَائِمِ فِي كَفَايَتِهِ: وَلَيْسَ يَخْلُوحُ
 مِنْ نَفْدٍ ۞ فَيَنْبَغِي تَعْرِيفُهُ بِالْعَدِّ. أَخَذَ النَّازِلُ فِي ذِكْرِ الْعَصْبِينَ بِالنَّفْسِ
 بِالْعَدِّ فَقَالَ (وَهَاكَ) هَا - اسْمُ فَعْلٍ وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ تَنْصَرِّقُ بِحَسَبِ
 الْمُخَاطَبِ وَ(عَدًّا) مَفْعُولُهُ (فِي ذَوَى) أَصْحَابِ (النَّعْصِيبِ بِالنَّفْسِ) وَقَدْ
 عَلَتْ لِمَا ذَا بَدَأَ بِهِ (مَوْضُوعًا) مَثْبُتًا (عَلَى التَّرْتِيبِ) فِي اسْتِحْفَافِهِمُ الْإِرْثَ
 (١) وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدٌّ وَأَخُوهُ لِأُمِّ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ فَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ سِتَّةُ
 لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ أَوْ لِلْجَدِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ وَالْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ فَجُمُوعُ الْأَنْصِبَاءِ
 سِتَّةٌ وَلَمْ يَفِ الْعَاصِبُ الشَّقِيقُ شَيْءٌ فَيَشَارِكُ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ بِالسُّوِيَةِ وَيَجْعَلُ قَرَابَتَهُ
 كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قِسْمَةِ الثَّلَاثِ وَهَذَا الِاسْتِثْنَاءُ أَمَّا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَلَا -
 فَالْإِشْقَاءُ فِي الشَّرَكَةِ انْتَقَلَوْا الْفَرْضَ فَلَيْسَ وَاعَصْبَةٌ حِينَئِذٍ أَفْلَاهُ الْبَاجُورِيُّ عَنِ الْأَمِيرِ (٢)
 وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأَخْتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ

يجب كل واحد منهم من يذكر بعده وعددهم سبعة عشر فالأول
 (الابن) وإنما قدمه على ابن الابن لادلائه به ولكونه أقرب منه
 وعلى الأب لكونه فرع الميت والأب أصله وانصال الشيء بفرعه أظهر من
 انصاله بأصله. ألا ترى أن البناء والأشجار يخلان في بيع الأرض ولا تدخل
 الأرض في بيعها ولهذا قدمت جهة البنوة على جهة الأبوة. (ثم) الثاني
 يأتي (بعك) في الرتبة (ابنه) أي ابن الابن وإن نزل يقدم الأعلى
 فالأعلى إن تعدوا وإنما قدم على الأب مع أنه أدنى إلى الميت بواسطة
 والأب أدنى بنفسه لأن سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة على الأبوة.
 ثم قل (ف) الثالث (أب) فهو في الرتبة بعد الابن وابنه فلا يرث مع
 واحد منهما بالعصوية بل بالفرض ولذلك عطفه بالفاء للفيء للترتيب
 الثلث اثنان والجدة السدس واحد فزنا والأخت النصف فنحول المسألة بنصفها إلى تسعة
 ثم نجمع الجد سهمه إلى ثلاثة الأخت ويقتسمان الأربعة أثلاثاً بالعصوية له مثلاً ما لها
 لأنها لو فازت بالنصف لفضلت على الجد ولا سبيل إلى ذلك وأربعة على ثلاثة تباينها
 فنضرب الثلاثة في التسعة فتصح من سبعة وعشرين الزوج الحاصل من ضرب ثلاثة في
 ثلاثة تسعة ولأم الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة بستة والجدة والأخت الحاصل من
 ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر له الثلثان ثمانية ولها الثلث أربعة ٥

..... فَاَلْجَدُّ مَعَ أَخٍ شَقِيقٍ فَلَا بُدَّ
فَابْنُ أَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ثُمَّ مِنْ : أَبِي فَعَمَّةُ الشَّقِيقِ فَأَمْسَيْنُ
وَيَعْدُهُ فَالْعَمُّ إِنْ كَانَ لِأَبٍ : فَأَبْنَاهُمَا وَإِنْ تَرَخَتْ الرَّبُّ
وَوَلَدَ الْجَدُّ الْقَرِيبُ ❖

وقدم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة مدلين به ولكونه أقرب
درجة من الجد في الأبوة. والرابع ذكره بقوله (فالجد) وإن علا وهو في
درجة مع الاخ لغير أم ولذلك قال (مع أخ شقيق) وهو الخامس (ف)
أخ (لأب) وهو السادس خلا فالأبى حنيفة رحمه الله فإنه يقدم الجد
على الأخ الشقيق والأخ لأب. وإنما جعل الجد والأخ لغير أم في درجة
واحدة عند الأئمة الثلاثة لأن الجد يدلى بالأب والأخ كذلك فلا يسقط
أحد منهما بالآخر^(١) والسابع مذكور في قوله (فابن أخ من أبوين) أى
شقيق وقدم على ابن الأخ للأب لفوته (ثم) الثامن ابن أخ (من أب)
ومعلوم أن الأعلى منهما درجة مقدم على الآخر، وقد ما على العم لتقدم
جهنهما. والناسع ذكره بقوله (فعمة الشقيق) وقدم على العم لأب لفوته
(فأسنين) أى أطلب الابانة واليفين (ويعد ف) العاشر (العم لأب)
وقوله (إن كان) حشوا لاستقامة الوزن، لأن المعنى المراد يستقيم بدونه.
وقد ما على ابني العم لفرقهما لا بتقدم جهنهما لأن جهة العمومة وينو^(٢)

(١) وإنما قلنا الجد وإن علا على ابن الأخ مع أن القياس تقدم ابن الأخ عليه لكون ابن الأخ فرع
الأب والجد أصله والفرع مقدم على الأصل كما جرى عليه الحكم في الارث بالولاء لصداقة
عن ذلك في النسب ولأن اسم الجدودة يشمله وإن علا بخلاف اسم الأخ فلا يشمل ابنه

العمومة جهة واحدة . فالترتيب بين العم وابنه انما هو ترتيب قرب
لا ترتيب جهة بخلافه في الأخ وابنه ولا يمكن جعل بنوه العمومة جهة
مستقلة لأنه يترتب عليه بمقتضى القاعدة الآتية تقديم عم الأب مثلاً
على ابن عم الميت والأم بخلافه ثم ذكر الحادى عشر - والثانى عشر
بقوله (فأبناهما) أى ابن العم الشقيق وابن العم لأب وقدم الأول
على الثانى لقونه ، ومعلوم أن الأعلى منهما درجة مقدم على الآخر (وإن
تراخت) تباعدت (الرتب) كعرف جمع رتبة كغرفة وهى للنزلة والمراد
وانزلوا محض المذكور كابن ابن العم فإنه يرث بخلاف من ادلى بانثى كابن بنت ابن العم فإنه
لا يرث واعلم ان اولاد الجد لا يرثون مع اولاد جد اقرب منه وهو المراد من قوله (واولاد الجد القريب الخ)
من الميت (حيثما كان) ذلك الولد أى سواء قرب من الميت أم بعد عنه
(على فرع) الجد (البعيد) عن الميت وإن قرب ذلك الفرع منه (فدماً)
أى قدم ولد الجد القريب حتماً . وذلك كعم الميت وابنه وإن نزل
فإنه يقدم على عم أبى الميت وبنيه وكعم أبى الميت وابنه وإن نزل فإنه
ي قدم على عم جد الميت وبنيه وهكذا وألف قدماً للإطلاق فهو لاء الاثنا
عشرهم المعصبون بأنفسهم من الأقارب . وأما المعصبون بأنفسهم من
(٢٧) الولد يطلق على الذكر والأنثى وللثنى والجمع وهو مذكور وجمعه اولاد . والولد
وزان قفل لغة فيه .

غيرهم فحسنة. وقد استقصاهم المؤلف بالترتيب في نظمه. ولذا كقبل
الشروع في عدم نبذة يزداد بها الموضوع وضوحا اعلم أن من مات ولا
عصبة له بنسب وليس له وارث ذو فرض بنسب أو نكاح وله معتق فله
ماله كله فإن كان له وارث ذو فرض لا يستغرق التركة. فلعنته
الفاضل بعد الفروض سواء كان للمعتق ذكرا أو أنثى فإن لم يوجد للمعتق
فالل مال كله أو الفاضل بعد أصحاب الفروض - كعصبة للنصبين
بأنفسهم وترتيب هنا كترتيبهم في النسب إلا أن أخا المعتق وابنه يقدمان
على جده فإن لم يكن للمعتق عصبة بالنفس فلمعتق للمعتق ثم عصبة كذلك
ولا ترث امرأة بولاء الامن باشرت عنقه سواء أعتقته أو عتق^(١) عليها
أو كان منتحيا إلى معتقها بفتح الثاء بنسب أو ولاء^(٢) والولاء لا يورث

(١) أعلم أن الذين يعتقدون على الانسان بدخولهم في ملكه عند الشافعية هم كل فرع وان
نزل. وكل أصل وان علا ذكرا كان أو أنثى وارثا أو غير وارث وزاد الامر مالك
الاخوة والاخوات مطلقا. وعند أبي حنيفة وأحمد كل ذي رحم محرم. وهو الذي
لو قدر أحدهما ذكرا والآخر أنثى حرم نكاحه عليه للنسب لا للرضاع ولا للمصاهرة. (٢)
الولاء ضربان ولاء مباشرة ولا نما يثبت على من مسه رق وهو من وقع العتق عليه بالقول
أو الفعل. وولاء انجرار بخلافه وهو الذي يثبت على من لم يمسرق فكما يثبت الولاء على العتق
ذكرا أو أنثى يثبت على أولاده وأحفاده وإن نزلوا لأن العتق ولي نعمتهم وسببه عتقوا.
ويثبت كذلك على عتقائه وعتقائهم وعلى من له ولاء كعتقاء أولادهم وهم جرا.
ولا نما يثبت الولاء على فرع العتق. بشرطين أحدهما، أن لا يسرق الرق ذلك الفرع فإن كان

كما يورث المال لأنه لو كان موروثاً لا يترك في استغفاه الرجال والنساء. ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به لأنه كالنسب يورث به ولا ينتقل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (الولاء لجمعة كالجمعة النسب لا يباع ولا يوهب) ثم بعد أولئك بيت المال. بشرط أن يكون منتظماً على الفول الراجح للمنفى به. إذا علمت ذلك فالراجع إلى بيان المعصيين رقيقاً وعتق فولاً أو لعنته ثم لعنبيه من بعد ثم لعنتى معتقه بأنفاق الأئمة الأربعة فإن لم يوجدوا فليت المال على الخلاف الذى تقدم بيانه ويأتى. ولا ولاء عليه لمعتق الأصل بحال. الشرط الثانى أن لا يكون الأب حر الأصل لا ولاء عليه فمن كان أبوه كذلك سواء كانت أمه حرة الأصل أو عتيقة لا ولاء عليه لأحد باتفاق الأئمة الأربعة. واشترط الامامان أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله أيضاً أن لا تكون الأم حرة الأصل فإذا كان الأب عتيقاً والأم حرة الأصل فلا ولاء لمعتق الأب عندها تغليباً لجانب الحرية. والصحيح عندنا وعند المالكية تغليب جانب الأب وشبهت الولاء. فهذه الصورة لمعتق الأب. وحيث كان الأبوان عتقين فالولاء لمعتق الأب. وما يثبت الولاء على الفرج لمعتق أمه إذا كان الأب حين عتق الأم رقيقاً حتى لو عتق الأب بعد ذلك انجر الولاء إلى مولاه فشبهت الولاء لمولى الأم رغمًا ولو ضرورة أنه لا ولاء على الأب فإذا عتق الأب وثبت عليه الولاء زالت الضرورة وبطل ما ثبت لمولى الأم ولا يعود إليهم بحال فلو انقضى مولى الأب عاد إلى بيت المال دون مولى الأم لأن الولاء يجري مجرى النسب. والنظر بل في الكلام على الولاء مما لا فائدة فيه في الوقت للحاضر. اه فتوحات الباعث. قال الرزى في منظومته: وليس في النساء طراعية إلا التي منت بعق الرقة. (١) الولاء بالفتح والجمعة بالضم. القرابة والفتح لغة أى قرابة

فَعَنْقُ مُبَاشَرٍ فَعَاصِبٌ ۖ لَهُ بِنَفْسِهِ وَذَا يُرْتَّبُ
 كَنْسَبٍ لَكِنْ عَلَى الْجَدِّ هُنَا ۖ سَبَقُ أَخٍ وَابْنٍ لَهُ نَعِيْنَا
 فَعَنْقُ الْمُعْتَقِ حَيْثُ وَجَدَا ۖ

بأنفسهم من غير الأقارب في كلام المصنف حيث قال (ف) الثالث عشر
 (معتق) بكسر التاء (مباشرة) للعنق بنفسه ذكرًا كان أو أنثى. وإنما أخر
 عن سبق من العصبات لأنهم عصبة بالنسب وهو عصبة بالسبب ولأن
 الولاء مشبه في الحديث بالنسب وللشبه به أولى من التشبه وعبارة المعنى
 وإنما أدمر النسب عليه لفونه ويرشد إليه حديث (الولاء لحمه كالحمه
 النسب) شبه به وللشبه دون التشبه به أه. فيرث المعتق عتيقه بالعصوية
 وكذا من أنشأ إليه بنسب كابنه أو ولداً كعتيقه لشبوت الولاء على العتيق
 بالباشرة وعلى من أنشأ إليه بالسراية والرابع عشر مذكور في قوله
 (فعاصب له) أي المعتق (بنفسه) لا بالغير كالبت ولا مع الغير كالأخت
 (وذا) أي العاصب بنفسه (يرتب كنسب) أي يرتب كترتيب عصبة
 النسب للتقدم ببيان (لكن) حرف استدراك (على الجد) أي جد المعتق
 (هنا) أي في عصبة المعتق والجار والمجرور وكذا الطرف متعلقان بسبق
 (وسبق) مبني أمضاف إلى (أخ) أي للمعتق (وابن له) أي ابن أخ المعتق
 وابن معطوف على أخ وجملة (نعيناً) خبر البند أو الألف للإطلاق. والمعنى
 لكن تقديم الأخ وابنه على الجد متعين في عصبة المعتق جرياً على القياس (٢)
 كقرابة النسب. (٢٧) هذا القول عند المالكية وعلى أظهر عند الشافعية ومقابلته أن الجد والأخ
 في مرتبة واحدة وبعدهما ابن الأخ كالنسب.

فَعَنْقُ الْمُعْتَقِ حَيْثُ وَجَدَا ۖ فَعَاَصِبٌ لَهُ بِنَفْسِهِ بَدَا
 فَبَيْتٌ مَالٍ بِأَنْتَظَمٍ وَصِفَا ۖ فِي الرَّاجِحِ الْمُفْتَى بِهِ فَلْتَعْرِفَا
 فلا شيء للجد هنا مع وجودهما لأنهما يدلان ببنة الأب والبنة أقوى
 من الأبوة وكان مقتضى هذا تنقيدهما عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك
 الإجماع (٣٠) ثم قال (ف) الخامس عشر (معتق المعتق) بكسر الهمزة فهما
 ذكر اركان أو أنثى فإنه يرث عنق عتيقه (حيث وجدا) فإن لم يكن
 موجودا (ف) يليه السادس عشر (عاصب له بنفسه بدا) أي فمن وجد من
 عصبه معتق المعتق المنعصبين بأنفسهم وترتيب عصبته كترتيب عصبه
 المعتق وقد علمته (١) ولا يخف أنك أن الألف في وجد الاطلاق والسابع عشر
 وهو خاتم للعصبيين بالنفس مذكور في قوله (فبيت مال) بشرط أن ينتظم
 بأن يكون منوليه متاهلا عاد لا يصرف المال في مصارفه الشرعية وهو -
 معنى قوله (بانتظام وصفا) أي في حالة كونه موصوفا بالانتظام لا في حالة

ويطرد هذا في عم المعتق أو ابنه مع أبي جده فيقلعه عنه مع أبي جده وكلنا في كل عم اجتمع
 مع جد وقد أدى ذلك العم بأب دون ذلك للجد ويستثنى أيضا عندنا فقط ما لو كان
 لليت ابناعم أحدهما أخ لأمر في النسب يكون لابن العم الذي هو أخ لأمر السدس فرضا
 بالإخوة والباقي بينهما عصبية وهنا يفرد ابن العم الذي هو أخ لأمر بالمال عصبية
 ويسقط الآخر فأتان للسأتان يخالف فيها الولاء النسب والفرق أن الأخ للأمر في النسب
 يرث فأعطى فرضه واستويا في الباقي بالعصبية وفي الولاء لا يرث بالفرض فرجح من
 يدل بقرابة الأمر لقمصها للترجيح. أفاده للغنى. أما عند الحنفية فترتيبهم هنا كترتيبهم
 عندهم في النسب فيقلعه الجد على الأخ وعلى ابن الأخ. وأما عند الحنابلة فترتيبهم هنا
 كونه

كونه موصوفاً بالجور وذلك (في) القول (الراجع للمفتي به) (٢٦) عند الشافعية وعلى المعتقد عند المالكية أما الحنفية والحنابلة فلا يورثونه سواء كان منظماً أم لا (فلنعرف) ذلك وتحققه فإن العالم لا يثبت إلا بالامعان في تحقيقه ومعرفة ما أحسن هذه الإشارة من المصنف وما أجملها فرحمه الله وجازاه خير الجزاء ثم لا يخفak أن الألف آخر الشرطين للإطلاق وهنا ننهيك ونلفت نظرك لمسألة سميت (بمسألة القضاء) لكثرة ما أخطئوا فيها. لنكون بها على خبرة وبصيرة، وصورتها. ابن وبينت ملكاً أباهما فعنق عليهما بالملك ثم اشترى الأب عبداً فأعتقه ومات العبد بعد موت الأب عنهما فقط فأرثه حينئذ لابن دون البنت لأن الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه والبنت معنقة المعتق ومعنق المعتق مؤخر عن عصبة المعتق من النسب. بل لو كان الابن قد مات قبل موت العتق وكان للأب للمعتق ابن عم بعيد فهو - أولى من البنت. وكذا لو أعتقه البنت وحدها (٢٧) لما تقدم من أن

كثر نبيهم عندهم في النسب فيشارك الجد مع الأخوة ويبلغ على بنى الأخوة ووافقهم في ذلك الصاحبان من الحنفية (٢٨) ثم هلعت معتق المعتق ثم لعصبته وعلى هذا القياس (٢٩) أما إذا لم ينتظم أمر بيت المال فالقول المختار المفتي به عند الشاكرين بل وكثير من المتقدمين أنه يرد ما فضل عن أهل الفروض غير الزوجين عليهم بنسبة فروعهم لا بعده رؤوسهم كما مضى ويأتى أن شاء الله تعالى قل العلامة مبطل للمارديني في كشف الغوامض وقد ينسأ من انتظامه إلى أن ينزل السيد المسيح عليه السلام (٣٠) كما صورها في الغنى حيث قال ولو اشترت بنت أباهما فعنق عليها ثم اشترى الأب عبداً وأعتقه ثم

فَهَذِهِ كُلُّ الْجِهَاتِ تَرْتَضِي ۞ شَرْعًا وَذَا حَاصِلُهَا مِمَّا مَضَى
بُنُوَّةُ أَبَوَةٍ جَدُّودَةٍ ۞ أَخُوَّةُ بَنُوهُمْ عُمُومَةٌ

عصبة النسب مقدمة على معتق المعتق. قال العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيها من المتقدمين أربعمائة فاض غير المثقفة. وقال في الانصاف يروى عن مالك أنه قال سألت سبعين قاضيا من فضلاء العراق عنها فأخطئوا فيها. واعلم أن ترتيب العصبيين بالنفس المتقدم مبني على قاعدتين (الأولى) هي أن كل من أدلى بواسطة جبهة تلك الوساطة الاولاد الأمر وسأقي في باب الحجب. (والثانية) هي أنه إذا اجتمع عامبان فمن كانت جهته مقدمة قدام. فإن اتحدت جهتهما فالأقرب درجة. فإن اتحدت درجتهم فالأقوى منهما. وتخصر جهات العصبية عند الشافعية والمالكية في سبع - وهي البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة - والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وما ذكر تعلم أن الجدودة والأخوة جهة واحدة وأن بنوة العمومة مندرجة في العمومة وأن الترتيب بين العموم وابنه ترتيب قرب لا ترتيب جهة إذ لا يمكن جعل بنوة العمومة جهة مستقلة لأنه يترتب عليه بمقتضى الفاعلة المذكورة تقديم عم الأب مثلا على ابن عم الليث والأمر بعكسه. وتعلم بمقتضى الفاعلة أن الجهة المتقدمة وإن بعد صاحبها تحجب من بعدها ما أت الأب عنها وعن ابن له ثم عتيقه عنها غير أنه لا ابن دون البنت لأنه عصبة معتق من النسب والبنت معتقة للمعتق والأول أقوى ۞

من كانت جهته مؤخره - فابن الابن مثلاً مقدم على الأب ولولا أن له فرضاً لسلط - وليلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم الميت مع عم أبي الميت فيقدم الأول على الثاني مع أن الثاني أقرب الى الميت وهما من جهة واحدة لكن جهة الأول الى جد الميت للميت به الطرفان البنوة فقدم وجهة الثاني الاخوة فأخر - ولهذا فالوالد يرث أولاد جد مع أولاد جد أقرب منه كما تقدم - فإذا استوت الجهة قدم الأقرب درجة وإن كان ضعيفاً على البعيد وإن كان قوياً - فابن الأخ لأب مثلاً مقدم على ابن ابن الأخ الشقيق فإذا اتحدت الدرجة قدم الأقوى وهو ذو القرابين على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة فأخ الميت للشقيق مقدم على أخيه لأبيه - وإلى ذلك أشار الجعبري رحمه الله بقوله: فبالجهة التقديم ثم بقربه ؛ وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا. اذ تبين لك ذلك فلنرجع الى بيان كلام الناظم رحمه الله ليكون لديك أبين فإنه بعد أن ذكر حكم للعصبيين بالنفس وعدم بحسب ترتيبهم في اليراث لخصهم في سبع جهات فقتل (فهذه) المشار اليه من آخر (كل الجهات) عند الشافعية والمالكية (ترتضي شرعاً) بالبناء للمفعول أي يرتضيها العلماء بالشرع وينتفونها بالقبول (وذا) المشار اليه الآتي ذكره (حاصلها) أي المتحصل (بما مضى) أي مما مر آنفاً - فأولى تلك الجهات (بنوة) ثم الثانية (أبوة) وإنما كانت البنوة أقوى من الأبوة مع اشتراكهما في الادلاء الى الميت بأنفسهما لأن الله تعالى بدأ بالبنوة في قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) لذلك مثل حظ الانثيين) والعرب تبدأ بالأب فالأم - ولأن

..... بَنُوهُمْ عُمُومَةٌ

ثُمَّ الْوَلَاءُ فَبَيْتُ مَالٍ وَاعْتَبِرْ ۖ قَاعِدَةٌ عِنْدَ اَزْدِحَامٍ مَزْكُورٍ
وَنَصَّهَا بِالْجِهَةِ النَّقْدِ ۖ فَالْقَرَبُ فَالْفُؤَّةُ شَرًّا يَلْزَمُ

الابن يعصب أخيه والاب لا يعصب أخيه ثم الثالثة (جدودة) مع (اخوة) فكلها جهة واحدة وإنما كانتا جهة واحدة لاجتماع الصحابة (رضي الله عنهم) على أن الأخ لا يسقط الجسد. ولأن كلام من الجسد والأخ لغير أمر يدل بالاب فلا يسقط أحد منهما بالآخر وإنما قلنا الأخ وابنه على الجد في الولاء لأنهما فرع الأب والجسد أصله والفرع أقوى من الأصل كما يقتضيه القياس وإنما صدنا عن ذلك في النسب الإجماع ثم الرابعة (بنوهم) بأشباع ضمة الميم للوزن أي بنو الأخوة وإنما كانوا جهة لأن بنى الأخوة يحجبون بالجد بخلاف الأخوة فإنهم يشاركونه وإنما قلنا الأخ للأب على ابن الأخ الشقيق لأن قرب الدرجة أكد من قرابة الأمر لأننى أن الأخ للأب يعصب أخيه وابن الأخ الشقيق لا يعصب أخيه ثم الخامسة (عمومة) ويندرج فيها بنو العمومة فالترتيب بين العم وبنيه ترتيب قرب لالترتيب جهة بخلافه في الأخ وابنه كما علم مما تقدم (ثم) السادسة (الولاء) وقد تقدم بيان ترتيبهم فلاحظه والسابعة ذكرها بقوله (فبيت مال) بشرطه المنقلم ذكره فلا تنسها (١) ثم أخذ يبين الحكم فيما إذا تراحت تلك الجهات أو -

(١) أما الجهات عند المنازلة فست وهى الجهات المذكورة ما عدا جهة بيت المال لأنهم لا يرثونه. وأما عند الحنفية فمخس البنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء بإدراج - الجدودة في الأبوة. ولم يدخل بنى الأخوة في الأخوة - واسقاط بيت المال لأنهم لا يرثونه أيضا -

تزام أهل جهة واحدة فقال (واعنبر) أمر ماخوذ من الاعتبار وهو -
 الاعتداد بالشئ (فأعطف) معروفة مشهورة لدى الفضيين - وللعنى خذ
 بفائدة واعنبرها واعتمد عليها في أخذ الحكم وذلك (عند ازدحام الجهات
 المذكورة أو ازدحام أهل جهة واحدة (ممن ذكر) آنفاً (ونصها) أى لفظ
 تلك القاعدة المذكور في قوله (بالجهة) الجار والمجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم و (التقدم) مبني أمؤخر والمعنى إذ اختلفت الجهات فالتقدم
 يكون بالجهة فمن كانت جهته مقدمة فهو مقدم وإن بعد على من كانت
 جهته مؤخره - فابن ابن أخ شقيق أو لأب مقدم على العم وقوله
 (فالقرب) بالجر معطوف على الجهة أى ثم إن اتحدت الجهة فالتقدم يكون
 بالقرب فالتقدم درجة عند الاختلاف فيها وإن كان ضعيفاً في القرابة مقدم
 على البعيد درجة وإن كان قوياً في القرابة وذلك كابن أخ لأب - وابن ابن
 أخ شقيق فلا شئ للثاني مع الأول إجماعاً لكونه أبعد درجة وإن كان
 أقوى من الأول وقوله (فالقوة) معطوف على الجهة أيضاً والمعنى ثم
 إن اتحدت الجهة والدرجة فالتقدم يكون بالقوة فالقوى وهو ذو القرابتين
 مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة وذلك كالأخ الشقيق وابنه
 فإنهما مقدمان على الأخ للأب وابنه - وكالعم الشقيق وابنه فإنهما مقدمان
 على البعم للأب وابنه ولذا قال الرجى :

والأخ والعم لأب وأب : أولى من المدلى بشر النسب

وقوله (شرعاً يلزم) أى يجب التقدم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة في الشرع
 فشرعاً منصوب بنزع الخافض - ثم أشار الناظم إلى أن المال المتبقي بعد

ثم لذى فرض انتساب يعلم ٥ رد بنسبة له فالرحم
 ذوى الفروض إذا فقدت جهات التعصيب المذكورة يرد على أهل الفروض
 غير الزوجين بنسبة فروضهم فإن لم يوجد إلا أحد الزوجين فما بقى بعد
 فرضه. أو كل المال حيث لا فرض يكون لذوى الأرحام فقال (ثم) إذا -
 فقدت تلك الجهات المذكورة ومن ضمنها بيت المال وفقده يكون بعده
 انتظامه وقد ينشأ من انتظامه كما قاله العلامة سبط المارديني (لذى فرض
 انتساب يعلم) أى لصاحب فرض قرابة واحد كان أو أكثر (لذى) جار
 ومحوور متعلق محذوف خبر مقدم وفرض مضاف وانتساب مضاف إليه
 وأشار بهذه الإضافة إلى أن ذالفرض الذى يرد عليه لا بد أن يكون من ذوى
 القرابة الميت ليخرج بذلك الزوجان فإنه لا يرد عليهما إجماعاً لأن الرد
 إنما يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية وجوز شيخى أن
 يكون انتساب معطوفاً بحرف عطف محذوف والتقدير ثم لذى فرض
 وانتساب وحذف التنوين من فرض لضرورة الشعر. وجملة (يعلم) صفة لذى
 و(رد) مبتدأ مؤخر والتقدير ثم رد كائن لصاحب قرابة معلوم (وبنسبة)
 متعلق محذوف صفة لرد (له) متعلق بنسبة والضمير عائد على ذى أى
 رد كائن بنسبة لذى فرض قرابة. والمراد بنسبة فرضه. والمعنى ثم إذا -
 فقدت تلك الجهات المذكورة فالرد لكل المال لذوى الفروض من أقارب
 الميت إذا لم يوجد أحد الزوجين أو لما بقى بعد فرضه إذا وجد ويكون الرد
 عليهم بنسبة فروضهم إذا تعددوا. أما إذا كان واحداً فإنه يأخذ المال
 كله فضاء و(رد) وقوله (فالرحم) مبتدأ خبره محذوف يفهم مما تقدم

أى فالرحم وارث عند فقد من ذكر - وارث الرحم يكون لجميع المال وذلك فيما إذا فقدت جهات العصوبة للذكورة ولم يوجد أحد من أهل الفروض ولما تبقى بعد فرض أحد الزوجين إن وجد. ^(١) وسنعتقد لكل من الرد وذوى الأرحام باباً مستقلاً وإن أهملها الناظم رغبة في استكمال الفاتحة إن شاء الله تعالى. وبهذا انتهى الكلام على القسم الأول من أقسام العصبة وهو العاصب بنفسه وتبقى الكلام على القسم الثانى والقسم الثالث. فأما القسم الثانى وهو العاصب بغيره فهو كل أنثى ذات سهم عصبتها ذكر ^(٢) وهو أربعة أصناف. الأول البنت الواحدة فأكثر مع الابن الواحد فأكثر والثانى بنت الابن فأكثر مع ابن الابن فأكثر والثالث الشقيقة فأكثر مع الشقيق فأكثر. والرابع الأخت لأب فأكثر مع الأخ لأب فأكثر وتزويد بنت الابن فى العصبية بالغير بأنه يعصبها ابن عمها الذى فى درجتها سواء كان لها شئ من الثلثين أم لا ويعصبها ابن ابن أنزل منها إذا جبت بأسفراق من فوقها الثلثين وتزويد الأخت شقيقة كانت أو لأب بأنه يعصبها الجد فى بعض أحواله مع الأخوة كما سأتى فى باب الجد - والحكم فى فى العاصب بالغير أن للذكر مثل حظ الأنثيين. إذا علمت هذا انتبه لك مراد ^(٣) فإن لم يوجد أحد من ذوى الأرحام صرفه شخص عارف بوجه الخير وهو مأجور على ذلك. ويجوز أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما مر فى باب عدد الوارثين من الرجال والنساء. ^(٤) وقدمه على العاصب مع غيره لأن العصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فإن عصوبتها لأجل اجتماعها مع أنثى والذكر شرف على الأنثى كما لا يخفى +

وَعَاصِبٌ بِالْغَيْرِ مَنْ لَهَا ثَبَتٌ ۖ نِصْفٌ بِمِثْلِهَا أَخٌ تَعَصَّبَتْ
وَعَصَبَ ابْنُ ابْنِ بِنْتِ ابْنِ ابْنٍ ۖ كَانَ مُسَاوِيًا كَذَا النَّارِ الْإِنْ
تَحَجَّبَ عَنِ الْفَرَضِ فَإِنْ لَمْ تَحَجَّبِ ۖ بِفَرْضِهَا اسْتَفْنَتْ عَنِ الْعَصَبِ

الناظم بقوله (وعاصب بالغير) هي (من لها ثبت نصف) أي واحدة
كانت أو أكثر لأن من اسم موصول مشترك للمفرد والجمع (بمثلها أخ)
أي واحد فأكثر لأن المراد به الجنس (تعصبت) أي صارت عصبية
بأخيها أو أخوتها إذا كانت واحدة أو صرن عصبية بأخيهن أو أخوتهن إذا
كن أكثر فشمّل كلامه أربعة أصناف: بنات الصلب بأخوتهن، وبنات
الابن بأخوتهن - والأخوات الشقيقات بالأشقاء - والأخوات للأب بالأخوة
للأب لأن كل واحد من المذكورات ثبت لها النصف. هذا هو المعنى المراد
بالإجمال. وأما بالتفصيل فكمالي - القسم الأول البنات عصبية
بالابن أو البنين فحيث اجتمعوا صارن البنات عصبية بالابن أو -
البنين والدليل على ذلك قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل
حظ الأنثيين) ^(١) ولما فضل الذكر على الأنثى لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم -

(١) يأتي بعد هذا البيت حسب ترتيب الناظم قوله: والأخت من أب وأم أو لأب ۖ في بعض
أحوال لها الجدة عصب. ولما أخرنا شرحه مراعاة لترتيب الموضوع وتقسيمه لترتيب فذهن
القارئ صورة الموضوع مرتبة منطمة. اهـ الشارح. (٢) والحكمة في ذلك أن الذكر ذو حاجتين
حاجة لنفسه وحاجة لعياله والأنثى ذات حاجة فقط. وأيضا فالأنثى قليلة العقل وكثيرة
الشهوة فإذا أكثر عليها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فإذا أكثر عليه المال
صرفه فيما يضيئه الشاء البحيل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة - وروى أن جعفر الصادق

الأنثى من الجهاد وتحمل العاقلة وغيرهما ولأن له حاجتان حاجة لنفسه
 وحاجة لزوجه والأنثى حاجة واحدة لنفسها. ففي بنت فأكثر مع ابن
 فأكثر المال بينهما أو بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين - وكذا إذا زاحمها
 أو زاحم ذو فرض فيقسم ما فضل بينهما أو بينهما كذلك. القسم الثاني
 بنت الابن فأكثر عصبه - بابن الابن فأكثر سواء كان أخاها أو ابن عمها
 وهو في درجتها أو كان أنزل منها إذا حجت عن الثلثين بأن استغرقه
 من فوقها وهذا هو معنى قوله (وعصب ابن الابن) الواحد فأكثر
 (بنت الابن) الواحدة فأكثر (لأن كان) ابن الابن (مساويا) لها أو لهن
 في الدرجة مطلقا لا أعلى منها أو منهن فيها (كذلك) ابن الابن فأكثر (لأن
 تحجب) هي وحدها أو مع غيرها فلا حظ ما قدرناه فيما مضى وما يأتي
 (عن الفرض) بأن استغرق من فوقها الثلثين (فإن لم تحجب) عن الفرض
 بأن نالت النصف وحدها أو الثلثين مع غيرها أو السدس كاملا لأن كانت
 رضى الله عنه سئل عن ذلك فقال: إن جواء أخذت حفته من الخنطة وأكلتها وأخذت
 حفته أخرى وخباتها ثم أخذت حفته أخرى ودفعها إلى آخر فلما جعلت نصيبها ضعف
 نصيب الذكر قال الله الأمر عليها فجعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى. اهـ بأجورى -

بِفَرْضِهَا اسْتَغْنَتْ عَنِ الْعَصَبِ

وحدها أو بعضه إن كانت مع غيرها (بفرضها) المذكور (استغنت عن العصب) الناراء عن درجتها^(١)، والدليل على تعصيب ابن الابن فأكثر بنت الابن فأكثر الآية السابقة لأن إطلاق الولد على ولد الابن شائع - والفياس على تعصيب البنات بالبنين أيضا - ولندكر هنا بعض الأمثلة للتطبيق على ما نقرر - بنت فأكثر مع ابن فأكثر المال بينهما أو بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين - ومثل ذلك بنت ابن مع ابن ابن سواء كان أخاها أو ابن عمها فالمال كله بينهما أو ما فضل بعد الفروض إن كانت للذكر مثل حظ الأنثيين - مثال - بنت وبنت ابن وابن ابن في درجتها سواء كان أخاها أو ابن عمها للبنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين - مثال بنت ابن - وابن ابن ابن أنزل منها لها النصف والباقي له فلا يعصبها لاستغنائها بفرضها - فإن كانت بنت الابن أنزل منه كان المال له وسقطت وذلك كينت ابن ابن وابن ابن - مثال بنت ابن - وابن ابن ابن لها الثلثان والباقي له - مثال بنت ابن وبنت ابن ابن إلى اثنين وابن ابن ابن إلى أربعة فالأوليان لها الثلثان والباقي بين بنت الابن وابن ابن عمها تعصبياً له مثلاً ما لها - وإنما عصبها وهو أنزل منها لأنها محجوبة باستغراق

(١) كينت وبنت ابن - وابن ابن ابن لأن لها فرضاً استغنت به عن تعصبيه - ولا يقال تأخذ السدس ويعصبها في الباقي لأن الجمع بين فرض وتعصيب بجهة واحدة من خصائص الأب والجد يخرج بالسوى لها والنازل عنها الأعلى منها فإنه يسقطها

الثلاثين ولو انتفى من المسألة لم يكن لبنت ابن الابن النازلة شيء ويورد
 باقي المال على الأوليين مثال بنت و بنت ابن فأكثر - وابن ابن ابن للبنت
 النصف ولبنت الابن فأكثر السدس تكملة الثلاثين والباقي لابن ابن الابن
 النازل فلا يعصبها لاستغنائها بفرعها - مثال بنت و بنت ابن و بنت ابن
 ابن - وابن ابن ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة
 الثلاثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل
 حظ الأنثيين . ختام الأمثلة نقلا عن فتوحات العلامة ابن شهاب - بنان
 هما زينب وهند - و بنت ابن هي سلى و بنت ابن ابن هي ليلي و بنت ابن
 ابن ابن هي حفصة - وابن ابن ابن ابن ابن هو زيد بن بكر بن خالد بن سعد
 بن غانم ابن الميت وأخت لزيد هي ميمونة و بنت عم له في درجته هي
 عائكة بنت عصام بن خالد وهذه صورتهم

ميمونة

مات الميت فيها عن جميع النساء وعن	زينب	غانم	هند
ذكر هو زيد الذي هو في خامس درجة	سعد بن	بنت سلى	
فلبننى الصلب وهما زينب وهند ثلثا	خالد بن	بنت ليلي	
المال والباقي بعد الثلاثين بين زيد	عصام بن	بكر بن	بنت حفصة
وبين بنات الابن الخمس أخته و بنت	عائكة بنت زيد بن	بنت ميمونة	
عمه وعمته وعمته أبيه وعمته جده			

لذكر مثل حظ الأنثيين وتصح من واحد وعشرين لبننى الصلب الثلاثان
 أربعة عشر ولزيد سهمان ولكل من الخمس سهم واحد ولو كان الذكر الوارث
 بكر الذي

وَالْأُخْتُ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ ۖ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا الْجَدُّ عَصَبٌ
بكر الذي هو في الدرجة الرابعة فلبني الصلب الثلاثان والباقي بينه وبين
أخيه وعمته وعمته أبيه للذكر مثل حظ الأنثيين وتصح من خمسة عشر -
ولو كان خالد الذي هو في الدرجة الثالثة فالثلاثان لبني الصلب والباقي
بينه وبين أخيه وعمته للذكر مثل حظ الأنثيين . وتصح من اثني عشر . ولو
كان سعد الذي هو في الدرجة الثانية وهي الأولى في درجة أولاد الابن
فلبني الصلب الثلاثان والباقي بينه وبين أخيه للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا
شيء لأولاد ابن الابن . ولو كان غانما الذي هو ابن الصلب فللال بينه وبين
البنين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لأولاد الابن ولو لم يكن في المسألة
ذكر فللال لبني الصلب فرضا ورادا ولا شيء لبنات الابن . وبما نقرر يوضح
قول الفرضيين ليس في الفرائض من يعصب أخيه وعمته وعمته أبيه وجده
وبنات أعمامه وبنات أعمام أبيه وجده الا المستنزل من أولاد الابن
القسم الثالث والرابع من أقسام العصبية بالغير : الأخت أو الأخوات لغير أمر
بالأخ أو الأخوة لغير أمر - فالأخت الشقيقة أو الشقيقات بالأخ الشقيق أو الأشقاء
والأخت للأب أو الأخوات للأب بالأخ للأب أو الأخوة للأب . وكذا يعصب
الجد كلا منهما أيضا لأنه بمنزلة الأخ في الأدلاء بالأب " وهو معنى قول
الناظم (والأخت من أب وأم) أي الأخت الشقيقة (أو) الأخت (لأب)
تراد على تعصبيها بأخيها بأنها (في بعض أحوال) من أحوال الجد والأخوة
الأنثية (لها) أي الأخت شقيقة أو لأب (الجد عصب) أي عصبها الجد
في بعض الأحوال الآتي بيانها - والدليل على عصبية الأخوات بالأخوة قوله

تقال (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) ففي اخت شقيقة أو أكثر مع أخ شقيق أو أكثر للمل بينهم أو بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وفي اخت لأب أو أكثر مع أخ لأب أو أكثر للمل بينهم أو بينهم كذلك^(١) وقس على ذلك اخت شقيقة أولأب مع جد الملل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين كما سيأتي فهو لاء أربع من ذوات الفروض يعصبهن إخوانهن كما علمت ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبه لانصير عصبه بأخيها لأن النص الوارد في صيرورة الإناث عصبه بالذكور لما هو في موضعين البنات بالبنين والأخوات بالأخوة والإناث في كل منهما ذوات فرض فمن لا فرض لها من الإناث لا يتناولها النص لأنها ليست في معنى أحد الفريقين - وأيضاً الأخ يعصب أخته كيلا يلزم تفضيل الأنثى على الذكر أو المساواة بينهما فإذا لم تكن الأنثى صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم نعصبها كالعم والعمة أو ابن العم مع بنت العم ثم ذكر الناظم كيفية قسمة المال بين العاصب بالغير ومعصبه فقال (واقسم) المال كله - أو الباقي بعد فرض من وجد من ذوى الفروض (إذا العاصب بالغير بدأ) أي وجد مع معصبه (لذكر) واحد (كالأنثيين أبداً)

(١) خلافاً لما في حنفية رحمه الله لأنه يسقط الأخوة بالجد كما سيأتي في بابها^(٢) أما إذا اجتمع أصناف الأخوة من الذكور والإناث كان لأولاد الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي عصبه بين أولاد الأبوين ولا شيء لأولاد الأب لأنهم محجوبون بالاشتقاء وإذا اجتمع الذكور كان للأخ للأم السدس والباقي للشقيق ولا شيء للأخ للأب وإذا اجتمع الإناث كان للشقيقة النصف وللتى للأب السدس وكلية الثلثين وللتى للأم السدس ٥

وَأَقْسَمَ إِذَا الْعَاصِبُ بِالْغَيْرِ بَدَأَ ۖ لِذِكْرِكَ الْأَنْثَيْنِ أَبَدًا
وَعَاصِبٌ يَأْتِي مَعَ الْغَيْرِ وَذَا ۖ أُخْتُ مَعَ الْبِنْتِ وَبِنْتُ ابْنِ كَذَا
ثُمَّ مَتَى صَارَتْ بِنْتُ عَاصِبَةٍ ۖ صَارَتْ لِمَنْ يَحِبُّ أَخُوها حَاجَةً
وكان الناظم قد أخره عن ذكر العاصب مع غيره ولو قدمه هنالك كان
أولى - وقد مناه للمناسبة القسم الثالث من أقسام العصبية العصبية مع الغير
وهو كل أنثى ذات سهم عصبها اجتماعها مع أخرى وهواثنان الأخت الشقيقة
أو الشقيقات. والأخت لأب أو الأخوات لأب مع بنت الصلب فأكثر أو
بنت الابن فأكثر وذلك معنى ما أجمله الفرضيون بقوله: الأخوات مع
البنات عصبات - وقد ذكر الناظم هذا القسم في قوله (و) القسم الثالث
(عاصب يأتي مع الغير وذا) العاصب اثنتان لأنه إما (أخت) شقيقة فأكثر
أو أخت لأب فأكثر (مع البنت) الواحدة فأكثر (و) مع (بنت ابن)
واحدة فأكثر (و) كذا إشارة إلى أن بنت الابن كالبنت في ما ذكر - وشمل
ذلك كون الأخت لغير الأم مع البنت الواحدة وبنت الابن ولمن تعددت
فإنها معها أيضا عصبية مع الغير وهذا هو معنى قول الرجبى:
والأخوات إن تكن بنات ۖ فهن معهن معصبات^{٥٧}

(٥٧) انما حركات الأخوات مع البنات عصبات لأنه اذا كان في النسالة بنتان فصاعداً أو بنتان ابن
وأخوات وأخذت البنات الثلاثين فلو فرضنا للأخوات وأعلننا النسالة لنقص نصيب البنات
فاستبعدوا أن يترحم أولاد الأب الأولاد أو أولاد الابن ولا يمكن إسقاط أولاد الأب فجعلنا
عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة. (٥٨) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسرهما إن جعلت
الضمير الأول راجعاً للبنات والثاني للأخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد. أفاده البقري ۖ

ثمنه على حكم يترتب على عصبوبة الأخت بالغير فقال (ثم في صارت)
 الأخت الشقيقة فأكثر أو الأخت للأب فأكثر (بنت) أو بنات لميت
 أو بنت ابن أو بنات ابن له وإن نزل أبوهم بمحض الذكور (عاصبة) خبر
 صابر - وقد ذكر الحكم بقوله (صارت) أي الأخت المنقلم ذكرها (لمن يجب
 أخوها حاجة) فالشقيقة تحجب كل من يحجب الشقيق فتحجب الأخوة لأب
 ذكورا كانوا أو إناثا ومن بعدهم من العصبات والأخت لأب تحجب كل من يحجب الأخ لأب
 فتحجب بنى الأخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات (٢) وحكم العاصب مع الغير أنه يأخذ ما تبقى
 بعد أصحاب الفروض كما في زوج و بنت وأخت للزوج الربع والبنات النصف فالمسألة من أربعة
 للزوج الربع واحد والبنات النصف اثنان ويبقى واحد للأخت - وليسقط إذا استغرقت
 الفروض التركة كما في زوج وبنتين وأم وأخت فللزوج الربع والبنتين الثلثان وللأم السدس
 فأصل المسألة اثناعشر وتعمل بواحد إلى ثلاثة عشر للزوج ثلاثون والبنتين
 ثمانية وللأم السدس اثنان ولا شيء للأخت لاستغراق الفروض التركة
 والأصل في ذلك الإجماع المستند إلى قول ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في باب السدس حيث قال للبنات النصف ولبنات الابن السدس
 تكملة الثلثين وما بقي فلا لأخت فدل ذلك على أنها عصبية. والشرط
 في ذلك أن لا يكون مع الأخت أخوها فإن كان معها أخوها كانت
 عصبية به - فلم أن التعصيب بالغير مانع من التعصيب مع الغير لأنه يغير حكمه، ولذا ذكر
 بعض الأمثلة ليتضح بها حكم العاصب مع غيره مثال - بنت وأخت لغير أم للبنات النصف فرضا
 والباقي للأخت تعصيا مثال بنت ابن وأخت كذلك - مثال - ثلاث بنات ابن وأختان لهن

(٢) قال العلامة ابن شهاب في ريعيته: والأخت إذا للبنات عقبوها تحجب من يحجب أخوها.

وَأَقْسَمُ إِذَا الْعَاصِبُ بِالْغَيْرِ بَدَأَ ۖ لَذِكْرُكَ لَا أَنْتَيْتُ أَبَدًا
وَإِنْ أُخٌ وَالْعَمُّ وَإِنْ الْعَمُّ لَا ۖ يُعَصَّبُونَ أَحَدًا كَذَى الْأُولَى

الثلاثان فضا ولاختين الباقي تعصيبا - بنتان وأخت لهما الثلاثان فضا ولها الباقي تعصيبا
بنتا ابن وثلاث أخوات لهما الثلاثان فضا ولا أخوات الباقي تعصيبا - بنت وبنت ابن وأخت
للأولى النصف فضا وللثانية السدس فضا ولا أخت الباقي تعصيبا - بنتان وبنت ابن وأخت
للبنتين الثلاثان والباقي للأخت تعصيبا ولا شيء لبنت الابن لاستغراق الثلثين - والفرق
بين العصبة بالغير والعصبة مع الغير أن الغير العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فتعصبه العصوة
إلى الأنثى وفي العصبة مع غيره لا يكون عصبة أصلا بل تكون عصبوبة
تلك العصبة بمجاعة لذلك الغير - وهنا ذكر النافذ كيفية قسمة المال
بين العاصب بالغير ومعصبه بقوله واقسم إذا العاصب بالغير بدأ ۖ لذكر
كالأنثيين أبدا. وقد مناه مشروحا في المحل المناسب - ثم زاد فذكر
أربعة من الذكور بالاجمال يرثون دون أخوانهم ولذلك فاتهم لا يعصبونهم
وهم المذكورون في قوله (وابن أخ) شقيق أولأب (والعم) الشقيق
أولأب (وابن العم) الشقيق أولأب فهو لاء بالبسط ستة وبالاختصار
ثلاثة ورابعهم بالاجمال أيضا العاصب بالولاء الآتي ذكره (لا يعصبون
أحدا) من أخوانهم ولا من في درجاتهم ولا من فوقهم لان العمات
وبنات الأعمام وبنات الأخوة من ذوات الأرحام^(١) وأخوات العاصب

(١) فلو خلف شخص أخين لأبوين وأخنا لأب وابن أخ لأب كان للأختين الثلاثان والباقي لابن الأخ
ولا يعصب الأخت لأنه لا يعصب أخته فلا يعصب عمته لأن ابن الأخ لا يسمى أخا بخلاف ابن
الابن فإنه يسمى إبننا حقيقة أو مجازا فيعصب أخته ومن في درجته من بنات عمه أو -
فوقه لا أنزل منه لأنه يسقطها ۖ بالولاء

بالولاء لاحظ لمن في الارث وقوله (كذي الولاء) بفتح الواو أى صاحب
الارث بالولاء وهم عصابة المعتق المنعصبون بأنفسهم لانجرار الولاء اليهم
فيرثون عتيق مورثهم بالولاء دون أخوانهم كابن المعتق فيرث عتيق أبيه
دون أخيه لأن الاناث إذا لم يرثن في النسب البعيد فلأن لا يرثن في الولاء
الذى هو أضعف من النسب البعيد أولى - وبقي من لا يعصب أخيه الأخ للأُم
فإنه وإن ورثث معه لا يعصبها لأنه لا تعصيب فيمن أدليا بها وهي الأم
بلهما الثلث يشتركان فيه بالسوية وأما الذين يعصبون أخوانهم فأربعة
أيضا وهم الابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب وقد مر ذكرهم
تتمت الأولى - أن ابن كل أخ لغير أم كإبيه اجتماعا وانفرادا إلا في
سبع مسائل - الأولى لا يردون الأمر عن الثلث إلى السادس - والثانية
لا يعصبون أخوانهم لأنهم من ذوى الأرحام - الثالثة لا يرثون مع الجد
إجماعا - الرابعة اولاد الأشفاء - يسقطون في المشتركة إجماعا - الخامسة
أن ابن الأخ الشقيق لا يحجب الأخ للأب بخلاف أبيه السادسة أن ابن
الأخ من الأب لا يحجب ابن الأخ الشقيق وأبوه يحجبه السابعة سقوط
الجميع من بنى الاخوة لأبوين أو لأب بالاخت لغير أم حيث صارت
عصابة بالبنت أو ببنت الابن - وابن كل عم لغير أم كإبيه إرثا وجبا
الأن ابن العم الشقيق لا يحجب العم لأب بخلاف أبيه - وابن العم من
الأب لا يحجب ابن العم الشقيق وأبوه يحجبه انتهى من ففوحات
الباعث - الثانية - الورثة أربعة أقسام - قسم يرث بالفرض وحده من
الجهة التي سعى بها وهو سبعة - الأمر وولداها والجد ثان والزوجان -
وقسم

وقسم يرث بالنعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الأب
والجد - وقسم يرث بالفرض وبالنعصيب أخرى ولا يجمع بينهما وهن
ذوات النصف والثلاثين كما سبق وقسم يرث بالفرض مرفوعة بالنعصيب
مرة ويجمع بينهما وهو الأب والجد فان كلامهما يرث السدس مع ابن -
وابن ابن - وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس أو دونه أو لم يبق شيء -
ويرث بالنعصيب إذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر أو أنثى ويجمع
بين الفرض والنعصيب إذا كان معه أنثى من الفرع وفضل بعد الفرض
أكثر من السدس وسبقت الإشارة إلى ذلك والله أعلم - الثالثة - قد
يجتمع في الشخص جهتا نعصيب كابن هو ابن ابن عم - وكأخ هو معتق
فيرث بأقواهما . والأقوى معلوم من الفاعدين السابقين في العصبات (١)
وقد تجتمع في الشخص جهتا فرض ونعصيب كابن عم هو أخ لأم فيرث
بهما حيث أمكن إنفاذاً وكان ابن عم هو زوج فيرث النصف بالزوجية
والباقي بالنعصيب وصورة الشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض ونعصيب
أن يتعاقب أخوان على امرأة فنلداً لكل منهما ابناً ثم يموت أحد الابنين
عن الآخر فهو ابن عمه وأخوه لأمه ولا يجتمع في شخص جهتا فرض إلا
في وطاء الشبهة من المسلمين وغيرهم . وفي نكاح المجوس لاستباحة وطأ
(٢) هافاعة الجعبرى وقاعدة كل من أدلى بواسطة جبينه تلك الوساطة إلا اولاد الأم
فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن ابن عم جهة البنوة لأنها مقدمة على جهة العمومة -
وأقوى الجهتين في الأخ الذي هو معتق جهة الأخوة لأنها مقدمة على الولاء .

المحارم فيرث بأقواهما^(١) لأيهما على الأرجح وذلك بأن تحجب إحدى الجهتين الأخرى حرماناً أو نقصاناً وعدم حجب أحدهما حرماناً والأخرى تحجب .
وكون أحدهما أقل حجياً من الأخرى انتهى من الشنشوري مع زيادة من
الباجوري .

(١) والقوة بأحد أمور ثلاثة - الأول أن تحجب إحدى الجهتين الأخرى حجب حرمان أو نقصان
كبننت هي أخت من أم كان يطاء مجوسى أو مسلم بشبهة أمه فنلاد بنناً منه ثم يموت عن
نك البنت فترثه بالبنتية لا بالأختية للأمر لأن أخوة الأم ساقطة بالبنتية - ومثال حجب
النقصان ، أن ينكح المجوسى بننه فنلاد بنناً ويموت فقد خلف بنتين ، أحدهما زوجة فلها
ثلاثاً ما ترك ولا عبدة بالزوجية لأن البنت تحجب الزوجة مع الربع إلى القرن . الثاني أن لا تحجب
أحدى الجهتين حجب حرمان والأخرى تحجب كأم أو بنت هي أخت لأب كان يطاء مجوسى أو
مسلم بشبهة بننه فنلاد بنناً منه ثم يموت الصفري عن الكبرى فقد اجتمع في الكبرى جهناً فرض
لأنها أمها وأختها من أبيها فترثها بالأمومة لا بالأختية من الأب لأن الأمر لا تحجب حرماناً
بالشخص بخلاف الأخت من الأب فإنها تحجب حرماناً به - أو عكس ذلك بأن تموت الكبرى
عن الصفري فقد اجتمع في الصفري جهناً فرض لأنها بننها وأختها من أبيها فترثها بالبنتية لا
بالأختية الثالث أن تكون إحدى الجهتين أقل حجياً من الأخرى كجدة أم أم هي أخت لأب
كان يطاء من ذكر بننه الأولى فنلاد بنناً منه ثم يطاء بننه الثانية فنلاد منه بنناً
ثالثة ثم يموت السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والأب فقد اجتمع في العليا جهناً فرض
لأنها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها فترثها بالجدوة دون الأختية لأن الجدة للأمر
أقل حجياً من الأخت لأنها لا يحجبها إلا الأمر بخلاف الأخت فيحجبها جماعة - وترث بالجدوة

أَزْكَاهَا أَرْبَعَةٌ زَوْجٌ وَأُمٌّ ۖ وَعَدَدٌ مِنْ وَلَدٍ لِلْأُمِّ ثُمَّ
أَخٌ شَقِيقٌ وَاحِدًا فَأَكْثَرًا

باب المسألة المشتركة

أى هذا باب بيان المسألة المشتركة بإثبات التاء وفتح الراء على الشهور
أى المشترك فيها فى حينئذ اسم مفعول - ويجوز فيها كسر الراء على نسبة
السدس مع أنها لو ورثت بالأختية لاستحققت النصف . هذا إذا لم تكن الجهة القوية محجوبة
فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كأن تموت السفلى التى هى البنت الأختية فى المثال
الذكر عن (الوسطى) التى هى أمها وأختها لأبها وعن (العليا) التى هى جدتها أمها وأختها
من أبها فترث (العليا) بالأختية للأب النصف لا بالجدوة لحجبها بالأثر الذى هو الوسطى
وترث (الوسطى) بالأمومة لا بالأختية لأن الأمومة لا تحجب بخلاف الأختية (ويبلغرهما) فيقال
أى جلة لها النصف فضا - وأى حاجب يزيد نصيب محجوبه بوجوده - وأى جلة ورثت
مع الأثر - قال الشيخ الأثير ملغزافها :

أمولأى تولى فى الفرائض جده ۖ لها النصف فرضا ما سمعنا بمثله
وما حاجب قد زاد محجوبه به ۖ فما حجبته والأرث ينحو لأجله
وما جده نالك مع الأثر ارثها ۖ وأدلت بها أرشد فذاك لسؤله
وقال العلامة السجاعي ملغزافها أيضا :

أبن لى هلك الله ما هى جده ۖ عن الأرث لم تحجب دولا مبيتها
وبنت لها أم وقد ورثا معا ۖ فنكث لأثر ثم نصف لأمها

وأجاب بعضهم بقوله :

إليها مجازاً لأن المشترك حقيقة هم الأخوة وهي حينئذ اسم فاعل^(١) وسميت بذلك لما فيها من الاشتراك بين أولاد الأبوين وأولاد الأم في فرض واحد. وتسمى بالحارية وبالجزرية وباليمية لما سيأتى^(٢) هذا وقد مر في باب النصيب أن العاصب يسقط إذا استغرقت الفروض التركة إلا في المسألة المشتركة. وإلا في الأكدرية أما الأكدرية فسيأتى بيانها. وأما المشتركة فإنما لم يسقط العاصب فيها لأنه لما استحال ارثه بالنصيب لاستغراق الفروض التركة انتقل إلى الارث بالفرض فشارك الأخوة للأم في الثلث كما نأهوا أحدهم لأنه شاركهم في أخوة الأم وزاد عليهم بقراءة الأب فمن الأب حاف تورث إخوانه لأمه وإسقاطه. وأركانها أربعة. وهي زوج وذو سدس من أم أو حقة وإثنان فأكثر من أولاد الأم. وعصبة شقيق فأكثر فلا بد في تعيينها بما ذكره الحكم فيها بما سيأتى من الشريك بين الأخوة في الثلث من هذه الأركان الأربعة. وبها بدأ الناظم فقال (أركانها) التي لا تقوم إلا بها (أربعة) فلا بد من وجودها وهي الأول (زوج و) الثاني ذو سدس (أم) أو حقة فصاعداً (و) الثالث (عدد)

جوابك يا هذا الامام يكون في ٠ نكاح يجوزى لبنت فينتما

فأولاد هذي إن تمت كانت أمهم ٠ لما الثالث ميراثاً ونصف لأمها

بأختية لبيت فاسمع فلى الذى ٠ طلبت حياك الله فضل أوى النوى

(١) ويجوز للشركة بحذف النام وفتح الراء المشددة وكسرها وهي بفتح اسم مفعول أى المشترك فيها وبكسرها اسم فاعل على نسبة الشريك إليها مجازاً على حد قولهم أبت الربيع البقل والافلللر حقيقة هو المجتهد ظاهره الشارع باطناً. (٢) أى لقول زيد بن ثابت لعمر ابن الخطاب

فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ وَثُلُثٌ قُرْرًا
 لِاخْوَةِ الْأُمِّ وَالسُّدُسُ ثَبَتَ ۞ لِلْأُمِّ أَوْ لِحَدَّةٍ وَإِنْ عَلَتْ
 وَلَيْسَ يَبْقَى بَعْدَ اخْذِ الْوَلِإِ ۞ بِالْفَرْضِ شَيْءٌ لِلشَّقِيقِ الْعَاصِبِ
 اثنان فأكثر (من ولد للأُم) أى من أولاد الأُم ذكورا كانوا أو إناثا
 لأن الولد يطلق على الذكور والأنثى والمثنى والمجموع وهو فعل بمعنى مفعول
 مذكر وجمعه أولاد (ثم) حرف عطف سكن ميمه للروى الرابع من
 الأركان (أخ) موصوف بأنه (شقيق) أى لأبوين وقوله (واحدا) أى
 منفردا بالنصب كما فى نسخة للنصف حال من أخ لخصمه بالصفة. وبالرفع
 صفة لأخ وكلاهما جائز. والمراد به الجنس الصادق بالواحد فمافوقه
 ولذلك قال (فأكثر) بالعطف على واحدا. وسواء تمحضوا ذكورا أو كان
 معه أو معهم أنثى أو إناثا ويرثون بالسوية لا يفضل ذكرهم إناثهم كما
 سياتى. وأصل السألة ستة مخرج السدس الذى هو فرض الأُم أو الجدة. ولا
 نظير لفرض الزوج وفرض الأخوة للأُم لدخول مخرج كل منهما فى مخرج السدس.
 ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الأخوة من الصنفين وعدد الجدات.
 فإذا أردت معرفة قسمة السألة من أصلها (فالنصف) وهو ثلاثة من ستة
 (للزوج وثلث) المسألة وهو اثنان من ستة (قرر) أى قرره الشرع (لأخوة)
 وأخوات (للأُم) اثنان فأكثر وألف فأكثر أو قررا للاطلاق (والسدس)
 من السألة وهو واحد من ستة (ثبت) شرعا (للأُم أو الجدة) عند عدم الأُم
 رضوا عنه أو هبوا أباهم كان حمارا فما زادهم الأب لا قربا. وقول بعض الأخوة له أيضا.
 هب أن أبانا كان حمارا ملقى فى اليم. فلماذا سميت بذلك ۞

(وإن علت) الجدة أو تعددت فجميع الأسهم ستة فلم يبق للعصبة الشقيق
 شيء كما قال (و) حينئذ (ليس يبق) من أسهم المسألة (بعد أخذ الواجب)
 منها (بالفرض) لأهل الفروض (شيء للشقيق العاصب) وكان مقتضى ما سبق
 من الحكم بسقوط العصبة عند استغراق الفروض التركية سقوط الشقيق
 أو الأشقاء في هذه المسألة وهو الذي قضى به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه
 أولاً وهو مروي عن علي وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم
 وهو مذهب الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله وهو أحد
 قولين عندنا وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت وبه قال الشعبي وابن أبي
 ليلى وشريك ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وأبو ثور وابن المنذر وداود رحم
 الله تعالى. ثم وقعت لعمر رضي الله عنه تلك المسألة ثانياً فأراد أن يقضى
 بسقوط الأشقاء فقال له زيد بن ثابت (هبوا أباهم كان حماراً فما زادهم
 الأب إلا فرساً) وقيل قال بعض الأخوة لعمر رضي الله عنه - هب أن أبانا
 سكان جبرامل في اليم - فلها سميت بما تقدم ذكره فلما قيل له ذلك
 قضى بالنشريك بين الأخوة للأم والأخوة للأشقاء كأنهم كانوا كلهم أولاد
 أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي ف قيل له في ذلك فقال - ذاك على ما
 قضينا وهذا على ما نقضى - أي ذلك الحكم على ما قضيناه فيما مضى وهذا
 الحكم على ما نقضيه الآن فذاك معمول به فيما سبق وهذا معمول به الآن -
 لأن الإجماع لا يفتن بالإجماع - ووافقه جماعة من الصحابة منهم عثمان بن عفان وزيد بن
 ثابت في أشهر الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم - وهو
 قول شريح وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق
 وطاوس

فاجعله من أمر لئلي يضرب له ^(٢٦) مع فرعها سم ثلث المسألة
 وسوف فيه بين أنثى وذكر ^(٢٧) وعن أبي الشقيق فاقطع النظر
 وطاوس ^(٢٨) والثوري ومذهب مالك وهو المذهب المشهور عن الإمام الشافعي
 وبه قطع أصحابه رحمهم الله ولذلك قال الناظم (فاجعله) أي الأخ الشقيق
 فأكثر كما هو أخ الميت (من أمر) فقط من غير النفقات إلى أخوته له من
 أبيه (لكي) يشارك الأخوة للأمر (يضرب) أي يسم (له مع فرعها) أي
 الأمر (سم) أي نصيب (ثلث المسألة) أي من ثلث المسألة الذي هو فرض
 فرع الأمر وهو اثنان من ستة أصل المسألة - فالباء بمعنى من البعوضة كما
 في قوله تعالى - عينا يشرب بها عباد الله - أي يشرب منها وقول ذو ثيب
 شرين بماء البحر أي من ماء البحر (وسوفيه) أي ثلث المسألة في القسمة
 (بين) كل (أنثى) وكل (ذكر) من الأخوة الأشقاء والأخوة للأمر واقسمه
 عليهم بالسوية للذكر كالأنثى (وعن أبي) الأخ (الشقيق) حينئذ (فاقطع
 النظر) وافضه كأن لم يكن أو كما هو حجر في اليم أي البحر حتى كان الجميع
 (٢٩) يحذف واطاوس - وداود في الكتابة لا في النطق. (٣٠) وتوجيه مذهب الفاضل
 بالتشريك، الفياس على الأخ للأمر إذا كان ابن عم وسقطت عصوبته بالعم مثلاً فإن
 يرث بقراءة الأمر فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته باستغراق الفروع من التركة وورث
 بقراءة الأمر - وتوجيه مذهب الفاضل بعدم التشريك أن الأصل في العاصب سقوطه عند
 استغراق الفروع من التركة وقد استغرقها هنا

أخوة لأمر بالنسبة لقسمة الثلث (١) بينهم بالسوية فقط لا من كل الوجوه
قال الرجبي :

فاجعلهم كلهم لأمر (٢) واجعل أباهم حجرا في اليم
واقسم على الجميع ثلث التركة : فهذه المسألة المشتركة

أما تصحيح المسألة فقد تقدم أنه يختلف باختلاف عدد الأخوة من الصنفين
وعدد الجدات فلو كان فيها أخ وأخت من أمر

جزء السهم (٢) التصحيح		
أصلها	٢	١٢
زوج	٢	٦
أم أو جاة	١	٢
أخوان لأمر	٢	٤
شقيقان		
لكل أخ واحد		١

وأخ وأخت شقيقان لصحت من اثني عشر
ذلك لأن الثلث وهو اثنان بين الأربعة بالسوية
لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة لا
نقسم وتوافق بالنصف فيضرب نصف الأربعة
وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها نصيب فلزوج
ثلاثة في اثنين بسنة ولأمر أو الجدة واحد
في اثنين باثنين وللأخوة اثنان في اثنين بأربعة
عدد رؤوسهم لكل واحد سهم وهذه صورتها :

(١) لما قلنا بالنسبة لقسمة الثلث الخ لثا ليرد مالو كان مع الأخوة من الصنفين أي
الأخوة للأمر والأشقاء أخت أو أخوات لأب فإنهن يسقطن بالعصبة الشقيق جريا على الأصل
من جيب أولاد الأمر بالعصبة الشقيق بالاجماع ولا يفرض للأخت للأب وتعمل لتسعة أو
للأخوات للأب الثلثان وتعمل لعشرة كما توهمه بعضهم وهو توهم باطل وقد أخطأ
بعض المفتين فافترأوا أنه يفرض للأخوات للأب في المشتركة وتعمل إلى تسعة أو إلى عشرة وليس
لهم في ذلك حجة وهو قول مختار فاسد مخالف لإطلاق الإجماع (٢) بأشباع ضمة اليم من فاجعلهم
كلهم الوزن :

ومثلاً ذلك ما لو كان الأخوة للأم ثلاثة والشقيق واحد - أما لو تعددت
الجدات إلى ثلاث فإن السدس وهو واحد من أصل المسألة لا ينقسم عليهن
وبناءً على عدد رؤوسهم فتحفظ رؤوسهن وينظر بينهن وبين محفوظ الأخوة وهو
اثنان في المسألة المذكورة بالتوافق والنباش واثنان تباعين ثلاثة فيضرب أحدهما
في الآخر ينتج جزء السهم ستة ثم تضرب السنة في أصل المسألة ستة بسنة
وثلاثين ومنها تصح فلزوج ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللجدات واحد في
ستة بسنة وثلاثين ومنها تصح فلزوج ثلاثة في ستة بثمانية عشر
والجدات واحد في ستة بستة لكل جدة سهمان وللأخوة اثنان في ستة
بأثنى عشر لكل واحد ثلاثة أسهم، وانظر صورتها،

جزء سهمها (٢) التصحيح نصيب

أصل المسألة	٢	٣٢	الفرد
زوج	٣	١٨	١٨
جدات ٣	١	٦	٢
أخوة ٢	٢	١٢	٣
شقيق			٣

وأما محترز أركانها - فلولا لم يكن زوج أو ذو سدس
من أم أو جدة لبقى شيء بعد الفروض يأخذ
الأشقاء تعصيباً - ولو كان بدل الشقيق أو الأشقاء
أخ لأب أو أخوة لأب لسقط أو سقطوا بأشغاف
الفروض التركية وكذا لو كان مع الأخ للأب أخت
لأب فتسقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو أخ -

مشؤم لأنه لو عدم لفرض لها النصف وعالت المسألة - ولو كان بدل
الشقيق أو الأشقاء أخت شقيقة أو لأب لأعيل لها بالنصف - أو أخنان
شقيقتان أو لأب لأعيل لهما بالثلثين - أو خنثى فبتقدير ذكرته يشارك
الأخوة للأم في الثلث وتقدر أنوثته لا يشارك - بل يفرض له النصف وتعمل
المسألة فيجعل للذكر مسألة وللأنثى مسألة وتحصل جامعة ونقسم تلك

الجامعة على مسائل الذكورة والأنوثة					
٢	(١) ٢		الجامعة		الأصغر
	٩	١٨	٩	١٨	
زوج	٩	٣	٩	٢	٢
أمر	٣	١	٣	٢	٢
أخ لأمر	٢	١	٢	٢	٢
أخ لأمر	٢	١	٢	٢	٢
خنيق	٢	٣	٢	٦	٢
الوقوف الشكوك فيه ٤ = ١٨ = ١٤					

فيكفي بالأكثر ويعامل كل بالأصغر
فالأصغر في حق الزوج والأمر أنوثته وفي حق ذكوره ويستوى الأمران في أولاد
الأمر - فللزوج ستة ولالأمر اثنان ولولدي الأمر أربعة لكل واحد اثنان
وللشكل اثنان ويوقف أربعة إن بأن أنثى فهي له أو ذكر فللزوج ثلاثة
منها ولالأمر واحد وهذه صورتها (١)

١٤، اعلم أنه يعاين بهذه السألة أي يلغز بها - ومن صور العناية بها أي الالغاز - أن يقال
لنا عاصب استغرقت الفروض التركة ولم يسقط - أو يقال لنا أخ شقيق وورث بالفرض -
أو يقال لنا شقيقة ساوت الشقيق في القسمة - أو يقال لنا امرأة وحدت قومًا يقتسمون
تركة فقالت لا تعجلوا فإن جلي فإن ولدت أنثى أو لنا ثاويرثت أو ورثن وإن
ولدت ذكراً أو ذكورا ولومع لنا ث لم يرث أولم يرثوا فهذه المرأة أمر الميثة المذكورة -
فالشقاء موجودون وهم حملها - وقولها فإن ولدت أنثى أو لنا ثاويرثت أو ورثن
أي بالعلول وقولها وإن ولدت ذكراً أو ذكورا ولومع لنا ث لم يرث أولم يرثوا أي
على مذهب علم الشريك . اهـ بتصرف باجوري .

الْحَجَبُ نَقْصَانٌ وَحَرْمَانٌ ۚ وَذَٰهُوَ الْمُرَادُ هَهُنَا فَلْيُحْتَدَّ

باب الحجب

أى هذا باب بيان ذى الحجب وهو المحجوب وهو من أعظم أبواب الفرائض حتى قال بعضهم يحرم على من لم يعرف الحجب أن يفتى فى الفرائض لأنه لا يعرف المحجوب من غيره فمن لم يتفقه فيه كما ينبغى فهو عار من هذا العلم فكرر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تظفر بسره - وما أحسن ما قاله بعضهم فى هذا المعنى

أقول ذى الباب عظيم الفائدة ۚ فجد فيه تحتوى مقاصده
من لم يفز منه بسر غامض ۚ يحرم أن يفتى فى الفرائض
وهو لغة المنع قال فى الصحاح حجب أى منعه عن الدخول والأخوة يحجبون
الأمر عن الثلث ومنه حاجب الملوك لمنعه الناس عن الدخول إليهم والحاجب
المانع والمحجوب الممنوع قال تعالى (كلامهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) أى
ممنوعون عن الرؤية وقال الشاعر:

له حاجب عن كل أمر يشينه ۚ وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يعنى به النبى صلى الله عليه وآله وسلم أى له مانع عن كل أمر
يشينه وليس له مانع عن طالب المعروف والاحسان - واصطلاحاً مانع من قام
به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظية - فقولنا سبب الارث
أى كالفراية - فممنوع من لم يقيم به سبب الارث لا يسمى حجباً اصطلاحاً - وقولنا
من الارث بالكلية أى من الوروث بكليته وهذا يسمى حجب حرمان - وقولنا
أو من

أو من أوفر حظية أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب نقصان وهو -
قسمان حجب بالأوصاف وهى الموانع السابقة كالرق والقتل واختلاف الدين الخ
ويتأتى دخوله على جميع الورثة وحجب بالأشخاص وهو المراد والمقصود بالترجمة -
وينقسم الى قسمين حجب نقصان - وحجب حرمان وبهما بدأ الناظم فقال
(الحجب) قسمان القسم الأول حجب (نقصان) أى يترتب عليه النقصان
وهو منع الشخص من أوفر حظية وهو المراد من الجزء الثانى فى التعريف ويتأتى
دخوله على جميع الورثة ولا يكون إلا بالشخص وهو سبعة أنواع النوع الأول
انتقال من فرض الى فرض أقل منه كحجب الزوج من النصف الى الربع والزوجة
من الربع الى الثمن - بوجود الولد - وكحجب الأمر من الثلث الى السدس إذا
كانت مع الولد - فقد انتقل كل من فرض الى فرض - الثانى انتقال من
تعصيب الى تعصيب أقل منه كانتقال الأخت من النصف بالتعصيب إذا كانت
مع البنت الى ثلث النصف إذا كانت مع أخيها - وكانت تقالها إذا كانت مع البنين
من الثلث الى ثلث الثلث إذا كانت مع أخيها أيضا لأنها مع البنت أو البنين عصبية
مع غيرها قلها مع البنت النصف ومع البنين الثلث بالتعصيب فإذا كان معها أخوها
عصبيا فيقسم النصف بعد فرض البنت والثلث بعد فرض البنين بينهما أثلاثا له اثنان ولها
واحد لأنها صارت به عصبية وانتقلت من تعصيب مع الغير الى تعصيب
بالغير الثالث انتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كانتقال البنت من
النصف فرضا الى الثلث مع الابن لأنها عصبية به له مثلاما لها - وكان انتقال
الأخت من النصف فرضا الى الثلث إذا كانت مع البنات لأنها تصير حينئذ
عصبية مع الغير فلها الثلث بعد ثلثى البنات - الرابع انتقال من تعصيب
الى فرض

..... وَحَرْمَانٌ وَذَا ۖ هُوَ الْمَرَادُ هَهُنَا فَلْيَحْذَرَا

الى فرض اقل منه عكس ما قبله كانه انتقال الالب والجدمع الابن من اراث جميع المالك
تعصيها الى السدس فرضها الخامس يكون بمنزلة في فرض كما في البنات فإن
بعضهن يزاحم بعضاً في الثلثين وكنت و بنت ابن ف بنت الابن فرضها السدس
فإن كانت معها أخنها كان لهما السدس فرضاً فقد زاحمها أخنها في فرضها
السادس يكون بمنزلة في التعصيب كما في البنين فإن بعضهم يزاحم بعضاً في
التعصيب - وكنت وأخ فلها النصف وله الباقي تعصياً فلو كان معه أخ ثان
لزاحمه في النصف وكان بينهما بالسوية السابع يكون بمنزلة بالعول كما في أم
وزوج وأخت لغير أم - وكزوج وأخت شقيقة فلو كان معها أخت لأب لأخيل
لها بالسدس وحصل به التزام - ولا يخفى عليك أن الخامس وما بعده
لا ينعين فيه الحاجب من المحجوب بل لك أن تعتبر كل واحد منهم حاجباً
ولك أن تعتبره محجوباً - القسم الثاني حجب (حرمان) أي حجب يترتب
عليه الحرمان وهو قسمان حجب بالوصف ويسعى منعاً كالقتل والرق ويمكن
دخوله على جميع الورثة ^(١) وحجب بالشخص أو الاستغراق وهو المقصود كما
قال (وذا) إشارة الى حجب الحرمان بالشخص أو الاستغراق (هو المراد)

(١) المحجوبون بالوصف الذين لا يرثون مطلقاً ولا يجوبون غيرهم لحرماننا ولانقصاننا
هم بالاختصاص ستة (الرقيق) وهو شامل للمدبر والمكاتب وأم الولد (والفائل) فلا يرث
من مقتوله ولو لم يقصد قتله - وأما القنول فيرث من فائله وصورته بأن يجهج مورثه
ثم يموت الجراح ثم يموت المخرج من تلك الجراحة (والرثد) فلا يرث ولا يورث ولو عاد
الى الدنيا لم يعد موت قريبه - والزنديق كالرثد فلا يرث ولا يورث وهو من لم يندين
والمقصود

والقصود بالترجمة (ههنا) في باب الحجب (فليحذف) أي فليستبعه الطالب وليتحقق مسأله لأنه من أهم أبواب الفرائض - واعلم أن أكثر مسائل الحجب مبني على قاعدتين - الأولى هي التقديم بأحد ثلاثة أمور مرتبة وهي التقديم بالجهة أولا ثم بالقرب ثم بالقوة وهي المذكورة في قول الجعفي رحمه الله تعالى :

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة إجمالا وقد ذكرها الناظم رحمه الله تعالى في باب النصيب بقوله : واعتبر فاعلة عندنا وحكم من ذكر :

ونصها بالجهة التقدم * فالقرب فالقوة شرعا يلزم
والثانية - هي كل من أدلى بواسطة حجتة تلك الوسطة بالاولاد الأمر والإلا -
الجددة أم الأب عند الحنابلة لأن الأب عندهم لا يحجب أم نفسه .
وإنما قلنا هاتين القاعدتين لأنهما الأساس لبناء ما سندكر بالتفصيل من
من مسائل هذا الباب واعلم أن جهات العصوبة عندنا وعند المالكية سبع
وهي على الترتيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم

يدين كما في المغني (والمسلم) لا يرث من قريبه الذي مات على الكفر وبالعكس لا خلاف
دينهما حال الموت وإن طرأ غيره (والشخص) الذي أبهم وقت موته فلا يدرى هل مات
قبل موت المورث أو بعده فلا يرث أحدهما من الآخر لأن شرط الإرث تحقق حياة
الوارث بعد موت المورث وهو هنا منف (والشخص) الذي يلزم من توريثه عدم
توريثه للورث المحكي كما لو أقر الأخ بآبن أخيه الميت فإنه يثبت نسبه ولا يرث وقد تقدم
بيان ذلك في موانع الإرث عند قول الناظم : وللمنع باختلاف دين حصل له ورثة رق وقتل مسجلا .

العمومة وينوهم فهم جهة واحدة والترتيب بين العم وابنه ترتيب قرب
 لا لترتيب جهة بخلاف الأخ وابنه - ثم الولاء ثم بيت المال - فإذا اجتمع
 عاصبان فأكثر فنارة يستويان أو يستوون (في الجهة) و (الدرجة)
 و (القوة) كابنين أو بنين وكأخوين أو إخوة وعمين أو أعمام - فيشتركان
 أو يشتركون في التركة أو فيما بقي بعد أصحاب الفروض إن وجدوا وتارة
 يختلفان أو يختلفون في (الجهة) كابن وأخ أو (الدرجة) كابن وابنه أو
 (القوة) كأخ شقيق وأخ لأب فيحجب بعضهم بعضاً - فمن كانت جهته
 مقدمة قدم كابن مع أب أو جد ولولا أن للأب وكذا الجد السادس مع الفرع
 الوارث لسطو ويقدم من كانت جهته مقدمة وإن بعد على من كانت
 جهته مؤخره فابن ابن أخ شقيق أو لأب مقدم على العم وهذا هو معنى
 التقديم بالجهة فإن اتحدت جهتهما أو جهتهم كأبناء الأخوة كان التقديم بالقرب
 فالقريب درجة وإن كان ضعيفاً في القرابة مقدم على البعيد وإن كان
 قوياً في القرابة كابن أخ لأب وابن ابن أخ شقيق فلا شيء للثاني مع الأول
 إجماعاً لكونه أبعد منه درجة وإن كان أقوى من الأول - وكالأخ لأب مع
 ابن الأخ الشقيق فيقدم الأول لتقدم جهته أولاً وقرب درجته ثانياً
 وإن كان الثاني أقوى منه في القرابة وكالعم لأب مع ابن العم الشقيق فيقدم
 الأول لقرب درجته وإن كان الثاني أقوى لالتقدم جهته لأن جهتهما
 واحدة - فإن اتحدت جهتهما ودرجتهما كان التقديم بالقوة فالقوى وهو ذو
 القربتين كالأخ الشقيق وابنه مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة
 كالأخ للأب وابنه - هذا هو معنى التقديم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة -

فَغَيْرُ ذِي عِنْقٍ أُتِيَ مِنْ كُلِّ مَنْ : أَدْلَى بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ يُحْجَبُ
بِالشَّخْصِ حَرْمَانًا وَلَا ابْنُ لَيْتٍ ثُمَّ : بِنْتُ أَبٍ زَوْجٍ وَزَوْجَتُهُ وَأُمُّ
وَمَنْ يَكُنْ بِالْغَيْرِ آدِلًا أَنْضَبُ : يُحْجَبُ بِهِ لِأَوَّلِ الْأَمْرِ فَقَطْ

وأول ما ينبغي التنبيه عليه هو ما يؤخذ من مفهوم الفاعلة الثانية لأن
مفهومها - أن كل من أدلى إلى الميت بنفسه لم يحجب حرمانا وهو كذلك
إلا المعلق - والذين يدلون إلى الميت بأنفسهم ستة وهم الأب والابن والزوج
والأمر والبنت والزوجة وبعبارة أخصر الأبوان والولدان والزوجان لكن
الزوجان لا يجتمعان إلا في مسألة الملفوف وهي ما لو كان هناك شخص
ملفوف فأقام رجل بيته بأنه زوجته وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة
بيته بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خنثى له الثنان
لكنها نادرة ثم إن الأصح ما قاله الأستاذ أبو طاهر أن بيته الرجل مقدمة
لأن لحوق الأولاد بالزوجة بطريق المشاهدة ولحوقهم بالأب أمر حكى -
فلذلك عدم بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الأبوان
والولدان وأحد الزوجين - وضابطهم - كل من أدلى بنفسه إلى الميت إلا المعلق
ذكر اكان أو أنثى - وذلك لأن العتق فرع عن النسب ومشبه به فلا يقدم
عليه - والناظم رحمه الله بعد أن قسم الحجب إلى حجب نقصان - وحجب
حرمان خص بالذكر هؤلاء الستة الذين لا يحجبون حرمانا فإل (فغير ذى
عتق) أى فما سوى صاحب عتق ذكر اكان أو أنثى (أتى) ذكره فيما
يلي (من كل من أدلى) إلى الميت (بنفسه فليس يحجب بالشخص حرمانا) لأن
من أدلى بنفسه لا يمكن حجبه بالشخص حرمانا أبدا لا من استثناء الناظم

وهو المعتقد فإنه وإن أدلى بنفسه إلى معنقه تحجبه عصبة النسب كما
يأتى قريباً ونون التوكيد في محجبين ضرورة سوغها كونها في مضارع منفى
لأنها لم ترد في المضارع المنفى بليس وإنما وردت في المنفى بما - ولا - ولم - على أقله
كما قال ابن مالك رحمه الله : **وقل بعد ما ولم وبعد لا إى ما**
الزائدة ولا النافية / لا الناهية ولم - ولا تقع إلا نافية
(وذا) الذى لا يحجب حرماناً ستة وهم

(ابن الميت) بالتخفيف لغة **(ثمر)** حرف عطف سكن ميمه للوزن
(بنت أب) أى وأب حذف حرف العطف فيه وفيما بعده للوزن **(زوج**
وزوجة وأمر) وقد علمت أن بعضهم عدلهم خمسة فقط قال الأبوان والولدان
وأحد الزوجين. وأما من أدلى إلى الميت بواسطة فقد ذكره الناظم بالاجمال
فقال **(ومن يكن) من الورثة (بالغيراداة) أى أنسابه إلى الميت (انضبط)**
أى تحقق (يحجب به) لأنه الواسطة في الانتساب إلى الميت والواسطة أولى
من الوسط - وذلك كابن ابن الميت لأنه أدلى إلى الميت بواسطة أبيه الذى
هو ابن الميت فلذا يحجب به - وكالمجد فإنه أدلى إلى الميت بابنه الذى هو أبو
الميت فلذا يحجب به لتقلع جهته - وكالمجدة فإنها تحجبها الأم لادلائها بها إن
كانت من قبلها ولقرربها في الجهة إن كانت من قبل الأب كما سيأتى - وقد

(أ) أيضاً للمعنى أن دخول نون التوكيد في المضارع الواقع بعدما الزائدة التى لا تصحج ان
الشرطية والواقع بعد لا النافية قليل - وأقل منه دخولها في المضارع الواقع بعد لم ولا تقع إلا نافية
وأما دخولها في المضارع الواقع بعد لا الناهية فكثير - وإنما أكد بعد لا النافية لأنها كالناهية
في الصورة ٥

استثنى من هذه القاعدة الإجمالية أولاد الأمر بقوله (لاولاد الأمر فقط)
أى أخوة الميت من الأمر وقد علمت أن الولد يطلق على المفرد والمثنى والجمع
والذكر والأنثى - فأولاد الأمر وإن أدلوا بواسطة ما إلى الميت لا يحجبون بها
إجماعاً - وهذا الإجماع هو معنى القاعدة الثانية التى تقدم ذكرها - وإليك
تفصيل هذا المجمع - فابن الابن يحجبه الابن - لأنه إن كان أباه فلا دلالة
به أو عمه فلا أنه أقرب منه - ويحجبه أيضاً ابن ابن أقرب منه كابن ابن -
وابن ابن ابن لما مر - ويحجبه أيضاً أهل الفروض المستغرقة كأبوين وبنتين -
ويحجب بالفروض المستغرقة جميع العصبات بالنفس أو بالغير أو مع الغير -
الا لابن والأب والجد والأخت لأبوين أو لأب فى الأكرمية والشقيق أو
الأشقاء فى المشتركة فنظن لذلك فى كل من يأتى - والجد من جهة الأب
يحجبه الأب أو جد أقرب منه لادلائه به ولكونه أقرب منه أيضاً - أما
الجد من جهة الأم فإنه لا يرث أصلاً فلا يسعى عدم إرثه حجاً اصطلاحاً
والأخ الشقيق يحجبه ثلاثة - الأب - لادلائه به وتقدم جهته - والابن -
وابن الابن - وإن نزل لتقدم جهتهما على جهته - والأخ للأب يحجبه أربعة
وهم الأب والابن وابن الابن والأخ الشقيق - أما الأب فلا دلالة به وتقدم
جهته وأما الابن وابنه وإن نزل فلنقدم جهتهما على جهته - وأما الأخ للأبوين
فلكونه أقوى - ولخير أعيان بنى الأمر متوارثون دون بنى العلات يرث الرجل
أخوه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه - حسنه الترمذى (١) وتحجبه أيضاً أخت
(١) وقدم أن الأخوة ثلاثة أصناف - الأخوة الأشقاء - ويقال لهم بنوا أعيان معاً بذلك
لأنهم من عين واحدة أى أب واحد وأم واحدة - والأخوة للأب - ويقال لهم بنو العلات

لأبوين إذا صارت عصبية مع البنت أو بنت الابن كما مر في قول الناظم،
ثم رقت صارت ببنت عاصبة ؛ صارت لمن يحجب أخوها حالبة
وكما قال ابن شهاب،

والأخت إذا بالبنت عصبوها ؛ تحجب من يحجبها أخوها
والأخ للأخ يحجبه بالعد ستة الأب والجد والابن - والبنت وابن الابن وبنت
الابن وإن نزل إجماعاً وضابطهم بالحد؛ أصل ذكر أوفرع وارث وذلك
لمفهوم آية الكلاله الأولى (٢٥) في سورة النساء وهي قوله تعالى (فإن كان
رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن
كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) الآية. لأن الكلاله ميت لم يخلف
ولداً ولا ولداً فدخلت الأم والجددة في ذلك إلا أنهما خصنا من مفهوم الكلاله
فلا يحجبان ولداً الأم بالاجماع (٢٦) وابن الأخ الشقيق يحجبه ستة الأب -
والجد - وابن علا - والابن - وابن الابن - وابن نزل - والأخ الشقيق والأخ للأب

بالفتح وتشديد اللام سوا ذلك لأن الرجل علا زوجته الثانية بعد الأولى فهو يشبه العلل
وهو الشرب الثاني بعد النهل بالفتح ومنه الحديث (الأنبياء أبناء علات) أي متفقون في
أصل الدين وهو التوحيد مختلفون في الأحكام. قرره شيخنا، والأخوة للأم ويقال لهم بنو
الأخفاف سوا ذلك لأنهم من أخلاط الرجال لا من رجل واحد والأخفاف الأخطاء (٢٧) لأن
المراد بالأخوة فيها الأخوة للأم بخلاف آية الكلاله الثانية التي هي قوله تعالى (يستفتونك
قل الله يفتيكم في الكلاله) فإن المراد بالأخوة فيها، الأخوة لأبوين أو لأب (٢٨) ويبان هذا
الاجمالم أن الرجل وكذا المرأة إذا ماتت كلاله أي لم يخلف ولداً ولا ولداً - وله أخ لأم واحد
أو أخت لأم واحدة - فله أولها السدس فإن كان له أكثر من واحد من الأخوة للأم فلههم

وَجِبَ فَرَعُ الْأُمِّ مُطْلَقًا وَجِبَ ۖ بِفَرَعِ مَيْتٍ وَبِحَدِّ وَبِأَبٍ
وَجِبَ بِنْتُ ابْنِ بَيْنَتَيْنِ حَصْلُ ۖ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَصَّبٌ وَإِنْ نَزَلَ
لنقدم جهائهم على جهته - وتحجبه أيضا الأخت شقيقة أولاب إذا صارت
عصبة مع الغير وكذا من يأتي بعده من العصبات فنقطن لذلك - وابن الأخ
للأب يحجبه سبعة هؤلاء الستة المذكورون لنقدم جهائهم أيضا - والسابع
ابن الأخ الشقيق لأنه أقوى (١) والعم الشقيق يحجبه ثمانية وهم من قبله
لنقدم جهائهم على جهته. والعم للأب يحجبه تسعة وهم من قبله أما الثمانية
فلنقدم جهائهم على جهته وأما العم للأبوين فلا لأنه أقوى منه - وابن العم
الشقيق يحجبه عشرة وهم من قبله أما الثمانية فلنقدم جهائهم - وأما
العمان فلنقدمهما وابن العم للأب يحجبه أحد عشر وهم من قبله - أما الثمانية
فلنقدم جهائهم وأما العمان فلنقدمها وأما ابن العم الشقيق فلا لأنه أقوى وبعد هؤلاء
عم الأب لأبوين محجوب بابن عم الميت للأب. وعم الأب لأب محجوب
بعم الأب للأبوين. وابن عم الأب للأبوين محجوب بعم الأب للأب. وابن
الثالث يشتركون فيه بالسوية ذكرهم كأشاهم هذا هو للنطوق - ومفهومه أن الشخص إذا لم
يكن كلاله بأن خالف والده أو ولده لم يرث ولده الأم - فمقتضى المفهوم أن ولده الأم لا يرث
مع وجود الأم الواحدة لأنهما داخلان في الوالد - لكن لما ناور شناه مع وجودها لأنها قد خصنا
أى أخرجنا من ذلك المفهوم بالإجماع. (٢) (تنبيه) بنوا الأخوة لغير أم كل منهم كأبيه إرثا
وحجبا واجتماعا وانفرادا لا في سبع مسائل (الأولى) أنهم لا يرثون الأم من الثلث إلى
السدس بخلاف آبائهم (الثانية) أنهم لا يعصبون أخواتهم لأنهن من ذوات الأرحام
(الثالثة) أنهم لا يرثون مع الجد بل يسقطون به وأبائهم يرثون معه لأن الجد كالأخ
عم

عم الأب للأب محجوب بابن عم الأب لأبوين. وعم الجد لأب محجوب
بعم الجد لأبوين. وهكذا كما تقدم في العصبات من جيب الأقرب
للأبعد. والأقوى للأضعف. والعنق يحجبه عصبية النسب اجماعاً لأن
النسب أقوى. ولذا اختص بالمحرمية ووجوب الثقة وسقوط القود والشهادة
وغوها. هذا تفصيل ما أجمله الناظم رحمه الله تعالى. ولما أن أولاد الأم
خرجوا عن القاعدة المذكورة ما ذمهم لا يحجبون بمن أدلوا به وهي الأم صرح
الناظم بمن يحجبهم فقال (ويجب فرع الأم أي ولدها مطلقاً) أي سواء كان
ذكر أو أنثى واحداً أو أكثر (وجب) شرعاً وذلك (بفرع ميت) أي بولده
من ابن أو بنت أو ابن الابن أو بنت الابن وإن نزل (ويجب) أبي للأب وإن
علا (وباب) الميت فجعلتهم بالعدسنة وبالحد أصل ذكر أو فرع وارث -
ولا نأقيد والأصل بكونه ذكر لنخرج الأم والجد فإيهما لا تحجبان فرع الأم
كما تقدم هذا ما يتعلق بجيب الذكور. أما ما يتعلق بجيب الاناث فإن الأم
والبنت. والزوجة لا يحجبن حرماً نال جمال لاد لهن بأنفسهن إلى الميت كما تقدم
وأما من يحجر ماناً فقد أخذ الناظم في ذكر من فقال (ويجب بنت ابن) فأكثر ثابت بالإين مطلقاً
لأنه إن كان أباهما فلا لهما به أو عمهما فلكونه أقربهما أيضاً (بنتين) فأكثر (حصل)
يقاسمه إذا جعلاً (الرابعة) أن أبناء الأشقاء يسقطون في الشريعة بخلاف آبائهم لأن مأخذ
الشريك قرابة الأم وهي مفقودة في ابن الأخ. وهذه المخالفة مختصة بأبناء الأشقاء لأن الأخوة
للأب وبينهم يسقطون فيها بالاجماع (الخامسة) أن الأخوة لأبوين يحجبون الأخوة لأب
وأولادهم لا يحجبونهم (السادسة) أن الأخ للأب يحجب ابن الأخ الشقيق وابنه لا يحجبه
(السابعة) أن بنى الأخوة لا يرثون مع الأخوات إذا كن عصبات مع البنات أو بنات الابن

إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَصَّبٌ وَإِنْ نَزَلَ
وَأُحِبُّ بِأَخَيْنِ لَأُمِّ وَأَبٍ ۖ بِنْتُ أَبِي فَاقِدَةُ الْمُعَصَّبِ

أى ثبت وذلك لفهم قول ابن مسعود رضي الله عنه السابق في بنت وبنت ابن وأخت حيث قال لبنت النصف لبنت الابن السدس تكلمة الثلثين^(١) لأن مفهوم قول لبنت الابن السدس تكلمة الثلثين أنه لو صمل الثلثان للبنات بأن كن اثنتين فأكثر فلا شئ لبنت الابن لأنها محجوبة بالبنين وإنما تحجب بالبنين (إن لم يكن) أى يوجد لها (معصب) من ولد ابن وهو الفريب المبارك سواء كان في درجتها بأن كان أخاها أو ابن عمها (وإن نزل) عنها بأن كانت عمته أو عمته أبيه مثلاً لاحتياجها إليه للمعصب - وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات - كبنت ابن ابن مع بنتي ابن - وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن - وكبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن فلا شئ للنازلة في هذه الصور الثلاث إلا إذا كان معها في درجتها أو أسفل منها ابن ابن فيعصبها^(٢) أما الأخت فهي كإخها فيعجبها من أى الجهات كانت من يحجب أخاها - فيحجب الأخت الشقيقة، الأب والابن وابن الابن وإن نزل - ويحجب الأخت للأب، الأب والابن وابن الابن وإن

بخلاف آبائهم فأنهم يعصبونهم حينئذ - وقد مر هذا وأعدناه هنا للناسبة بعبارة أوضح.
(١) استدلل بعضهم على أن لبنت الابن السدس مع البنت تكلمة الثلثين وكون الأخت لغير أم عصبة مع البنت أو بنت الابن بحديث ابن مسعود وهو قوله (لأقضي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى

نزل والأخ الشقيق - ويحجب الأخت للأمر الأب وأجد والابن وابن الابن
 وإن نزل والبنت وبنت الابن كما مر - والأخت لغير الأمر لا تحجب الفروض
 مستغرقة بل لها فرضها وتعمل المسألة كزوج وأمر وأخوين لأمر وأخت
 شقيقة أو لأب فالمسألة من سنة للزوج النصف ثلاثة وللأمر السدس
 واحد وللأخوين للأمر الثلث اثنان وتعمل بفرض الشقيقة أو الأخت للأب
 وهو النصف إلى تسعة ومنها تصح - هذا إذا كانت من أهل الفروض - أما
 إذا صارت عصبة بالغير أو مع الغير فإنها تسقط بالفروض المستغرق كاليسقط أخوها كالوكان مع
 الأخت لغير أم أخوها في المسألة المذكورة فإنها تسقط لتعصيبها بالغير وهو الأخ المشقوم وكذا بنت
 وبنت ابن وزوج وأم وأخت لغير أم تسقط لكن بعصبة مع الغير وقد استغرقت الفروض المذكورة وتحجب الأخت
 للأب فأكثر شقيقة مع بنت أو بنت ابن لأن الشقيقة - ومثلها الأخت
 للأب إذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن اسقطت من يسقطه
 أخوها والأخوات للأب محجوبات بالشقيق وحجب بأخيه حين صارت عصبة
 كما تقدم في باب العصابات . قال العلامة ابن شهاب

فلاخت رواه البخاري وغيره لأنه أسند قتضاه بذلك إلى قضاء رسول الله . فالدليل ، قضاء
 الرسول لا قول ابن مسعود لأن قول الصكابي ليس بحجة - وبعضهم جعل الدليل فيما ذكر
 الإجماع المستند إلى قول ابن مسعود المذكور وكلاهما صحيح وعلى كلا القولين فالدليل هنا
 على حجب بنت الابن عن السدس بينين فأكثر لا نأهوه بمفهوم قول ابن مسعود المذكور
 ولذا قالوا ليس في الفرائض من يعصب أخته وعمته وعمته أبيه وجاء بنات أعمامه
 وبنات أعمام أبيه وحده إلا للسننزل من أولاد الابن :

وَجَدَّةٌ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ أَتَتْ ۖ قَرِيبَةٌ لِكُلِّ بَعْدَى حَبَّتْ
وَلَمَّا نَكَحَ الْقُرْبَى النَّبِيَّ مِنَ الْأَبِ ۖ لَا تَحْجَبُ فِي الصَّحِيحِ الْأَصُوبِ
لِغَيْرِ بَعْدَى مِنْ أَبِي لِمَيْتٍ ۖ

في ذريعتيه، والأخت إذا بالنت عصبوها ۖ تحجب من يحجبها أخوها.
وتحجبها أيضا شقيقان فأكثر كما قال المناظم (واجب بأخين لأمر وأب)
أي شقيقين فأكثر (بنت أب) أي أخ لأب فأكثر لكن بشرط أن تكون
(رافدة للعصب) من أخ لأب فأكثر ففي شقيقين وأخت أو أخوات لأب
المال كله للشقيقين فضا ورذا فإن كان لها أول من معصب وهو الأخ -
المبارك كان الباقي بينهما أو بينهما للذكر مثل حظ الانثيين - وأما الجدة فأعلم
أنها إما أن تنفرد وحدها - وإما أن تجتمع مع غيرها - فإن انفردت وحدها
فازت بالسدس سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب قريبة
كانت أو بعيدة بشرط أن تكون وارثة
وأن لا تحجب - وتحجبها الأم مطلقا - والأب يحجب من أدلت به دون
غيرها وكذا الجد - ولمن اجتمع مع غيرها فاما أن يتساوين في الدرجة
أو يختلفن فيها - فإن تساوين في الدرجة لكأمر الأم - وأمر الأب - وكأمر
الأب - وأمر أبي الأب اشتراك في السدس وحجب كل من بعدت عنها بشرط
كونهن وارثات كما قال الرحي:

لَمَّا نَكَحَ النَّبِيَّ نِسْبَ الْجَدَاتِ ۖ وَكُنَّ كُلُّهُنَّ وَارِثَاتِ

فالسدس بينهم بالسوية ۖ في القسمة العادلة الشرعية

(١) وإنما يتأق تساوى الجبال في الدرجة إذا اختلفت جهاتهن أو كن من جهة الأب فقط -

وإن اختلفن في الدرجة - اختلف الحكم - فإن كانت القرى من جهة الأم جبت البعدى من جهتها إجماعاً كأم الأم - وأم أم الأم - وجبت البعدى من جهة الأب أيضاً بانفاق الأئمة الأربعة كأم الأم - وأم أم الأب - وأم أبي الأب وإن كانت القرى من جهة الأب جبت البعدى من جهتها قطعاً - ولم تحجب البعدى من جهة الأم - كأم الأب مع أم أم الأم بل يشتركان في السدس على الصحيح - إذا علمت ذلك انضح لك قول الناظم (وجدة من جهة الأم اثنتان حالة كونها (قريبة) من الميت (لكل) جدة (بعدى) عن الميت (ججت) سواء كانت الجدة البعدى من جهة الأم أو كانت من جهة الأب كأم الأم مع أم أم الأم - وأم أم الأب وأم أبي الأب لأن لها قوتين قرى بها بدرجة وكون الأم هي الأصل والجدات كالفرع لها - ثم ذكر حكم ما إذا كانت القرى من جهة الأب عكس سابقه فقال (وإن نك) أى توجد الجدة (القرى إلى) هي (من) جهة (الأب) مع الجدة البعدى من جهتها - ومع الجدة البعدى من جهة الأم وذلك كأم الأب مع أم أم الأب - وأم أبي الأب - وأم أم الأم والحكم هو قوله (لا تحجب) الجدة القرى من جهة الأب في القول (الصحيح) المصوب لغير) جدة (بعدى من) جهة (أب للميت) فلا تحجب البعدى من جهة الأم كأم الأب مع أم أم الأم لأن الأب لا يحجبها فالجدة التى تدلى به أولى أن لا تحجبها بل يشتركان في السدس على الصحيح من قول الامام الشافعى (٧)

أما البعدى من جهة الأب فتحجبها قطعاً إن أدلت بها كأم الأب مع أم أم الأم لأن جهة الأم لا ترتز من جهتها إلا واحداً كما يتضح من الأمثلة المذكورة ومن الجدول الآتى

وَأَجِبْ بِأَمِّ الْمَيْتِ كُلَّ جَدَّةٍ

الأب - وكذا إن لم تدل بها كأمر الأب مع أم أبي الأب على الصحيح لكونها أقرب منها أمومة - نعم إذا كانت القرى من جهة أبي الأب - والبعدي من جهة أمهات الأب كأمر أبي الأب - وأمر أم الأب وصورة ذلك :

أمر أبي - الأب - أم أم

للميت

ففيها وجهان أرجحهما كما قاله العلامة ابن الهائم أنها تتجيبها - قال ومستندى في ترجيح ذلك ما قطع به الأكثرون حتى قال في المحرر والمنهاج : إن قرى كل جهة تتجب بعدها - قال العلامة سبط الماردين في شرحه على الحبية وهو المذهب الأصح - والوجه الثاني أنها لا تتجيبها بل تشتركان في السدس - قال العلامة ابن شهاب الدين : في فنوحاته لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال على ترجيح القول بعدم الحجب - وهو ما رجحه الباقيني وجرم به الأشعر في فتاويه فينبغي اعتماذه - ثم قال الناظم (واجب بأم الميت) بالتخفيف لغة (كل جدة) سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب فتجب الأم ابنة من قبلها لا دلائم بها وتتجب الجدة من قبل الأب أيضاً إجماعاً لأن

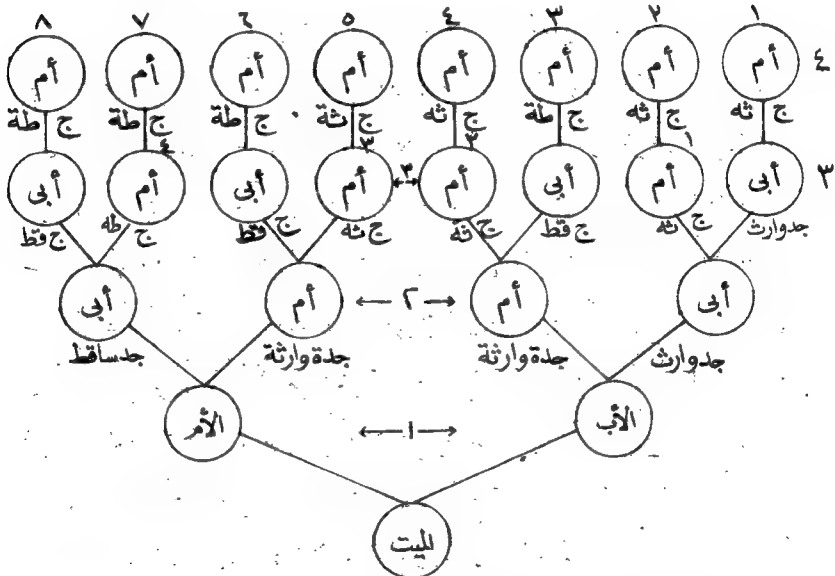
(٢) وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله لأن التي من جهة الأم وإن كانت أبعد في أقوى لأن الأم أصل في مارث الجذات فعدلت قوة البعدي من جهة الأم قرب التي من جهة الأب فاشتراك القول الثاني للشافعي وهو رواية ثانية عن زيد بن ثابت وبه قال الحنفية والحنابلة أنها تتجيبها جبراً على الأصل من أن القرى تتجب البعدي مطلقاً

الجدات يرثن بجهة الأمومة والأم أقرب من في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالأمومة كما أن الأب يحجب كل من يرث بالأبوة وتزيد الجدة من قبل الأب أنها يحجبها الأب أيضا سواء كانت أمه أو أم أمه أو أم أبيه لأنه يحجب كل من في جهته من الجدات لادلائهن به بخلاف الجدة من جهة الأم فلا يحجبها الأب ولا الجد وكذلك كل جد يحجب من أدلت به من الجلات عند الأئمة الثلاثة كأمه وأم أمه وأبيه بخلاف من لم تدل به كأم الأم وأم الأب وأم أمه - وكذا أم من دونه من الأجداد فلا يحجبها^(٢) وأما المغنقة فهي كالمعنق يحجبها عصبة النسب إجماعا لأن النسب أقوى من الولاء - وهنا نذكرك ببعض ما مر في ذكر أصحاب السدس ما يتعلق بالجدات مع زيادة ايضاح وهو أن - كل جدة أدلت بالأم أو بأمراتها فهي وارثة - وكل جدة أدلت بالأب أو بأمراته فهي وارثة - وكل جدة أدلت بالجد وإن علا أو بأمراته فهي وارثة - وهذا هو معنى قولهم : كل جدة أدلت بخلاص الاناث

(١) لأنها ترث بالأمومة بلا واسطة - والجدات يرثن بالأمومة بواسطة فالتي من جهة الأب ترث بالأمومة بواسطة الأب أي باعتبار كونها أم أب والتي من جهة الأم ترث بالأمومة بواسطة الأم أي باعتبار كونها أم أم قال الرافعي قال العلماء كل الجدات يرثن السدس الذي تستحقه الأم فإذا أخذته فلا شيء لهن . اهـ (٢) خلاصة جيب الجدات (الجهة من قبل الأم لا يحجبها الأم) أو جدة من جهتها أقرب منها - ولا يحجبها الأب ولا الجد ولا الجدة القري من جهة الأب بل تشاركها في السدس على القول الصحيح . وأما الجدة من قبل الأب فتحجبها الأم بإجماع لأنها لما تستحق الارث بالأمومة والأم أقرب منها - وتحجبها جدة من جهتها أقرب منها - وكذلك تحجبها جدة أقرب منها من جهة الأم - ويحجبها الأب لادلائها به لاذ لا ترث معه إلا جدة واحدة من

فهي وارثة - وكل جدة أدلت بخاص الذكور - أو بخاص الاناث إلى خالص الذكور
 فهي وارثة - فهذه ثلاثة أقسام وارثة - والقسم الرابع هو كل جدة أدلت
 بذكرين اثنين فهي ساقطة - وهو شامل لأمهات الأجداد من قبل الأم
 قريو أم بعدوا لأنهم ساقطون فكذلك أمهاتهم - وشامل للأمهات بأب الجذات من قبل الأب قريو
 أم بعدوا لأنهم ساقطون فكذلك أمهاتهم - وعلم أن هذا المجتمع جلات فالورثات منهن من قبل الأم
 واحدة أبدا - وإنما يقع التعدد في التي من قبل الأب ويزداد عدد من يتعدد الدرجات في الدرجة الأولى
 من الميت اثنان أبوه وأمه وفي الدرجة الثانية أربعة لأن لكل من أبويه أبوان
 وهي أولى درجات الجدودة وفي الدرجة الثالثة من الميت ثمانية - وفي الرابعة
 ستة عشر وفي الخامسة اثنان وثلاثون وهكذا فإذا وصلت إلى العاشرة
 كان فيها ألف وأربعة وعشرون أصلا - والنصف من الأصول في كل درجة
 ذكور - والنصف الثاني اناث وهن الجذات - وبما تقررت تعلم أن في الدرجة
 الثانية من الأصول جذتان - وفي الثالثة أربع وفي الرابعة ثمان وفي الخامسة
 ستة عشر وفي العاشرة خمس مائة واثنان عشر جدة - وهذا إنما هو بحسب
 جهة الأم فقط - والجديد يجب من أدلت به كأمه دون من لم تدل به كأم الأب - اذ كل
 من الأب والجديد يجب أم نفسه لا دلالة به على يجب كل منهما أمهات آبائه - ولا يجب الجد أم
 من هو أقرب منه إلى الميت كأم الأب - وبهذا تعلم أن الجد لا يرث معه الأجداد من أمهات الأب
 وإن علت وأم الأم وإن علت أيضا - وأن أبي الجد يرث معه ثلاث هن أم أبي الأب - ولم أم
 الأب - وأم أم الأم - وأن جد الجد يرث معه أربع - وهكذا كلما علا الجد درجة زاد فيمن
 يرث معه جدة كما تقدم في المسائل التي يخالف الجد فيها الأب وينضخ من جدول الوراثات
 من الجذات الآتي والله اللوفق للصواب *

الامكان العقلي وإن لم يوجد في الخارج جدات كثيرة بحسب العادة لأن الذي
ينصور اجتماعه عادة أربع - أم أم الأم - وأم أم الأب - وأم أبي الأب -
وأم أبي الأم فالثلاث الأولى وراثات والرابعة ساقطة - وإنما ذكر الزيادة
للمرء في الحساب وتشييد الأذهان . هذا وقد رسمنا هذه الشجرة الصغيرة
المشتملة على أربع درجات ليسهل على الفارئ معرفة الدرجات ومن فيها
ومعرفة الأجداد الساقطون ومن سقطت بسقوطهم من الجدات

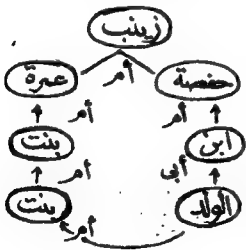


ثم عدد الوراثات في كل درجة من درجات الأصول سمها أي بعدد تلك
الدرجة ففي الدرجة الثانية اثنين وفي الثالثة ثلاث - وفي الرابعة أربع -
وفي الخامسة خمس وهكذا في كل درجة لا تزيد الا وراثته واحدة -
وليتضح لك ذلك نرسم جدولاً يبين لك الجدات الوراثات وعددهن

في كل

في كل درجة فبالنصوير يفهم
 ما لا يفهم بالتعبير
 (نبيه) قد تراث الجدة مع بنتها إن كانت
 بنتها جاة أيضا فيكون السدس بينهما نصفين -
 وذلك في جدة لليت من جهة أبيه وأمه - (مثالها)
 لزيب بنتان (حفصة) و(عمرة) وحفصة ابن وعمرة
 بنت بنت فتكح ابن حفصة بنت بنت خالته عمرة فأنت

بولد فمات (الولد) عن (زيب) التي هي جدته من جهة أبيه وأمه وعن
 (عمرة) التي هي جدته من جهة أمه فلا تسقط عمرة التي هي أم أم الولد
 أمها (زيب) لأنها أم أم أبي الولد وقد ساوينا في القرب من الولد فترث من
 حيث كونها جدته من قبل أبيه وهذه صورتها وبها نقضح للسألة ومثل ذلك
 لو مات الولد المذكور عن (حفصة) التي هي أم أبيه وعن أمها (زيب) التي هي
 أم أم أم أم الولد كما في الصورة فيشتركان في السدس أيضا لأن زيب التي هي
 أم حفصة وجدة الولد من قبل أبيه هي أيضا



جدته من قبل أمه فهي وإن حجت بحفصة من
 جهة الأب وارثة من جهة الأم وإن بعدت
 لأن البعدى من جهة الأم لا يتجرب بالقربى
 من جهة الأب بل تشاركها في السدس - وكذا

الحكم لو كانت أم الولد في الصورة بنت (عمرة) التي هي بنت خالة أبيه
 فإن السدس بين زيب وبنتها حفصة - وقالوا ليس لنا جدة تراث مع بنتها

الإلهاء - وقد علمت أنها ترث الولد من جهتين فلما حجت من جهة بناتها
الموجودة ورثت من الجهة الأخرى - ولو مات الولد المذكور أيضا عن أبيه
وجدته (زينب) ورثت مع وجود الأب - قال الحفاف: وليس لنا جدة
ترث وابنها حتى من ابن ابنها إلا هذه - وقد علمت أنها إنما ورثت من جهة
الأمر لا من جهة الأب والله أعلم. وفي ختام هذا الباب المهم ننهيك إلى
أن المحجوب بوصف من الموانع المقدمة لا يحجب أحدا حرمانا ولا نقصانا
لأنه كالعدم - وأن المحجوب بالشخص قد يحجب غيره نقصانا وذلك
في صور - منها أم وأب وإخوة كيف كانوا فإن الأمر تحجب بهم من الثلث
إلى السادس - والباقي للأب لأنهم محجوبون به ومنها أم وجد وعدد
من أولاد الأم وأولاد الأمر محجوبون بالجد وهم محجوبون الأم من الثلث
إلى السادس والباقي للجد ومنها أم وأخ شقيق وأخ لأب فالأخ من الأب محجوب بالشقيق وهما حجة
للأم من الثلث إلى السادس ومنها أم وجد وأخ من أم وأخ لغير أم فالأخ من الأم محجوب بالجد وهو
مع الأخ لغير أم يرث الأم إلى السادس والباقي بين الجد والأخ لغير أم عند الأئمة الثلاثة رحمهم الله
وعند الإمام أبي حنيفة كل الباقي للجد ومنها أم وزوج وأخت شقيقة وأخ من أب فلا أم
السدس ولكل واحد من الزوج والشقيقة النصف وتعمل مسائلهم لسبعة ولا شيء للأخ من الأب
لاستقرار الفروض الزكوة فحجت الأم من الثلث إلى السادس في المسائل الثلاث الأخيرة بوارث ومحجوب
ومنها مسائل العادة التي لا يبقى لولد الأب فيها شيء كجدة وجد وشقيقة وأخ من الأب فله السدس
وتعد الشقيقة الأخ من الأب على الجد لينقص نصيبه بسبب الجد فيكون مع الجد أخت وأخ فلا حظ له
المقاسمة فأخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولا شيء للأخ من الأب
فقد حجب الجد نقصانا بالأخت وهي واردة وبالأخ وهو محجوب. والله أعلم.

باب أحكام الجدة والاختوة

أى هذا باب بيان أحكام الجدة والاختوة عند اجتماعهم أى أحكامهم معهم وأحكامهم معه - أما حكمه منفرد عنهم وحكمهم منفرد بن عنه فقد تقدم - والمراد بالجدة عند الإطلاق : الجدة الصحيح وإن علا وهو حقيقة فى الأدنى مجاز فى غيره والاختوة بكسر الهمزة على المشهور وحكى الضم جمع أخ بالتخفيف وحكى التشديد والمراد واحد فأكثر سواء كانوا ذكورا أو إناثا من الأبوين أو من الأب فقط لا من الأم لأنهم محجوبون بالجدة جماعا. واعلم أن هذا الباب خطر صعب المرام - ولقد كان السلف الصالح رضوا الله عنهم ينفقون الكلام فيه جدا (١) فعن عمر رضى الله عنه أنه قال أجرؤكم على قسمة الجدة أجرؤكم على النار - وقيل إنه حديث ^(٢) وعن على رضى الله عنه من سره أن يفتحم جراثيم جهنم - أى أصولها - فليقتض بين الجدة والاختوة - وعن ابن مسعود رضى الله عنه : سلونا عن عضلكم واتركونا من الجدة لأحياء الله (٣) لكن هذا قبل تدوين المذاهب الأربعة واستقرار الأمر عليها أما بعد ذلك فحكم الجدة مع الاختوة عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم مستقر مضبوط واضح لا خفاء فيه لا يزداد فيه ولا ينقص عنه فالوعيد الوارد فى الإفتاء والقضاء به إنما هو فى زمن نعارض المجتهد بن واختلاف آرائهم فيه (٤) نعم هو حديث ذكره السيوطى فى الجامع الصغير عن

لِلْجَدِّ مَعَ فَرْدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ : أَكْثَرِ أَحْوَالٍ يَهْمُ الْجُلُ قَضَوُا
ولا يباه والعرض جمع عضلة كخرف جمع غرفة أى مشكلات أموركم - وورد
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه لما طعنه أبو لؤلؤة وحضرته الوفاة
قال حفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول الجدي شيئا ولا أقول الكلاله شيئا ولا أولى عليكم أحدا
ذلك لأن أحكام الجد مع الإخوة لم يرد فيها شيء من الكتاب ولا من السنة
وإنما ثبت باجتهاد الصحابة رضى الله عنهم بعد الاختلاف الكثير - روى أن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب الناس فقال هل رأى أحدكم النبى
صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجد بشيء فقال رجل رأيت حكمه للجد
بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا أدري فقال لا دريت ثم
قال آخر فقال رأيت قضى للجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال
لا أدري فقال لا دريت وعلى هذه التورية شهد ثالث بالنصف ورابع
بالجميع - ثم إنه جمع الصحابة رضى الله عنهم فى بيت ليثقفوا فى الجد على
قول واحد فسقطت حية من السقف فنزقوا مدهورين فقال عمر رضى الله
عنه أبى الله أن تجتمعوا فى الجد على شيء . ثم إنهم أجمعوا على أن الجد لا يحجبه
حرمانا لا ذكر متوسط بينه وبين اللبى سواء أكان معه إخوة أم لا .
وحيث اجتمع معه أحد من الإخوة للأبوين أو للأب فقول الصديق وابن
عباس وجماعة من الصحابة والتابعين (١) رضى الله عنهم إن الجد يستقطم كالأب
سعيد بن المسيب مرسلًا بلفظ (أجره على قسم الجد الخ) أى على تعيين ارثه قال الغزيرى
فى شرحه السراج للنير . قال الشيخ حديث صحيح ؛ يعنى به شيعة محمد حجازى الشعرانى المشهور
بالواعظ (٢) فمن الصحابة ابن الزبير وعبادة بن الصامت وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل

وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وبه قال المزني وابن سريج وابن اللباب
من الشافعية. ومذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمرو وعلي وعثمان
وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أن الأخوة لا يسقطون بالجد -
وبذلك قال كثير من أجلة التابعين وهو مذهب الأئمة الثلاثة الشافعي
ومالك وأحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن
من الحنفية ولكل من المذهبين احتجاج وتوجيه (٢) لما ذابتن هذا فلنشرع
في المقصود بالذات من ذكر أحكام الجدمع مع الأخوة ونفصيلها طبقاً لمذهب
الامام زيد بن ثابت والامام الشافعي ومن وافقهما فإن الجدمع مع الأخوة أحوالاً
لأنه إما أن يجتمع معهم ذو فرض أو لا فإن اجتمع معهم صاحب فرض فله ثلاثة أحوال: أخذ الأكثر
من ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس كل المال أو المقاسمة - وإذا لم يكن معهم صاحب فرض فله حالان
أخذ الأكثر من ثلث كل المال أو المقاسمة فله خمسة أحوال (٣) أيها بدأنا ظم وأجاد فقال (الجدمع) الصحيح
ولان علام (مع) بسكون العين لغة فيه (فرد) واحد ذكر كان أو أنثى (من الأخوة) لغير الأم
كشقيق أو شقيقة أو أخ لأب أو أخت لأب (أو أكثر) من فرد كشقيقين أو شقيقتين
وأبوالدراء وأبو موسى الأشعري وعمران بن حصين - ومن التابعين شرح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن
عبد العزيز والحسن البصري وطاوس (٢) في احتجاج الفريق الأول أن ابن الإبن نازل منزلة الإبن في إسقاط الأخوة
فليكن أبو الأب نازل منزلة الأب في ذلك لذلك قال ابن عباس: لا يتيقن الله زيد بن ثابت يحملان الإبن ابناً ولا يحمل
أباً الأب أباً - وأجيب عن ذلك بأن الأخوة إنما جبوأ بالأب لادلائهم به وهو منصف في الجدمع فلا
ينزل منزلة الأب ومن احتجاج الفريق الثاني أن ولد الأب يدلى بالأب فلا يسقط بالجد
كأم الأب فإنها تدلى بالأب فلا تسقط بالجد. (٣) أي باعتبار ما يأخذ الجدمع النصيب
لا باعتبار ما يفضل بعد الفرض لأن تلك أربعة أحوال وسنأتي (٤) أي لأنه إما أن يكون
أو أخوين

..... بها الجدل قضوا
فإن يكن صاحب فرض حضراً ١ فليأخذ الجدمع النصيب الأكثر
من ثلث باقى بعد فرض لزماً ٢ أو سدس كل المال أو يقاسمهما
أو أخوين لأب أو أخين لأب أو شقيق وشقيقة أو أخ لأب وأخت لأب أو
أكثر من ذلك وللجد خبر مقدم والبنات قوله (أحوال) أى باعتبارات جمع
حال تذكر وتؤنث فباعتبار وجود أهل الفرض مع الجد والأخوة وعدمهم
حالان - وباعتبار انفراد أحد الصنفين معه واجتماعهما ووجود ذى الفرض
وعدمه أربعة أحوال (١) وباعتبار ما يأخذه من النصيب خمسة أحوال
وباعتبار ما ينصور فى هذه الأحوال الخمسة عشرة أحوال (٢) كما ستأتى مفصلة
(بها) أى تلك الأحوال الآتى بيانها (الجد) أى الأكثر من الأئمة والفرضيين
(قضوا) أى حكموا بها - فإذا اردت معرفة أحوال الجد والأخوة والحكم للجد
بما تقتضيه فلاحظ أولاً هل حضر صاحب فرض أو لم يحضر (فإن يكن) مع الجد
والأخوة لأبوين أو لأب فقط (صاحب فرض حضراً) ممن ينصور له رثته معهم
وهم الزوجان والجدتان والأُم والبنات وبنات الابن - وفضل بعده أكثر من
السدس فأحكم وجوباً بالأحظ للجد من ثلاثة أشياء ولذلك قال (فليأخذ
الجد) لزوماً (النصيب الأكثر) وإن رضى بغيره (من ثلث باقى بعد) أخذ
معه أحد الصنفين أو مجتمعاً معه. وعلى كل إما أن يكون معه صاحب فرض أولاً - وللمراد
بالصنفين الأخوة الأشقاء والأخوة لأب ولانما لم يعدوا أحد الصنفين حالين مع أن أحدهما
أما أشقاء أو لأب لأن الحكم فى كل منهما متقد ٣

(١) لأنه إذا كان معه صاحب فرض فأما أن تنعين للعامة ولما أن ينعين ثلث الباقي وإما

(فرض)

(فرض لزمان) لذى الفرض وذلك قياساً على الأمر فى الغراوين لأن لكل منهما ولادة - ولأنه لو لم يكن ذوفرض لأخذ ثلث المال فإذا كان هذا ذوفرض أخذ ثلث الباقي بالفرض كما تقدم فى ذكر أصحاب ثلث الباقي وجعل ما أخاه ذوفرض كالنصف (أو) من (سدس كل المال) كاملاً لاعتلاله لأن الأولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة أولى - وهل السدس فرضاً أو تعصيباً صرح البلغيني بالأول وقال ابن المأثور الظاهر أنه بالعصوبة قال فى شرح الترتيب والأوجه الأول (أو يقاسما) الأخوة إذا كانت المفاسمة خير له من ثلث الباقي ومن سدس كل المال فيصير حينئذ كاخ منهم للذكر مثل حظ الأنثيين حتى أنه يعصب الخالص من الأخوان ويأخذ مثلى الواحدة. وإرثه حينئذ بالعصوبة ويقاسما بالنصب بأن مضمرة جوازاً بعد أو العاطفة على اسم خالص وهو سدس قاله - الناظم. والألف فى شطرى هذا البيت والذى قبله للإطلاق فثلث الباقي خير له من السدس والمفاسمة ومنعين فيما إذا كان معه أصحاب فروض ولو واحداً بشرط أن تنقصه المفاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه المفاسمة عن سدس جميع المال كزوجة وجد وثلاثة أخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة سهمان لا ينقسمان عليهم فنضرب ٤ و ٣ ثم ثلاثة فى أصل المسألة نضج من اثني عشر للزوجة

أن ينعين سدس جميع المال أو تسوى له المفاسمة وثلث الباقي أو المفاسمة وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة - وإن لم يكن معهم صاحب فرض فإما أن نعين المفاسمة أو نعين ثلث جميع المال أو يسوى أن فنيما إذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال - وفيها ما لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجملة عشرة .

وَحَيْثُ لَا فَرْضَ فَلِلْبَعْدِ الْأَحَبُّ ۖ مِنْ قِسْمَةِ أَوْ ثُلُثِ الْمَالِ وَجَبَ
 الرِّبْعُ ثَلَاثَةً وَلِلْبَعْدِ ثُلُثُ الْبَاقِي ثَلَاثَةً وَلِكُلِّ مِنَ الْأَخُوَّةِ اثْنَانِ وَكُلُّ وَجَدَ
 وَثَلَاثَةُ أَخُوَّةٍ وَكُلُّ أَوْجَدَ وَجَدَ وَخَمْسَةُ أَخُوَّةٍ ^(١) لِأَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الْأُمِّ
 أَوِ الْجَدِّ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ أَحَدُ الْأَصْلِيَّاتِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا خَمْسَةُ عَشْرٍ
 وَثَلَاثَةُ خَمْسَةٍ وَهِيَ الْأَحْظَلُ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ الْجَمِيعِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُ
 مَا يَحْتَضِرُ بِالْمَقَامَةِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا - وَالسُّدُسُ خَيْرُهَا مِنَ الْمَقَامَةِ وَثُلُثُ
 الْبَاقِي وَمَنْعَيْنِ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ لِلْمَقَامَةِ تَقْصُصُهُ عَنِ السُّدُسِ فَقَطْ
 وَلَا تَقْصُصُهُ عَنِ ثُلُثِ الْبَاقِي - كَزَوْجَةٍ وَبَنَيْنِ وَجَدَ وَأَخٍ لِأَنَّ الْبَاقِي مِنْهَا بَعْدَ
 الْفَرْضِ خَمْسَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ثَلَاثًا اثْنَانِ الْإِثْنَاوُسُمُهُ مِنْهَا بِالْمَقَامَةِ
 اثْنَانِ وَنِصْفٌ وَسُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ أَرْبَعَةٌ فَهُوَ الْأَحْظَلُ - وَكَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَجَدَ
 وَأَخُوَيْنِ أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَالْبَاقِي بَعْدَ نِصْفِ الزَّوْجِ وَسُدُسِ الْأُمِّ اثْنَانِ وَالسُّدُسُ
 وَاحِدٌ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَتِهَا وَمِنْ الْمَقَامَةِ وَيَبْقَى وَاحِدٌ لَا يَتَقَسَّمُ عَلَى الْأَخُوَيْنِ فَيَضْرِبُ
 اثْنَانِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ بِأَثْنَيْ عَشْرٍ وَمِنْهَا تَصَحُّ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي اثْنَيْنِ بِسِتَّةٍ
 وَالْأُمِّ وَاحِدٌ فِي اثْنَيْنِ بِأَثْنَيْنِ وَلِلْبَعْدِ وَاحِدٌ فِي اثْنَيْنِ بِأَثْنَيْنِ يَبْقَى اثْنَانِ بَيْنَ

(١) عبارة الباجوري: أي ما كان الفرض فيه دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه.
 اهـ. كالمسألة المذكورة فأصلها ثمانية عشر أحد الأصول المنزلة في مسائل الجد والأخوة وكيفية
 تأصيلها أن تقول في المسألة سدس وثلث الباقي والباقي - والباقي بعد سدس الأم خمسة
 لا تنقسم على مخرج الثالث وتباينه فيضرب بمخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية عشر
 فلازم السدس ثلاثة والجد ثلث الباقي خمسة ولكل من الأخوة خمسة اثنان وهذا على الأربع
 وقال بعضهم ذلك تصحيح لا تأصيل فأصلها عنك ستة مخرج السدس لكن الباقي ليس له
 الأخوين

الأخوين من واحد - وقس على ذلك ما أشبهه . والمفاسمة خير له من سدس جميع المال ومن ثلث الباقي ومتعينة في مثل جدة وجد وأخ لأن الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة خمسة - وسدس جميع المال واحد - وثلث الباقي اثنان الا ثلثاً وحصله بالمفاسمة اثنان ونصف فهي الأخط له وتصح من اثني عشر - وتسوى المفاسمة والسدس في مثل - بنين وجد وأخ للجد فيها واحد من ستة على كلا الوجهين - وتسوى المفاسمة وثلث الباقي في نولم وجد وأخوين للجد فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين وليستوى السدس وثلث الباقي في نوزوج وجد وثلاثة أخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقدير وتستوى الأمور الثلاثة في نوزوج وجد وأخوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقدير - هذه أحكام الجدة وأحد الصنفين من الأخوة إذا كان معهم ذوفرض وأما أحكامهم إذالم يوجد معهم ذوفرض فقد ذكرها بقوله (وحيث لا فرض) موجود وفرض اسم لا وهو على حذف مضاف أى لا ذافرض وخبرها محذوف وقد قدرناه (فالجد الأحب) وهو الأكثر من أحد شيئين إما الأكثر الحاصل له (من قسمة) للمالكه بينه وبين الأخوة كأنما هو أحدهم لأن ذلك هو الأصل في جعله معهم في درجة واحدة ووارثه حينئذ بالتعصيب (أو) الأكثر الحاصل له من أخذ (ثلث المال) كله لأن الأمر والجد إذا اجتمعاً وليس معهم ما غيرها فله مثلاً مالها - والأخوة لا يتقصون الأمر عن السدس فلا يتقصونه عن ضعفه وهو الثلث ولأن الأخوة لا يتقصون أولاد الأمر عن الثلث فبالأولى ثلث صحيح ففرض ثلاثة في أصل المسألة ستة تبلغ ثمانية عشر فالأمر واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل من الأخوة اثنان ۞

وَهُوَ بِالْأَرْبَعِ لِأَخْتٍ يَصْعَبُ ۖ مِثْلُ أَخٍ لَكِنَّهُ لَا يَجِبُ
 الجدة لأنه يحجبهم. وارتبه حينئذ بالفرض وقوله (وجب) أى لزم الأجب
 وهو الأخط له من المفاصلة أو ثلث جميع المال - والمفاصلة خير له في خمس
 صور ضابطها أن يكون معه من الأخوة والأخوات أقل من مثليه وهى -
 جد وأخ - جد وأخت - جد وأخ وأخت - جد وأختان - جد وثلاث أخوات
 - والقسمه وزيادة نصيبه على الثلث في هذه الصور واضحة. والثلث خير
 له من المفاصلة فيما إذا زادوا على مثليه ولا ينحصر صورته لأن الزيادة غير
 منحصرة وأفلها ذكر اجد وثلاثة إخوة - ولنا ثا جده وخمس أخوات -
 وتسئوى له المفاصلة وثلث جميع المال في ثلاث صور ضابطها أن يكون معه
 من الأخوة والأخوات مثله وهى جد وأخوان جد وأخ وأختان - جد وأربع
 أخوات

هذه خمسة أحوال للجد مع الأخوة ثلاثة فيما إذا وجد معهم ذو فرض
 واثنان فيما إذا لم يوجد وقد أشرنا إلى أنها تؤول باعتبار ما ينصور فيها
 إلى عشرة أحوال وإذا تأملت ما تقرر تحققت ذلك لأنه إما أن كان معهم
 ذو فرض فإما أن تنعين المفاصلة - وإما أن ينعين ثلث الباقي - وإما أن
 ينعين سدس جميع المال - أو تسئوى له المفاصلة وثلث الباقي - أو المفاصلة
 وسدس جميع المال - أو ثلث الباقي وسدس جميع المال - أو تسئوى الثلاثة
 كلها - وإما أن يكون معهم ذو فرض - فإما أن تنعين المفاصلة وإما أن
 ينعين ثلث المال - أو تسئوى - وحيث استوى الأمران للمفاصلة وثلث
 المال أو الأمور الثلاثة أى للمفاصلة وثلث الباقي والسدس - ففيل يعبر

بالثالث وعليه فأثرته بالفرض وقيل يعبر بالمفاسمة وعليه فأثرته بالعصيب وقيل بالخير فيختار المفتي بين أن يعبر بالثالث أو بالمفاسمة (١)، فالسبب رحمه الله الأولى التعبير بالثالث دون المفاسمة لقول بعض أصحابنا إن الأخذ بالفرض إن أمكن كان أولى لقوة الفرض وتقديم ذوى الفروض على العصبية وقال النووي إذا استوى للمجد المفاسمة والثالث يعطى الثالث دون المفاسمة - واستظهر بعضهم القول بالخير. وهذا ظاهر في استواء الأمرين - وأما استواء الأمور الثلاثة فقد يقال يأتي في التعبير أربعة أقوال - التعبير بالسدس - التعبير بثلاث الباقي - التعبير بالمفاسمة والخير - والأولى التعبير بالسدس لأنه الفرض والنصوص عليه. ويظهر فائدة هذه الأقوال في الوصية وفي الحساب - أما الوصية فمما لو أوصى بثلاث الباقي مثلاً بعد الفرض ومات عن جد وأخوين وأجاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعدئذ - وأما على الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المفتي للتعبير بالثالث (٢)، وأما الحساب فمما لو كان هناك جد وأربع أخوات فعلى الأول أصلها ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها من ستة من أول الأمر وعلى الثالث يختلف باختلاف

(١) قال القري في حاشيته، والراجح من الأقوال الثلاثة التعبير بالفرض. (٢) قال القري،

ونظهر فائدة الخلاف في الوصية بثلاث الباقي بعد ذوى الفرض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلاث ما بقي بعد أصحاب الفروض فعلى الراجح للمجد ثلاث الباقي بعد فرض الزوجة فرضاً والموصى له ثلاث ما يبقى بعد فرضهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهماً لأن الزوجة الربع وهو ثلاثة من ذلك فيكون الباقي تسعة فتلثها ثلاثة للمجد فرضاً والموصى له ثلث الستة الباقية

.... لَكِنَّهُ لَا يَحْجُبُ أُمًّا ..

التعبير فمأقيل من أنه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشيء ثم أخذ الناظم يبين حكماً من أحكام الجدمع الأخوة فقال (وهو) أي الجدم (بلا ريب) ولا شك (لأخت) لغير أم واحدة كانت أو أكثر (يصعب مثل أخ) لغير أم فيعصب الأخوان الخالص سواء كن لأبوين أو لأب لمساوئله لهن في الأدلاء بالأب فإذا اقتضى الحال المفاصلة أخذ الجدم مثل حظ الأنثيين فيكون له سهم الأخ وحكمه كحكمه في كونه يعصب الأخت فأكثر ويسقط فرضها إلا للأخت الواحدة في الأكدرية الآتي بيانها ففي جد وشقيقة أو أخت لأب فقط المسألة من ثلاثة للجدم اثنان وللشقيقة أو الأخت لأب واحد وفي جد وثلاث شقيقات أو أخوات لأب المسألة عدد درء وسهم فالجدم بالنسبة للأخت أو الأخوات كأخ للذكر مثل حظ الأنثيين وقد أشار إلى ذلك الناظم في باب العصبات بقوله

والأخت من أب وأم أو لأب في بعض أحوالها الجدم يعصب
وان اقتضى الحال أخذ ثلث المال أخذه - وذلك فيما إذا زاد عدد
الأخوات على أربع - وان استوى الأمران بجدم وأربع أخوات فالأمر واضح
كما يفهم مما مر - ثم قال مستدركاً (لكنه) أي الجدم (لا يحجب) مع الأخت
(أما) كما يحجبها الأخ - لأنه ليس بأخ حقيقة وإن كان مثل الأخ في
تعصبيه الأخت وفي مقاسمته إياها فليس مثل الأخ مع الأخت في حجب
الأمر من الثلث إلى السدس بل الجدم مع الأخت لا يحجب الأمر فالحامعة
الثلث كاملاً والباقي بين الجدم والأخت مفاصلة للأخت نصف ما

للجد. (٢) ونلقب هذه الصورة بالخرقاء لتحرق أقوال الصعابة فيها (٣) وهي كما ذكر - أمر وجد وأخت لأبوين أو لأب - فأصلها من ثلاثة للأم فيها الثلث واحد يبقى اثنان للجد والأخت لا ينقسمان عليهما أثلاثا فتضرب رءوس الجد والأخت ثلاثا في ثلاثة بتسعة ومنها تصبح للأم واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والأخت اثنان في ثلاثة بستة للجد أربعة وللأخت اثنان (٣) وهذا مذهب الامام زيد بن ثابت وهو مذهب الأئمة الثلاثة رحمهم الله وقول محمد وأبو يوسف أيضا، وأما مذهب الصديق رضي الله عنه فالأخت محجوبة بالجد فلأم الثلث والباقي للجد ولا شيء للأخت وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وهو مذهب الامام أبي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب عنه فالمسألة عندهم من ثلاثة للأم واحد وللجد اثنان - وقال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه للأخت النصف وللأم ثلث الباقي والفاضل للجد فتصح على هذا من ستة - وهذه إحدى الروايات عن ابن مسعود رضي الله عنه وله رواية أخرى وهي للأخت النصف والباقي سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بللقاسمة فلهوصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والأخوين فتكون الوصية على الأول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير الفتى على القول الثالث -

(٤) قال الرجى وهو مع الأناث عند القسم : مثل أخ في سهمه والحكم
الامع الأمر فلا يعجبها : بل ثلث المال لها يصحبها

(٥) أى اختلافهم فيها فكان بعض الأقوال يحرق بعضها - أولان الأقوال خرقها أى وسعها بكثرة الكلام فيها وهذه العلة لاشناق ما قبلها بل تجامعها والنكاح لا يترجم (٥)

أَمَّا وَلَيْسَ حَظُّهُ يَنْقُصُ عَنْ سُدُسٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ لَمْ يَكُنْ
فَالْعَوْلُ بِالسُّدُسِ وَمَا يَكْمُلُ بِهِ : أَوْجِبَ الْجَدَّ بِالْخُصُوصِ فَإِنَّتَبَهَ

بين الأمر والجدة نصفين فتصح من أربعة. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأمر الثلث وللأخت النصف والباقي للجدة فتصح على هذا من ستة وقد كثرت أقوال الصحابة فيها وكثرت ألفاظها حتى أوصلوها إلى عشرة - (٢) واعلم أن الجدة مع الأخوة حيث وجد معهم ذو فرض أربعة أحوال باعتبار ما يفضل عن الفرض وجوداً وعدماً - الحال الأولى أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس فللمجدة خير الأمور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال كما تقدم بيانه الحال الثانية أن يبقى قدر السدس فهو للجدة فرضاً على الأوجه - كبنتين وأمر وجد وأخ وأخوة فمجموع حصتي البنتين والأخ خمسة من أصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس فيفوز به الجدة ويسقط الأخ أو الأخوة لما مر إلا للأخت والأكذرية كما يأتي - وقد أشار إلى هذا الحال بقوله (وليس حظه) أي الجدة (ينقص) بحال من الأحوال (عن سدس) فإن لم يبق إلا السدس فاز به الجدة وكذلك القول في زوجة وأمر وجد وأخت للزوجة الربع وللأخت الثلث كاملاً فلا تعجب منه بالجدة مع الأخت ولما نصيبها لأنه ليس بأخ والباقي بين الجدة والأخت مقاسمة له مثلاً ما لها فأصلها من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأخت الثلث أربعة تبقى خمسة للجدة والأخت لا تنقسم عليهما أثلاثاً فنضرب ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين ومنها تصح للزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر تبقى خمسة عشر للجدة عشرة وللأخت خمسة - (٣) أولها الخرقاء لما ذكر ثانيها المثلثة لتقول عثمان ابن عفان وسقطت

وسقطت الاخوة كما ذكر - احوال الثالث أن لا يبقى شيء لاستغراق الفروض
جميع المال في حال بالسدس للجحد وأشار إلى هذا الحال بقوله (فإن لم يك)
أي فإن لم يوجد السدس بأن استغرقت الفروض التركة ولا يتصور ذلك
إلا والسألة عاتلة - ويك فعل الشرط وجوابه جملة فالعول بالسدس
الخ وذلك كبنتين وزوج وأم وجد وأخ - للزوج الربع وللبنتين الثلثان
وللأم السدس ومجموعها من أصل اثني عشر - ثلاثة عشر فاستغرقت
الفروض التركة قبل اعتبار الجحد فيفرض للجحد السدس ويراد في العول إلى
خمس عشر ويسقط الأخ لأنه عصبه لم يفضل له شيء - احوال الرابع
أن يبقى دون السدس في حال للجحد بتمام السدس - وأشار إليه بقوله
(أو لم يمكن) أي السدس - والنون نون التوكيد الخفيفة والجملة معطوفة
على جملة فعل الشرط أي فإن لم يوجد السدس - أو لم يكمل بأن بقي
دونه - والحكم في هذين الحالين مذکور في قوله (فالعول بالسدس)
رضي الله عنه بأن لكل من الثلاثة الثلث - ثلثها العثمانية لانفراد عثمان فيها
بهذا القول - رابعها المربعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه بأنها تنص من أربعة
لأنه جعل للأخت النصف والباقي بين الجحد وأمه نصفين لأن كلامهما له ولادة
على الميت وللام قوة القرب والجحد قوة الذكورة فاستويا لكن لانصف للباقي
صحيح ففترب اثنان في اثنين بأربعة فلاأخت اثنان ولكل من الجحد والام واحد
خامسها الخمسة لقضاء خمسة من الصحابة فيها عثمان وعلي وزيد وابن مسعود
وابن عباس رضي الله عنهم - سادسها السدسة لأن بعضهم يحكى فيها ستة أقوال
سابعها السبعة لأن بعضهم يحكى فيها سبعة أقوال - ثامنها المثمنة لأن فيها
فيما

فيما اذا استغرقت الفروض التركة قبل اعتبار الجحد (و) العول بما يكمل
 به) السدس فيما اذا بقي دون السدس كبنين وزوج وخطب وأخ للبنتين
 الثلثان وللزوج الربع من أصل اثني عشر - أحد عشر ويفضل واحد
 وهو نصف سدس فيفرض له السدس وتعال بتمامه إلى ثلاثة عشر
 ويسقط الأخ أيضا - والعول مفعول مقدم لقوله (أوجب) أي ألزم
 العول بالسدس وبما يكمل به السدس واحكم به (الجحد بالخصوص)
 فيما لا لم يوجد السدس أو وجد أقل منه اذا لا ينقص عنه (فانتبه)
 لذلك الحكم ولا تغفل عنه - ويجوز أن يكون العول مبتدأ خبره
 جملة أو وجب والمفعول محذوف تقديره أوجبه. واعلم أن جميع
 ما ذكر من أول الباب إلى هنا هو فيما إذا كان مع الجحد أحد الصنفين
 سواء كان معهم صاحب فرض أم لا - وقد أخذ الناظم في ذكر أحكام
 روايات ثمانية. تاسعها وعاشرها الجحاجية والشعبية لأن الجحاج امتحن فيها
 الشعبي حين ظفر به فأصاب فيها فعفا عنه فكلت ألقابها عشرة. (١) أصله
 يكون وقد تقدم الكلام عليه في باب العصبات .

وَأَجِبْ عَلَى الْجَدِّ هَذَا الْإِخْوَةَ مِنْ ١ * أَبِى مَعَ الْإِخْوَةِ مِنْ أَصْلَابٍ مِنْ
كَانَ الْأَشْقَاءُ دُونَ مِثْلِيهِ كَهُوَ ٢ * وَأَبْنِ أَبِى مَعَ الشَّقِيقِ وَحَدَّةٍ

الجد والاخوة عند اجتماع الصنفين منهم مع الجد سواء كان معهم صاحب فرض ام لا
وهو باب المعادة وبه تتم الأحوال الاربعة المشار اليها اول الباب فقال (ولحسب) ^(١)
ايها الفرض والمفتى بضم السين أى عدد (على الجد هنا) أى عند اجتماع الصنفين
من الإخوة (الإخوة) بالنصب مفعول احسب (من أب) ذكورا كانوا أو انثا
(مع الإخوة من أصلين) ذكورا كانوا أو انثا أى عد على الجد الاخوة الأشقاء والاخوة للأب
عند القسمة - لينقص نصيبه بسبب العدة وذلك (ان كان الأشقاء دون مثليه) كشيقة أو شقيقين أو ثلاث
شقيقات أو شقيق وشقيقة وفضل عن الفرض ان وجد أكثر من الربع فإن لم يفضل أكثر من الربع
أو كان الأشقاء مثلى الجد كشيقتين أو شقيق وشقيقتين أو أكثر فلا معادة لعدم الفائدة ^(٢) وذلك
انحصرت مسائل المعادة في ثمان وستين مسألة - (٣) ثم مثل الحكم المذكور بقوله (كهو وابن أب مع الشقيق

(١) بضم السين أمر من حسب من باب نصر بمعنى عد ومصدره الحسبان بالضم
بمخلاف حسب بمعنى ظن فمصدره الحسبان بالكسر ومضارع بكسر السين
وفتحه لا ٢) أما عدم فائدة المعادة فيما إذا كان الأشقاء مثليه أو أكثر
فواضح لأن الأشقاء إذا كانوا مثليه استوت له المقاسمة أما مع ثلث المال
إذا لم يوجد ذوالفرض وأما مع ثلث الباقي إذا وجد - فإذا زادوا على مثليه أو
كان معهم اخوة لأب وعدلوا إلى المقاسمة ليستقصوه من نصيبه عدل هو
إلى ثلث المال أو ثلث الباقي لأنه الأحظ له حينئذ. وأما عدم فائدة
المعادة فيما إذا لم يفضل أكثر من الربع فلأن السدس يكون الأحظ له
حينئذ من المقاسمة ومن ثلث الباقي مثاله: زوج وبنت وجد وشقيق
وحدة

وحده أى كجد وشقيق وأخ لأب - لأنك إذا حسبت الأخ للأب مع الشقيق على الجدة كانا بسمهمين وكان الجدة بسمهم فقطص نصيبه بسبب وأخوين لأب المسألة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنت النصف ستة تبقى ثلاثة سدس المسألة منها اثنان فهو الأخ للجد لأنه لو فاسمهم أو - أخذ ثلث الباقي لكان نصيبه أقل من السدس - وكذلك القول في أم وزوجة وبنات وجد وشقيق وأخوين لأب المسألة من أربعة وعشرين للأم السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر وللجد السدس أربعة فهو الأخ للجد من غيره . ذلك لأن دون المثاليين يخصر في أربعة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق ويكون مع من ذكر من يكمل المثاليين أو دونهما من أولاد الأب . فاما الشقيقة فيكون معها أخت لأب أو أختان لأب أو ثلاث أخوات أو أخ لأب أو أخ وأخت لأب - فهذه خمس وأما الشقيقتان فيكون معها أخت لأب أو أختان أو أخ - وهكذا مع الشقيق - فهذه ست - وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن إلا الأخت للأب - وهكذا مع الأخ والأخت الشقيقتين - فهاتان اثنتان فكمثل الصور ثلاث عشرة ثم لا يخلو ما أن لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض إما ربع أو سدس أوهما أو نصف - فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاث الباقية أن يكون مع الشقيقة أخت لأب والفرض ثلثان أو نصف وسدس أو نصف وثمان فهذه ثمان وستون . وهذا باعتبار الفروض مع قطع النظر عن خصوص من يرث ولا فيزيد العدد على ذلك .

وَأَقْسَمَ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ أَخْذِهَا ۖ يَخْتَارُهُ الْجَدُّ كَمَا لَوْ عُدَّ مَا
فَحَيْثُ كَانَ فِي الْأَشْقَاءِ ذَكَرٌ ۖ أَسْقَطَ أَوْلَادُ آبٍ أَوْ تَحْضَرُ
العدو واستوت له للقاسمة وثالث المال - فإذا أعطيت الجدة نصيبه فاقسم
على الاخوة كأن لم يوجد الجدة حينئذ فيفوز الشقيق بسهمين ويسقط
الأخ للأب لأنه محبوب بالشقيق كما قال الناضم (واقسم على الاخوة)
من الصنفين (بعد أخذ ما) ما بمعنى الذي (يختاره الجدة) من أحد فروضه
الثلاثة (١) أو ما تقتضيه القسمة فتجعل الاخوة بعد ذلك (كما لو عدا ما)
الجد (٢) فولد الأب يعتبر وارثا بالنظر إلى الجدة حتى يزاحمه - محجوبا
بالنظر إلى الأشقاء وقد ذكر كيفية القسمة بين الاخوة بعد أخذ الجدة
حقه في قوله (فحيث كان في) الاخوة (الأشقاء ذكر) واحد أو أكثر
أومع شقيقة أو شقيقات (أسقط) الشقيق وحده أومع غيره من الأشقاء
(أولاد أب) أي محب الاخوة للأب ذكورا كانوا أو إناثا وكان الباقي
له أو لهم بالسوية إن تحضروا ذكورا أو إناثا ولا كان بينهم للذكر
١) هي ثلث المال عند عدم ذى الفض وثالث الباقي والسدس عند وجوده (٢)
فالخوة للأب يسقطون بالشقيق فأكثر يأخذون ما زاد عن فرض الشقيقة
ولا يزيد لهم عن فرض الشقيقتين شيء - وأما الأشقاء فإن وجد ذكر واحد أخذ
ما بقي بعد حصة الجدة فإن وجد اثنان أو أكثر كان ما بقي بينهما أو بينهم
بالسوية فإن وجد شقيق وشقيقة أو أكثر كان ما بقي بينهما أو بينهم للذكر
مثل حظ الأنثيين فحكم الاخوة بعد أخذ الجدة حظه حكمهم للتقدم بيانه قال الرح،
واحكم على الاخوة بعد العد ۖ حكمك فيهم عند فقد الجدة

مثل حظ الأثنين كما تقدم - والمثال الذي ذكره الناظم مما لا فرض فيه -
 وأما ما فيه فرض فكم وجد وأخ لأبوين وأخت لأب فالمسألة من ستة
 للأمر واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي ومن
 السدس فله بهما سهمان وتبقى ثلاثة للأخ الشقيق ولا شيء للأخت لأب
 - وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لأب فللزوجة الربع وبعد الشقيق الأخ
 للأب على الجدة في أخذ ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو ربع أيضا
 يبقى نصف المال يأخذه الشقيق ولا شيء للأب وكجدة وجد وشقيق
 وشقيقه وأخ لأب أو أخت. المسألة من ثمانية عشر لأن الأخط للجد فيها
 ثلث الباقي وكل مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي فأصلها على طريقة
 المتأخرين ما ذكر - وتقول في تأصيلها على طريقتهم أو تصحيحها على طريقة
 المتقدمين: الباقي بعد سدس الجدة خمسة وثلثها أكثر من المقاسمة والسدس
 لكن ليس للباقي ثلث صحيح فضرب مخرج الثلث في أصل المسألة ستة
 على طريقة التصحيح أو في مخرج السدس على طريقة التأصيل تبلغ ثمانية
 عشر فالجدة واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة تبقى
 عشرة أثلثا بين الشقيق والشقيقة ويسقط الأخ أو الأخت لأب
 لكن لا تنقسم العشرة بينهم وتباين رؤوسهم الثلاثة فتضرب ثلاثة
 في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح ثم من له شيء من أصل
 المسألة يأخذه مضروبا في ما ضرب فيها وهو ثلاثة ويسمى جزء السهم
 وهذه صورتها فالتصوير يغني عن الإطالة بالتعبير. قد علمت أن الشقيق
 فأكثر تسقط به الاخوة لأب لأنهم محبوبون به - فإن لم يكن

..... أَوْ تَحْضُرُ

شَقِيقَةٌ فَهَذِهِ تُعْطَى إِلَى * يَنْصِفُ مِنَ التَّرَكَةِ حَيْثُ حَصَلَا
أَوْ تَأْخُذُ النَّاقِصَ عَنْ نِصْفٍ وَلَا * يَكُلُّ بِالْعَوْلِ وَحَيْثُ فَضَلَا
عَنْ نِصْفِهَا شَيْءٌ فَذَا لِلْفَرْعِ مِنْ * أَبٍ كَعَشِيرَةٍ زَيْدٍ فَاسْتَبَيْنِ
فَالْأَشْقَاءُ ذَكَرَ وَحَضَرَتْ شَقِيقَةٌ فَحُكِمَ بِمَا قَالَ النَّاظِمُ (أَوْ تَحْضُرُ) مع -
الجد والاختوة للأب (شقيقة) واحداً والفاضل بعد حصة الجدة والفرس

إما نصف أو أقل أو أكثر (فهذه) الشقيقة (تعطى جزء السهم ٣ تصحيح

٥٤	٨	أصل المسألة	إلى نصف من التركة حيث حصل (النصف فقط -
٩	٣	جدة	كما في زوجة وجد وأخت شقيقة وأخوين
١٥	٥	جد	لأب للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي
٢٠	٢ ١/٢	قيق	واحد لأنه الأخطأه ويبقى بعد الربع وثلث
١٠	٣ ١/٢	قة	الباقي نصف المال فتختص به الشقيقة ولا شيء

للأخوين للأب لأنهما عصبة لم يفضل لهم شيء - وهل هذا النصف الذي
تأخذ الشقيقة في مسائل المعادة بالفرض أو بالتعصيب فيه خلاف
منتشر والحق كما قال العلامة الأمير أنه ليس فرضاً محضاً ولا لأعيل
لها بكمال النصف حيث لم يكمل - ولا تعصياً محضاً ولا لأن كان للجد
مثلاً هافله من كل شائبة - وقد استحسنوا في هذا الباب أشياء كثيرة
مخالفة للقواعد وقال البولاق في مسألة مشكلة بل الباب كله خارج
عن القياس والله اعلم (أو تأخذ) الشقيقة (الناقص عن نصف) التركة
إذا كان الفاضل أقل من النصف كزوج وجد وأخت شقيقة وأخوين
للأب

للأب المسألة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد السدس أو ثلث الباقي
 سهم وبقي اثنان هما أقل من نصف المال فهما للشقيقة ولا شيء للأخوين
 للأب وكزوجة وجد وأخت لأبوين وأخ لأب المسألة من أربعة وتصح
 من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمساً ما بقي ستة وللشقيقة
 تسعة (ولا يكمل) النصف لها (بالعول) لأن إرثها هنا ليس بالفرض
 المحض ولا بالنصيب المحض بل مشوب بنوع تعصيب (وحيث فضل)
 الألف للاطلاع كالذي قبله (عن نصفها) أي الشقيقة (شيء) بأن كان
 الفاضل بعد حصة الجد والفرض إن وجد أكثر من النصف (فذا)
 الفاضل عن نصفها (الفرع من أب) أي الأخوة للأب بالسوية إن تخصصوا
 ذكورا أو إناثا وإلا فلذكر مثل حظ الأنثيين - والمسائل التي يفضل فيها
 شيء للأخوة للأب بعد حصة الجد ونصف الشقيقة والفرض إن كان ست
 صور وهي أن يكون مع الجد والشقيقة من أولاد الأب أخ - أو أختان
 - أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع أو يكون في الأخيرين
 صاحب سدس يقطع النظر عن أن يكون أمأ أو جة لأن النظر إلى اسم
 الفرض لا لمن يأخذه فإن نظرنا إلى من يأخذه وهي الأم أو الجدة كانت
 ثمانى صور كما عدها بعضهم وقد مثل الناظم بأحدى الزيدات (٢)
 الأربع وأتى بكاف التمثيل لأدراج ما لم يذكره فقال (كعشرية زيد)
 بسكون الشين لزوما للوزن وإلا فقد حكي سكونه وفتح
 (٥) هذا المثال والذي يليه لما إذا لم يكمل للشقيقة النصف - والذي قبله مثال لما
 إذا كمل للشقيقة النصف (٢) نسبة لزيد لأنه هو الذي حكم فيها بذلك .

كما هو لغتان في عشرة وسميت عشرية لأنها تصح عنده من عشرة
وهي جد وشقيقة وأخ لأب أصلها خمسة عدد الرؤوس للجد سهمان لأن
المقاسمة أحاط له فيها من الثلث تبقى ثلاثة تأخذ الشقيقة إلى النصف
سهمين ونصف سهم يبقى للأخ نصف سهم - ولا نصف للخمسة صحيح فيضرب
مقام النصف وهو اثنان في أصل المسألة خمسة فتصح من عشرة للجد خمسها
أربعة وللأخت نصفها خمسة يبقى واحد للأخ للأب. فهذه هي الأولى من
المسائل التي يفضل فيها شيء مع الجد والشقيقة لولد الأب - والثانية -
وهي ثمانية الزيديات أيضا عشرية زيد وسميت
عشرية لصاحبها من عشرين عنده وهي جد وشقيقة وأختان من الأب
أصلها خمسة عدد الرؤوس كانت قبلها للجد منها سهمان بالمقاسمة
وللشقيقة نصف المال ولا نصف للخمسة صحيح فيضرب مقام الكسر
اثنان في الخمسة تحصل عشرة للجد أربعة وللأخت خمسة يبقى واحد
للأختين للأب بينهما مناصفة فاضرب اثنين عددهما في عشرة بعشرين
ومنها تصح للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الأختين للأب سهم وقد
وقع فيها تصحيحان وهذه صورتها :

جزء السهم	أصل المسألة	٥	١٠	٢٠
جد	٢	٤	٨	
قة	٢	٥	١٠	
أخت لأب	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	١	
أخت لأب	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	١	

والثالثة من المسائل التي يفضل فيها شيء
لولد الأب مع الجد والشقيقة هي جد
وشقيقة وأخ وأخت لأب تستوي للجد
المقاسمة والثلث فالجد اثنان من ستة
وللشقيقة ثلاثة أسهم يبقى لأولاد الأب

سهم وهو لا يقسم على عدة رؤوسهم تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر
ومنها تصح للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخ من الأب اثنان وللأخت
سهم - والرابعة جد وشقيقة وثلاثة أخوات فهي كالتي قبلها - وهذا الأربع
لا فرض فيها وزيادة ذي سدس من أم أو جدة في الأخيرتين تصير المسائل
ستة لا يتفق أن يبقى لولد الأب شيء بعد نصيب الجد ونصف الشقيقة
في مسألة فيها فرض غير السدس - إذا علمت هذا فالخامسة من المسائل
المذكورة هي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب - وهي مختصرة زيد وثلاثة
الزيديات سميت بذلك لأنها صحت من مائة وثمانية باعتبار المقاسمة
ولخصرت فصحت من أربعة وخمسين إما لتوافق الانصاء بالنصف وإما
بالعدل إلى ثلث الباقي لأنه ساوي للمقاسمة هنا وسلوك طريق الاختصار
فيها ابتداء هو الأحسن ^(١) فأصلها على الأرجح ثمانية عشر للأب ثلاثة وللجد
^(٢) وبيان ذلك أنه يستوي للجد في هذه المسألة المقاسمة وثلث الباقي فإن اعتبر
ثلث الباقي مع السدس وهو الأحسن فأصلها من ثمانية عشر - ولأن اعتبر
المقاسمة كان أصلها من ستة للأم سهم تبقى خمسة على ستة رؤوس لا تقسم
وتباين فحضر الستة عدد الرؤوس في ستة أصل المسألة بستة وثلاثين
للامر سدسها ستة وللجد عشرة بالمقاسمة تبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال
كاملا وهو ثمانية عشر يفضل سهمان لا يقسمان على الأخ والأخت للأب
اثلاثا فنضرب ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وثمانية للأم ثمانية عشر
وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون وللأخ أربعة ولأخته اثنان
وترجع بالاختصار إلى نصفها أربعة وخمسين لتوافق الانصاء بالنصف وهذا
ثلث الباقي

ثلث الباقي خمسة وللشقيقة النصف تسعة ولأولاد الأب سهم ورء وسهم ثلاثة تضرب الثلاثة في الثمانية عشر تبلغ أربعة وخسين ومنها تصح - واضرب الثلاثة أيضا في كل نصيب يحصل للأمر تسعة والجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولأولاد الأب ثلاثة للأخ سهمان وللأخت

واحد وهذه صورتها جزء السهم ٣ التصحيح

أصل المسألة	١٨	٥٤
أمر	٣	٩
جد	٥	١٥
قة	٩	٢٧
أخ لأب		٢
أخت لأب		١

ولو كان في المسألة أخ لأب دون أخت لأب أو بالعكس لم يرث الأخ في الأولى ولا الأخت في الثانية وخرجت المسألة عن كونها مختصرة زيد ووجه ذلك أن الجد يعين له فيها الفاسمة فالأولى من ستة للأمر واحد والجد اثنان تبقى ثلاثة من نصف المال فتعطى للشقيقة ولا شيء

للأخ للأب لأنه لم يبق له شيء - والثانية من ستة للأمر واحد تبقى خمسة منكسرة على أربعة رء وس تضرب في أصل المسألة وهو ستة بأربعة وعشرين للأمر السدس أربعة والجد عشرة بالفاسمة تبقى عشرة وهي أقل من النصف فتعطى للشقيقة ولا شيء للأخت للأب - فلو كانت امرأة الأب حاملا وقف الأمر إلى البيان وبها يلغز فيقال جاءت جلي إلى ورثة يقتسمون تركه فقالت لا تجلوا في جلي فإن ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وإن ولدتها معا ورثا - والمجرب هذا ميت ترك أما وجدا وأختا شقيقة وامرأة أب حاملا - فإن ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وإن ولدتها معا ورثا وهي حينئذ مختصرة زيد - والسادس جده وشقيقة وثلاث أخوات لأب والقسمة فيها كالخامسة - ورابعة الزيديات هي تسعينية زيد صرى الغنم وهي أم وجد وأخت شقيقة

ولمخون

وأخوان وأخت لأب فهي من قبيل الأخيرتين لأنه يمكن للشقيقة أن تعاد
 الجدي بأخ وأخت ويحصل الغرض وسميت بذلك لصحتها من تسعين (١)
 فأصلها من ثمانية عشر أيضا على الأرجح لأن ثلث الباقي خير للجدي
 فلا أثر للسدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال
 تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم على خمسة عدد رؤوس أولاد الأب
 تضرب الخمسة في أصل المسألة ثمانية عشر فتصح من تسعين وتضرب
 الخمسة أيضا في كل نصيب يحصل للأم خمسة عشر وللجد ثلث الباقي
 خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة وأربعون وأولاد الأب خمسة لكل
 أخ سهمان وللأخت سهم وهذه صورتها

أنسب بتسميتها مختصرة زيد . وإن شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس
 يبقى بعد سهم الأم خمسة ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية
 عشر للأم منها ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم لا ينقسم بين
 الأخ والأخت أثلاثا فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين . انتهى
 بتصرف الباجوري .

(١) ووجه صحتها من تسعين أن الإخطاء للجد هنا ثلث الباقي بعد سدس الأم فيكون
 أصلها من ثمانية عشر إن اعتبر ثلث الباقي مع السدس على طريقة المتأخرين
 وإن شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس على طريقة المتقدمين للأم واحد
 يبقى خمسة لا ثلث لها صحيح تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للأم منها ثلاثة
 وللجد خمسة وللأخت الشقيقة نصف المال تسعة يبقى واحد بين الأخوين والأخت
 منكسر على خمسة فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح .

فَاسْتَبْنُ

وَلِنْ تَكُنْ شَقِيقَتَانِ تُعْطِيَا ۖ مِنْهُمَا إِلَى الثَّلَاثِينَ أَوْ مَا بَقِيََا
دُونَهُمَا وَالْجَمْعُ كَالثَّلَاثِينَ ۖ وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ عَنِ الثَّلَاثِينَ

جزء السهم ٥ التصحيح

٩٠	١٨	أصلها
١٥	٣	أمر
٢٥	٥	جد
٤٥	٩	قة
٧		أخ لأب
٧	١	أخ لأب
١		أخت لأب

ويبلغ بها فيقال رجل مات وخلف ثلاثة ذكور
وثلاث إناث وترك تسعين دينارا وليس فيها
دين ولا وصية فأخذت احدى الاناث دينارا -
والجواب هي تسعينية زيد وصاحبة الدينار هي
الاخت من الأب - ومثلها لو كان فيها بدل الأخوين
والأخت للأب خمس أخوات أو خمسة إخوة أو أخا
وثلاث أخوات فالأصيل والتصحيح والقسمة

فيهن سواء . وقوله (فاستبن) أى أطلب الابانة واليقين وحقق ما ذكرته
لك واعرفه حق المعرفة ثم ذكر حكم الشقيقتين مع الجد فقال (ولان تكن)
أى توجد مع الجد والأخ للأب فأكثر (شقيقتان) فأكثر فتأخذ لكلهما
الثلاثان وتارة لا يكملان بل تأخذان الناقص عنهما فمثال الأول أن يكون
مكان الشقيقة في عشرية زيد شقيقتان - وهي حينئذ جد وشقيقتان
وأخ لأب تستوى فيها المقاسمة وثالث الباقي فأصلها إما ثلاثة باعتبار
ثلث المال - وإما ستة عدد درء وسهم باعتبار المقاسمة وتختصر إلى ثلاثة
وتكن فعل الشرط وجوابه قوله (تعطيا) أى الشقيقتان (منها) أى التركة
كما في المسألة المذكورة (إلى الثلثين) وهما اثنان بعد نصيب الجد
وهو واحد من ثلاثة - وإنما تعطى الشقيقتان إلى الثلثين حيث بقي
لهما

لهما الثلثان كما في المثال المذكور ومثله ، جد وشقيقان وأختان لأب .
ومثال الثاني المذكور في قوله (أو) تعطيان (ما بقيا دونهما) ولا يعال
لهما هنا لأن إرثهما هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالنصيب لكونهما
مع الجدة - ومسائل الجدة مخالفة للقياس وذلك كزوج وجد وشقيقين
وأخ لأب أو أكثر - المسألة من ستة ^(١) للزوج النصف ثلاثة وللجدة
ثلث الباقي واحد وتبقى اثنان وهما دون الثلثين للشقيقين (والجمع)
من الشقيقين في الحكم (كالثنين) متى حضر مع الجدة شقيقان فأكثر
(لم يرد شيء) للأخوة للأب (عن) حصتهما (الثلثين) إذ لا يبقى بعد
الثلثين وحصته الجدة والفرض إن وجد شيء للأخوة من الأب فلا إرث
لهم مع الشقيقين حينئذ لأنهم عصبة والعصبة تسقط باستغراق
التركة .

باب المسألة الأكدرية

قدم في باب العصبات أن العاصب يسقط إذا استغرقت الفروض
التركة إلا الشقيق في المسألة المشتركة وقد مر الكلام عليها وإلا الأخت
في المسألة الأكدرية - وقد آن الكلام عليها - وقد ذكرنا التسميتها
أوجهاً أحسنها أنها نسبة إلى أكدر وهو المسئول عن المسألة - (٢) ومنها
أن الزوج اسمه أكدر - ومنها أن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً من
أكدر فأخطأ فيها - ومنها أنها كدرت على زيد أصله لأنه لا يفرض
^(١) لأن فيها النصف وثلث الباقي وبين الاثنين والثلاثة تباين فحضر اثنين في
ثلاثة بستة - وإن اعتبرت المفاصلة فكذلك أصلها ستة عدد رؤوسهم وقسمتها
للأخوات

وَلَيْسَ لِلْأُخْتِ إِذَا أَبْجَدَ حَمَرٌ ۖ فَرَضَ سُورَى فِي أَكْدَرِيَّةٍ ظَهَرَ
تَمَامُهَا رُوحٌ وَأَمْرٌ أَصْلُهَا ۖ مِنْ سِتَّةٍ وَتَرْتَقِي بِعَوْلِهَا
للأخوات مع الجدة ولا يعيل مسائل الجدة والأخوة وقد فعل ذلك هنا
ومنها أن زيدا كدر على الأخت ميراثها لأنه أعطاها النصف ثم استرجعه
- وإنما خصها الناظم بكيفية من الفرضيين بالتبويب والبيان على وجه
التفصيل لكونها مخالفة لقواعد الفرائض ومستثناة من ثلاثة أحكام
كادت أن تكون مطردة - الأول الحكم في العاصب أنه يسقط إذا استغرق
الفروض التركية إلا الأخت في الأكدرية - وإلا الأشقاء في المشتركة -
الثاني الحكم السابق في الجدة وهو أنه إذا بقى بعد الفروض قدر السدس
أخذ الجدة وتسقطت الأخوة إلا الأخت في الأكدرية الثالث هو أنه
لا يفرض للأخوات مع الجدة ولا يعال لهن إلا الأخت في الأكدرية وبه
بدأ الناظم فقال (وليس للأخت) المراد بالأخت من لا يحجبها الجدة
فتشمل الأخت للأبوين أو للأب وسواء كانت واحدة أو أكثر - وأجار
والمجور وخبر ليس مقدما (إذا الجدة حاضر فرض) أي لا فرض للأخت
إذا حضر الجدة وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان لا يضاف إلا إلى الجمل
الفعلية ولذا فالجد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده - وفرض
كما ذكر (٧٥) لكن بها مش التنبيه أنه السائل عنها (٧٥) قال بعضهم ومقتضى هذا
الوجه والذي يليه أن تسمى مكدرية لا أكدرية - وقد علمت أن الأنسب والأحسن
نسبتها لأكدر - وتسمى أيضا الغراء لظهورها حتى صارت كالكوكب الأغدر
إذ ليس في مسائل الجدة مسألة يفرض فيها للأخت في غير مسائل المعادة على ما فيها

اسم ليس مؤخرا - وقد استثنى من نفي فرض الأخت مع الجدة فرضها
 في الأكدرية بقوله (سوى) فرض الأخت الواحدة فقط لأبوين أو لأب
 (في) مسألة تسمى (أكدرية) وسوى من الأسماء الملازمة للإضافة إلى
 المفرد وحذف هنا ضرورة الشعر - والشعر يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره
 والأصل سوى فرضها في الأكدرية ومعنى البيت لا يفرض للأخت ولا -
 للأخوات ولا يعال لها ولا لمن عند حضور الجدة إلا في المسألة الأكدرية
 فإنه يفرض للأخت الواحدة لأبوين أو لأب ابتداء في الظاهر - وقد أشار
 إلى ذلك بقوله (ظهر) أي وجد فرض الأخت في الأكدرية في ظاهر
 الأمر لا في حقيقته لأنها لا تفوز به بل تعود بعد الفرض لها بنصفها
 وعول المسألة به إلى التعصيب بالجدة فيفاسمهاله مثلا ما لها من إرثها
 هنا بالفرض بالنظر لأول الأمر وبالتعصيب بالنظر لانتهاه - أما مسائل
 المعادة فقد تقدم قريبا أن الحق في إرث الأخت والأخوات فيها ليس
 بالفرض المحض ولا بالتعصيب المحض وإنما له من كل شائبة ولذلك
 يستثنى النازم - وأركان الأكدرية أربعة وهي زوج وأمر وجد وأخت
 من خلاف سواها. ^(١) استشكل بأنه إن كان أعطوا لها النصف ثابتا بكتاب أو سنة
 فلا وجه للعود إلى المقاسمة وإن لم يكن ثابتا بذلك فلا وجه لفرض النصف لها -
 وأجيب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما أبقيا شيئا للاجتهاد
 وقد اجتهد زيد ومن تبعه فأوجبوا التعصيب فأعطيناها النصف ابتداء عملا
 بالكتاب والسنة أي بظاهرهما - ثم رجعت إلى المقاسمة عملا بالاجتهاد ^(٢) لينافيه
 أنه لما يأخذ بالفرض إذا كان هناك فرع وارث لأن باب الجدة والإخوة خارج
 شقيقة

لِتَسْعَةِ فَنُصِفُ زَوْجَ ثُلُثِهَا ۖ ثَلَاثَةُ وَالْأُمُّ سَهْمَانِ لَهَا
وَالْأُخْتُ نِصْفُ فَرْضِهَا وَاجْدُ لَهُ ۖ سُدُسٌ فَحَصَّتَاهُمَا فِي الْمَسْأَلَةِ
أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّهَمِ تَقْسِمُ ۖ بَيْنَهُمَا لِاجْدٍ فِيهَا يُلْزَمُ
ثُلُثَانُ وَالثَّلْثُ لَهَا شَرْعًا حَكْمٌ ۖ وَتَمَّ فِي فَقْهِ الْمَوَارِيثِ الْكَلِمُ

شقيقة أولاب وقد اشتمل البيت الأول على اثنين، الجدة والأخت
ولذا قال (تمامها) أي الأكدرية (زوج وأمر) فحملت بذلك أركانها الأربعة
(أصلها من ستة) لأن فيها نصفًا وثلثًا ومخرجًا متباينًا وحاصل ضرب
أحدهما في الآخر ما ذكر فللزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان والجدة
السدس واحد فرضاً^(٧) وللأخت النصف ثلاثة وقد حلت السهام قبل
اعتبارها فتعول بنصفها من ستة إلى تسعة ولذا قال (وترتقى) المسألة
(بعولها) بنصف الأخت (لتسعة) لأن مجموع الفروض كذلك - فإذا
عرفت أركانها وأصلها وأردت أن تعرف مال كل منها (فنصف زوج ثلثها)
بعد عولها وهو (ثلاثة) من تسعة (والأم) ثلثها (سهمان) تعطي (لها)
من تسعة (والأخت) لها (نصف فرضها) وهو ثلاثة من تسعة (والجد
له سدس) وهو واحد من تسعة ثم يجمع الجد سهمه إلى ثلاثة الأخت
عن القياس فخرج هذه الصورة منه لا يضر.

(١) مقتضى الحكم السابق من أنه لا شيء للإخوة حيث لم يفضل إلا السدس
أن تسقط الأخت وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله جرياً على قاعدة الباب عنده
- ومذهب الأئمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الأخت في الأكدرية بل
يفرض لها النصف ثلاثة لأنها ترث بالفرض تارة وبالنصيب تارة أخرى فلما
ونقتسمان

ويقتسمان الأربعة أثلاثا بالعصوبة له مثالا ماله وهو معنى قوله
 (فخصتاها) أي الجد والأخت (في المسألة) الأكدرية المذكورة (أربعة
 من السهام) سدس الجد واحد ونصف الأخت ثلاثة تضم بعضهما إلى بعض
 ثم (تقسم بينهما) أثلاثا رعاية للجانبين لأن الأخت لو فازت بالنصف
 لفضلت على الجد لأخذها ثلاثة أمثال ماله وهو ممنوع لأنهما في درجة
 واحدة (للجد فيها) أي الأربعة (يلزم) بالمفاصلة (ثلاثان والثالث) يلزم
 (لها) أي الأخت لا تنقل بهما إلى التعصيب وقوله (شرعا حكر) أي
 حكم بذلك المجتهدون في الشرع فشرعا منصوب بنزع الخافض لكن الأربعة
 لا تنقسم على رءوسها الثلاثة وتبائنهما فتضرب في تسعة أصل المسألة
 بعولها فتصح من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة وثلاثة بتسعة وهي
 ثلث المال ولأمر اثنان في ثلاثة ب ستة وهي ثلث الباقي وللجد والأخت
 أربعة في ثلاثة باثني عشر للأخت أربعة ثلث باقي الباقي وللجد ثمانية
 هي الباقي فلها هذا يلغز (٧) بها فيقال : ميت خلف أربعة من الورثة أخذ

تعذر التعصيب وانقلب الجد إلى فرضه لتقصان حقه وهو السدس لوعصبيها -
 انقلبت هي إلى الفرض وهو النصف ولأنه ليس في الورثة من يسقطها (٨) إلا لغاز
 والمعایاة بمعنى واحد وهو أن تأت بشئ لا يهتدى إليه إلا بصعوبة وعناء - ومن
 ذلك الإلغاز - بالأكدرية كما ذكر في الشرح - ومن الإلغاز بها أيضا أن يقال :
 ميت خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك
 الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الأجزاء الثلاثة - والجواب هي
 الأكدرية فالذي أخذ الجزء هو الجد وهو ثمانية - والذي أخذ نصفه هي الأخت

أحدهم

أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي والجواب هي الأكرية والأول الزوج وقد أخذ تسعة وهي ثلث (٢٧) وبقي (١٨) والثاني الأمر وقد أخذت ستة وهي ثلث (١٨) وبقي (١٢) والثالث الأخت وقد أخذت أربعة وهي ثلث (١٢) وبقي (٨).

والرابع الجد وقد أخذ الباقي وهو (٨) وهذه صورتها جزء السهم ٣ التصحيح
بقي بيان محترز أركانها فلولم يكن فيها زوج لكنت
الخرقاء وهي أم وجد وأخت وقد تقدمت - ولولم
لم يكن فيها أم لكان للزوج النصف والباقي بين الجد
والأخت أثلاثا - ولولم يكن فيها جد لفازت الأخت

٢٧	٩	أصلها عا
٩	٣	زوج
٦	٢	أم
٨	٤	جد
٤		أخت

بفرضها بعد العول بما يكمله وهي للسماة بالمباهلة وستلقى في باب الحساب
إن شاء الله تعالى - ولولم يكن فيها أخت لكان للزوج النصف والأمر الثلث
والباقي وهو السدس للجد - ولو كان بدل الأخت أخ لسقط إذ لا فرض
له يتقلب إليه ولو كان بدلها أختان أو أخ وأخت أو أخوة أو أخوات
لحجبت الأمر من الثلث إلى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأمر
للأخوة - ولو كان بدل الأخت خنثى مشكلا فالطريق في القسمة أن تعاملهم

وهو أربعة والذي أخذ نصف الجزءين هو الأمر وهو ستة - والذي أخذ نصف
الأجزاء الثلاثة هو الزوج وهو تسعة. واني لأرجو أن الحق هذا الكتاب بباب
في الأغوار الفرضية وحلها وأن يطيل الله عمري ويبارك في أوقاتي لأتفع وأنفع
أمين

بالأضر فالأضر في حق الزوج والأم أنوثته وفي حق الخنثى والجدة ذكوره
وتصح من أربعة وخمسين لأن مسألة أنوثته من سبعة وعشرين ومسألة
ذكورته من ستة وبينهما توافق بالثلث وإذا ضربت ثلث أحدهما
في كامل الآخر حصل ما ذكر فيعطى الزوج ثمانية عشر والأم اثني عشر
والجدة تسعة ولا يعطى الخنثى شيئاً ويوقف الباقي وهو خمسة عشر إلى

البيان (١) وهذه صورتها:

جزء السهم - ٩ - ٢ - الجامعة				
المسائلين	٢	٢٧	٥٤	الأضر
زوج	٣	٩	٢٧	١٨
أم	٢	٢	١٨	١٢
جد	١	٨	٩	٩
خنثى	٠	٤	٠	٠
للقوف للشكوك فيه ١٥ = ٥٤ = ٣٩				

ولما انتهى الكلام على معظم أبواب
فقه الموارث وهو الجزء الأول
من علم الفرائض أشار إلى ذلك
بقوله (وتم في فقه الموارث الكلام)

أي انتهى الكلام على أكثر مسائل فقه الموارث - إذ بقيت بعض
أحكام الموارث كأحكام ميراث الخنثى والمفقود والحمل وأحكام ميراث
ذوي الأرحام وغير ذلك وقد ذكر بعض ذلك آخر الكتاب - أو أن الناظم
أطلق العبارة ولم يلتفت إلى ما ذكره آخر المنظومة وما لم يذكره من الأحكام
لأنها فروع لما سبق - ثم أخذ في الكلام على الجزء الثاني من علم الفرائض
وهو المسائل المتعلقة بالحساب فقال:

(١) فإن بان ذكر أفلاشئ له وكان مع الجد حقه ويقسم الباقي بين الزوج والأم طبق
مسألة الذكورة فللزوج منه تسعة والأم ستة وإن بان اثني كان مع الزوج والأم
حقهما وقسم الباقي بين الجد والأنثى للجد سبعة والأنثى ثمانية كما هو مقتضى
مسألة الأنوثة. (٢) الحساب لغة مصدر حسب الشيء بفتح السين يحسبه بضمها

مَخْرَجُ الْفُرُوضِ سَبْعُ تَشْمِيرٍ ۖ اِثْنَانِ اَصْلٌ كُلُّ نَصْفٍ يُدَكَّرُ

باب مخارج الفروض والنسب الأربع

أي هذا باب بيان مخارج الفروض والنسب الأربع - وبهذا الباب شرع الناظم في بيان الجزء الثاني من علم الفرائض وهو الجزء الموصل من علم الحساب (١٦) إلى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة - واقتصر على التبويب لما هو المراد من علم الحساب ولم يبوب للحساب كما يبوب له غيره لأن الحساب ليس مراداً على إطلاقه هنا وإنما المراد منه المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل وتصحيحها - ومن ذلك بيان مخارج الفروض وبيان النسب الأربع - وبيان تأصيل المسائل وتصحيحها - وقد تكفل بذكرها الناظم - فلا مؤاخاة عليه إذ بوب للمقصود الأخص دون المشترك الأعم ومن بوب للحساب فمراده منه ما ذكر لا مطلق الحساب قال الناظم (مخارج الفروض) التي هي أصول المسائل (١٧) التي لم يتمحض فيها الورثة عصبية (سبع تشمير) أي مشهورة بين علماء الفرائض متفقين عليها ولذلك اقتصر عليها وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنا عشر والأربعة والعشرون وأخصر عبارة تجمعها أن تقول:

لِإِذَا عَدَهُ وَمَصْدَرُهُ الْحِسْبَانُ بَعْضُهُمْ فَسَكُونُ وَالْعَادُ الْحَاسِبُ وَالْعُدُودُ الْمَحْسُوبُ - وَأَمَّا حَسْبُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ مِنْ أَخَوَاتِ ظَنٍّ - وَمَصْدَرُهُ الْحِسْبَانُ بِالْكَسْرِ - وَاصْطِلَاحًا عَمَّ بِأَصُولٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَجْهُولَاتِ الْعَدَدِيَّةِ وَهُوَ يَشْمَلُ حِسَابَ الْفَرَائِضِ وَغَيْرَهَا وَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا الْمَسَائِلُ الْمُبْتَغَى بِهَا تَأْصِيلُ الْمَسَائِلِ وَتَصْحِيحُهَا وَقِسْمَةُ التَّرَكَّاتِ وَتَوَابِعُهَا. (١٨) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مَخْرَجُ فَرْضِهَا أَوْ فَرْضِهَا إِنْ كَانَ فِيهَا فَرْضٌ أَوْ فَرْضٌ

الأربعة

الأربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة - واثنان اختلفوا
 فيهما وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون وسيأتي بيانها وبذلك تصير أصول
 للسائل تسعة - والمخارج جمع مخرج والمخرج هو أقل عدد يخرج صحيحاً منه
 ذلك الكسر أو الكسور - فأقل عدد يخرج منه النصف اثنان وأقل عدد يخرج
 منه الثلث ثلاثة وأقل عدد يخرج منه النصف والثلث ستة وهكذا إلى
 آخر ما سيأتي وقد عبروا عن الفرض بالكسر - وعن الفروض بالكسور لأن كل
 فرض من الفروض كالربع مثلاً بالنسبة إلى المسألة كسر كما إنه بالنسبة إلى
 الواحد جزء منه والفروض جمع فرض وهو نصيب مقدر شرعاً لوارث خاص
 لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول - وقد تقدم معناه لغة واصطلاحاً
 مستوفى أما إن تمحض الورثة عصبات فإن كانوا ذكراً فأصل المسألة
 عدد رؤوسهم وإن كانوا ذكراً وإناثاً قدر كل ذكر كأنثيين وعدد رؤوسهم
 أصل للمسألة كما سيأتي مبيناً وأعلم أن للأصول الآتي بيانها اعتبارين
 أحدهما أن تنظر في نوع الفرض انفراداً واجتماعاً مع قطع النظر عن يأخذ
 ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار طرقاً ومسائل - والآخر أن تنظر فيه كذلك
 ومصححها هو تحصيل أقل عدد يتأتى منه نصيب كل وارث صحيحاً كما سيأتي (٧) إنما
 انحصرت المخارج في سبعة والفروض ستة لأن الفروض لها حالتان ، حالة انفراد
 وحالة تركيب ففي حالة الانفراد يحتاج إلى خمسة مخارج وهي النصف والثلث والربع
 والسدس والثلثين ويسقط الثلثان لأن مخرجيهما الثلث وهو واحد من ثلاثة وفي
 حالة التركيب يحتاج إلى مخرجين لأن التركيب لا يخرج عن أربعة أحوال ، التماثل
 والتداخل والتوافق والتباين فإن كان مع التماثل كسدس وسدس أو التداخل كسدس
 مع النظر

وَمُخْرَجُ الثَّلَاثِينَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ۖ كَالثُلُثِ ثُمَّ الرَّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ
وَسِتَّةٍ لِلْسَّدْسِ وَالثَّمَانِيَّةِ ۖ لِلثَّمَنِ ثَمَرَانُ مُدَدَسٌ هَيْكَةٌ

مع النظر إلى من يأخذه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار صورا - وكل منها
محصور فطرق الأصول التسعة عائلة وغير عائلة تسع وخمسون طريقا
سياق ذكرها في محالها - وصورها كثيرة تزيد على ستمائة وسياق بعضها -
فأما الأصول المنفق عليها فأولها (اثنتان) وهما أصل كل نصف يذكر
في علم الفرائض لأن الاثنين هما أقل عدد يصح منه النصف فيما يخرج
النصف والباقي - كزوج أو بنت أو بنت ابن أو أخت لأبوين أو لأب مع
عاصب لا يحجب ذالفرض ولا يغير فرضه - كعم - أصلاهما في الجميع اثنتان
لأنهما أقل عدد له نصف صحيح وهي في ذلك ناقصة لنقص فروضها عنها
لأن المسألة إذا جمعت فروضها التي فيها فإن نقصت عنها سميت ناقصة
كزوج وبنت وإن ساوتها سميت عادلة كزوج وأمر وأخت لأمر وإن زاد
عليها سميت عائلة كزوج وأختين لغير أمر^(١) والاثنتان أيضا يخرج النصفين
وثالث لم يحتج مجموعهما إلى مخرج لأن أحد العددين أو أكثرهما أصل المسألة
ولن كان مع النوافق أو النباين احتاج إلى مخرج لجميع الفروض بضرب وفق أحدها
أو جعله في كامل الآخر فاحتجنا إلى مخرجين آخرين هما اثنا عشر وأربعة وعشرون
وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين في مسائل الجدة والأخوة هما ثمانية عشر وستة
وثلاثون . اهـ

(١) اعلم أن الأصول باعتبار العول وقسميه أربعة أقسام - قسم يتصور فيه العدالة
والزيادة والنقص وهو الستة وحدها - وقسم لا يكون إلا ناقصا وهو الأربعة
لثماثلها

لتماثلها كزوج وأخت شقيقة أو لأب وتسعى هاتان المسألتان
بالتصفيتين لأن كلامهما فيها نصف ونصف وبالتيمنين تشبيههما بالدرّة
اليتمية التي لا نظير لها لأنه ليس في الفرائض مسألة يورث فيها نصفان
بالفرض غيرهما وهما عاد لثان لمعاد لثما للفروضهما - فلهذا الأصل
طريقان وله ست صور. وأعلم أن مخرج الكسر المفرد سمي به أي مُشارِكُهُ
فالمادة فالربع سمي به الأربعة فهي مخرجه وإن كان معه النصف فخرجه
داخل في مخرجه وإن كان معه ثلث الباقي والثلث سمي به الثلاثة وهما كذا
إلا النصف فليس مخرجه سمي به لأنه من التناصف فكان للتفاضلين تناصفا
واقتهما بالسوية ولوقيل ثنى بضم فسكون لكان جاريا على القاعده
فيكون مخرجه سمي به وهو اثنتان والأصل الثاني الثلاثة وهو مخرج كل
من الثلث والثلثين حالة انفراد كل منهما مع الباقي واجتماعهما كما قال
(ومخرج الثلثين) حالة انفراده كبنتين أو بنتي ابن أو أختين لأبوين أو لأب
مع عم (من ثلاثة كالثلث) أي كمخرج الثلث مع الباقي حالة انفراده كأمر
أو أخوين مع عم - فإن مخرجه ثلاثة وهي في ذلك ناقصة والثلاثة

وضعفها والثمانية عشر وضعفها - وقسم يكون عادلا ونقصا وهو الاثنان والثلاثة
- وقسم يكون ناقصا وعائلا وهو الاثنا عشر وضعفها. (٢٧) أي اللؤلؤة للنفردة
في الحسن كما قيل: والدر أحسن ما يكون يتيما. (٢٨) وجه ذلك هو أنه إذا اجتمع
كسر مفرد وكسر مضاف للباقي أخذت مخرج الكسر المفرد وألقيت منه بسطه
ونظرت فيما بقي فإن انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسألة مخرج الكسر
المفرد وذلك كربع وثلث الباقي فإنك لو ألقيت من الأربعة واحدا وهو بسط

أيضاً يخرج الثلث والثلثين حالة اجتماعهما كأخنين لغير أم وأخنين لها فأصلهما في الجميع ثلاثة لأنها أقل عدد له ثلث صحيح وثلثان صحيحان وهما متماثلان وهي في ذلك عادلة فلهذا الأصل ثلاث طرق وتسع صور
الأصل الثالث الأربعة وهي يخرج الربع حالة انفراده أو اجتماعه مع النصف أو ثلث الباقي كما قال (شر الربع) يخرج (من أربعة) منفرداً والباقي كزوج وابن أو زوجة وعم - أو مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وكزوجة وأخت لغير أم وعم - فأصلهما في الجميع أربعة لأنها أقل عدد له ربع صحيح ويخرج النصف داخل في يخرج الربع فيكتفى بالأكبر وكذلك إن كان مع الربع ثلث الباقي في إحدى الغراوين وهي زوجة وأبوان وفي باب الجد والاخت كما في زوج وجد وأكثر من مثليه من الاخت فأصلهما من أربعة لأن الباقي من يخرج الربع بعده لقاء بسطه وهو الواحد منقسم على يخرج الثلث المضاف للباقي وهو الثلاثة (٣) فلهذا الأصل ثلاث طرق وله ثمان صور (١) الأصل الرابع (ستة) وهي يخرج (السدس) منفرداً والباقي كأمر وأخوين لأبوين أو لأب لها السدس ولهما الباقي لأنها أقل عدد له سدس صحيح - ويخرج السدسين والباقي للتماثل كأمر وجد وابن - ويخرج السدس مع النصف والباقي للدخول كجدة وبنت وعم -
الربع وجدت الباقي منقسماً على ثلاثة فحينئذ أصل المسألة أربعة وإن لم ينقسم فلما أن يبين كنصف وثلث الباقي فإنك لو ألقيت من الاثنين واحداً وهو بسط النصف وجدت الباقي مابيناً للثلاثة فتضرب ثلاثة في اثنين بستة وكالسدس وثلث الباقي في أصل ثمانية عشر التي فلو ألقيت بسط السدس ويخرج

..... والثمانية : للثمن ثم الربع إن سدس هية

أوثلت أو ثلثان مع ربع يرى : فهو مع الكل

ومخرج السدس مع الثلث والباقي للتداخل أيضا كأم وأخ لأم وعم ومخرج السدس مع الثلثين والباقي للتداخل أيضا كأم وبنتين وعم - ومخرج السدسين والنصف والباقي للتماثل والتداخل كثلاث أخوات مختلفات وعم - ومخرج السدسين مع الثلثين للتماثل والتداخل كأبوين وبنتين ومخرج الثلاثة الأسداس مع النصف للتماثل والتداخل أيضا كبنات وبنت ابن وأبوين - ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للمباينة كاحدى الغراوين وهى زوج وأم وأب ومخرج النصف مع الثلث والباقي للمباينة لاذ مسطحهما الستة كزوج وأم وعم - ومخرج السدس مع الثلث والنصف للتداخل كزوج وأم وأخ لأم - وكمسألة الإلزام وهى زوج وأم وأختان لأم وتسمى (الناقضة) الناقضة لفقضها مذهب ابن عباس لأنه لا يقول بالعول ولا يجيب الأمر من الثلث إلى السدس بأقل من ثلاثة أخوة

وهو واحد وجدت الباقي مباينا للثلاثة فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر - وكره وسدس وثلث الباقي في أصل ستة وثلاثين لأن الباقي من مخرج الربع والسدس وهو الاثنا عشر بعد إلقاء بسطهما منه سبعة وهو لا تنقسم على مخرج ثلث الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو الاثنا عشر تحصل ستة وثلاثون - وإما أن يوافق كسبع وربع الباقي فإنك لو أقيمت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا للأربعة بالنصف فتضرب نصف الأربعة وهو اثنان في سبعة بأربعة عشر - (١) أى حاصل ضرب ثلاثة مخرج الثلث في اثنين مخرج النصف فالبسط هو الحاصل من ضرب أحد

فإن أعطى

فإن أعطى الأمر الثلث لكون الاخوة أقل من ثلاثة وأعطى الأخنين من الأمر الثلث عالت المسألة إلى السبعة - وإن أعطى الأمر السدس كالجمهور لم يجزها بأقل من ثلاثة من الاخوة وهو لا يرى ذلك فأصل هذه المسألة ستة لما علمت ^(١) وطرق هذا الأصل بغير عول إحدى عشر طريقاً - وسيأتي ما فيه العول إن شاء الله تعالى وصوره كثيرة (و) الأصل الخامس (الثمانية) وهي يخرج (لثمن) مفرداً والباقي كزوجة وابن لأنها أقل عدد له ثمن صحيح ويخرج الثمن مع النصف للداخل كزوجة وبنات وعم فأصلها ثمانية - ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الربع لأن الثمن فرض الزوجة والربع فرض الزوج وهما لا يجتمعان في مسألة واحدة الأصل السادس الاثنا عشر ولا يكون الامن فرضين أو أكثر كالاربعة والعشرين - وقد ذكره بقوله (ثم الربع إن) يرمعه (سدس) أي يعلم اجتماعه معه و(هيه) ضمير منفصل اتصلت به هاء السكت عائد على السدس وأنته لافضاء الفافية وجواز التأنيث (أو) يرمع الربع (ثلث) أيضاً (أو ثلثان) أيضاً (رمع ربع يرى) أي يعلم اجتماع السدس أو الثلث أو الثلثان مع الربع وقد وضع الظاهر وهو - ربع - موضع الضمير لضرورة النظم - وجواب إن قوله (فهو) أي الربع (مع الكل) أي مع السدس أو مع الثلث أو مع الثلثان العديدين في الآخر بخلاف بسط الكسر فإنه مقداره من كل عدد فبسط النصف من اثنين واحد وبسطه من ستة ثلاثة - وبسط الربع من أربعة واحد وبسطه من اثني عشر ثلاثة وقس على ذلك ^(٢) علم ما ذكر أن الستة قد تكون من فرض واحد - وقد تكون من فرضين أو أكثر باعتبار التماثل والداخل - وأما الاثنا عشر والاربعة والعشرون الآتيان فلا يكونان إلا من فرضين فأكثر.

..... من اثني عشر

وَالثَّمْنُ إِنْ كَانَ مَعَ الثَّلَاثِينَ أَوْ ۞ كَانَ مَعَ السُّدُسِ فَأَصْلُهُ رَوْوَا
أَرْبَعَةً مِنْ بَعْدِ عَشْرِينَ أَنْتَ ۞ وَالْعَوْلُ فِي ثَلَاثَةٍ إِنْ كَثُرَتْ

(من اثني عشر) والف عشر الاطلاق - فالاثنا عشر يخرج الربع والسدس
إذا اجتمع مع الباقي كزوج وأبو ابن لنوافق الربع والسدس وحاصل ضرب
وفق أحد هما في كامل الآخر هو الاثنا عشر ويخرج الربع والثالث وما بقي
للمباينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منهما في الآخر هو الاثنا عشر كزوجة
وأمو وعم - ويخرج الربع والثلاثين وما بقي لما مر في الثالث كزوج وبنين
وعم - ويخرج الربع والسدسين وما بقي للتماثل والنوافق كزوج وأبوين
وابن ويخرج الربع والسدس والثالث للنوافق والداخل كزوجة وأمو
وولدها وعم - ويخرج الربع والنصف والسدس للداخل والنوافق كزوج
وبنت وأمو وعم - فالأصل في الجميع اثنا عشر - وجميع هذه الصور ناقصة
ولا يكون في الأثنى عشر صورة عادلة أصلا - وأما صورة العائلة فستأتي -
ولهذا الأصل بغير عول ست طرق وصورة كثيرة ولا بد أن يكون أحد الزوجين
في أصل اثني عشر لأنه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فضلا لغيرهما الأصل
السابع الأربعة والعشرون ولا يكون أصلا إلا من فرضين فأكثر وقد ذكره
بقوله (والثمن إن كان) مجتمعا (مع الثلاثين) كزوجة وبنين وعم فاصله
ويخرجه مع الثلاثين وما بقي أربعة وعشرون للبائس المخرجين وحاصل ضرب
أحدهما في الآخر ما ذكر (أو كان) الثمن مجتمعا (مع السدس) كزوجة وأمو
وابن (فأصله) ويخرجه مع السدس وما بقي (رووه) علماء الفرائض (أربعة

من بعد عشر بن أنت (لنوافق المخرجين وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل
الآخر ما ذكر وهذا الأصل أيضا يخرج الثمن والسدسين وما بقي للتماثل
والنوافق كزوجة وأبوين وابن - ويخرج الثمن والسدس والنصف وما بقي
للنداخل والنوافق كزوجة وبنت وبنت ابن وعم - ويخرج الثمن والسدسين
والنصف وما بقي للتماثل والنداخل والنوافق كزوجة وبنت وأبوين ويخرج
الثمن والسدس والثلاثين وما بقي للنداخل والنوافق كزوجة وبنتين وأب
فالأصل في الجميع أربعة وعشرون - ولهذا الأصل بغير عول ست طرق واعلم
أنه لا يتصور أن يجتمع الثمن مع الربع ولا مع الثلث أما عدم اجتماعه مع
الربع فلأن الوارث للثمن هو الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث والوارث
للربع سوى الزوجة هو الزوج بشرط وجود الفرع الوارث واجتماع الزوجين
في مسألة واحدة متعذروا أما عدم اجتماعه مع الثلث فلأن الوارث للثمن
الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث والوارث للثلث الأمر أو عدد من الاخوة
للأمر بشرط عدم الفرع الوارث فشرط لارث الثمن نقيض شرط لارث الثلث
والنقيضان لا يجتمعان - وما أحسن قول ابن المأثر :

والثمن في الميراث لا يجامع بثلاث ولا ربعا وعزوا واقع
هذه هي الأصول المتفق عليها - وأما الأصلان المختلف فيهما فثمانية عشر -
وستة وثلاثون وقد زادها للناخرون (١) في مسائل الجد والاخته - والراجح
أنهما أصلان لا تصحيح لأن التصحيح للرؤوس وهذا تأصيل في القضاء هذا
ما عليه المحققون لأن ثلث الباقي فرض مضموم لفرض آخر أول فرضين

(١) منهم امام الحرمين والنووي بل نقله الأستاذ أبو منصور البغدادى عن زيد بن

وَالْعَوْلُ فِي ثَلَاثَةٍ إِنْ كَثُرَتْ
فَرُضُهَا فَسِتَّةَ عَشْرَةَ ٥ تَعُولُ ثَمَرُضُفَهَا لِسَبْعَةٍ
فيجب اعتبارها وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث الباقي صحيحا ثمانية
عشر - وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثالث الباقي صحيحا ستة
وثلاثون (٧) فأما الثمانية عشر فله طريق واحدة وهي كل مسألة فيها
سدس وثالث الباقي والباقي لأن الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم
على مخرج الثلث ويباينه فيضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية
عشر فهو أصل على الراجح لا تصحيح كأم وجد وأخوين وأخت لغير أمر -
فلأمر منها السدس ثلاثة وللمجد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ أربعة وللأخت
اثان - وهذه صورتها

١٨

٣	أم
٥	جد
٤	أخ ق
٤	أخ ق
٧	أخت ق

وأما الستة والثلاثون فله طريقة واحدة أيضا - وهي كل
مسألة فيها ربع وسدس وثالث الباقي والباقي لأن الباقي
من مخرج السدس والربع وهو الاثناعشر بعد إلقاء
بسطهما منه سبعة والسبعة لا تنقسم على مخرج ثلث الباقي وتباينه فيضرب
مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو الاثناعشر تحصل ستة
وثلاثون فهو أصل على الراجح أيضا لا تصحيح كأم وزوجة وجد وثلاثة
أخوة وأخت لأبوين أو لأب فلأمر السدس ستة وللزوج الربع تسعة
وللمجد ثلث الباقي سبعة ولكل أخ أربعة وللأخت سهمان وهذا

ثابت رضي الله عنه (٧) وقال بعضهم هما تصحيح لأن الأصول مدارها على الفروض
المذكورة في الكتاب والسنة وثلث الباقي لم يرد فيهما فهما تصحيح لأنصيل - فأصل
صورتها

٣٦

٦	أم
٩	زوجة
٧	جد
٤	أخ ق
٤	أخ ق
٤	أخ ق
٢	أخت ق

صورتها

فهذه هي الأصول التسعة - وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها
بلا عول وهي خمس وثلاثون وبقى من التسع والخمسين
أربع وعشرون تأتي فيما يعول إن شاء الله تعالى -
واعلم أن الأصول التسعة المذكورة قسمان قسم لا يعول
وهو الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية والثمانية عشر

والستة والثلاثون أما الاثنان والثلاثة فلا ن فرضها إما أن تساويها
وإما أن تنقص عنها فهي قد تكون عادلة وقد تكون ناقصة - وأما الأربعة
الباقية فلا ن فرضها لا تسفر عنها فهي لا تكون الا ناقصة - وقسم يعول
وهو الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون فأما الستة فتكون عادلة
وناقصة وعائلة - وأما الاثنا عشر والأربعة والعشرون فلا تكون إلا
ناقصة أو عائلة - وقد ذكر القسم الأخير بقوله (والعول في ثلاثة) من
الأصول السبعة التي اقتصر عليها الناظم وهي الستة والاثنا عشر والأربعة

فأصل الأولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحيح للباقي بعد سدس الأم تضرب
ثلاثة في ستة بثمانية عشر - وأصل الثانية من اثني عشر يخرج السدس والرابع
ولا ثلث صحيح للباقي بعد سدس الأم ورابع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر
بستة وثلاثين (١٠) وأما العول لغة فيقال لمعان منها الارتفاع يقال عال الميزان
أي ارتفع ومنها القيام بكفاية العيال يقال عال عياله إذا قام بكفايتهم ومنها
الاشتداد يقال عال الأمر إذا اشتد ومنها الغلبة يقال عال الشيء إذا غلبه ومنها
الميل يقال عال الميزان إذا مال ومن هذا المعنى قوله تعالى (ذلك أدنى أن لا تقولوا أي

والعشرون

والعشرون وبعبارة أخصر هي الستة وضعفها وضعف ضعفها. وإنما تعول
 (إن كثرت فروضها) والعول في اصطلاح الفرضيين (١) زيادة في السهام
 يلزمها النقص في الأنصباء بحسب الحصص وبعبارة أخرى العول زيادة
 في الأسهم نقصان في الأنصباء - وضاع الرد فإنه نقصان في الأسهم زيادة في الأنصباء
 مثاله بنت وبنت ابن أصل المسألة من ستة وترد إلى أربعة للبنت ثلاثة
 ولبنت الابن واحد - وإن شئت فقل الرد زيادة في الأنصباء نقصان في الأسهم
 أن لا تغيلا ولا تجورا وعن إمامنا الشافعي رضي الله عنه أن لا تكثر عيالكم وقد
 جاء عل بمعنى أعال أي كثر عياله وقرأ طائفة أن لا تغيلا من أعال وهو
 عاضد لما قاله إمامنا رضي الله عنه .

فَسِتَّةَ عَشْرَةَ نَعُولٌ...

ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ولا في زمن أبي بكر -
ولما وقع في زمن عمر وهو أول من حكم به (١) وقد أجمع عليه الصحابة
رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر واستشارهم في مسألة زوج وأختين
مستشكلا قسمتهما وقال إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للأخر حق
فأشير وأعلى فأشار عليه العباس بالعول على المشهور وقيل على ابن أبي طالب
وقيل زيد ابن ثابت أخذ ما هو معلوم فيمن مات وترك ستة دراهم
وعليه لرجل ثلاثة ولرجل أربعة أن المال يجعل سبعة أجزاء ووافقوه على
ذلك فالسألة المذكورة أول مسألة عالت في الإسلام - ثم لما انقضى
عصر عمر رضي الله عنه أظهر الخلاف ابن عباس رضي الله عنه في الباهلة
الآتي ذكرها فقبل له ما بالك لم تغفل هذا لعرف فقال كان رجالها باهية (٢)
(١) روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أول من عل الفرائض عمر رضي الله
عنه لما النوث عليه الفرائض ودافع بعضها بعضا وقال ما أدري أيكم قدم الله ولا
أيكم أخر وكان امرأ ورعا فقال ما أجد شيئا أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم
بالحصص وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة قال في الصباح
وعالت الفريضة عولا أيضا ارتفع حسابها وزادت سهامها فقتضت الأضياء فالعول
نقيض الرد ويتعدى بالآلف في الأكثر وب نفسه في لغة فيقال أعال زيد الفريضة
وعلمها (٢) استشكل ذلك بأنه كيف يسكت عما يظهر له لأجل هذا مع أن غير
الصحابة لا يظن به هذا فكيف بهم - وأجيب بأنه لما كانت للسألة اجتهادية
ولم يكن معه دليل ظاهر يجب اليه التصير ساع له عدم اظهار ما ظهر له (٣) ضابط
واحتج

واحتج مشبنوا العول باطلاق آيات المواريث ومحدث (ألحقوا الفراض بأهلها) وبالنسب على الديون والوصايا إذا ضاق عنها المال - قال ابن الهائم رحمه الله ولا نعرف بين أحد من الأربعة ولا من أتباعهم خلافا في العول فأول الأصول التي تعول هو الستة وهو مذكور في قوله (ستة لعشرة تعول) (٣٢) أي أن الستة تعول بالأشباع والأوتار أربع مرات إلى عشرة - فنقول بمثل سدسها إلى سبعة ولها في العول إلى سبعة أربع طرق الأولى إذا كان فيها نصف وثلاثان كزوج وأختين لغير أم فللزوجة النصف وللأختين الثلثان وبمجموعهما من الستة سبعة فتقص لكل واحد سبع فرضه وهذه أول فريضة عالت في الإسلام كما مرت الإشارة إليها - الطريق الثانية إذا كان فيها نصف وسدسان وثلث كشقيقة وأخت لأب وأم ووليها -

الذي يعول هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه ويسمى العدد حينئذ ناما فالستة أجزاءها الصحيحة تساويها لأن أجزاءها الصحيحة الثلث وهو اثنان والنصف وهو ثلاثة والسدس وهو واحد ومجموع ما ذكر ستة والاشاعشر - والأربعة والعشرون أجزاءهما الصحيحة تزيد عليهما - أما أجزاء الاثنى عشر الصحيحة فالسدس وهو اثنان والثلث أربعة والنصف ستة والرابع ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثنى عشر فيبلغ (٥) خمسة عشر - وأما أجزاء الأربعة والعشرين الصحيحة فالسدس أربعة والثلث ثمانية والنصف اثناعشر والرابع ستة والثلث ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الأربعة والعشرين فيبلغ (٣٣) - ومضابط الذي لا يعول هو الذي تقص أجزاءه الصحيحة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالأربعة الباقية من الأصول السبعة المتفق عليها فإن أجزاء كل تقص عنه وأما الأصول المزيان المختلف فيها فلا عول فيها

الثالثة

الثالثة إذا كان فيها نصفان وسدس كزوج وأخت لغير أم وأخ لها - الرابعة إذا كان فيها ثلثان وسدس وثلث كأم وأختين لغيرها وأخوين لها - وتقول أيضاً بمثل ثلثها إلى ثمانية في ثلاث طرق - الأولى إذا كان فيها نصف وثلثان وسدس كزوج وأختين لغير أم وأخ فللزوجة النصف وللأختين الثلثان ولأم السدس ومجموعها من الستة ثمانية الثانية إذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج وثلث أخوات منفردات الثالثة إذا كان فيها نصفان وثلث كزوج وأخت لغيرها فللزوجة النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة أيضاً ولأم الثلث اثنان ومجموعها من الستة ثمانية ونلقب هذه المسألة بالمباهلة لأن ابن عباس جعل فيها للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت وقال من شاء باهلكه إن للسائل لا نقول إن الذي أحصى رمل عاليج عدالم يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلثاً هذان النصفان ذهباً بالمال فأهين موضع الثلث وقال لو قدموا ما قدم الله وأخروا ما أخر الله ما عالت فرينة قط - وقال من أهبطه الله من فرض إلى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه من فرض إلى غيره فهو الذي أخره الله فقل له ما بالك لم تفعل هذا لأن السدس وثلث الباقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا يستغرق ستة وثلثين وقد تقدم في الشرح أن الاثنين والثلاثة والأربعة والثمانية والثمانية عشر والسنة والثلاثون لا تقول لأن فروضها تنقص عنها إلا الاثنين والثلاثة فقد تساوى بها - اه من الباجوري - والحاصل أن فروض المسألة إذا جمعت فنقصت عنها سميت (ناقصة) أو ساوتها سميت (عادلة) أو زادت عليها سميت (عائلة)

لعرف فقال كان رجلا مهابا فهبته فقال له عطاء ابن رباح إن هذا لا يغني
عني ولا عنك شيئا لومت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس اليوم
فقال فإن شاء وافلتدع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا
وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين - وتقول أيضا بمثل نصفها
إلى تسعة في أربع طرق الأولى إذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان كزوج
وأختين لغير أم وأخ لأمر - فللزوجة النصف وللأختين الثلثان وللأمر
السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك من الستة تسعة الثانية إذا كان
فيها نصفان وثلثة أسداس كزوج وأم وثلث أخوات مفترقات - الثالثة
إذا كان فيها نصفان وثلث وسدس كزوج وشقيقة وأم وولديها وكالاكديّة
وهي زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب وقد تقدم بيان قسمتها الرابعة
إذا كان فيها نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين لغير أم وأختين لها - وتسعى
هذه بالغراء وبالمرأية (١٤) وتقول بمثل ثلثيها إلى عشرة (١٥) في طريقتين
الأولى إذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وأختين لغير أم
وأم وأكثر من واحد من أولادها فللزوجة النصف وللأختين لغير أم الثلثان
وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث ومجموع ذلك من الستة عشرة - وثانيها
(١٦) لقيت بذلك لأن الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية فقهاء الحجاز فقالوا
له ثلث المال بالعول فاشتهرت حتى صارت كالكوكب الأغر وقيل إن الليثة كانت
اسمها الغراء وتسميتها بالغراء هو ما رجه بعضهم (١٧) وعول الستة أربع مرات إلى
عشرة هو قول الجمهور - وأما على قول معاذ فنقول مرة خامسة إلى أحد عشر -
كزوج وأم وشقيقتين وأختين لأمر فللزوجة النصف ثلثة وللأختين الشقيقتين

..... ثُمَّ ضِعْفُهَا لِسَبْعَةٍ

مِنْ بَعْدِ عَشْرِ ثُمَّ ضِعْفُ ضِعْفِهَا ۖ تَعُولُ مَرَّةً بِرُبْعِ نِصْفِهَا

وتلقب هذه بأمر الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة السهام العائلة فيها شبهت بطائر وحوله أفرأه. وتلقب بالشرحية لوقوعها من القاضي شريح روى أن رجلاً أتاه وهو فاض بالبصرة فسأله عنها فجعلها من عشرة وأعطاه ثلاثة أعشار المال فكان إذا التقى الفقيه يقول له إذا ماتت الزوجة ولم تترك ولداً ولا ولد ابن فما يخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح نصفاً ولا ثلثاً فيلقى الفقيه شريحاً فيسأله عن ذلك فيخبره بالمسألة فكان شريح إذا التقى الرجل قال إذا رأيتني ذكرت بي حكماً جازاً وإذا رأيتك ذكرت بك رجلاً فاجرا بين لي فجورك أنك تشيع الفاحشة وتكتم الفضيلة وفي رواية أنك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى. الثاني من الأصول التي تعول: الاثناعشر وقد عناه بقوله (ثم ضِعْفُهَا) بالرفع معطوف على ستة والهاء عائد إليها أي ثم ضعف الستة - وهي الاثناعشر - تعول بالأوتار ثلاث مرات إلى سبعة عشر كما قال (لسبعة من بعد عشر) فتعول بمثل نصف سدسها إلى ثلاثة عشر في ثلاث طرق، الأولى إذا كان فيها ربع وسدس وثلثان كزوجة وأمر وأختين لغير أم فللزوجة الربع وللأم السدس الثلثان أربعة وللأختين للأم الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان أيضاً لأن معاً إذا لا يرد هامن الثلث إلى السدس بالأخوات الخالص.

١٧) وأما عند معاذ الصحابي فقد تعول إلى تسعة عشر كزوجة وأختين شقيقتين وأختين لأمر وأمر فللزوجة الربع لثلاثة وللشقيقتين الثلثان ثمانية وللأختين للأم وللأختين

والأخنين لغير أم الثلثان ومجموعهما من الاثنى عشر ثلاثة عشر - الثانية اذا كان فيهما ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث أخوات مختلفات - الثالثة - اذا كان فيهما ربع وثلاث ونصف كزوجة وأم وأخت لغيرها - وتعمل أيضا بمثل ربعها الى خمسة عشر في أربع طرق - الأولى اذا كان فيها ربع وسدسان وثلثان كزوجة وأم وأخنين لغير أم وأخ لأمر الزوجة الربع ولأمر السدس ولولدها السدس أيضا والأخنين الثلثان ومجموعهما من الاثنى عشر خمسة عشر - الثانية اذا كان فيها ثلث وثلثان وربع كولد أم وأخنين لغير أم وزوجة الثالثة اذا كان فيها ربع ونصف وثلاثة اسداس كزوجة وأم وثلاث أخوات مختلفات الرابعة اذا كان فيها ربع ونصف وثلاث وسدس كزوجة وأخت شقيقة وأم وأخوين لأمر - وتعمل أيضا بمثل ربعها وسدسها الى سبعة عشر في طريقتين الأولى - اذا كان فيها ربع وثلاث ونصف وسدسان كزوجة وأم وولدها وأخت لأبوين وأخت لأب الثانية اذا كان فيها ربع وسدس وثلاث وثلثان كزوجة وأم وأخنين لغير أم وأخوين لأمر للزوجة الربع ولأمر السدس والأخنين لغير الأمر الثلثان وللأخوين للأمر الثلث ومجموعهما من الاثنى عشر - سبعة عشر - ومن ظهور الثلث أربعة ولأمر الثلث أربعة لأن معاذ الأيرد الامر من الثلث الى السدس بالأخوات الخالص فقد عالت المسألة الى تسعة عشر على مذهب معاذ (٢٦) ولهم دينارية صفري الصغرى لكنها غير مشهورة وهي أربع أخوات شقيقات أولأب وأختان لأمر فأصلها من ثلاثة وتصح من ستة فقد خلفت ست نسوة وإذا كانت التركية ستة دنائير أخذت كل أنثى ديناراً (٢٧) أي لأنهن لم يكن متزوجات حين وقعت والأمر امل هذه

هذه الطريق الدينارية الصغرى^(٢) وهي ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأمر وثماني أخوات شقيقات أولأب - فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسألة إلى السبعة عشر - وإذا كانت التركة سبعة عشر دينارا أخذت كل اثني ديناراً فلهذا لقيت بما ذكره ويأمر الفروج بالجمع ويأمر الأثامل^(٣) وبالسبعة عشرية - وفي تسميتها بالصغرى إشارة إلى أن لهم دينارية كبرى وهي زوجة وابن ثان وأمر واثنا عشر أخاً وأخت كلهم لأبوين أولأب

جزء السهم ٢٥ التصحيح

أصلها	٢٤	٢٠٠
زوجة	٣	٧٥
بنت	٨	٢٠٠
بنت	٨	٢٠٠
أمر	٤	١٠٠
١٢ - أخا	١	٢٥
١ - أخت		
لكل أخ (٢) وللأخت (١)		

فأصلها أربعة وعشرون وتصح من ستمائة لأن نصيب الاخوة من أصل المسألة سهم ورء وسهم خمسة وعشرون وسهمهم يباين رء وسهم فقهر رء وسهم في أصل المسألة أربعة وعشرين تبلغ ستمائة (٤) وهذه صورتها :

فللزوجة الثمن خمسة وسبعون وللبنين الثلثان أربع مائة لكل بنت مائتان وللامر السدس

مائة ، وللأخوة والأخت الباقي وهو خمسة وعشرون لكل أخ ستمائة . وللأخت سهم واحد - وقد رفعت هذه المسألة إلى القاضي شريح رحمه الله وكانت التركة ستمائة دينار فقسمها وأعطى الأخت

جمع أرملة وهي التي لا زوج لها ويلغزها فيقال رجل خلف سبعة عشر امرأة من أمهات مختلفه فورثن ماله بالسوية . (٤) القاعدة أن من له شيء من أصل المسألة أخه مضروباً فيما ضرب فيها وهو النسعى جزء السهم فإذا ضربت أسهم الورثة من أصل هذه المسألة في جزء سهمها ثم قسمتها عليهم حصل لهم ما هو مرقوم في الجدول المرسوم ديناراً

ثُمَّ ضَعْفُ ضَعْفِهَا ۞ تَعُولُ مَرَّةً بَرُّبَعٍ نِصْفِهَا
وَالنِّسْبُ الْأَرْبَعَةُ التَّمَاثُلُ ۞ بِدَهْنَةٍ يَعْرِفُهُ الْمُحَاوِلُ

دينار واحد فلم ترض به ومضت إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه تشتكي شريحاً فوجدته راكباً فأمسكت بركابه وقالت له يا أمير المؤمنين إن أخي ترك ستمائة دينار فأعطاني شريح دينار واحد فقال لها العل أخاك ترك أمأ وزوجة وبنين وأخى عشر أخاً وإياك قلت نعم قال ذاك حقك لم يظلمك شيئاً فلذلك لقيت بما ذكر وبالركابية وبالشاكية. الثالث من الأصول العائلة الأربعة والعشرون وإليه الإشارة بقوله (ثم ضعف ضعفها) أي الستة وضعفها هو الاثنا عشر وضعف ضعفها هو الأربعة والعشرون وإنما (تقول مرة) واحدة فقط (بربع نصفها) أي بثمنها ثلاثة إلى سبعة وعشرين في طريقتين - الأولى إذا كان فيها ثمن ونصف وثلاثة أسداس كزوجة و بنت و بنت ابن وأبو بن الثانية - إذا كان فيها ثمن وثلثان وسدسان كالمنبرية وهي زوجة وأبوان و بنتان للزوجة الثمن ثلاثة ولأبوين السدسان ثمانية والبنين الثلثان ستة عشر ومجموعاً من الأربعة والعشرين سبعة وعشرون وإنما سميت بذلك لأن سيدنا علياً كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يخطب وكان صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً، ويجزى كل نفس بما تسعى، وإليه المآب والرجعى، فسئل عنها حينئذ فأجاب ارتجالاً بقوله صار ثمن المرأة تسعاً، ومضى في خطبته وتسعى أيضاً بالبخيلة لأنها بخلت بالعول إذ عالت مرة واحدة - وبهذه تمت الطرق التسع والخمسون في الأصول التسعة جميعاً عائلة وغير عائلة والله اعلم - ثم أخذ

ثم أخذ الناظم في بيان النسب الأربع فقال (والنسب) جمع نسبه بكسر النون
 وضمها كسدره وسدر وغرفة وغرف (الأربعة) بالضم صفة للنسب ولذا
 جاز بحيثها بالتاء وبدونها لأن العد اذا كان صفة للمعدود جاز تذكيره
 وتأنيثه ^(١) وهذه النسب الأربع هي التماثل والنداخل والنوافق والتباين
 بين العددين ويجري العمل بها في تأصيل المسائل اذا تعددت الفروض
 وفي تصحيحها اذا انكسرت سهام فربى أو أكثر فعليه مدار أكثر الأعمال
 الفرضية والحسابية ويقال للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان ^(٢)
 والمتوافقين المشتركان والمتباينين المختلفان - والفاعل فيها على بابيه لأنه
 من الجانبين إلا في الندخال فليس على بابيه لأن الأصغر داخل في الأكبر ولا
 يثنأ في العكس فكل عددين لا بد أن يكون بينهما نسبة من هذه النسب - وطريق
 استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين ما عدا التماثل تعرف
 بطرق أشهرها طريقة الطرح والقسمة والنسب مبتدأ خبره قوله (التماثل)
 وما عطف عليه والتماثل هو النسبة الأولى من النسب الأربع وهو عبارة
 (١) والفاعدة المعروفة في العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما من وجوب ثبوت التاء مع
 المذكور وسقوطها في المؤنث ولو مجازا فيهما محل وجوبها فيما اذا ذكر المعدود بعد اسم
 العدد نحو عندى ثلاثة رجال وأربع نساء أما لو قدم وجعل اسم العدد صفة له
 جاز إجرؤها وتركها كما لو حذف نقول مسائل تسع ورجال تسعة ومسائل تسعة
 ورجال تسع. فاحفظها فإنها عزيزة النقل كما في الحصري. (٢) التعبير بالمنداخلين
 للمتأخرين وبالمتناسبين للمنفذين من العراقيين.

بِدِيهَةٍ يَعْرِفُهُ الْمُحَاوِلُ
تَدْخُلُ وَهِيَ إِذَا مَا الْأَصْغَرُ ١: أَفْنَى الْكَبِيرِ بَعْدَ حِطِّ يُذَكَّرُ
بِقَدْرِ ذَاكَ مِنْهُ فَوْقَ الْمَرَّةِ ٢: كِسْتَةٍ وَاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ
تَوَافُقٍ حَيْثُ اتِّفَاقٌ يُعْلَمَنَّ ٣: بَيْنَهُمَا فِي وَاحِدٍ الْأَجْرَ أَوَّلًا
عن تساوي عددين فأكثر خمسة وخمسة (١) والعدد هو ما فوق الواحد
كاثنتين فأكثر - فالواحد ليس بعدد على المشهور - والتماثل - واضح لا يحتاج
في معرفته إلى طريق ولذا قال (بديهته يعرفه المحاول) أي الزوال لعلم
الفرائض والحكم فيه أن يكفى بأحدهما في التأسيس أو التصحيح أو القسمة
النسبة الثانية ذكرها بقوله (تداخل) أي بين عددين وهو بالرفع
معطوف على التماثل محرف عطف محذوف والتداخل - أن يفنى الأكبر بالأقل
إذا طرح منه في مرتين فأكثر وهذا معنى قوله (وهو) أي التداخل (إذا ما)
ما زائدة أي إذا العدد (الأصغر) (٢) أفنى (العدد) الكبير بعد حط منه
(يذكر) فيما يلي وهو أن يحط (بقدر ذاك) (الأصغر) (منه) أي الأكبر
(١) وحقيقة التماثلين أنهما إذا سلط أحدهما على الآخر أفناه مرة واحدة. اهـ معنى (٢)
الأصغر فاعل بفعل محذوف دل عليه الفعل بعده لأن إذا التداخل على الجمل الفعلية
وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف قلم مقامه بعد حذفه والتقدير إذا ما أفنى
العدد الأصغر الخ فجملة أفنى الكبير مفسرة للجملة المقدرة (٣) كثلاثة مع ستة -
وثلاثة مع تسعة - واثنين مع عشرين واثنين مع اثنين وثلاثين فإن الثلاثة بالنسبة
إلى الستة نصفها وبالنسبة إلى التسعة ثلثها والاثنتين بالنسبة إلى العشرين عشرا وبالنسبة إلى الاثنين والثلثين
نصفها ثلثها (٤) أي جزء صحيح غير مكرر فخرج ما فيه كسر وخرجت الأربعة بالنسبة للسته لأنها وإن كانت
(فوق المرة)

(فوق المرق) الواحدة كمرتين فأكثر - وهو يقتضى أن يكون أصغر العددين نصف الأكبر أو أقل - وذلك (كستة واثنتين أو ثلاثة) الواو بمعنى مع أى كستة مع اثنتين أو مع ثلاثة لأن الاثنين إذا طرحت من الستة ثلاث مرات أفنتها والثلاثة أيضا إذا طرحت من الستة مرتين أفنتها - وكأربعة مع أربعة وعشرين فإن الأربعة تغنى الأربعة والعشرين في ست مرات وما ذكر من التعبير بالتداخل هو ما عبر به للتأخرون وعبر عنه قدماء العراقيين بالتناسب وقيل في تعريف التداخل أيضا هو أن يكون أقل العددين جزءا من أكثرهما لا يزيد على نصفه أى ينسب إلى الأكثر بالجزئية كبصفه وثلاثة وعشره ونصف ثمنه . (٣) وجزء الشيء هو كسره الذى إذا سلط عليه أفناه وحكمه أن يكفى بأكبر العددين عن أصغرهما - .
والنسبة الثالثة مذكورة في قوله (توافق) أى بين عددين وهو عبارة عن توافق عددين في جزء من الأجزاء كنصف مثلا ولذا قال (حيث اتفاق يعلمن بينهما في واحد الأجزاء) (٤) بالقصر لجواز قصر الممدود جزءا صحيحا لكنه مكرر لأنها ثلاثان . (٥) عبارة اعانة الناهض ، التوافق عبارة عن توافق عددين في مخرج من الخارج الصحيحة كنوافيق الأربعة والستة بالنصف والستة عشرو الأربعة والعشرين بالثمن والعشرة والخمسة عشر بالخمس وعلامته أن يفنى العددين كليهما عدد واحد كالاثنتين مثلا . اهـ ومنه تعلم اتحاد العبارتين في المعنى فالعبر بـ توافق العددين في جزء صحيح من الأجزاء يساوى التعبير بتوافق العددين في مخرج صحيح من الخارج في المعنى .

..... وَلَنْ

يَفْنَى الْكَبِيرَ بِالصَّغِيرِ مِنْهُمَا ۖ كِسْتَةٌ وَأَرْبَعَةٌ فَلْتَفْهُمَا

ضرورة والمراد الأجزاء الصحيحة جمع جزء وقد مر معناه (١) ونون التوكيد الخفيفة في يعلمن اقتضتها ضرورة النظم لأن نون التوكيد لا تدخل المضارع إلا أن يكون منفياً بلا أو ياء على قلة في لم كما مر أو الـ الحجب - ومع اتفاق العددين في جزء صحيح ذكر الناظم شرطاً بقوله (ولن يفنى الكبير) من العددين (بالصغير منهما) وإنما يفنيهما عدد ثالث يتفقان بجزئه ليخرج به المتداخلان من التعريف لأن كل متداخلين متفقان ولا عكس كستة وأثنى عشر مثلاً فإنهما مع كونهما متداخلين يفنى الأكبر بالصغير متفقان بالنصف والثلث والسادس لكنهما خرجا بهذا الشرط إذ لا اعتبار بهذا التوافق ولا يعمل به مع تداخل العددين ومثال المنفقين ذكره بقوله (كستة وأربعة) بوصلة أربعة للضرورة فإنهما متفقان بالنصف ولا يفنى أصغرهما أكبرهما ويفنى كلاهما الاثنان فهما متوافقان بجزء الاثنى وهو النصف وإن فنى العددان بثلاثة فتوافقان بالثلث أو بأربعة فبالربع وهكذا إلى العشرة فبالعشر (٢) وكعشرة وخمسة عشر فإنهما متفقان بالخمس - وكستة عشر وأربعة وعشرين فإنهما متفقان بالثمن - لأنك إذا قسمت كلا من

(١) جزء الشيء كسره الصحيح غير المكرر الذي إذا سلط عليه أفناء كربعه وسدسه .

(٢) لأن العبرة بنسبة الواحد إلى العدد الذي وقع به الأفناء فما كانت نسبته إليه كانت الموافقة بذلك النسبة ونسبة الواحد إلى الاثنى النصف وإلى الثلاثة الثلث وإلى الأربعة الربع وهكذا إلى العشرة فإن كان العدد المفنى أكثر من عشرة فالتوافق

العددين

العددین علی الجزء الذی اتفاقا فیہ صحت القسمة فالسمة والأربعة مثلا اتفاقا بالنصف فإذا قسمت كلا منهما علی اثنين يخرج النصف صحت القسمة بدون كسر. وحكمه أن تضرب وفق أحد العددين فی كامل الآخر (فلنصفهما) أيها القارئ ذلك فهما صحيحا حتى لا یخلط علیك ولا ننسأ وهبنا الله وإياك الفهم والعرفان ووقانا وإياك من البلاة والنسيان آمین - واشهر من التعریف المذكور التعریف الآتی وهو أن تقول التوافق أن یزید أكثر من واحد إذا حط من الأكبر بقدر الأقل ثم یبقی الأصغر بحط آخر وهو أن تطرح بقية الأكبر منه أربعة وستة لأن الأربعة لا یبقی الستة إذا طرحتها منها بل یبقی منها اثنان فإذا حطت الأربعة بالاثنتين أفنتها - وكعشرة وخمسة وعشرين لأنك إذا طرحت العشرة من الخمسة والعشرين مرتین بقی خمسة وإذا طرحت البقية وهی الخمسة من العشرة وهی الأصغر أفنته - وقد لا یبقی إلا بحط ثالث وهو طرح بقية الأصغر - إذ لم تقفه بقية الأكبر - من بقية الأكبر - كما فی تسعة وأربعة وعشرين لأنك إذا طرحت التسعة من الأربعة والعشرين مرتین بقیست ستة فإذا طرحت الستة وهی بقية الأكبر

حينئذ بالأجزاء كجزء من أحد عشر جزءا أو غیر ذلك إلى ما لا نهاية - فإن أفنی عددین أكثر من عدد واحد فهما متوافقان بأجزاء ما فی تلك الأعداد من الأحاد كالاثني عشر والثمانية عشر تفنيهما الستة والثلاثة والاثان فهما متوافقان بالأسداس والأثلث والأضفاف - والاعتبار بالعمل فی ذلك بالجزء الأقل - فیعنی فی هذا المثال السدس وفی المتوافقان بالأخماس والأعشار العشر وعلى هذا القیاس . انتهى معنی ۛ —

وَحَيْثُ زَادَ وَاحِدٌ مِنْ بَعْدِ حَطٍّ ۞ مُعْتَبَرٌ فَهُوَ تَبَايُنٌ فَقَطُّ
 كَاتِنَيْنِ مَعَ ثَلَاثَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ ۞ وَالْأَخْذُ مِنْ ذِي النَّسَبِ الْأَرْبَعَةِ
 لِوَاحِدٍ فِي صُورَةِ السَّامِثِلِ ۞ وَالْأَخْذُ لِلزَّائِدِ فِي التَّدَاخُلِ
 مِنَ السَّعَةِ لَمْ تَنْهَابِلْ تَبْقَى ثَلَاثَةٌ فَتَحْطُلُهَا مِنَ السَّعَةِ بَقِيَّةُ الْأَكْبَرِ فَيَنْفِيهَا -
 وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى، التَّوَافُقُ بَيْنَ الْعَدِيدِينَ أَنْ لَا يَفْنَى أَفْلَهُمَا الْأَكْثَرُ - وَإِنَّمَا
 يَفْنِي هُمَا عَدَدُ ثَالِثٍ فَوْقَ الْوَاحِدِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ يَفْنَى كُلَّ عَدَدٍ وَبَيَانُهُ وَلَيْسَ
 بِعَدَدٍ عَلَى الْمَشْهُورِ وَذَلِكَ كَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ فَإِنَّ الْأَرْبَعَةَ لَا تَفْنَى السَّعَةَ وَيَفْنَى
 كِلَاهُمَا الْاِثْنَانِ - وَكَالْثَمَانِيَةِ مَعَ الْعِشْرِينَ فَإِنَّ الثَّمَانِيَةَ لَا تَفْنَى الْعِشْرِينَ لَكِنْ
 تَفْنِي هُمَا مَعَ الْأَرْبَعَةِ فَهُمَا مُتَوَافِقَانِ بِالرَّيْعِ - وَيَعْرِفُ عَيْنَ الْجُزْءِ وَبِعِبَارَةٍ
 مُسَاوِيَةٍ عَيْنَ الْمَخْرَجِ الَّذِي تَوَافَقَا فِيهِ بِنَفْسِ الْعَدَدِ الَّذِي يَفْنِي هُمَا كِلَاهُمَا
 فَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ فَهُمَا مُتَوَافِقَانِ بِمَخْرَجِ النِّصْفِ أَوِ الثَّلَاثَةِ فَيَمُخْرِجُ الثَّلَاثَ
 أَوِ الْأَرْبَعَةَ فَيَمُخْرِجُ الرَّيْعَ وَهَلْ جَرَا - وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوَافُقَ الْمُعْتَبَرُ يَكُونُ بِأَفْلِ جُزْءٍ
 صَحِيحٍ لِأَكْبَرِ عَدَدٍ يَفْنِي هُمَا إِذَا تَعَدَّدَا الْمَفْنَى لِهَمَا لِأَنَّ وَفْقَهُ أَفْلٌ فَيَسْهَلُ
 الْحِسَابُ كَمَا فِي الْمَثَالِ فَإِنَّ الْأَرْبَعَةَ وَالْاِثْنَيْنِ أَيْضًا يَفْنِيَانِ الثَّمَانِيَةَ وَيَفْنِيَانِ
 الْعِشْرِينَ لَكِنْ رَيْعُ الشَّيْءِ أَقْلُ مِنْ نِصْفِهِ وَحِسَابُهُ أَسْهَلُ لَا تَرَى أَنَّ بَيْنَ
 الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ وَالثَّمَانِيَةِ عَشَرَ تَوَافُقٌ مِنْ وَجْهِهِ مُتَعَدِّدٌ إِذْ هُوَ بَيْنَهُمَا
 بِالنِّصْفِ وَالثَّلَاثِ وَالسُّدُسِ إِلَّا أَنَّ الْعِبْرَةَ لِسَهُولَةِ الْحِسَابِ بِتَوَافُقِ هُمَا
 فِي السُّدُسِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَحَدِهِمَا اِثْنَانِ وَمِنْ الْآخِرِ ثَلَاثَةٌ .

النسبة الرابعة التباين وطريقة معرفته المذكورة في قوله (وحيث زاد)
 من الأكبر (واحد من بعد حط) منه (معتبر) مرة أو أكثر كاثنتين
 وثلاثة

وثلاثة (فهو تبين فقط) فالنباين هو أن يبقى واحد من الأكبر عند حظه بالأقل كخسة وستة فإنك إذا طرحت الخسة من الستة بقي واحد وهذا واضح وقد يطرح بعد ذلك ما بقي للأكبر من الأصغر كأربعة وسبعة فإنك إذا طرحت الأربعة من السبعة ثم طرحت ما بقي للسبعة من الأربعة بقي واحد وكثمانية وخسة عشر فإنك إذا طرحت الأصغر وهو الثمانية من الأكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فإذا طرحت السبعة من الثمانية بقي واحد وعلى ما ذكر قس ما لم يذكر^(١) وحكمه أن تضرب كامل أحدهما في كامل الآخر. (نبيه) اعلم أن طريقة الطرح هي أحسن الطرق وأشهرها لمعرفة النسب الأربع خلا التماثل - وملخصها - أن تسلط أصغر العددين على الأكبر وتطرحه منه في مرتين فأكثر فإن لم يبق شيء كانا متباينين كاثنتين مع أربعة أو ستة - وإن بقي شيء فإن كان غير واحد كانا منوافقين كأربعة وستة وإن بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كأربعة مع خمسة أو تسعة فإن المدار في التباين على بقاء واحد بعد طرح الأصغر من الأكبر وقد يطرح ما بقي للأكبر من الأصغر كما مر - فهذه طرق معرفة التداخل والتوافق والتباين - وأما التماثل فواضح لا يحتاج لمعرفة من طريق^(٢) ثم لما انتهى الناظم من بيان النسب الأربع أخذ في بيان حكمها فقال

(١) عبارة أعانة الناهض: النباين أن لا يتوافق العددان في مخرج من الخارج كخسة وأربعة أو خمسة وتسعة أو أربعة وثلاثة وعامله أن لا يفنيها كليهما أو أحدهما إلا الواحد. (٢) وجه انحصار النسب بين الأعداد في النسب الأربع أنك إذا نسبت عددا إلى آخر فإن ساواه فمتماثلان - ولا فإن كان الأقل مضنيا الأكثر فمتماثلان -

(والتأخذ

وَالْأَخْذُ لِلزَّائِدِ فِي التَّدَاخُلِ
وَحَاصِلُ مَنْضَرِبٍ وَفَقِي الْوَاحِدِ ۞ فِي الْآخِرِ الْمُوَافِقُ الْمُسَاعِدُ
وَبَعْدَ مَنْضَرِبِ الْكُلِّ فِي الْكُلِّ الْكَفْ ۞ بِحَاصِلِ الْمُسَايَرَةِ الْمُخَالَفِ
(والأخذ من ذي) أي من هذه (النسب الأربعة) في تأصيل المسائل وتصحيحها (الواحد) من التماثلين (وفضرة
التماثل) فتأمل التماثل في التأصيل أن يوجد فرضان متماثلان في المخرج كضيق في مسألة مزوج وأنت تتقيد
أولاً به من اثنين اكفاء بأحدهما - ولا يتأق التماثل في التأصيل بالنصف فقط في غير هاتين
الصورتين (١) (والأخذ) من التداخل في التأصيل والتصحيح (للزائد في) صورة (للتداخل) فتأمل
التداخل في التأصيل أن يكون في المسألة فرضان مختلفا المخرج ومخرج أكبرهما مثل أقلهما مرتين
أو أكثر بأن يفنى الأكبر بخط الأصغر منه كسدس وثلاث في مسألة أم وأخ
لأم وعم فأصل المسألة أكبرهما وهو السنة لدخول الأصغر فيه وكثمن
ونصف في مسألة زوجة وبنت وأخ لغير أم (و) الأخذ في التأصيل والتصحيح
(حاصل من ضرب وفق) العدد (الواحد في) كامل العدد (الآخر الموافق)
له في المخرج (المساعد) في تحصيل النتيجة المطلوبة فالنوافق في التأصيل
يكون بتوافق المخرجين في جزء من الأجزاء - مثاله سدس وثمان في مسألة أم
وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف لأن الستة نصفها ثلاثة فهي وفقها
فمن ضرب في كامل الثانية يحصل أربعة وعشرون فهي أصل المسألة أو يضرب
ولأن لم يكن مضمناً له فيما أن يفنيهما عدد غير الواحد فهما متوافقان - أولاً يفنيهما
غير الواحد فتباينان .
(١) وكسدسين في مسألة أبوين وابن - وكثلث وثلثين كأخنين من الأبوين وأختين
من الأم .

وفوق الثمانية وهو الأربعة في كامل الستة يحصل منه الأربعة والعشرون
ومثل ذلك ربع وسدس كزوجة وجمعة وعم فأصلها اثنا عشر للتوافق
بالنصف أيضاً (وبعد ضرب الكل) من أحد العددين (في الكل) من العدد
الآخر (اكشف) أيها الفرضي (بحاصل المبين المخالف) فإنه أصل المسألة
في التأصيل أو ما تصح منه في التصحيح فالتباين في التأصيل أن لا يتوافق
المخرجان في جزء من الأجزاء كثلث وربع في مسألة زوجة وأم وعم فأصلها
من اثني عشر لأنها الحاصل من ضرب أحد المخرجين في الآخر ثلاثة في أربعة
أو أربعة في ثلاثة - هذا بيان ما يؤخذ من هذه النسب الأربع في تأصيل
المسائل وتصحيحها وأمثلة ذلك في التأصيل وأما أمثلة ذلك في التصحيح
فستأتي في الباب الذي يلي إن شاء الله تعالى.

باب تأصيل المسائل وتصحيحها

اعلم أن الفرضي يقترب بعد معرفة الفتوى إلى ثلاثة أعمال حسابية
وهي التأصيل والتصحيح وقسمة التركات. ولما كان التأصيل والتصحيح
وسيلتين لقسمة التركات التي هي المقصود الأعظم قدما عليهما في كل مؤلف
في هذا الفن لأن الوسائل مقدمة على المقاصد - والناظم أغفل قسمة التركات
لكننا سنشير إلى أحسن طرقها إن شاء الله تعالى - والتأصيل مصدر أصلت
العدد إذا جعلته أصلاً وهو ما بنى عليه غيره واصطلاحاً تحصيل أقل
عدد يوافق بقول محدوف والنقد يرتفع ذلك أي أصلت العدد إذا جعلته بفتح
الناء لأنه تفسير لأصلت المفرد أسنده للمخاطب بدليل قولك تقول بقاء الخطاب
فإذا أثبت بأي بدل إذا بأن قلت أصلت العدد أي جعلته ضمت الناء لأنه تفسير

وَحَيْثُ غَابَ مَنْ بِهِ الْمَوْتُ ذَهَبَ ۞ عَنْ عَدَدٍ بِمَحْضِ تَعْصِيبِ النَّسَبِ
فَعِدَّةُ الرُّؤُوسِ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ۞ وَذَكَرُ الْآلِثَيْنِ فَأَجْعَلْهُ
وَأَنْ تَجِدَ فَرَضًا فَرِيدًا فَأَعْتَمِدْ ۞ مَخْرَجُهُ لِأَصْلِهَا وَإِنْ تَجِدَ
فَرْضَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلتَنْظُرْ إِلَى ۞ مَخْرَجِ الْفُرُوضِ حَتَّى أَوَّلًا

عدد يخرج منه فرضها أو فروضها إن كانت ولا فعدد رؤوس العصبات
بعد فرض كل ذكر بأنثيين إن كان فيهم أنثى على ما سيأتى (٣٢) والتصحيح (٤٤)
تفصيل من الصحة ضد السقم واصطلاحاً تحصيل أقل عدد يصح منه نصيب
كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو شركة من غير كسر (٤٥)
قال الناظم مبتدئاً ببيان كيفية تأصيل المسائل (وحيث غاب من به
الموت ذهب) أى ومتى توارى عن الأنظار من اختطفه الموت والمراد متى
مات الإنسان (عن عدد) اثنين فأكثر من الورثة الذين يرثون (بمحض
تعصيب النسب) لا بالفرض ولا بالولاء (فعدة الرؤوس) لمن ذكر إن
تحمضوا ذكورا (أصل المسألة) لهم أربعة بنين فساد لهم من أربعة عدد
رؤوسهم فإن كانوا ذكورا وإناثاً قدر كل ذكر بأنثيين كما قال (وذكرنا)
لأصل المسند المتكلم هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم إذا كثرت بأى فعلا
تفسره - فضم تاءك فيه ضم معترف - وإن تكن بأى يوماً تفسره - ففتحك التاء أمر
غير مختلف . ويصح أن تضم التاء التى بعد إذا فى التفسير على معنى أقول ذلك إذا
جعلته أصلاً فهو تفسير للفعل المسند المتكلم (٣٢) عبارة البقرى واصطلاحاً أقل
عدد يخرج منه كسور المسألة ويقسم على من فيها بعد فرض الذكر اثنين إذا تحمضوا
عصبة واتخذوا جهة وقرى باوقوة (٤٤) لما كان المراد من التصحيح هنا غالباً إزالة الكسر
من عصبية النسب

من عصبية النسب (كالأنثيين فاجعله) وعدد رؤوسهم أصل مسائلهم كابن
وبنين فمسألتهم من أربعة لأننا قدرنا الابن كبنين ولا يتصور أن تتمحض
الاناث في عصبية النسب لأنه ليس في النساء الوارثات بالنسب من هي
عصبية بنفسها كما مر بيانه. وأما من يرث بالولاء فإن استووا في الاستحقاق
استووا في الارث لا فرق بين ذكر وأنثى فأصل مسائلهم عدد رؤوسهم -
وإن اختلفوا فأصلها مخرج الكسر أو الكسور بنسبة استحقاقهم ففي معتقدين
مستويين ذكر بن أو أنثيين أو ذكر وأنثى أصلها اثنان وفي ثلاثة معتقدين
أنثى لها النصف وذكر له الثلث وآخره السدس أصلها ستة لئلا النصف
ثلاثة ولذي الثلث اثنان ولذي السدس واحد. وخرج بقوله عن عدد
ما إذا مات عن واحد فقط فإن كان من ذوى العصبية أخذ المال كله
بالتعصيب وإن كان من ذوى الفروض أخذ المال كله أيضا فمما وردا
ولا عمل في ذلك لأن تقدير الفروض انما شرع لمكان المراجعة ولا مزاجاة
هنا كما سيأتي. وأما ان مات عن عدد فيهم صاحب فرض أو أكثر فالحكم
كما قال (وإن تجدد) في المسألة (فرضا فريدا) أى واحد ك نصف أو ربع
(فاعتمد مخرجه) أى مخرج ذلك الفرض وهو أقل عدد يصح منه ذلك
الكسر (لأصلها) أى المسألة وذلك كبنت وعم فأصلها من مخرج النصف
اثنين وكزوج وأربعة بنين أو أكثر هي من أربعة مخرج الربع لكن
الذى وقع بين الفريق وسماها من أصل المسألة وكان الكسر بمنزلة السقم والفرض بمنزلة
الطيب ليعالج السهام للكسرة بضرب مخصوص لينزل سقم الانكسار وتصح السهام
سعى فعل ذلك تصحيحا. (د) عبارة اعانة الناهض تصحيح المسائل عبارة عن تحصيل ألفا
عدد يخرج منه حظ كل وارث بلا كسر.

بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ عَامِلًا بِمَا ۞ قَدِمَ فَالْحَاصِلُ أَصْلٌ فَاقْسِمَا
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْقِسْمُ مَحْصُولًا ۞ مِنْ أَصْلِهَا فَقَدْ كُنِيتَ الْعَمَلَا
وَلَنْ تَرَى كَسْرًا عَلَى نِصْفٍ وَقَعَ ۞ فَقَابِلُنْ كُلَّ رُءُوسِ النِّصْفِ مَعَ
سَهْمِهِ بِالْوُفْقِ وَالتَّبَايُنِ ۞ فَإِنْ تَجَدَّ تَبَايُنًا فَعَيْنِ
يَدْخُلُهَا التَّصْحِيحُ لَانْكَسَارِ سَهْمِ الْبَنِينَ عَلَيْهِمْ (وَلَنْ تَجَدَّ فِي الْمَسْأَلَةِ
(فَرْضَيْنِ) كَسْدَيْنِ وَالْبَاقِي - وَكُنْثَى وَسَدْسٍ وَالْبَاقِي وَكُسْدَسٍ مَعَ نِصْفٍ
أَوْ ثَلَاثِينَ وَالْبَاقِي فِي نَحْوِ آبٍ أَوْ جَدٍّ مَعَ بِنْتٍ أَوْ بَنَيْنِ اعْتِبَارًا بِفَرْضِهِمَا لَا
بِتَعْصِيْبِهِمَا (أَوْ أَكْثَرُ) مِنْ فَرْضَيْنِ كَنِصْفٍ وَرَبْعٍ وَسَدْسٍ وَالْبَاقِي -
وَكِرْبٍ وَثَلَاثٍ وَسَدْسٍ وَالْبَاقِي (فَلْتَنْظُرْ إِلَى مَخَارِجِ الْفُرُوضِ حَتَّى أَوْ لَا)
أَيَّ نَظَرٍ امْتَحَنَّا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْعَمَلِ وَذَلِكَ (بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ) الْمُنْتَقَدِمِ
بَيَانُهَا وَهِيَ التَّمَاثُلُ وَالتَّدَاخُلُ وَالتَّوَافُقُ وَالتَّبَايُنُ حَالَةُ كَوْنِكَ (عَامِلًا بِمَا
قَدِمَ) بَيَانُهُ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ التَّمَاثُلَيْنِ كَأَبَوَيْنِ وَابْنٍ فَلِلْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةِ
لِتَمَاثُلِ الْمَخْرُجِينَ وَالْإِكْتِفَاءِ بِأَكْبَرِ التَّدَاخُلَيْنِ كَأُمٍّ وَأَخٍ لِأُمٍّ وَعَمٍّ فَلِلْمَسْأَلَةِ مِنْ
سِتَّةِ أَيْضًا لِلتَّدَاخُلِ الْمَخْرُجِينَ - وَالْإِكْتِفَاءِ بِحَاصِلِ التَّوَافُقَيْنِ كَزَوْجٍ وَبِنْتٍ وَأُمٍّ
وَعَمٍّ فَلِلْمَسْأَلَةِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لِلتَّدَاخُلِ وَالتَّوَافُقِ - وَالْإِكْتِفَاءِ بِحَاصِلِ التَّبَايُنَيْنِ
كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَعَمٍّ فَلِلْمَسْأَلَةِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ أَيْضًا لِلتَّبَايُنِ الْمَخْرُجِينَ -
وَكَزَوْجَةٍ وَبِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَعَمٍّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِلتَّدَاخُلِ وَالتَّوَافُقِ
(فَالْحَاصِلُ) النَّاتِجُ عَنِ النَّظَرِ بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ مِنْ أَحَدِ التَّمَاثُلَيْنِ أَوْ أَكْبَرِ
التَّدَاخُلَيْنِ أَوْ حَاصِلِ نَهْرٍ وَفَقْ أَحَدِ التَّوَافُقَيْنِ فِي كَامِلِ الْآخِرِ أَوْ حَاصِلِ
نَهْرٍ أَحَدِ التَّبَايُنَيْنِ فِي كَامِلِ الْآخِرِ هُوَ (أَصْلُ) لِلْمَسْأَلَةِ (فَاقْسِمَا) عَلَى الْوَرِثَةِ
حِينَئِذٍ

بيان كيفية تأصيل المسائل اذا وقع كسر على صنف واحد ٣٢٥

حينئذ تلك المسألة والف فاقسما منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لجواز قلبها الف في الوقف (فإن تر القسم) بفتح الفاق مصدر قسم الشيء يقسمه من باب ضرب بمعنى جزأه أي فإن تر القسمة - ويصح كسر القاف بمعنى النصيب ولكن الفتح أظهر (صحيحا حصلا) على جميع الورثة (من أصلها) كزوج وثلاثة بنين (فقد كفيت العمل) لانقسامها عليهم لكل واحد منهم واحد والخلاصة أنك اذا أصلت المسألة ثم قسمتها وصحت القسمة على جميع الورثة من أصلها بدون كسر كالمثال المذكور فذاك واضح لا يحتاج الى عمل - وإن حصل كسر على صنف من الورثة أو أكثر وجب التصحيح وفيما يلي يأتي بيانه . وبهذا انتهى القسم الأول من هذا الباب وهو بيان كيفية تأصيل المسائل - وقد شرع في القسم الثاني وهو بيان كيفية تصحيحها فقل (وإن ترى) بإثبات حرف العلة للوزن ولكونه لغة فيه منبسطه الناظم (كسر على صنف) واحد أو أكثر (وقع) أي حصل بأن نقصت أو زادت عليه سهامه فلا بد حينئذ من التصحيح والانكسار على صنف واحد يأتى في كل أصل من الأصول التسعة إلا أن أصل اثنين لا يأتى فيه الموافقة بين الرؤوس والسهام لأن الباقي بعد النصف واحد والواحد يباين كل عدد ويسمى الصنف فريفا وحزبا وطاقئة وجنسا ونوعا ورءوسا وحيزا - وتختلف كيفية التصحيح فيما إذا وقع الانكسار على صنف واحد أو على أصناف فإن وقع الانكسار على صنف واحد فقط فانظر بنظر واحد فقط بين الرؤوس والسهام بالنوافق والتباين لا غير ولذا قال (فقابلن) أيها الفرضي (كل رؤوس الصنف مع سهامه) من المسألة (بالوفق والتباين) فقط فإما أن أن يوافقا

ضرب الرؤوس كلها في أصلها ٥ كذا مع العول إذا كان بها
وإن تجد بيت همتا توافقا ٥ فلتضرب بن وفق الرؤوس مطلقا
في أصلها بالعول إن كان فما ٥ صحت به في الحالتين قسما
كزوجة مع ستة أو خمسة ٥ من إخوة لغير أمر المتب

أن يتوافقا أو يتباينا والنظر بالنوافق والتباين بين الرؤوس والسهام يجري
بين كل فريق وسهامه سواء وقع الانكسار على فريق واحد أو أكثر -
وأما النظر بالنسب الأربعة بين الرؤوس المحفوظة الآتي بيانه فلا يجري إلا
فيما اذا وقع الانكسار على أكثر من فريق فتنبه لهذا وجه انحصار المقابلة
بين السهام والرؤوس في النسبين المذكورين أنه إن ماثل السهام الرؤوس
فهي منقسمة فلا حاجة إلى العمل وإن تداخلوا كانت السهام الأكثر فذلك
وإن كانت السهام الأقل فهو داخل في النوافق إذا كل متداخلين متوافقان
والعمل بالوفق أخصر (فإن تجد) بين الرؤوس والسهام (بناينا فعين)
أمر من عين الشيء خصصه وكسر آخره للروى أي فخصص (ضرب الرؤوس
كلها) الضرب تضعيف أحد العدد بن بقدر ما في الآخر من الإيجاد (في أصلها)
أي أصل المسألة إن لم تعمل وركنا غير ضرب الرؤوس في المسألة (مع العول
إذا كان بها) أي إن وجد العول بها فكان تامة وتصح المسألة حينئذ من
حاصل ضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة كبنت وعمين للمسألة من اثنين
للبنات النصف واحد وللعمين واحد يباين رؤوسهما فضرب عدد رؤوسهما
(هذا التعبير من باب وضع الجمع مكان المشي وقد أجازته العرب إذا كان الشيطان
كل واحد منهما متصلا بصاحبه تقول ما أحسن رؤوسهما - ومنه قوله تعار فاقطعوا

اثنين في أصل المسألة فتصح من أربعة للبنت سهمان وللعمين سهمان -
 وكأم وخمسة أعمام أصلها ثلاثة يخرج الثلث للأرسمهم وللأعمام سهمان
 يباينان عددهم فنضرب عددهم خمسة في أصل المسألة تبلغ خمسة عشر
 ومنها تصح - وكزوجة وأخوين لغير أم أصل المسألة من أربعة يخرج الربع
 للزوج واحد والأخوين ثلاثة تباين عددهما فنضرب عددهما اثنين
 في أصل المسألة أربعة تبلغ ثمانية ومنها تصح للزوجة اثنان ولكل منهما
 ثلاثة (ولأن تجديبتنهما) أي بين الرؤوس والسهام (توافقا) في جزء من
 الأجزاء والمعتبر أقلها (فلتضربن) (أحيثن) (وفق الرؤوس مطلقا في أصلها)
 (٣٥) إن لم تعل أو في أصلها (بالعول) أي مع العول (لأن كان) أي ما وجد
 العول (فما) حصل من ضرب الرؤوس كلها في التباين أو ضرب وفقها في النوافق
 (صحت به) المسألة (في الحالين) حالة النوافق وحالة التباين (وقسمنا)
 على الورثة بدون كسر فمثال النوافق (كزوجة مع ستة) من الأخوة لغير أم
 أيديهما وقوله (فقد صغت قلوبكما) ولم يقل يديهما ولا قلبكما لأن العرب تستكن
 الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد كما قاله الشوكاني وجاءها من المصنف ليس بعض العرب يجعل الجمع مكان التثنية مطلقا
 وعليه قلام (صنع حالها) (لتغيير النظم بضرب الوقف كغيره) أخصر من تعبير بعضهم بقوله فإن
 وافق الفريق سهماه فرد ذلك الفريق إلى وفقه واضرب وفقه في أصل المسألة الخ
 وبه عبر الرجي إذ قال، وأردد إلى الوقف الذي يوافق واضريه في الأصل فانت
 الحاذق. لكن وإن اختلف التعبير فللعنى واحد وهو ضرب مقدار الجزء المنفق فيه
 من الرؤوس في أصل المسألة فإن اتفقا في النصف فاضرب قدر نصف الرؤوس أو
 في الربع فربعها أو في الخمس فخمسها أو السبع فسبعها وهكذا (٣٦) المضروب في المسألة
 أصل المسألة

..... أَوْخَمْسَةَ ۞ مِنْ إِخْوَةٍ لِغَيْرِ أُمِّ الْمَيِّتِ

أصل المسألة أربعة مخرج الربع للزوجة سهم والاخوة ثلاثة منكسرة عليهم وتوافق رءوسهم بالثلث فنضرب وفق رءوسهم اثنين في أصل المسألة أربعة بثمانية ومنها تصح للزوجة واحد في اثنين باثنين والاخوة ثلاثة في اثنين بسنة لكل واحد سهم ومثال التباين ذكره بقوله (أو) كزوجة مع (خمس) من إخوة لغير أم الميت) أصل المسألة من أربعة مخرج الربع للزوجة واحد والاخوة ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين رءوسهم فنضرب الرءوس في أصل المسألة بعشرين ومنها تصح للزوجة واحد في خمسة بخمسة والاخوة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر لكل واحد ثلاثة. ومن أمثلة التباين زوج وخمس أخوات لغير أم المسألة من ستة وتعول الى سبعة للزوج ثلاثة ولهن أربعة منكسرة عليهم وتباين رءوسهن فنضرب الرءوس في أصل المسألة بعولها سبعة تبلغ خمسة وثلاثين ومنها تصح للزوج ثلاثة من أصل المسألة يأخذها مضروبة فيما ضرب في المسألة وهو الخمسة بخمسة عشر والأخوات أربعة مضروبة في الخمسة بعشرين لكل واحدة أربعة - وكأم وولدها وثلاث

وهو الرءوس كلها في المبينة ووفقها في الموافقة هو للسعي بجزء السهم أي حظ السهم الواحد من أصل المسألة - وسعى بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من ضربه في المسألة على المسألة لخص كل سهم من سهام المسألة مقداره . مثال ذلك زوج وست شقيقات المسألة من ستة وتعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقات الثلثان أربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد هن بالنصف فنضرب وفقهن ثلاثة في المسألة بعولها سبعة يحصل واحد وعشرون فإذا قسمت هذا المصحح على سبعة خرج لكل سهم منها ثلاثة فهي جزء السهم .

أخوات لأبوين أصلها ستة للأم واحد ولولدها واحد أيضاً والأخوات
أربعة لا تنقسم عليهن وتباين عدد دهن فيضرب عدد دهن ثلاثة في أصل
المسألة ستة بثمانية عشر ومنها تصح للأم واحد في ثلاثة ثلاثة ولولدها
واحد في ثلاثة ثلاثة أيضاً والأخوات أربعة في ثلاثة باثني عشر لكل
واحدة أربعة. ومن أمثلة التوافق أم وعشرة بنين أصلها ستة للأم
سدسها واحد وللبنين خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دهن بالخمس
فتضرب خمسهم اثنين في أصلها ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح - وكزوجة
وثماني أخوات لأم وثمان أخوات لأب أصلها اثنا عشر لاجتماع الربع مع
الثلث وتعول إلى خمسة عشر للزوجة الربع عائلاً ثلاثة وللأخوات للأب
الثلثان عائلين ثمانية والأخوات للأم الثلث عائلاً أربعة لا تنقسم عليهن
وتوافق عدد دهن بالربع تضرب ربع عدد دهن وهو اثنان في أصل المسألة
بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمة واضحة وكزوج وأبوين وست بنات
أصلها اثنا عشر لاجتماع السدس والربع فيها وتعول بمثل ربعها إلى خمسة
عشر للزوج ربع عائلاً ثلاثة ولكل من الأبوين سدس عائلاً اثنان والبنات
ثلثان عائلاً ثمانية لا تنقسم عليهن وتوافق عدد دهن بالنصف فتضرب
نصف عدد دهن وهو ثلاثة في أصل المسألة بعولها وهو خمسة عشر تبلغ
خمس وأربعين ومنها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل من الأبوين
اثنان في ثلاثة ستة والبنات ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين لكل
بنت أربعة وهذه صورتها :

٣٣٠ كيفية تصحيح المسائل إذا وقع كسر على صنفين أو أكثر

جزء السهم (٣٧) التصحيح

أصلها عاقلًا ١٥ ٢٥		
زوج	٣	٩
أم	٢	٢
أب	٢	٦
بنات	٨	٢٤
لكل بنت أربعة ٤		

وَلَا تَرَ الْأَكْثَرَ عَلَى صَنْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ
أَكْثَرَ وَالْأَرْبَعَةَ الْأَقْصَى رَوَوْا

ومن أمثلة التباين والنوافق: زوجة وخمسة بنين أو خمسة وثلاثون ابناً أصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة وتصح

من أربعين للمباينة في الأولى والنوافق في الثانية. زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد وعشرون ابناً أصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من ستة وثلاثين زوجة وأم وابن أو أربعة وثلاثون ابناً أصلها أربعة وعشرون (٥) وجزء سهمها اثنان للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من ثمانية وأربعين وهذه صورة الثانية:

جزء السهم (٣٧) التصحيح

أصل المسألة ٢٤ ٤٨		
زوجة	٣	٢
أم	٤	٨
ابنا - ٣٤	١٧	٣٤
لكل ابن سهم ١		

زوجة وأبوان وثلاث بنات أو أربع وعشرون بنتاً أصلها أربعة وعشرون وتعول إلى سبعة وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من أحد وثمانين وهذه صورة الأولى:

جزء السهم (٣٧) التصحيح

أصلها عاقلًا ٢٧ ٨١		
زوجة	٣	٩
أب	٤	١٢
أم	٤	١٢
بنات - ٣	١٦	٤٨
نصيب كل بنت ١٦		

أم وجد وسبعة إخوة أشقاء أو لأب أو سبعون أخاً أصلها ثمانية عشر على الأرجح (٥) وجزء سهمها (٥) لأنها الحاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في مخرج السدس أو -

بالعكس فللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة يبقى سبعة عشر وهي لا تنقسم وتباين في الأولى وتوافق في الثانية بجزء من

سبعة عشر جزءاً فترد الأربعة والثلاثين لاثنتين لأنك لو قسمتها على سبعة عشر لخرج لكل واحد اثنان فنضرب اثنين في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون بثمانية

سبعة

كيفية تصحيح المسائل إذا وقع كسر على صنفين أو أكثر ٣٣١

جزء السهم (٧) التصحيح
أصلها ١٨ ١٢٦

أم	٣	٢١
جد	٥	٣٥
أشقاء ٧	١٠	٧٠
لكل شقيق	١٠	

سبعة للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية
وتصح من مائة وستة وعشرين وصورة الأولى
هذه :

زوجة وأم وجد وثلاثة أخوة أشقاء أو

لأب أو ستة كذلك أصلها ستة وثلاثون على الأرجح وجزء سهمها ثلاثة
للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من مائة وثمانية وصورة الأولى
هذه :

جزء السهم (٣) التصحيح
أصلها ٣٢ ١٠٨

زوجة	٩	٢٧
أم	٢	١٨
جد	٧	٢١
أشقاء ٣	١٤	٤٢
لكل شقيق	١٤	

ولما فرغ الناظم من بيان كيفية التصحيح
إذا وقع الانكسار على صنف واحد أخذ في بيان كيفية
التصحيح إذا وقع الانكسار على صنفين أو أكثر
فقال (وإن تر) أيها الفرضي (الكسر) واقعا

(على صنفين) من أصناف الورثة - وينتقي الانكسار على صنفين في الأصول
التسعة إلا أصل اثنين لأن هذا الأصل لا يقوم إلا من نصفين كزوج وأخت
وأربعين ومنها تصح (٧) أي على الأرجح بأنها ناصيل لا تصحيح وهذا مثال لأن أصل ثمانية
عشر الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة بالعشر كالمثالين التاليين لأصل ستة وثلاثين
على الأرجح أيضا - وتقول في تأصيلها في المسألة سدس وثالث الباقي والباقي والباقي
بعد سدس الأم خمسة لا تنقسم على مخرج الثلث فتضرب بمخرجه ثلاثة في مخرج السدس
ستة يحصل ثمانية عشر فلأم السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة والباقي عشرة للأخوة لا تنقسم على الأخوة
السبعة وتباين عددهم ولا تنقسم على الأخوة السبعين وتوافق عددهم بالعشر فتضرب عددهم في الأولى
ووفهم في الثانية سبعة في ثمانية عشر يحصل مائة وستة وعشرون ومنها تصح كما يتضح من صورتهما وأسائقي
في بيان الأصول المتفق عليها ولاتنين المختلف فيهما -

... وَالْأَرْبَعَةُ الْأَقْصَى رَوُّوا
 كَرَوِّ حَتَّى مَيِّتٍ وَعَمِينَ وَأُمْرٌ ۚ أَوْ هُمْ مَعَ الْخَمْسَةِ مِنْ أَوْلَادٍ أُمْرٌ
 شَقِيقَةُ أَوْلَادٍ أَوْ مِنْ نِصْفٍ وَمَا بَقِيَ كَبْنَتْ وَعَمٌ - وَمُسْتَحَقُّ النِّصْفِ لَا يَكُونُ
 إِلَّا وَاحِدٌ وَكُلُّ عَدَدٍ يَصِحُّ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يَقَعُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ فِي أَصْلِ
 اثْنَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ وَكَانَ مُسْتَحَقُّ مَا بَقِيَ مُتَعَدِّدًا
 كَمَا فِي مَسْأَلَةِ بَنْتٍ وَعَمِينَ (أَوْ) تَرَ الْكُسْرَ وَقَعًا عَلَى (أَكْثَرِ) مِنْ صَنْفَيْنِ
 كَانَ وَقَعَ الْكُسْرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ - وَلَا يَفْعُ إِلَّا فِي أَصْلِ سِتَّةٍ وَاثْنَيْ عَشَرَ
 وَأَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَسِتَّةً وَثَلَاثِينَ - وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ اثْنَيْنِ لَا يَقَعُ فِيهِ
 الْإِنْكَسَارُ إِلَّا عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ كَمَا سَبَقَ وَأَصْلُ ثَلَاثَةٍ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ فَرِيقَيْنِ
 وَأَصْلُ أَرْبَعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ أَكْثَرُ مَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا ثَلَاثُ فُرُقٍ مِنْهَا صَاحِبُ نِصْفٍ
 وَلَا يَتَعَدَّدُ - وَأَصْلُ ثَمَانِيَةٍ عَشْرٍ لَا يَتَعَدَّدُ فِيهِ الْجَدَاتُ وَالْأَخَوَةُ - وَالْإِنْكَسَارُ
 عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ يَتَأْتِي وَقُوعُهُ عِنْدَ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ كَانَ وَقَعَ الْإِنْكَسَارُ
 عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يُورِثُونَ أَكْثَرَ مِنْ
 جَدَّتَيْنِ أُمِّ الْأُمِّ وَأُمِّهَا تَهَا وَأُمِّ الْأَبِّ وَأُمِّهَا تَهَا وَلَا يَجْتَمِعُ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ
 مُتَعَدِّدَةٌ إِلَّا فِي أَصْلِ اثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَعْزِلْ وَنَصِيبُ
 الْجَدَّتَيْنِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْقَسِمٌ عَلَيْهِمَا - وَلَا يَتَجَاوَزُ الْإِنْكَسَارُ فِي الْفَرَائِضِ الَّتِي
 لَا مَنَاسَخَةَ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (وَالْأَرْبَعَةُ) مِنَ الْأَصْنَافِ
 هِيَ الْحَدُّ (الْأَقْصَى) وَالْغَايَةُ الْبَعْدَى الَّتِي ذَكَرَهَا عُلَمَاءُ الْفَرَائِضِ (رَوُّ) هِيَ
 فِي وَقُوعِ الْإِنْكَسَارِ عَلَى الْوَرِثَةِ فَلَا يَزِيدُ الْإِنْكَسَارُ عَلَيْهَا فِي بَابِ تَصْحِيحِ
 الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا مَنَاسَخَةَ فِيهَا - بِدَلِيلِ الْإِسْتِقْرَاءِ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الذِّكُورُ
 وَالْإِنَاثُ

والاناث من الورثة لم يرث منهم إلا خمسة ولا يمكن العدد إلا في أربعة أصناف فقط وهذا بخلاف الوصايا والمناسبات والولاء فإنه قد يزيد الانكسار فيها على أربعة أصناف وبخلاف الانكسار في باب الرد فإنه لا يزيد على صنفين كما سيأتي - ثم مثل لوقوع الانكسار على أكثر من صنف واحد فذكر أولاً مثال الانكسار على صنفين مع مباينة كل صنف لسهامه ومماثل المحفوظين بقوله (ذكر وحقي ميت وعمين وأمر) أي كزوجين وعمين وأمر أصلها اثنا عشر لأنهما الحاصل من ضرب مخرج ريع الزوجين أربعة في مخرج ثلث الأم ثلاثة أو بالعكس فللأم أربعة وللزوجين ثلاثة منكسرة عليهما وتباينهما فتحفظ عدد هما (اثنين) وللعمين الباقي خمسة منكسرة عليهما وتباينهما فتحفظ عدد هما (اثنين) ثم تنظر بين المحفوظين بالنسب الأربع فتجد بينهما التماثل فتكفي بأحد هما (اثنين) فتضربهما في أصل المسألة اثني عشر تبلغ أربعة وعشرين ومنها تصح ثم من له شيء من أصل المسألة أخاه مضروباً فيما ضرب فيها وهو للسعي مجزء السهم فللأم أربعة واثنين بثمانية وللزوجين ثلاثة في اثنين ستة وللعمين خمسة واثنين بعشرة لكل واحد خمسة وهذه صورتها :

جزء السهم

المحفوظان

المحفوظان

أمر	٤	٨
زوجتان	٣	٦
عمان	٥	١٠
لكل خمسة	٥	٥

أصل المسألة ١٢ ×

وذكر ثانياً مثال الانكسار على ثلاثة أصناف مع مباينة كل صنف لسهامه والتباين بين المحفوظات بقوله (أوهم) أي الزوجتان والعمان والأم المذكورون في شطر البيت (مع خمسة من أولاد أم) أصلها اثنا عشر للداخل والنوافق بين

فَانْظُرْ إِلَى الرَّؤُوسِ وَالسَّهَامِ ۖ وَلْتَحْفَظِ الرَّؤُوسُ بِالنِّسَابِ
 مِنْ كُلِّ صَنْفٍ بَابَيْنِ سَهَامُهُ ۖ أَوْ وَاظُنْتَ فَوْقَهَا تَمَامَهُ
 فَبَيْنَ مَحْفُوظَيْنِ فَلْتَنْظُرْ وَذَا ۖ بِالنِّسَابِ الْكُلِّ وَمَا مِنْ يُحْتَدَا
 مِنْ أَخَذَ وَاحِدٍ مِنَ الْكُمَائِلِ ۖ وَأَكْثَرُ الصَّنَفَيْنِ فِي التَّوَادُّلِ
 وَمَا بَدَأَ مِنْ صَرْبٍ وَفِي إِنْ وَقَعَ ۖ تَوَافَقٌ أَوْ صَرْبٌ كُلُّ الصَّنَفِ مَعَ
 خَارِجِ الْفُرُوضِ وَجُزْءُ سَهْمِهَا عَشْرَةٌ لِلتَّمَاثِلِ وَالنَّبَاهِينَ بَيْنَ الْمَحْفُوظَاتِ وَتَصَحُّ
 بِصَرْبٍ عَشْرَةٍ فِي اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ لِأَمْرٍ عَشْرُونَ وَالْأَخُوَّةُ لِلْأُمِّ
 أَرْبَعُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَمَانِيَةٌ وَلِلزَوْجَيْنِ ثَلَاثُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَةٌ عَشَرَ
 وَلِلْعَمِينَ ثَلَاثُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَةٌ عَشَرَ وَصُورُهَا هَذِهِ ۝

جزء السهم التصحيح نصيب

أصل المسألة	١٢	=	١٠	الفرد
أم	٢		٢٠	٢٠
أخوة لأمره	٤		٤٠	٨
زوجان	٣		٣٠	١٥
عمان	٣		٣٠	١٥

ثم إذا رأيت الكسر وقع على
 صنفين أو أكثر وأردت معرفة
 طريقة التصحيح فانظر هنا
 بنظرين الأول أن تنظر إلى الرؤوس
 والسهام فيما بينت هما من تباين

أو توافق فقط كما مر في الانكسار على صنف واحد فتحفظ الرؤوس كلها في البايئة
 أو تثبتها في جدول على الفطاس كما رأيت وسترى وتحفظ وفق الرؤوس
 بنما في الموافقة أو تثبته كذلك كما قال (ولتحفظ الرؤوس بالنعام)
 أي كلها (من كل صنف باينت) أي رؤوسه (سهامه) أي الصنف ففاعل
 باينت ضمير عائد على الرؤوس وسهامه مفعوله وكذلك قوله (أو وافقت)
 أي سهامه (ف) لتحفظ (وفتها) أي الرؤوس (تمامه) أي كل الوفق وهو
 بالنصب

بالنصب بدل من وقفها والتباين يمكن وقوعه بين أربعة أصناف وسهامها وأما
التوافق فلا يمكن إلا بين ثلاثة أصناف وسهامها فقط لأن سهام الزوجات
تباينهن دائماً كما سيأتي إيضاحه والنبية عليه في ذكر الانكسار على أربع
فرق - فإذا حفظت الرؤوس كلها في البايئة ووقفها في الموافقة من كل صنف
انكسرت عليه سهامه جاء دور النظر الثاني فهو لا يكون إلا بين المحفوظين
أو المحفوظات من الرؤوس ولذلك قال (فبين محفوظين) من الرؤوس إن
كان المحفوظ اثنين كخمس وخمسة. واثنين وأربعة - وعشرة وخمسة
عشر - واثنين وثلاثة - وبين المحفوظات إن كان المحفوظ أكثر من اثنين
كخمس وخمسة وخمسة وقس الباقي (فلنظر وذا) هو النظر الثاني وإنما
يكون (بالنسب الكل) وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين لا مكان
وقوعها بين الرؤوس المحفوظة بخلاف النظر الأول فإنه إنما يكون بين
الرؤوس وسهامها بنسبتين فقط وهما التوافق والتباين والحاصل أن العلماء
نظروا في النظر الأول بين الرؤوس والسهام وهو لا يكون إلا بالتوافق والتباين
فقط النظر الثاني بين الرؤوس المثبتة بعضها مع بعض ويكون بالنسب الأربع
(وماض يحتج أي وحكم ماض يتبع فماض مبتدأ سوخ الابتداء به كونه خلفاً
عن موصوف كما قدرناه وجملة يحتج خبره - ويقصد بالحكم الماضي ما تقدم
قريباً في قوله (والأخذ من ذي النسب الأربعة الخ) لكنه قد تبرع بذكره
ثانياً ففعل (من أخذ) عدد (واحد من) العددين أو الأعداد (المتماثل)
بعضها البعض في صورة تماثل المحفوظين أو المحفوظات من الرؤوس (أو) أخذ
(أكثر الصنفين) أو الأصناف (في) صورة (التداخل) للمحفوظين أو المحفوظات

... مع ٠ تباين ...

من الرؤوس (و) أخذ حاصل (ما بدأ) أي ظهر (من ضرب وفق) أحد العددين في كامل الآخر (إن وقع توافق) بين المحفوظين أو المحفوظات من الرؤوس (أو) أخذ حاصل (ضرب كل النصف) في النصف الآخر أو الأصناف (مع تباين) المحفوظين أو المحفوظات من الرؤوس فلما أخذ في صورة التماثل أو الداخل أو التوافق أو التباين هو للسعي بجزء السهم فاضربه في أصل المسألة فلما حصل هو التصحيح فاقسمه على الورثة وذلك بأن تضرب جزء السهم في سهام كل صنف من أصل المسألة أو بالعكس ثم تقسم الحاصل على عدد رؤوس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح - وسيأتي مزيد بيان عند ذكر الناظم لذلك وقد علمنا هذا لكي تكون على بصيرة بما سنذكره من - الأمثلة للتطبيق على وقوع الكسر على صنفين من الورثة .

واعلم أن في الانكسار على فريقين اثنتي عشر صورة وذلك لأن سهام الفريقين إما أن تباين رؤوسهما وإما أن توافقهما - وإما أن تباين فريقا سهامهما وتوافق الفريق الآخر - فهذه ثلاثة أحوال - والمحفوظين في هذه الأحوال الثلاثة أربعة أحوال لأنهما إما أن يتماثلا وإما أن يتداخلا - وإما أن يتوافقا وإما أن يتباينا وأربعة في ثلاثة باثني عشر - وفيما يلي نذكر أمثلتها مشروحة .

١ - فمثال مبينة كل صنف من الفريقين لسهامه مع مماثلة المحفوظين - أم وخمسة إخوة لأم وخمسة أعمام أصل المسألة من ستة للأمر سدس سهم وللإخوة سهمان تباين رؤوسهم (خمسة) فتحفظها وللأعمام ثلاثة أسهم تباين

- تباين رؤوسهم (الخمس) فتحفظها .
- ٢- ومثال مبينة أحد الفريقين لسهامه مع مماثلة المحفوظين - أم وخمس
 إخوة لأمر وخمس عشر عما أصل المسألة ستة أيضاً للأمر سهم وللإخوة للأمر
 سهمان يباينان رؤوسهم (خمس) فتحفظها والأعمام ثلاثة أسهم توافق
 رؤوسهم بالثالث فتحفظ ثلث رؤوسهم (خمس)
- ٣- ومثال موافقة كل من الفريقين لسهامه مع تماثل المحفوظين - أم وعشرة
 إخوة وخمس عشر عما المسألة من ستة للأمر واحد وللإخوة للأمر اثنتان
 بوافقان رؤوسهم بالنصف فتحفظ نصف رؤوسهم (خمس) والأعمام
 ثلاثة توافق رؤوسهم بالثالث فتحفظ وفق رؤوسهم (خمس) فهذه
 مسائل الحال الأول والمحفوظان في كل منهما متماثلان فتكفي بأحدهما
 ويسمى جزء السهم وتضربه في أصل المسألة فتصح من ثلاثين ثم تضرب
 سهام كل صنف من أصل المسألة في جزء السهم وتقسم الحاصل عليهم يخرج لكل
 وارث نصيبه .
- ٤- ومثال موافقة أحد الفريقين لسهامه ومبينة الآخر لها مع تداخل
 المحفوظين أم وأربعة إخوة لأمر وأربعة أعمام - أصل المسألة ستة للأمر
 سهم وللإخوة للأمر سهمان بوافقان رؤوسهم بالنصف فتحفظ نصفهم
 (اثنتين) وللأعمام ثلاثة أسهم تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (أربعة)
 فالمحفوظان متداخلان فتكفي بأكبرهما أربعة وتضربها في أصل المسألة
 بأربعة وعشرين ومنها تصح .
- ٥- ومثال موافقة كل من الفريقين لسهامه مع تداخل المحفوظين أم وأربعة
 إخوة لأمر

إخوة لأم وإثناعشر عما أصلها ستة للأم واحد وللإخوة للأم اثنان
 بوافقان عددهم بالنصف فتحفظ وفقهم (اثنين) وللأعمام ثلاثة تباين
 رءوسهم بالثلث فتحفظ وفقهم (أربعة) فالمحفوظان متداخلان فتكفى
 بأكبرهما أربعة وتضربه في أصل المسألة بأربعة وعشرين ومنها نصح .
 ٦- ومثال مبينة كل من الفريقين لسهامه مع ندخل المحفوظين - أم وخمسة
 لإخوة لأم وعشرة أعمام

أصلها ستة للأم واحد وللإخوة للأم اثنان يباينان رءوسهم فتحفظ
 رءوسهم (خمسة) وللأعمام ثلاثة مبينة لرءوسهم فتحفظ رءوسهم
 (عشرة) فالمحفوظان متداخلان فتكفى بأكبرهما وهو العشرة وتضع بضربه
 في الستة من ستين فهذه مسائل الحال الثاني والقسمة فيها واضحة .
 ٧- ومثال مبينة كل من الصنفين لسهامه مع توافق المحفوظين أم وخمسة
 عشر أخا لأم وعشرة أعمام أصلها ستة للأم رءوسهم وللإخوة للأم اثنان
 يباينان رءوسهم فتحفظ رءوسهم^(٥) وللأعمام ثلاثة تباين رءوسهم فتحفظها^(٦)
 فالمحفوظان متوافقان بالخمس فتضرب خمس العشرة (اثنين) في خمسة عشر
 أو خمس الخمسة عشر (ثلاثة) في عشرة بثلاثين .

٨- ومثال مبينة أحد الفريقين للسهام وموافقة الآخر لها مع توافق
 المحفوظين أم وخمسة عشر أخا لأم وثلاثين عما للأم واحد وللإخوة للأم
 اثنان يباينان رءوسهم فتحفظ الرءوس^(٥) وللأعمام ثلاثة توافق رءوسهم
 بالثلث فتحفظ ثلثهم (عشرة) المحفوظان (عشرة وخمسة عشر) متوافقان
 بالخمس كالتى قبلها - ومثلها أم وثلاثون أخا لأم وعشرة أعمام .

٩- ومثال موافقة كل من الفريقين لسهامه مع توافق المحفوظين - أم
وثلاثون أخاً لأم وثلاثون عملاً لأم واحد والأخوة للأم اثنتان يوافقان
رءوسهم بالنصف فتحفظ نصفهم (خمس عشرة) والأعمام ثلاثة توافق
رءوسهم بالثالث فتحفظ ثلثهم (عشرة) فالمحفوظان (خمس عشرة وعشرة)
متوافقان بالخمس كالتي قبلهما فهذه مسائل الحال الثالث وأصل كل منها ستة
وجزء سهم كل صورة منها ثلاثون حاصلة من ضرب وفق أحد العددين في
كامل الآخر - وتصبح كل منها بضرب الثلاثين في الستة من مائة وثمانين
جزء السهم الصحيح نصيب
أصل المسألة - ٢ × (٣٠) = (١٨٠) الفرد
وهذه صورة الأخيرة :

أم	١	المحفوظان المتوافقان	٣٠	٣٠
أخوة لأم	٢	١٥	٢٠	٢
أعمام	٣	١٠	٩٠	٣

١٠- ومثال مباينة كل من الفريقين
لسهامه مع تباين المحفوظين - أم
وثلاثة إخوة لأم وعمان للأم سهم

والأخوة للأم اثنتان يباينان رءوسهم فتحفظ الرءوس (٣) وللعين ثلاثة
تباينهما فتحفظ الرءوس (٣) فالمحفوظان (اثنتان وثلاثة) متباينان .

١١- ومثال مباينة أحد الفريقين لسهامه مع تباين المحفوظين أم وثلاثة

(١) فهذا التعبير وكل ما مماثله مما مر أو يأتي تسامح - والأصوب أن يقال يباينانهم في الجمع
أو يباينانهما في المشي وعبرنا بذلك وقت التأليف كما عبر به في فتوحات الباعث وفي
إعانة الناهض وحاشية البقرى اعتباراً باللفظ (اثنتين) لا معناه لأن لفظه مفرد
ومعناه مشي ولذا كان ما محققاً بالمشي لا مشي حقيقياً - وقد أبقيناه على ما هو عليه
عند التصحيح ومرادنا تهليل العبارة واختصارها على أن اجتماع تثنييتين فيما يشبه الكلمة
الواحدة تستكرهه العرب كما مرّت قريباً الإشارة إليه .

إخوة لأمر وستة أعمام للأمر واحد وللإخوة للأمر اثنان تباينهم (١) فاحفظ
رءوسهم (ثلاثة) وللأعمام ثلاثة توافق رءوسهم بالثالث فاحفظ ثلث
الرءوس (اثنين) فالمحفوظان (اثنان وثلاثة) متباينان - ويساويه أم
وستة إخوة لأمر وعمين .

١٢- ومثالك موافقة كل فريق لسهامه مع تباين المحفوظين - أم وستة إخوة
لأمر وستة أعمام للأمر واحد وللإخوة للأمر اثنان توافق رءوسهم بالنصف
فاحفظ نصف رءوسهم (ثلاثة) وللأعمام ثلاثة توافق رءوسهم بالثالث
فاحفظ ثلث الرءوس (اثنين) فالمحفوظان (اثنان وثلاثة) متباينان
فهذه مسائل الحال الرابع وأصل كل منها ستة وجزء سهم كل منها حاصلة من
ضرب أحد المحفوظين في كامل الآخر وتصح كل منها بضرب جزء سهمها في
أصلها من ستة وثلاثين والقسمة واضحة .

وحاصل الانكسار كما يفهم مما تقدم أنه - إما أن يكون على صنف واحد
أو على صنفين أو على ثلاثة أصناف أو على أربعة أصناف - ولا يزيد في الفرائض
على ذلك - فإن وقع الانكسار على صنف واحد فانظر بنظر واحد بين رءوسه
وسهامه (بالتوافق والتباين) فقط فإن وافقت رءوسه سهامه فاضرب
وفق الرءوس في أصل المسألة بعوطا إن عالت وإن باينت رءوسه سهامه
فاضرب كل الرءوس في أصل المسألة بعوطا ومن حاصل الضرب في الحالين
تصح المسألة وإن وقع الانكسار على صنفين فانظر بنظرين : النظر الأول
بين رءوس كل صنف وسهامه (بالتوافق والتباين) فقط فتحفظ وفق
الرءوس في الموافقة وتحفظ كل الرءوس في المباينة . النظر الثاني بين
المحفوظين

المحفوظين (بالنسب الأربع) فنأخذ أحدهما في التماثل أو أكبرهما في الن داخل أو حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر في النوافق أو حاصل ضرب أحدهما في الآخر في التباين (فلما أخذ هو جزء السهم) فاضربه في أصل المسألة ومن حاصل الضرب تصح للمسألة - وإن وقع الانكسار على ثلاثة أو أربعة أصناف فانظر بنظرين أيضا (١) الأول أن تنظر بين رؤوس كل صنف وسهامه (بالنوافق والتباين) فقط فتحفظ وفق للرؤوس في النوافق وتحفظ كل الرؤوس في التباين. الثاني أن تنظر بين المحفوظات (بالنسب الأربع) أيضا فإذا أن تكون متماثلة أو متداخلة أو متباينة أو متوافقة أو مختلفة

١) عبارة الشنشوري اعلم أنه إذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق أو أربعة فلك نظر أن كما تقدم في الانكسار على فريقين أولهما أن تنظر بين فريق وسهامه فإذا أن يتباينا وأما أن يتوافقا - فإن تباينا فأبق ذلك الفريق بتامه وأثبت - وإن توافقا فرد ذلك الفريق إلى وفقه وأثبت وفقه مكانه - ثم تنظر بين الفريق الثالث وسهامه كذلك وأثبت ذلك الفريق أو وفقه ثم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع وسهامه كذلك فهذا هو النظر الأول - والنظر الثاني بين المشبهات بعضها مع بعض فإن تماثلت كلها فأكف بأحدهما فهو جزء السهم وإن تداخلت كلها فأكبرها جزء السهم وإن تباينت كلها فسطحها جزء السهم وإن توافقت أو اختلفت فأوجه منها طريق الكوفيين وهي أن تنظر بين مشبهين منها وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه وبين رابع إن كان وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في أصل المسألة أو ميلغها بالعول إن عالت فما حصل فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسألة. اهـ

..... فَيَنْ مَا تَحْصَلَا ۖ وَثَالِثٌ إِنْ كَانَ فَانْظُرْ وَأَعْمَلَا
بِمَا مَضَى أَيْضًا قَبْلَ الْحَاصِلِ ۖ وَرَابِعٌ بِهِ كَذَا فَلْنَعْمَلْ
فَإِنْ كَانَتْ مِثَالُ كَخْصَةٍ وَخَمْسَةٍ وَخَمْسَةٍ فَأَحَدُهَا جُزْءُ السَّهْمِ (١) وَإِنْ كَانَتْ
مِثَالُ كَخْصَةٍ وَعَشْرَةٍ وَعَشْرِينَ فَأَكْثَرُهَا جُزْءُ السَّهْمِ (٢) وَإِنْ كَانَتْ مِثَالُ
كَثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَخَمْسَةٍ. فَمَا حَصَلَ مِنْ ضَرْبِ بَعْضِهَا فِي بَعْضِ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي
بَيَانُهُ هُوَ جُزْءُ السَّهْمِ (٣) وَإِنْ كَانَتْ مُنَوَافِقَةٌ - كَعَشْرَةٍ وَخَمْسَةٍ - وَخَمْسَةٍ
وَعَشْرِينَ - (٤) أَوْ مُخْتَلِفَةٌ كَأَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٍ (٥) أَوْ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعَةٍ
وَخَمْسَةٍ (٦) فَفِي تَحْصِيلِ مَا تَصَحُّ مِنْهُ طَرُقُ أَشْهُرِهَا وَأَسْهَلِهَا طَرِيقُ الْكُوفِيِّينَ
وَعَلَيْهَا جَرَى النَّازِمُ - فَإِذَا أُرِدَتِ الْعَمَلُ بِهَا فَانْظُرْ أَوْ لَا بَيْنَ مَحْفُوظَيْنِ مِنْهَا
(١) غَوْجُ حِدَاتٍ وَخَمْسَةِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَخَمْسَةِ أَعْمَامٍ أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَجُزْءُ سَهْمِهَا (خَمْسَةٌ)
لِلْمِثَالِ الْمَحْفُوظَاتِ وَتَصَحُّ مِنْ (ثَلَاثِينَ). (٢) غَوْجُ خَمْسَةِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَعَشْرُ حِدَاتٍ
وَعَشْرِينَ عَمَّا أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَجُزْءُ سَهْمِهَا (عَشْرُونَ) لِلدَّخْلِ الْمَحْفُوظَاتِ وَتَصَحُّ مِنْ (مِائَةٍ
وَعَشْرِينَ). (٣) غَوْجُ حِدَتَيْنِ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَخَمْسَةِ أَعْمَامٍ أَوْ حِدَتَيْنِ وَسِتَّةٍ
لِإِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ عَمَّا أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَجُزْءُ سَهْمِ كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ (ثَلَاثُونَ)
لِلْبَيَانِ الْمَحْفُوظَاتِ وَتَصَحُّ مِنْ (مِائَةٍ وَثَمَانِينَ). (٤) غَوْجُ عَشْرِ حِدَاتٍ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ
أَخًا لَأُمٍّ وَخَمْسَةِ عَشْرِينَ عَمَّا أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَجُزْءُ سَهْمِهَا (مِائَةٌ وَخَمْسُونَ) لِلنَّوَافِقِ
الْمَحْفُوظَاتِ بِالْخَمْسِ وَتَصَحُّ مِنْ (تِسْعِمِائَةٍ). (٥) غَوْجُ أَرْبَعِ حِدَاتٍ وَثَمَانِيَةِ إِخْوَةٍ
لَأُمٍّ وَثَمَانِيَةِ عَشْرٍ عَمَّا أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَجُزْءُ سَهْمِهَا (اثْنَا عَشَرَ) وَتَصَحُّ مِنْ (اثْنَيْنِ وَسَعِينَ)
لِلْمِثَالِ وَالنَّوَافِقِ بَيْنَ الْمَحْفُوظَاتِ. (٦) غَوْجُ حِدَتَيْنِ وَثَمَانِيَةِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَخَمْسَةِ أَعْمَامٍ
أَصْلُهَا سِتَّةٌ وَجُزْءُ سَهْمِهَا (عَشْرُونَ) وَتَصَحُّ مِنْ (مِائَةٍ وَعَشْرِينَ) لِلدَّخْلِ وَالتَّبَايُنِ
وَحَذْ

وخذ أحدهما ان تماثلا أو أكثرهما ان تداخلا أو الحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا أو في جميعه ان تباينا (٧) ثم انظر ثانيا بين ما أخذته وبين محفوظ ثالث كما قال الناظم (فبين ما تحصلا) من النظر بين محفوظين (د) بين محفوظ (ثالث إن كان) أي وجد كما هو المفروض (فانظر) ثانيا بالنسب الأربع كما نظرت أو لا بين محفوظين (واعملا بما مضى) بيانه. (أيضا) من أخذ أحد المتماثلين وأكثر المتداخلين وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا أو في جميعه ان تباينا (فبين) هذا (الحاصل و) بين محفوظ (رابع) وبين ظرف متعلق بفعل محذوف تقديره فلتنظر كما يدل عليه نظيره السابق (به) أي الرابع أي والحاصل فيه إكفاء عن ذكر نظيره لضيق النظم ودلالة المقام لأن النظر والعمل بين الحاصل والمحموظ الرابع معا وأجار والمجرور متعلق بتعمل (كذا) أي كالنظر والعمل المذكورين (ف) - لتنظر (لعمل) فيه تقديم وتأخير وحذف (٩) وفعل مضارع محذوف بلام الأمر وكسره آخره للروى والعنى فيه الحاصل وبين المحفوظ الرابع ان وجد فلتنظر ولعمل كالنظر بين المحفوظات لأن الفاعلة إذا اختلفت المحفوظات وفيها تماثلان أو تماثلات أو متداخلان أو متداخلات أكتفى بأحد المتماثلين أو المتداخلين وأكثر المتداخلين أو المتداخلات ثم ينظر بينه وبين العدد المخالف كما في المثالين الأخيرين (٧) وفي الملاحظة الآتية في الشرح مزيد بيان فأنظره ولا حظه (٨) الف تحصلا الاطلاق والف اعلام منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لجواز قبلها الفاء في الوقف كقول الشاعر: ولايك والميتات لا تقر بنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا. والأصل فاعبدن واعملن (٩) لو قال (ورابع فانظر كذلك واعمل) مثلا لكان أبين وأحسن لأن المعنى يكون فبين الحاصل

وَاحْفَظْ لِمَا حَصَلَتْ مِمَّا قُدِّمَ ۖ فَذَلِكَ جُزْءُ السَّهْمِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
فَاقْضِ لَهُ بِالضَّرْبِ فِي الْأَصْلِ وَلَيْتَ ۖ عَالٍ وَعَدُّ الْقِسْمِ ثَانِيًا تَيْنِ
صَحَّتْهُ فَافْهَمْ وَذَاحَسْبُكَ فِي ۖ ذَا الْبَابِ مِنْ عِلْمِ الْحِسَابِ فَأَعْرِفِ
والعمل السابقين وذلك بأن نظريين المحفوظ الرابع وبين الحاصل بالنسب الأربع فإن تماثل أخذ أحدهما
وإن تداخل أخذ أكثرهما وإن نوافقاً فخذ حاصل ضرب وفق أحدهما
في جميع الآخر وإن تبايناً فخذ حاصل ضرب كامل أحدهما في جميع الآخر
(واحفظ لِمَا) أي للذي (حصلت به) وأخذته (مما) أي من الذي (قدما)
بيانه وهو أحد التماثلين أو التماثلات وأكبر المتداخلين أو المتداخلات -
ومسطح وفق أحد المتوافقين أو المتوافقات في كامل الآخر - ومسطح المتباينين
أو المتباينات كما تنظم (فذلك) المتحصل هو (جزء السهم) أي حظ السهم
الواحد من أصل المسألة وهو المطلوب (عند العلماء) الفرضيين لأنه عليه
مدار التصحيح والقسمة . فإذا أردت معرفة مبلغ ما صحت منه المسألة
(فاقض له) أي فاحكم لجزء السهم (بالضرب في الأصل) للمسألة أولاً (وإن
عالم) أصلها أولم يعمل فالتحصل من ذلك الضرب هو التصحيح المطلوب
(وعد للقسم ثانياً تين صحته) القسم هنا بفتح الباق فقط بمعنى القسمة
والمراد وارجع لقسمة المصحح على الورثة نظهر لك صحة القسمة من غير
كسر وذلك عين شجرة التصحيح المقصودة وإذا أردت قسمة المصحح
بأسهل طريق ذكرها الفرضيون (٧٢) فاضرب حصته كل فري من أصل المسألة
وبين محفوظ رابع فانظر كالنظر المذكور وأعمل كما علمت في سابقه والله أعلم .
(١) وجه تسميته بذلك أن الواحد من القسوم عليه وهو أصل المسألة ولو عائل لا يسمى
في جزء السهم

في جزء السهم واقسم الحاصل على ذلك الفرق إن كان متعددًا يحصل ما
 لواحد من التصحيح - وإن كان الوارث شخصًا واحدًا فما حصل من ضرب
 حصته في جزء السهم فهو ماله من التصحيح^(٣٢) واختبار صحة القسمة بجمع
 الأنصبا ومقابلة مجموعها بالمصحح فإن ساواه صحت القسمة وإلا فاعد
 العمل (فافهم) ما ذكر لك مشروحًا من مخارج الفروض وأصول المسائل
 والناسيل والتصحيح والضوابط والأحكام وما يتعلق بذلك (وذا) المذكور
 (حسبك) كفايتك وخزينتك (في ذال) الباب من علم الحساب المتعلق بالفروض
 (فاعرف) ذلك حق المعرفة فإنك إن عرفته وحققته كفاك وأعناك عن أمثاله
 جعلنا الله وإيالك من المحققين للعلم الراغبين فيه آمين .

سهما والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزءًا فذلك قيل له جزء السهم^(٣٣)
 ومن طرق القسمة أن تقسم جزء السهم على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في نصيب
 ذلك الصنف من أصل المسألة فيخرج نصيب كل واحد من ذلك الصنف - وهذا إذا
 كان الصنف أكثر من واحد - وأما إذا كان واحدًا فإنه يضرب جزء السهم في سهماه
 وما يحصل فهو له^(٣٤) خلاصة : اعلم أن النسب الأربع يعمل بها هنا في ثلاثة مواضع :
 الموضع الأول ناصيل المسائل إذا تعددت الفروض وقد مضت كيفية العمل الموضع الثاني
 إذا لم تنقسم سهام فرقي واحد من الورثة على رءوسهم فتعمل بنسبتين من هذه النسب
 الأربع فقط وهما النوافق والنبايين وقد مضى بيان ذلك - للموضع الثالث إذا انكسرت
 سهام فرقين أو ثلاث فرق أو أربع فرق من الورثة على رءوسهم ولا يزيد على ذلك
 فعليك هنا أربعة أعمال : العمل الأول أن تعمل بين سهام الورثة ورءوسهم بالنوافق
 والنبايين فقط وتحفظ وفق رءوس من وافقته سهماه - وجميع رءوس من باينتة

واعلم أن الانكسار على ثلاث فرق اثنين وخمسين مسألة وطريقا
ذكرها محققوا هذا الفن في المؤلفات المطولة - وفي الاسهاب بذكرها تطويل
ممل اذا قلنا فنصير على ذكر أمثلة ستة عشر طريقا للانكسار على ثلاث فرق
تبعالكثير من الفرضيين وذلك لأن الفرق الثلاث إما أن يتباين سهاما
رءوسها - أو توافقها - أو يتباين فريقين وتوافق الفريق الآخر - أو توافق فريقين
وتباين الفريق الآخر فهذه أربعة أحوال والمحفوظات فيها - إما أن تماثل أو
تتداخل أو تتوافق أو تتباين فقط فهذه أربعة أحوال بقطع النظر عن اختلافها
وأربعة في أربعة ستة عشر وفيما يلي نذكر أمثلتها بالتعبير والتصوير :

أمثلة الحال الأول

١- مثال مبينة كل فريق لسهامه مع تماثل المحفوظات الثلاثة خمس جدات
وخمس أخوات لأمر وخمسة أعمام أصل المسألة ستة للجدات السدس واحد
لا ينقسم عليهن وبياين رءوسهن فتحفظ الرءوس (خمسة) والأخوات للأمر
الثلاث اثنان بياينان رءوسهن فتحفظ الرءوس (خمسة) والأعمام ثلاثة
تباين رءوسهم فتحفظ الرءوس (خمسة) والمحفوظات متماثلة فتبكت في
بأحدها (خمسة) فهو جزء السهم فتضربه في أصلها بثلاثين ومنها تصح
سهامه . وتسمي المحفوظات العمل الثاني أن تنظر بين المحفوظات بالنسب الأربع
كلها فتظهر أولا بين محفوظين منها فإن تماثلا اكتفيت بأحدهما وإن تداخل
اكتفيت بأكثرهما . وإن توافقا أو تباينا ضربت وفق أحدهما مع التوافق وجميع
أحدهما مع التباين في المحفوظ الثاني كاملا ثم انظر بين حاصل الضرب وبين المحفوظ
الثالث على هذه الكيفية فما حصل يسمى جزء السهم - العمل الثالث أن تضرب

ثم من له شيء من أصلها أخذه مضروباً في جزء سهمها وهذه صورتها :

جزء السهم = ٥ المحفوظات التصحيح نصيب
أصل المسألة = ٢ المثلثات ٣ الفرد

١	٥	٥	١	٥ - جدات
٢	١٠	٥	٢	٥ - أخوات
٣	١٥	٥	٣	٥ - أعمام

٢- ومثال توافق كل فريق لسهامه مع

ثماثل المحفوظات زوجة وأربع جدات

وثماني أخوات لأمر وستة عشر أختاً

لأب فأصلها اثنا عشر وتعمل السبعة

عشر للزوجة الربع (ثلاث) والجدات السدس (اثنتان) لا ينقسمان عليهن

وبوافقان رءوسهن بالنصف فتحفظ نصف رءوسهن (اثنتين) وللأخوات

لأمر الثلث أربعة توافق عدد هن بالربع فتحفظ ربعهن (اثنتين) ❖

جزء السهم المذكور في أصل المسألة بعولها إن عالت وما حصل فمعه تصح - العمل الرابع

أن تضرب سهام كل فريق من أصل المسألة في جزء السهم فما حصل فهو نصيبه من

تصحيحها. أمه ما يخصها من (اعانة الناهض) والذي نأفت إليه نظرك هو ما أطلقه

هنا كما هو صريح المتن أيضاً فيما إذا كانت المحفوظات ثلاثة أو أربعة من النظر

ابتداء بين محفوظين ولو كانت متماثلة أو متداخلة أو متباينة مما يظهر أنه مخالف

لما فصلناه في الشرح من أخذ أحد التماثلات وأكثر المتداخلات وحاصلهما بالتباينان

بعضهما في بعض والنظرين محفوظين فيما إذا كانت متوافقة أو مخالفة فقط فإن

هذا اختلاف لفظي لأن النتيجة في هذا وذاك واحدة وإن كان ما ذكرناه حسن —

ولعله كالناظم اقتصر على ذلك مراعاة للاختصار وتقريباً للبتي والله أعلم ❖

والأخوات للأب الثلثان ثمانية نوافق عدد هن بالثمن فتحفظ
ثمنهن (اثنين) فالمحفوظات متماثلة فتكتفى بأحدها (اثنين) فهو جزء
السهم فتضربه في أصلها عاثلا (سبعة عشر) بأربعة وثلاثين ومنها تصح
وهذه صورتها :
جزء السهم الصحيح حظ

أصلها عاثلا $17 \times (7) = (119)$ الفرد

زوجة ١	٣	المتماثلات	٢	٢
جدك - ٤	٢	٢	٤	١
أخوات لأم - ٤	٢	٢	٨	١
أخوة لأم - ٨	٢	٢	١٦	١

٣- ومثال موافقة فريقين لسهامها ومباينة
الآخر مع تماثل المحفوظات جدتان وأربعة
إخوة لأم وستة أعمام أصلها ستة
للجدتين واحد يباين عدد هما فتحفظ (اثنين) والإخوة للأمر اثنتان نوافق
عدد دم بالنصف فتحفظ نصفهم (اثنين) والأعمام ثلاثة نوافق رء وسهم
بالثلث فتحفظ ثلثهم (اثنين) فالمحفوظات متماثلة فتكتفى بأحدها (اثنين)
فهي جزء السهم فتضربه في أصلها (ستة) بأثنى عشر ومنها تصح وهذه
صورتها :

جزء السهم $\frac{2}{6}$ المحفوظات الصحيح حظ
أصلها ٦ المتماثلات ١٢ الفرد

جدتان - ٢	١	٢	٢	١
إخوة لأم - ٤	٢	٢	٤	١
أعمام - ٣	٢	٢	٦	١

٤- ومثال مباينة فريقين لسهامها -
وموافقة الآخر مع تماثل المحفوظات
ثلاث جدات وثلاثة إخوة لأم وستة
أعمام وأصلها ستة للجدات سهم يباين رء وسهم فتحفظ الرء وس (ثلاثة)
والإخوة للأمر اثنتان تباين رء وسهم فتحفظ الرء وس (ثلاثة) والأعمام
تسعة نوافق رء وسهم بالثلث فتحفظ ثلث الرء وس (ثلاثة) فالمحفوظات
متماثلة فتكتفى بأحدها (ثلاثة) فهي جزء السهم فتضربها في أصلها

سنة بثمانية عشر ومنها تصح وهذه صورتها:

جزء سهمها ٣ المحفوظات التصحيح نصيب
أصل المسألة ٦ المتخالات ١٨ الفرد

أمثلة الحال الثاني

١	٣	٣	١	٣	جدات
٢	٦	٣	٢	٢	إخوة لأمر
١	٩	٣	٣	٣	أعمام

٥- فمثال مباينة كل فريق لسهامه مع

تداخل المحفوظات - خمس أخوات لأمر

وعشر جدات وعشرون عما أصلها

سنة للأخوات الأمر الثلث اثنان تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (خمس)

وللجدات السدس واحد تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (عشرة) وللأعمام

الباقى ثلاثة تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (عشرين) فالمحفوظات

(خمس وعشرة وعشرون) متداخلة فتكتفى بأكبرها (عشرين) فهي جزء

السهم فتضربها في أصلها (سنة) بمائة وعشرين ومنها تصح وهذه صورتها:

٦- ومثال موافقة كل فريق لسهامه مع جزء السهم ٢٠ المحفوظات التصحيح سهام

أصل المسألة ٦ المتخالات ١٢٠ الفرد

٨	٤٠	٥	٢	٢	أخوات لأمر
٢	٢٠	١٠٠	١	١	جدات
٣	٦٠	٢٠	٣	٣	أعمام

تداخل المحفوظات زوجة وأربع جدات

وسنة عشر أخا لأمر وأربعة وستون

أخت لأب أصلها اثنا عشر وتعمل إلى -

سبعة عشر للزوجة الربع (ثلاثة) وللجدات السدس (اثنان) توافق رؤوسهم

بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس (اثنين) وللإخوة للأمر الثلث أربعة توافق

رؤوسهم بالربع فتحفظ ربع الرؤوس (أربعة) وللأخوات لأب الثلثان

ثمانية توافق رؤوسهم بالثلث فتحفظ ثمن الرؤوس (ثمانية) فالمحفوظات

(اثنان وأربعة وثمانية) متداخلة فتكتفى بأكبرها (ثمانية) فهي جزء السهم

فتضربها

فتضربها في أصلها عاثلا (سبعة عشر) بمائة وستة وثلاثين ومنها نصيب وهذه صورتها:

أصلها عاثلا $١٧ \times (٨) = ١٣٦$ الفرد

٢٤	٢٤	٣	١	زوجة
٤	١٦	٢	٢	جدات
٢	٣٢	٤	٤	إخوة لأمر
٨	٦٤	٨	٨	أخوات

٧- ومثال مباينة فريقين لسهامهما وموافقة الآخر مع تدخل المحفوظات - ثلاث جدات وتسعة إخوة لأمر وأربعة وخمسين

عما فأصلها ستة للجدات سدس - سهم يابن رءوسهن فتعطف الرءوس (ثلاثة) وللأخوة للأمر ثلث اثنان تباين رءوسهم فتعطف الرءوس (تسعة) وللأعمام الباقي ثلاثة توافق رءوسهم بالثلث فتعطف ثلث الرءوس (ثمانية عشر) فالمحفوظات (ثلاثة وتسعة وثمانية عشر) متداخلة فتكنفى بأكبرها (١٨) فتضرب في أصلها (٦) بمائة وثمانية ومنها تصح وهذه صورتها:

جزء سهمها - ١٨ المحفوظات التصحيح سهام أصل للسائلة ٦ المتداخلات ١٠٨ الفرد

٦	١٨	٣	١٠	٣	جدات
٤	٣٦	٩	٢	٩	إخوة لأمر
١	٥٤	١٨	٣	٥٤	أعمام

٨- ومثال موافقة فريقين لسهامهما ومباينة الآخر لهما مع تدخل المحفوظات جدتان وثمانية إخوة لأمر وأربعة -

وعشرون عا أصلها (ستة) للجدتين سهم يابنهما فتعطف عدد هما (اثنين) وللأخوة للأمر سهمان يوافقان عدد هم بالنصف فتعطف نصفهم (أربعة) وللأعمام الباقي ثلاثة توافقهم بالثلث فتعطف ثلثهم (ثمانية) فالمحفوظات (اثنان وأربعة وثمانية) متداخلة فتكنفى بأكبرها (ثمانية) فهو جزء السهم وتضربه في أصلها ستة وثمانية وأربعين ومنها تصح وهذه

صورتها:

أمثلة الحال الثالث

جزء السهم ٨ الحفوظات التصحيح حفظ

أصلها ٦ المتداخلات ٤٨ الفرق

جدتان ٢	١	٢	١	٤
إخوة لام ٨	٢	٤	١٦	٢
أعمام ٢٤	٣	٨	٢٤	١

٩- فثال مباينة كل فريق لسهامه مع

توافق الحفوظات - عشر جدات وخمسة

عشر أخالأم وخمسة وعشرون عما

أصلها (ستة) للجدات سهم يباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (١٠)

وللاخوة للام سهمان يباينان رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (١٥) وللأعمام

ثلاثة تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (٢٥) فالحفوظات (عشرة -

وخمسة عشر وخمسة وعشرون) متوافقة بالخمس وحاصل ضرب وفق

بعضها في بعض على الوجه الآتي مائة وخمسون وذلك بان تقول: عشرة

وخمسة عشر متوافقان بالخمس فخمس العشرة اثنان وخمسة عشر ثلثان

وثلثا ثون وخمسة وعشرون متوافقان بالخمس فخمس الثلاثين ستة في

خمسة وعشرين بمائة وخمسين فهي جزء السهم فتضربها في أصلها بتسعات

ومنها تصح وهذه صورتها:

جزء السهم ١٥٠ الحفوظات التصحيح سهام

أصلها ٦ المتوافقات ٩٠٠ الفرق

جدات ١٠	١	١٠	١٥٠	١٥
إخوة لام ٢٥	٢	١٥	٣٠٠	٢٠
أعمام ٢٥	٣	٢٥	٤٥٠	١٨

١٠- ومثال موافقة كل فريق لسهامه مع

توافق الحفوظات - زوجة واثنان عشر

جدة واثنان وثلثا ثون أخالأم وثمانون

اختالاب أصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر للزوجة الربع ثلثة

والجدات السدس اثنان توافق رؤوسهم بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس

(ستة)

(ستة) وللأخوة للأم الثلث أربعة توافق رؤوسهم بالربع فتحفظ ربع الرؤوس
(ثمانية) وللأخوات للأب الثلثان ثمانية توافق رؤوسهن بالثلث فتحفظ
ثلث الرؤوس (عشرة) فالحفوظات (ستة وثمانية وعشرة) متوافقة بالنصف

وحاصل ضرب وفق بعضهما في بعض مائة وعشرون فهي جزء السهم
فتضرب بها في أصلها عائلاً (٧) بألفين وأربعين ومنها تصح وهاك صورتها:

جزء السهم التصحيح سهام

أصلها عائلاً ١٧ × (١٢٠) = ٢٠٤٠ ألف

٣٦٠	٣٦٠	متوافقان	٣	١	زوجة
١٢	٢٤٠	٦	٢	١٧	جدات
١٥	٤٨٠	٨	٤	٣٢	إخوة للأم
١٢	٩٦٠	١٠	٨	٨١	أخوات للأب

١١- ومثال موافقة فریقین لسهما مھما

ومباينة الآخر لهما مع توافق الحفوظات

أربع جدات واثنا عشر أخاً للأم وثلاثون

عماً فأصلها (ستة) للجدات سهم يباين

رؤوسهن فتحفظ الرؤوس (أربعة) وللأخوة للأم سهمان يوافقان رؤوسهم بالنصف

فتحفظ نصف الرؤوس (ستة) وللأعمام ثلاثة توافق رؤوسهم بالثلث

فتحفظ وفق الرؤوس (عشرة) فالحفوظات (أربعة وستة وعشرة) متوافقة

بالنصف وحاصل ضرب وفق بعضهما في بعض (ستون) فهي جزء السهم

فتضرب بها في أصلها (ستة) بثلاثمائة وستين ومنها تصح وود تلك صورتها:

جزء سهمها ٦٠ الحفوظات التصحيح حفظ

أصلها ٦ المتوافقان ٣٦٠ ألف

١٥	٦٠	٤	١	٤	جدات
١٢	١٢٠	٦	٢	١٢	إخوة للأم
٦	١٨٠	١٠	٣	٣٠	أعمام

١٢- ومثال مباينة فریقین لسهما مھما

وموافقة الآخر لهما مع توافق الحفوظات -

ست جدات وثمانية إخوة للأم وعشرة

أعمام أصلها (ستة) للجدات سهم يباين

رؤوسهن فتحفظ الرؤوس (ستة) وللأخوة للأم سهمان يوافقان رؤوسهم

بالنصف فتحفظ نصف رؤسهم (أربعة) وللأعمام ثلاثة تباين رؤوسهم
فتحفظ الرؤوس (عشرة) فالمحفوظات (ستة وأربعة وعشرة) متوافقة بالنصف
وحاصل ضرب وفق بعضها في بعض (ستون) فهي جزء السهم فتضربها في أصلها
(ستة) بثلاثة وستين ومنها تصح واليك صورتها:

جزء السهم ٦ الحفوفات التجميع نصيب
أصل السهم ٦ التوافقات ٣٦٠ العدد

١٠	٦٠	٦	١	٦٠	جدات
١٥	١٢٠	٤	٢	١٢٠	أخوة لأب
١٨	١٨٠	١٠	٣	١٨٠	أعمام

أمثلة الحال الرابع

١٣- فمثال مباينة كل فريق لسهامه مع
تباين المحفوظات - جدتان وثلاثة أخوة
لأمر وخمسة أعمام أصلها (ستة) للجدتين

سهم يباينهما فتحفظ عددهما (اثنتين) وللأخوة للأمر سهمان يباينان عددهم
فتحفظ عددهم (ثلاثتين) وللأعمام ثلاثة تباينهم فتحفظ عددهم (خمسة)
فالمحفوظات (اثنتان وثلاثة وخمسة) متباينة وحاصل ضرب بعضها في
بعض (ثلاثون) جزء السهم فتضربها في أصلها (ستة) بمائة وثمانين
ومنها تصح وهذه صورتها:

جزء سهمها ٢ الحفوفات التجميع حفظ
أصلها ٦ التباينات ١٨٠ العدد

١٥	٣٠	٢	١	٣٠	جدتان
٢٠	٦٠	٣	٢	٦٠	أخوة لأب
١٨	٩٠	٥	٣	٩٠	أعمام

ومثلها - جد وخمس جدات

وأربع زوجات وسبع بنات أصلها
أربعة وعشرون وتعود إلى سبعة
وعشرين للجد السدس أربعة

وللجدات السدس أربعة تباين رؤوسهن فتثبت الرؤوس (خمسة)
وللزوجات الثمن ثلاثة تباين رؤوسهن فتثبت الرؤوس (أربعة)

والبنات الثلثان ستة عشر تباين رءوسهن فتثبت الرءوس (سبعة)
فالمثبات (خسة وأربعة وسبعة) متباينة وحاصل ضرب بعض في
بعض وذلك بأن تقول أربعة في خمسة بعشرين وعشرون في سبعة بمائة
وأربعين - جزء السهم تضربه في أصلها تبلغ ثلاثة آلاف وسبع مائة
وثمانين ومنها تصح - وهي كالتي قبلها من المسائل الصم لأن كل مسألة
عما التباين تسمى صمها لما فيها من الشدة تشبهها بالحجر الأصم أي
الصلب وهذه صورتها تأملها وطبقها فترى عليها . جزء السهم التصحيح نصيب
أصلها عائلاً $٢٧ \times (١٤٠) \times ٧٨٠ = ٣٧٨٠$ الفرق

جد	٤	المتباينات	٥٦٠	٥٦٠
جدات - ٥	٤	٥	٥٦٠	١١٢
زوجات - ٤	٣	٤	٤٢٠	١٠٥
بنات - ٧	١٢	٧	٢٢٤٠	١٤٠

١٤ - ومثال موافقة كل فريق لسهامه
مع تباين المحفوظات - زوجة وست
جدات وعشر أخوات لامر وأربعة عشر
أختاً أصلها اثنا عشر وتقول إلى -

سبعة عشر للزوجة الربع ثلاثة وللجدات السدس اثنان توافق رءوسهن
بالنصف فتعطف نصف الرءوس (ثلاثة) والأخوات للأمر الثلث أربعة توافق
رءوسهن بالنصف فتعطف نصف رءوسهن (خمسة) والأخوات لأب الثلثان ثمانية
توافق رءوسهن بالنصف فتعطف نصف الرءوس (سبعة) فالمحفوظات (ثلاثة وخمسة

جزء السهم ١٠٥ المحفوظات التصحيح سهام
أصلها عائلاً (٧) المتباينات ١٧٨٥ الفرق

زوجات - ١	٣		٤٥٠	٤٥٠
جدات - ٢	٢	٣	٢١٠	٣٥
أخوات لأب - ٤	٤	٥	٤٢٠	٤٢
أخوات لأب - ٨	٨	٧	٨٤٠	٦٠

وسبعة) متباينات وحاصل ضرب بعضها
في بعض مائة وخمسة في جزء سهمها فتضربها
في أصلها عائلاً (٧) بألف وسبع مائة وخمسة
وثمانين ومنها تصح وصورتها هذه :

١٥- ومثال مباينة فربقين لسهامهما وموافقة الآخر لهما مع تباين المحفوظات جدتان وثلاثة إخوة لأمر وخمسة عشر عما أصلها (سته) للجدتين سهم يباينها فتحفظ عدد هما (اثنين) وللإخوة للأمر سهمان يباينان رءوسهم فتحفظ الرؤس (ثلاثة) والأعام ثلاثة توافقهم بالثلث فتحفظ ثلثهم (خمسة) فالحفوظات (اثنان وثلاثة وخمسة) متباينة وحاصل ضرب بعضها في بعض (ثلاثون) فهي جزء السهم فتضربها في أصلها (سته) تبلغ مائة وثمانين ومنها تصح وهذه صورتها:

١٦- ومثال موافقة فربقين لسهامهما ومباينة جزء السهم (٣٠) الحفوظات التصحيح حفظ
الآخر لهما مع تباين المحفوظات جدتان وستة إخوة
لأمر وخمسة عشر عما أصلها ستة للجدتين
السدس سهم يباينها فتحفظ عدد هما

١٥	٣٠	٢	١	٢	جدتان
٢٠	٦٠	٣	٢	٦	إخوة لأمر
٦	٩٠	٥	٣	١٥	أعام

(اثنين) وللإخوة للأمر سهمان يوافقان عددهم بالنصف فتحفظ نصف عددهم (ثلاثة) وللأعام الباقي ثلاثة توافقهم بالثلث فتحفظ ثلث عددهم (خمسة) فالحفوظات (اثنان وثلاثة وخمسة) متباينة وحاصل ضرب بعضها في بعض (ثلاثون) فهي جزء السهم فتضربها في أصلها (سته) بمائة وثمانين ومنها تصح وإذا أردت القسمة فأضرب سهام كل نصف من أصلها في جزء سهامها ثم اقسام الحاصل على ذلك النصف يخرج لكل فرد

١٥	٣٠	٢	١	٢	جدتان
١٠	٦٠	٣	٢	٦	إخوة لأمر
٦	٩٠	٥	٣	١٥	أعام

نصيبه من التصحيح وهذه صورتها
واضحة:

أما الانكسار على أربع فرق فلا يتأق إلا
في أصل اثني عشر مطلقا وفي أصل أربعة

وعشرين إن لم يعل أماما امتنع فيه من الأصول الانكسار على ثلاث فرق فامتنع فيها على أربع فرق بالضرورة وأما أصل ستة فلا متى اجتمع فيه أكثر من ثلاث فرق فلا بد أن يكون هناك ذونصف ولا يكون الا واحدا - وأما أصل ستة وثلاثين فإنما يتعدد فيه الزوجات والجدا والاخوة والأخوات - فأما الجد فلا يكون الا واحدا .

ومسائل الانكسار الممكن وقوعها على أربع فرق باعتبار النسبتين بين السهام والعروس وباعتبار النسب الأربع بين المحفوظات اثنتان وستون مسألة نذكر منها فيما يلي ما يجدر أن يكون دستور العمل فيما لم نذكر .

١- مثال مبيانية فريق لسهامه وموافقة ثلاث فرق مع تماثل المحفوظات زوجتان وأربع جدات وثمانية إخوة لأمر وستة عشر شقيقة أصل المسألة اثنا عشر وتعود إلى سبعة عشر فللزوجتين الربع ثلاثة منكسرة عليهما وتباينهما فتحفظ عدد هما (اثنتين) وللجدات السدس اثنان توافقهن بالنصف فتحفظ نصف عدد هن (اثنتين) وللأخوة للأمر الثلث أربعة توافقهم بالربع فتحفظ ربع عدد هم (اثنتين) وللشقيقات الثلثان ثمانية توافقهن بالثلث فتحفظ ثمن عدد هن (اثنتين) فالمحفوظات متماثلة فتكفي بأحد ما جاز السهم تضربه في أصلها عاثلا (١٧) بأربعة وثلاثين ومنها تصح ودونك صورتها واضحة

٢- ومثال موافقة فريق لسهامه ومبيانية أصلها عاثلا ١٧ المتماثلة ٣٤ الفرد

ثلاث فرق مع اختلاف المحفوظات - زوجتان ٢ ٣ ٢٠ ٦ ٣
جدات ٤ ٢ ٢ ٤ ١
أخوة ٨ ٤ ٧ ٨ ١
شقيقات ١٦ ٨ ٢ ١٦ ١

للزوجتين الربع ثلاثة تباينهما فحفظ عدد هما (اثنتين) ولجدات السدس اثنان
تباينهن فحفظ عدد هن (ثلاثة) والاخوة للأم الثلث أربعة تباينهم فحفظ
عدد هم (خمسة) والأعمام الباقي ثلاثة توافقهم بالثلث فحفظ وفق عدد هم
(ثلاثة) فالحفوظات (اثنان وثلاثة وخمسة وثلاثة) مختلفة فتلاثة وثلاثة
مماثلان فتكفي بأحدهما وثلاثة واثنان متباينان وحاصل ضرب أحدهما في
الأخر ستة - وستة وخمسة متباينان وحاصل ضرب أحدهما في الآخر (ثلاثون)
ففي جزء السهم فتضربهما في أصلها (١٢) فتصح من ثلثمائة وستين وهذه صورتها
بجدولها واضحة:

جزء السهم ٣ الحفوظات التصحيح حفظ
أصل المسألة ١٢ المختلفة ٣٦٠ الفرد

زوجتان ٢	٣	٢	٩٠	٤٥
جدات ٣	٢	٣	٦٠	٢٠
اخوة للأم ٤	٥	١٢	١٢٠	٦٤
أعمام ٩	٣	٩٠	١٠	

ملاحظة اعلم أن اختلاف الحفوظات
يصدق بمخالفة واحد منها أو أكثر عن
تمامها أو تداخلها أو تباينها أو توافقها
كثلاثة ثلاث مرات وأربعة - أوستة

وكأربعة وثمانية وستة عشر وخمسة - أوستة - وكثلاثة وخمسة وسبعة - و
سبعة أو أربعة عشر - وفي هذه الحالة تكفي بأحد التماثلين أو التماثلات أو أكبر
للتداخلين أو المتداخلات ثم تنظر بينه وبين المخالف أو المخالفين ففي المثال
الأول تكفي بأحد الأعداد الثلاثة وتنظر بينه وبين الأربعة أو الستة - وفي
المثال الثاني تكفي بالستة عشر وتنظر بينه وبين الخمسة أو الستة وفي
اثنين وثلاثة وخمسة وثلاثة خذ أحد الثلاثين وانظر بينه وبين الاثنين
ثم بين الحاصل وبين الخمسة واحذر أن تنظر بين الاثنين والثلاثة ثم بين

الحاصل والخمسة ثمين الحاصل والثلاثة فإن ذلك - وإن صححت العملية - يؤدي إلى تطويل العمل بدون فائدة فافهم هذه الملاحظة الثمينة .

٣- ومثال مباينة فريقين لسهامهما وموافقة فريقين مع تماثل المحفوظات الأربعة أربع زوجات وثماني جدات وستة عشر أخا لأم وأربعة أعمام - أصلها اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة منكسرة عليهن وتباين رؤوسهن فتحفظ الرؤوس (أربعة) وللجدات السدس اثنان توافق رؤوسهن بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس (أربعة) وللأخوات للأم الثلث أربعة توافق رؤوسهن بالربع فتحفظ ربع الرؤوس (أربعة) وللأعمام الباقي ثلاثة تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (أربعة) فالحفوظات متماثلة فأحد ها (أربعة) جزء السهم تضربه في أصلها فتصح من ثمانية وأربعين وصورتها هذه :

٤- ومثال مباينة فريقين لسهامهما - جزء السهم في المحفوظات التوضيح حفظ أصلها ١٢ التماثلات ٤٨ الفرق

زوجات ٤	٣	٤	١٢	٣
جدات ٨	٢	٤	٨	١
أخوة لأم ١٢	٤	٤	١٢	١
أعمام ٤	٣	٤	١٢	٣

وموافقة فريقين مع توافق المحفوظات أربع زوجات واثنا عشر جدة وأربعون أخا لأم وستة عشر عما فأصلها اثنا عشر للزوجات وأعمام ٤

الربع ثلاثة تباين رؤوسهن فتحفظ جميع الرؤوس (أربعة) وللجدات السدس اثنان يوافقان رؤوسهن بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس (ستة) وللأخوة للأم الثلث أربعة توافق رؤوسهم بالربع فتحفظ ربع الرؤوس (عشرة) وللأعمام الباقي ثلاثة تباينهم فتحفظ جميع الرؤوس (ستة عشر) فالحفوظات (أربعة وستة وعشرة وستة عشر) متوافقة والحاصل من ضرب وفق بعضهما في

بعض (٢٤٠) جزء السهم فاضربه في أصلها (١٢) تبلغ (٢٨٨٠) ودونك

صورتها بالتصوير يغني عن إطالة التعبير جزء السهم ٢٤٠ المحفوظات الصحيح حفظ

٥- ومثال مباينة فريقين لسهامهما وموافقة أصلها ١٢ المتوافقات (٢٨٨٠) الفرد

زوجات ٤	٣	٤	٧٢٠	٦٨٠
جدات ١٢	٢	٦	٤٨٠	٤٠
أخوة لأب ٤	٤	١٠	٩٦٠	٢٤
أخوات ١٢	٣	١٢	٧٢٠	٤٥

فريقين مع اختلاف المحفوظات - أربع

زوجات وخمس جدات واثنان وثلاثون

أخا لأب وعشرون أختا لأب أصلها

اثنا عشر وتعود إلى سبعة عشر للزوجات ثلاثة تباينهن فتعطف عدد هن
(أربعة) وللجدات اثنان تباينهن فتعطف عدد هن خمسة وللأخوة لأب أربعة
توافقهم بالربع فتعطف ربع عدد هم (ثمانية) وللأخوات لأب ثمانية توافقهن
بالربع فتعطف ربع عدد هن سبعة فالمحفوظات (أربعة وخمسة وثمانية
وسبعة) وهي مختلفة والمتحصل من النظر إليها بالنسب الأربع (مائتان وثمانون)
في جزء السهم وتصبح بضربه في أصلها من أربعة آلاف وثلاثمائة وستين
وهناك صورتها مجدولة:

جزء سهمها ٢٨٠ المحفوظات الصحيح نصيب

أصلها مائتا ١٧ المختلفة ٤٧٢٠ الفرد

زوجات ٤	٣	٤	٨٤٠	٢١٠
جدات ٥	٢	٥	٥٦٠	١١٢
أخوة لأب ٤	٤	٨	١١٢٠	٣٥
أخوات ١٢	٨	٧	٢٢٤٠	٨٠

٦- ومثال مباينة فريق لسهامهما

وموافقة ثلاث فرق مع تداخل المحفوظات

أربع زوجات وأربع جدات واثنان

وثلاثون أخا لأب ومائة وثمانية وعشرون

أختا لأب أصلها اثنا عشر وتعود إلى سبعة عشر للزوجات الربع ثلاثة
تباينهن فتعطف الرؤس (أربعة) وللجدات السدس اثنان توافق رؤسهم

بالنصف فتحتفظ نصف الرؤوس (اثنتين) وللإخوة للأمر الثلث أربعة
توافق وسهم بالربع فتحتفظ ربع الرؤوس (ثمانية) وللأخوات للأب
الثلثان ثمانية توافق ربع وسهم بالثلث فتحتفظ ثمن الرؤوس (ستة عشر)
فالحفوظات (أربعة واثنان وثمانية وستة عشر) متداخلة وأكثرها (١٦)
جزء سهم المسألة تضربه في أصلها عائلا (١٧) فتصبح من مائتين واثنين
وسبعين وهذه صورتها:

جزء سهمها ١٦ الحفوظات التصحيح حفظ

٧- ومثال مباينة فريق لسهامه - أصلها عائلا ١٧ المتداخلات ٢٧٢ الفرد

١٢	٤٨	٤	٣	زوجات ٤
٨	٣٢	٢	٢	جدات ٤
٢	٦٤	٨	٤	إخوة لأب ٣٢
١	١٢٨	١٦	٨	أخوات لأب ١٢٨

وموافقة ثلاث فرق مع اختلاف الحفوظات
أربع زوجات وأربع جدات واثنان
وثلاثون أخا لأمر وخمسة عشر عما أصلها

اثنا عشر للزوجات ثلاثة تباينهن فتحتفظ عدد هن (أربعة) وللجدات
اثنان توافقهن بالنصف فتحتفظ نصفهن (اثنتين) وللإخوة للأمر ثلاثة
توافقهم بالربع فتحتفظ ربعهم (ثمانية) وللأعمام ثلاثة توافقهم بالثلث
فتحتفظ ثلثهم (خمسة) فالحفوظات (أربعة واثنان وثمانية وخمسة) مختلفة
والتحصل من النظر إليها بالنسب الأربع

جزء سهمها ٤ الحفوظات التصحيح حفظ

٤٠- أربعون فهي جزء السهم فتضربها أصلها ١٢ المختلفة ٤٨٠ الفرد

٣٠	١٢٠	٤	٣	زوجات ٤
٢٠	٨٠	٢	٢	جدات ٤
٥	١٦٠	٨	٤	إخوة لأب ١٦٠
٨	١٢٠	٥	٣	أعمام ١٥

(٤٠) أربعون فهي جزء السهم فتضربها
في أصلها (١٢) فتصبح من أربع مائة
وثمانين وانظر صورتها هذه:

٨- ومثال مباينة فريق لسهامه وموافقة

من أمثلة الانكسار على أربع فرق ٣٦١

ثلاث فرق مع توافق المحفوظات أربع زوجات واثناعشرة جدة وأربعون أخاً للأم ومائة وأربع وأربعون اختاً لأب أصلها اثنا عشر وتعمل إلى سبعة عشر للزوجات ثلاثة تباينهن فتحفظ الرؤوس (أربعة) وللجدات اثنان توافقهن بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس (ستة) وللأخوة للأم أربعة توافقههم بالربع فتحفظ ربع الرؤوس عشرة وللأخوات لأب ثمانية توافقهن بالثلث فتحفظ ثمن عددهم (ثمانية عشر) فاللحفظ لك (أربعة وستة وعشرة وثمانية عشر) متوافقة وحاصل ضرب وفق بعضها في بعض على الوجه الآتي جزء السهم وذلك بأن تقول: أربعة وستة متوافقة بالنصف فنصف الأربعة اثنان في ستة باثنى عشر - واثناعشر وعشرة متوافقان بالنصف فنصف الإثنى عشر ستة في عشرة بستين - وستون وثمانية عشر متوافقان بالسدس فسدس الستين عشرة في ثمانية عشر بمائة وثمانين فهذا الحاصل جزء سهم المسألة تنضربه في أصلها عاثلاً بثلاثة آلاف وستين ومنها تصبح وإليك صورتها بيئة:

٩- ومثال مباينة فريقين لسهماهما

جزء السهم ١٨٠	المحفوظات التصغير حفظ أصلها عاثلاً ١٧	المتوافقات ٣٦٠	الفرق
زوجات ٤	٣	٤	٥٤٠
جدات ١٢	٢	٦	٣٦٠
أخوة للأم ٤	٤	١٠	٧٢٠
أخوات لأب ١٤	٨	١٨	١٢٤٠
١٣٥			

ومتوافقة فريقين مع تباين المحفوظات زوجتان وست جدات وعشرة أخوة للأم وسبعة أعمام أصلها اثنا عشر للزوجتين ثلاثة تباينها فتحفظ عددها

(اثنين) وللجدات اثنان يوافقان رؤوسهن بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس

(ثلاثة)

ثلاثة) وللإخوة للأمر أربعة توافق رؤوسهم بالنصف فتحفظ نصف الرؤوس (خمس) وللأعمام ثلاثة تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (سبعة) فالحفوظات (اثان وثلاثة وخمسة وسبعة) متباينة وحاصل ضرب بعضها في بعض (مائتان وعشرة) فهي جزء السهم فاضربه في أصلها (١٢) تبلغ ألفين وخمسمائة وعشرين ومنها تصبح وهذه صورتها:

١٠- ومثال مباينة الفرق الأربع - جزء السهم (٢١٠) الحفوظات القميص حفظ أصلها ١٢ التباينات ٢٥٢٠ الفرد

زوجتان ٢٠	٣	٢	٣١٥
جدا ٢٠	٢	٣	٧٠
إخوة ١٠	٤	٥	٨٤
أعمام ٧	٣	٧	٩٠

لسمها مع اختلاف الحفوظات أربع زوجات وخمس جدات وخمسة إخوة لأمر وخمسة أعمام أصلها اثنا عشر لاجتماع الربع مع السدس للزوجات ثلاثة

تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (أربعة) وللجدات السدس اثنان تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (خمس) وللإخوة للأمر أربعة تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (خمس) وللأعمام الباقي ثلاثة تباين رؤوسهم فتحفظ الرؤوس (خمس) فالحفوظات مختلفة والناج عن النظر بينهما بالنسبة الأربع عشرون فهي جزء سهم المسألة فتضربها في أصلها فتصبح من مائتين وأربعين وهالك صورتها:

جزء السهم ٢١ الحفوظات القميص حفظ أصل المسألة ١٢ المختلفة ٣٢٠ الفرد

زوجات ٤	٣	٤	١٥
جدا ٥	٢	٥	٥
إخوة ٥	٤	٥	١٦
أعمام ٥	٣	٥	١٥

تنبه اعلم أن التوافق بين الفرق الأربع كلها وسهامها غير ممكن لأن سهام الزوجات تباينهم دائما ذسها مهن ثلاثة سواء كانت المسألة من اثني عشر

أو من أربعة وعشرين فإذا كانت الزوجات اثنتين أو أربعاً كانت سهامهن مباينة لهن أما إذا كانت واحدة أو ثلاثاً فلا انكسار.

١١- ومثال مباينة الفرق الأربع لساكنها مع تباين المحفوظات زوجتان وثلاث جدات وخمس أخوات لأمر وسبع أخوات لأب أصلها اثنا عشر وتعمل إلى سبعة عشر للزوجتين ثلاثة لا تنقسم عليهما وتباينهما فتحفظ عدد هما (اثنتين) وللجدات اثنتان تباينهن فتحفظ عدد هن (ثلاثة) وللأخوات للأمر أربعة تباينهن فتحفظ عدد هن (خمس) وللأخوات للأب ثمانية تباينهن فتحفظ عدد هن (سبعة) فالمحفوظات (ثلاثة واثنان وخمس وسبعة) متباينة وحاصل ضرب بعضها في البعض الآخر مائتان وعشرة بأن تقول: اثنان في ثلاثة ستة وستة في خمسة بثلاثين - وثلاثون في سبعة بمائتين وعشرة فهي جزء السهم فضربها في أصلها عائلاً تبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة وسبعين ومنها تصح - وهي من المسائل الصعبة التي تليها إذا كل مسألة عم فيها التباين بين زوجين كل فريق وسهامه وبين المحفوظات تسمى سهاماً لما فيها من الشدة تشبهاً بها بالحجر الأصم أي الصلب وهذه صورتها تأملها وتفهمها:

جزء سهمها (٢١٠) المحفوظات التصحيح نصيب
أصلها عائلاً ١٧ التباينات ٣٥٧٠ الفرد

زوجتان - ٢	٣	٢	٦٢٠	٣١٥
جدات - ٢	٢	٣	٤٢٠	١٤٠
أخوات لأمر - ٤	٥	٥	٨٤٠	١٢٨
أخوات لأب - ٧	٨	٧	١٦٨٠	٦٤٠

ومثلها مسألة الامتحان الشهيرة وهي أربع زوجات وخمس
جدات وسبع بنات وتسعة أعمام أصلها أربعة وعشرون لاجتماع الثمن
والسدس للزوجات الثمن (ثلاثة) تباين رءوسهن فتحفظ الرءوس (أربعين)
وللجدات السدس أربعة تباين رءوسهن فتحفظ الرءوس (خمسة) والبنات
الثلثان ستة عشر تباين رءوسهن فتحفظ الرءوس (سبعة) والأعمام واحد
يباين رءوسهم فتحفظ الرءوس (تسعة) فالحفوظات (أربعة وخمسة وسبعة
وتسعة) كلها متباينة وحاصل ضرب بعضها في البعض الآخر على الوجه المتقدم
ذكره (ألف ومائتان وستون) فهي جزء السهم فاضربه في أصلها (٢٤) تبلغ
ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين ومنها تصح ثم من له شيء من أصلها يعطاه
مضر وباقى جزء سهمها للزوجات من أصلها ثلاثة فاضربها في جزء السهم
يحصل ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانون فاقسمها عليهم يخرج لكل زوجة
تسعمائة وخمسة وأربعون وللجدات أربعة فاضربها في جزء السهم يحصل
خمسة آلاف وأربعون فاقسمها عليهم يخرج لكل جدة ألف وثمانية والبنات
ستة عشر فاضربها في جزء السهم يحصل عشرون ألفاً ومائة وستون
فاقسمها عليهم يخرج لكل بنت ألفان

جزء سهمها (١٢٦٠) الحفوظات التوزيع سهام
أصلها - (٢٤) المتباينة ٣٠٢٤ الفرد
وثمانمائة وثمانون والأعمام واحد فاضربه

زوجات - ٤	٣	٤	٣٧٨٠	٩٤٥
جدات - ٥	٤	٥	٥٠٤٠	١٠٠٨
بنات - ٧	١٦	٧	٢٠١٢٠	٢٨٨٠
أعمام - ٩	١	٩	١٢٦٠	١٤٠

في جزء السهم يحصل ألف ومائتان
وستون فاقسمها عليهم يخرج لكل عم
مائة وأربعون ودونك صورتها مرقومة
واضحة:

وانما سميت مسألة الامتحان لأنهم كانوا في الصدر الأول كثيرًا ما يمتحنون
بها الطلبة فيقال خلف أربع فرق من الورثة كل فرقة منهم أقل من عشرة
ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين ألفًا ما صور رتتها فيستغرب
المستول ذلك لأنه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق أكثر من مائة
ومع ذلك تصح من أقل من هذا المبلغ - ويقال في الجواب صور رتتها مات
رجل عن أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة أعمام وقد
علمت كيفية العمل فيها - واعلم أن مسألة الامتحان إنما يمكن وقوعها عندنا
وعند الحنيفة فقط - وأما عند المالكية والحنابلة فلا يمكن لأن فيها إرث خمس
جدات وهو ممتنع عندهما .

وبهذا ينتهي باب تأصيل المسائل وتصحيحها - ويليه باب المناظرة
وانما أعقبه به لأنه نوع من التصحيح إلا أن الأول تصحيح بالنسبة لميت
واحد والثاني تصحيح بالنسبة لميتين فأكثر في

ثُمَّ مَتَى شَخَّصَ قَضِي عَمَّالَهُ ۖ وَمَاتَ بَعْضُ وَارَثِيهِ بَعْدَهُ
قَبْلَ اقْتِسَامِ تَرَكَةِ لَهُ فَإِنَّ ۖ لَمْ يَرِثِ الثَّانِي سِوَى الْبَاقِي مِمَّنْ
باب الناسخات

هذا الباب من أصعب أبواب هذا الفن ولا يتقنه إلا ما هرهرة الفرائض
والحساب وهو نوع من تصحيح المسائل إلا أنه تصحيح بالنسبة
لبيتين فصاعدا وما قبله تصحيح بالنسبة لميت واحد فلهذا ذكره عقبه -
ولأن الطالب لا يتأهل لمعرفة الناسخة إلا بعد أن يعرف تصحيح المسائل
فعرفة عملية التصحيح أساس لمعرفة عملية الناسخات والأساس مقدم
على البناء - والناسخات جمع مناسخة^(١) مأخوذة من النسخ وهو لغة
يطلق على الإزالة تقول: نسخت الشمس الظل أي أزالته وعلى التغيير تقول:
نسخت الريح أنار الديار أي غيرتها وعلى النقل تقول: نسخت الكتاب أي
نقلت ما فيه^(٢) والنسخ في اصطلاح علماء الأصول: رفع حكم شرعي بإثبات
آخر كرفع وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة ومقتضى
ذلك أنه لا يكون إلا إلى بدل وعليه الإمام الشافعي رضي الله عنه - وكذا

(١) بفتح السين على الأشهر مصدر وانما جمعت مع أن المصدر لا يشي ولا يجمع لاختلاف
أنواعها أو اسم مفعول ويصح كسرهما على خلاف الأشهر اسم فاعل وعلى كل فالفاعلة
ليست على بابها لأن المسألة الأولى منسوخة فقط والثانية ناسخة فقط - والفاعلة تقتضي
الفعل من الجانبين كالمعاربة وصييت مناسخة لأن المسألة الأولى انتسخت بالثانية
أو لأن المال ينتقل فيها من وارث إلى وارث - (٢) أي باللفظ والمعنى نقلًا صحيحًا فانقل
المعنى لكن بالفاظ آخر قليل له سلب وان افسد المعنى واللفظ افسادًا كليًا قليل له
بعض الأئمة

بعض الأئمة - وذهب بعضهم إلى أنه قد يكون لا إلى بدل ومثل ذلك
 بأية (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقات)
 فإنه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل - وميتع
 الأول كون بلا بدل بل إلى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم الصدقة
 والمناسخة في اصطلاح علماء الفرائض أن يموت من ورثة الميت الأول
 واحد أو أكثر قبل قسمة التركة^(٣) وسعى هذا مناسخة لانقضاء المال فيه
 من واحد إلى آخر وبذلك معنى المناسخة فقال (ثم متى شخص)
 من ذكر أو أنثى أو خنثى (قضى بحاله)^(٤) أى مات والشرط في ذلك أن يترك
 ورثته وتركته وإلا فلا مناسخة والشرط الثاني ذكره بقوله (ومات بعض
 وارثيه) واحدا كان أو اثنان أو أكثر ولذا عبر ببعض ليشمل الواحد والأكثر
 (بعده) أى بعد موت مورثه (وقبل اقتسام تركة له) أى وقبل قسمة تركة
 المورث وإلا فلا مناسخة أيضا - واقتصاره على ذكر موت بعض ورثة
 الميت الأول جرى على الغالب وإلا فالحكم كذلك فيما دام مات وارث الميت
 الأول ثم مات وارث الميت الثاني قبل قسمة تركة الميت الأول - وتتعدد
 مسخ بالمعنى أوله فالفرق بين النسخ والسسخ والمسح أن النسخ نقل اللفظ والمعنى نقلا
 صحيحا وأن السسخ نقل المعنى دون اللفظ وأن المسح أفساد اللفظ والمعنى أفسادا
 كلياً^(٥) ومناسبة المعنى الاصطلاحي للغوى أن الجامعة تزيل حكم المسائلتين
 قبلها وأولها تغير حكمها أولاً لأن النظر انتقل من المسألة الأولى للشانية قاله الباجورى
 (٤) إنما فصل الصمير ثم وصله بلام الجر لضيق النظم وإلا فالأصل - قضى بحاله
 وكذا يقال في قوله الآتى - تركة له - وفي كل ما يشبهه .

كُلُّ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَوَّلَ ۖ عَصُوبَةٌ فَذَا الْأَخِيرُ جُمْعًا لَا
كَلِمٌ يَكُنْ أَصْلًا وَذَا كَيْتٍ ۖ عَنْ إِخْوَةٍ لِعِزِّ أُمِّ حَسَّةٍ
فَأَتَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ عَنْ بَقِيٍّ ۖ كَذَلِكَ إِنْ فِي وَارِثٍ لِلسَّابِقِ
المناسخة حينئذ بتعدد من مات من الورثة سواء كانوا من ورثة الميت
الأول أو من ورثة ورثته - وترتيبها كترتيبهم في الموت أفاده شيخنا .
واعلم أن التصحيح لمسائل المناسخات باعتبار الاختصار نوعان
النوع الأول يسمى اختصار المسائل وهو الذي يأتي قبل العمل في غير مسألة
الأول ويسقط فيه الأموات بعده ^(١) وهذا النوع ينقسم إلى ثلاثة أقسام
ذلك لأن إرث الباقيين من كل من الأموات إما أن يكون بالعصوبة فقط
وإما أن يكون بالفرض وإما أن يكون بالعصوبة والفرض معاً . وسنذكر
هذه الأقسام بالتفصيل - القسم الأول أن تنحصر ورثة من مات بعد
الميت الأول فيمن بقي من ورثة من قبله ويرثون كلهم بمطلق العصوبة
وإن كان معهم من يرث بالفرض من الأول فقط أو يرث من الأول وغيره
ثم يموت قبل القسمة ويرث من بقي بمحض التعصيب وقد خص الناظم هذا
القسم بالذكر فقال (فإن لم يرث) الميت (الثاني) بمطلق التعصيب وكذا
من بعده (سوى الباقيين من كل) الورثة (الذين يرثون الأول بالعصوبة)
وإن ورثه ذو فرض لكن لم يرث فيمن بعده أو ورث فيمن بعده أيضاً لكن
مات قبل القسمة وورثه الباقيون بمطلق التعصيب (فذا) الميت (الأخير)
(١) والنوع الثاني اختصار السهام وهو الذي يأتي في آخر العمل ولا يتأق ابتداءً وسيأتى
ذكره وبيانه في الشرح ٤ -

بالنظر للتمحيص فيما ذكر (جعلنا كالم يكن) أي كأن لم يكن موجودا ولا وارثا (أصلا) وكان الأول مات عن الباقيين فقط والحاصل أن المسائل ثلاث :
 الأولى أن الباقيين إيمان يرثوا الأول والثاني ومن بعده بمحض العصبوبة ولا يشاركون في الإرث ذو فرض لافي الأول ولا في غيره أصلا. الثانية أن يشاركون في الميراث فقط الثالثة أن يشاركون ذو فرض في الأول وفرض بعده ثم يموت قبل القسمة ويرث من بقي بمحض العصبوبة ففي هذه المسائل الثلاث يجعل الميراث بعد الأول كالعدم وقد تقدم ذكر الأولى في كلام الناظم وذكر صورتها بقوله (وذا) إشارة لما قرره صورتها (كيت) من ذكر أو أنثى (عن إخوة) فقط أو عن إخوة وأخوات (لغير أم) بأن كانوا أشقاء أو لأب (خسة) مثلا (فات منهم) أي الإخوة أو - الإخوة والأخوات (واحد عن بقي) ممن ذكر فالسألة حينئذ ابتداء عدد رؤسهم وكان لم يمت غير الأول والسألة واضحة لا تحتاج إلى جدول وكذا ما يليها من هذا القبيل لكن لزيادة الإيضاح يحسن أن ترسم في جدول وأن يقدم الأموات فيكون وضعها هكذا.

ومثل ذلك لو خلف زوجة وثلاثة بنين
 وثلاث بنات ستم منهم ماتت الزوجة قبل
 قسمة التركة عليهم جعلت الزوجة كأن لم تكن
 وكان الأول مات عن الأولاد الستة فقط - وكذا
 لو كانت هذه المسألة بتقسيمها إلا أن الأولاد من
 امرأة ماتت قبل أبيهم ثم مات أحدهم أو أكثر جعل الثاني ومن بعده كأن

أصلها ابتداء أربعة

ق	ت	٤
ق	ق	١
ق	ق	١
ق	ق	١
ق	ق	١

..... كَذَاكَ إِن فِي وَارِثٍ لِّلسَّابِقِ

صَاحِبُ فَرَضٍ لَمْ يَرِثْ فِي الثَّانِي : كَالزَّوْجِ وَابْنَيْنِ إِذَا مَا أَذَانَ

لِغَيْرِ وَفَاتَ فَرَدَّ مِنْهُمَا : وَلَنْ يَكُنْ خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ

لم يكن وكان الأول مات عن الباقيين وهم زوجة وخمسة أولاد من غيرها
وليكن وضعهما في الجدول كما يلي :

وكذا الوفيات شخص عن

بنين وبنات من أم واحدة مائت

قبل أو قام بها مانع أو كانوا كلهم

أبناء علات أى من أمهات

متفرقات مات بعضهم عن

الباقيين فقط ثم واحد بعد واحد

قبل قسمة التركة إلى أن بقي منهم

ابن وبنت مثلاً فالمسألة ابتداء من ثلاثة للابن سهران وللبنات سهم ويحسن

أن يكون وضعهما في الجدول ههين الصفحة هكذا

ولوان سلكتنا طريق الناسخة

لصحت من عدد كثير ثم ترجع

بالإختصار إلى ثلاثة . وذكر المسألة

الثانية وصورتها بقوله (كذلك)

الحكم في التصحيح (ان) وجد (في)

وارث) ما من الورثة (له) لم يمت (السابق) أى الأول (صاحب فرض) وورث

منه

أصلها ابتداء ٨			أصلها ابتداء ٩		
١		جه		تت	جه
	ت	ابن غ	٢	ابن	ابن
٢	ق	ابن غ	٢	ابن	ابن
٢	ق	ابن غ	٢	ابن	ابن
١	قه	بنت غ	١	بنت	بنت
١	قه	بنت غ	١	بنت	بنت
١	قه	بنت غ	١	بنت	بنت

				ت	ابن
			ت	ق	ابن
		تت	قه	قه	بنت
٣	تت	قه	قه	قه	بنت
	ق	ق	ق	ق	ابن
٢	ق	قه	قه	قه	بنت
١	قه	قه	قه	قه	بنت

منه بالفرضية ولو لم يرث في الميت (الثاني) أصلا وذلك (كالزوج) ماتت عنه زوجته وعن (ابنين) من غيره كما قال (إذا ما) ما زائدة كان (ذان) الأبناء (الغيره) أى لأب غير الزوج المذكور (فات فرد منهما) عن الآخر فالتمصيح في ذلك أن تسقط الميت الثاني وتقرض أن الأول مات عن زوج وابن اختصارا - فالمسألة حينئذ من أربعة للزوج الربع سهم وللأب الباقي ثلاثة أسهم - وإذا شئت وضعها في جدول فليكن هكذا.

أصلها ٤		
زوج	١	
ابن غ	ت	
ابن غ	ق	٣

وكذلك لو مات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط فإن مسألتهم تصح باختصار من ستة عشر (١) المسألة الثالثة أن يشارك الباقي

ذو فرض في الميت الأول وفيمن بعده ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبية أو ينيهم ويرثه من بقى بمحض العصبية فيجعل ذوا الفرض أيضا كالعدم كما جعل من مات من العصبية كالعدم كالوكان البنون في هذه المسألة كلهم من الزوجة وماتت الزوجة بين بنيها أو بعدهم عن بقى وهم الأبناء فتجعل الزوجة مع بنيها كالعدم وكأن الميت الأول مات عن ابنين فقط وتصح من اثنين أيضا - وكذا نقول في أبوين وزوجة وابنين

(١) السر في هذا أنه إذا كان مع العصبية صاحب فرض ولو يرث من غير المسألة الأولى ولم يخلت الحال فتوارث الباقي أن صاحب الفرض في الأولى كالغريم يأخذ دينه والباقي يقسم بين الورثة على حسب ميراثهم. فلعل المسألة من ثمانية للزوجة الثمن سهم تبقى سبعة لا تقسم على الأبوين وتباين ما يضرب عددها اثنان في أصلها ثمانية بستة عشر للزوجة واحد في اثنين باثنين وبنيتين

وبنتين منها فلم تقسم التركة حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الأب ثم ماتت الأم فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد رؤسهم ثلاثة وكان الميث الأول لم يمت إلا عنهما فقط - لأنه وإن خرج عنهما شيء بشا أو تفاوت فقد عاد إليهما بالذكر مثل حظ الاثنين فكانه لم يخرج عنهما.

القسم الثاني من اختصار المسائل أن يكون إرث الباقيين في كل من الأموات بالفرض وهذا القسم لا يتصور الاختصار فيه قبل العمل إلا في ميتين فقط - وله ثلاثة شروط الشرط الأول انحصار ورثة الميث الثاني في الباقيين من ورثة الميث الأول - الثاني أن لا تختلف أسماء الفروض في المسألتين الثالث أن تكون المسألة الأولى عائلة سواء كان حظ الميث الثاني من الأولى قدر ما عالت به المسألة أو أقل - لا أكثر.

فثال كون حظ الميث الثاني قدر ما عالت به الأولى زوج وأخت شقيقة وأخت لأب أصل المسألة ستة وتعول إلى سبعة للزوج النصف ثلاثة والأخت الشقيقة النصف ثلاثة والأخت من الأب السدس تكملة الثلثين واحد ثم تزوج الزوج بالأخت من الأب وماتت عنه وعن أختها فافرض الميث الثاني وهو الأخت من الأب كالعدم واقطع نصيبها وهو واحد وارم به وتصح المسألة بالاختصار من الباقي وهو ستة لتحقق الشروط فصح الاختصار لأن ورثة الأخت الثانية منحصرون في الباقيين من ورثة الأولى ولم تختلف أسماء الفروض فيهما فإن لكل من الورثة ولهما سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد منهما سبعة أسهم :-

نصف في الأولى والثانية ونصيب الأخت الميتة أيضا من الأولى واحد - وهو قدر ما عالت به .

ومثل ذلك أم وزوج وشقيقة وأخوان من الأم فقبل القسمة تزوج الزوج الأخت الشقيقة ثم ماتت عن بقى فإن المسألة عائلة بثلاثة إلى تسعة وهي قدر نصيبها ولم تختلف أسماء الفروض . وانحصر الورثة في السائلتين فإن الزوج له نصف في الأولى والثانية والأم لها السدس في الأولى والثانية والأخوين من الأم لها الثلث في الأولى والثانية فافرض الميتة الثانية كالعدم واقطع الثلاثة نصيبها من التسعة وارم بها بقى ستة وهو اختصار للناسخة فللزوج ثلاثة وللأم واحد وللأخوين من الأم اثنان . ومثال كون حظ الميت الثاني أقل ما عالت به الأولى ما لو ماتت عن جدة أم أب وزوج وشقيقة وأخت من أب فنكح الزوج الأخت من الأب ثم ماتت عنه وعن الباقيين فالمسألة الأولى عائلة إلى ثمانية ونصيب الأخت من الأب منها واحد وهو أقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها على سبعة على نسبة ارثهم من الأولى فافرض الأولى ماتت عن جدة وزوج - وأخت شقيقة فتصح بالاختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة مثله وللجدة واحد فلو كان حظ الميت الثاني أكثر ما عالت به المسألة الأولى لم يتأت هذا الاختصار .

القسم الثالث هو أن يكون إرث كل من الباقيين بالفرض والتعصيب معا كعشرة إخوة لأم هم بنو أعم أو بنو أعم لأبوين أو لأب فماتوا واحدا بعد واحد إلا أربعة فكل من الأربعة الباقيين يرث بالفرض والتعصيب معا فافرض الأول

وَأَنْ يَكُونَ خِلَافَ مَا تَقَدَّمَ
لِلْمَيِّتِ السَّابِقِ صَحَّحَ مَسْأَلَهُ : أَوْلَى وَثَانٍ صَحَّحَ عَلَى الْآخَرِ لَهُ
ثُمَّ سَهْمَاهُ مِنَ الْأَوَّلِ اعْرِفَ : وَأَنْظُرْ فَإِنَّ تَقْسِمَ عَلَى الْآخَرِ فَنِي
تِلْكَ غَنَى كَالْبُيُوتَيْنِ صَحَّحَا : زَوْجَا عَيْنِ ابْنٍ وَابْنَةُ قَدْ ذَهَبَا
الأول مات عنهم فقط فلهم الثلث فرضا والباقي تعصيبا فأصلها ثلاثة وتصحب
من اثني عشر بهذا الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهمان بالتعصيب
وباختصار الاختصار تصحب من أربعة لتوافق الأنصبا بالثلث . فهذه هي أقسام
اختصار المسائل فتس على كل ما يرد من أشباهه .

النوع الثاني اختصار السهام وهو الذي يأتي في آخر العمل ولا يثنى قبله
وسنذكره بالتفصيل بعد بيان كيفية العمل في تصحيح الناسخات إن شاء الله
تعالى قال الناظم رحمه الله : (وإن يكن) أي يوجد في مسائل الناسخات
(خلاف ما تقدم) بيانه من إمكان اختصار المسائل قبل العمل وذلك بأن لم
يخصم إرث الميت الثاني في الباقي من ورثة الأول بأن ورثه غيرهم
أو شاركهم في إرثه الغير أو انحصر إرث الثاني في الباقي من ورثة الأول لكن
اختلف قدر الإستحقاق من الميت الأول والثاني فالحكم كما قال (للميت
السابق) أي الأول (صحح) له (مسألة أولى) بأن توصلها وتصحيحها
إن احتاجت إلى تصحيح مقدر حياة من مات من الورثة (وثنان) من الأمثلة
(صحح) (السئلة (الآخري له) أيضا كما صححت مسألة الأول - وارسم
فوق كل مصحح جزء سهما عند وضع السائلين في الجدول كاسيأت (ثم
سهما) أي الميت الثاني (من) مصحح المسئلة (الأولى اعرف) أي ثم اعرف
سهما

الاكتفاء بالمسألة الأولى عند انقسام سهام الشان على مسألة
 وبين جزء سيمها ٣٧٥

سهم الميت الشان من المسألة الأولى - فسيمام مفعول مقدم لا عرف - فإذا عرفها
 فقابل بها سيمام مسألته (وانظر) حينئذ تجد أحد ثلاثة أحوال لأنه إما أن
 تنقسم سيمام الميت الشان على مسألته - وإما أن توافقها وإما أن تباينها (فإن
 تنقسم) سيمامه من المسألة الأولى (على) مصصح مسألته (الأخرى) بأن تماثل
 سيمامه (١) مسألته أو تدخلها (ففي) مصصح (تلك) المسألة الأولى (غنى)
 أي كفاية عن عملية المناسجات وتصح المسألان مما صحت منه الأولى -

وجز سيم التصحيح الأول حالة الانقسام واحد أبدا وجزء سيم التصحيح
 الثاني ما يخرج من قسمة نصيب الميت الشان على تصحيحه كما ستري ذلك
 عند التطبيق - فثال انقسام سيمام الشان على مسألته للمماثلة وكون ورثته
 من غير الأولى (كالأبوين) أم وأب (صحاب زوجا) ماتت زوجته ثم الزوج قبل
 أن تنقسم تركته وزوجه (عن ابن وابنة قد ذهبا) أي مات عنهما - فمسألة الأول
 وهي الزوجة : أب وأم وزوج هي إحدى الغراوين اللتين يفرض للأمر فيهما
 ثلث الباقي كما قال الناظم : وثلث باق فرض أم الميت مع : أب مع الزوجة أو زوج
 وقع - فتصح من أصلها ستة لأن فيهما النصف من اثنين وثلث الباقي من
 ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة - فللزوج النصف ثلاثة
 وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان - ومسألة الثاني وهو الزوج :
 ابن وبنت أصلها ثلاثة عدد رؤسها وسيمامه من الأولى ثلاثة منقسمة
 على مسألته بسبب المماثلة فالمسألان حينئذ من ستة لأب الميت الأول

(١) أي كأن تكون سيمامه مماثلة لمسألته كخمس وخسة - أو تكون مسألته داخلية في
 سيمامه لا العكس كأن تكون المسألة خمسة والسهم عشرة فتكون في هاتين الحاليتين
 اثنان

اثنان ولأتمه واحد - ولابن الميت الثاني اثنان ولا بنته واحد ويكون وضعها في الجدول هكذا .

أب	٢	الاولى	١	الثانية	٢	الجامعة
أم	١					
زوج	٣	ت				
		ابن	٢	٢		
		بنت	١	١		

واعلم أن عمل المناسحات بالجدول من الصناعة البديعة العجيبة وهو أسهل وأبعد عن الخطاء وكيفية وضعه أن ترسم جداول طولية خمسة وعرضية بعدد الورثة فتضع في الضلع الأول حول الورثة الميت الأول ثم ترسم فوق الضلع الثاني قوساً تضع فيه المصحح وتحت سهمهم كل وارث بمعداته وفوقه جزء سهم المسألة وتكتب في البيت أي المربع المقابل للميت الثاني تاء علامة على أنه مات وتكتب معه ورثة الميت الأول إن كانوا يرثون منه أيضاً بصفة إرثهم منه كأخ و جدة مثلاً - ومن لم يرث الثاني من ورثة الأول فضع في محله إشارة أو صفر أو أتركه خالياً إلا إذا كان لرسمه فائدة فتثبت مع علامة (١) لتلايق الاشتباه كأن يكون حاجباً لغيره كما إذا كان في المسألة إخوة وأم وأب فإن الإخوة المحجوبين بالأب إن لم يرسموا يذهل عن كونهم حاجبين للأُم من الثلث إلى السدس وإن كان للثاني ورثة غير ورثة الأول فرد في الضلع الثالث من أسفل بيوتاً بعدد سهم كل وارث فبيت ثم تحذف هذه البيوت في العرض إلى آخر الجدول ثم تضع تصحيح البيت الثاني منقمة فهذا هو معنى الماثلة والداخله حالة الانقسام (١) قد أوردنا ذكر العلامات والإشارات المختصرة بختامة آخر - هذا الباب فينا كد عليك أن تعرفها أولاً لتكون على بصيرة بما يأتي منها .

من أمثلة انقسام سهام الثاني على مسأله
وكيفية العمل في ذلك

٣٧٧

في قوس الضلع الرابع وتضع تحته سهام ورثته بإزائهم وفوقه جزء سهم المسألة
ثم تضع الجامعة فوق الضلع الخامس وتعرف مما سيذكر وهكذا تصنع في شبك
المناسعة لكل ميتين فإن كانوا ثلاثة فرد في أضلاع الجدول ثلاثة أضلع على
الخمس السابقة فتصير ثمانية أضلع فإن كانوا أربعة فرد في الشبكات ثلاثة
أضلع فتصير أحد عشر ضلعاً وهكذا كلما زاد ميت كما ستري

ومثال انقسام سهام الثاني على مسأله الأولى الثانية ٧ الجامعة ٤٨
للتداخل (١) وكون ورثة الثاني من غير الأولى
كالو خلف زوجة وابنين وميتين من غيرها
ثم مات أحد الأبناء قبل قسمة التركة عن ثلاثة
بين وبنت فتكون صورة الجدول هكذا

٦			٦	زوجة
١٤			١٤	ابن غ
		ت	١٤	ابن غ
٧			٧	بنت غ
٧			٧	بنت غ
٤	٢	ابن		
٤	٢	ابن		
٤	٢	ابن		
٣	١	بنت		

فأصل المسألة من ثمانية وتصح من ثمانية وأربعين
وهي موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتها أنصبا
الورثة فلكل ابن أربعة عشر ولكل بنت سبعة

وللزوجة ستة - والميت الثاني مكتوب بإزائه ت في الضلع الثالث وتحت
ورثته ومسأله من سبعة وهي موضوعة في قوس الضلع الرابع وتحتها أنصبا
الورثة - وسهامه الأربعة عشر منقسمة على مسأله بسبب المداخلة وخارج
القسمة اثنان فرجى جزء سهمها وجزء سهم الأولى واحد لما تقدم ويأتي فرسما
جزء سهم كل مسألة فوقها وضربنا نصيب كل وارث في جزء سهم مسأله
ووضعنا الحاصل مقابله تحت الجامعة فكان لكل ابن من ورثة الأول أربعة عشر

(١) أو لدخول مسأله في سهامه وكل عدد دخل فيه عدد آخر أربعة عشر وسبعة أو مثاله كسبعة
وسبعة انقسم عليه كما مر قرينا .

ولكل

ولكل بنت سبعة ولكل ابن من الثاني أربعة وللبنت اثنان واما قيدنا بكون
الابنين والبنتين من غير الزوجة لتلايكون في ورثة الميت الثاني أم فلا يتقسم
نصيبه على مسأله .

ومثال انقسام نصيب الثاني وكون ورثته هم ورثة الأول أمر وشقيقة
وعلم تقسم التركة حق ماتت الشقيقة عن في المسألة وهما أمها وعمها فالأولى
من ستة للأم اثنان وللشقيقة ثلاثة وللعلم واحد والثانية من ثلاثة للأم
واحد وللعلم اثنان وسهام الميتة من الأولى منقسمة عليها فتصبح المسألتان
مما صحت منه الأولى وجزء سهميهما واحد لا تقسمهما فإذا ضربه في مال الكل
منهما من الأولى والثانية كان للأم ثلاثة وللعلم ثلاثة كما ترى ذلك في صورتها
هذه :

أولى	ثانية	أجامة اختصارها
أم	أم	١
ق	ت	٣
ع	ع	١

ويتأق فيهما اختصار السهام الاتي بيانه
لتوافق الأنصاء بالثلث فترجع الجامعة
إلى ثلثيها اثنين وكل نصيب إلى ثلث واحد

أولى	ثانية	جامعة
زوج	٣	٢
ختب	٢	ت
ختب	٢	ختب
	١	٣
	١	١

ومثال انقسام سهام الميت الثاني
وكون الورثة من الأولى ومن غيرها كزوج
وأختين لأب فلم تقسم التركة حق ماتت
أحدهما عن الأخرى وبنت فالأولى تصبح

بعولها من سبعة والثانية تصبح من أصلها اثنين ونصيب الميتة الثانية من
المسألة الأولى اثنان منقسمان على مسألتها للماتلة فتصبح المسألتان معا
صحت منه الأولى وهذه صورتها .

ومثال

من أمثلة انقسام سهام الثاني على مسأله
وكيفية العمل في ذلك

٣٧٩

ومثال انقسام سهام الثاني من الأولى وكون ورثته من الأولى
ومن غيرها أيضا كزوج وابين وبنت مات أحد الابين قبل القسمة
عن أبيه وهو الزوج وابين وبنت فأصل مسألة الأول أربعة يخرج ربع
الزوج وتصح من عشرين فللزوج خمسة ولكل ابن ستة وللبنت ثلاثة
ومسألة الثاني أصلها ستة يخرج سدس الأب ومنها تصح وسهامه من
الأولى ستة منقسمة على مسأله فانقل العشرين واجعلها على الصلح
الخامس جامعة للمسألتين واقسمها على الأولى يخرج واحد فهو جزء
سهما فاكته عليها واقسم سهام الثاني من الأولى على مسأله
يخرج واحد فهو جزء سهما فاكته عليها أيضا من له شيء في الأولى
أو الثانية أخذه مضر وبافي جزء سهما ومن ورث فيه ما ضرب ماله
من الأولى في جزء سهما وماله من الثانية في جزء سهما وأعطى مجموع
الخارجين وهذه صورتها:

الأولى	٢. الثانية	١. الجامعة
زوج	٥	أب
ابن	٦	ت
ابن	٦	
بنت	٣	
	ابن	٢
	ابن	٢
	بنت	١

فللزوج من الأولى خمسة في واحد
بخمسة ومن الثانية واحد في واحد
بواحد فيجتمع له ستة وللأول
ستة في واحد بستة وللبنت ثلاثة في
واحد بثلاثة ولكل ابن من الثاني اثنان في واحد
بأثنين وللبنت واحد في واحد بواحد .

واعلم أن الجامعة في هذه المسائل المتقدم ذكرها
هي المسألة الأولى نفسها لانقسام سهام الميت الثاني على مسأله
بمخلاف

وَحَيْثُ السَّهَامُ لَمْ تَقْسَمْ هِيَّةً ۖ فَإِنْ تَبَايَنَّا فَكُلُّ الثَّانِيَّةِ
 يُضْرَبُ فِي الْأَوَّلَى وَإِنْ تَوَافَقَا ۖ فَوْفَقُهَا يُضْرَبُ فِيهَا مُطْلَقًا
 بخلاف ما إذا لم تنقسم فإن الجامعة هي الحاصل من ضرب وفق الثانية
 أو جميعها في الأولى كما سيأتي - وإنما أوضحنا هذه المسائل بالتعبير
 والتصوير لجراء القاعدة بتمامها ولتكون دستور الطالب يفهم به ما سيأتي
 من المسائل التي سنقتصر على تصويرها وشرح المهم فقط وجدير من فهم
 ما تقدم شرحه وتصويره أن يفهم ما سيأتي إن شاء الله تعالى .
 هذا هو العمل فيما إذا انقسمت سهام الميت الثاني من المسألة الأولى على
 مسأله - وأما إذا لم تنقسم فقد ذكر الناظم كيفية العمل بقوله (وحيثما السهام)
 التي هي نصيب الميت الثاني من المسألة الأولى (لم تقسم هية) (١) على مسأله
 فلا يخلو من حالين إما أن تباين سهامه من الأولى مسأله - وإما أن توافقها (٢)
 (فإن تباينا) سهامه ومسأله (فكل الثانية) أي جميع المسألة الثانية (يضرب
 في) جميع المسألة (الأولى وإن توافقا) أي السهام والمسألة (فوفقها) أي وفق
 المسألة الثانية (يضرب فيها) أي في جميع المسألة الأولى (مطلقا) عالت أم لم
 تغل ومن حاصل الضرب في الحالين المذكورين تصح المسألة الجامعة
 (١) هية خمير مؤنث ألقت بهاء السكت تأكيد للضمير المستتر في تقسم العائد
 على السهام (٢) وإنما لم يذكر والمائة والمدخلة بين سهام الثاني ومسأله لأنه
 إن ماثلت السهام الرؤس فهي منقصة فلا حاجة إلى العمل وإن تداخلوا كانت
 السهام الأكثر فكذلك وإن كانت السهام الأقل فهو داخل في التوافق والعمل
 بالوفق أخصر كما مر ۖ

كيفية إجماع جامعة المسألتين وبيان جزئيه سهميهما
وقسمة الجامعة

٣٨١

كَالزَّوْجِ وَالْأَصْلِيِّينَ مَاذَا لِلزَّوْجِ عَنْ ٥ سِتٍّ مِنَ الْبَنِينَ أَوْ يَهْلِكُ عَنْ
ثَلَاثَةِ بَنِي أَخٍ وَزَوْجَةٍ ٥ وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا قَدْ صَحَّحْتَ
كَلَّمَا هُمَا مَتْنُ يَسْقُ الْجَامِعَةُ ٥ فَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْأُولَى مَعَهُ
سَهْمٌ فَيَتِمَّ ضَرْبُهُ فَيَتِمَّ ضَرْبُ ٥ وَمَنْ لَهُ سَهْمٌ مِنَ الْآخَرِ يَتَجَبَّ

الأولى والثانية - فمثال التوافق (كالزوج) ماتت عنه زوجته (و) عن
(الأصيلين) الأب والأم فلم تقسم تركه الزوجة حتى (مات الزوج) المذكور
(عن ست) أي ستة (من البنين) ^(١) فالسألة الأولى أب وأم وزوج هي
إحدى الغراوين المتقدم ذكرهما من ستة للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي
واحد وللأب الباقي اثنان والسألة الثانية من ستة عدد رؤس البنين
وسهام الزوج من الأولى توافق مسأله

الجامعة			الأولى - $\frac{2}{3}$ الثانية - $\frac{1}{3}$	
زوج	٣	ت	١٢	١٢
أب	٢		٤	
أم	١		٢	
ابن	١	١	١	١
ابن	١	١	١	١
ابن	١	١	١	١
ابن	١	١	١	١
ابن	١	١	١	١
ابن	١	١	١	١

بالتلث فيضرب ثلث مسأله اثنان
في جميع الأولى يحصل اثناعشر ومنها تصح
السألة الجامعة للمسألتين وهذه صورتها
وسيأتي بيان كيفية القسمة - ومثال التباين

كالمسألة الأولى أب وأم وزوج لكن بتقدير أن الزوج
يموت عن أربعة أعمام (أو يهلك) أي يموت الزوج (عن
ثلاثة بنى أخ) غير أم (وزوجة) فالمسألة الأولى من
ستة والثانية على كلا التقديرين من أربعة عدد رؤس

(١) جمع ابن وهو خاص بالذكر ويقابله البنت - وأما الولد فمشتري بين الذكر والأنثى
وموضع ستا التي هي للموت موضع ستة التي هي للمذكر لصورة الشعر.

الأعمام

الأعام وأخرج ربع الزوجة وسهام الزوج من الأولى ثلاثة تباين مسألتها
فتضرب مسألتها أربعة في المسألة الأولى فتصح الجامعة للمسألتين من أربعة
وعشرين وهذه صورتها :

الأولى ٤ الثانية ٣ الجامعة ٢٤

زوج	٣	ت		
أب	٢		٨	
أم	١		٤	
		زوجة	١	٣
		ابن أخ	١	٣
		ابن أخ	١	٣
		ابن أخ	٢	٣

فلأب من الأولى اثنان في جزء سهمها
أربعة بثمانية وللاُم منها واحد في أربعة
بأربعة وللزوجة من الثانية واحد في جزء
سهمها ثلاثة بثلاثة ولكل ابن منها واحد في ثلاثة
بثلاثة.

(واعلم) أيها الطالب (بأن كل ما قد صحت) -

المسألتان (كلتاها منه) وهواثنا عشر وأربعة وعشرون في مثالي التوافق
والتباين المذكورين (يسمى الجامعة) للمسألتين إذا عرفت هذا وأردت
معرفة كيفية قسمة الجامعة بين أصناف الورثة ومعرفة نصيب كل منهم من
الأولى أو من الثانية أو منهما (فكل من كان) أى من الورثة - وكل مبتدأ
وكان يمكن جعلها زائدة وعاملة واسمها ضمير مستتر عائد على من (ومن
الأولى) متعلق بمحذوف حال من سهم لتقدمه عليه وجملة (معه سهم)
خبر كان وكان واسمها وخبر هاصلة من وخبر المبتدأ جملة قوله (ففيما ضربوا
فيها ضرب) والأصل فكل من كان معه سهم من الأولى ضرب له فيهما
ضرب فيهما والسهم يرادفه الحظ والنصيب والمعنى أن من له شئ من
المسألة الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها وهو وفق المسألة الثانية
في حالة التوافق بين سهام المييت الثاني من الأولى ومسألتها وجميع
المسألة

فأضربه في وفق سهام الثاني * أو كلها
 المسألة الثانية في حالة التباين بين سهام الميت الثاني ومثاله (ومن
 له سهم من) المسألة (الأخرى) أي الثانية (وموجب) أي يثبت (فأضربه
 في وفق سهام) الميت (الثاني) من المسألة الأولى في حالة التوافق بين
 سهامه من الأولى ومثاله (أو أضربه في سهامه) كلها في حالة
 التباين بين سهامه ومثاله وبما تقر تعلم أن جزء سهم المسألة الأولى
 هو ما ضرب فيها وهو وفق المسألة الثانية حالة التوافق وجميعها حالة
 التباين وأن جزء سهم المسألة الثانية هو وفق سهام الميت الثاني من
 الأولى حالة التوافق وجميعها حالة التباين - بل ويرسم جزء سهم كل
 من المسألتين فوقهما عند وضعها في الجدول كما رأيت وسترى - وكذا الشأن
 فيعازد على مسألتين إلا أن جامعة المسألتين تصبح كسألة أولى بالنسبة
 لثالثة وجامعة الثلاث تصير كأولى بالنسبة لرابعة وهلم جرا ومتى
 صارت الجامعة كسألة أولى بالنسبة إلى المسألة التي تليها فلا يلتفت
 إلى ما قبلها وجزء سهمها هو وفق المسألة التي تليها والجميعها وجزء سهم
 المسألة التي تليها هو وفق سهام الميت من الجامعة أو جميعها كما تقدم
 تقريره بين مسألة أولى وثانية أفاده شيعي - وسيتضح لك ذلك من
 الأمثلة التي سنذكرها بصورة للتطبيق على ما تقر وما سيقرر وتفهم
 بالتعبير والتصوير

من أمثلة التوافق بين السهام والمسألة الزوج وأم وأخت لغيرهم

(١) السكون في ضرب موجب للوقف

فقبل القسمة تزوج الزوج الأخت ثم مات عنها وعن أبوين وبنتين فالأولى أصلها ستة وتعول إلى ثمانية وهي المباحلة للزوج منها ثلاثة وللأخت كذلك وللأم اثنان - والمساألة الثانية أصلها أربعة وعشرون وتعول إلى سبعة وعشرين وهي المنبرية للزوجة منها ثلاثة وللأب أربعة وللأم أربعة ولكل بنت ثمانية وسهام الزوج من الأولى توافق مسأله بالثلث فاضرب ثلث مسأله وهو تسعة في الأولى وهي ثمانية فتصح الجامعة من اثنين وسبعين وهذه صورتها بالتصوير يفهم ما لا يفهم بالتعبير

فإذا أردت قسمتها فاضرب لكل من

الأولى	(٩) الثانية	(١١) الجامعة
٨	٢٧	٧٢
زوج	٣	٣
أم	٢	١٨
ق	٢	٣٠
أب	٢	٤
أم	٤	٤
بنت	٨	٨
بنت	٨	٨

له شيء من الأولى في جزء ستمها (تسعة) وفق الثانية ومن له شيء من الثانية اضربه في جزء ستمها (واحد) وفق سهام

مورثه من الأولى واجمع لمن ورت من المسألتين حصته كاترى .

ومن أمثلة الموافقة بعض صور المسألة للأمونية

وهي رجل مات وخلف أبوين وبنتين وماتت بعده وقبل القسمة إحدى البنيتين عن في المسألة وهم أبوالأب وأم الأب وأخت شقيقة وألأب فبين مسألتها وسهامها موافقة لأن الأولى من ستة والثانية تصح من ثمانية عشر^(١) فالجدة منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة من الأولى اثنان توافق الثانية عشر مسألتها بالنصف فاضرب

(١) خلافا للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يحجب الأخت بالجد .

من صور المأمونية في الموافقة بين سهام الثاني ومسالته ٣٨٥

نصفها تسعة في الأولى تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح المناصفة وهذه

صورتها:

الأولى	(٩)	الثانية	(١)
أب	١	جد	١٨
أم	١	جدة	١٠
بنت	٢	تت	١٢
بنت	٢	قة	٥
			٢٣

فلأب من الأولى واحد في تسعة

بتسعة وله من الثانية بالجدة عشرة

في واحد بعشرة فله منها تسعة عشرة

والأم من الأولى واحد في تسعة بتسعة

ولها من الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثمانية عشر والبنت من

الأولى اثنان في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية بالأخوة خمسة في

واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون ومجموع الأنصبة أربعة وخمسون^(١)

ومن صور المأمونية في الموافقة: رجل مات عن أبوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين عن

في المسألة وم ثلثة مجدوجة وشقيقة ثم تقسم التركة حتى ماتت الأم عن ابني وم اثنان: زوج وهو الأب في

الأولى والجدة في الثانية وبنت ابن وهي البنت في الأولى والشقيقة في

الثانية وعن شقيقة أيضا فالمسألة الأولى من ستة اتفاقا - والثانية عند

الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تصح من ثمانية عشر^(٢)

والجامعة للمسألتين أربعة وخمسون كأمم والثالثة من أربعة للزوج

(٣) وأما عند المحتقة فالمسألة الثانية تصح من أصلها وهي ستة الجدة السدس واحد

والباقي للجدة ولا شيء للأخت وسهام البيت الثانية وهي اثنان توافق الستة

أيضا بالنصف فأضرب نصفها ثلاثة في الأولى فتصح الجامعة عندهم من ثمانية عشر

ولا تخفى قسمتها (٤) وأصلها ستة الجدة سهم تبقى خمسة لا تقسم على الجدة والأخت

له مثالا لها فنضرب رؤسها الثلاثة في أصلها ستة فتصح مما ذكره -

٢٨٦ من صور المأمونية في الموافقة بين سهام الثاني ومسالته

الربع واحد ولبنت الابن النصف اثنان وللشقيقة الباقي وهو واحد
والاثناعشر نصيب الأم منقسمة على الأربعة مسالته افتصح المسائل
الثلاث من الأربعة والخمسين وهذا هو جدول المسائل الثلاث
فتأمله تراها أمامك واضحة

١	جد	١٠	١٩	زوج	١	٢٢
١	جدة	٣	١٢	نت		
٢	نت					
٢	قه	٥	٢٣	بنت ابن	٢	٢٩
				قه	١	٣

فن له شيء من جامعة
المسائلتين الأوليين ضرب
في واحد (جزء سهمها)
الرسوم فوقها ولا أشر

للضرب فيه - ومن له شيء من الثالثة أخذه مضروباً
في ثلاثة (جزء سهمها) الرسوم فوقها فالأب بالآبوة والمجدودة تسعة عشر
في واحد بتسعة عشر وله بالزوجية واحد في ثلاثة بثلاثة فيجتمع له
اثنان وعشرون وللبنت من الأولى والثانية ثلاثة وعشرون في واحد
بثلاثة وعشرين وطامن الثالثة بكونها بنت ابن اثنان في ثلاثة بستة
يجمع لها تسعة وعشرون - والأخت في الثالثة واحد في ثلاثة بثلاثة
ومجموع الانصباء خمسة وأربعون (١٧).

هذه الصور على تقدير أن الميت الأول الذي خلف أبوين وابنتين
ذكر - أما على تقدير أن الميت الأول أنثى فإن الحال مختلف عن سابقه
(١٨) وعند الحقيقة تصح المسائل الثلاث من ثمانية عشر للأب من الأولى والثانية
والثالثة تسعة أسهم - وللبنت من الأولى والثانية ثمانية أسهم والأخت في
الثالثة سهم واحد والقسمة تعرف من القاعدة .

لأن الأب

لأن الأب في الثانية يكون جد أب أم من ذوى الأرحام لا يرث له فيها -
والأم تكون فيها جدة أم أم والأخت إما شقيقة أو لأب - فإن كانت لأم
فالسالتان يصحان ما صحت منه الأولى وهو ستة لأن الثانية من
اثنين بالرد للجدة واحد وللأخت للأم واحد وسهام الميتة الثانية اثنان
منقسمة عليهم وهذه صورتها فالأب من الأولى واحد ولا شيء له من الثانية
بل الجدة لأنه من ذوى الأرحام والأم

أب	أم	بنت	بنت
١	١	٢	٢
	جدة	تت	ختم
١	١	٢	٢

اثنان واحد بالأمومة وواحد بالجدة
وللبنت ثلاثة اثنان بالبنتية وواحد
بالأختية - وإن كانت الأخت شقيقة
للبنيت الميتة كانت المسألة مثالا لموافقة

سهام الميت الثاني ومساكنه أيضا وذلك لأن البنيت ماتت عن جدة
وأخت شقيقة فمسألتها بالرد من أربعة للجدة منها واحد وللشقيقة ثلاثة
وسهام البنيت من الأولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فاضرب نصفها
في الأولى تحصل اثناعشر ومنها تصح الجامعة وهذه صورتها:

أب	أم	بنت	بنت
١	١	٢	٢
	جدة	تت	قة
١	١	٢	٢

فالأب من الأولى واحد في اثنين باثنين
والأم من الأولى واحد في اثنين باثنين ولها
من الثانية واحد في واحد بواحد فلها ثلاثة
وللبنت من الأولى اثنان في اثنين بأربعة ومن
الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فلها سبعة .

وسبب تسمية هذه المسألة بالمأمونية أن لما أراد أبو العباس المأمون
ابن الرشيد أن يولي يحيى بن أكرم بالثلثة قضاء البصرة استعصر فحضر
فاستصغره لأنه كان اذ ذاك ابن إحدى وعشرين سنة كما قاله الحافظ
عبد الغنى المقدسى رحمه الله ففطن يحيى لذلك فقال يا أمير المؤمنين
سلنى فإن المقصود على لا خلقى وكانوا فى الزمان الأول يمتحنون القضاء
بالفرائض فقال له المأمون ما تقول فى أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى
ماتت إحدى البنتين عن فى المسألة - وقيل عنهم وعن زوج - فقال
يا أمير المؤمنين الميت الأول ذكر أم أنتى فعرف المأمون فطنت وأعجبه
وقال له إذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء - فلما مضى إلى
البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضى فقال سن عتاب
ابن أسيد حين ولده النبي صلى الله عليه وسلم مكة ومعنى ذلك أن
النبي صلى الله عليه وسلم ولى من هو فى سنى بلاد خير من بلدكم
فلا اعتراض على المأمون فى توليته - وهذا ينتهى ما أوردنا ذكره من أمثلة
التوافق وقد أن أن نذكر بعض أمثلة التباين بين السهام والمسألة -
فمنها إحدى صور المأمونية على القول بأن البنت ماتت عن جدتها -
أمرأها - وشقيقتها وعن زوج فصألتها حيثئذ أصلها ستة وتعمل
إلى سبعة للجدة منها واحد وللزوج منها ثلاثة وللشقيقة كذلك
وسهام الميتة الثانية من الأولى اثنتان وهما يباينان السبعة
فاضرب السبعة فى المسألة الأولى تبلغ اثنتين وأربعين ومنها تصح
الناسخة وهذه صورتها:

من أمثلة التباين بين سهام الشالي ومسالته ٢٨٩

الجماعة ٢٧

٧			١	أب
٩	١	جدة	١	أم
		تت	٢	بنت
٢٠	٣	ق	٢	بنت
٦	٢	زوج		

فن له شيء من الأولى أخذه مضروباً في جزء سهمها (سبعة) المرسوم فوقها ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في جزء سهمها (اثني) المرسوم فوقها فلا أب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية ولا أم سهم من الأولى

في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع لها تسعة - وللبنت من الأولى اثنان في سبعة بأربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة في اثنين ستة يجتمع لها عشرون - وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين ستة - ومجموع الانصباء اثنان وأربعون ومن أمثلة التباين بين سهام الميت ومسالته: زوجة وثلاثة بنين وبنت فلم تقسم التركة حتى ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة هم الباقيون من ورثة الميت الأول فالمسألة الأولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسألة الثانية أصلها ستة وتصح من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من الأولى سهم واحد يباين مسألتها فتضرب جميع الثانية في جميع الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين أولى ١٨ ثانية ١٨ الجماعة ١٤٤

٢١	٣	أم	١	زوجة
٤١	٥	ق	٢	ابن
٤١	٥	ق	٢	ابن
٤١	٥	ق	٢	ابن
		تت	١	بنت

وإليك صورتها: فللزوج من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ولها من الثانية بالأمومة ثلاثة واحد بثلاثة يجتمع لها واحد وعشرون ولكل ابن

من الأولى

٣٩٠ من أمثلة التباين بين سهام الثاني ومسالته

من الأولى سهمان في ثمانية عشر ستة وثلاثين ولكل منهم من الثانية خمسة في واحد بخمسة تجتمع لكل واحد منهم واحد وأربعون سهماً فمجموع الأنصباء مائة وأربعة وأربعون ومن أمثلة التباين: زوج - وأم وأختين شقيقتين وأختين لأم فلم تقسم التركة حتى مات الزوج عن أبوين وزوجة أخرى فالأولى أصلها ستة وتعول لعشرة وهي أم الفروخ للزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل أخت من الأم واحد والثانية أصلها أربعة وهي إحدى الغراوين للزوجة منها واحد وللأم واحد وللأب اثنان وسهام الزوج من الأولى ثلاثة تباين مسالته فاضرب الثانية في الأولى تصح الجامعة من أربعين وانظر صورتها أمامك ١

الأولى ١ الثانية ٢ الجامعة ٣

زوج	٣	ت	
أم	١		٤
قوة	٢		٨
قوة	٢		٨
ختم	١		٢
ختم	١		٤
زوجة	١	٣	
أم	١	٣	
أب	٢	٦	

فإذا أردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الأولى في جزء سهمها (أربعة) جميع الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في جزء سهمها (ثلاثة) جميع سهام مورثه فللأم من الأولى واحد في أربعة بأربعة ولكل شقيقة اثنان في أربعة بثمانية ولكل أخت من الأم واحد في أربعة بأربعة وللزوجة في الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة

وللأم كذلك وللأب اثنان في ثلاثة بستة ومجموع الأنصباء أربعون ومن أمثلة التباين: ابنان وابناتان فلم تقسم التركة حتى مات أحد

وَأَعْلَى عَلَى ذَا الشَّانِ . . .
 فِي ثَالِثٍ وَاجْعَلْ لِهَذَا الْجَامِعَةِ : مَسْأَلَةٌ أُولَى بِأَمْنَانَةٍ
 وَهَكَذَا فَيَمْنُ يَزَادُ مُطْلَقًا : وَافْتِمْ لِهَذَا الْبَابِ صَحْبُ الْمُتَقَيِّ
 أَحَدُ الْبَنِينَ عَنْ ابْنِ وَبْنَتْ فَصَحَّحَ الْأُولَى سِتَّةَ كُلِّ ابْنِ اثْنَانٍ وَلِكُلِّ
 بِنْتٍ وَاحِدٍ وَمَصْحَحَ الثَّانِيَةَ ثَلَاثَةَ لِلْابْنِ اثْنَانٍ وَلِلْبِنْتِ وَاحِدٍ وَسَهَامِ
 الثَّانِي مِنَ الْأُولَى مَبَايِنَةً لِمَسْأَلَتِهِ فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي سِتَّةَ بِثَمَانِيَةٍ
 عَشْرٍ فِي جَامِعَةِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فَمِنْ لَهْ شَيْءٍ مِنَ الْأُولَى أَخْذَهُ مَضْرُوبًا فِي
 الثَّانِيَةِ (ثَلَاثَةً) فِي جُزْءِ السَّهْمِ - وَمِنْ لَهْ شَيْءٍ مِنَ الثَّانِيَةِ ضَرْبِ
 فِي سَهَامِ الْمَيْتِ مِنَ الْأُولَى (اِثْنَيْنِ) فِي جُزْءِ سَهْمِهَا فَلِلْابْنِ الْأَوَّلِ اثْنَانِ
 فِي ثَلَاثَةٍ بِسِتَّةٍ وَلِكُلِّ مَنْ يَنْتَبِهُ وَاحِدٌ فِي ثَلَاثَةٍ بِثَلَاثَةٍ وَلِلْابْنِ
 الثَّانِيِ اثْنَانِ فِي اِثْنَيْنِ بِأَرْبَعَةٍ وَلِلْبِنْتِ وَاحِدٌ فِي اِثْنَيْنِ بِاِثْنَيْنِ وَصُورَتُهَا
 هَكَذَا :
 أول ٣ ثانية ٣ جامعة ١٨

		ت	٢	ابن
٦			٢	ابن
٣			١	بنت
٣			١	بنت
٤	٢	ابن		
٢	١	بنت		

وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرْنَا مِنْ أَمْثَلَةِ الْأَنْقِسَامِ
 وَالتَّوَافُقِ وَالتَّبَايُنِ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ مِنْ
 مَسَائِلِ النَّاسَخَاتِ مَا يَكْفِي لِأَنْ يَكُونَ
 دَسْتُورًا - أَيْ قَاعِدَةً - لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ

تَعْرُضُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا النُّوعِ تَقْرِيحًا عَلَى كَلَامِ النَّاسِخِ
 فِي ذَلِكَ - فَلْنَرْجِعْ إِلَى إِتْمَامِ الشَّرْحِ وَبَيَانِ كَيْفِيَةِ الْعَمَلِ إِذَا تَعَدَّدَتِ
 النَّاسَخَاتُ كَالْوَمَاتِ قَبْلَ قِسْمَةِ تَرْكَةِ الْأَوَّلِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنَ الْوَرِثَةِ
 وَتَرَكَوْا وَرِثَةً هُمْ وَرِثَةً مِنْ قَبْلِهِمْ أَوْ بَعْضُهُمْ فَقَطْ أَوْ وَرِثَةً مِنْ قَبْلِهِمْ

مع غيرهم أو بعضهم من قبلهم وبعضهم من غيرهم أو كلهم من غيرهم قال الناظم رحمه الله تعالى (واعمل) أيهما الفرضي (على الشأن) أي الحال المتقدم ذكره في ميت (في ثالث) وذلك بأن تصحح له مسألة ثالثة (واجعل) بالنسبة للمسألة التي صححتها (لهذا) الميت الثالث (الجامعة) للسالتين الأوليين (مسألة أولى) وقابل بين سهام الميت الثالث من الجامعة ومسأله وحينئذ فلا بد من أحد ثلاثة أحوال وهي إما أن تنقسم سهامه من الجامعة على مسأله - وإما أن توافقها - وإما أن تباينها - فإن انقسمت سهامه من الجامعة صحت المسائل الثلاث منها واستغيت عن الضرب وحينئذ فجر سهم الجامعة واحد لا ينقسم سهام الميت الثالث على مسأله - وليوضع فوقها عند وضعها في الجدول وجزء سهم المسألة الثالثة ملخروج من قسمة نصيب الميت الثالث على مسأله ويوضع فوقها أيضا - وإن توافق السهام والمسألة فاضرب وفق المسألة في الجامعة وما بلغ منه تصح المسائل الثلاث - وإن تباين السهام والمسألة فاضرب المسألة في الجامعة وما حصل منه تصح المسائل الثلاث وجزء سهم الجامعة حينئذ ما ضرب فيها وهو وفق المسألة الثالثة حالة التوافق أو كلها حالة التباين وجزء سهم المسألة الثالثة هو وفق السهام حالة التوافق وكلها حالة التباين وليوضع جزء سهم كل منهما فوقها - ومن له شيء من الجامعة أخذه مضروباً في جزء سهمها ومن له شيء من (١) لهذا متعلق بإجعل الجامعة مفعوله الأول ومفعوله الثاني مسألة أولى صحتها.

الثالثة أخذه مضر وبافي جزء سهمها وجمع نصيب من له شيء منهما
 كما ستري ذلك عند ذكر أمثلة التطبيق وقوله (بلا منازعة) أي بلا
 محاصمة تخصم لأنك إذا علمت بموجب ذلك أصبت ولا منازع لمصيب
 (وهكذا) تعمل (فيمن يزاد) من الأموات (مطلقا) قلوا أم كثروا كما
 علمت بين جامعة المسألتين الأوليين ومسألة الميت الثالث وذلك بأن
 تجعل جامعة المسائل الثلاث كمسألة أولى وتصحح مسألة الرابع ثم
 تنظر بين سهميه من جامعة الثلاث وبين مسألته فإما أن تنقسم عليها
 وإما أن توافقها وإما أن تباينها إلى آخر ما تقدم ببيانته فإن زاد خامس علمت
 في مسألته وجامعة المسائل الأربع بما تقدم ببيانته وهلم جرا (وافهم)
 أي الطالب (لهذا الباب) الاسم في هذا زاد لمجرد التوكيد أي افهم
 قواعده وحقق مسائله فإنه لن تدركه إلا بالفهم والتحقيق لأنه كما
 وصفه الناظم بقوله (صعب المرتقى) المرتقى موضع الارتقاء والمراد أنه
 صعب المنال عسير لا يناله ولا يدركه إلا بمجهود فافهم لقواعده ومسائله
 وفقنا الله وإياك للفهم والتحقيق في جميع العلوم النافعة آمين :-
 وإليك الأمثلة تطبقا على ما تقرر - فثال الانقسام في ثلاث مسائل:
 زوجة وبنتان وأخ شقيق أولأب ثم قبل القسمة توفيت إحدى البننتين
 عن بنت وأخت هي بنت الأول^(١) ثم قبل القسمة أيضا ماتت الثانية عن
 زوج وبنت وبنت ابن وعم هو الأخ في الأولى فصحح مسألة الأول
 (١) أما العم فهو محبوب بالأخت المعصية مع البنت حيث صارت كأيها فيجب
 من يحجبه كما قال الناظم: ثم متى صارت بنت عامصة: صارت لمن يحجب أخوها لحجبه
 أربعة

أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وكل بنت ثمانية وللأخ خمسة ومصحح
مسألة الثاني اثنان للبنت واحد وللأخت واحد وسهامه منقسمة عليها
فتصمان معاً من الأولى فتقتل وتجعل جامعة لها على الضلع الخامس وتقسم
على الأولى فيخرج واحد هو جزء سهمها فيرسم فوقها وتقسم سهام الثاني من
الأولى على مسألتها فيخرج أربعة فهي جزء سهمها تكتب عليها - ثم من له
شيء من الأولى أو الثانية أخذه مضر وباقى جزء سهمها ووضع في مقابله تحت
الجامعة ومن له شيء منها جمع له ووضع في مقابله تحت الجامعة - ومصحح
مسألة الثالث اثناعشر وسهامه من الجامعة اثناعشر منقسمة عليها للتماثل
فتقتل الأربعة والعشرون على رأس الضلع الثامن وتجعل جامعة للمسائل
الثلاث وتقسم على الجامعة التي قبلها فيخرج جزء سهمها واحداً يرسم فوقها
وتقسم سهام الثالث من الجامعة الأولى فيخرج جزء سهمها واحداً يرسم
فوقها أيضاً ثم من له شيء من الجامعة الأولى أخذه مضر وباقى جزء سهمها
ووضع تحت الجامعة الثانية في مقابله ومن له شيء من مسألة الثالث أخذه
مضر وباقى جزء سهمها ووضع

أولى	٢٤	ثانية	٢٤	ج ١- أولى	٢٤	ثالثة	١٢	٢٤	٢٤
زوجة	٣			٣					٣
بنت	٨	تت							
بنت	٨	أخت	١	١٢	تت				
أخ	٥	مح		٥	عم	١	٢		
		بنت	١	٤					٤
					زوج	٣	٣		
					بنت	٢	٢		
					بنتين	٢	٢		

تحت الجامعة الثانية ومقاله
ومن له شيء منها جمع ووضع
كذلك ولا تخفى التفصيل
وصورتها هكذا.

ومن أمثلة الانقسام في ثلاث مسائل من مسائل
الناسخات أيضاً والورثة غير الباقيين: زوج وثلاث

بيان جزء سهم الجامعة وجزء سهم المسألة الثالثة

٣٩٥

وأمثلة الانقسام في ثلاث مسائل

شقيقات فلم تقسم التركة حتى مات الزوج عن عم وأمر - ثم مات العم أيضا عن ابنين وبنتين فأصل مسألة الأول ستة وتعول بسدسها إلى سبعة فتلاثة منها للزوج والباقي أربعة لا تقسم على ثلاثة عدد رؤس الشقيقان وتباينها فاضرب الثلاثة في أصل المسألة يحصل واحد وعشرون ومنها تصبح المسألة وهي موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتها أنصباء الورثة فالزوج ثلاثة اضربها في جزء السهم (ثلاثة) يحصل تسعة والباقي اثنا عشر لكل شقيقة منها أربعة - ومسألة الثاني من ثلاثة وهي موضوعة في قوس الضلع الرابع وتحتها أنصباء ورثته - فلازم واحد ولعم اثنان وسهامه التسعة منقسمة على مسأله للتداخل وخارج القسمة ثلاثة فهي جزء سهم المسألة الثانية وجزء سهم الأولى واحد فضع كل جزء على مسأله والجامعة هي المسألة الأولى نفسها فانقلها إلى الضلع الخامس ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء سهم مسأله وضع الحاصل تحت الجامعة ومسألة الثالث

من ستة وهي في قوس الضلع الأول الثانية ١ - الأولى ١ - الثالثة ١ -

ج	٩	ت			
ق	٤		٤		٤
ق	٤		٤		٤
ق	٤		٤		٤

السابع وتحتها أنصباء ورثته فكل ابن اثنان ولكل بنت واحد وسهامه من الجامعة منقسمة

أم	١	٣			٢
عم	٢	٢	٢	ت	

على مسأله للمائة وخارج القسمة واحد

ابن	٢	٢
ابن	٢	٢
بنت	١	١
بنت	١	١

فهو جزء سهمها وجزء سهم الجامعة الأولى واحد أيضا فارسم كل جزء على مسأله وانقل الجامعة إلى الضلع الثامن ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء سهم مسأله وضع الحاصل

تحت

تحت الجامعة في الضلع الثامن ولا يخفى عليك الضرب وتأمل صورتها هذه وطبق ما تقر عليها وعبر عنه .

ومثال التوافق بين سهم الثاني ومسألته مع انقسام سهام الثالث على مسألته واختصار الجامعة : زوج مات عن زوجة وثلاث بنات وعم هو أبو الزوجة ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الزوجة عن الباقيين وهم أب وثلاث بنات ثم ماتت إحدى البنات عن الباقيين وهم عم أبيها وأختان شقيقتان فمسألة الزوج أصلها أربعة وعشرون وتصح من اثنين وسبعين ومسألة الزوجة أصلها ستة وتصح من ثمانية عشر وسهامها من الأولى تسعة توافق مسألتها بالتسع فتسع السهام (واحد) وهو جزء سهم الثانية وتسع المسألة اثنان وهما جزء سهم الأولى ويضربهما في ما تبلغ الجامعة مائة وأربعة وأربعين فمن له شيء من الأولى - والثانية ضرب له في جزء سهمها ووضع الحاصل لمجموعا تحت الجامعة - ومسألة الشقيقة من ثلاثة وسهامها من الجامعة ستة وثلاثون منقسمة عليها وخارج القسمة اثناعشر في جزء سهمها وجزء سهم الجامعة حينئذ واحد للانقسام وتصبح جامعة للمسائل الثلاث فانقلها إلى الضلع الثامن وارسم فوقها وفوق المسألة الثالثة جزء سهم كل منهما واضرب سهام من له شيء منهما في جزء سهم كل منهما وضعه لمجموعا تحت الجامعة - ثم ان الأنصبا متفقة في ثلث نصف الثمن فثمن كل من الأنصبا ستة ونصف ثلاثة وثلث نصف الثمن واحد فيرجع كل نصيب إلى ثلث نصف ثمنه (واحد) وترجع الجامعة إلى ثلث نصف ثمنها (ثلاثة) لأن ثمنها ثمانية عشر ونصف تسعة وثلث نصفه ثلاثة وهذه صورتها تفهمها وطبق ما تقر عليها وأما

ومن أمثلة عدم الانقسام
مع التوافق بين نصيب الميت ومسألة وثلاث مسائل ٣٩٧

وأما أمثلة عدم الانقسام

فمثال التوافق بين نصيب الميت ومسألة وثلاث مسائل

من مسائل المناسحات والورثة

هم الباقيون: زوجة وثلاثة

أولى	٧٢	ثانية	١٨	١٤٤	ثالثة	٣	١٤٤	٣	١٤٤	٣
جـ	٩	ت	٢٦	٤	ت	٢٦	٤	ت	٢٦	٤
بنت	١٦	بنت	٢٦	٤	بنت	٢٦	٤	بنت	٢٦	٤
بنت	١٦	بنت	٢٦	٤	بنت	٢٦	٤	بنت	٢٦	٤
بنت	١٦	بنت	٢٦	٤	بنت	٢٦	٤	بنت	٢٦	٤
عـ	٦٥	أب	٢٦	٦	عـ	٢٦	٦	عـ	٢٦	٦

أبناء وثلاث بنات فلم تقسم التركة حتى مات أحد البنين عن الباقيين شم ماتت إحدى البنات عن الباقيين - فأصل مسألة الأول ثمانية للزوجة ثمنها والباقي سبعة لا تقسم على تسعة عدد الرؤس ببسط البنين كل ابن كبنيتين وبين السبعة والتسعة مبانة فإذا ضربت التسعة في أصل المسألة ثمانية حصل اثنان وسبعون فمما تصح المسألة الأولى وهي موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتمل نصيب كل وارث منها - ومسألة الثاني أصلها من ستة فإذا أعطينا الأم سدسها واحد يبقى خمسة وهي لا تقسم على سبعة عدد رؤس الابنين والبنات ببسط الابنين وبين الخمسة والسبعة مبانة فتضرب السبعة في أصل المسألة ستة يحصل اثنان وأربعون ومنها تصح مسألة وهي فوق قوس الضلع الرابع وتحتمل الأنصبا وسهامه من التصحيح الأول أربعة عشر توافق مسألة بنصف السبع^(١) فلذلك تجد فوق قوس التصحيح الأول ثلاثة هي جزء سهمه لأنها نصف سبع التصحيح الثاني وفوق قوس

(١) فسبع أربعة عشر اثنان - ونصفها واحد - وسبع الإثنين والأربعين ستة ونصفها ثلاثة والتوافق بين الأربعة عشر والإثنين والأربعين بنصف السبع وهو واحد وثلاثة.

ومن أمثلة عدم الانقسام
مع التوافق بين نصيب الميت ومساكنه في ثلاث مسائل ٣٩٨

التصحيح الثاني واحد هو جزء سهمه لأنه نصف سبع السهام فإذا ضربت التصحيح الأول في جزء سهمه وهو ثلاثة حصل مائتان وستة عشر فهي الجامعة للمسألتين وهي في قوس الصلح الخامس وتحتها الانصباء من التصحيح الأول والثاني - ومسألة الثالث وهي الشقيقة أصلها ستة أيضا لأن السدس واحد تبقى خمسة لا تنقسم على ستة عدد رؤس الابنين والبنتين ببساطة الابنين وبين الخمسة والستة مباينة فتضرب الستة عدد الرؤس في أصل المسألة ستة تبلغ ستة وثلاثين فالأدم واحد في جزء السهم (ستة) بستة يبقى ثلاثون لكل أخ عشرة وكل أخت خمسة وسهامها من جامعة المسألتين الأوليين ستة وعشرون توافق مسألتها بالنصف فيضرب نصف مسألتها ثمانية عشر في تلك الجامعة يحصل ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانون فهي جامعة المسائل الثلاث فتوضع فوق الصلح الثامن ويوضع نصف مسألتها ثمانية عشر فوق الجامعة الأولى كجزء سهم لها ونصف سهامها ثلاثة عشر فوق مسألتها كجزء سهم لها ثم من له شيء من الجامعة ضرب له في جزء سهمها ووضع الحاصل في مقابلة تحت أولي

زوج	٩	أمر	٧	٣٤	أمر	٢	٢٩٠
ابن	١٤	ت					
ابن	١٤	ق	١٠	٥٢	ق	١٠	١٠٢٦
ابن	١٤	ق	١٠	٥٢	ق	١٠	١٠٢٦
بنت	٧	ق	٥	٢٦	ت		
بنت	٧	ق	٥	٢٦	ق	٥	٥٣٣
بنت	٧	ق	٥	٢٦	ق	٥	٥٣٣

الجامعة الثانية ومن له شيء من مسألتها ضرب له في جزء سهمها ووضع الحاصل في مقابلة تحت الجامعة الثانية ومن له شيء منها جمع له ووضع في

مقابله تحت الجامعة الثانية كما ترى ذلك مرقوما في صورتها هذه:

ومثال التباين بين نصيب الميت ومسألتها في ثلاث مسائل من مسائل المناسحات
أيضا: زوجة وأربعة أشقاء ثم لم تقسم التركة حتى مات أحد الأشقاء عن زوجة
وبنت وإخوته - ثم ماتت الزوجة من الثانية عن زوج وابن وبنت فصصح الأولى
سنة عشر للزوجة أربعة ولكل أخ ثلاثة - ومصصح الثانية ثمانية مباينة
لسمام الثاني فأضرب ثمانية في ستة عشر بمائة وثمانية وعشرين هي جامعتهما
فللزوجة من الأولى أربعة في ثمانية باثنين وثلاثين ولكل أخ من الأولى ثلاثة
في ثمانية ومن الثانية واحد في ثلاثة فلكل أخ سبعة وعشرون ولزوجة الثاني
ثلاثة ولبناته من غيرها اثنا عشر ومصصح الثالثة أربعة مباينة لسمام الميت
الثالثة فأضرب أربعة في مائة وثمانية وعشرين بخمسة مائة واثنى عشر فللزوجة
الأول من الجامعة الأولى اثنان وثلاثون في أربعة بمائة وثمانية وعشرين ولكل
أخ سبعة وعشرون في أربعة بمائة وثمانية ولبنات الثاني اثنا عشر في أربعة بثمانية
وأربعين ولزوج الثالثة واحد أولى $\frac{8}{16}$ ثمانية $\frac{2}{8}$ ثالثة $\frac{4}{12}$ ثالثة $\frac{2}{6}$ ثالثة

١٢٨			٢٢		٤	جـ
					٣	ق
١٠٨			٢٧	١	٣	ق
١٠٨			٢٧	١	٣	ق
١٠٨			٢٧	١	٣	ق
		تت	٣	١	جـ	
٤٨			١٢	٤	بنت غ	
٣	١	جـ				
٦	٢	ابن				
٣	١	بنت				

في ثلاثة بثلاثة ولابنهما
اثنان في ثلاثة بستة ولبنتهما
واحد في ثلاثة بثلاثة
ومصورتها كما ترى هكذا:

ومثال التوافق في أربع مسائل من

مسائل المناسحات: زوجة وأبوان وبنتان ثم لم تقسم التركة
حتى مات الأب عن الباقيين وهم زوجة وبنتي ابن - وعن
أخ شقيق ثم ماتت الأم عن الباقيين وهم بنتي ابن وعن أم

عشر والشقيق أولى $\frac{7}{27}$ ثانية $\frac{1}{24}$ $\frac{2}{12}$ ثالثة $\frac{9}{36}$ رابعة $\frac{8}{72}$ $\frac{30}{144}$ رابعة

٢٧٤	٢	أم	٣٦			١١			٣	جدة
								ت	٤	أب
				ت	٢٧	٣	جدة		٤	أم
		ت	٣٠	٢	٥٦	٨	بنتين		٨	بنت
٧١٥	٢	ق	٣٠	٢	٥٦	٨	بنتين		٨	بنت
٤٠			١٠			٥	٥	ق		

أربعون ولأم الميتة
الثالثة ستة وثلاثون
ولهم أمثالها ولزوج
الميتة الرابعة مائة

خمسة وتسعون - ويتضح

لك هذا الإجمال بالتأمل في صورتها هذه :

٢٦			٩	١	أ
٢٦			٩	١	ع
١٩٥	٢	زوج			

مثال

واحمد وقر وسعود وعائشة على أم هي الزوجة المذكورة - ومحمد وشفاء ومزنة وسيدة على أم أخرى - ورقوان على أم أخرى أيضا وصحت مسألة مورثهم من (٩٠) وسهام كل وارث موضوعة بإزائه .

الميت الثاني (شفا) وورثتها أربعة وهم (زوج) وهو علوى و(شقيق) وهو محمد و(شقيقتان) وهما مزنة وسيدة ومسألتها صحت من (٨) وبين سهامها من الأولى ومسألتها (تباين) وبلغت جامعة المسألتين وهي الجامعة الأولى (٩٦٠) وسهام كل وارث موضوعة في مقابله تحتها .

الميت الثالث (محمد) وورثته تسعة وهم (شقيقتان) هما مزنة وسيدة و(ثلاثة) إخوة لأب وهم على وعبد الله وأحمد و(أربع) أخوات لأب وهن قر وسعود وعائشة ورقوان ومسألتها صحت من (٣٠) وبينها وبين سهامه من الجامعة الأولى (توافق) بالسدس وبلغت الجامعة الثانية (٤٨٠٠) وانظر تر سهام كل وارث في مقابله تحتها .

الميت الرابع (مزنه) وقد خلفت (ابنتين) هما محسن ومحمد فمسألتها من (٧) وبينها وبين سهامها من الجامعة الثانية (تباين) وبلغت الجامعة الثالثة (٩٦٠٠) وسهام كل وارث موضوعة تحتها في مقابله .

الميت الخامس (سيدة) وورثتها (تسعة) وهم (زوج) هو أبو بكر و(بنت) هي خديجة و(ثلاثة) إخوة لأب و(أربع) أخوات لأب وصحت مسألتها من (٤٠) وبينها وبين الجامعة الثالثة (توافق) بالعشر وبلغت الجامعة الرابعة للمسائل الخمس (٣٨٤٠٠) وانظر تر سهام كل وارث في مقابله تحتها .

وهذا ينتهي ما أردنا ذكره من أمثلة التطبيق على قواعد المناسخت التي تقررت وأريد بها جمع المسائل في حساب واحد والموصول إلى إعطاء كل وارث ارثه من غير كسر ولا تطويل - على أن ألوعلنا في المناسخت كل مسألة على حدتها بحيث لا تتعلق لواحدة بأخرى لصح ذلك لكن يطول الحساب "ويفوت الغرض المقصود من ذلك القواعد المقررة.

بيان اختصار سهام الورثة بعد العمل وأمثلة ذلك

وحيث إننا قد وعدنا بذكر النوع الثاني من نوعي الاختصار وهو اختصار سهام الورثة الذي يلزمه اختصار الجماعة فنقول اختصار السهام هو الذي يأتي بعد تصحيح المسائل وتحصيل الجماعة - وشرط إمكانه أن تشترك جميع الأنصباء بجزء أو أجزاء سواء كانت الأنصباء كلها متوافقة أو متداخلة أو متداخلة أو مختلفة كما إذا كان بعضهم يوافق بعضهم أو ثلثا كستة وثمانية - واثنى عشر واثنى عشر أخرى ونحو ذلك وحينئذ فترجع الجماعة وكل نصيب إلى الجزء المشترك فيه - وإذا اشتركت الأنصباء كلها لا أنصيبا منها فلا اختصار.

فقال الأنصباء المتوافقة: زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت عن بقى فالمسألة الأولى تصح من أربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومسألة ثانيا من ثلاثة والسبعة تباينها فأهرب الثانية في الأولى تبلغ الجماعة لهما اثنين وسبعين وهذه مهورتها:

الأولى	الثانية	الجماعة اختصارها
٣	٢٤	٩ ٧٢ ٣
جـ	أمر	٢ ١٦ ١
ابن	ق	٧ ٥٢ ٢
بنت	تت	

(١) أي غالباً ولا فقد يكون على كل مسألة على حدتها أسهل وأخضر في بعض المصالح كما في ذلك

فللزوجة

بيان اختصار سهام الورثة بعد العمل وأمثلة ذلك ٢٠٥

فللزوجة منها ستة عشر وللابن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والربع والثلث وهو أدقها فترجع الجامعة إلى ثمنها تسعة ونصيب الزوجة إلى ثمنه اثنين ونصيب الابن إلى ثمنه سبعة كاترى .

ومثال الأنصباء المتداخلة : أم وأخ لأب وأخت لأب ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الأم عن أب وبنتين من أب غير أب الميت الأول - فأصل الأولى ستة وتصح من ثمانية عشر والثانية تصح من أصلها ستة وسهام الثاني من الأولى ثلاثة توافق مسألته بالثلث فتضرب ثلثها اثنين في الأولى تبلغ جامعة المسألتين ستة وثلاثين والأنصباء متوافقة بالنصف فترجع الجامعة إلى نصفها وكل نصيب إلى نصفه كاترى ذلك مر قوما في صورتها هذه :

ومثال الأنصباء المتماثلة : زوجة وثلاث أولى ١٨ ٦ ٦ ١٨ ٣٦ ١٨

أم	٣	تت			
خب	١٠			٢٠	١٠
حشو	٥			١٠	٥
أب		٢	٢	٢	١
بنت		٢	٢	٢	١
بنت		٢	٢	٢	١

بنات منها وعم هو أبو الزوجة ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الزوجة عن الباقيين - فالأولى تصح من اثنين وسبعين - والثانية من ثمانية عشر - وبين سهام الثاني ومسألته توافق بالتسع وتبلغ جامعتهما مائة وأربعة وأربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون والأنصباء

متماثلة وهي مشتركة بالكل واحد من الأجزاء ٢٤ ١٢ ٦ ١٨ ١٢ ٤

أم	٩	تت			
بنت	١٢	بنت	٤	٣٦	١
بنت	١٢	بنت	٤	٣٦	١
بنت	١٢	بنت	٤	٣٦	١
عم	٥	أب	٢	٣٦	١

مماثلة وهي مشتركة بالكل واحد من الأجزاء وأدقها ربع التسع فترجع الجامعة بالاختصار إلى ربع تسعها (أربعة) ونصيب كل من العم والبنات إلى ربع تسعه (واحد) وتصح لك بالتأمل في صورتها هذه :

ومن

٤٠٦ بيان اختصار سهام الورثة بعد العمل وأمثلة ذلك

ومن أمثلة الأنصبياء المختلفة ما لو مات رجل عن زوجة وخمسة بنين وخمس بنات أربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل أبيهم وابن وثلاث بنات من الزوج المذكورة - وقبل القسمة ماتت بنت من بنات هذه الزوجة عن في المسألة فماتت إحدى شقيقتي هذه الميتة عن في المسألة فماتت الزوجة عن بقي وذلك ابن وبنت فقط .

فسألة الأولى تصح من مائة وعشرين ومسألة الثانية من أربعة وعشرين وسهامها من الأولى سبعة فهامتا بنان ويضرب أحدهما في الآخر تبلغ جامعة للسائلين ألفين وثمانمائة وثمانين - ومسألة الثالثة تصح من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وهما متباينان ويضرب أحدهما في الآخر تبلغ جامعة الثلاث واحد وخمسين ألفاً وثمانمائة وأربعين - ومسألة الرابعة من ثلاث وسهامها من الجامعة الثانية منسمة على مسائلها وجزء سهمها خارج القسمة فاكفينا بالجامعة ونقلناها فوق الضلع الحادي عشر وهذه صورتها مجدولة واصبحت لأهلها وطبق عليها ما أجمل بالتفصيل

أولى	ثانية	٧	١٨	٢٣	٢٣	٣	٧٥٩٣	نت	١٠٠
زوجة	١٥	أم	٤	٣٨٨	أم	٣	٧٥٩٣	نت	١٠٠
ابنها	١٤	ق	١٠	٤٠٢	ق	١٠	٩٣٢٨	ابن	١٠٠
بنتها	٧	تت							
بنتها	٧	قه	٥	٢٠٣	تت				
بنتها	٧	قه	٥	٢٠٣	قه	٥	٤٢٢٩	بنت	٥٠
ابن غ	١٤			٣٣٦			٢٠٤٨		٤٢
ابن غ	١٤			٣٣٦			٢٠٤٨		٤٢
ابن غ	١٤			٣٣٦			٢٠٤٨		٤٢
ابن غ	١٤			٣٣٦			٢٠٤٨		٤٢
بنت غ	٧			١٦٨			٢٠٢٤		٢١
بنت غ	٧			١٦٨			٢٠٢٤		٢١

فللابن الذي من الزوجة أربعة عشر ألفاً وأربع مائة - واللبنت التي صارت شقيقة في الثانية مئتا أيضاً في الرابعة سبعة آلاف ومائتان ولكل واحد من البنين الأربعة ستة آلاف وثمانية وأربعون - ولكل واحدة من البنات الآخرين نصف مال الواحد من البنين الأربعة وهو ثلاثة آلاف وأربعة وعشرون .

ثم انظر بين الأنصبا جميعاً تجد هاهنا متوافقة بنصف ثمن التسع فرداً جامعة إلى نصف ثمن تسعها وهو ثلثان وستون - ورد كل نصيب إلى نصف ثمن تسعه يكن للابن الذي من الزوجة مائة واللبنت شقيقته خمسون ولكل واحد من البنين الأربعة اثنان وأربعون ولكل واحدة من البنات واحد وعشرون كما ترى ذلك مرسوماً في المبلغ الثاني عشر من الجدول .

واعلم أن الاختصار واجب وجواباً عما هما أمكن لاجتماع أهل هذا الفن عليه حتى أن تاركه يعد محضاً وان كان جوابه صحيحاً - فإذا أردت أن تعلم حال الأنصبا متوافقة أم لا فانظرها فإن كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بالأحدا من الأجزاء وإن لم تتماثل فانظر بين نصيبين منها وأطلب أكبر عدد يقضي كلاهما بالطرح المتقدم بيانه في باب التصحيح فإذا حصلت العدد المفقود فانظر فيه وبين نصيب ثالث وأطلب أكبر عدد يقضي كلاهما فإذا حصلت فانظر فيه وبين نصيب رابع وإن وجد وهكذا إلى آخرها فإذا انتهيت لأكثر عدد يقضي كلاهما فكلها مشتركة بذلك العدد المفقود من الأجزاء والمبرق بالأدق منها وهو نسبة الواحد إليه - وإن انتهيت إلى أن لا يقضي نصيبين منها إلا الواحد فلا اشترك ولا اختصار - وكذلك إذا رأيت مباينة بين نصيبين من أول وهلة - فلو كانت الأنصبا ستة عشر وأربعة وعشرين وستة وثلاثين وأربعين فانظر بين الستة عشر والأربعة والعشرين وأطلب أكبر عدد يقضي كلاهما تجد

(ثمانية) فانظر بينه وبين الستة والثلاثين والطلب أكبر عدد يفنى كلامهما تجده
(أربعة) فانظر بينه وبين الأربعين والطلب أكبر عدد يفنى كلامهما تجده (أربعة)
فاشترك الجميع بالاربعة من الأجزاء وهي النصف والربع وهو الأدق وهو
المطلوب - فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة فانظر بين الستة والاربعة
فاكبر عدد يفنى كلامهما (اثنتان) فالاثنتان تفنى الأعداد الخمسة فاشتركها
بالنصف فقط ولو كان مع هذه الأعداد الخمسة تسعة فانظر بينها وبين الاثنين
تجد أنه لا يفنى كلامهما غير الواحد - فلا يفنى الأعداد الستة كلها غير الواحد فلا
اشترك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها.

ويمكنك أن تعرف توافق الأنصبا بطريق القسمة وذلك بأن تطلب أكبر
عدد تنقسم عليه الأنصبا جميعها بدون كسر فإذا حصلت ذلك العدد فالأنصبا
كلها مشتركة بالذلك العدد من الأجزاء - فإذا انقسمت الأنصبا قسمة صحيحة
على اثنين كانت متفقة بالنصف فقط أو على ثلاثة كانت متفقة بالثالث والثلاثين
أو على أربعة كانت متفقة بالنصف والربع أو على خمسة كانت متفقة بالخمس أو على
ستة كانت متفقة بالنصف والثلث والثلاثين والستة وهلم جرا والعبرة
بالأدق كما علمت - ويمكنك أيضا معرفة توافق الأنصبا بحط نصف الأعداد ثم
ربعها ثم ثمنها ثم نصف الثمن ثم ربعه ثم ثمنه إن كانت متوافقة بالنصف أو بأحد فروعه.
وهنا أتفك بفائدة لم أر من نبه عليها فيما علمت وذلك فيما إذا تعددت مسائل
المناسقات وأمكنك اختصار الجامعة الأولى بأن توافقت أنصبا الورثة في جزء
من الأجزاء فاختصرها ثم انظر بين سهام الميت الثالث من الاختصار وبين
مسألة فإذا حصلت الجامعة الثانية وأمكنك اختصارها فاختصرها أيضا
وهكذا

وهكذا اكمل حصلت جامعة .

فمثال اختصار الجامعة الأولى والثانية: زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات
فلم تقسم الثروة حتى مات أحد البنين ثم مات الثاني عن الباقيين وهم أم وشقيق
وثلاث شقيقات وهذه مهورتها؛

اختصار الجامعة الأولى			اختصار الجامعة الثانية			اختصار الجامعة الثالثة		
٧٢	٤٢	١٠٨	١٧	٣٤	١٠٨	١٦	٢٤	٨١
زوجة	٩	أم	٧	٣٤	١٧	١٦	٢٤	٨١
ابن	١٤	ت						
ابن	١٤	ق	١٠	٥٢	٢٦			
ابن	١٤	ق	١٠	٥٢	٢٦	٢٦	١٠٤	٢
بنت	٧	قه	٥	٢٦	١٢	١٣	٥٢	١
بنت	٧	قه	٥	٢٦	١٣	١٣	٥٢	١
بنت	٧	قه	٥	٢٦	١٣	١٣	٥٢	١

عشر واختصارها

مائة وثمانية لانفاق الأنصاء بالنصف - والثالثة تصح من أصلها ستة والجامعة
الثانية تبلغ ثلثمائة وأربعة وعشرين واختصارها واحد وثمانون لانفاق الأنصاء
بالربع ولولم تختصر الجامعة الأولى لبلغت الجامعة الثانية ستمائة وثمانية
وأربعين ففي ذلك تقليل للأعداد ومثل ذلك زوجة وأب وابن وبنت فلم تقسم
الثروة حتى مات الابن عن الباقيين وهم أمه وجدته وشقيقته ثم ماتت الشقيقة
عن أمها وجدتها - وعن زوج وبنت فالأولى تصح من اثنين وسبعين والثانية من
ثمانية عشر وسهام الابن توافق مسأله بالنصف فيضرب نصفها (تسعة) فالأولى
تبلغ جامعة مائة وثمانية وأربعين واختصارها نصفها - ومسألة الشقيقة
من ثلاثة عشر بالعول وهي تباين سهامها من الاختصار فتضرب ثلاثة عشر
في الاختصار تبلغ جامعة الثلاث أربعة آلاف ومائتين واثنى عشر وهذه مهورها

جامعة ثانية ١١٢			جامعة ثانية ١١٢			جامعة ثانية ١١٢			جامعة ثانية ١١٢		
١٠٩٦	٢	أمر	٦٦	١٣٢	٣	أمر	٩	جه	٩	أمر	٣
٢٠٤٥	٢	جد	١٣٩	٢٧٨	١٠	جد	١٢	أب	١٢	جد	١٠
						ت	٢٤	ابن	٢٤	ت	
		تت	١١٩	٢٣٨	٥	ق	٧	بنت	٧	ق	
٢٥٧	٣	زوج									
٧١٤	٦	بنت									

على أنه قد يمكن

اختصار الأولى والثانية

معا كالصورة الأولى وقد

لا يمكن الاختصار

إحداهما فقط فإن اختصرت الأولى امتنع اختصار الثانية

وإن لم تختصر الأولى أمكن اختصار الثانية وذلك كالصورة الثانية - وكرزوجه
وثلاثة بنين وثلاث بنات فلم تقسم التركة حتى مات أحد البنين ثم ماتت إحدى
البنات عن الباقيين فالأولى تصح من اثنين وسبعين والثانية من اثنين وأربعين
وسهام الابن من الأولى أربعة عشر توافق مسألته بنصف السبع فسبع السهام اثنان
ونصفها (واحد) وسبع المسألة ستة ونصفها (ثلاثة) فتضرب الثلاثة في المسألة
الأولى تبلغ الجامعة مائتين وستة عشر واختصارها نصفها مائة وثمانية وتصح
للمسألة الثالثة من ستة وثلاثين وسهام الشقيقة من الاختصار ثلاثة عشر تبين
مسألتها فتضرب المسألة في الاختصار تبلغ جامعة الثلاث ثلاثة آلاف وثمانمائة
وثمانية وثمانين واليك صورتها واضحة - والله تعالى أعلم.

جامعة ثانية ١١٢			جامعة ثانية ١١٢			جامعة ثانية ١١٢			جامعة ثانية ١١٢		
٢٩٠	٦	أمر	٧	٣٤	٧	أمر	٩	روبة	٩	أمر	٣
١٠٦٦	١٠	ق	٢٦	٥٢	١٠	ق	١٢	ابن	١٢	ق	
١٠٦٦	١٠	ق	٢٦	٥٢	١٠	ق	١٢	ابن	١٢	ق	
		تت	١٣	٢٦	٥	ق	٧	بنت	٧	ق	
٥٣٣	٥	ق	١٣	٢٦	٥	ق	٧	بنت	٧	ق	
٥٣٣	٥	ق	١٣	٢٦	٥	ق	٧	بنت	٧	ق	

ترتب الورثة عند وضعهم

في الجدول فتبدأ بأهل

الفروض ثم بنو العميب

ليسهل عليك معرفة

أصل المسألة وتصحيحها

وأن تقدم الأموات حيث أمكن لتكون كتابة الأعداد متوازنة المراتب
فيسهل جمعها - وأن تختصر بعض الألفاظ فتجعل (قه) بدل أخت شقيقة
و(ق) أو (قيق) بدل أخ شقيق و(خب) بدل أخ لأب و(خم) بدل أخ لأم و(ختم)
بدل أخت لأم و(ختب) بدل أخت لأب و(جه) بدل زوجة و(ج) بدل
زوج و(بنين) بدل ابن ابن و(بنين) بدل بنت ابن و(رت) و(رتت) بدل مات
وماتت وأن تختصر طول الجدول بكتابة جملة فريق من الورثة كبنتين وبنات
واخوة وأخوات وجدات وبنات ولحد وثبت معهم عدد رؤسهم بعد أن تعد
الذكر بأنثيين إن كانوا أخوة أو أولاد وثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك
الفريق لأجل صحة الجمع ومنه يعلم نصيب الواحد بقسمته على عدد الرؤس
وهذا حيث لا يتعلق غرض بالتفصيل كوت أحدهم أو حدوث إرث له دون غيره
أو إرادة إصلاح - كما فعلنا في أكثر الجدول السابقة - وإذا كان في المسألة زوجة
وأولاد من غيرها أو منها ومن غيرها فينبغي أن تميز من كان منها بكتابة (ها)
معه ومن كان من غيرها بكتابة (غ) وكذلك تفعل مع أولاد وزوج - فإن ذلك
ينفع في موت أحد الزوجين أو أحد الأولاد - وينبغي أن لا ترسم في الجدول من كان
محجوباً إلا إذا كان لرسمه فائدة كأن يكون حاجباً لغيره حجب نقصان فلا بأس
بإثباته كلفي أبوين وأخوين مثلاً فإن الأخوين إذا لم يكتباقديدهل عن كونهما
حاجبين للأم نقصاناً وإذا أثبت المحجوب فالربع الذي يوازيه من جدول الأنساب
إن شئت تركته خالياً وإن شئت أثبت فيه مهر أو إرثاً قال حجه مثل (مح)
وينبغي إذا فرغت من تصحيح المناسقات وقسمتها أن تنظر بين الأنساب كلها
فإن اشتركت كلها في جزء واحد ردت الجامعة ونصيب كل وارث إلى ذلك الجزء
لأنه

لأنه أخصر في معرفة مقدار الكل وارث وحينئذ فتريد جد ولا آخر بعد الجدول
الأخير وتكتب فوقه وفق الجامعة الأخيرة وتكتب تحته وفق حصبة كل وارث في
البيت الموازي له كما رأيت ذلك في صورا الأمثلة الأخيرة والله أعلم ؟
ولما انتهى الناظم رحمه الله ونفع بمنظومته من الكلام على الإرث المحقق وما
يتبعه أخذ في الإشارة إلى الإرث بالتقدير والاحتياط فقال

باب في الإشارة إلى حكم إرث الخنثى والمفقود والحمل

أي هذا باب في الإشارة إلى باب خبر لمبتدئ الخدوف - وإجماع بين إرث من
ذكر في باب واحد كغيره لبناء إرثهم على التقدير والاحتياط - وحيث إن الناظم لم
يذكر إرث الخنثى المشكل والمفقود والحمل إلا بإشارة خاطفة لا تنضح للسبب تدعى
إلا بسط الكلام على إرثهم رأيت أن أبسط الشرح على إرث كل منهم على انفراد حتى
تصير إشارة الناظم واضحة بذلك مفهومة فقلت : فأما الخنثى كحبل في مرو
مأخوذ من **الخنث** وهو اللين والتكسر أو من **الخنث** يفتح تن مصدر خنث
الرجل كتعب كان فيه لين وتكسر وتن - وقالوا أيضا خنث الطعام إذا اشتبه
أمره فأم يخلص طعمه المقصود منه - والخنثى لما اشتبه أمره سمي بذلك وإن
اتضح بعد ذلك اعتبار بما قد كان وألفه لتأنيث لفظه فلا ينون وإن حذف منه
أل لكن معناه مذكر باعتبار كونه شخصها ولذا ذكر صغيره ووصفه وفعله وإن
اتضح بالأنوثة وجمعه خنثى كحبال وخنث ككتاب والخنثى المشكل آدمي
له آلة الرجل وآلة المرأة أوله ثقبة لا تشبه واحدة منهما ولا أشكال فيه من حيث
إن الذكورة والأنوثة صفتان متضادتان لا يجتمعان فلا بد أن يكون إما ذكرا
وإما أنثى لا تخمبار النوع إلا نساني فيم ما وقد يكون الخنثى في الإبل والبقر وهل
تجر

تجزء به التفصحية نعم لأن ما ذكر أو أنشئ وكلاهما تجزء به التفصحية ولا يتصور أن يكون الخنثى المشكل زوجا ولا زوجة لعدم صحة مناهكته ولا أبوا ولا أما ولا جد أو لاجدة لأنه لو كان واحدا من ذكر لكان واضحا والفرض أنه مشكل - وهو منحصر في أربع جهات: النبوة والأخوة والعمومة والولاء - وكذا الأدلة بأحدها^(١) والكلام عليه يتلخص في خمسة مباحث مبحث في بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح به منها - ومبحث في بيان إرثه وإرث من معه ومبحث في بيان أحواله - ومبحث في بيان كيفية الحساب في مسائله إذا لم يتعدد - ومبحث في بيان كيفية الحساب في مسائله إذا تعدد.

المبحث الأول في بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح به منها وحاصله أن ذات الثقبه التي لا تشبه ما لأحدهما يتضح بالاثرة بعد البلوغ مجبل أو حيز فإن لم مجبل ولم تحض فإن مال إلى الرجال فأنشئ أو إلى النساء فذكر أو إليهما ولم يظلب أحدهما فباق على إشكاله أو غلب أحدهما فالحكم للغالب - ومن له آلان فإن أمتى بذكر أو بال منة فقط فهو ذكر وإن حبل أو حاض أو أمتى أو بال من فرج النساء فقط فأنشئ وإن بال من م ما وسبق أحدهما فالحكم للسابق فإن لم يتضح بشئ من ذلك ففي ميلاه للرجال أو النساء ما سبق في ذي الثقبه الواحدة - وليس من علامات الانتهاج عند الشافعية عدد الاضلاع ونبات اللحية وتقلد التدينين

(١) قال في المغنى: والذي يتصور أن يكون خنثى من الورثة ثمانية: الولد وولده والأخ وولده والعم وولده والعق وعصباته ومن ألقى عليك أب خنثى أو أم خنثى فقد ألقى محالا - وقد أجمع كل من يحفظ عنه العلم أن الخنثى يرث من حيث يبول - أه

ونزول اللبن في الثدي " وإذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافها لم ينقل الحكم إلا إذا كانت الثانية أقوى كالحمل مثلاً فإنه يقتضى القطع بالأثوثة ويقدم على الكل حتى لو حكم بذكورته بإحباله لامرأة ثم حبل هو أبطننا الحكم الأول وحكمنا بأثوثة ثم البول لأنه العلامة القديمة الواردة في الحديث وإن كان ضعیفاً وهو أنه يستل عليه الصلاة والسلام عنه فقال: يُورَثُ من حيث يبول، وهذا من قبيل الافتاء فلا ينافي ما ذكره من أن أول من قضى فيه في الإسلام على ابن أبي طالب كرم الله وجهه وأما في الجاهلية فأول من حكم فيه عامر بن الظرب بفتح الظاء المشالة وكسر الراء الهجاء العذواني فقد روى أنه كان من حكماء العرب وحكامهم فأقوه في ميراث خنثى فأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يدع إليهم كل يوم وكان له أمة تسمى غنمها يقال لها خنصيلة أو خنيلة فقال إن مقام هؤلاء عندي أسرع في غنمك فقتل ويحك لم تشكل علي حكومة قط غير هذه فقالت أتبع الحكم للمبال فقال فجهتها يا خنصيلة فصارت مثلاً وفي هذا عبرة من حيث إن الحكمة قلن بحسبها الله على

(١) وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله يتبع ذكر انبيات اللحية وأنثى يتفلسن التديين وزاد أبو حنيفة رحمه الله أنه يتبع أنثى ينزل اللبن في ثدييه - وحكم بالانقباح بعد الانضلاع فلان كانت أضلاع الجنب الأيسر ثمانية عشر ضلعاً كالأيمن حكم بأثوثة وإن كانت سبعة عشر حكم بذكورته لما اشتهر من أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر لكن قال أهل التشريح باستواء الرجل والمرأة فيها ومن استدلل بعد الانضلاع الإمرار على ابن أبي طالب رضي الله عنه فإنه رفع الله رجله فخرج بابه عنه وكانت خنثى فوقعت على جارية فأحبلت فأمر غلامه فنبأ بعد انضلاع الخنثى فإذا هو رجل فيها بزي الرجال - ولعل عد انضلاعه لعدم الجزم بأن الحمل منه والاف هو أقوى .

لسان من لا تظن عنده وصحبها عن هو مستعد لم يوافيه أيضا إشارته إلى أن القاضى أو المفتى يجب أن يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاة هذا الزمان ومفقوه فإن هذا جاهلى توقف فى حادثة سئل عنها أربعين يوما على ما قيل - وحكى أن بعض العلماء سئل فى درسه عن مسألة فقال لا أدري فقال له السائل إن هذا ليس مكان الجهال فقال له المكان الذى يعلم أشياء ويجهل أشياء - أما الذى يعلم ولا يجهل فلا مكان له .

المبحث الثانى فى بيان إرثه ^(١) وإرث من معه وحاصله أن للخنثى المشكل حالين حال ذكورة وحال أنوثته - وإرثه وإرث من معه إما أن يختلف باختلاف ذكوريته وأنوثته أو لا يختلف فإن لم يختلف إرثه وإرث من معه بذكوريته وأنوثته فالحكم أنه يعطى كل منهم إرثه كاملا بقدر الاستحقاق إجماعا ولا يوقف منه شئ وذلك كولد الأم لأن فرضه السدس منفردا والثلث معددا سواء فى ذلك ذكوريته وأنوثته وكل معتق المباشر للعق ومثل ذلك أبوان وبنت وولد ابن خنثى فلا لأب السدس وللأم السدس وللبن النصف ولولد الابن السدس فرضا لو كان أنثى وتعميها لو كان ذكر فيعطى كل منهم نصيبه من غير توقف - وإن اختلف إرثه وإرث من معه بذكوريته وأنوثته فالحكم أنه يعامل هو ومن معه من الورثة بالأضر من ذكورة الخنثى وأنوثته فيعطى كل واحد الأقل المتيقن عملا

(١) إرث الخنثى عند الشافعية بالفرض فقط فى نحو أخ خنثى والتعميب فقط فى نحو ابن أخ خنثى وهو ملفوف منه ما عند المالكية فيأخذ عندهم ثلاثة أرباع المال نحو أخ خنثى لأنه على تقدير الذكورة يستحق جميع المال بالتعميب وعلى تقدير الأنوثة يستحق النصف بالفرض فقط نصف مجموعها وهو ثلاثة أرباع المال .

باليقين ويوقف الباقي إلى اتضاح حال المشكل فيعمل بحسبه أو إلى أن يصطلحوا -
وبعبارة أخرى فالحكم أنه يعمل باليقين في حقه وحق غيره فيعطى كل من الورثة
الأخبر في حقه ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين حاله ولو بقوله وإن إرثهم من
ورث بتقدير ذكوره فقط^(١) أو بتقدير أنوثته فقط لم يدفع له شيء ووقف ما يرثه
على ذلك التقدير^(٢) ومن ورث بكل من التقديرين فإن التعليل له دفع إليه كزوجة
وأب وابن وولد خنثى فإن الزوجة والأب على كل تقدير متحد فيدفع لهما - وإن
اختلف إرثه أعطى الأقل كابن خنثى مع ابن واضح وأوقف الباقي إلى البيان أو إلى
الصلح من الورثة الكل في حق أنفسهم على تفاوت أو تساوي أو إسقاط فإن مات
مشكلا تعين الصلح - ولا بد من لفظ صلح أو هبة واعتق مع الجهل للضرورة
وليس لولي محجور أن يصلح على أقل من حقه بفرض إرثه - وستأتى أحواله
(١) كزوج وأم وخنثى شقيق فالأخبر في حق الخنثى ذكوره وفي حق الزوج والأب أنوثته وستأتى
صورته في الشرح - وإذا تأملت العبارتين المذكورتين علمت أن الشيق والأقل والأخبر
بمعنى واحد. (٢) كولو دعم خنثى مع معتق فلا شيء له بتقدير الأنوثة ولا يعطى المعتق شيئا
لاحتمال ذكوره - وكزوج وولد أخ خنثى وعم فالزوج النصف والباقي للخنثى بتقدير ذكوره
ولا شيء له بتقدير أنوثته لأن بنت الأخ ساقطة فيكون الباقي للعم فلا يعطى الخنثى ولا العم
شيئا ويوقف النصف الباقي بينهما إن ظهر الخنثى ذكر أخذ أو أنثى أخذ العم. (٣) كزوج
وأم وولدي أم وخنثى لأب فلا يعطى شيئا في الحال لاحتمال ذكوره فيسقط الاستغراق
الفروض التركة والأخبر في حق الزوج والأب والأب أنوثته لعلولها إذا ذلت
للتسعة فيعامل كل منهم بالأخبر في حقه ويوقف المشكوك فيه وستأتى صورتها
في الشرح -

بالتعجيل وإن كانت قد أجملت هنا.

ولا يصح ما تقرر نذكر بعض الأمثلة - فلومات عن ابن واضح وولد خنتى
 فالأظهر بالإبن أن يعد عليه الخنتى ذكر أفعطى من مسألة الذكورة والأظهر
 بالخنتى أن يعد أنثى فيعطى من مسألة الأنوثة وكيفية التسعة كاسياقى بيانها
 أن تقدر مسألتين مسألة لذكورته من اثنين للواضح واحد وللخنتى واحد ومسألة
 الأنوثة من ثلاثة للواضح اثنان وللخنتى واحد وهما متباينان فتقهر بإحدهما
 في الخنزى يحصل ستة فى الجامعة للمسألتين فيعامل كل منهما بالأظهر فى حقه
 فالأظهر فى حق الواضح أقل النصيبين من المسألتين المقدرتين وهو النصف ثلاثة
 من ستة فيدفع إليه والأظهر فى حق الخنتى أقل النصيبين منهما وهو الثلث اثنان
 من ستة فيدفع إليه ويوقف المشكوك فيه وهو السدس واحد من ستة إلى
 الصالح أو الانتصاح فإن انتصح ذكر أخذه وإن انتصح أنثى أخذه الواضح - ولو
 مات عن ولدى أخ شقيق أو لأب أحدهما ذكر والأخر خنتى مشكل أعطى الذكر
 النصف ولا يعطى الخنتى شيئا بل يوقف النصف الآخر إلى البيان أو الصالح -
 ولومات عن ولد أخ خنتى وعم أوقف المال كله إلى البيان أو الصالح - ولو خلف
 بنتا وولد أبوين خنتى أو ولد أب خنتى كان للبنت النصف وللخنتى الباقي
 تعصبيا لأنه إما عصبية بنفسه أو عصبية مع غيره - ولو خلفت زوجا وأختا شقيقة
 وولد أب خنتى أعطى كل من الزوج والأخت ثلاثة أسباع المال ويوقف السبع
 إلى الصالح أو إلى الانتصاح فإن ظهر أنثى فالسبع لها وإن ظهر ذكر فلا شئ له
 والسبع للزوج والأخت وستأق مهورتها - ولومات عن ولدى عم أحدهما
 خنتى والثاني ذكر أعطى الذكر النصف وأوقف النصف الآخر فإن ظهر ذكرا
 فهو

فهو له وإن ظهر أنثى ود على الذكر ولا شيء للخنثى وإن يئیس من اتضاعه أو وقف المال إلى الصلح - فإن مات مشكلا تعين الصلح كما مر وسيأتى في المبحث الرابع مزيد من الأمثلة موضحه بالتعبير والتصوير.

المبحث الثالث في بيان أحواله - اعلم أن للخنثى المشكل باعتبار مقدار ما يرثه خمسة أحوال. الحال الأولى أن يرث بتقدير الذكر الذكورة والأنوثة على السواء ويعطى في هذا الحال نصيبه بإجماع الأئمة الأربعة ولا يحتاج فيه إلى زيادة عمل وذلك كأبوين وبنت وولدين خنثى فلا أب السدس وللأم مثله وللبنت النصف ولولد الابن ذكر كان أو أنثى السدس^(١).

الحال الثاني أن يرث بتقدير الذكورة أكثر من إرثه بتقدير الأنوثة وذلك كبنت وولدين خنثى مسألة الذكورة من اثنين لأن فيها نصفاً وما بقى ومسألة الأنوثة من ستة لأن فيها سدس البنت لابن تكملة الثلثين وبين المسألتين تداخل فيكفى بالأكبر قلبت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف الباقي وهو اثنان فإن اتضح ذكر أخذهما أو أنثى فللعاصب إن كان والارد عليهما محاسب فرضهما وتعود المسألة من أربعة اختصاراً.

الحال الثالث أن يرث بتقدير الأنوثة أكثر من إرثه بتقدير الذكورة عكس الثاني وذلك كزوج وأم وولد أب خنثى مسألة الذكورة من ستة للزوج النصف^(٢) مسألة من ستة اعتباراً مخرج السدس الذي لكل من الأبوين ومخرج النصف داخل في مخرج السدس فلا أبوين السدسان اثنان وللبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى السهم الباقي سواء قدرناه ذكر أو أنثى لأنه إن كان ذكر اقله ما بقى بعد الفروض وهو هنا سهم واحد وإن كان أنثى فلها السدس تكملة الثلثين وهو هنا سهم واحد

ثلاثة ولأم الثلث اثنان وللأخ للأب الباقي واحد - ومسألة الأنوثة من ثمانية بالعدل وبين المسألتين توافق بالنصف فيضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى تبلغ جامعة المسألتين أربعة وعشرين فإذا قسمتها على مسألة الذكورة ستة خرج جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على مسألة الأنوثة خرج جزء السهم ثلاثة وليكن وضعها في الجدول هكذا.

زوج	٣	٨	٣	٢٤	الجامعة	الخنثى
زوج	٣	٣	١٢	٩	٩	٩
أم	٢	٢	٨	٦	٦	٦
ولأب خنثى	١	٣	٤	٩	٩	٤
الموقوف للشك فيه	٥	٥	٥	١٩	١٩	١٩

فلزوج من مسألة الذكورة ثلاثة في أربعة
 باثنى عشر وله من مسألة الأنوثة ثلاثة في
 ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة فقط ولأم
 من مسألة الذكورة اثنان في أربعة بثمانية

ولها من مسألة الأنوثة اثنان في ثلاثة بستة فتعطى الستة فقط ولولد الأب الخنثى
 من مسألة الذكورة واحد في أربعة بأربعة وله من مسألة الأنوثة ثلاثة في ثلاثة
 بتسعة فيعطى الأربعة فقط - وتوقف الخمسة الباقية إلى الانتضاح أو الصلح
 فإن انتضح بالأنوثة أخذها أو بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للأم.

أحوال الرابع أن يرث بتقدير الذكورة فقط وذلك كولد أخ خنثى فإنه يرث
 بتقدير ذكوره لأن ابن الأخ من العصباء ولا يرث بتقدير أنوثته لأن بنت الأخ
 من ذوات الأرحام - وكولد عم خنثى فإنه يرث بتقدير ذكوره ولا يرث بتقدير
 أنوثته وفي هذا الحال والذي يليه لا يعطى في الحال شيئاً كما تقدم

أحوال الخامس أن يرث بتقدير الأنوثة فقط عكس الرابع وذلك كزوج وشقيقة
 وولداً بخنثى فمسألة الذكورة من اثنين ومسألة الأنوثة من سبعة بالعدل
 وبينهما تباین تضرب إحداهما في الأخرى يحصل أربعة عشر في جامعة

المسألتين فإذا قسمتهما على الاثنين خرج جزء السهم سبعة وإذا قسمتهما على السبعة
مخرج جزء السهم اثنان وهذه صورتها

الأقل	الجامعة	$\frac{7}{7}$	$\frac{7}{7}$	
٦	٦	٧	٣	١ (زوج)
٦	٦	٧	٣	١ شقيقة
	٢		١	ولداً خنثى
الموقوف الشكوك فيه ١٢ = ١٢ = ٢				

فللزوج من مسألة الذكورة واحد في سبعة
بسبعة وله في مسألة الأنوثة ثلاثة في اثنين
بسته فيعطى الأقل ستة وهكذا يقال في

الشقيقة - ولولداً الأب الخنثى في مسألة الأنوثة واحد في اثنين في اثنين ولا شيء له
في مسألة الذكورة فلا يعطى في الحال شيئاً ويوقف الاثنان فإن اتضح بالأنوثة -
أخذها أو بالذكورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة (١)

المبحث الرابع في بيان كيفية الحساب في مسائله إذا لم يتعدد - اعلم أن كيفية
الحساب في مسائل الخنثى الشكل هي أن تصحح له مسألة بتقدير ذكوره فقط وتقسيمها
على الورثة وتصحح مسألة بتقدير أنوثته فقط وتقسيمها على ورثته تنظر بين المسألتين
بالنسب الأربع وتحصل أقل عدد يقسم على كل من المسألتين المقدرتين مسألة
ذكورته ومسألة أنوثته وذلك العدد هو واحداهما إن تماثلت وأكثرهما إن تداخلتا
والحاصل من ضرب أحدهما في الأخرى إن تباينتا أو من ضرب وفق أحدهما في
كامل الأخرى إن توافقتا فهذا العدد المتحصل هو جامعة المسألتين المقدرتين

(١) وكانت في هذه الأحوال الخمسة في الخنثى تأق في غيره من الورثة كما تفهم ما سبق

فمثال استواء إرثهم بتقدير ذكوره وأنوثته زوج وأمر وولد خنثى - ومثال كون إرثهم
بتقدير ذكوره أكثر زوج وأم وخنثى شقيق ومثال كون إرثهم بتقدير أنوثته أكثر ابن وابنة
وولد خنثى - ومثال كون إرثهم بتقدير ذكوره فقط بنتين وبنت ابن وولد ابن خنثى ومثال
كون إرثهم بتقدير أنوثته فقط وولد خنثى وابن ابن وبنت ابن -

فانقسمها

فأقسمها على مسألة المذكورة يخرج جزء سهمها فضعه فوقها وأقسمها على
مسألة الأنوثة يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب لكل وارث سهمه
من كل مسألة في جزء سهمها وضع الحاصل تحت الجامعة ثم انظر أقل النصيبين
من المسألين لكل وارث فادفعه اليه وأوقف للشكوك فيه إلى الانضاح
أو إلى الصلح من الورقة الكل. ولذكر بعض الأمثلة للتطبيق على ما ذكر .
فمثال التماثل زوجة وولد خنثى وعم فمسألة المذكورة من ثمانية الزوجة
الثلث واحد والباقي للولد ولا شيء للعم ومسألة الأنوثة من ثمانية أيضا
الزوجة واحد والخنثى النصف أربعة والعم الباقي ثلاثة فالثمانية هي
الجامعة التماثل فإذا قسمتها على كل من المسألين كان الخارج واحدا فهو
جزء سهمها فإذا اضربته في نصيب كل من المسألين كان لكل ما ذكر فنصيب
الزوجة من المسألين واحد لا يختلف في دفع لها في الحال ونصيب الخنثى
منهما مختلف في دفع له الأقل أربعة والعم لا يرث لا ابتذيرا لأنوثة
فقط فلا يعطى في الحال شيئا ويوقف المشكوك فيه وهو ثلاثة فإن بان
ذكر أخذا أو أنثى أخذها العم وهذه صورتها :

الجامعة		١	١	
الاضرب	٨	٨	٨	
زوج	١	١	١	
ولاد خنثى	٤	٤	٧	
عم	٣		٣	
الموقوف	٥	٨	٣	

ومن أمثلة التماثل أم وبنت
وولد ابن خنثى وشقيقة فمسألة -
المذكورة من ستة للأم السادسة واحد
وللبنت النصف ثلاثة والباقي

اشان لولدا الابن ولا شيء للشقيقة ومسألة الأنوثة من ستة أيضا الأم
واحد وللبنت ثلاثة في دفع لهما نصيبهما في الحال لأنه لا يختلف ولولد

٤٧٢ كيفية الحساب في مسائله إذا لم ينحدد - وأمثلة التطبيق

الابن السدس ثمالة الثلثين في دفع له لأنه أقل النصيبين وبوقف الباقي وهو واحد فإن انضح ذكر الأخ له وإن بان أن أخى أخذته الشقيقة لوجوب العمل بحسب الانضاح وهي حينئذ عصبية مع الغير وهذه صورتها ومنها ولد خنثى وبنت فإن مسألة

الجامعة		١	١	٢	٢	٢	البنين
١	١	١	١	١	١	١	أم
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	بنت
١	١	٢	١	٢	١	٢	ولد ابن خنثى
	١		١				شقيقة
٥ = ٢ = (١)							الموقوف

الذكورة من ثلاثة عدد الرؤوس - ومسألة الأنوثة من ثلاثة مخرج الثلثين وهما مثاقيلان .

ومثال الداخل أم وبنت وولد

خنثى وعم فمسألة الذكورة أصلها ستة وتصح من ثمانية عشر للأم ثلاثة وللبنت خمسة وللولد الخنثى عشرة - ومسألة الأنوثة من ستة ومنها نصيب للأم واحد وللبنت اثنين وللولد الخنثى اثنين والعم واحد فالثمانية عشر هي الجامعة فانقسمها على مسألة الذكورة يخرج واحد فهو جزء سهمها واقسمها على مسألة الأنوثة يخرج ثلاثة فهي جزء سهمها ووضع جزء سهم كل من المسائلين فوقها واضرب فيه نصيب كل وارث من هما وضع الحاصل تحت الجامعة فمن له شيء منهما ولم يخلف فأعطه نصيبه ومن له شيء منهما واخلف فأعطه أقل النصيبين ومن له شيء من أحدهما فقط فلا يعطى شيئا وبوقف الشكوك

الجامعة الأقل		١	١	٢	٢	٢	١٨
٣	٣	٣	١	٣	١	٣	أم
٥	٢	٥	٢	٥	٢	٥	بنت
٢	٢	١٠	٢	١٠	٢	١٠	ولد خنثى
	٣		١				عم
١٤ = ١٨ = ٤							الموقوف

فيه الويليان أو الصالح وهذه صورتها فلا أم من مسألة الذكورة ثلاثة في واحد بثلاثة ولها من مسألة الأنوثة

واحد في ثلاثة بثلاثة فضيبها منها لا يختلف في دفع
إليها حالاً وللبنت من مسألة الذكورة خمسة في واحد
بخمسة ولها من مسألة الأنوثة اثنان في ثلاثة
بسته فنعطى الأقل خمسة وللولد الحنثي من مسألة
الذكورة عشرة في واحد بعشرة وله من مسألة
الأنوثة اثنان في ثلاثة ستة فيعطى الأقل
سته وللعلم من مسألة الأنوثة فقط واحد
في ثلاثة بثلاثة فلا يعطى شيئاً وبوقف للشكوك
فيه وهو أربعة فإن بان ذكر ادفعت إليه
كلها لا تمام نصيبه من مسألة الذكورة لوجوب
العمل حينئذ بمقتضاها وإن بان أنثى فنصيبه معه
وأعطيت البنت واحد الاتمام نصيبها من مسألة
الأنوثة لوجوب العمل بمقتضاها وأعطى العلم ثلاثة
لأنه عسبة له ما بقي بعد الفروض فأفهم هذا
وقس عليه كل ما لم ينسب شرحه مما يأتي

ومن أمثلة الندائل زوجة وبنت وبنت ابن وولداً بن خنثى وأخ شقيق
فمسألة المذكورة من ثمانية يخرج ثمن الزوجة فلهما الثمن واحد والبنت
النصف أربعة ولولداً ابن الخنثى اثنان ولأخته واحد ولاشيء للشقيق -
ومسألة الأثوثة من أربعة وعشرين لوجود الثمن والسدس أما النصف
فداخل فيها الزوجة ثلاثة والبنت اثناعشر والخنثى اثنان ولأخته
مثلهما والباقي خمسة للشقيق فأكف بالأربعة والعشرين فهي الجامعة
للمسألين - فإذا أردت استخراج جزء سهم كل منهما فاقسم الجامعة على الأولى
يخرج ثلاثة فهي جزء سهمها واقسمها على الثانية يخرج جزء سهمها واحد
وضع جزء سهم كل منهما فوقها واضرب فيه سهام كل وارث من المسألين
يخرج نصيبه منها فضعه تحت الجامعة كما ترى ذلك مرسوماً في صورتها
هذه وسنقتصر فيما يلي على ذكر (الأولى)

الجامعة	١	٣	٧٤	٨	١٩
الأقل	٣	٣	٣	٣	٣
زوجة	٣	٣	٣	٣	٣
بنت	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
بنت ابن	٢	٢	٢	٢	٢
ولداً بن خنثى	٢	٢	٢	٢	٢
شقيق	٥	٥	٥	٥	٥
الموقوف	١٩	٧٤	٧٤	١٩	١٩

ونعني بها مسألة المذكورة (الثانية)
ونعني بها مسألة الأثوثة اختصاراً
فافهم هذا .

فللزوجة من الأولى واحدة ثلاثة ثلاثة
ولها من الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة والبنت من الأولى أربعة في ثلاثة باثني عشر
ولها من الثانية اثناعشر في واحد باثني عشر في دفع الزوجة والبنت
نصيبهما لأنه لا يختلف المسألين ولبنت الابن من الأولى واحد في
ثلاثة ثلاثة ومن الثانية اثنان في واحد باثني عشر في دفع لها أقل النصيبين
اثنان ولأخيها الخنثى من الأولى اثنان في ثلاثة ستة ومن الثانية اثنان
في واحد

بأثنين فيدفع إليه الأفل اثنان وليس للشقيق من الأولى شيء وله من الثانية خمسة فلا يعطى في الحال شيئاً ونوقف خمسة فإن بان ذكر أعطى أربعة وأعطيت أخته واحد الأعمام نصيبهما من مسألة المذكورة لوجوب الرجوع اليها وإن بان أنثى أعطىها الشقيق لوجوب الرجوع إلى مسألة الأنوثة والشقيق فيها عسبة له ما بقي بعد ذوى الفروض

ومثال الموافقة زوج وأم وخنثى شقيق فمسألة المذكورة من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللخنثى الشقيق الباقي واحد - ومسألة الأنوثة بالعوالم من ثمانية للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللخنثى الشقيق ثلاثة وبه المسائلين موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الأخرى تكن الجامعة أربعة وعشرين ويعنيك عن الإطالة التأمل في صورتها هذه

الجامعة		٣	٤	
الأخضر	٢٤	٨	٢	
٩	٩	١٢	٣	زوج
٢	٢	٨	٢	أم
٤	٩	٤	٣	خنثى شقيق
١٩	٢٤	٥		الموقوف

فلزوج من الأولى ثلاثة في أربعة
بأثنى عشر ومن الثانية ثلاثة وثلاثة
بتسعة وللأم من الأولى اثنان في أربعة
بثمانية ومن الثانية اثنان في ثلاثة

بسته وللخنثى من الأولى واحد في أربعة بأربعة ومن الثانية ثلاثة في ثلاثة بتسعة فأعط كلًا من المسائلين أفل النصيبين يكن للزوج تسعة وللأم ستة وللخنثى أربعة وأوقف المتبقى خمسة فإن اتضح أنثى دفعنا إليه أو ذكرًا فنصيبه معه ودفعت ثلاثة للزوج وأثنين للأم لأنهما نصيبهما من مسألة الأنوثة - وقد مرّت هذه للمسألة إلا أنها مفروضة في زوج وأم وولد أب خنثى ومن أمثلة النوافل زوج وأم وولدى أم وأخ لأب خنثى فمسألة الذكورة

الذكورة من ستة للزوج النصف ثلاثة والأم السدس واحد ولولدى الأم
الثالث اثنان ويسقط الأخ لأب الخنثى لأنه عاصب وقد استغرقت الفروض
التركة - ومسألة الأنوثة من تسعة لأنه يعال للخنثى بالنصف وهو
ثلاثة وبن المسألين توافق بالثالث فإذا ضربت وفق أحدهما في كامل الأخرى
حصل ثمانية عشر ففي الجامعة للمسألين فإذا قسمتها على الستة خرج جزء
السهم ثلاثة وإذا قسمتها على التسعة خرج جزء السهم اثنان فإذا ضربت
نصيب كل وارث من المسألين في جزء سهمهما كان لهم ما نراه مرقوماً في صورتها
هذه

الجامعة المنقذ		٢	٣	٩	٣
زوج	٢	٢	٣	٣	٣
أم	٢	٢	٣	٣	٣
أخ لأم	٢	٢	٣	٣	٣
أخ لأم	٢	٢	٣	٣	٣
أخ لأب خنثى	٢	٢	٣	٣	٣
الموقوف للشك فيه	١٢	١٨	٢		

وإذا أعطيت من ورث فيها أقل
النصيبين كان للزوج ستة والأم اثنان
ولأخوى الأم من اثنين اثنين والمجموع
اثنا عشر وبقيت ستة توقف حتى

الاتصاف أو الصلاح فإن انصح انثى أخذها عملاً بمقتضى مسألة الأنوثة
أو ذكر فلا شيء له عملاً بمقتضى مسألة الذكورة ورد للزوج ثلاثة والأم واحد
ولولديها اثنان لكل منهما واحد ومن أمثلة التوافق زوجة وأم وابن وولد
خنثى فللزوجة الثمن والأم السدس كاملين لأن فرضيهما لا يختلف بذكورة
الخنثى ولا بأنوثته وللابن نصف الباقي والخنثى ثلثه ويوقف سدسه
بينهما فمسألة ذكوره أصلها أربعة وعشرون لوجود الثمن والسدس
فللزوجة الثمن ثلاثة والأم السدس أربعة تبقى سبعة عشر لا تنقسم
على اثنين فإذا ضربت اثنين في أربعة وعشرين بلغت ثمانية وأربعين
ومنها

ومنها نصيب ومسألة أنوثته أصهارها أربعة وعشرون كذلك فإذا أعطيت الزوجة ثمنها والأمر سدسها بقيت سبعة عشر وهي لا تنقسم على ثلاثة رءوس الابن والبنت فأضرب ثلاثة في أربعة وعشرين يحصل اثنتان وسبعون ومنها نصيب ويدر المسائلين ثوافق بثلاث الثمن لأن ثلث ثمن الثمانية والأربعين اثنتان وثلاث ثمن الاثنين والسبعين ثلاثة فإذا ضربت اثنين وفوق الأولى في كامل الثانية اثنين وسبعين أو ضربت ثلاثة وفوق الثانية في كامل الأولى ثمانية وأربعين حصل مائة وأربعة وأربعون فهي أجماعة للمسائلين وهذه صورتها

الأهل	١٢٤	٧٧	٤٨	٢	٣	أجماعة
زوجة	١٨	١٨	١٨	٩	٦	
أم	٢٤	٢٤	٢٤	١٢	٨	
ابن	٥١	٢٨	٥١	٣٤	١٧	
ولد خنثى	٣٤	٢٤	٥١	١٧	١٧	
الموقوف	١٣٧ = ١٢٤ + ١٧					

فإذا قسمتها على الأولى خرج جزء
سهمها ثلاثة وإذا قسمتها على الثانية
خرج جزء سهمها اثنين فإذا ضربت
سهم كل وارث من كل مسألة في جزء

سهمها كان الحاصل ما نراه مرقوما تحت أجماعة وإذا نظرت في الأرقام علمت أن نصيب الزوجة والأمر لا يختلف من المسائلين ولذا يدفع نصيبهما اليهما في الحال وعلمت أن الأضر بالابن أن يعطى من مسألة المذكورة واحدا وخمسين سهمها وأن الأضر بالخنثى أن يعطى من مسألة الأنوثة أربعة وثلاثين فجملة ما يعطى للورثة مائة وسبعة وعشرون وجملة للتبقي سبعة عشر فإن بان ذكر أخذها وإن بان أنثى فنصيبه معه وأعطى الموقوف لأخيه لإكمال نصيبه من مسألة الأنوثة لوجوب العمل بمقتضاها .
ومثال التباين ابن وبنت وولد خنثى فمسألة المذكورة من خمسة عدد

رءوسهم ومسألة الأثوثة من أربعة عدد رءوسهم أيضا فاضرب أحدهما
في الأخرى تكن الجامعة عشرين فاقسمها على الأولى يخرج جزء سهمها أربعة
واقسمها على الثانية يخرج جزء سهمها خمسة وتأمل صورتها هذه

الجامعة	٥	٤	٢	الأقل
٨	١٠	٨	٢	٢
٤	٥	٤	١	١
٥	٥	٨	١	٢
للقوف المشكوك فيه ٣ = ٢. = ١٧				

فإذا ضربت سهام كل وارث من
السائلين في جزء سهم كل منهما كان لهم
مانراه رفوما تحت الجامعة فإذا أعطيت
كل منهم أقل النصيبين من السائلين

ويعبر عنه أيضا بالأضر أو للثيقن كان لابن ثمانية وللبنث أربعة وللولد
الخنثى خمسة وأوقفت ثلاثة فإن بان ذكر أخذها تمام نصيبه من مسألة
الذكورة لوجوب العمل بمقتضاها حينئذ وإن بان أنثى فنصيبه معه وأعطى
الابن اثنين والبنث واحد الكمال نصيبهما من مسألة الأثوثة لوجوب العمل
بمقتضاها حينئذ - وقد تقدمت بعض أمثلة التباين مصور في وغير مصور في
وفيما تقدم وما يأتي كناية لدرسي المبتدى وتنبية المنتهي والله تعالى اعلم.

المبحث الخامس في بيان كيفية الحساب في مسائله إذا تعدد - اعلم أن ما
تقدم فيما إذا لم يتعدد الخنثى - وأما إذا تعدد فإنه يكون لإثنين أربعة
أحوال لأنهما إما ذكران - وإما أنثيان - وإما الأكبر ذكر والأصغر أنثى -
وإما الأصغر ذكر والأكبر أنثى - وإن زاد فتضعف حال الخنثى بقدر الخنثى
فيكون للثلاثة ثمانية أحوال وللأربعة ستة عشر حالاً وهما جراً - فإذا
تعد للخنثى فصاح لهم مسائل بعدد أحوالهم - ثم انظر بينهما بالنسب
الأربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها لا، فالتوصل هو الجامعة

مسائل

لمسائل الأحوال فاقسمها بين كل من الخنثى وباقي الورثة على كل مسألة من مسائل الأحوال وادفع الى كل واحد منهم أقل الأنصباء من تلك المسائل - ومن جيب ولو في واحدة منها لم يعط شيئاً ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح كما مر - ولندكر بعض الأمثلة لتعدد الخنثى لتكون مقياً سيفاس

عليه غيره

فقال تعدد الخنثى: خنثيان شقيقان وأن لأب، لهما أربعة أحوال حال ذكورة أصل مسألته اثنان وحال أنوثة وأصل مسألته ثلاثة وحال ذكورة الأكبر وأنوثة الأصغر وأصل مسألته ثلاثة أيضاً وحال ذكورة الأصغر وأنوثة الأكبر وأصل مسألته ثلاثة أيضاً فأكثف بواحدة من النمات ثلاث وهي ثلاثة واضربها في الاثنين للمباينة تبلغ ستة فهي الجامعة للمسائل الأربع فاقسمها على كل مسألة يخرج جزء سهمها وضع جزء سهم كل مسألة فوقها ثم اضرب سهام كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها وضع الحاصل تحت الجامعة مرتباً كترتيب المسائل ثم انظر أقل

(١) وذلك بأن تنظر بين مسائل الأحوال فتأخذ إحدى النمات اثنين أو النمات ثلاث وأكرر للنمات اثنان أو النمات ثلاث ثم تنظر بين ما أخذته وبين مسألة أخرى وخذ ما حصل من ضرب وفق إحدى النواتقنين في كامل الأخرى أو ما حصل من ضرب إحدى النباتين في كامل الأخرى وهكذا فالحاصل هو الجامعة لمسائل الأحوال فاقسمها على كل مسألة من مسائل الأحوال يخرج جزء سهمها فضعه فوقها ثم اضرب لكل وارث سهامه من كل مسألة في جزء سهمها وضع الحاصل تحت الجامعة مرتباً كترتيب المسائل - ثم انظر فنورث في جميع مسائل الأحوال واتخذارثة فاعطه نصيبه في الحال - ومن اختلف ارثه فاعطه الأقل أيضاً ومن لم يرث الا في بعضها فلا تعطه شيئاً - وأوقف المشكوك فيه الى الانتصاح أو الى الصلح من الورثة الكل كما تقدم في البحث الرابع .

الأنصباء

الأعضاء الميرث من تلك المسائل كلها فادفعه اليه ومن لم يرث ولو في واحدة لم يعط شيئاً وهذه صورتها

فأقل الأنصباء لكل من الخنثيين

الجامعة	٢	٢	٢	٣	الاقل
٦	٣	٣	٣	٢	
٢	٢	٤	٢	٣	خنثى ق
٢	٤	٢	٢	٣	خنثى ق
			٢		أخ لأب
٤	٢	٢	٢	٢	الموقوف للشك فيه

من مسائل أحوالهما اثنان فأعط

كل واحد منهما اثنين ولا تعط

الأخ من الأب شيئاً لأنه لم

يرث إلا في بعض الأحوال وأوقف اثنين إلى البيان أو الصلح فإن باناً ذكرين فأعط كل واحد منهما واحداً عملاً بمقتضى مسألة ذكورةهما - وإن باناً اثنين فأعطهما الأخ لأب عملاً بمقتضى مسألة أنوثتهما وإن بان أحدهما ذكراً والآخر أنثى فأعطهما الذكر عملاً بمقتضى مسألة ذكورة أحدهما وأنوثة الآخر - وإن انضح أحدهما ذكراً ولم ينضح حال الآخر أعطى المنضح واحداً كما هو مقتضى مسألة الذكورة وأوقف واحداً حتى يتبين أمر الآخر فإن بان ذكراً أخاه وإن بان أنثى رد المنضح بالذكورة .

ومن أمثلة تعدد الخنثى ، وإن خنثيان وبنت مسألة ذكورهما من خمسة ومسألة أنوثتهما ثلاثة بالرد ومسألة ذكورة أحدهما وأنوثة الآخر أربعة وكذلك العكس فأكف بإحدى المماتين أربعة واضربها في ثلاثة باثني عشر واضرب الاثني عشر في خمسة تبلغ جامعة للمسائل الأربع ستين فاقسمها على كل مسألة من مسائل أحوال الخنثيين يخرج جزء سهمها فضع جزء كل مسألة فوقها ثم اضرب نصيب كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها وضع الحاصل تحت الجامعة يحصل لكل وارث ما نراه مرقوماً في صورتها

الآتية وانظر الأفل لكل وارث من تلك للسائل فأدفعه إليه وأوقف المشكوك فيه إلى الانتصاح أو الصلاح. وهذا صورتها مرقومة واضحة

الجمعة		١٥	١٥	٢٠	١٢	
الأفل	٢٠	٤	٤	٣	٥	
١٥	١٥	٣٠	٢٠	٢٤	١	٢
١٥	٣٠	١٥	٢٠	٢٤	٢	١
١٢	١٥	١٥	٢٠	١٢	١	١
						١
الموقوف المشكوك فيه						١٨ = ٢٠ = ٤٧

فالموقوف ثمانية عشر فإن بانا

ذكر بن أعطى كل واحد منهما تسعة

كما تقتضيه مسألة ذكورهما وإن

بانا أنثيين أعطى كل منهما خمسة

وأعطيت البنت ثمانية عملا بمقتضى مسألة أنوثتهما فزادوا وإن بان أحدهما ذكر أو الآخر أنثى أعطى الذكر خمسة عشر والبنت ثلاثة عملا بمقتضى مسألة ذكوره أحدهما وأنوثة الآخر. فلو كان في المسألة المذكورة شقيق لبلغت الجماعة مائة وثمانين من ضرب أربعة في تسعة وستة وثلاثين في خمسة وكان الأضر بالخنثيين أن يعطى كل منهما من مسألة الأنوثة أربعين والأضر بالبنت أن تعطى من مسألة الذكورة ستة وثلاثين وكان الموقوف حينئذ أربعة وسنين فإن بانا ذكر بن فمع البنت نصيبها وقسم الموقوف بينهما لكل واحد اثنان وثلاثون عملا بمقتضى مسألة ذكورهما وإن بانا أنثيين فمعها نصيبها وأعطيت البنت أربعة لأحمال نصيبها من مسألة الأنوثة وأعطى الشقيق سنين سهما لأنه حينئذ عصبية وإن بان أحدهما ذكر والآخر أنثى أعطى الذكر خمسين والآخر خمسة والبنت تسعة عملا بمقتضى مسألة ذكوره أحدهما وأنوثة الآخر وكانت صورتها هكذا :

الأفل	١٨٠	٢٠	٢٠	٢٠	٣٢
٤٠	٤٥	٩٠	٤٠	٧٢	١
٤٠	٩٠	٤٥	٤٠	٧٢	٢
٣٢	٤٥	٤٥	٤٠	٣٢	١
			٢٠		٣
الموقوف للشك فيه ١٨٠ = ٢٤ = ١١٢					

واعلم أنه يمكن الاكتفاء

بتقدير مسألة واحدة لذكورة أحدهما وأنوثته الآخر اختصاراً وذلك فيما إذا لم يخالف باختلاف ذكورة أحدهما وأنوثته الآخر

إرث غيرهما من الورثة كمنه المسألة الآتية وهي ولدان خنثيان وعم فمسألة ذكورهما اثنان ومسألة أنوثتهما ثلاثة ومسألة ذكورة أحدهما وأنوثته الآخر ثلاثة أيضاً فالجامعة للمسائل الثلاث ستة للثماثل والنباين بينهما -

وحينئذ تكون صورتها هكذا

الأفل	٢	٢	٢	٣
٢	٤	٢	٣	٢
٢	٢	٢	٣	١
		٢		١
الموقوف للشك فيه ٢ = ٢ = ٤				

فيعطى كل خنثى اثنين لأنهما أفل نصيب لهما من المسائل المقدرة - ولا يعطى العم شيئاً لأنه ورث ببعض

التفادير - والموقوف اثنان فإن باناً ذكر بن دفع لكل واحد منهما واحد أو اثنين فمعهما نصيبهما وأعطيا للعم - فإن باناً أحدهما ذكر أو الآخر أنثى أعطيا للذكر.

أما إذا اختلف باختلاف ذكورة أحدهما وأنوثته الآخر إرث أحد من الورثة فلا بد من تقدير مسائل الأحوال كلها كما تقدم - وكجدة وخنثيان شقيقين وشقيقة فأصل مسألة ذكورهما ستة ومنها تصح - وأصل مسألة أنوثتهما خمسة بالرد وتصح من (١٥) . وأصل مسألة ذكورة الأكبر وأنوثته الأصغر ستة وتصح من (٢٤) ومثلها العكس - فإذا نظرت بين

الأكفاء بتقدير مسألة لذكورة أحدهما وأونثة الآخر
معنى المفقود وبيان ارثه

٤٣٣

ما صحت منه المسائل بالنسب الأربع كانت جامعها مائة وعشرين فإذا
قسمتها على كل مسألة خرج جزء سهمها فضع جزء كل مسألة فوقها ثم اضرب
سها مكل وارث في جزء مسألته يخرج نصيبه منها فضعه تحت الجامعة
مرتبا كترتيب المسائل - ثم أعط لكل من ورث في جميع المسائل نصيبه
الأقل منها ومن ورث في بعضها فلا تعطه شيئا - وأبق الشوك فيه إلى
الانضاح أو الصلاح من الورثة الكل وهذه صورها :

الجامعة	٥	٥	٨	٢٠	الأقل
٧٤	٢٤	١٥	٧	٣٠	٧٠
٧٠	٢٠	١٠	٣	٢٤	٦٠
٦٥	١٥	٥	٢	٢٠	٥٠
٦٠	١٠	٥	٢	١٥	٤٠
٥٥	٥	٥	٢	١٠	٣٠
٥٠	٥	٥	٢	١٠	٢٠
٤٥	٥	٥	٢	١٠	١٠

ثأملها وطبق ما نكرر تقريره
فقههم بالتطبيق ما لا يفهمه
بالتقرير - والله تعالى أعلم

بيان إرث المفقود

وأما المفقود فهو لغة اسم مفعول مأخوذ من المفقود مصدر فقدت
الشيء إذا عدمته - عدم المال من باب علم عدا ما وعد ما؛ فقدته فهو
عادم والمال معدوم - أم أقرب الموارد - واصطلاحا غائب طالبت
غيبته وانقطع خبره وجهل حاله فلا يدري أحى هو أم ميت - وبعبارة
أخصر: غائب لم يدري أحى هو أم ميت سواء كان فقدته بسبب سفره
أو حضوره قتالا أو انكسار سفينة أو أسر أهل الحرب له أو نحو ذلك
والكلام عليه ينحصر في خمسة مباحث بحث في بيان إرثه من غير
وارث من معه - وبحث في بيان أحوال الورثة معه - وبحث في بيان
كيفية الحساب في مسائله إذا لم يتعدد - وبحث في بيان كيفية الحساب
في مسائله

في مسائله إذا تعدد ومبحث في بيان لارث غيره منه
المبحث الأول في بيان لارثه من غيره ومارث من معه - وببانه أن
المفقود ذكر اكان أو أنثى حالين حال حياة وحال وفاة وعلى تقدير حياته
إما أن يكون حائز الجميع التركة أو وارثا لبعضها - فإن كان حائزا أو وقف
المال كله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أو يحكم الفاضل بموته اجتهادا
(د) فإن كان وارثا لبعض التركة فالصحيح أنه يعامل كل من الورثة
بالأضر في حقه من موت المفقود أو حياته ويقسم المال بين الحاضرين
على الأقل المتيقن (د) - فمن ورث بكل من تقديري حياته وموته واتحد
لارثه على كلا التقديرين أعطيه كاملا - (٣) ومن اختلف لارثه أعطى
الأقل من النصيبين - (د) ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئا
(د) وبوقف باقي المال حتى يظهر الحال على ما تقدم - فإن قدم المفقود
أخذ ما وقف له وأخذ الباقي وإن وجد مستحقوه وإن استمر الجمل
بحاله إلى الحكم بموته رد لورثة الليت الأول الحاضرين على حسب
لارثهم حال موته وليس لورثة المفقود منه شيء إذا لارث بالشك
(د) وذلك عند مضي مدة لا يعيش مثله إليها في غالب العادة والمعتمد أنها لا تقدر
بشيء تلك المدة بل الاعتبار غلبة الظن باجتهاد الحاكم كما سيأتي (د) ومقابل الصحيح
وجهان أحدهما يفدر موته في حق الجميع فإن ظهر حيا ببينة نقض الحكم الأول -
والثاني تقدر حياته في حق الجميع فإن ظهر موته نقض الحكم - وهل يطلب من
الحاضرين كنفيل على هذين الوجهين لاحتمال تغير الحكم قال الشيخ زكريا رحمه الله
فيه خلاف ذكر في البسط ولعل الأرجح طلب الكنفيل كما قال الأسناذ الحنفى
لاحتمال

لاحتمال موث المفقود قبل موثره وقياسا على الحمل لأنه إن انفصل حيا استحق نصيبه الموقوف له وإن انفصل ميتا أخذ الورثة ما كان موقوفا - وإذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل تقدير جاز أن يصطلح الحاضرون الكل عليه - (٢٤) هذا وفهم مما تقدم أن للورثة باعتبار إرثهم مع المفقود خمسة أحوال سيأتي تفصيلها مع أمثلتها - أما المفقود نفسه فليس له سوى حالين فقط حال وفاة ولا إرث له فيه وحال حياة وإرثه فيه لا يختلف إن كان وارثا إلا إن فقد اثنان وتحققت حياة أحدهما فيختلف إرثه باختلاف حياة الآخر وموته كغيره من الورثة

المبحث الثاني في بيان أحوال الورثة مع المفقود - للورثة باعتبار إرثهم مع المفقود خمسة أحوال: الحال الأولى استواء الإرث على كل من تقديرى حياته ومماثلة كزوجة وابن حاضر وابن آخر مفقود فللزوجة الشمن بكل تقدير - وكزوج حاضر وأخوين لأمر حاضر بن وأخ لأب مفقود فللزوج النصف على كلا التقديرين والأخوين للأمر الثلث على تقدير الحياة والنصف الآخر فرضا وردا على تقدير الوفاة فيدفع إليهما الأضر وهو الثلث ويوقف السدس الباقي فإن ظهر حيا أخذه والارد عليهما.

(٣٥) كزوجة مع ابن حاضر وابن آخر مفقود لأن نصيبها الشمن على كلا التقديرين (٣٦) كأم مع أخ حاضر وأخ آخر مفقود - (٣٧) كعم حاضر مع ابن مفقود فإن العم لا يرث بتقدير الحياة فلا يعطى شيئا - وكبنت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فإن بنت الابن لا ترث بتقدير الموت فلا تعطى شيئا (٣٨) كجد وأخ شقيق حاضران وأخ لأب مفقود كما سيأتي

الحال الثاني كون الإرث بتقدير الحياة أكثر منه بتقدير الوفاة، كجد وأخ شقيق حاضرن وأخ لأب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لأنها من مسائل المعادة فلأجد سهم والأخ الشقيق سهمان بعد الأخ للأب على الجدة - ومسألة موته من اثنين لأن المال بينهما بالسوية فيقدر في حق الجدة حياته وفي حق الأخ موته والجامعة ستة للجد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والأخ الشقيق ولأخ للمفقود فيه فلهما أن يصطلحا فيه .

الحال الثالث كون الإرث بتقدير الوفاة أكثر منه بتقدير الحياة عكس الثاني كأم مع أخ حاضر وأخ آخر مفقود لأن الأم تنال الثلث بتقدير وفاته ويحبها منه إلى السدس بتقدير حياته - ويجمع الحال الثاني والثالث في زوج حاضر وأختان لأب حاضرتان وأخ لأب مفقود لشمول المثال لمن ورث بكل تقدير واختلف إرثه فالأخ في حق الزوج موث الأخ فله من مسألة الموت والأخ في حق الأختين حياته فلهما من مسألة الحياة .

الحال الرابع كون الإرث بتقدير حياة المفقود فقط كبنتين وبنت ابن حاضرت وابن ابن مفقود فإن بنت الابن ترث بتقدير حياة المفقود لأنه يعصبها في الباقي ولا ترث بتقدير موته لاستغراق البننتين الثلثين فلا يدفع لبنت الابن شيء لأن الأضر في حقها موته فإن ظهر حيا فالثلث الوقوف بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وكشقيقتين وأخت لأب وأخ لأب مفقود فبتقدير حياته يعصب الأخت للأب ويتقدير موته تسقط .

الحال الخامس كون الإرث بتقدير موت المفقود فقط عكس الرابع كعدم
حاضر مع ابن مفقود فإن العدم يرث بتقدير موت المفقود ولا يرث
بتقدير حياته فهذه أحوال الورثة مع المفقود اختلفت باختلاف حياته
وموته كما رأيت .

البحث الثالث في بيان كيفية حساب المفقود إذا لم ينعقد - اعلم أن
كيفية حساب المفقود الواحد ككيفية حساب الخنثى الواحد إلا أن هناك
تقدر الخنثى مسألة للذكورة ومسألة للأنوثة وهنا تقدر للمفقود مسألة
للحياة ومسألة للموت فنصح أولاً مسألة الحياة ونقسمها على الورثة
وتصح مسألة الموت وتقسمها على الورثة - ثم ننظر بينهما بالنسب الأربع
فنكتفي بإحدهما إن تماثلت وبأكثرهما إن تداخلتا وبأصغرهما ضرب
إحدهما في الأخرى إن تباينت أو وقف إحدهما في الأخرى إن توافقتا
فالتصحيح هو الجامعة لما فاقسهما على كل من المسألتين يخرج جزء سهمهما
وضع جزء سهم كل منهما فوقهما إن وضعتهما في الجدول ثم اضرب فيه سهم كل
وارث من المسألتين وضع الحاصل تحت الجامعة مرتباً كترتيب المسألتين
يظهر لك أقل النصيبين لكل وارث فادفعه إليه وأوقف المشكوك فيه
حتى يظهر الحال بموته أو حياته أو يحكم القاضي بموته لإجتهاداً فاعمل
بموجب ذلك - وإليك الأمثلة للتطبيق على ما ذكر .

فمثال من يرث بكل تقدير واتحد إرثه : زوجة مع ابن حاضر وابن مفقود
لأن نصيبها الثلث على كلا التقديرين - فأصل مسألة الحياة ثمانية وتصح
من ستة عشر فالزوجة اثنان ولكل من الابنين سبعة - ومسألة للموت تصح
من أصلها

من أصلها ثمانية للزوجة واحد والباقي للإبن الحاضر - وبين المسألين ن داخل فيكنفى بالأكثر فهي الجامعة فنقسم على الأولى يخرج جزء سهمها واحد فيوضع فوقها ونقسم على الثانية يخرج جزء سهمها اثنان فيوضعان فوقها أيضا ثم من له شئ من إحدى المسألين ضرب له في جزء سهمها وأعطى أقل النصيبين منهما فالزوجة من الأولى اثنان في واحد باثنين من الثانية واحد في اثنين باثنين فنضربها على كلا التقديرين متعدد فنعطاه في الحال والإبن الحاضر من الأولى سبعة في واحد بسبعة ومن الثانية سبعة في اثنين بأربعة عشر فالأضرب به أن يعطى من مسألة الحياة - سبعة لأنها أقل نصيبيه من - المسألين وتوقف سبعة فإن ظهر حيا أخذها عملا بمقتضى مسألة الحياة وإن بانت وفاته ردت للإبن الحاضر عملا بمقتضى مسألة الموت وهكذا تكون صورتها

الجامعة	٢		١		٨
	١٢	١٢	٨	١٢	
الأقل	٧	٧	٧	١	٢
زوجة	٧	٧	٧	٧	٧
ابن حاضر	٧	٧	٧	٧	٧
ابن مفقود	٧	٧	٧	٧	٧
الموقوف	٩	١٦	٧		

ومن أمثلة استواء الارث على كلا التقديرين أيضا، زوج حاضر وأخوين لأمر حاضرين وأخ لأب مفقود - مسألة الحياة من ستة للزوج النصف ثلاثة والأخوين للأمر الثالث اثنان وبسبقي واحد للمفقود - ومسألة الموت أصلها ستة للزوج ثلاثة والأخوين للأمر ثلاثة فضرها وداوى لا تنقسم عليهما فنضرب اثنين في ستة فنضرب اثنين عشر للزوج ستة ولكل من الأخوين ثلاثة وبين المسألين ن داخل فأكنف بالأكثر فهي الجامعة فاقسمها على الأولى يخرج جزء سهمها اثنان واقسمها على الثانية يخرج جزء سهمها واحد ثم اضرب سهام كل وارث من كل مسألة في جزء

في جزء سهمها يظهر لك أقل النصيبين لكل وارث فادفعه إليه وأوقف
المشكوك فيه وهو اثنان فإن ظهر حياً أخذهما وإن ظهر ميتاً رد على الأخوين
للأمر لكل واحد منهما واحد وهذه صورتها

الجامعة		١	٢		
الأقل	٣	١٢	٢		
زوج	٢	٢	٢	٣	
أخ لأمر	٢	٣	٢	٣	١
أخ لأمر	٢	٣	٢	٣	١
أخ لأب - م		٢			١
الموقوف	١٠	١٢	٢		

ومثال كون الارث بتقدير الحياة
أكثر منه بتقدير الوفاة: جد وشقيق
حاضران وأخ لأب مفقود فمسألة الحياة
من ثلاثة لأنها من مسائل العادة
فالجبد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهمان

بعد الأخ لأب على الجبد ومسألة الوفاة من اثنين للجبد واحد وللشقيق
واحد وبين المسألتين تبين فاضرب أحدهما في الأخرى فبلغ الجامعة لهما ستة
فاقسمها على كل من المسألتين يخرج جزء سهمها فاضرب سهم الجبد والشقيق
من كل مسألة في جزء سهمها يظهر لك الأقل فادفعه إليهما وأوقف المشكوك
فيه فإن ظهر حياً أخذه الشقيق وأحق للمفقود فيه لأنه محجوب
بالشقيق وإن ظهر ميتاً أخذه الجبد وهذه صورتها

		٣	٢		
الأقل	٢	٢	٣		
جد	٢	٣	٢	١	١
شقيق	٣	٣	٢	١	٢
أخ لأب - م					
الموقوف	٥	٢		١	

ومثال كون الإرث بتقدير الوفاة
أكثر منه بتقدير الحياة: أم وشقيق
حاضران وشقيق مفقود - مسألة الحياة
أصلها ستة وتصح من اثني عشر للأمر

السدس اثنان ولكل شقيق خمسة ومسألة الوفاة من ثلاثة للأمر واحد
وللشقيق الحاضر اثنان وبين المسألتين ندخل فأكف بالأكثر واقسمها

على كل من السائلين يخرج جزء سهمها فاضرب سهام كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها يظهر لك أقل النصيبين لكل وارث من السائلين فادفعه إليه يظهر لك الشكوك فيه فأوقفه وهو خمسة فإن ظهر حيا أخذها وإن ظهر مونه أعطيت الأمر اثنين والشقيق ثلاثة كالتنضيه مسألة الموت وهذه صورتها تبين ما ذكر.

الأقل	١٣	٤	٣	١٣	١
أم	٢	٤	٢	١	٢
شقيق	٥	٨	٥	٢	٥
شقيق - م			٥		٥
الموقوف	٧ = ١٣ = ٥				

مثال جامع لمن ورث بكل تقدير واختلاف إرثه وكان الأضر في حق بعض الورثة الحياة وفي حق بعضهم الموت: زوج حاضر وأختان لأب

حاضرتان وأخ لأب مفقود فمسألة الحياة أصلها من اثنين وتصح بضرب عدد رءوس الأخوة أربعة في اثنين من ثمانية للزوج أربعة ولكل أخت واحد والمفقود اثنان - ومسألة الموت من سبعة بالعول للزوج النصف ثلاثة من ستة والأختين الثلثان أربعة من ستة لكل واحدة اثنان وبين السائلين التباين وبضرب أحدهما في الأخرى تبلغ جامعتهما ستة وخمسين فاقسمها على مسألة الحياة يخرج جزء سهمها سبعة واقسمها على مسألة الموت يخرج جزء سهمها ثمانية وضع جزء سهم كل من السائلين فوقها عند وضعها في الجدول ثم من له شيء من إحدى المسائلين يأخذ مضره في جزء سهمها ويعامل كل بالأضر وثأمل بصورتها هذه:

فللزوج من مسألة الحياة أربعة في سبعة بثمانية وعشرين وله من مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين فهي الأضر في حقه لأنها

من أمثلة التطبيق على أحوال المفقود إذا لم يتعدد ٤٤١

الجامعة ٥٦ الأضر					٧	٨
					٧	٨
٢٤	٢٤	٢٨	٣	٤		زوج
٧	١٢	٧	٢	١		أخت لأب
٧	١٢	٧	٢	١		أخت لأب
		١٤		٢		أخ لأب - م
٣٨	٥٦	١٨				الموقوف

نصف عائل - ولكل أخت من مسألة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنان في ثمانية بسنة عشر فالأضر في حقهما أن يعطيا من مسألة الحياة فكل واحد منهما

سبعة وللمفقود من مسألة الحياة أربعة عشر فجملة المقسوم ثمانية وثلاثون وجملة الموقوف ثمانية عشر فإن بان حيا كان له منه أربعة عشر وللزوج أربعة ومان بان موته فع الزوج حقه وقسم الموقوف بين الأخدين لكل واحدة تسعة .

ومثال الإرث بتقدير حياة المفقود فقط : بنان وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فمسألة الحياة ثلاثة وتسع من تسعة للبنين الثلثان ستة لكل واحدة ثلاثة ولبنت الابن واحد ولأخيه المفقود اثنان - ومسألة الموت أصلها من ثلاثة يخرج الثلثين وتعود الى اثنين بالرد لكل بنت واحد - والمسألان متباينتان فأضرب إحداها في الأخرى تبلغ جامعتهما ثمانية عشر فأقسمها على الأولى يخرج جزء سهمها اثنان وأقسمها على الثانية يخرج جزء سهمها تسعة ثم أضرب سهمها لكل وارث من كل مسألة في جزء سهمها يخرج نصيبه منها وانظر أقل النصيبين من المسألين لكل وارث فادفعه إليه وأوقف المشكوك فيه وانظر صورهما هذه :

تر أن لكل بنت من الأولى ثلاثة واثنان بسنة ولكل منهما من الثانية واحد في تسعة بتسعة فالأضر بهما أن تعطيا من مسألة الحياة فكل واحدة

منها

الأقل	الجامعة			
	٩	٢	٩	٢
٢	٩	٢	١	٣
٢	٩	٢	١	٣
		٢		١
		٤		٢
الموقوف = ١٨ = ١٧				

منها ستة ولا تعطى بنت الابن شيئاً
لأنها إنما ترث بتقدير حياة أخيها
المفقود فإن بان حياً فالثلث الموقوف
وهو ستة بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين
كما هو مقتضى مسألة الحياة وإن

بان موته رد الموقوف للبنتين لكل واحدة ثلاثة كما هو مقتضى مسألة
الموت.

ومثال الإرث بتقدير موت المفقود فقط زوج وأخ لأب حاضراً
وشقيقاً مفقوداً وكلا المسألين من اثنين يخرج نصف الزوج فيعطى الزوج
نصفه ويوقف النصف الآخر فإن ظهر الشقيق حياً أخاه ولا أعطيه الأخ
للأب.

المبحث الرابع في بيان كيفية حساب المفقود إذا تعدد - مرقباً أن
كيفية حساب المفقود الواحد كيفية حساب الخنثى الواحد - وهنا الأمر
كذلك - فإذا تعدد المفقود فكيفية حسابه أيضاً كيفية حساب الخنثى
التعدد - فإذا اففد اثنان أو أكثر فصح لهم مسائل بعدد أحوالهم الممكنة
من حياة الكل أو موت الكل أو حياة البعض وموت البعض فالمفقود بن
أربعة أحوال لأنهما إما حيان وإما ميتان وإما ما زيد حتى وعمر ميت وإما
بالعكس وللثلاثة ثمانية أحوال وللأربعة ستة عشر حالاً فكلما زاد
المفقودون كلما زادت أحوالهم.

ولنفرض مثالين لمفقود بن ليتضح بهما المعنى المراد وليفاس عليهما ما يعرض
من الأمثلة

لأنه كمثل حفظ الأنثيين وإن بانا ميئدين أعطيت الأم ثلاثة لا كالب
ثلاثها وأعطى العم اثني عشر وإن بانث حياة الشقيق وموت الشقيقة أعطيت
الأم ثلاثة والشقيق اثني عشر وإن بانث حياة الشقيقة وموت الشقيق
أعطيت فرضها النصف وهو تسعة وأعطيت الأم ثلاثة وبقيت ثلاثة للعم
فإن بانث حياة أحدهما أو لاجل أمر الآخر أعطى نصيبه حسبما تقتضيه
مسألة حياته وأوقف نصيب الآخر حتى تتبين حياته أو يحكم بموته
فيعمل في الوقوف بما تقتضيه مسألة حياته أو موته .

ولو خلف زوجة وبنات وابن مفقود بن وعم فافرض مسألة لحياتهما
ومسألة لموتهما واكف بمسألة لحياته أحدهما ووفاته الآخر لعدم اختلاف
إرث أحد من الورثة باختلافهما كما مر في الخنثيين - فمسألة الحياة
أصلها ثمانية وتصح من أربعين للزوجة خمسة وللبنات سبعة وكل من
البنين أربعة عشر ومسألة الوفاة تصح من أصلها ثمانية للزوجة واحد
وللبنات أربعة وتبقى ثلاثة للعم - ومسألة حياة أحدهما ووفاته الآخر
أصلها ثمانية وتصح من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللبنات سبعة
ولأخيهما أربعة عشر فالمسائل هي ثمانية وأربعة وعشرون وأربعون فبين
الأولى والثانية ثداخل وبين الثانية والثالثة ثوافق بالثمن فتمن الأربعة
والعشرين ثلاثة وثمن الأربعين خمسة فاضرب وفق أحدهما في كامل
الأخرى تبلغ الجامعة بذلك مائة وعشرين فاقسمها على الثمانية يخرج
جزء سهمها خمسة عشر واقسمها على الأربعة والعشرين يخرج جزء سهمها
خمس واقسمها على الأربعين يخرج جزء سهمها ثلاثة فاضرب سهام كل وارث

من أمثلة التطبيق على أحوال المفقود إذا تعدد
وبيان حكم إرث غير المفقود منه
٤٤٥

من كل مسألة في جزء سهمها يخرج نصيبه منها وانظر حينئذ فمن ورث
في كل المسائل واتحاد إرثه فاعطه نصيبه فان اختلف فاعطه الأقل
ومن لم يرث ولو في واحدة فلا تعطه شيئاً وهكذا تكون صورتها

الأقل	الجامعة	١٣	٥	١٥	٣	٨	٢٠
١٥	١٥	١٥	٣	١	٥	٨	٢٠
٢٢	٣٥	٢٠	٢١	٧	٤	٧	٧
	٧٤		٤٢	١٤			١٤
			٤٢				١٤
		٤٥			٣		
الوقوف للشكوك فيه ٨٤ = ١٣ = ٣٢							

فالأزوجة اتحاد إرثها في كل
المسائل المفروضة فلها من الجامعة
خمس عشرة والبنت ورثت في كل
المسائل لكن اختلف إرثها فلها
واحد وعشرون - وأما العم فلم

يرث إلا في مسألة الموت فلا يعطى شيئاً ومجموع ما أعطى للزوجة والبنت
ستة وثلاثون ومباقي وهو أربعة وثمانون فوقوف حتى يتبين أحوال
فإن بانت حياً لم تقسم بينهما كل واحد منهما اثنتان وأربعون كما
تفتضيه مسألة الحياة وإن بانت وفاتها أعطيت البنت تسعة وثلاثون
وأعطى العم خمسة وأربعون وإن بانت حياً أحدهما ووفاه الآخر دفع
إلى البنت أربعة عشر وإلى أخيها الذي سبعون والله أعلم.

البحث الخامس في بيان حكم إرث غيره منه - تفقد حكم المفقود
إذا كان وارثاً فإن كان موروثاً فحكمه أن يوقف جميع ماله واخصاؤه
إلى ثبوت موته ببيينة أو يحكم الحاكم بموته اجتهاداً عند مضي مدة
يغلب على الظن أنه لا يعيش مثله فوفها في غالب العادة - والمعمد
أنها لا تقدر بشيء بل المعبر غلبة الظن باجتهاد الحاكم (د) - والحاصل

د) وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بتسعين وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين
لأنها العمر الطبيعي عند الأطباء.

أنه لا بد من أمرين حكم الحاكم بموته ومضي مدة لا يعيش فوقها وتحسب من ولادته لا من فقده - فلا يكفي حكم الحاكم دون مضي المدة ولا مضي المدة دون حكم الحاكم لأن الأصل بقاء الحياة فلا يزول إلا بيقين والحكم منزل منزله - فإذا مضت من ولادته مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها وحكم الحاكم بموته قسم ماله بين من يرثه وقت الحكم فمن مات قبله أو معه لم يرثه هذا إن أطلق الحاكم فإن قيدت البينة أو قيد الحاكم حكمه بزمان سابق اعتبر ذلك الزمان ومن كان وارثاً حينئذ ولا تنقضي قسمة الحاكم بموته إلا إن وقعت بعد نرفع إليه - ولو قدم المفقود بعد قسمة ماله أخذ ما وجد منه بعينه لأنه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من أخذ الباقي بمثل مثلي وقيمة منقوم لتعذر رده بعينه - والله أعلم.

بيان إرث الحمل وإرث من معه

وأما الحمل فالمراد به حمل يحتمل أن يهرث أو يحجب غير بكل التفادير أو بعضها فمثال الأول حمل زوجة الميت بالنسبة للإخوة للأم فإنه يهرث ويحجب بكل التفادير.

ومثال الثاني حمل زوجة أبي الميت مع زوج وأم وإخوة للأم فإن قدر ذكر الأسقط لاستغراق الفروض التركة مع كونه أخاً لأب - وإن قدر أنثى أعيل له بالنصف وحمل زوجة الميت بالنسبة للعم مثلاً فإن قدر ذكر أعيل للعم وإن قدر أنثى لم يحجب به - وخرج به الحمل الذي لا يهرث ولا يحجب بكل تقدير كحمل أم الميت مع وجود ابن له فإنه لا يهرث ولا يحجب بكل تقدير.

والكلام عليه ينالخص في أربعة مباحث - يبحث في بيان شروط إرثه والحجب به ومبحث في بيان إرثه وإرث من معه - ومبحث في تفصيل أحوال الورثة معه - ومبحث في بيان كيفية حساب مسائله وأمثلة التطبيق على ذلك .

المبحث الأول في بيان شروط إرث الحمل والحجب به - لإرث الحمل والحجب به شرطان : الأول أن يعلم (١) أنه كان موجودا في بطن أمه عند موت مورثه ولو كان وجوده نطفة في البطن - ويعرف ذلك بأحد أمرين : الأول أن تلده أمه قبل مضي سنة أشهر من موت مورثه سواء كانت فراشا أم لا - لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر (٢) فحيائه دليل على أنه كان موجودا قبل الموت - الثاني أن تلده لأكثر من سنة أشهر ودون أربع سنين من موت مورثه بشرط أن لا تكون فراشا الزوج أو سيد لأن الظاهر حينئذ وجوده عند موت مورثه والأصل عدم حدوثه (٣) فإن ولدته لسنة أشهر فأكثر وأمه فراشا زوج أو سيد أو ولدته لأكثر من أربع سنين من موت مورثه وإن لم تكن فراشا فهو بحقق الحدوث فلا يرث لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالإجماع وأكثرها أربع سنين (٤) المراد بالعلم هنا العلم الحقيقي أو ما نزل منزلته من الظن كالحاف الولد بالفراش فإنه ظن أقامه الشارع مقام العلم (٥) ولذا نبه بعض علماء الحنابلة على وجوب استبراء أم الميِّت المزوجة من غير أبيه فيما لو مات عنها وعن ورثة لا تحجب ولدها ليعلم أحامل هي أم لا - وعليه فيكون استبرأؤها عندنا مستحبا خروجا من المخلاف . (٦) فإن كانت فراشا فالظاهر حدوثه فلا يرث - نعم إن اعترف الورثة بوجوده الممكن

عند الشافعية والحنبلة وعلى أحد قولين عند المالكية (٤٦)
 الشرط الثاني أن ينفصل الحمل كله حيا حيا مستقرة - ويعرف ذلك
 عند الشافعية والحنبلة باستهلاله صار خا وبعطاسه وتثاؤبه وطول زمن
 تنفسه ومصبه الثدي ونحوها مما يدل على حيائه بحركة طويلة لا مجرد
 اخلاج لأنه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو عصب - ومن ثم الغنى
 كل ما أحتمل من العلامات أن يكون لعارض آخر (١)، فلو ظهر أن لأحتمل
 أو ظهر ميتا أو انفصل بعضه وهو حي فمات قبل تمام انفصاله أو انفصل كله
 حيا حيا غير مستقر لم يرث ولم يورث في جميع هذه الصور ووجوده
 كعدمه - نعم إن كان انفصاله بجناية على أمه توجب غرغ ورثت عنه
 الغرة فقط وكانت لورثته والغرة عبد أو أمة يساوي كل منهما عشر
 دية أمه فائدة من مسائل استهلال الجنين : إذا مات شخص وترك ابنا
 وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبننا فاستهل أحدهما ولم يعرف المستهل
 بعينه ثم وجد امينين فيختلف حينئذ نصيب الزوجة والابن باختلاف
 المستهل فيعطى كل واحد منهما أقل النصيبين وبوقف الباقي حتى يصطالحا
 عليه أو تشهد بيته بنعيين المستهل فيعمل بمقتضاها (٢٧)

عند الموت ورث. (٤٧) والقول الثاني عندهم أنها خمس سنين وعند الحنفية
 أكثر مدة الحمل سنتان إذا كان الحمل الميت فإن كان لغيره كان ماث وزوجة
 أبيه حامل لم يرث إلا إذا ولدته قبل مضي ستة أشهر سواء كانت فراشا أم لا
 (١) وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال فعندهم إذا خرج أكثر الولد حيا أو
 علت حيائه بأثر كصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك أو تحريك عضو ثم مات ورث
 المبحث الثاني

المبحث الثاني في بيان إرثه وإرث من معه - اعلم أن الورثة إذا طلبوا
القسمة كلهم أو بعضهم أجيبوا إليها ولم يجبروا على الصبر عند غير المالكية
من الأئمة - لكن الأولى لهم تأخيرها إلى الوضع خروجاً من خلاف المالكية -
فإن الأرجح عندهم أنهم يجبرون على الصبر إلى الوضع أو البيان أن لا حل
حق من لم يخلف نصيبه منهم ووافقهم من علماء الشافعية فقال رحمه
الله فقال نوقف القسمة إلى الوضع مطلقاً لكنه غير معتمد - فإذا لم يصبر
الورثة وطلبوا القسمة فالحكم على المعتمد عند الأئمة الثلاثة أن يجابوا
إليها ويعاملوا بالأضر (٣) من تفادي وجود الحمل وعدمه - وذكرته
وأنوشتها - وانفراده وتعددته فيعطى كل واحد من الورثة الأقل المتيقن
ويوقف المشكوك فيه وهو الباقي إلى الوضع للحمل كله حياً
مستقر أو ميتاً - أو البيان أن لا حل كان يظهر أن ما بها نفخ أو نحوه -
ويكتفى في وقف المشكوك بفوطها أنا حامل وإن ذكرت علامة خفية
كما قاله ابن حجر في الخفة وموجب الفول المعتمد من معاملة الورثة
بالأضر فمن يجب منهم ولو ببعض التقدير لا يعطى شيئاً لهم مع زوجة
والعبرة في أكثره صدره لأن خرج مستقيماً أي برأسه - وسرته إن خرج معكوساً أي
برجليه أما إذا خرج بجنابة فيرث ويورث كما في رد المحتار - وعند المالكية إذا سهل
الولود صار خاورث وإن لم يسهل صار خالم يرث (٤) وقال الحنابلة يقع بينهما من
خرجت القرعة عليه جعل للسهل كما حكموا لوطي شخص إحدى نسائه ولم تعلم
عينا كم مات (٥) أي إن كان هناك أضر - لأنه قد لا يكون أضر فحين لا يختلف
نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فإن لها الشئ فذكر الحمل ذكر أو أنثى منفرداً
أو متعدداً.

الميت - ومن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملا لأنه لا أضرفي حقه كالزوجة
الحامل مع الفرع الوارث فإن لها الثمن على كل تقدير - ومن يختلف نصيبه
وهو مفدر يعطى أقل النصيبين أو الأنصباء كالأم الحامل فإن لها مع انفراد
الحمل الثلث ومع تعدده السدس - فإن كان غير مفدر فلا يعطى شيئا
كأخ الحمل فإن نصيبه غير مفدر لأنه لا ضبط لعدد الحمل عندنا
على الأصح ^(١) فقد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثني عشر وكذا
أربعون على ما نقله ابن الرفعة رحمه الله وأن كلا منهم كان صغيرا جدا
وأنهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم وكان من سلاطين بغداد - والعمد
الغنى به عند الحنفية أنه يوفى للحمل حظ واحد فقط ذكر كان أو
أنثى أيهما كان أكثر ويؤخذ قليل من بقية الورثة بالزائد - وعند الحنابلة
يوفى للحمل الأكثر من حظ ابنين أو بنين لأن ولادة ما زاد على الثوأمين
نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة - هكذا يعامل الورثة
مع وجود الحمل ثم إن وضع حيا عمل في الموقوف بحسب ما يقتضيه الحال
^(٢) لما حكى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال جالست شيخا لأستفيد منه فإذا
بخمسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء ثم خمسة شبان فعلا كذلك ثم خمسة
دوتهم ثم خمسة أحداث فسأله عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم في بطن
وأمرهم واحدة فيجيبون كل يوم سالمون علي وبزورنها وخمسة آخرون في المهد ويثقال
ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحد فرفع أمرها إلى السلطان فطلبها وأولادها
ثم رددهم عليها إلا واحدا ولم نعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت صاحت
صيحة عظيمة ففيل لها أليس لك في هؤلاء الأحد عشر كفاية ففالت ما سمعت أنا
ولان

ولأن وضع ميتا أو بان أن لا يحمل أو وضع حيا ولم يعلم وجوده عند الموت رد للموقوف الموجودين من الورثة عند الموت وكان لم يكن حمل - وكذا لو كان انفصاله يحمية على أمه ثوجب غرة فإن الموقوف يرد على الورثة الموجودين وإنما تورث عنه الغرة لأنه يفدر حيا عرض له الموت بالنسبة إلى ما رثها عنه

المبحث الثالث في تفصيل أحوال الورثة مع الحمل - اعلم أن أحوال الورثة تختلف باختلاف تقدير الحمل - وقد مرت بك بجملة وإليكها فيما يلي مفصلة ١٥ مثال من لا يرث بتقدير وجود الحمل ذكر أحياء فأكثر - ويرث فيما عدا ذلك العم مع حل زوجة الميت فإنه لا يرث مع ذكورة الحمل نعدد أولم ينعدد لأنه يحجب به - ويرث مع عدمه أو وجوده ميتا أو أنثى فأكثر فلا يعطى شيئا حتى الوضع

١٦ ومثل من يرث بتقدير وجود الحمل ذكر أحياء - ولا يرث بتقدير عدمه أو وجوده ميتا أو أنثى : بنت الابن مع بنتي الميت وزوجة ابن حامل سواء كانت زوجة أبيها أو عمها فإنها ترث بالتعصيب مع وجوده ذكر أحياء

ولما صاحت أحشائي التي ربوا فيها - وقال الماوردي رحمه الله أخبرني رجل ورد علي من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش فظن أن لا ولد فيه فألفى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حى وتحرك وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكر وأشوا جميعا وكانوا خلفا سويها لا أنه قال كان في أعضائهم قصر ومصارعي رجل منهم قصر عني فكنت أعير باليمن بأنه مصر عني سبع رجل - وحكى القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له لأنه

لأنه أخوها أو ابن عمها ولا ترث مع عدمه أو وجوده ميتا لأنها محبوبة
بالبنين فلا تعطى شيئا حتى الوضع .

(٣) ومثال من يرث بتقدير وجود الحمل حيا أكثر من عدمه أو وجوده
ميتا : الأخ الشقيق مع الجد وزوجة أب حامل فإن الشقيق يعدل الحمل على
الجد لكونه أخا لأب أو أخا لأب أو أكثر حتى يأخذ عليه ثلثي المال إن
بان الحمل ذكر أو أنثيين أو ثلاثة أخماس المال إن بان أنثى ولو لا وجود
الحمل لقاسمه الجد فأخذ عليه نصف المال فيعطى في الحال الأقل المشيقن
وهو نصف المال فقط .

(٤) ومثال من يرث بتقدير عدم وجود الحمل أو وجوده ميتا أكثر من وجوده
حيا عكس ما قبله : الجد في المثال المذكور فإنه يقاسم الشقيق فيأخذ نصف
المال مع عدم الحمل أو وجوده ميتا - والبنت مثلاً مع أمها الحامل من أبيها -
فإنها ترث النصف مع عدم وجود الحمل وترث الثلث مع وجود الحمل منفردا
أمرأة لا تلد إلا أنثى فحملت مرة فقال لها إن ولدت أنثى لأقتلنك فضرعت
وتضرعت إلى الله تعالى فولدت أربعين ذكرًا كل واحد منهم قدر أصبع فكبروا
وركبوا فرسانا مع أبيهم في سوق بغداد . اهـ بفري

(٥) (ايضاح) مثال من يرث على كل تقدير من تقادير الحمل لكن لا يعطى شيئا
لكون نصيبه غير مفرد : الأولاد مع حمل أمة لليت أو زوجته كما لو خلف ابنا
أو بنتا أو أكثر وأمة حاملا أو زوجة حاملا فلا يعطى الأولاد شيئا حتى الوضع
لعدم ضبط الحمل وتعطى الزوجة نصيبها الثمن لأنه لا يختلف وكالأولاد أخوة
مع حمل مشترك لهم في الارث انفردوا أو تعددوا ذكورا كانوا أو إناثا كما لو
ذكر

ذكر كان أو أنثى فإن تعدد الحمل نقص إرثها عن الثلث أيضاً فلا يعطى شيئاً حتى الوضع لعدم تقدر إرثها

(٥) ومثال من يستوى إرثه مع جميع تفادير الحمل : الزوجة الحامل مع الفرع الوارث فإنها على كل تقدير من تفادير الحمل ترث الثمن فقط فنعطاه في الحال - ومثالها أم الميت الحامل مع فرع الوارث - وكذا أبو الميت أو جده مع ابن وزوجة حامل .

(٦) ومثال من يرث بعض التفادير أكثر من بعضها : أم الميت الحامل فإنها ترث مع وجوده حياً متعدي السدس - ومع انفراده أو عدمه أو وجوده ميتاً الثلث ومثالها زوجة الميت الحامل فإنها ترث مع وجوده حياً الثمن ومع عدمه أو وجوده ميتاً الربع فنعطى كل منهما الأقل

(٧) ومثال من يرث على كل تقدير من تفادير الحمل لكن لا يعطى شيئاً لكون نصيبه غير مفرد أخو الحمل المشارك له في الإرث ذكر كان أو أنثى منفرداً أو متعدياً . لأنه لا ضبط لعدد الحمل عندنا على الأصح (٧)

المبحث الرابع في بيان كيفية حساب مسائل الحمل - وخلاصته أن تعمل لكل تقدير من تفادير الحمل مسألة على حدة وتقسيمها على الورثة ثم ننظر من تلك المسائل بالنسب الأربع بالطريقة التي تكرر بيانها فنحصل أقل عدد ينقسم على كل مسألة من المسائل المفردة فهذا العدد المتحصل هو خلف أخا شقيقاً مع حمل شقيق أو أخا لأب مع حمل لأب أو أخا لأم مع حمل لأم فلا يدفع لأحد من الأخوة شيئاً مع الحمل المشارك في الإرث فشقيق الحمل لا يعطى معه شيئاً وأخو الحمل لأبيه لا يعطى معه شيئاً وأخو الحمل لأمه لا يعطى معه الجماعة

الجماعة فاقسمه على كل مسألة يخرج جزء سهمها فاضرب نصيب كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها يحصل نصيبه منها واعرف نصيب كل وارث فمن يجب ولو بغض التفادير لا يعطى شيئاً ومن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملاً - ومن يختلف نصيبه وهو مفتر يعطى الأقل لأنه المتيقن فإن كان غير مفتر فلا يعطى شيئاً.

(١) فمثال من لا يعطى شيئاً لكونه يجب ببعض التفادير ما لو خلف أمه كاملاً وأخاً شقيقاً أو غيره من العصبات سوى الأب والجد لأنهما لا يجبان من السدس أبداً فلا يعطى الأخ شيئاً بانفاق الأئمة الأربعة مدة الحمل فإن وضعت ذكر أو أكثر فله أو لحم المال كله أو ذكر وأنثى أو أكثر فلهما أو لحم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن وضعت أنثى فلهما النصف وللأخ الباقي أو أنثيين فأكثر فلهما أو لمن الثلثان وله الباقي فإن وضعت ميئاً أو بيان أن لا حمل فالمال كله للشقيق.

شيئاً حتى الوضع بخلاف ما إذا لم يكن مشاركاً له في الإرث كالأخ للأمر مع الحمل الشقيق أو للأب فإنه يعطى نصيبه في الحال لأنه لا يشارك الحمل في الإرث ولا يختلف لارثه والله تعالى أعلم.

(٢) وعند المالكية والفقهاء من الشافعية لاقسمة إلى الوضع - والمعتمد عند الحنفية بوقف للحمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عندهم من ستة عشر للزوجة اثنان تعطاهما ويعطى الابن سبعة ويؤخذ منه قبل وتوقف سبعة - وعند الحنابلة بوقف نصيب ابنتين فتصح المسألة عندهم من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة تعطاهما ويعطى الابن سبعة وتوقف أربعة عشر. ومقابل الأصح عندنا بقدر أربعة وبعامل بنية

(٧) ومثال من لا يعطى شيئاً لكون نصيبه غير مقدر ما لو خلف ابناً أو بنين أو بنتاً أو بنات أو بنين وبنات وأمة حاملاً فلا يعطى أحد منهم شيئاً إلى أن تضع حملها لأنه لا ضبط لعدد الحمل كما مر - وكذا لو كان من ذكر مع زوجة حامل فلا يعطى أحد من الأولاد شيئاً وتعطى الزوجة الثمن وعند الوضع لا يخفى الحكم.

(٨) ومثال من يعطى نصيبه كاملاً لكونه مقدر الاختلاف ما لو خلف ابناً وزوجة حاملاً فنعطى الزوجة الثمن من أصل المسألة لأنه لا يختلف نصيبها بتفادير الحمل كلها - ولا يعطى الابن شيئاً حتى تضع حملها أو يتبين أن لا حمل لأنه لا ضبط لعدد الحمل عندنا على الأصح (١٠)، ولذا لا يمكن تصحيحها إلا بعد الوضع فإن تبين أن لا حمل أو وضعه ميتاً فالموقوف للابن انقافاً.

(٩) ومثال من يعطى الأقل لاختلاف نصيبه المقدر ما لو خلف زوجة حاملاً فإن لها بتقدير عدم الحمل وانفصاله ميتاً الربع ولها بتقدير انفصاله حياً كيف كان الثمن فنعطاه ويوقف الباقي فإن ظهر الحمل ذكر أو ذكورا وإناثا فالوقوف كله له أو لهم على عدد رءوسهم وإن تم حضوا ذكورا وإناثا فلا ذكر مثل حظ الأنثيين وإن ظهر أنثى واحدة فلها النصف أو أنثيين فأكثر فلها ما أولهن الثلثان والباقي لبيت المال المنتظم أو يرد عليهم كما اختاره المتأخرون وافترابه لعدم انتظامه - ولا سبيل إلى التصحيح عندنا إلا مكان تعدد الحمل وعدم العلم بعدده حتى الورثة بالأضر من تقدير الأربعة ذكورا وإناثا.

الوضع - وكذا لا يمكن تصحيح كل مسألة يرث فيها الحمل إلا بعد الوضع لما ذكر

وكالمثال المذكور ما لو خلف زوجة حاملا وأبوين - فعند المألكية لا
قسمة إلى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل من الورثة بالأضر فالأضر في حق
الزوجة والأبوين عندنا وعند الحنابلة لأنهم يفقدونه اثنين أن يكون
الحمل عددا من الإناث فنعطى الزوجة ثمانية آلاف والابن سبعة آلاف والأم سدسها
د) وكيفية العمل في هذه المسألة أن نقول زوجة حامل وأبوان أصل
المسألة بتقدير انفصال الحمل ميتا من أربعة لأنها حينئذ إحدى الغرورين
للزوجة الربع سهم وللأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان - ونقدر
انفصاله حيا أصلها من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من
الأبوين السدس أربعة وتبقى ثلاثة عشر للحمل المنفصل فإن كان
ذكر أخذها كلها - وإن كانت أنثى فلها النصف اثنا عشر والباقي
سهم للأب بالتعصيب وتصح من أصلها - وإن كان عددا من الذكور أو
من الذكور والإناث فالباقي لهم وتصح بحسب عدد رؤوسهم وإن كان
الحمل عددا من الإناث اثنين أو أكثر فلهما أولهن الثلثان ونقول
د) وهي بعد الاختصار الآتي من سبعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم
السدس أربعة وللأب مثلها وتوقف ستة عشر - أما عند الحنفية فالمسألة
بتقدير انفصال الحمل ميتا أصلها من أربعة وتقدره حيا أصلها من أربعة
وعشرين وأقل عدد ينقسم على كل منهما أربعة وعشرون لدخول الأربعة
فيها وهي الجامعة فنعطى الزوجة الثمن ثلاثة والأم السدس أربعة والأب
إلى سبعة

إلى سبعة وعشرين - ولا طريق لتحقيق التصحيح فيها لعدم العلم بعدد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب الناصيل له ثلاثة احتمالات إما أربعة فقط أو أربعة وعشرون بلا عول أو عائلة إلى سبعة وعشرين كما تقدم - والأولى داخلة في الثانية وبين الثانية والثالثة توافق بالثلث فإذا ضربت ثلث أحدهما في كامل الأخرى وهو ثمانية في سبعة وعشرين أو تسعة في أربعة وعشرين حصل أقل عدد ينقسم على كل من السائل الثالث وهو مائتان وستة عشر فهي الجامعة فاقسمها على الأربعة يخرج جزء سهمها أربعة وخمسون واقسمها على الأربعة والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة واقسمها على السبعة والعشرين يخرج جزء سهمها ثمانية فاضرب نصيب كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها يخرج نصيبه منها كما هو مرقوم في صورتها هذه:

٥٤ ٩ ٨					الجامعة			الاختصار	
٤	٢٤	٢٧	٢١٢	٢٧	الاختصار		٢٧		
١	٣	٣	٥٤	٢٤	٢٤	٣	زوجة حامل		
١	٤	٤	٥٤	٣٢	٣٢	٤	أم		
٢	٤	٤	١٠٨	٣٢	٣٢	٤	أب		
الموقوف إلى الوضع ٣٨ = ٢١٢ = ٨٨ ١١									
الموقوف بعد الاختصار ١٢ = إلى القسوم ١١ = الجهة ١٧ =									

فأعط كل وارث الأضر وهو أقل الأنصباء من السائل الثالث يكن للزوجة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون ويوقف

مائة وثمانية وعشرون فإن ظهر أن لا حمل أو وضعه مينا فالموقوف

كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة عشر الباقية - ويؤخذ من الجميع كميل لاحتمال أن ثلث عدد من الإناث وأما إن وضعت الحمل مينا فالموقوف يعود للموجودين من الورثة عند الأئمة الثلاثة.

للورثة الموجودين وكان لم يكن حمل (١) فإن ظهر واحد ذكر كان أو أنثى دفع الزوجة من الموقوف ثلاثة ولكل من الأبوين أربعة - ثم إن كان ذلك الواحد ابناً فله الباقي وهو مائة وسبعة عشر - وإن كانت بنتاً فلها النصف وهو مائة وثمانية نفضل تسعة يأخذها الأب بالنصيب وإن ظهر الحمل عدداً من الذكور أو من الذكور والإناث دفع الزوجة ولكل من الأبوين ما ذكر وقسم الباقي بينهم بحسب عدد رؤوسهم - وإن ظهر الحمل عدداً من الإناث فللموقوف كله هن - ولا سبيل للنصيب حيث قدرنا عدد الحمل إلا بعد الوضع .

ثم إذا نظرت الأنصاء المعطاة لكل من الورثة والموقوف إلى الوضع بتقدير الأثر - وهي أربعة وعشرون وإثنان وثلاثون ومائة وثمانية وعشرون وجدث بين الجميع توافقاً بالثمن فتخضع للسألة إلى ثمنها سبعة وعشرين ويرجع كل نصيب إلى ثمنه فيصير كما تراه في جدولها للزوجة ثمن الأربعة والعشرين ثلاثة ولكل من الأبوين ثمن الاثنين والثلاثين أربعة وبوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر - ثم إذا ظهر الحمل صحيح الموقوف بحسب الحال .

(٥) ومثال من يجب بالحمل من الأكثر إلى الأقل : الجدمع الأخ الشقيق وزوجة أب حامل فإن هذا الحمل على كل من تظاهروا ذكرناه وأنثاه -

(١) فيكون للزوجة من الموقوف ثلاثون سهماً والأمر اثنان وعشرون والأب ستة وسبعون فيجتمع للزوجة (٤٥) والأمر (٥٥) والأب (١٠٨) كما تفصيله مسألة عدم الحمل فانظرها .

وتعدده وانفراده يجب الجدد من أخذ نصف المال بعه عليه وليس له
في الإرث شئ لحجبه بالشقيق فيعطى الجدد ثلث المال والشقيق نصفه
ويوقف سدس إلى الوضع - وكيفية العمل في هذه المسألة أن تقول بتقدير انفصال الحمل ذكر أو أنثيين
فأكثر للمسألة من ثلاثة للجد واحد وللشقيق اثنين وتقدير انفصاله أنثى واحدة للمسألة من خمسة
للجد سمان وللشقيق ثلاثة وتقدير انفصاله ميثا للمسألة من اثنين للجد واحد وللشقيق
واحد وبين المسائل الثلاث ثابن فنضرب ثلاثة في خمسة بخمسة عشر
وخمسة عشر في اثنين بثلاثين فهي جامعة المسائل الثلاثة فإذا قسمنا
على كل منها خرج جزء سهمها فاضرب لكل من الجدد والشقيق سهمها
من كل مسألة في جزء سهمها يخرج نصيبه منها فادفع إلى كل منهما
أقل الأنصبة وأوقف للشكوك فيه وهو الباقي إلى الوضع أو البيان أن
لاحمل - ونأمل صورتها هذه :

الجامعة الأقل	١٥ ٢ ١٠					
	٣	٢	٥	٣	٢	١
جد	١٠	١٥	١٢	١٠	١	٢
شقيق	١٥	١٥	١٨	٢٠	١	٣
زوجة حامل أب						
الوقوف إلى الوضع	٢٥ = ٣٠					

تر أن أقل الأنصبة للجد من المسائل المذكورة
عشر وهي ثلث المسألة وأن أقل الأنصبة للشقيق
خمس عشرة وهي نصف المسألة فالجملة خمسة وعشرون
وتبقى خمسة وهي سدس المسألة

توقف حتى الوضع فإن وضعت ذكر أو أنثيين فأكثر فالوقوف كله
للشقيق وإن وضعت أنثى واحدة أعطى الجدد سمان والشقيق ثلاثة أسهم
- وإن بان أن لاحمل أو وضعه ميثا أعطيت الخمسة الموقوفة للجد كما
تقتضي ما ذكر المسائل المذكورة .

وكالمثال المذكور ما لو خلف أباً وأماً حاملاً من أبيه أو من غيره فلم ين
الأضر

أيضاح إشارة الناظم إلى حكم إرث الشكل والفقود والحمل
ومعاملة الورثة بالأضر في حقهم من كل التقادير

٤٦٠

الأضر في حق الأمر كون حملها عددا لأنه يرد لها من الثلث إلى السدس مع
أنه محبوب بالأب - والأضر في حق الأب عدم تعدده فنعطى الأمر سدسا
والأب ثلثين ويوقف سدس بين الأمر والأب فلا شيء للحمل منه - (١) والعمل
فيها أن تقول أصل المسألة بتعدد الحمل ستة للأمر السدس واحد
والباقي للأب ويتقدير انفراده وعدمه ووضعها مينا أصل المسألة ثلاثة
للأمر الثلث واحد وللأب الباقي اثنان وبين للسائلين الدخول فتكتفي
بالأكثر ستة فهي الجامعة فإذا قسمتها على الأولى خرج جزء سهم واحد واقسمتها
على الثانية خرج جزء سهمها اثنان فلا أمر من الستة واحد في واحد وبالأب واحد منها في واحد بخمسة
وللأمر من الثلاثة واحد في اثنين باثنين وللأب منها اثنان في اثنين بأربعة
فإذا أعطيت كل منهما الأضر وهو أقل النصيبين كان للأمر واحد من ستة
وللأب أربعة منها وبقي واحد يوقف إلى الوضع فإن بان تعدد الحمل
دفع الموقوف للأب ولا يدفع للأمر وهذه صورتها

الجامعة		٢	١		
الأقل	٢	٣	٢		
أب	٤	٥	٢	٥	
أمر حامل	١	٢	١	١	١
تغير أبيه الوقوف	٥	٢	١		

وبهذا ينتهي بسط الكلام على ما

يتعلق بإرث الخنثى للشكل والفقود

والحمل فالنرجع إلى بيان إشارة الناظم

وتطبيقها بالاختصار على أهم ما بسطنا شرحه حتى تخرج بذلك من خيز

الغموض إلى خير الظهور والوضوح قال رحمه الله (مع) بسكون العين

(١) وعند الحنابلة القسمة كما ذكر لأنهم يقدرون الحمل باثنين - وعند الحنفية

لها ثلث وللأب ثلثان ويؤخذ منها قيل لاحتمال أن تقل عددا من الأخوة - وعند

المالكية كالغفال لا قسمة إلى الوضع.

لغة

أيضاح إشارة الناظم إلى حكم إرث المشكل والمفقود والحمل
ومعاملة الورثة بالأضر في حقهم من كل التفادير ٢٦١

مَعَ مُشْكِـلٍ وَحَامِلٍ وَمَنْ فُقِدَ ۖ لِـعَمَلٍ لِكُلِّ بِاحْتِيَاظٍ وَاسْتِعْدَّ
لغة في مع بفتحها ظرف متعلق باعمل خنثي (مشكل) بين الأشكال
من أشكال الأمر النبس أي لم يتضح بذكورة ولا بأنوثة يختلف إرثه
وارث من معه من الورثة بذكوره وأنوثة (و) مع حمل (حامل)
يرث أو يحجب غيره ولو ببعض التقادير (و) مع فقد (من فقد) ممن
يرث أو يحجب غيره نقصاً ناذراً كان أو أنثى - (اعمل) على حدة
(لكل) من المشكل ومن صحبه من الورثة - والمفقود ومن صحبه من الورثة -
والحمل ومن صحبه من الورثة - عند اختلاف إرثهم ولو بتقدير من التقادير
الآتية ذكرها (باحتيال) وذلك بأن نعامل الورثة بالأضر من تقدير
ذكورة الخنثى - وأنوثة - والأضر من تقدير حياة المفقود وموثة - (٢)
والأضر من تقدير وجود الحمل وعدمه - وذكوره وأنوثة - ونعده
وانفراذه - فنعطى كل منهم الأقل المتيقن ونوقف المشكوك فيه وهو -
الباقى إلى البيان .

أحكم عند اتحاد الإرث بكل تقدير في الكل
أما من لم يختلف إرثه من الورثة بل اتحاد بكل من التقديرين أو التقادير
المذكورة فالحكم أن يعطى إرثه في الحال - مثاله في الخنثى ولد الأمر الخنثى
فإن فرضه السدس منفرداً والثلث منعدداً يستوى في ذلك الذكر والأنثى -
(٣) هذا الحكم فيما إذا كان المفقود وارثاً وأما إذا كان مورثاً فحكمه أن يوقف ماله
إلى ثبوت موته ببينة أو حكم - وأما إذا لم يكن له حق في المال بأن كان حاجباً لا
وارثاً فيجوز الصلح بين الحاضرين كجد مع أخ شقيق حاضرين وأخ لأب مفقود كأم -
ومثاله

فِي حَقِّهِمْ وَحَقِّ غَيْرِ مُطْلَقًا بِهِ وَأَعْطَى كَلَامًا لَهُ مُحَقَّقًا
ومثاله في المفقود زوجة مع ابن حاضر وآخر مفقود لأن نصيبها الثمن على
صلا التقديرين - ومثاله في الحمل الزوجة الحامل مع الفرع الوارث فإن لها
الثمن على كل تقدير من تقادير الحمل .

(الحكم عند الارث بأحد تقديرى الخنثى والمفقود)
وأما من يرث بتقدير فقط من تقديرى ذكورة الخنثى وأنوثته -
أوحياة المفقود وموته فلا يعطى شيئاً - ويوقف ما يرثه على ذلك
التقدير - مثال من يرث بتقدير ذكورة الخنثى فقط : بنت الابن مع بنتى
الميت فأكثر وولد ابن خنثى - ومثال من يرث بتقدير أنوثته فقط العم
مع ولاد الميت الخنثى - ومثال من يرث بتقدير حياة المفقود بنت الابن مع بنتى الميت فأكثر وابن ابن
مفقود - ومثال من يرث بتقدير موت المفقود فقط العم الحاضر مع ابن مفقود فلا يعطى كل من
ذكر شيئاً لأزهم بتقدير دون تقدير حتى يتبين الحال (الحكم عند الارث بتقديرى الخنثى والمفقود)
ومن يرث بكل من التقديرين واختلف ارثه يعطى الأقل - مثاله في الخنثى ابن خنثى مع ابن واضح - ومثاله
في المفقود ام مع اخ حاضر واخ آخر مفقود فإن الخنثى بتقديره انثى يعطى الثلث ولأخيه الواضح
الثلثان وبتقديره ذكر يعطى النصف كأخيه فيعطى الخنثى الثلث
والواضح النصف معاملة لكل منهما بالأضر - وكذلك الأمر فإنها
بتقدير حياة المفقود تعطى السدس وبتقدير موته تعطى الثلث
فنعطى أقل النصيبين وهو السدس لأنه الأضر في حقهما .

(الحكم عند الارث ببعض تقادير الحمل أو كلها)
ومن لم يرث ولو بتقدير واحد من تقادير الحمل فلا يعطى شيئاً
كهم

كعم مع حمل زوجة الميت فإنه لا يرث بتقدير الحمل ذكر
فأكثر ويرث فيما عدا ذلك - وهذا هو معنى قولهم فمن
يجب ولو لبعض التقادير لا يعطى شيئاً - ومن ورث بكل التقادير
واختلف إرثه فإن كان مقدر أعطى أقل النصيبين أو الأنصباء
كالأمر الحامل فإن لها مع أفراد الحمل الثلث ومع تعدده السدس
فإن كان غير مقدر فلا يعطى شيئاً كإخ الحمل فإن نصيبه غير
مقدر لأنه لا ضبط لعدد الحمل على الأصح - هذا هو الحكم في إرث
من ذكر - ثم قال (وأنشد) (١) أي ثأني وثبتت لتهندي إلى
الصواب (في دفع حقهم) أي الخنثى والمفقود والحمل من الإرث
(و) اتعد كذلك (في دفع حق غيرهم) هم من الورثة في جميع
أحوالهم المتقدم بيانها (مطلقاً) لا في حق وارث دون وارث
ولا في حال دون حال (و) بعد الثاني والثبت لاصابة الحق
ومعاملة كل من الخنثى والمفقود والحمل ومن معهم من الورثة
بالأضر حسبما تقتضيه الفواعل التي تكرر شرحها حينئذ أعطى
كل من من الورثة (ماله) من الإرث (محققاً) أي متيقناً وهو أقل
النصيبين أو الأنصباء وأوقف للشكوك فيه وهو الباقي إلى البيان
أو الصلاح على ما تقدم تفصيله .

(١) قال في الصباح ، اتأد في الأمر يتعد ، إذ أتاني فيه وثبتت . اهـ

وَحَيْثُ مَاتَ ذُو تَوَارِثٍ كَفِيَ ۞ مَعْرَكَةٌ وَسَابِقٌ لَمْ يُعْرِفِ
ومن مسائل الإرث بالتقدير والإحتياط: الشك في النسب ونحوه - كالوتارعا
مجهولاً ولا حجة لأحد فمات قبل لحوقه بأحدهما فيوقف إلى البيان من تركته إرث
أب أو مات قبله وقف من تركته كل إرث ولده. ومثله أن يطلق إحدى زوجتيه لا
بعينها - أو بعينها ثم تلتبس ويموت قبل التعيين أو البيان فإنه يوقف بينهما
نصيب زوجة حتى تصطلحا - وإن ماتا قبله وقف من تركته كل منهما إرث
زوج إلى البيان^(١)، وأفقى العلامة ابن حجر رحمه الله فيمن وطئ بشبهة فأنث بولد
يمكن كونه من الزوج ووطئ الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فمات الولد
قبل لحوقه بأحدهما ولا أخد لها ولدان من غيرها بأنها تأخذ السدس فقط ويوقف
الأخر إلى البيان أو الصالح عملاً بالأسواق في حق كل والله أعلم.

باب في الإشارة إلى حكم إرث من ماتوا من المتوارثين معا

تقدم عند الكلام على الإرث أن شروطه ثلاثة الأول العلم بالجهة
المقتضية للإرث وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث تفصيلاً ولو شهد
شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب إرثه
تفصيلاً لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثاً -
وهذا الشرط يختص بالقضاء أي بالحكم باستحقاق الوارث. الثاني تحقق موت
المورث كما إذا شهد ميتاً أو إحداه بالأموات حكماً وذلك في المفقود الذي
حكم القاضي بموته اجتهاداً أو إحداه بالأموات تقديرًا وذلك في الجنين الذي
انفصل بجنابة على أمه توجب العزة إذ لا يرث عنه غيرها. الثالث تحقق حياة
(١) وعند كحالة يقر بينهما فمن خرجت عليها القرعة جعلت هي المطلقة حكماً.

الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالآحياء تقدير اكمل انفصل
حيلا حياة مستقرة لوقت يظهر فيه وجوده عند الموت ولو نطفة أو علقته - وانما أعدنا
هذه الشرط لأنه يتفرع من مفهوم الشرط الأخير الحكم الذي ترجم له الناظم
وذكره بقوله (وحيث مات ذو توارث) ذو مفرد بمعنى صاحب من الأسماء الخمسة
وجمعه ذوو وافرده لصنيرة النظم إذ لا يستقيم البيت مع الجمع (و مراده ما فوق
الواحد بدليل المعنى المقصود المفهوم من الترجمة وما يلي - وبدليل إضافته إلى التوارث
الذي لا يقع إلا من اثنين) فأكثر يقال توارث الرجلان أو الرجال أي ورت بعضهم بعضا
وإن لم تكن المفاعلة هنا على بابها إذ لا يشترط أن يرث كل منهما أو منهم الآخر
بتقدير موته قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم من بعض دون العكس والمعنى
وحيث مات متوارثان أو متوارثون أو من يرث منهم البعض الآخر فقط من ذكر أو
إناث أو منهما (كفي معركة) في قتال أو في أسر أو في غربة أو حريق أو غرق أو هدم
أو طعون أو بضو ذلك كآلة تارية فلا تخلو الحال من أن يعلم أنها أو أنهم ما توارثوا
في آن واحد - أو لا يعلم سبق ولا معية - أو يعلم السبق لكن لم يعين السابق
وهذا الحال هو الذي صرح به الناظم بقوله (وسابق) من الموقى يحدث من الحوادث

(١) لو قل: وإن يموت ذو وتوارث الخ لا يستقام البيت وفي المراد (٢) الحريق: اضطرام النار
والحرق بفتحين والحرق بفتح فسكون أثر الاحتراق ويطلق الأول أيضا على النار نفسها
(٣) يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقا بفتحها فهو غرق بفتح فكسر وغرق وغريق
ويعدى بالهزة والتضعيف فيقال أغرقه وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غسسه فيه فهو
مغرق وغريق والفرق حقيقة في الماء مجاز في الخير والشر (٤) الهدم بسكون الدال الفعل مصدر
هدم البناء هدماء أسقطته من باب هزب وفتح الدال - اسم للبناء المهدم - والهدم بكسر
المذكورة

فَلَا تُورَثُ مَيِّتًا لِمَنْ مَيِّتٌ . . .

المذكورة (لم يعرف) أى لم يعلم بعينه بأن علم أن أحدهما أو أحدهم مات قبل الآخر لكن لم تعرف عينه - ويفهم من منطوق العبارة الحالان المتقدمان أيضا لأن نفى معرفة السابق في قوله (وسابق لم يعرف) يصدق بعدم السابق جزما أو احتمالا فالمنطوق تحته ثلاث صور والمفهوم تحته صورتان كما سيأتى (فلا تورث) في هذه الأحوال الثلاثة (ميتا من ميت) ما ذكر وعدم كأنهم أجنب لا قرابة بينهم ولا غير ما يقتضى الإرث لفقد شرطه وهو تحقق حياة الوارث عند موت الموروث ويصرف مال كل منهما أو منهما لباقي ورثته - وخروج بقوله وسابق لم يعرف ما إذا عرف عين السابق ولم ينس أو عرف عين السابق ونسى فإنه يرثه من مات بعده في هذين الحالين - فيعطى لورثة من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الحال الأول - ويوقف المال كله في الحال الثانى إلى تذكر عين السابق لأنه غير ما يوس من تذكره .

والحاصل أن للغرق ونحوهم خمسة أحوال ثلاثة لا يتوارثون فيها واثنان يتوارثون فيهما - فأما الأحوال التى لا يتوارثون فيها فأولها أن يعلم أنهم ماتوا معافى أن واحد وهذا بالجماع لأن شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت البهاء الشوب البالى (١) أى كما يصدق بعدم معرفة عين السابق فيدخل تحت العبارة الحالان المتقدمان لأنه إذا علم أنهما أو أنهم ماتوا معافى فقد تحقق عدم السبق جزما - وإن لم يعلم سبق ولا معية احتل انتفاء السابق فيشتمل المنطوق ثلاث صور والمفهوم صورتين - وهما أن تعرف عين السابق ولا تنسى أو تعرف عينه ثم تنسى .

المورث ثانيهما أن لا يعلم سبق ولا معية ثالثهما أن يعلم السبق ولا يعلم غير السابق وفي هذين لا توارث بينهما أيضا وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك رحمهم الله تعالى وذكر أن عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلاق أحوالهم دون طريقها وبه قال أحمد رحمه الله في ثلاثة أحوال وهي ما لا يعلم سبق ولا معية أو علم السبق وجهل الأسبق أو علم الأسبق لكن نسي فيرث كل ميت تلاق المال صاحبه ما لم يقع التداي فإن ادعى ورثته كل ميت تأخر موت مورثهم ولا بينة أو تعارضت بيننا ما حلف كل على إبطال دعوى صاحبه وحينئذ تسقط الدعويان ولا توارث بينهما كما لو علم موتهما معا - وأما الحالان اللذان يتوارثون فيهما فأولهما أن يعلم السبق ويعين السابق ولا ينسى فيرث المتأخر المتقدم بالاجماع - ثانيهما أن يعلم السبق ويعين السابق ثم ينسى ففي هذا الحال يرث المتأخر المتقدم أيضا لكن يوقف الأمر فيه إلى البيان أو الصلح لأن التذكر غير مأبوس منه - وهذا عند الشافعية - وأما عند الحنفية والمالكية فلا توارث أيضا - واختار هذا من الشافعية الغزالي وشيخه إمام الحرمين

(١) التلاق بكسر التاء المال القديم الذي مات وهو ملكه دون المجدد له ما ورثه من الميت الذي معه لئلا يدخله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه وهو باطل - فلو مات زوجان وترك كل منهما ابنا له فقط وخلف كل منهما أربعين دينار الورث الزوج من زوجته أربعين وهو عشرة وورثت منه ثمن الأربعين وهو خمسة لأن ذلك تلاق أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي ورثتها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لأن ذلك طريف أموالهم وحينئذ يكون لابن الزوج خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون

رحمها الله (١).

ولنذكر بعض الأمثلة للتطبيق على الحكم المذكور - المثال الأول غرق أخوان
ولكل منهما مولى دفع مال كل واحد منهما إلى مولاة - المثال الثاني غرق رجل هو
وزوجته وله ابنتان منها وأخت لأب هي أخت زوجته من الأم وخلفت هي ابن
عم فالحكم أن البنيتين من مال أبيهما الثلثين وما بقي فلاخته لأبيه - ولهما من
مال أمهما الثلثين وما بقي فلا ابن عها ولا ترث الأخت للأم بسقوطها بالفرع الوارث.
المثال الثالث غرقت امرأة وابنها وخلفت أخا وزوجا هو أبو الابن فالابن للأب
فقط وماله بين الأخ والزوج انصافا. المثال الرابع زوج وزوجة وثلاثة بنين
لها - غرق الخمسة جميعا أو ماتوا معا ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا -
وللزوج زوجة أخرى وابن منها - وللزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد
من الزوجين ولأولاد الثلاثة شيئا من الآخرين بل مال الزوج ثمنه لزوجته
أحية وما فيه لأبنته منها - ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره - ومال كل واحد
من البنين الثلاثة سدسه لأخيه لأمه وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم
الغريق وما في ماله لأخيه من أبيه. والحكم المذكور في الأمثلة الأربعة هو على

(١) وبعبارة أخرى صور المسألة خمس الأولى العلم بالمعية الثانية العلم بالسبق مع الجهل بعين
السابق الثالثة الجهل بالمعية والسبق الرابعة العلم بالسبق وعين السابق الخامسة
التباس السابق بعد معرفة عينه - ففي الصور الثلاث الأولى تركه كل من الميتين بغرق
ونحوه لباقي ورثته لأن الله تعالى أنما ورث الأحياء من الأموات وهنالم نعلم حيات عند
موت صاحبه فلم يرث كالجنتين إذا خرج ميتا في الصورة الرابعة تقسم التركة وفي الخامسة
توقف التركة إلى البيان أو الصلح، انتهى بتصرف من المعنى.

مذهب الأئمة الثلاثة. المثال الخامس في ذكر القسمة على مذهب الإمام أحمد
رحمه الله وهو أخوان أكبر وأصغر ماتا ولم يعلم سبق أحدهما وأمام وجهل سبقهما
أو علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الآخر - وخلف الأكبر بنتا وستة دنانير
والأصغر بنتين وستة دراهم ولهما م - فيكون الحكم أن تقدر موت واحد قبل الآخر
وليكن الأكبر فلبنته ثلاثة دنانير ولأخيه ثلاثة لبنتيه وع - ثم تقدر موت الأصغر
قبل الأكبر فلبنتيه أربعة دراهم وللأكبر درهتان لبنته وع - فاجتمع لبنت الأكبر
ثلاثة دنانير ودرهم - ولكل واحدة من بنتي الأصغر دينار ودرهتان ولعمهما
دينار مما ورثه الأصغر من الأكبر ودرهم مما ورثه الأكبر من الأصغر وليس له
من قتلاد ماله ما شيء لأنه محجوب بالآخر (فرع) إذا عين ورثة كل من الميتين موت
أحدهما بوقت واتفقوا على تعيينه بأن قالوا مات يوم كذا من شهر كذا وشكوا هل
مات الآخر قبله أم بعده ورث من شك في وقت موته الميت الذي عين وقت موته لأن الأصل بقاياه .
(خاتمة) إذا مات متوارثان عند الطلوع أو الزوال أو الغروب مثلا في يوم
واحد وكان أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب ورث الذي مات بالمغرب من الذي
مات بالشرق لموته قبله لأن الشمس وغيرها من الكواكب السيارة تطلع
وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بلاربيب - وبها يلغز فيقال أخوان ماتا
عند الزوال في يوم واحد وورث أحدهما الآخر - والله أعلم .
هذا ولما فرغ الناظم رحمه الله تعالى مما يسر الله نظمها مما يتعلق بأحكام
الموارث ختم منظومته بحمد الله والمصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ خَتَامُ (الْعُدَّة)

نُتَمَّ عَلَى نَحْرِ الْكَمَالِ الدَّافِقِ : (مُحَمَّدٍ) الْمُحْمُودِ عِنْدَ الْخَالِقِ

كما افتتحها بذلك فقال (والحمد لله) أى الشاء بالجميل مستحق لله على جميع
آلاته وجيل نعماته التى منها توفيقه لنظم هذه الأبيات وإعانتة عليها حتى
أكملت بأسهل عبارة وأقرب إشارة فهو الموفق والمعين فى الابتداء والإتمام سبحانه
لأرب سواه ولا محرك ولا مسكن غيره (ختام العدة) أى آخر هذه المنظومة
المسماة (عدة الفارض فى علم الفرائض) والحمد لله جملة قصيد لفظها فى محل رفع
مبتداء خبره - ختام العدة ويجوز العكس والحمد المقصود هنا هو الحمد للغوي
وهو الشاء على الله على الجميل الاختيارى على جهة النجى والتعظيم خلافا لبعضهم
وقد تقدم الكلام على الحمد والصلاة على النبى وآله وصحبه مستوفى (ثم) حرف
عطف (على نحر الكمال الدافق) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وأزكى
صلاة مبتدأ مؤخر - والدافق - أى المتدفق صفة للبحر (ومحمد) بدل من نحر الكمال
وحق أن محمد صلى الله عليه وسلم هو نحر الفضائل الزاخر والكمال الفاخر كما وصف
الناظم وفوق ما وصف الواصفون فإنه لا زال يترقى فى القرب من الحضرة القدسية
من رتبة عليا إلى أعلى ومن كمال سام إلى أسنى وأسنى كما يشير إلى ذلك قوله تعالى
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ إِلَى آخِرِ آيَةِ وصلاة الله وملائكته
مستمرة لا تنتقطع (الصلاة المصلين عليه من أمته - اللهم صل عليه وعلى آله
وصحبه وآله الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة وابعثه المقام المحمود
الذى وعدته برحمتك يا أرحم الراحمين وارحمنا معه ووالدينا ومشائخنا ومعلمينا
وذوى الحقوق علينا وجميع المسلمين واحشرنا فى زمرة وتحت لوائه وادخلنا الجنة

التعزية أو التعظيم أو السلامة من الآفات - وإن غلختم الناظم كتابه بالصلاة والسلام كما أتى بهما أوله رجاء أن يقبل الله ما بينهما لأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة إذ هي من العمل الذي لا يدخله رياء كما تقدم عن الشاطبي والله أكرم من أن يقبل الصلاتين دون ما بينهما - ومن هنا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لأن الكامل يقبل الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم خلافاً لمن قال بأنه لا ينتفع بهما لأنه قد أفرغت عليه الكمالات وإنما ينتفع بهما المصلي ليس إلا - ورد بأنه ما من كمال إلا وعند الله أعلى منه وأكمل والكامل يقبل الكمال لكن لا ينبغي للمصلي أن يلاحظ ذلك بل يلاحظ أنه هو المنتفع وأنه يتوسل به صلى الله عليه وسلم في نيل مقصوده لأنه الواسطة العظمى في إيصال النعم إلينا فلذلك قاف بعضهم

وصحوا بأنهم ينتفع به بذي الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح به لنابذ القول وذاهب صحيح

(والآل والصحب) بالعطف على كمال أي ثم على الآل والصحب لأن الصلاة إلى آل النبي في مقام الزكاة هم أقارب المؤمنين من بني هاشم وبني المطلب - وفي مقام المدح هم كل مؤمن تقى - وفي مقام الدعاء كل مسالم ولو عاصياً لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره فهم مختلفون باختلاف المقامات والصحب عند سيبويه إسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي نسبة إلى الصحابة - وعند الأخفش هو جمع صاحب - كركب وراكب وكذا في المصباح - والصحابي من اجتمع بنينا محمد صلى الله عليه وسلم مؤنابه بعد بعثته اجتماعاً متعارفاً بأن يكون في الأرض لا في السماء ولو لحظة ولو ابن يوم ومات على الإيمان وقد تقدم شرح الصلاة وما بعدها

بعد هاء بأسهاب أول الكتاب فراجعته (الكرام السعداء) وصفان للأهل والصحاب.
والكرام جمع كريم - وهو ذو الكرم أى كثير الإحسان والعطاء من غير سؤال ولا
طلب أو هو من إذا قدر عفا - وإذا أوعد أنجز ووفى - وإذا أعطى زاد على الرجا - والكرام
من أسماء الله الحسنى وهو مشتركت بوصف به الله وغيره بخلاف السخى فلا يوصف
به الخالق عز وجل وإنما يوصف به المخلوق والله سبحانه وتعالى أكرم الأكرمين
على الإطلاق - وأكرم الخلق على الإطلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم -
وكرمه معروف لدى أعدائه وأصحابه ومن الشواهد على ذلك أنه لما فتح مكة المكرمة
وقدر على الانتقام من أعدائه قال لهم - يا معشر قريش ما ترون أنى فاعل بكم اليوم
قالوا أخ كريم وابن أخ كريم فقال لهم يا ذهبوا فأنتم الطلقاء فحفا عنهم وأطلقوا سراحهم
فأسماوا حينئذ وطلبوا منه العفو فقال لهم - لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم
وهو أرحم الراحمين وأما جوده وبذله للمال فحدث عن البحر ولا حرج فقد بلغ
فى الكرم ما لم يصل إليه أحد غيره فكان يعطى عطاء من لا يخشى الفقر وما سأل به
أحد شيئا فقال لا قط فإن كان عنده شىء أعطاه والأوعده بميسور من القول
ويضى بوعده - وشواهد ذلك موجودة فى كتب السيرة - وأكرم الخلق من بعده
الله وأصحابه وهم متفاوتون فى ذلك ووصف الناطم لهم بالكرام يحتمل المعنى
الذى ذكرناه - ويحتمل أن المراد به أنهم طيبوا الأصول والنفوس طاهروها ويحتمل
هذا وذلك - والسعداء بالمد وأنا قصره لضخمة الشعر جمع سعيد وهو من
كسبت له السعادة فى الأزل أى فى علم الله الأزل الذى لا يبدل بخلاف المكتوب

(١) فى بشرى الكريم - الكريم هو من خرج حتى عن نفسه وماله لله تعالى - أو من يعطى

ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض ولا لعلة بل لله تعالى .

في غير الآزل كاللوح المحفوظ فإنه قد يبدل قال تعالى بمحو الله ما يشاء ويثبت
وعنده أم الكتاب أي أصله وهو علم الله القديم الذي لا يغير منه شيء ومن علامات
السعادة الإيمان بالله ورسوله والعمل الصالح والموت على الإيمان ويترتب عليهما
الخلود في دار النعيم - ومنذا السعيد الشقي وهو من كتب له الشقاوة في الآزل -
ومن علامتها الكفر بالله وترك أوامره وارتكاب نواهيه والموت على الكفر والعياذ
بالله من ذلك قال ابن رسلان في الزبد

إن الشقي لشقى الآزل ٥ وعكسه السعيد لم يبدل

ويترتب عليهما الخلود في دار الجحيم قال تعالى - فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها
زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض - والمراد أنهم خالدون في
النار أبدا وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض -
والمراد أنهم خالدون فيها أبدا - وإنما وصف الآل والمصحب بالسعادة مع أن
السعادة وكذا الشقاوة علمهما عند الله - بحسب العلامات الظاهرة التي تدل
على أنهم من السعداء - ولأننا بلغ إن قلنا إنهم أسعد الناس لأنهم آمنوا بالله ورسوله
وفازوا بصحبته خير الناس وأفضلهم على الإطلاق وجاهدوا في سبيل الله حق
جهادهم وبذلوا النفس والنفيس في سبيل نصرته الدين ونشره في آفاق الدنيا
لا يبالون بالموت في سبيل الله حتى قال قائلهم

ولست أبالي حين أقتل مسلما ٥ على أي حال كان في الله مصرعي

ومن الشواهد على أنهم أسعد الناس قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير القرون
قرني الخ وقوله لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد

(١) قرئ بفتح السين وكسر العين وبضم السين وكسر العين أيضا .

أَبْيَاتُهَا قَافٌ تَلَا جَمِيعًا وَفَكَاءٌ نَعَتٌ بِعَوْنِ اللَّهِ حَسْبِي وَكَفَى
أحدهم ولا نصيفه - على أن منهم من تحققت سعادته وهم المبشرون بالجنة
وهذا في الصحابة من الأئمة وغيرهم واضح - وأما غير الصحابة من الأئمة فوصفهم
بالسعادة بحسب العلامات الظاهرة - ولنصوص تخصصهم وتدل على
سعادتهم ومن أراد الاطلاع عليهما فلي نظر المشرع الروي . ثم ذكر الناظم عدة
أبيات منظومته فقال (أبياتها) أي عدد أبيات هذه المنظومة بحساب الجمل
(قاف) لأنه يعد جماعة (تلا) أي القاف بمعنى تبع (جميعا وفا) فالجيم يعد
بثلاثة - والفاء بثمانين - ومائة وثلاثة وثمانون صو عدد أبيات هذه المنظومة
المسماة (عدة الفارض) بدون هذه البيت الأخير فإن عد كانت مائة وأربعة
وشمانين .

واعلم أن حساب الجمل يعرف بالقاعدة الأبجدية وترتيبها في هذه الكلمات
وهي : أبجد - هوز - حطي - كلمن - سغفص - قرشت - ثخذ - ضطخ - فهذه
ثاني كلمات تشمل على ثمانية وعشرين حرفا ولا يضافها تقسمها على حسب
ترتيبها في الكلمات المذكور على أربعة أقسام كل قسم تسعة أحرف إلا القسم الرابع
فحرف واحد - فالحروف التسعة الأولى للأحاد وأولها الألف - فهو بواحد وآخرها
الطاء - فهو بتسعة - والحروف التسعة الثانية للعشرات وأولها - الياء فهو بعشرة
وفي كل حرف ما يلي الياء يزاد عقد من عقود العشرات فيصير آخرها وهو - الصاد -
بتسعين - والحروف التسعة الثالثة للمئات وأولها - القاف فهو بمائة وفي كل حرف
ما يلي القاف يزاد عقد من عقود المئات فيصير آخرها وهو - الظاء - بتسعمائة فهذه
ثلاثة أقسام - والقسم الرابع حرف الغين وهو بألف واليك جد ولها

وقد

جدول القاعدة الأبجدية الأولى - الثانية

١١١١	أيتغ	١٠٠	ق	١٠	ي	١	أ	١ -
٢٢٢	بكر	٢٠٠	ر	٢٠	ك	٢	ب	٢ -
٣٣٣	جلش	٣٠٠	ش	٣٠	ل	٣	ج	٣ -
٤٤٤	دمت	٤٠٠	ت	٤٠	م	٤	د	٤ -
٥٥٥	هنت	٥٠٠	ث	٥٠	ن	٥	ه	٥ -
٦٦٦	وسخ	٦٠٠	خ	٦٠	س	٦	و	٦ -
٧٧٧	زعد	٧٠٠	ذ	٧٠	ع	٧	ز	٧ -
٨٨٨	حفض	٨٠٠	ض	٨٠	ف	٨	ح	٨ -
٩٩٩	طصظ	٩٠٠	ظ	٩٠	ص	٩	ط	٩ -
ع - ١٠٠٠								

وقد جاءت هذه القاعدة نفسها في ترتيب آخر ضمن تسع كلمات وهي: أيتغ - بكر - جلش - دمت - هنت - وسخ - زعد - حفض - ١١١١ - ٢٢٢ - ٣٣٣ - ٤٤٤ - ٥٥٥ - ٦٦٦ - ٧٧٧ - ٨٨٨ - ٩٩٩ = طصظ

ففي كل كلمة من هذه الكلمات ثلاثة أحرف إلا الأولى ففيها أربعة - فالحرف الأول من كل كلمة من الكلمات المذكورة للأحاد على حسب ترتيبها - والحرف الثاني منها للعشرات أيضاً - والحرف الثالث للمئات كذلك - ورابع حرف من الكلمة الأولى حرف الغين وهو بألف - فهاتان

الأبواب التي ألحقت بهذه الشرح ثلاثة
الباب الأول في بيان أحكام الرد

٢٧٧

فهاتان صورتان للفائدة الأبجدية نراهما واضحتين في الجدول
المذكور - فاحفظ أيهما شئت تعرف القاعدة (تمت) هذه المنظومة
وكل نظمها (بعون الله) تعالى وتوفيقه فإنه لا معين ولا مؤيد ولا
موفق سواه فهو (حسبي) كافيني ومغنيني ومؤيدي ومعينني
(وكفى) به مغنيا ومعينا - ومؤيدا ونصيرا - فإنه نعم المولى ونعم
النصير .

وبهذا ينتهي شرح هذه المنظومة - لكننا بتوفيق الله ومشيئته
سنفي - بما ألزمناه أول الكتاب من أننا سنزيد بعض الأبواب
التي أهمها الناظم لا كمال هذا الفن الفريد وتتميم الفائدة المستفيد
حتى يجد الطالب في هذا الكتاب بغيته فيقتضي من ثماره اليانعة
نعمته ويروي من مياهه العذبة غلته - وبالله نستعين وعليه نعتمد
فهو نعم المولى ونعم المعين

الباب الأول في بيان أحكام الرد

وأحوال مستحقه وكيفية تأصيل مسائله وتصحيحها
الرد زيادة في أنصباء الورثة ونقصان في سهامهم - فإذا لم يوجد
ذو عصبية وفضل شيء من تركة الميت بعد أخذ ذوى الفروض
أنصباء هم رد عليهم - فالرد عكس العول لأن العول زيادة
(فائدة) إنما يعمل بالرد في حق من لم يوجد له ذو عصبية - وأما من يوجد له
ذو عصبية من الأصول كان أو من الفروع أو الحواشي فلا رد في تركته ولا إرث
لذوى الأرحام إذا علمت هذا فلا رد في مسائل العلويين ولا إرث لذوى الأرحام
في سهام الورثة

في سهام الورثة ونقصان في أنصباهم ففي العول تفضل السهام على
 المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام - وليتضح ذلك فذكر مثالين .
 مثال الرد بنت وأم للبنت النصف وللأم السدس ومخرجهما
 من ستة فالسنة أصل المسألة قبل الرد للبنت منها النصف ثلاثة
 وللأم منها السدس واحد ومجموعهما أربعة فالأربعة - التي هي
 سهام الورثة المأخوذة من أصل مسألتهم قبل الرد - تصير أصلاً للمسألة
 الرد عليهم فللبنت منها ثلاثة فرضاً وداو للأم واحد فرضاً ورداً -
 ولا يلتفت إلى ما زاد عن المأخوذ من أصل المسألة بل يجعل كالعدم
 فبعد أن كان أصل المسألة قبل الرد ستة صار أصلها بعده أربعة
 فنقصت بذلك السهام عن مخرجها

ومثال العول أم وأختين لأم وشقيقة وأخت لأب أصلها ستة
 للأم السدس واحد من ستة وللبنتين الثلث اثنان من ستة وللشقيقة
 النصف ثلاثة من ستة والأخت للأب السدس واحد من ستة
 ومجموع السهام سبعة - فبعد أن كانت المسألة من ستة صارت
 بسبب العول من سبعة فزادت بذلك السهام على المخرج .

إذا عرفت هذا فالقول بالرد هو مذهب الإمامين أبي حنيفة
 وأحمد رحمهما الله مطلقاً انتظم بيت المال أمر لم ينتظم - ولا قول
 لأن أنسابهم محفوظة مضبوطة فإذا لم يوجد الميت عصبه من الفروع وبقي
 شيء من الفروع فليكن الباقي لأقرب عاصب إلى أصول الميت أو حواشيه
 فأحفظ هذا فإنه نفيس قل من نية عليه والله أعلم .

بالرد ولا بنورث ذوى الأرحام في أصل مذهب الإمام الشافعي والإمام مالك رحمهما الله - بل الأصل في المذهبين أن مال الميت إذا لم يكن له وارث من المجمع على إرثهم والفاضل منه بعد ذوى الفروض التي لا تستغرفه إرث لبيت المال سواء انتظم أمر لم ينتظم ولا يرد الفاضل عن أهل الفروض عليهم ولا يورث ذوو الأرحام - لكن القول المختار الذي اعتمده المتأخرون وأفتوا به في المذهبين أنه إذا لم ينتظم أمر بيت المال - وذلك بأن كان منوليه جائزاً لا يعطى كل ذي حق حقه أو لم يكن أهلاً ومن باب أولى إذا لم يوجد بيت مال كما هو الحال الآن - رد الفاضل عن ذوى الفروض عليهم بنسبة فروضهم إلا الزوجين - فإن انتظم ورث المال كله أو الفاضل عن ذوى الفروض على معتمد المتأخرين، موافقة لأصل المذهبين في حالة الانتظام لكن قال العلامة سبط المارديني: وقد ينشأ من انتظامه إلى أن ينزل السيد المسيح عليه السلام - فإن لم يوجد ذو فرض أصلاً أو وجد أحد الزوجين فالل مال كله في الأولى والفاضل عن فرض أحد الزوجين

د، قال السبكي أورد الحنفية أنه لو كان المال لبيت المال إرثاً لم تصح الوصية بالثلث للفقراء والمساكين إذا لم يكن للموصي وارث خاص لأنها وصية لو ارثت وهي باطلة وأجاب الفاضل حسين والفاضل أبو الطيب بأنه لا يمتنع ذلك ويكون حكمها مخالف الحكم الوصية للوارث الخاص ثم قال السبكي: ويؤخذ من هذا مسألة وهي أنه إذا أوصى للفقراء وكان الوارث فقيراً أو أفقر بعد ذلك يجوز الصرف إليه من الوصية وإن كان وارثاً لأن الإرث لعينه والوصية لا

في الثانية إرث لنزوي الأرحام على النول للمعتد في المذهبين (٧) ولا -
يختص بالفقراء منهم بل غنيمتهم كغيرهم في الأصح - وعليه العمل عند
الشافعية فإن لم يوجد أحد من ذوى الأرحام فهو مال ضائع - ذلك
لأن كل ميت لا يغلو عن بني عم أعلى إذا الناس كلهم بنو آدم فمن كان
أسبق إلى الاجتماع مع الميت في أب من آبائه فهو وارثه لكنه مجهول
فلم يثبت له حكم فيجب على من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ليصرفه
في المصالح إن كان أهلاً وشملت ولايته تلك البلد فإن لم يكن أهلاً
حرم صرفه إليه وإن لم تشملها ولايته تخيير بين دفعه له أو صرفه
بنفسه ويجب على غير الأميين دفعه إلى أميين عارف قال العز ابن عبد
السلام إذا جار الملوك في مال المصالح وظفر به أحد ممن يعرفها صرفه
فيها وهو مأجور على ذلك بل الظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة وإن
كان يستحق في بيت المال جاز له أن يأخذ منه لنفسه وعياله
ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب

ودليل الفائلين بالرد من الكتاب قوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم
أولى ببعض في كتاب الله) أي بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب
الله وحكم به - فما فضل بعد الفروض التي دلت عليها آيات الموارث
والتي منها فرض أحد الزوجين برد على أهل الفروض من ذوى القرابة
بخلاف الزوجين فلا يرد عليهما وإن كانا من ذوى الأرحام أي من
لعينه أفاده الباجوري (٧) وما ذكر عن المذهبين هو ما شفه عبارة
الشنشوري ومحشية الباجوري .

ذوى القرابة بأن كان لهما رحم من جهة أخرى لأن فرضهما من جهة الزوجية لا من جهة الرحم - والرد إنما هو لكل ذى فرض سببه القرابة لا الزوجية - نعم برثان لو لم يوجد ذو فرض من النسب بالرحم زيادة على فرض الزوجية كما يرث ذوو الأرحام كما سيأتى قريباً ومن السنة منعه صلى الله عليه وسلم لسعد بن الربيع أن يوصى بما زاد على الثلث مع أنه لم يكن له إلا بنت واحدة إذ لو لم تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف .

واتفق الفائلون بالرد على أن المستحقين لرد المال الفاضل عن فرضهم عليهم هم ذوو الفروض من النسب فدخل في ذلك جميع أهل الفروض المتقدم ذكرهم حالة توريثهم بالفرض حتى الأخوة للأمر ذكورا كانوا أو إناثا والرد عليهم يكون بنسبة فروضهم إلى مجموعها (١) وخارج بذلك الزوجان فإنه لا يرد عليهما مطلقاً وإن اتفق أن لهما رحماً من جهة أخرى كما قاله شيخ الإسلام في شرح الفصول لأن الرد مختص بذوى الفروض النسبية وسببه الرحم ولا رحم لهما من حيث الزوجية فإن اتفق أن لهما رحماً من جهة أخرى كزوجة هي بنت خال أو زوج هو ابن خال فأرثهما حينئذ بعد فرض الزوجية بالرحم لا بالرد سواء ورثا بعض المال أو كله فرضاً ورثاً أو نعتصمياً فيأسا على من نزل

(١) ففي بنت وأم للبنت النصف ثلاثة والأمر السدس واحد فمجموع فروضهم أربعة ونسبة الثلاثة للأربعة ثلاثة أرباعها ونسبة الواحد لها ربعها فيرد عليهم الباقي بثلث النسبة فالبنت ثلاثة أرباع الباقي فرضاً ورثاً والأمر ربعه كذلك والآنصر أن تجمل المسألة من أربعة البنت ثلاثة أرباع المال فرضاً ورثاً والأمر ربعه كذلك . منزله

منزله - ففي هذين للشاين إذا انفرد أحد الزوجين أخذ مع فرض الزوجية ما فضل عنه بالرحم فرضها وردا كما يأخذ من ينزل منزله عند انفراده وهو هنا الأم فالأم متى انفردت حازت المال كله فرضا وردا كغيرها من الورثة فكذلك من نزل منزلا من ذوى الأرحام وهذا هو مراد من قال بالرد عليهما إذا كانا من ذوى الأرحام (٢٧) قال في المنهاج مع المغنى، وأفتى الآخرون لما لم ينتظم بيت المال بالرد على أهل الفروض غير الزوجين لأن علة الرد الضاربة وهي مفقودة فهما - هذا إن لم يكونا من ذوى الأرحام فلو كان مع الزوجية رحم، كجنت أخالة وبنات العم يجب عند الغاتلين بالرد الرد عليهما لكن الصبر ليهما من الرحم لا من جهة الزوجية انتهى بتصرف.

وبهذا نعلم أن الاختلاف بين من قال يرد عليهما إذا كانا من ذوى الأرحام وبين من قال لا يرد عليهما وإن كانا من ذوى الأرحام إنما هو اختلاف لفظي لا تفاقم على أن الزوجين لا يرد عليهما بصفة الزوجية لكن إن كان لأحدهما رحم وانفرد أخذ المال كله بالاتفاق أيضا أما فرض الزوجية فظاهر وأما ما زاد عنه فبالإرث بالرحم قياسا على إرث من نزل منزله سواء كان إرثه بالفرض والرد أو بالتعصيب وهذا عند الانفراد فمن قال بالرد لاحظ أنه يأخذ المال كله فرضا وردا قياسا على من نزل منزله ومن قال لا يرد عليه لاحظ أنه إرث بالرحم والرد إنما يكون لذوى الفروض النسبية المجمع على إرثهم.

واعلم أن للورثة في مسائل الرد ستة أحوال لأن الرد إما أن يكون على شخص أو على صنف أو على أكثر من صنف فهذه ثلاثة أحوال ومع كل منها إما أن يوجد أحد الزوجين أو لا يوجد (١) وبذلك تصير ستة أحوال ثلاثة معها أحد الزوجين وثلاثة بدونه - وبما أن كيفية فأصيل مسائل الرد وتصحيحها تختلف باختلاف هذه الأحوال رأيت أن أذكرها بالتفصيل (٢) كل حال على حدته لتتضح للطالب ويتصورها بأشمل صورة واضحة مبنيًا بالقسم الأول فقلت

(١) أي لأن الرد إما أن يكون على شخص معه أحد الزوجين أولاً - أو يكن على صنف معهم أحد الزوجين أولاً - أو يكون على أكثر من صنفين معهم أحد الزوجين أولاً فهذه ستة أحوال تختلف كيفية التأصيل والتصحيح فيها باختلافها كما سيأتي (٢) وأما بالاجمال فخلاصة القول حيث لا يوجد أحد الزوجين أن الردود عليه إن كان شخصاً واحداً أخذ المال كله فضره ورد ولا عمل في ذلك - وإن كان صنفًا واحداً متعدياً فالقاعدة أن أصل المسألة عدد رءوسهم كالنصبة ومن عددهم تصح مسائلهم - وإن كان صنفين أو ثلاثة أصناف ولا يتجاوزها - فالقاعدة أن تجمع فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض - فللجمع أصل مسألة الرد - وما زاد فارم به فان صحت من أصلها والا فصح

وحيث وجد أحد الزوجين فالقاعدة أن يخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد - فإذا أعطيت أحد الزوجين فرضه فإن كان الردود عليه شخصاً واحداً أخذ الباقي ولا تصحيح في ذلك إلا لأن تعددت الزوجات فاضرب رءوسهن في أصل المسألة ومن الحاصل تصح - وإن كان صنفًا متعدياً - فإن انقسم الباقي بعد فرض الزوجية انقسم الأول

القسم الأول الأحوال التي ليس فيها أحد الزوجين وهي ثلاثة -
أحوال الأول أن يكون الردود عليه شخصا واحدا كأم - أوجة - أو
بنت - أو بنت ابن - أو أخت أو ولد أم ففى هذا الحال المال كله له فضا
وردا - اما مقدار فرضه بالفرض واما الباقي بالرد - ولا عمل في هذا الحال ولا تأصيل - لأن
تقدير الفروض وتأصيلها انما شرع لمكان المراجعة ولا مراحة هنا -

أحوال الثانى أن يكون الردود عليهم صنفوا واحدا متعديدا
كالجدات أو البنات أو بنات الابن أو أولاد الأم - فأصل المسألة في
هذا الحال عددهم كالعصبة لاسوائهم في موجب الارث فإذا كانوا
ثلاثة مثلا كانت مسائلهم من ثلاثة أو أربعة كانت من أربعة
وهكذا - ومن عددهم تصح المسألة لأن المال بينهم بالسوية ذكورا
كانوا كاخوة لأمر أو إناثا كجدات أو ذكورا وإناثا كاخوة وأخوات
لأمر

أحوال الثالث أن يكون الردود عليهم أكثر من صنف كصنفين
نحو بنين وجدتين - أو ثلاثة أصناف وإن لم يتعد الصنف
عليهم صحت من أصلها - وإن لم ينقسم الباقي على الصنف أو تعددت الزوجات
فلا بد من النصح وإن كان الردود عليهم صنفين أو ثلاثة أصناف فالقاعدة
أن تؤصل مسألة الرد ثم إن انقسم الباقي عليها - وانقسم ما أصاب كل صنف
عليه صحت من أصلها - وإن انقسم عليها لكن وقع كسر على أحد الأصناف
أو تعددت الزوجات فلا بد من النصح - وإن لم ينقسم الباقي فالقاعدة أن
تضرب جميع مسألة الرد في مخرج فرض الزوجية وما حصل فهو أصل المسألة الجامعة
كثلاث

كثلاثة أخوات منفقات ولا يتجاوز الردود عليهم أكثر من ثلاثة أصناف لأن الرد لا يتأتى فيما زاد عليها إذ المسائل تكون حينئذ إما مستغرقة أو عائلة فمثال المستغرقة أم وأخت لأمر - وأخت شقيقة - وأخت لأب فهي من سنة وقد استغرقتها الفروض ومثال العائلة أم - وأختان لأمر وشقيقة - وأخت لأب فهي من سنة وقد عالت إلى سبعة

وكيفية تأصيل مسائل الرد في هذا الحال أن نؤصل المسألة بنقد بر عدم الرد ولا يكون أصلها إلا من سنة فإذا أصلتها فاجمع سهام الورثة من أصل مسائلهم فالجتماع منها هو أصل مسألة الرد - وهو إما لثان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة - وما زاد عنه فارميه - وهو إما أربعة أو ثلاثة أو لثان أو واحد كما يتضح من الأمثلة الآتية - ثم انقسمت مسألة الرد من أصلها صحت منه - وإن وقع انكسار على فریق أو فریقین - ولا يزيد على ذلك - فاضرب جزء السهم - حسب القاعدة المتقدمة في باب تصحيح المسائل - في مسألة الرد التي هي عدد السهام للمأخوذة من السنة لا في الستة لأن العدد المأخوذ منها صار أصلاً لمسألة الرد كما نصير السهام في المسألة العائلة أصلاً يضرب فيه جزء السهم - والحاصل من ضرب جزء السهم في مسألة الرد هو الذي تصح منه

لمسألة الرد والزوجة فإن صحت من أصلها فذاك وإن وقع كسر على صنف أو على صنفين أو تعددت الزوجات وجب التصحيح . (١) أصول المسائل في باب الرد ثمانية كما سيأتي بيانها .

واللتطبيق على ما ذكر نذكر بعض الأمثلة لمسائل الرد التي تنقسم من أصلها - والتي يقع فيها الانكسار
الأمثلة التي تنقسم من أصلها - المثال الأول جدة وأخ من الأم
أصل المسألة قبل الرد من ستة - للجدّة منها السدس واحد - وللأخ
من الأم السدس واحد ومجموعهما اثنان - (فالاثان) المأخوذة من
أصل مسائلهم هي أصل المسألة الرد عليهم وما بقي منها وهو (أربعة)
يجعل كان لم يكن - فالجدّة واحد فرضاً وردياً - وللأخ واحد فرضاً
وردياً.

المثال الثاني : أم - وأخ من الأم - أصلها بتقدير عدم الرد ستة
للأم الثلث سهمان - وللأخ من الأم السدس سهم فالمجتمع (ثلاثة) هو
أصل مسألة الرد - والباقي (ثلاثة) فأسقطها عملاً بالفاعضة.

المثال الثالث : بنت وأمر - أصل المسألة الأصيل من ستة للبنت
النصف ثلاثة وللأمر السدس واحد ومجموع السهام (أربعة) فهي أصل
مسألة الرد - ولا يلغى الباقي وهو (اثنان)

المثال الرابع بنت وبنت ابن وأمر - أصلها بتقدير عدم الرد
ستة للبنت النصف ثلاثة - وللبنت الابن السدس تسعة الثلثين
واحد - وللأمر السدس واحد ومجموع السهام المأخوذة منها (خمسة)
فهي أصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو (واحد) ففي هذه
الأمثلة صححت مسائل الرد من أصلها

وأما أمثلة مسائل الرد التي يقع فيها الانكسار على صنف أو صنفين

- ولا يقع على أكثر من صنفين بالاستقراء فكم يلي
مثال الانكسار على صنف: أم - وثلاثة إخوة لأمر أصل المسألة
بتقدير عدم الرد ستة للأمر السادس واحد - وللإخوة للأمر الثالث
اشنان ومجموع سهام الورثة من الأصل الأصيل المسألة ثلاث (فالثلاثة)
أصل مسألة الرد عليهم للأمر واحد وللإخوة للأمر اشنان لا ينقسمان عليهم
ويباينان رءوسهم فتضرب عددهم ثلاثة في ثلاثة أصل مسألة الرد
بتسعة ومنها تصح فالأمر واحد في ثلاثة بثلاثة - وللإخوة للأمر اشنان
في ثلاثة بستة لكل واحد منهم اشنان وهذه صورتها:

جزء السهم	أصل مسألة الرد	٣	٣	٩	الفرد
أم	١	٣	٣	٣	٣
إخوة للأمر	٢	٢	٢	٢	٢

ومثله: جدان وأخ لأمر فأصل
مسألة الرد (اشنان) وتصح من أربعة
لكل من الجدتين واحد وللأخ للأمر اشنان
ومثال الانكسار على صنفين: جدان وثلاث أخوات لأمر -
أصل مسألة الرد (ثلاثة) للجدتين واحد لا ينقسم عليهما فقط
عدد هما (اشنان) وللأخوات للأمر اشنان لا ينقسمان عليهن فتحفظ
عدد هن (ثلاثة) وبين العدد بن البنابن فتضرب أحدهما اثنتين
في الآخر ثلاثة تحصل ستة هي جزء السهم تضربها في أصل مسألة الرد
ثلاثة فتصح من ثمانية عشر فللجدتين من أصل المسألة واحد في ستة
بسته لكل جدة ثلاثة وللأخوات للأمر اشنان

جزء السهم	أصل المسألة	٢	٣	١٨	الفرد
جدان	١	٢	٣	٣	٣
إخوة للأمر	٢	١٢	٢	٢	٢

ومثله

ومثله ثلاث بنات وثلاث جدات أصل مسألة الرد (خمس)
للبنات أربعة لا تنقسم عليهن وبنائهن من فحفظ الرءوس ثلاثة والجدات
واحد بنائهن من فحفظ الرءوس ثلاثة فالحفوظات ثلاثة وثلاثة
متماثلة فتكفى بأحدهما فهو جزء السهم فنضربه في أصل المسألة
خمس فتصح من خمسة عشر للبنات من أصل المسألة أربعة في ثلاثة
بأثنى عشر لكل واحدة أربعة والجدات واحد في ثلاثة بثلاثة لكل
واحدة واحد وهذه صورتها؛

جزء السهم		أصل المسألة		الخصم		حظ الفرد	
٢		٥		٢		١٢	
٤		٤		٤		١	
١		٣		١		١	

(نبيه) اعلم أن جميع مسائل الرد

التي فيها صنفان أو ثلاثة أصناف وليس

فيها أحد الزوجين مقطوعة أى مأخوذة من أصل سنة ولا تستغرقها لأن
أصل اثنين وثلاثة لا يأتى فيهما الرد - وأصل أربعة وثمانية واثنى عشر
- وأربعة وعشرين لا بد فيها من أحد الزوجين وفرض المسألة خلافه -
وأما الأصناف المختلف فيها وهما ثمانية عشر - وسنة وثلاثون فلا
يتصور فيهما الرد لوجود العاصب فيهما - وإنما قلنا ولا تستغرقها لأن
السنة إذا استغرقت كانت عادلة - أو زادت كانت عائلة ولا رد فيها
فلذلك انحصر الرد على صنفين وعلى ثلاثة في أصل سنة - ومسائل هذا
الحال إن صحت من أصلها فواضح وإن وقع فيها انكسار على نصف أو على
صنفين ولا يزيد على ذلك - (١) اجناجت إلى تصحيح وقد مرث كيفيته

(١) لأن الميزد الانكسار على صنفين لأنه لا يمكن إلا عند التعدد وتعدد الأصناف
الثلاثة غير ممكن لأن ذوات النصف إذا تعدد امتنع اجتماع الأصناف الثلاثة

وبالنأمل

الأحوال التي فيها أحد الزوجين وكيفية التأصيل والتصحيح فيها ٤٨٩

وبالتأمل في أمثلة التطبيق يفهم ما ذكر - والله أعلم
القسم الثاني الأحوال التي فيها أحد الزوجين وهي ثلاثة أيضاً
أحوال الأول : أن يكون للرود عليه شخصاً واحداً معه أحد
الزوجين

فأصل مسألة الرد في هذا الحال يخرج فرض الزوجية وهو ما اثنان أو أربعة
أو ثمانية - فيعطى أحد الزوجين فرضه وهو ما النصف واحد من اثنين
كزوج وأمر - ولمما الربع واحد من أربعة كزوجة وأمر - وكزوج وبنت
مع البنات - أو بنات الابن - واستغرقت الفروض التركة أو عالت للسالة مع الأخوان
لأبوين أو لأب كالموزادات الأصناف على الثلاثة .

فمثال اجتماع الأصناف الثلاثة مع تعدد صنفين بنت وبنت ابن
وجدتان أو بنت ابن وبنت ابن أنزل وجدتان - أو شقيقة وأختان لأب وجدتان
ومثال امتناع الأصناف الثلاثة مع تعدد البنات أو بنات الابن ، بنتان
مع أمر - أو جدتين - بنتان مع أمر - أو جدتين - وحجب بالبنين بنات الابن
والأخوة للأمر - وبنتي الابن بنات ابن أنزل منها وإخوة للأمر - ولا يصور
الرد عند اجتماع الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن لأن الأخوات
يصرن حينئذ عصبية مع الغير فيأخذن ما تبقى بعد ميراث من ذكر .

ومثال استغراق التركة أو عولها مع تعدد الأخوات لأبوين أو لأب -
شقيقتان وجدتان وأخ - أو إخوة لأمر - أختان لأب - وجدتان وأخ
- أو إخوة للأمر - وقد تستغرق الفروض التركة مع انفرد الشقيقة أو الأخت
للأب - كشقيقة - أو أخت لأب مع إخوة لأمر وجددة أو أمر .

أو بنت

٤٩٠ الأحوال التي فيها أحد الزوجين وكيفية التأميل والفصح فيها

أوبنت ابن وإما الشمن واحد من ثمانية - كزوجة وبنت أوبنت ابن وما بقي بعد فرض الزوجية وهو إما واحد أو ثلاثة أو سبعة فالشخص المردود عليه فرضها وردًا ولا تصحيح في هذا الحال إلا إن تعددت الزوجات لأن فرضهن حينئذ لا ينقسم عليهن فتضرب رءوسهن في أصل المسألة ومن حاصل الضرب تصح (١) المسألة كما سيأتي نظير ذلك في الأحوال الآتية .

الحال الثاني أن يكون المردود عليه صنفًا واحدًا متعددًا معه أحد الزوجين فأصل مسألة الرد في هذا الحال أيضًا يخرج فرض الزوجية وهو إما اثنان أو أربعة أو ثمانية (٢) فأعط أحد الزوجين فرضه وهو إما النصف واحد من اثنين أو الربع واحد من أربعة أو الشمن واحد من ثمانية - وما بقي بعد فرض الزوجية إن انقسم على النصف المردود عليهم صحت مسألة الرد من أصلها - كزوج وثلاث بنات أوبنت ابن (٣) مثال ذلك أربع زوجات وأصل للمسألة أربعة يخرج فرض الزوجات فلمن الربع واحد لا ينقسم عليهن فتضرب رءوسهن أربعة في أصل المسألة فتصح من ستة عشر فلزوجات واحد في أربعة لكل زوجة سهم والباقي اثنا عشر سهمًا للأم فرضها وردًا . (٤) فالأثنان كزوج وثلاثة إخوة لأثر - والأربعة كزوجة وجدتين والثمانية كزوجة وبنتين ففي الأولى تقول أصل مسألة الرد يخرج فرض الزوجية (اثنان) للزوج سهم وللإخوة للأم سهم لا ينقسم عليهم ويبان رءوسهم الثلاثة فتضرب ثلاثة في أصل مسألة الرد (اثنين) تبلغ ستة ومنها تصح للزوج واحد في (ثلاثة) بثلاثة أسهم وللإخوة للأم واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد فأصلها

الأحوال التي فيها أحد الزوجين وكيفية التأميل والتصحیح فيها ٤٩١

فأصلها يخرج فرض الزوج (أربعة) وكزوجة وثلاث أخوات شقيقات أولاد أولاد - فأصلها يخرج فرض الزوجة أربعة أيضا - وكزوجة وسبع بنات أو بنات ابن فأصلها يخرج فرض الزوجة (ثمانية) فهذه المسائل كلها صحت من أصلها لا ينقسم الباقي منها بعد فرض الزوجة على مستحقته فإن لم ينقسم الباقي على رؤوس الصنف فلا بد من التصحيح وذلك بأن تنظر بين الباقي ورؤوس الصنف بالتباين والتوافق فلإن تباينا ضربت الرؤوس في أصل المسألة وهو يخرج فرض الزوجة - وإن توافقا ضربت وفقر الرؤوس في أصلها أيضا ومن حصل الضرب تصحح المسألة - ومن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروبا في ما ضرب فيها - وكذا لو تعددت الزوجات إذ لا ينقسم عليهن نصيبهن فاضرب رؤوسهن في أصل المسألة أيضا - لملازمة التباين بين رؤوسهن وسهامهن وما حصل تصحح منه المسألة .

فمثال التباين والتوافق زوجة وثلاث بنات أو إحدى وعشرين بنتا أصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة أسهم على ثلاث بنات تباينهن أو على إحدى وعشرين بنتا توافق عدد هن بالسبع وهو ثلاثون فهي جزء السهم على التقديرين فاضربها في أصلها تصح من أربعين وعشرين فللزوجة واحد في ثلاثة بثلاثة وللبنات سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين لكل بنت سبعة أسهم أو سهم

ومثال تعدد الزوجات: ثلاث زوجات وأخوين لأمر أصل مسألة الرد (أربعة) للزوجات الربع واحد لا ينقسم عليهن فتحفظ رؤوسهن منهم سهم وقس على هذه المسائل الأخرى من هذا الحال .

٤٩٢ الأحوال التي فيها أحد الزوجين وكيفية التأميل والنصيب فيها

(ثلاثة) وللأخوين للأم ثلاثة لأنقسم عليهما فتحتفظ عدد هـ ما
(اثنين) وبين المحفوظين التباين فتضرب أحدهما في الآخر ينح جزء
السهم (ستة) تضربها في أصل المسألة أربعة فتصح من أربعة وعشرين
فللزوجة من أصل المسألة واحد في ستة ستة لكل واحدة اثنان
والأخوين للأم ثلاثة في ستة بثمانية عشر لكل واحد تسعة وهذه
صورها :

جزء السهم		أصل المسألة		النصيب نصيب	
$\frac{3}{2}$		٢٤		الفرد	
٢	٦	١	٣	٢	٦
٩	١٨	٣	٩	٢	٦

الحال الثالث أن يكون الردود عليهم
صنفين أو ثلاثة أصناف سواء تعدد

الصنف أم لم يتعدد - ولا يتأق الرد فيما زاد على ثلاثة أصناف لأن
المسألة حينئذ تكون إما مستغرقة أو عالة كما مر في نظيره

وكيفية تأصيل مسائل الرد في هذا الحال أن تأخذ للزوج أو الزوجة
فرضه من مخرج فرض الزوجية - ثم تؤصل مسألة الرد بأن تجمع فروضهم
من أصل مسائلهم الأصيل فالمجتمع هو أصل مسألة الرد - وهو ما لا اثنان
أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة - ثم تنظر فإن انقسم الباقي بعد أخذ فرض
أحد الزوجين على مسألة الرد فخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد - وهذا
إما يكون في مسألة واحدة وهي ما إذا كان مع الزوجة أو الزوجات
من أهل الرد من فرضه ثلث وسدس فقط مثال ذلك : زوجة وأم
وولدها مسألة الزوجية من أربعة للزوجة سهم والباقي ثلاثة منقسمة
على مسألة الرد للأم سهم ولولدها سهمان ومثله زوجة وأم وولدها
إذ هي من أربعة أيضا والفرض فيها ثلث وسدس فقط فإن انقسم على -
الأصناف

الأصناف لكن لم ينقسم ما أصاب كل صنف عليه كالموت تعددت الزوجات أو كان مع الزوجة أو الزوجات ولداً أو وجدتان أو كان مع الزوجات ثلاثة أولاد أو وجدتان فلا بد من التصحيح وقد تكرر بيانه - وإن لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على مسألة الرد فكيفية التأصيل : أن تضرب جميع مسألة الرد في مخرج فرض الزوجية لأن الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون إلا مبايناً لمسألة الرد - وما حصل من هذا الضرب فهو أصل الجامعة لمسألة الرد والزوجية سواء صحته أم لا - ثم من له شيء من مخرج فرض الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد - ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الباقي من مخرج فرض أحد الزوجين - لأن حق كل من يرد عليه إنما هو في الباقي بعد أخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه ثم إن انقسمت الجامعة من أصلها على الأصناف صححت منه فإن وقع انكسار على صنف أو على صنفين أو على ثلاثة أصناف وجب التصحيح - وإليك بعض الأمثلة لجامعة المسائل التي انقسمت من أصلها - والتي وقع فيها انكسار :

المثال الأول - زوج وجدة وأخ لأمر - مخرج فرض الزوج إثنان له نصفها واحد ويبقى لأهل الرد واحد - ومسألته من اثنين أيضاً والواحد لا ينقسم عليها فاضرب مسألة الرد في مخرج فرض الزوج يحصل (أربعة) فهي أصل للمسألة الجامعة

المثال الثاني : زوجة وجدة وأخ لأمر مخرج فرض الزوجة أربعة لها الربع واحد والباقي ثلاثة لا تنقسم على مسألة الرد اثنين فاضرب

اثنين

اثنين في مخرج فرض الزوجة تحصل (ثمانية) فهي أصل المسألة الجامعة.
المثال الثالث زوجة وأخت لأبوين وأخ لأُم مخرج فرض الزوجة
أربعة لها واحد والباقي ثلاثة لا تنقسم على مسألة الرد أربعة فأضرب
أربعة في أربعة يكن أصل جامعة المسائلين (سنة عشر) للزوجة واحد
في أربعة مسألة الرد بأربعة - وللأخت لأبوين ثلاثة في الباقي من مخرج
فرض الزوجة (ثلاثة) بتسعة وللأخ للأم واحد في ثلاثة بثلاثة

المثال الرابع: زوجة وبنت وبنت ابن - مخرج فرض الزوجة ثمانية
لها الثمن واحد والباقي سبعة لا تنقسم على مسألة الرد أربعة فأضرب
أربعة في ثمانية يكن أصل المسألة الجامعة (اثنين وثلاثين) فأضرب
للزوجة واحد في أربعة بأربعة وأضرب للبنت ثلاثة في سبعة بواحد
وعشرين وأضرب لبنت الابن واحد في سبعة بسبعة

المثال الخامس: أربع زوجات وبنت وسبع بنات ابن أصل المسألة
الزوجية ثمانية - والباقي بعد فرض الزوجات سبعة - وأصل مسألة الرد
الأصيل - أي بتقدير عدم الرد - ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنات
الابن السدس تسعة الثلثين واحد فالمجموع أربعة هو أصل مسألة الرد
- والسبعة الباقية بعد فرض الزوجات لا تنقسم عليها وتباينها - فأضرب
مسألة الرد أربعة في مسألة الزوجية ثمانية يكن أصل المسألة الجامعة
لمن يرد عليه ومن لا يرد عليه (اثنين وثلاثين) فلزوجات من الثانية
واحد مضروب في مسألة الرد (أربعة) بأربعة لكل زوجة واحد -
وللبنت من مسألة الرد ثلاثة مضروبة في السبعة الباقية من مخرج
فرض

فرض الزوجات بواحد وعشرين ولبنات الابن منها واحد مضروب
في السبعة بسبعة لكل واحدة سهم وهذه صورتها:

جزء السهم	٤	٧	الناصب حظ
للأب	٨	٤	٣٢ الفرد
أربع زوجات	١	٤	١
بنت	٧	٣	٢١
٧ بنات ابن	١	٧	١

فهذه للمسائل المذكورة كلها صححت
من أصلها - فإن لم تصح من أصلها بل
وقع انكسار على فريق أو أكثر وجب
التصحيح كما مر

ومن أمثلة الانكسار على فريق مالو كانت الزوجات في هذا المثال
ثلاثاً لأن نصيبهن من أجماعة حينئذ لا ينقسم عليهن ويباين رءوسهن
فتضرب الرءوس ثلاثة في أصل الجماعة (اثنتين وثلاثين) تصح الجماعة
من ستة وتسعين ثم من له شيء من أصل الجماعة أخذه مضروباً في جزء
السهم ثلاثة وهكذا تكون صورتها:

جزء السهم	٣ - ٣ - ٣	التصحيح	حظ
أصل الجماعة	٣٢ - ٩٦	٩٦	الفرد
ثلاث زوجات	٤	١٢	٤
بنت	٢١	٢٣	٢٣
٧ بنات ابن	٧	٢١	٣

ومن أمثلة الانكسار على فريقين
مالو كان مكان الزوجات الأربع
في المثال المذكور ثلاث زوجات ومكان
بنات الابن السبع بنات ابن لأن نصيب

الزوجات الثلاث من أصل الجماعة أربعة لا ينقسم عليهن وكذا بنات الابن
فإن نصيبهن من أصل الجماعة لا ينقسم عليهن أيضاً ويباين رءوس كل من
الفريقين وسهامه تباين فتعطف رءوس كل من الفريقين (اثنتين وثلاثين)
وتنظر بينهن بالتوافي والتباين فتجد بينهن تبايناً فتضرب اثنتين في
ثلاثة تحصل (سنة) فهي جزء السهم تضربها في أصل الجماعة (اثنتين

وثلاثين

ومن أمثلة الانكسار على ثلاثة - جزء السهم - $\frac{3}{34}$ التصحيح حظ
أصل الجامعة - ١٩٢ الفرد

أصناف زوجتان و بنت و بنتا الزوجتان
مسألة الزوجية من ثمانية الزوجتين الثمن
واحد والباقي سبعة ومسألة الرد من خمسة

سهمها وهو الاثنان المصروفة فيها
وبالنأمل في صورتها الآتية يتضح
ما ذكر .

واعلم أن أصول مسائل الرد

کے

كما تنقسم من الأمثلة السابقة (ثمانية) وهي الاثنان - والثلاثة -
والأربعة والخمسة والثمانية - والسنة عشر - والاثنان والثلاثون -
والأربعون - الخمسة الأولى أصلية والثلاثة الأخيرة فرعية - وهي
ثلاثة أقسام.

القسم الأول - ما لا يكون فيه أحد الزوجين (١) وهو أصلان :
(الثلاثة) كأم وأخوين من الأم - أصل مسألة الرد ثلاثة عدد فروضهم
من أصل مسألة تلك الفروض وهي الستة فلا أمر واحد فرضاً ورداً والأخوين
لأمر اثنان كذلك (والخمس) كأم وشقيقة أو لأب أصل مسألة الرد
خمس عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وهي السنة فلا أمر
اثنان فرضاً ورداً وللشقيقة أو لأب ثلاثة كذلك .

والثاني - ما يمكن فيه وجود أحد الزوجين وعدمه وهو أصلان
أيضاً (الاثنان) كجدة وأخ لأمر - أصل مسألة الرد اثنان عدد فرضيهما
من الستة التي هي مسألة فرضيهما للجدّة واحد فرضاً ورداً - وللأخ للأمر
كذلك - وكزوج وأمر - أصل مسألة الرد اثنان يخرج فرض الزوج لكون
من يرد عليه واحداً فلزوج واحد والأمر واحد (والأربعة) كبنت وأمر -
أصل مسألة الرد أربعة عدد فروضهم من مسألة تلك الفروض وهي السنة
(١) ما لا يكون فيه أحد الزوجين : هو الثلاثة - والخمس - وما يمكن وجود أحد
الزوجين فيه وعدمه هو الاثنان - والأربعة - وما يكون فيه أحدهما مع
من يرد عليه من بقية الورثة : هو الثمانية - والستة عشر - والاثنان والثلاثون -
والأربعون .

للبنات ثلاثة فمضاورداً وللأم واحد كذلك وكزوجاً وأم وولديها -
أصل مسألة الرد أربعة مخرج فرض الزوجية لانقسام الباقي بعد فرضها
على أهل الرد فللزوجة واحد وللأم واحد فمضاورداً ولكل من ولديها واحد
كذلك .

(والثالث) ما يكون فيه أحدهما مع من يرد عليه من بقية
الورثة - وهو الأربعة الأخيرة (فالثمانية) كزوجة وبنت - أصل مسألة
الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لأن من يرد عليه شخص واحد فللزوجة
واحد وللبنات سبعة فمضاورداً (والستة عشر) كزوجة وشقيقة وأخت
لأب وهذا الأصل حاصل من ضرب مسألة الرد أربعة في أربعة مخرج فرض
الزوجية لمباينة الباقي وهو ثلاثة لمسألة الرد فمن له شيء من مسألة
الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد - ومن له شيء من مسألة الرد أخاه
مضروباً في الباقي فللزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة
وللشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة بتسعة فمضاورداً ولأب
من الأب واحد من مسألة الرد في ثلاثة بثلاثة (والاثنان والثلاثون)
كزوجة وبنت وبنت ابن وهذا الأصل حاصل من ضرب أربعة - مسألة
الرد - في ثمانية مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد
فمن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد - ومن له
شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الباقي . فللزوجة واحد من مسألة
الزوجية في أربعة بأربعة وللبنات من مسألة الرد ثلاثة في سبعة
بواحد وعشرين فمضاورداً ولبنات الابن واحد في سبعة بسبعة (والأربعون)
كزوجة

كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة - وهذا الأصل حاصل من ضرب مسألة الرد (خمسة) في (ثمانية) يخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد - فمن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد - ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الباقي فللزوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنت ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين وفرضاً ورداً ولبنت الابن واحد في سبعة بسبعة فرضاً ورداً والجددة كذلك .
هذه أصول مسائل الرد وقد تقدم بعض أمثلتها التي صححت من أصلها والتي وقع فيها انكسار - والله تعالى أعلم .

(خلاصة أحوال الرد)

اعلم أنه لا تأصيل في الحال الأول من الأحوال التي ليس فيها أحد الزوجين لأن الردود عليه شخص واحد فله المال كله فرضاً ورداً ولا عمل في ذلك .

وأما في الحال الثاني حيث يكون الردود عليهم صنفاً متعدد فأصل مسألة الرد عليهم عدد رؤوسهم كالعصبة ولا تصحیح في ذلك ولا عمل أيضاً .

وأما في الحال الثالث حيث يكون الردود عليهم صنفين أو ثلاثة أصناف فأصل مسألة الرد عليهم (عدد سهامهم) المقتطعة من أصل مسائلهم قبل الرد وهي الستة في هذا الحال لا غير فإن انفصلت من أصلها صححت منه - وإن وقع انكسار على صنف أو صنفين فحصل جزء السهم واضربه في أصل مسألة الرد ومن حاصل الضرب تصح مسألة الرد عليهم .

وأما

وأما التأصيل في الأحوال الثلاثة التي فيها أحد الزوجين فأصل مسألة الرد فيها (مخرج فرض الزوجية) والفاعدة أن تأخذ لأحد الزوجين فرضه من مخرجه في الأحوال المذكورة أولاً ثم في الحال الأولى المتبقى بعد فرض الزوجية كله للشخص المردود عليه ولا تصحيح في ذلك إلا إن تعددت الزوجات فأضرب عددهن في مخرج فرضهن لأنه لا يكون إلا مابيناً ومن الحاصل تصح المسألة

وأما في الحال الثاني فإن انقسم الباقي بعد فرض الزوجية على عدد الصنف ولم تعدد الزوجات لم تحتاج إلى تصحيح - وإن لم ينقسم الباقي وبابن رءوس الصنف فأضرب الرءوس في مخرج فرض الزوجية أو وافقها فأضرب وفقها في المخرج المذكور ومن الحاصل في الحالتين تصح المسألة. فإن تعددت الزوجات فأضرب عددهن في مخرج فرضهن لأن عددهن لا يكون إلا مابيناً لفرضهن ومن حاصل الضرب تصح مسألة الرد - فإن لم ينقسم الباقي على الصنف وتعددت الزوجات فاعمل بالوفى والتباين بين الباقي وعدد الصنف وبين سهم الزوجات ورءوسهن وحصل حصة السهم ثم اضربه في أصلها (مخرج الزوجية) ومن الحاصل تصح المسألة أيضاً.

وأما في الحال الثالث حيث يكون المردود عليهم صنفين أو ثلاثة أصناف لا غير فالفاعدة أن توصل مسألة الرد ثم تعرض عليها الباقي بعد فرض الزوجية فإن انقسم عليها فخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد لكنها قد تحتاج إلى تصحيح فيما إذا لم ينقسم ما أصاب كل صنف عليه أو

تعددت الزوجات - فإن لم يتقسم الباقي فكيفية التأصيل أن تضرب مسألة الرد في مخرج فرض الزوجية فما بلغ فهو أصل المسألة الجامعة لمسألتى الزوجية والرد ثم من له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد - ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضروباً في الباقي - فالباقي هنا بمنزلة سهام الميت الثاني في مسألة المناصفة - ثم إن صححت من أصل الجامعة فلا تصحيح وإن انكسر على صنف أو على صنفين أو على الزوجات ولا يزيد على ذلك فلا بد من التصحيح وقد عرفت .

الباب الثاني في بيان ذوى الأرحام وكيفية توريثهم
الأرحام جمع رحم - والرحم في أصل اللغة موضع تكوين الولد - ثم أطلق على القرابة - واصطلاحاً كل قريب غير من تقدم من المجمع على توريثهم - فشمل قولنا كل قريب جميع الأقارب من ذوى الفروض والعصبات وغيرهم لكن خرج ذوى الفروض والعصبات بقولنا غير من تقدم من المجمع على توريثهم لأن هؤلاء وإن كانوا من ذوى الأرحام فليسوا مراداً لأن إرثهم بالاجتماع - والمراد الأقارب الذين ليسوا كذلك فالتعريف خاص بهم ومخرج لمن عداهم .

وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في توريثهم عند عدم العصبية وذوى الفروض غير الزوجين - ومن قال بإرثهم عمر وعلى وابن مسعود وأبو عبيدة ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن عباس في رواية عنه رضى الله عنهم أجمعين وبذلك قال شريح وعمر بن عبد العزيز

وعطاؤطاوس^(١) وعاقمة وابن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله .
 وذهب اليه الامامان أبو حنيفة ومحمد بن الحسن مطلقا رحمهما
 الله تعالى

ومن لا يورثهم بل يجعل المال أو الباقي لبית المال زيد بن ثابت
 رضوا الله عنه - وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وهو أصل
 مذهب الامامين الشافعي ومالك رحمهما الله سواء انتظم بيت المال
 أم لا - لكن هذا قد ضعف في المذهبين والمعتمد المفتى به عند الشافعية
 والمالكية - أنه إن لم ينتظم بيت المال ولم يوجد من يرد عليه ورث
 ذوو الأرحام^(٢) - فإن لم يكن هناك ذورحم صرفت التركة في المصالح
 ويشاب من تولى ذلك ويجوز له الأخذ منها بقدر حاجته إن كان له حق
 في بيت المال كما تقدم في باب الرد .

واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم
 أولى ببعض في كتاب الله) اذ معناه بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب
 الله وحكم به لأن هذه الآية نسخت الثوارث بالموا لا ذ والمواخاة الذي
 كان عند قوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ومن السنة بما رواه
 أحمد وحسنه الترمذي أن رجلا رمى سهل بن حنيف الأنصاري بسهم
 فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب أبو عبيدة إلى عمر رضي الله عنهما

(١) بحذف الواو من غوطاؤوس وداوود اصطلاحا .

(٢) وما ذكر عن مذهب الامام الشافعي ومالك هو ما تفيك عبارة الشنشوري
 وحشيه الباجوري .

بيان ذوى الأرحام وكيفية توريثهم ٥٠٣

في ذلك فأجابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له - وما أخرجه أبو داود عن المقداد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه وما أخرجه أيضا أنه لما مات ثابت ابن الدحاح قال صلى الله عليه وسلم لفيس بن عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم فقال : إنه فينا غريبا ولا نعرف له إلا ابن أخت هو أبو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له - ولأن ذالرحم ساوى الناس في الاسلام وزاد عليهم بالقرابة إلى الميت فكان أولى بالميراث من بقية الناس - ولأنه كان في الحياة أحق بصلته وصدقته ووصيته بعد الموت فيكون أولى بميراثه .

واحتج النافون لتوريث ذوى الأرحام بأن الله تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الأرحام شيئا ولو كان لهم حق لبينه وما كان ريبك نسيا وما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال حتى يأتي بني جبريل ثم قال أين سائل ميراث العمة والخالة فأقرب رجل فقال صلى الله عليه وسلم أخبرني جبريل أن لا شيء لهما .

وذوو الأرحام بالتفصيل أحد عشر صنفا ولا ترتيب بينهم وإرثهم على المعتمد بالنزول فينزل كل منهم منزلة من يدلى^(٧٢) به وهو أول

(٧٢) الأدلاء في الأصل الإرسال يقال أدليت الدلوادلاء أرسلته في البئر للإستقاء ثم أطلق على الانتساب والنوصل تقول فلان يدلى إلى الميت بقرابة أو رحم أى يصل إليه بها .

وارث بالفرض أو التعصيب ويعطى نصيبه فان انفرد أحدهم حاز المال كله كما سيأتى مفصلاً

الصف الأول الجد الساقط وهو المدلى بأنثى وإن علا كما فى الأم وأبيه وأبى أم الأب وأبيه والجدة الساقطة وإن علت وهى كجدّة أدلت بذكر بين اثنين أى بأب بين أمين كما فى الأم وأمهـ. وكأم أبى أم الأبـ. وينزلون منزلة الأم

الثانى أولاد البنات وأولاد بنات الابن من ذكور وإناث وخنائى كبنات بنت - وبنت بنت ابن وابن بنت ابن وينزلون منزلة أمهاتهم الثالث بنات الأخوة من الأبوين ومن الأب ومن الأم وينزلون منزلة آبائهم .

الرابع أولاد الأخوات من الأبوين أو من الأب أو من الأم ذكورا كانوا أو إناثا وينزلون منزلة أمهاتهم .

الخامس أولاد الأخوة للأم ذكورا كانوا أو إناثا - والإناث منهم قد دخلن فى بنات الأخوة أيضاً - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم السادس العم من الأم وهو أخو الأب من أمه - أو أخو الجد من أمه وإن علا وينزل منزلة الأب - أى أبى الميت

السابع بنات العم شقيقا كان أو من الأب أو من الأم وينزلون منزلة آبائهم لا منزلة أب الميت كما وقع سهواً فى حاشية الشنشورى وفنوحات الباعث وغيرهما كما سيأتى التنبية على ذلك

الثامن العمات من كل جهة - سواء كن عمات للميت أم عمات أبيه

أمّعات جدّه - وينزلن منزلة الأب أى أب الميت .
 التاسع والعاشر الأخوال والخالات - أى إخوة الأم وأخواتها سواء
 أكانوا أشقاء أو من الأب أو من الأم - وكذا أخوال الأم وخالاتها وأعمامها
 وعماتها وأخوال الأب وخالاته وأعمامه لأم وعماته مطلقاً وأخوال
 الجد وخالاته وأعمامه وعماته ونسبيلهم سيّات مفصلاً فأخوة الأم
 وأخواتها مطلقاً ينزلون منزلة الأم - وأخوالها وخالاتها منزلة أجرة
 أم الأم - وأعمامها وعماتها منزلة الجد أبى الأم - وأخوال الأب وخالاته
 منزلة أجرة أم الأب التى هى اختهم - وأعمامه لأم وعماته مطلقاً منزلة
 الجد الذى هو أخوهم وهو أبو الأب وقس على ذلك من علا .

الحادى عشر المدلون بالأصناف المذكورة ما عدا الصنف الأول^(١)
 كأولاد العم من الأم وإن سفّلوا وأولاد العمات وإن بعدوا وأولاد
 الأخوال والخالات وإن انتشروا - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم انفراداً
 واجتماعاً - فلوّاد الخال الشقيق ينزلون منزلة الخال الشقيق وأولاد الخال
 من الأب ينزلون منزلة الخال من الأب وأولاد الخال من الأم ينزلون منزلة
 الخال من الأم وقس على هذا .

وهذه الأصناف ترجع بالاختصار الى أربعة أصناف لا ترتيب

بينها أيضاً (٢)

(١) قد علمت أن الصنف الأول هم الأجداد والأجدات طلساقطون - وإنما أخرجنا للدين
 بهم من الصنف الحادى عشر كونه لآب أبوى الميت لأب وعمومة أمه كذلك لأنهم داخلون
 فى الأصناف السابقة - وعبارة المغنى ، لما لم يبق فى ذلك الساقط من يدلى به (٢) أى

الأول

الأول من ينتهي إلى الميت وهم أولاد البنات - وأولاد بنات الابن
وإن نزلوا ذكورا كانوا أولادناثا وينزلون منزلة البنات وبنات الابن
الثاني من ينتهي إليهم الميت وهم الأجداد والجدات الساقطون وإن علوا كالجد أبي أم الميت وأمه .
الثالث من ينتهي إلى أبي الميت وهم أولاد الأخوات من كل جهة وبنات الأخوة كذلك أي أشقاء
كانوا أولاد أو أم وكذا من يدل بهم جميعا وإن نزلوا .

الرابع من ينتهي إلى أجداد الميت وجدائه - وهم العمومة للأم والعمان
مطلقا - وبنات الأعمام مطلقا - والأخوة مطلقا ذكورا كانوا أولادناثا
أشقاء أولاد أو أم - وإن تباعدوا عن الميت - وأولادهم وإن نزلوا - فهؤلاء
الأصناف هم ذوو الأرحام .

وكيفية إرثهم عند الانفراد - أن من انفرد منهم حاز جميع المال
باتفاق المورثين سواء كان ذكرا أو أنثى - وإرثه عند أهل النزيل كإرث
من نزل منزله - فإن نزل منزله عاصب فإرثه بالتعصيب وإن نزل منزله ذئ فإرثه بالفرض والولد
وأما عند أهل القرابة فإرثه بالتعصيب لا غير^(١) - وكيفية إرثهم عند الاجتماع لصنفين فإرثه فيه ثلاثة مذاهب

مذهب مجبور وهو مذهب أهل الرحم - وأحكم عندهم التسوية بين ذوى
عند الشافعية والحنابلة - أما عند الحنفية ومن تبعهم فالترتيب بين هذه الأصناف الأربعة
معتبر على المعتمد المفتي به عندهم - فيقدمون الصنف الأول من ذوى الأرحام ثم الثاني
ثم الثالث ثم الرابع فكل صنف عندهم يجب ما بعده كالعصباء فما دام أحد منهم من
الفروع فلا شيء لواحد من الأصول - وما دام أحد منهم من الأصول فلا شيء لأولاد الأخوة وبنات
الأخوة للأم وما دام أحد من هؤلاء فلا شيء للأخوال ولخالات والعمت والأم وبنات
الأعمام ومن يدل بهم - ولهم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث كل صنف على حدته .

الأرحام

الأرحام ولا فرق عندهم بين القريب والبعيد والذكر والأنثى - فإذا وجد مثلاً بنت بنت - وبنت بنت خال فللمال بينهما بالسوية عندهم - وبهذا معمول بهما - مذهب أهل القرابة وهو مذهب الحنفية - وبه قطع بغوى والمنولى من الشافعية - والحكم عندهم توريث الأقرب فالأقرب إلى الميت لا إلى الوارث فهم يعتبرون ترتيب الأصناف الأربعة فيقدمون الأول فالأول ويقدمون الأقرب فالأقرب إلى الميت ذكرًا كان أو أنثى كقديم الأقرب فالأقرب من العصبات - ويقدمون ولد الوارث على ولد ذي الرحم إذا استويا قرباً إلى الميت وكانا من صنف واحد - ولهم تفصيل طويل في ميراث كل صنف أثرنا تركه للاختصار^(٣٢) - ولتفرغ ذهن القارئ لمعرفة مذهب أهل النزيل المقصود بالذكر ويحقق فروعه ومسائله

ومذهب أهل النزيل^(٣٣) وهو الأصح المعتمد عند الشافعية وعند الحنابلة - وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الأرحام - لأنه الأقيس على الأصول ولأن الفاضلين به من الصحابة ومن بعدهم أكثر:

(١) وهذا الخلاف جارٍ عند الانفراد والاجتماع قال في المغنى: وقضية كلامهم أن إرث ذوى الأرحام كإرث من يدلون به في أنه إما بالفرض أو بالتعصيب وهو ظاهر - وقول القاضي: توريثهم بالعصوبة لأنه يراعى فيه القرب ويفضل الذكر ويجوز المنفرد الجميع تفريع على مذهب أهل القرابة. (٢) فأهل الصنف الأول مثلاً وهم أولاد البنات وبنات الابن ذكراً وإناثاً أو لاهم بالميراث أقربهم إلى الميت كبنت البنت فإنها أولى من بنت بنت الابن فإن استويا في الدرجة فولد الوارث أولى من ولد ذي الرحم فبنت بنت الابن أولى من ابن بنت البنت - فان استويا كذلك في الإدلاء إلى

والتنزيل هو أن تنزل كل ذى رحم منزلة أول من يدلى به من الورثة
 في الإرث لافي حجب أحد الزوجين نقصاناً، فنزل كل فرع منزلة أصله
 في الإرث - وتنزل أصله منزلة أصله في ذلك - وهكذا درجة بعد درجة
 إلى أن تصل إلى وارث فنعطى نصيب كل وارث بالفرض أو النصيب من
 من أدلى به من ذوى الأرحام انفراد أو تعدد - فمن أدلى بعاصب أخذ
 نصيبه عصبية - ومن أدلى به ذى فرض أخذه فرضاً ورثاً لم يستغرق -
 ومن أدلى بمحجوب حجب ومن كان محجوباً من ذوى الأرحام لم يعط شيئاً.
 والتنزيل بمن ذكر قاعدة مطردة في ذوى الأرحام الألفي الأحوال
 وأحوالات فإنهم ينزلون منزلة الأم - لا منزلة من أدلوا به وهم الأجداد
 والأجدات للأم - والالاء الأم والأعمام مطلقاً فإنهم ينزلون منزلة
 الأب - لا منزلة من أدلوا به وهم الأجداد أيضاً وأحوال الأم وأحوالها
 ينزلون منزلة الجدة أم الأم وأعمامها وعماتها - منزلة الجد أبو الأم
 وأحوال الأب وأحوالها ينزلون منزلة الجدة أم الأب التي هي أختهم
 وأعمامهم وأمهم وعماتهم مطلقاً منزلة الجد الذي هو أخوهم وهو أبو الأب^(١)

الوارث ورثوا جميعاً^(٢) سواء بذلك لأنهم ينزلون كلا من ذوى الأرحام منزلة من يدلى به
 إلا الأحوال وأحوالات فينزلونهم منزلة الأم - والالاء الأم والأعمام مطلقاً فينزلونهم
 منزلة الأب كما سيأتى (٣) لأنهم لا يدخلون ضمن العول على أحد الزوجين وإن حصل
 بينهم عول فليسوا كمن نزلوا منزله من كل وجه - فلو مات عن زوجة وبنت بنت
 فلا تحجب الزوجة عن الربع ببنت البنت كما تحجب عنه بأبها .

د، وسيأتى أن أدلى من ذوى الأرحام بالجد من جهة الأب مع من أدلى منهم بالأخوة الأشقاء
 أو لأب ذكراً كانوا أولاداً عشرة أحوال .

النزول قاعدة مطردة في ذوى الأرحام إلا في من استثنوا
وضع جدول بين ذوى الأرحام ومن ينتمون إليهم أو ينزلون منزلهم ٥٠٩

بخلاف الأعمام للأبوين أو لأب فإنهم عصبة وارثون - وعلى هذا القياس
يجعل كل خال وخالة بمنزلة أجددة التي هي أختها. وكل عم وعممة بمنزلة
الجد الذي هو أخوهما - وأولاد الأخوال والأخالات وأولاد الأعمام للأم
وأولاد العمات مطلقا وبنات الأعمام لغير أم كإبائهم وأمهاتهم أفرادا
واجتماعا - فينزل أولاد الخال الشقيق وأولاد الخال لأب بمنزلة الأخال
لأب - وبنات العم الشقيق بمنزلة العم الشقيق وبنات العم لأب بمنزلة
العم لأب وبنات العم لأم وأبنائه بمنزلة العم لأم - وعلى هذا القياس
في الباقين فما يثبت للبنت من كل المال أو نصفه أو غير ذلك يثبت
لأولادها وما يثبت للأم من المال كله أو ثلثه أو سدسه أو ثلث الباقي
يثبت للأخوال والأخالات وما يثبت للأب من كل أو باق أو سدس يثبت
لبن نزل منزلته كذلك وهم الأعمام للأم والعمات مطلقا .

(تنبية) ذكر في فتوحات الباعث - وفي حاشية الباجوري على
الشنشوري - وفي إعانة الطالبين وفي إعانة الناهض وفي الياقوت
النفيس ، أن بنات الأعمام ينزلن بمنزلة الأب (يعني أبالميت) لكن
الصواب أن بنات الأعمام ينزلن بمنزلة إبايهن فبنات العم الشقيق تنزل
بمنزلة العم الشقيق وبنات العم لأب تنزل بمنزلة العم لأب وبنات العم
لأم تنزل بمنزلة العم لأم - ولعل ما ذكره سبق قلم أو أنه صادر عن
سهو وإنما نهت على ذلك لأنك قد أتت أقع فيما وقعوا فيه اعتمادا على
ما ذكره لولا أن شيخى حفظه الله نهى إلى الصواب في ذلك - ثم لم ي
راجعت بعض الكتب المعتمدة فوجدت في كتاب الأنوار وفي التحفة وهما

من أشهر الكتب المعبرة صحت ما قاله شيخنا أطلال عمره نفعاً للمسلمين ونفعنا بعلومه آمين .

واعلم أن ذوى الأرحام هم أقارب الميت سواء المجمع على توريتهم أم غير المجمع على توريتهم وهم المراد في هذا الباب - ويرجعون على كثرتهم إلى من ينتهى إلى الميت أو إلى أبويه أو إلى أجداده وجدانه أو ينتهى إليهم الميت وإن علواً أو نزلوا - وإن شئت فلت يرجعون من ينتهى إلى أصوله وفروعه وحواشيه أو ينتهى إليهم الميت .

وقد وضعنا البيانهم وبيان من ينتمون إليهم أو ينزلون منزلتهم من الورثة المجمع على توريتهم هذا الجدول الآتى فتأمله فقد اشتمل على جميع أصنافهم سواء الوارثون اجماعاً أم لا - وميزنا من ذكرناهم من الورثة عن ذوى الأرحام بمربع أسود - وليقس على من ذكر فيه من طبقات ذوى الأرحام من لم يذكر من علا أو سفل فيفاس على كل طبقة الطبقة التى فوقها أو أسفل منها - وفيما يلى نذكرهم على طريقة الترتى من أسفل إلى فوق .

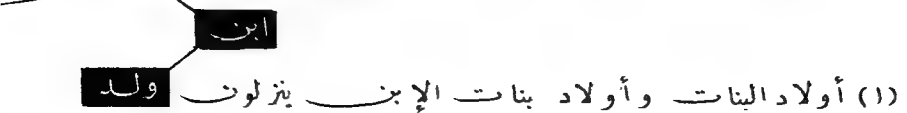
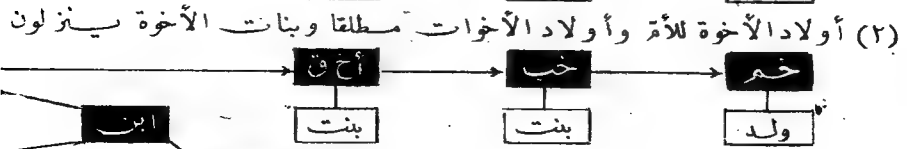
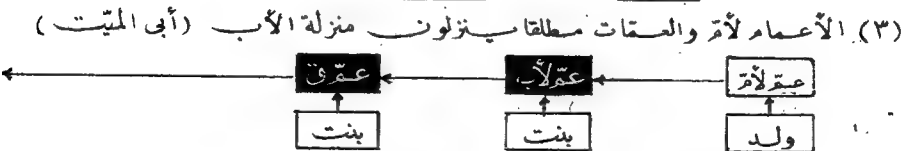
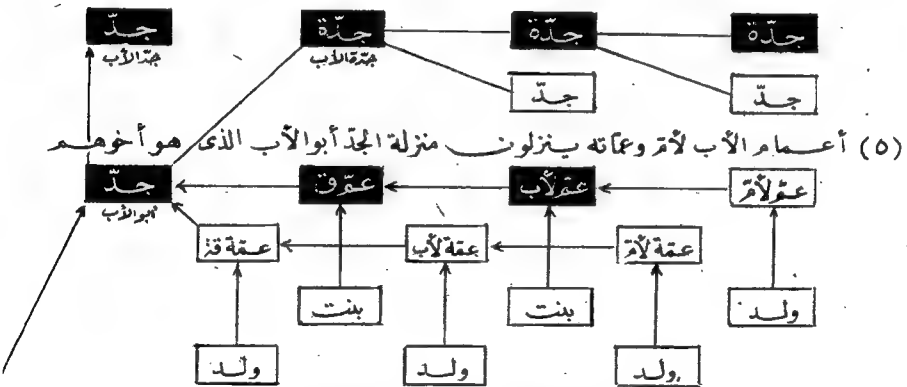
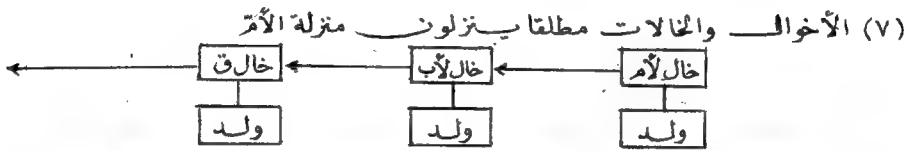
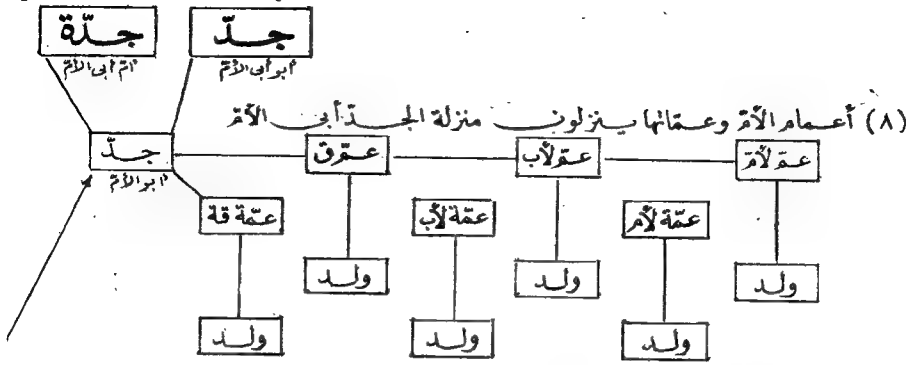
نأمل هذا الجدول تراه اشتمل على جميع أصناف ذوى الأرحام ومن ينزلون منزلتهم وهم .

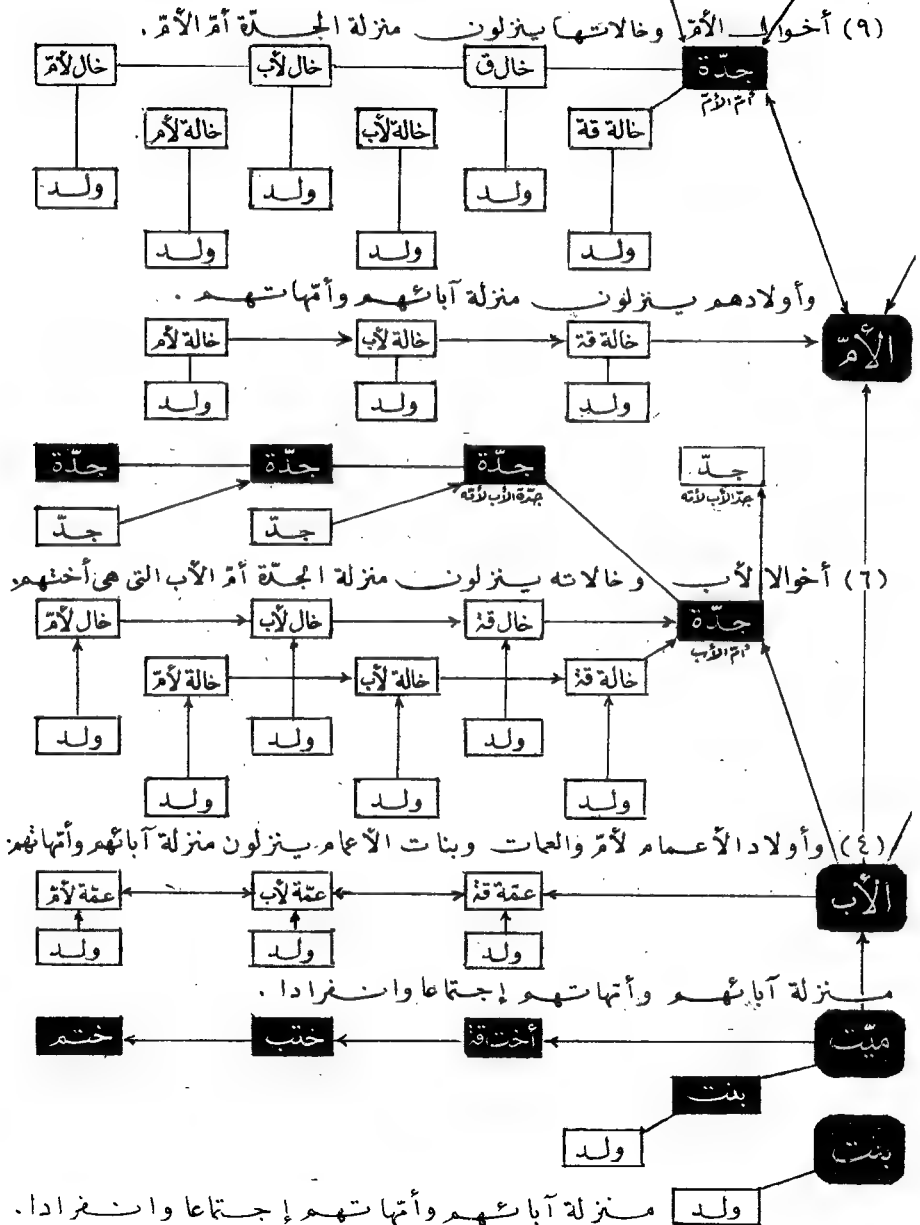
- ١- أولاد البنات وأولاد بنات الابن وإن نزلوا - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم اجتماعاً وانفراداً ،
- ٢- أولاد الإخوة للأم - وأولاد الأخوات مطلقاً - وبنات الإخوة وإن نزلوا - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم اجتماعاً وانفراداً .

- ٣- أعمام الميت للأثر وعماته مطلقاً - وينزلون منزلة الأب (أب الميت)
 - ٤- أولاد الأعمام للأثر - وأولاد العمات - وبنات الأعمام - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم .
 - ٥- أعمام أبيه للأثر وعماته - وينزلون منزلة الجد أبوالأب - وأولادهم وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم .
 - ٦- أخوال أبيه وخالاته وينزلون منزلة أجدة أم الأب - وأولادهم وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم .
 - ٧- أخوال الميت وخالاته مطلقاً - وينزلون منزلة الأثر - وأولادهم ينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم .
 - ٨- أعمام أمه وعماتها - وينزلون منزلة أجد أبي الأم - وأولادهم - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم .
 - ٩- أخوال أمه وخالاتها - وينزلون منزلة أجدة أم الأثر - وأولادهم - وينزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم .
 - ١٠- الأجداد الساقطون وهم كل جد أدلى بأنثى كأبي الأثر - والجدات الساقطات ومن كل جدة أدلت بذكر بين اثنين - وأما المدلون بهم فقد دخلوا فيمن ذكر كما تقدم وأما الصنف الحادي عشر وهم المدلون بالأصناف العشرة فقد ذكرناهم مع من يدلون بهم من الأصناف ولذا اقتصرنا على ذكر الأصناف العشرة لدخولهم فيهم .
- وكيفية الوصول إلى معرفة الوارثين من ذوى الأرحام عند تعددهم طبق القواعد المقررة عند أهل التنزيل : أن تنزل كل منهم منزلة من يعطى
- لارثه

جدول ذوى الأرحام ومن

(١٠) الأجداد الساقطو





لارثه من الورثة من أدلى به أو نزل منزله حسبما تقدم بيانه - ثم
تتظر أولا في ذوى الأرحام هل سبق بعضهم إلى وارث أم لا - ثم تنظر
ثانيا - حيث لا سبق إلى الوارث - بين الورثة الذين نزل ذوو الأرحام
منزلهم بمراتب الحجب وقدر الاستحقاق بتقدير حيائهم - ثم تنظر ثالثا
بين ذوو الأرحام بمراتب الحجب وقدر الاستحقاق عصوبة ووفرها .

فهذه ثلاثة انظار يأتى لمصباحها فيما يلي ، فإن سبق بعض
ذوى الأرحام إلى الوارث اعتبر السبق - وفي ذلك ثلاث صور لأن ما
أن يفرد السابق والوارث أو يعلل السابق دون الوارث أو يتعد كل منهما .
فإن سبق إلى وارث أحد ذوى الأرحام ذكر كان أو أنثى قربت
درجته إلى الميت أم بعدت قدم مطلقا على غيره سواء اتحد صنفهم أو
جهتهم أم لا أو أعطى المال كله أو ما بقى بعد فرض الزوجية ولا عمل في
ذلك كما في بنت بنت ابن ابن - وبنت بنت بنت بنت فالمال كله للأولى
لسبقها إلى الوارث وإن كانت الثانية أقرب إلى الميت - فإن تعدد السابق
إلى وارث واحد ولم يحجب بعضهم بعضا قسم المال بينهم على حسب ما
يأخذونه من تركه ذلك الوارث لو كان هو لليت عصوبة ووفرها -
فإن كانوا يرثون بالعصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ الأنثيين -
وإن كانوا يرثون بالفرض اقتسموا نصيبه على حسب فروضهم منه إلا فيما
استثنى (١) وسيأتى فإن ورثوا بهما فكل حكمه - فلو خلف ابنين وابنتين
(٢) للستثنى من هذه القاعدة صنفان : الصنف الأول أولاد الأخوة للأم فإنهم يزلون
منزلة الأخ للأم لكنهم لا يقتسمون نصيبه حسب ميراثهم منه وإنما يقتسمونه بالسوية
أولاد

أولاد بنت ابن وثلاث بنات بنت بنت كان المال لأولاد بنت الابن
لسبقهم إلى الوارث وقسم بينهم على ستة عدد رؤوسهم للذكر مثل حظ
الأنثيين

هذا إذا لم يتعدد الوارث. فإن تعدد السابق والوارث كان نصيب
كل وارث لمن أدلى به فإن انفرد المدلى به أخذ نصيبه كله. - فإن
تعدد ولم يحجب بعضهم بعضاً قسم بينهم على حسب ما يأخذونه من
تركة ذلك الوارث لو كان هو الميت عصوبة وفرضا. - فلو خلف بنت
بنت ابن وبنت وابن بنت ابن أخرى. - وبنت بنت بنت كان المال للمدلين
ببنتي الابن لسبقهم إلى الوارث يقسم بينهم أولاً على نصفين فمما وردا كما
يقسم على بنتي الابن من تركة الميت فلبنت الأولى نصيب أمها واحد -
ولولدي الثانية نصيب أمها واحد لا ينقسم على عدد هما ثلاثة فنضرب
ثلاثة في اثنين ستة ومنها تصح فلبنت الأولى واحد في ثلاثة بثلاثة
ولولدي الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة للذكر اثنان وللأنثى واحد -
ولا شيء لبنت بنت البنت لسقوطها بالسابقين إلى الوارث وهذه صورتها:

جزء السهم أصل المسألة		٣	الفصح
بنت بنت ابن	١	٣	
بنت وابن	بنت ابن أخرى	١	١
بنت بنت بنت	٢	٢	
	

وان حجب بعضهم بعضاً اعتبر ذلك
فالمخال الشقيق يحجب المخال لأب لأنهما
أخوان للأم التي نزل منزلتهما والآخر الشقيق
يحجب الآخر للأب - ويحجب أبو الأم المخال
مطلقاً لأنهما ينزلان منزلة الأم وهما لها أب وأخ والأب يحجب الآخر

بينهم كأصولهم
الصفة الثاني الأخوال والمخالات من الأم وهم أخوة الأم وأخواتها من أمها - فإنهم
وسياق

وسياتى لهذا مزيد بيان في نظيره عند التساوى في القرب من الوارث
 وبما تقرر تعلم أن الأقرب الى الوارث مطلقا يستقطب الأبعد سواء
 اتحد صنفهما أو اختلف وفاقا للحنبالة إذ اتحدت الجهة (١)، وخلافا
 للحنفية لأنهم يعتبرون القرب الى الميت لا الى الوارث - ويقدمون ولد
 الوارث على ولد ذى الرحم ان استويا قربا الى الميت وكانا من صنف واحد
 هذا هو الحكم عند السبق - فإن لم يكن سبق بل استويا أو استتوا
 في القرب الى الوارث (٢)، قدر كأن الميت خلف الورثة الذين أدلوا بهم أو نزّلوا
 منزلتهم وقسم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بين الورثة
 المقدرة وجودهم -

ينزلون منزلة الأم لكنهم يقتسمون ميراثها للذكر مثل حظ الانثيين لا كما رثهم منها لو
 كانت هي المورثة ولذلك لزم استثناء هذين الصنفين من قاعدة التنزيل المذكورة.
 فموقع في التحفة والنهاية والغنى تبع الشرح الروض في موضع من أن الأخوال
 والخالات للأم يرثون نصيبها بالسوية فهو مخالف للمنقول في الروضة وشرح الروض
 لشيخ الاسلام في موضع آخر - حيث قال عند اجتماع الأخوال والخالات والأعمام
 والعمت للأخوال والخالات الثالث يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين وهو الموافق
 للمنقول في الروضة وسأتركيب الفرائض فسبحان من لا يسهو - نبه على ذلك العلامة
 ابن شهاب ونبه عليه في حواشي التحفة

(١) لأن الحنبالة يقدمون الأسبق الى الوارث بالارث إن كانا من جهة واحدة -
 والجهات للمعتبرة ثلاث على الأصح عندهم الأولى البنوة ويدخل فيها أولاد البنات

وحينئذ

وحينئذ فلا بد من النظر بين هؤلاء الورثة بمراتب المحجب (٣) فإن كانوا يرثون كلهم ورث المزلون منزلهم وأعطى نصيب كل وارث سواء أكان بالفرض أو بالتعصيب من نزل منزله إن انفرد - فإن تعدد ولم يحجب بعضهم بعضا قسم عليهم بحسب أرثهم من الوارث لو كان هوليت عصوبة وفرضا كما مر نظيره .

فلومات عن ولد بنت وعممة وخالة - فبانقاف أهل الكثر بل ينظر أن الشخص مات عن بنت وأب وأم فيعطى نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الأب للعممة وهو الثلث ونصيب الأم للخالة وهو السدس (٤) ولو خلف أبا أمه وثلاثة بنى أخوات منفصلات فكانه

وأولاد بنات الابن وإن نزلوا والثانية الأبوة ويدخل فيها فروع الأب في الورثة من الأجداد والجدات السواقط وبنات الأخوة وأولاد الأخوات وبنات الأعمام والعمات وأولادهن وعمات الأب وعمات الجد وان علا وأولادهن والثالثة الأمومة ويدخل فيها فروع الأم في الورثة من الأخوال والخالات وأعمام الأم وأعمام أبيها وأمه وعمات الأم وعمات أبيها وأمه وأخوال الأم وخالات أبيها وأمه وأولاد أولاد الأم وفروعهم كذلك - وليس لهم جهة أخوة ولا عمومة على المذهب - ولا ترتيب في الارث بحده الجهات عندهم - وإنما إذا التحدت الجهة وكان بعضهم أسبق إلى الوارث من بعض قدم بالارث - وإليك مثالا يظهر به - أثر الخلاف بيننا وبين الحنابلة والحنفية - وهو ما لو خلف بنت بنت البنت - وبنت أخ لغير أم - فالأولى عندنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة الأخ لكن الثانية أسبق إلى الوارث فللأول كله لها عندنا لذلك - وعند الحنابلة المال بينهما انصافا لاختلاف الجهة فلا

خلف أما وثلاث أخوات متفرقات فلا ابن الأخت الشقيقة النصف
فرض أمه ولكل واحد من الباقين السدس أما أبو الأم ففرض بنته -
وأما الآخران ففرضا أميهما وتصح من أصلها ستة لابن الشقيقة ثلاثة
ولابن الأخت للأب واحد ولابن الأخت للأم واحد وللجد أبي الأم
واحد وهذه صورتها؛

أصلها - ٦

١	جد الأم
٣	ابن قة
١	ابن حجب
١	ابن ختم

ولو خلف بنت خالة وبنت عم للأم فكانه مات
عن أم وأب فالأولى أدلت إلى الأم بواسطة أمها فلها
إرث الأمر الثالث ينزل أولاً إلى أخنها ثم إلى بنت أخنها -

والثانية أدلت إلى الأب بواسطة أبيها فلها إرث الأب الباقي ينزل أولاً
إلى أخيه لأمه ثم إلى بنت أخيه - ولو كان مع الأولى أخ لقسم نصيب
الأمر بينهما أثلاثاً كإرثهما من أمهما - ولو كان مع الثانية أخ وأخت
لقسم نصيب الأب بينهما أرباعاً للذكر مثل حظ الأنثيين كأنما ورثاه
يعتبر السبق حينئذ لأن جهة الأولى البنوة وجهة الثانية الأبوة - وعند الحنفية

المال كله للأولى وإن بعدت لأنها من الصنف الأول وهو عندهم يحجب من بعده
سواء اتحد صنفهما أو صنفهم أم لا - وسواء قربت درجتهم أو دورجتم إلى الميت أمر
بعدت عند أهل التنزيل وهم الحنفية وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء
القرب إلى الميت عند أهل الفرية وهم الحنفية (٣) فمن ورث منهم ورث ذو الرحم
المنزل منزله - ومن حجب منهم حجب ذو الرحم للمنزل منزله (٤) أما عند أهل
الفرية فللمال كله لولد البنت لأنه من الصنف الأول ولا شيء للعممة والخال
لأنهما من الرابع.

الضحيح	٦	جزء سها
١٨	٣	أصل المسألة
٤	١	ابن خالة
٢		وابنتها
٦		ابن عم لأمر
٣	٢	وبنته
٣		وبنته

عن أبيهم وهكذا تكون صورتها في الجدول
وان يجب بعض الورثة بعضا جرى الحكم
كذلك في ذوى الأرحام للمزولين منزلت هم -
فمن أدلى منهم بوارث وورث ومن أدلى بمحجوب
جب "فلو خلف بنت بنت وابن أخ لأمر فكانه

مان عن بنت وأخ لأمر فللمال كله لبنت البنت فرضا ورذا كأمها ولا
شئ لابن الأخ من الأمر لأنه أدلى بمحجوب - ولو خلف ابن بنت وأولاد
أخوات متفرقات ونزلنا كلامهم منزلة من يدلى به فكانه خلف
بنات وثلاث أخوات متفرقات فلا بن البنت النصف فرض أمه ولأولاد
الشقيقة النصف الباقي نصيب أمهم بالعصوبة مع البنت يفتسمون
بحسب ميراثهم من أمهم - ولا شئ لأولاد الأخت للأمر لسقوط أمهم
بالبنت - ولا شئ لأولاد الأخت للأب أيضا لسقوط أمهم بالشقيقة مع
البنت ولو خلف بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب فللمال كله لبنت الشقيق
ولا شئ لبنت الأخ للأب لسقوط أبيها بالشقيق - وكذلك الحكم في بنت
العم الشقيق وبنت العم للأب .

ثم بعد النظر في مراتب الورثة المدلى بهم من إرث ويجب كما
ذكر لا بد من النظر في ذوى الأرحام بذلك أيضا كما تقدم في نظيره عند
السبق فالخال الشقيق يحجب الخال للأب وتحجب بنت العم الشقيق
بنت العم للأب فلو خلف من ذكر كانت المسألة من ثلاثة للخال
الشقيق نصيب الأمر واحد ولبنت العم الشقيق نصيب الأب الباقي

اشنان - ولا شيء للخال للأب لأنه محبوب بالخال الشقيق ولا لبنت العم للأب لأنها أدلت بمحجوب ولو خلف ثلاثة أخوال متفرقين - وابن بنت - وابن أخ لأمر ونزلنا ككلام منزله المقررة كان للأخوال نصيب الأم السدس للخال للأمر سدسه وباقيه للخال الشقيق ولا شيء للخال للأب لحجبه بالشقيق - ولا ابن البنت نصيب أمه النصف ولا شيء لابن الأخ للأمر لأنه أدلى بمحجوب فأصل المسألة ستة لابن البنت ثلاثة وللأخوال واحد وترجع بالرد إلى أربعة لكن واحد لا ينقسم على ستة مصحح مسألة الأمر فتعرب ستة في مسألة الرد أربعة بأربعة وعشرين ومنها تصح للأخوال واحد في ستة بسنة للخال للأمر منها واحد وباقيها خمسة للخال الشقيق - ولا ابن البنت ثلاثة في ستة بثمانية عشر - وهذه صورتها بأشبات الوارثين وحذف المحجوبين

جزء السهم ٢
أصلها بالرد ٧٤
النصيب ٧٤

٥	١	خال شقيق
١		خال لأمر
١٨	٣	ابن بنت

وتحجب العمة بنت الأخ للنزول العمة
منزلة الأب - وبنت الأخ منزلة الأخ والأب يحجب

الأخ - وتحجب بنت العم الشقيق بنت العم للأب لأنهما ينزلان منزلة أبويهما - والعم الشقيق يحجب العم للأب - وتحجب بنت الأخ الشقيق بنت الأخ للأب لأنهما ينزلان منزلة أبويهما والأخ الشقيق يحجب الأخ للأب ولو خلف أب أمه وخالاً شقيقاً أو لأب وعمه وبنت أخ مطلقاً كانت المسألة من ثلاثة لأبي الأمر نصيبها ثلث وبه حجب للخال وللعمة

المراد من أدلى بمحجوب بالشخص حجب بخلاف من أدلى بمحجوب بالوصف فترث بنت الأخ الرقيق أو الفائل أو الكافر أو المرتد ولو في حياته لأن وجوده كالعدم.

نصيب الأب

نصيب الأب وهو الباقي ثلثان - ولا شيء لبنت الأخ لأن أباهما محبوب
بالأب - ومثل بنت الأخ بنت العم لأبوين أو لأب لأن الأب مقدم على
الأخ والعم فكذلك من نزل منزله .

وخلاصة الفول كما يفهم مما نقرر : أن من انفرد بمنزلة وارث
انفرد بنصيبه - فإن شاركه ثان أو أكثر قسم نصيب ذلك الوارث
عليهما أو عليهم بحسب ميراثهما أو ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث هو
الليت عصبوبة ووفضا وحجا - فينزل نصيب الوارث إلى فروعه المتصلين
به أولا ويقتسمونه على ما ذكر - ثم نصيب كل إلى فروعه ويقسم كذلك
بطنا بعد بطن إلى أن يصل إلى ذى الرحم الحى - وبهذا تعلم أن الوسطة
المدلى بها بين الوارث الأدنى وذى الرحم الحى معتبرة في الأدلاء بها إلى الوارث
ونزول إرثه إلى أقرب المدلين إليه يقسم عليهم أولا بحسب ميراثهم منه
لو كان هو الليت ثم ينزل إلى وارثهم ويقسم عليهم كذلك درجة بعد
درجة إلى أن يصل إلى ذى الرحم الحى . لكن يستثنى من كون ما يخص
الوارث من تركه الليت يقسم بين من ينزل منزله على حسب إرثهم
منه عصبوبة ووفضا مسألتن أن الأولى أن أولاد ولد الأمر^(٢٢) ينزلون منزلة
ولد الأمر لكن يرثون نصيبه بالسوية ذكرهم كأنثاهم بلا تفضيل كأصولهم
مع أنالوقدرنا أن ولد الأمر هو الليت وخلف أولاد ذكور واناثا

(٢٢) هو شامل للذكور والاناث من أولاد الأخ والأخت للأمر - والمعنى أن الذكور والاناث
من أولاد الأخ والأخت للأمر ينزلون منزلة الأخ للأمر والأخت للأمر لكن يرثون نصيبه
ونصيبها بالسوية كأصولهم - لا كأرثهم منهم (٢٣) الأخوال والخالات هم أخوة الأمر
لقسم

لنقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الأولاد يعصب ذكرهم
أنشأهم الثانية أن الأخوال والحالات من الأم يزلون منزلة الأم ويرثون
نصيبها لكن يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين مع أننا لو قدرنا أن الأم
ماتت وخلفتهم لكانوا إخوتها وأخوانها للأم ولا تفضيل بينهم كما تقدم
في باب (٣) فلو خلف خالا وخالة لأم - وابن وبنت أخ لأم - وبنت أخ لغيرها
ونزلنا كلا منزلته المقررة لكان أصل المسألة ستة للخال والحالة نصيب
الأم السدس واحد للذكر هنا مثل حظ الأنثيين لكن واحد لا ينقسم على
ثلاثة عدده وسهما فتعطف الثلاثة - ولابن الأخ لأم وبنته نصيب
أبيهما السدس واحد يقسم عليهما بالتساوي لا كإرثهما منه لكن واحد لا
ينقسم على اثنين فتعطف اثنين وتبقى أربعة لبنت الأخ لغير أم عصبه
كأبيها وبين المحفوظين وهما ثلاثة واثنان تباهن فتضرب أحدهما في الآخر
يحصل جزء سهم المسألة ستة تضربها في أصلها ستة فتصح من ستة وثلاثين
فالحال والحالة واحد في ستة بستة للذكر منها مثل حظ الأنثيين فالحال

(٣) الأخوال والحالات هم أخوة الأم وأخواتها وسواء كافوا أشقاء أو من الأم فإنهم يزلون منزلة الأم ويرثون
نصيبها - فأما الأخوال الأشقاء والأخوال من الأب فإنهم يرثون نصيب الأم ويقسمونه
على حسب إرثهم منها لو كانت هي المورثة - وأما الأخوال والحالات للأم أي إخوة الأم
من جهة أمها - وكذا أخوال الأم وأخالاتها أي إخوة أمها وأخواتها من جهة الأم - وكذا أخوال
الأب وأخالاته للأم وأخوال الجد وأخالاته للأم فإنهم يرثون نصيب الأم ويقسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
كأخوال من الأبوين ومن الأب لا بالتساوي كإرثهم منها لو كانت هي المورثة ولذلك
أخرجوا من قاعدة التزويل كما أخرج أولاد الإخوة للأم - فعاجاء في التحفة والنهاية والمعنى
أربعة

أربعة والحالة اثنان - ولابن الأخ للأم وابنته واحد في ستة بسنة لكل واحد ثلاثة بالتساوي ولبنت الأخ لغير أم أربعة في ستة بأربعة وعشرين ونأمل صورتها هذه

جزء السهم - أصل المسألة - $\frac{7}{7}$	القضيج $\frac{2}{32}$	
خال لأم	٤	١
حالة لأم	٢	
ابن أخ لأم	٣	١
بنت أخ لأم	٣	
بنت أخ لغيرها	٢٤	٤

ولنذكر زيادة على ما تقدم بعض الأمثلة للتطبيق والتعريف على قواعد توريث ذوى الأرحام مرتبة ترتيب الأصناف الأربعة

التطبيق على الصنف الأول وهم أولاد البنات وبنات الابن ذكورا وإناثا وإن نزلوا - بنت بنت - وبنت بنت ابن - المال بينهما أرباعا فضاورا - أصل مسألهم الأصيل من سنة ومسألة الرد من أربعة لبنت البنت ثلاثة فضاورا ولبنت بنت الابن الربع سهم فضاورا - بنت بنت ابن - وابن بنت بنت المال للأولى لسبقها إلى الوارث ولا شيء للثاني بنت ابن بنت - وابن وبنت من بنت أخرى لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب أمها - ولولدهى البنت الأخرى نصف هو نصيب أمهما بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين وتصح من ستة ابن بنت وبنت بنت وثلاث بنات بنت أخرى لابن الثلث نصيب أمه وللبنت المفردة الثلث نصيب أمها - وللثلاث الباقي نصيب أمهن أثلاثا وتصح من تسعة - بنت بنت بنت

وشرح الروض لشيخ الإسلام في موضع - من أن الأخوال والحالات للأم يرثون نصيب الأم ويفتسمونه بالسوية فسهو مخالف لما في كتب الفرائض وشرح الروض في موضع آخر كما مر بيانه .

بنت - وبنت بنت ابن بنت - وابن ابن ابن بنت المال بينهم أثلاثا. بنت بنت بنت - وثلاث بنات ابن بنت أخرى لبنتى بنت البنت النصف بينهما أنصافا وللثلاث بنات ابن البنت الأخرى النصف أثلاثا

التطبيق على الصنف الثانى وهم الأجداد والجدات الساقطون. أمر أبى أمر - وأبو أمر - المال كله لأبى أمر الأم لقربه الى الوارث لأن أم الأم وارثة بخلاف أبى الأم - أبو أمر - وأبو أم أب - المال بينهما نصفين كما يكون بين أم الأم - وأم الأب فرضا ورثا. أبو أبى أمر - وأبو أم أب - المال للثانى لقربه من الوارث - أبو أم أمر - وأبو أم أب المال بينهما على نصفين ومثله أم أبى أمر - وأبو أبى أم أب - وقس على ذلك .

التطبيق على الصنف الثالث وهم : بنات الإخوة مطلقا - وبنو الأخوة للأم - وأولاد الأخوات ثلاث بنات إخوة منفريقين - لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت الأخ من الأبوين - ولا شئ لبنت الأخ من الأب تنزيلا لمن منزلة أبائهن . ثلاث بنات أخوات متفرقات للمال بينهم على خمسة كما يكون لأمهاتهم بالفرض والرد - ولو كان بدلهم ثلاث بنات أخوات متفرقات لكانت القسمة كذلك ولو اجتمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فللمال بين أمهاتهم على خمسة بالفرض والرد - ثم نصيب الأخت للأبوين ثلاثة لولديها أثلاثا منقسمة عليهما - ونصيب الأخت للأب واحد لولديها أثلاثا لكن لا ينقسم عليهما فتحفظ رءوسهما ثلاثة - ونصيب الأخت للأم واحد لولديها بالسوية لكن لا ينقسم عليهما فتحفظ عدد هما اثنين وبين اثنين وثلاثة تباين

فأضرب

فأضرب أحدهما في الآخر يحصل جزء السهم ستة فأضربه في أصل مسألة
الرد خمسة تصح من ثلاثين لولدى الشقيقة من الخمسة ثلاثة في ستة
بثمانية عشر للذكر اثنا عشر وللأنثى ستة. ولولدى الأخت من الأب
واحد في ستة بستة للذكر أربعة وللأنثى اثنان. ولولدى الأخت من
الأم واحد في ستة بستة لكل واحد ثلاثة بالسوية ^١ وانظر صورتها :

جزء سهم المسألة $\frac{2}{5}$ التصحيح - نصيب
أصل مسألة الرد $\frac{3}{5}$ الفرد

١٢	١٨	٣	ابن أخت قه
٦			وبنتها أيضا
٤	٦	١	ابن أخت لأب
٢			وبنتها أيضا
٣	٦	١	ابن أخت لأم
٣			وبنتها أيضا

التطبيق على النصف الرابع وهم الأعمام

لأم والعمة مطلقا وبنات الأعمام

مطلقا - والأخوال وأخالات - ثلاث خالان

متفرقات - المال بينهما على خمسة فرضا

وردا كما لو ورثن من الأم فالشقيقة ثلاثة

والآخرين من سهم - ثلاثة أخوال

متفرقون للخال من الأم السدس - والباقي للخال من الأبوين والخال

من الأب محبوب ثلاث خالات متفرقات - وثلاثة أخوال متفرقون -

ثلث المال للخال والخال من الأم اثلاثا - وثلث المال للخال والخال

من الأبوين يقسم بينهما كذلك - وتصح من تسعة - ثلاثة أخوال

متفرقون وثلاث عمات متفرقات - فإذا نزلنا كلا منزل كان أصل المسألة

ثلاثة لقربة الأم ميراثها الثلث واحد يقسم بين الخال للأبوين والخال

من الأم على ستة كمالو مائت عنهما سدسها للخال من الأم وبأفها خمسة

^١ ابن الأخ لأم، وبنت الأخت لأم للمال بينهما انصافا لأنه لا تقضيل بين الذكر والأنثى
في أولاد ولد الأم كأصولهم.

للخال من الأبوين ولا شيء للخال من الأب لأنه محبوب بالشتيق لكن واحد لا ينقسم على ستة وبباينها فتعطف (الستة) ولقرابة الأب ميراثه الباقي اثنان تنقسم بين العمت بالرد كالمومات عنهن - واثنان لا تنقسم على خمسة وتباينها فتعطف (الخمس) وبين المحفوظين تباين فتعزب أحدهما في الآخر ينتج جزء سهم للسائلة (ثلاثون) تعزبها في أصلها (ثلاثة) فتصح من تسعين - فلقرابة الأمر واحد في ثلاثين بثلاثين للخال من الأمر سدسها خمسة والباقية خمسة وعشرون للخال من الأبوين ونصيب الأب اثنان في ثلاثين بستين للعمة للأبوين ثلاثة أخماسها ستة وثلاثون وللعمة للأب خمسها اثنا عشر وللعمة للأمر خمسها اثنا عشر أيضا وهذه صورتها:

جزء السهم	٣	٩	٣٠	حظ الفرد
أصل السائلة	١	٣	٢٥	٥
خال لأبوين	١	٣	٢٥	٥
خال لأمر	١	٣	٢٥	٥
عمة لأبوين	٢	٦	٣٦	١٢
عمة لأب	٢	٦	٣٦	١٢
عمة لأمر	٢	٦	٣٦	١٢

خالة وعمة - فالثلث للخالة والثلثان للعمة فنزى لهما منزلة الأمر والأب - خال أو خالة مطافاً - وبنت عمر لأبوين أو لأب نصيب الأمر الثلث للخال

أو الخالة والباقي لبنت العم - خال وخالة من أم وبنت عم لأبوين أو لأب فالثلث نصيب الأمر من الخال والخالة أثلاثاً - فنزى لهما منزلة الأمر والباقي عصبة لبنت العم فنزى لهما منزلة العم - عم لأمر أو عمة وبنت أخ أو عم لأبوين أو لأب - المال كله للعم للأمر أو العمة للأمر فنزى لهما منزلة الأب - ولا شيء لبنت الأخ أو للعم فنزى لهما منزلة أبوينهما - والأب مقدم على الأخ والعم - ثلاثة أخوال منفردون وبنت أخ

لغير أمر

لغير أم - أو بنت عم كذلك نصيب الأم للأخوال يقسم عليهم حسب إرتبهم
منها - والباقي لبنت الأخ أو العم - بنت أخ لأمر مع بنت عم شقيق أو لأب
للأولى السدس والباقي للثانية - ثلاث بنات أعمام منفردات للمالك
لبنت الشقيق وحدها السبب للوارث مع جيب العم الشقيق العم للأب .
خالة من أم وخالة من أب - وعمتان من الأبوين وعم وعمعة من الأم -
أصلها ثلاثة - فالثلث واحد من ثلاثة لفرازة الأم ومساكنهم بتقدير
موتها عنهم من أربعة بالرد - وواحد لا ينقسم على أربعة فالحفظ الأربعة -
والثلثان اثنان لفرازة الأب يقسم عليهم كأنهم ورثوا منه - ومساكنهم
بتقدير موته أصلها ثلاثة وتصح من ستة واثنان لا يقسمان على ستة
وبينهما النواقي بالنصف فأضرب واحد في ستة أو ثلاثة في اثنين بستة
وبين الستة والأربعة المحفوظة نوافق بالنصف فأضرب نصف أحد
العددتين في الآخر ينجم جزء السهم (اثنان عشر) اضربها في أصلها تصح
من ستة وثلاثين وهذه صورتها:

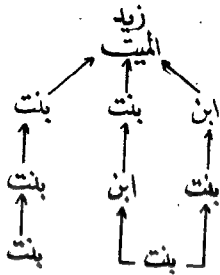
جزء السهم			أصل المسألة
١٧	٣	٣٦	الفرد
٣	١٧	٣	خالة لأمر
٩	١٧	٣	خالة لأب
٨	١٧	٣	عمة لأبوين
٨	١٧	٣	عمة لأبوين
٤	١٧	٣	عم لأمر
٤	١٧	٣	عمة لأمر

فلاخالين من أصلها واحد مضروب
في جزء السهم باثني عشر للخالة للأمر ربعها
ثلاثة وللخالة للأب ثلاثة أرباعها
تسعة - وللعمات من أصلها اثنان مضروبان
في جزء السهم بأربعة وعشرين لكل عمة
من الأبوين ثلثها ثمانية والعم والعمة للأمر ثلثها لكل واحد أربعة
بالتساوي كما ترى في الصورة نصيب كل فرد أمامه .

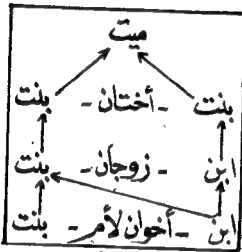
وقد تقدم أن أولاد الأخوال والأخالات والأعمام للأم والعلمات
مطلقاً وبنات الأعمام لغير أم يزلون منزلة آبائهم وأمهاتهم. فلو خلف
ولد خال أو خالة مطلقاً. وولد عم لأم أو عممة مطلقاً فلسألة من ثلاثة
ثلث للمال لولد الخال أو الخالة. وثلث لأم ولد العم أو العممة. وولد خال
أو خالة. وولد عممة. المال كله لولد العممة لقربه إلى الوارث. بنت عم
لأبوين أو لأب وولد عم لأم أو ولد عممة مطلقاً. المال كله لبنت العم
لغيرها من الوارث الذي نزل منزله وهو أبوها. بخلاف ولد العم لأم
وولد العممة مطلقاً لأنهما يزلان منزلة من أدليا به فينزل ولد العم لأم
منزلة أبيه ثم أبوه ينزل منزلة الأب. وينزل ولد العممة منزلة أمه ثم
أمه فنزل منزلة الأب فبعدا عن الوارث بدرجة

توريث من اجتمع فيه قرابتا رحم بكل منهما

اعلم أنه قد يجتمع في الشخص الواحد من ذوى الأرحام قرابتان بالرحم.
وذلك كأن ينكح ابن بنت زيد بنت بنته الأخرى فتلد ابناً فهو ابن
ابن بنت زيد. وابن بنت بنته. أو ينكح أخو زيد لأمه أخنه لأبيه
فتلد ابناً فهو ابن أخي زيد لأمه وابن أخته لأبيه أو ينكح خال زيد عمته
فتلد ولداً فهو ولد خال زيد وولد عمته. فإذا وجد ذلك فالمنزلون
ينزلون وجوه القرابة على ما سبق. فان سبق بعضها إلى وارث قدم
به مطلقاً. وذلك كأن يموت زيد عن بنت بنت ابنه هي أيضاً
بنت ابن بنته وعن بنت بنت بنت له أخرى فالمال كله للأولى
لسبقها إلى الوارث بقرابة بنت الابن وهذه صورتها:



وان استووا في القرب الى الوارث قدروا
الوجوه أشخاصا وورثوا بها على ما يقتضيه الحال
فيورثون في الرحم بالجهنين لانه شخص له قرابتان
لا ترجح بينهما - فورث بهما كما ورثوا بالجهتين
في نحو زوج هو ابن عم - كما سيأتي

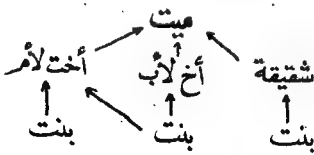


فلو خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت
أخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت هي أخته لأمه
وهذه صورة تقر بها الى الفهم .

فلا ابن ابن البنت نصف وثالث لأن له جميع ما كان لأمر أبيه وهو
نصف المال وله ثلث ما كان لأمر أمه وهو ثلث المال - ولبنت بنت البنت
ثلث ما كان لأمر أمها وتصح من ستة لبنت بنت البنت سدس المال
واحد ولا ابن ابن البنت نصف المال وثلثه خمسة وهذه صورتها:

الفصح	٣	جزء السهم
٦	٢	أصل المسألة
٣	١	ابن ابن بنت
٢	١	هو أخ لأمر
١	١	لبنت بنت بنت أخرى

ولو خلف بنت أخت شقيقة - وبنتي
أخت لأمر أحدهما بنت أخ لأب وهذه
صورة تقر بها الى الفهم .



فأصل المسألة من ستة لبنت
الشقيقة النصف ثلاثة نصيب أمها -
ولبنت الأخ من الأب اثنان نصيب

أبيها - ولبنتي الأخت من الأم السدس واحد نصيب أمهما - لا ينقسم عليهما
وبأيتهما

وبياينها فقترب عدد هما اثنين في ستة تصح من اثني عشر - لبنت الشقيقة نصفها ستة - ولذات الفرابين ، خمسة - أربعة من جهة أبيهما وواحد من جهة أمها - ولبنت الأخت من الأمر سهم واحد - وهذه صورتها :

جزء السهم - أصل المسألة		٢	١٣
بنت أخت لأبوين	٣	٦	
بنت أخ لأب هي	٢	٤	
بنت أخت لأم		١	
وأختها لأبها	١	١	

ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فالمال كله له بالفرابين الثلثان لكونه ابن عمه والثلث لكونه ابن خال .

ولو خلف عمتين من أب واحد هما خالة من أم ومعهما خالة لأبوين كان للعمتين إرث الأب وهو الثلثان فرضا ورد الكل واحدة ثلث واحد من ثلاثة وللخالين إرث الأم وهو ثلث يقسم عليهما على أربعة فرضا ورد للخالة من الأبوين ثلاثة منها واحدة من الأمر التي هي عمه واحد - وثلث الأمر وهو واحد من ثلاثة لا ينقسم على أربعة وبياينها فاضرب أربعة في ثلاثة أصل مسألة الأب والأم للذي بهما تصح للمسألة من اثني عشر فللعمتين اثنان في أربعة بشمانية لكل منهما أربعة - وللخالين واحد في أربعة بأربعة للخالة للأبوين منها ثلاثة وللخالة للأم التي هي عمه واحد الى أربعة من قبل الأب يجتمع لها بالفرابين خمسة وهذه صورتها :

جزء السهم - أصل المسألة		٣	٤	١٣
عمه لأب	٢	٤		
عمه لأب هي		٤		
خالة لأم	١	١		
خالة لأبوين			٣	

وكما يجتمع في الشخص قرابان بالرحم فيرث بهما كذلك قد يجتمع فيه جهن لارث فيرث بكل منهما أيضا - وذلك كالرحم -

والزوجية ولا يدخل ضرر العول على أحد الزوجين بازدحام ذوى الأرحام

وان وقع العول بينهم - ولا يعجب بالفروع الوارثين منهم ^(د) بل يعطى فرضه بالزوجية كاملا وما بقي يقسم بين ذوى الأرحام كان لم يكن زوج أو زوجة - فإن كان من ذوى الأرحام أعطى فرضه بالرحم أيضا - وإن لم يكن منهم أعطى فرض الزوجية فقط ، فلو تركت زوجا هو ابن خال كان له نصف المال بالزوجية - ونصفه الآخر بقراءة الرحم فرضا وردا - ولو تركت زوجا هو ابن عم لأمر مع ابن خال كان للزوج نصف المال بفرض الزوجية وله أيضا ثلث النصف الثاني ميراث الأب ولابن الخال ثلث ميراث الأم - فأصل المسألة اثنان يخرج فرض الزوج وتصح من ستة للزوج ثلاثة بفرض الزوجية واثنان بالرحم ولابن الخال واحد فقط وهذه صورتها :

جزء سهمها - ٣ - ١ - المصحح

المسألة	٢	٣	٢
زوج هو	١		٣
ابن عم للأم	١	٢	٢
ابن خال		١	١

فلو خلف بنت خالة هي زوجة -
وبنتى بنتى أخوين لأم وبنت أخت
لأبوين - ونزلنا كلامنا صارا كأنه

ترك زوجة وأما - وأخوين لأم - وشقيقة - فأصل المسألة يخرج فرض الزوجية أربعة فلها الربع واحد تبقى ثلاثة تقسم بين ذوى الأرحام على ستة - يخرج مسائلهم - والثلاثة لا تنقسم على الستة وتوافقها بالثلث

^(د) أى فلا يعجب الزوج من النصف إلى الربع بنت البنت ولا بابنها ولا بولد بنت الابن كما لا تعجب الزوجة من الربع إلى الثمن بأحد من الفروع الوارثين بالرحم بل يعطى كل من الزوجين أكبر فرضيه بالزوجية كاملا كما يتضح من الأمثلة الماضية والآتية في الشرح .

فتضرب ثلث الستة اثنين في أصل المسألة أربعة بثمانية ومنها تصح
المسألة للزوجة واحد في اثنين باثنين وذوي الأرحام ثلاثة في اثنين
ستة منقسمة عليهم لبنت بنت الشقيقة نصفها ثلاثة ولكل من الباقيين
واحد مجتمع للزوجة ثلاثة وهذه صورتها:

جزء من المسألة - ٢ - التصحيح		أصل المسألة - ٤ -	
٨	٢	٤	١
٢	١	١	١
١	١	٣	١
١	١	٣	١
٣	٣	٣	٣

ولو خلف زوجة - وبنت بنت -
وبنت أخ لغير أم كان للزوجة الربع
واحد من أربعة تبقى ثلاثة تقسم على
اثنين لبنت البنت نصفها ميراث أمها
والنصف الآخر لبنت الأخ ميراث أبيها

والثلاثة ما تنقسم على اثنين فتضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية -
ولومات عن زوج وبنت بنت - وخالة - وبنت عم لغير أم كان للزوج
النصف واحد من اثنين - والنصف الآخر يقسم على ستة يخرج مسألة
ذوي الأرحام وواحد لا ينقسم على ستة فتضرب ستة في اثنين تصح من
اثني عشر للزوج نصفها ستة ولبنت البنت نصف الباقي ثلاثة والخالة
سدسه واحد - ولبنت العم باقية اثنان ولتكن هكذا صورتها:

جزء من المسألة - ٢ - التصحيح		المسألة - ٤ -	
٨	٢	٤	١
٢	١	١	١
٣	٣	٣	٣
١	١	١	١
٢	٢	٢	٢

تنبيه - لا يعول في باب ذوي
الأرحام من أصول المسائل إلا أصل ستة
فيعول إلى سبعة فقط.
مثاله أبو أم - وبنت أخ لأم - وثلاث

« يأخذها كاملاً ولا تجبه عنه بنت البنت لأن ذوي الأرحام ليسوا بمن أدلوا به أو تولوا
منزله من كل الوجوه - فلا يجب الزوج ولا الزوجة بالفروع منهم .
بنات

بنات ثلاث أخوات منفقات - فلبنت الأخت لأبوين النصف
ثلاثة - ولبنت الأخت الأب السدس تكملت الثلثين واحد - ولبنت
الأخت من الأم وبنت الأخ لأمر الثلث اثنان لكل واحدة واحد - ولأبي
الأم السدس واحد ومجموع ذلك سبعة . والعول في مسائل ذوى الأرحام
انما هو عند النزول فقط (مثال آخر) خالة وست بنات لست أخوات
منفقات مشى - فللخالة السدس واحد ولبنى الأخنين من الأبوين
الثلثان أربعة - ولبنى الأخنين من الأم الثلث اثنان ومجموع ذلك
سبعة - ولا شئ لبنتى الأخنين من الأب كما أنه لا شئ للأخنين من الأب
مع الأخنين الشقيقين وهذه صورتها :

ذو الأرحام - الوارثون ٧

١	أم	خالة
٢	قته	بنت بنت قه
٢	قته	بنت بنت قه
١	ختم	بنت ختم
١	ختم	بنت ختم

مثال آخر - زوجة - وأب وأم -

وبنت أخ لأمر - وبنت أخت لأمر وبنت
أخت شقيقة - وبنت أخت لأب
للزوجة الربع كاملا واحد من أربعة

تبقى ثلاثة تقسم على مسألة ذوى الأرحام - وأصلها ستة وتعول
الى سبعة لكن ثلاثة لا تنقسم على سبعة وتباينها فتنزع الثلاثة
فوق مسألة الأرحام - ومسألة الأرحام فوق مسألة الزوجية لأللباقى
بعد فرض الزوجية يصير جزء سهم مسألة الأرحام ومسألة الأرحام
تصير جزء سهم مسألة الزوجية - ثم تضرب مسألة الزوجية في مسألة
الأرحام فقع المسائلان من ثمانية وعشرين ثم من له شئ من مسألة الزوجية ضرب له في جزء سهمها وحاصل
الضرب نصيبه كاملا . ومن له شئ من مسألة الأرحام ضرب له في جزء سهمها وحاصل الضرب نصيبه وهكذا تكون
صورتها

جزء السهم	المسائلان	٧	٣	القصيح
زوجة	١	٧	٧٨	٧
أبوامر	١	٣		٣
بنت ختم	١	٣		٣
بنت ختم	١	٣		٣
بنت قه	٣	٩		٩
بنت ختب	١	٣		٣

صورتها:

ولو كان بدل بنت الشقيقة بنين لم تنقسم عليهم حصتها أمهما (٣) على عددهما (٢) وتباينهما فتضرب (٢) في (٧) أصل المسألة فنصح من (١٤) وحيث إن باقى

فرض الزوجة لا ينقسم عليها وبإيها تضرب مسألة ذوى الأرحام (١٤) في مسألة الزوجية يبلغ تصحيح للسائلين (٥٢) ثم تضع مسألة ذوى الأرحام (١٤) فوق مسألة الزوجية - وباقى فرض الزوجية (٣) فوق مسألة ذوى الأرحام إذ كل منهما جزء سهم لما وضع فوقه ثم تضرب لكل من الساتحين سهامه في جزء مسألته يخرج نصيبه من التصحيح صحيحا - وإن شئت رسمت صورتها هكذا - وقس على ذلك:

جزء السهم	المسائلان	١٤	٣	القصيح
زوجة	١	١٤	٥٦	١٤
أبوامر	٢	٢		٢
بنت ختم	٣	٢		٢
بنت ختم	٣	٢		٢
بنتا - قه	٦	١٨		١٨
بنت ختب	٢	٢		٢

مثال آخر: ثلاث خالات منفقات - وبنتا أخنتين - وبنتا أخنتين لأمر - فكان لليت مات عن أم وشقيقتين وأختين لأمر - فلا أمر السدس (١) ينزل للخالات وينقسم على خمسة للخالة الشقيقة ثلاثه

ولكل من الخالة لأب والخالة لأمر واحد - وللشقيقتين الثلثان (٤) لكل واحدة منهما اثنان ينزلان لابنتها - وللأختين الأمر الثلث (٢) لكل واحدة سهم ينزل لابنتها فأصلها (ستة) وتعول الى (سبعة) وحيث إن سهم الأمر لا ينقسم على مسألة الرد للخالات وبإيها تضرب (خمس في سبعة)

يحصل

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام ووضعها في الجدول

٥٣٥

يحصل التصحيح (٣٥) خمسة وثلاثون وانظر صورتها هذه

جزء السهم - ٥ - التصحيح
أصلها ٧ ٣٥

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام
ووضعها في الجدول

٣	١	خالة قة
١		خالة لأب
١		خالة لأُم
١٠	٤	بنت قة
١٠		بنت قة
٥	٢	بنت ختم
٥		بنت ختم

يتأكد أن بنين هنا كيفية التصحيح في هذا الباب ووضع
المسائل في الجدول وذلك فيما إذا قدرت لذوى الأرحام
مسألة أو مسألتان أو أكثر مع مسألة

أحد الزوجين أو مع مسألة الأصول الوارثين

المدلى بهم أو المنزلين منزلة المدلى بهم إلى الميت ولم تنقسم من أصلها أى
من أصل مسألة الأصول الوارثين على ذوى الأرحام - أولم ينقسم الباقي
عليهم بعد فرض أحد الزوجين (١) ففي هذه الحالة ينبغي لتسهيل عملية
التصحيح أن ترسم شباكاً تضع في ضلعه الأول ذوى الأرحام وفي الثانى
الأصول الوارثين - إن أردت زيادة في الضبط والايضاح والافاضل
مسائلهم وتقسيمها عليهم وفي الثالث وما زاد عليه مسائل الفروع المقدرة
بعد تصحيح ما يحتاج منها إلى تصحيح وتعتبر سهام كل من مسائل الفروع
(١) أملاً أن انقسمت من أصلها - أو انقسم الباقي بعد فرض الزوجية فواضح - فالأول
نحو بنت خالة وابن أعمه فأصلها ثلاثة ومنها تصح للأُم الثلث (٢) ينزل للخالة ثم
لبنتها فضاورداً والأب الباقي (٣) ينزل للعممة ثم لابنتها عصوية - والثانى كزوجة
وخال ووالدى أخوين لأُم فأصل للسألة أجماعة لمسألة الزوجية ومسألة ذوى الأرحام
(أربعة) للزوجة الربع (٤) والباقي (٣) واحد للأُم ينزل لأخيها فضاورداً ولكل
واحد من الأخوين للأُم (١) ينزل لولده فضاورداً.

المقدرة

المقدرة كره وس منصف من الورثة - ثم تنظر بين سهام كل مسألة منها وبين ما خصها من سهام مسألة الأصول إذ هي أصلها - أو من الباقي بعد فرض الزوجية بالنوافق والتباين فقط .

فإما أن يقع انكسار على مسألة واحدة أو على مسألين فأكثر - فإن وقع الانكسار على مسألة واحدة ووافقتها السهام التي خصتها من مسألة الأصول فضع وفق السهام على رأس ضلعها إذا وضعتها في الجدول إذ هو جزء سهمها وضع وفق المسألة على رأس ضلع مسألة الأصول لأنه جزء سهمها أيضاً ثم اضربها فيه ومن الحاصل تصح مسألة ذوى الأرحام - وإن باينتها السهام فضع السهام كلها فوقها إذ هي جزء سهمها وضع المسألة المقدرة فوق أصل المسألة لأنها جزء سهمها أيضاً ثم اضربها فيه ينتج التصحيح فضعه في رأس الضلع الأخير - ثم من له شئ من أصل المسألة كأحد الزوجين أخذه مضروباً في جزء سهمها ووضع الحاصل تحت التصحيح مقابلاً له - ومن له شئ في مسألة ذوى الأرحام ضرب له في جزء سهم مسألته ووضع الحاصل تحت التصحيح مقابلاً له .

وإن وقع الانكسار على مسألين فأكثر - فانظر أيضاً بين كل مسألة من مسائل الفروع وبين ما خصها من مسألة الأصول بالنوافق والتباين فقط - واحفظ الوفاق في النوافق والكل في التباين ثم انظر بين المحفوظين أو المحفوظات بالنسب الأربع حتى تستخرج جزء السهم فتضربه في مسألة الأصول - أو في مخرج أحد الزوجين ومن الحاصل تصح مسألة ذوى الأرحام - ثم استخرج لكل مسألة من مسائل الفروع

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام
ووضعها في الجدول

٥٣٧

جزء سهمها وذلك بان تضرب ما خصها من أصل المسألة في جزء سهمها
وتقسم الحاصل عليها فخرج القسمة جزء سهمها فضعه فوقها - ثم من له
شئ من أصلها ضرب له في جزء سهمها وحاصل الضرب نصيبه ومن له
شئ من مسائل الفروع ضرب له في جزء سهم مسألته وحاصل الضرب
نصيبه .

فإذا عرفت كيفية تصحيح المسألة على هذا الترتيب والنظام بجدولى
الذى هو أخصب وأسهل في إجراء عملية التصحيح - فأنت بالخيار
في إجراء عملية التصحيح بين أن تثبت إلى أصل المسألة - للمسائل المقدرة
كلانها في ضلع بعد أن تصح ما يحتاج منها إلى تصحيح ثم تقسمها
على الورثة وتقم العملية حسبما تقدم بيانه - وبين أن ترسم إلى
أصل المسألة - المسائل المقدرة قبل تصحيحها وتقسمها على الورثة - ثم
تنظر بين كل منها وبين ما يخصها من سهام أصل المسألة أو من الباقي بعد
فرض الزوجية وتعمل بما تستوجبه القاعدة من النظر بالوفى والتباين
بين الرؤوس والسهام - وبالنسب الأربع بين المحفوظات حتى تستخرج
لأصل المسألة والمسائل المقدرة جامعة تجمع مخارج المسائل كلها فتقسمها
على الورثة - ثم تصحح المنكسر على الأصناف فكل من هاتين العمليتين
صحيح مؤد إلى المطلوب - والأولى هي المعروفة المعمول بها

وعلى كل من العمليتين فأنت بالخيار أيضاً بين أن تثبت في -
الجدول مع المستحقين من ذوى الأرحام ومسائلهم المقدرة أقرب
الوارثين إليهم احترازاً من الوقوع في الخطأ - وبين أن لا تثبت في الجدول

مع المستحقين لأصل المسألة والتصحيح فقط كما جري بنا عليه في تصحيح ما تقدم من المسائل وبعض ما سيأتى .

وسأذكر نموذجاً من المسائل المصححة بالكيفيين المذكورتين مع أحد الزوجين وبدونه ومع شرح يسير تنضح به كيفية العمليتين مع اختلاف وضع المسائل في الجدول

المسألة الأولى . خال وخالة لأمر - وخال وخالة لأبوين - وعم وعمة لأمر - للأخوال نصيب الأمر الثلث - وللعم والعمة نصيب الأب الثلثان الباقيان - فأصل المسألة مخرج الثلث (ثلاثة) للأخوال الثلث واحد يقسم على مسألتهم من الأمر بنقد وفاتها عنهم وأصلها (ثلاثة) فلاخيه وأختها من الأمر الثلث (سهم) لا ينقسم على رؤوسهما الثلاثة للذكر - هنا - مثل حظ الأنثيين فتحفظ الرؤوس (ثلاثة) ولشقيقتها وشقيقها الثلثان (سهمان) لا ينقسمان على رؤوسهما الثلاثة فتحفظ (ثلاثة) ولتماثل بين المحفوظين تكفى بثلاثة فنضربها في أصلها (ثلاثة) فتصح من (تسعة) ولا تخفى القسمة لكن سهم الأمر من أصل المسألة لا ينقسم على تسعة ويباينها فتحفظ (التسعة)

وللعم والعمة الثلثان الباقيان (اثنان) يقسمان على مسألتها من الأب بنقد وفاته عنها ومسألتها من (اثنين) بالتساوى بينهما لأنهما أخواه من الأمر ولا تفضيل بينهما واثنان منقسمان على اثنين فنضرب التسعة المحفوظة في أصل المسألة ثلاثة ينتج التصحيح (سبعة) وعشرون وانظر صورتها هذه :

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام
ووضعها فى الجدول

٥٣٩

٢	٣	٢٧	٢	٣	٢٧	٢	٣	٢٧	٢	٣	٢٧
٢	١	١	٢	١	١	٢	١	١	٢	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٤	١	١	٤	١	١	٤	١	١	٤	١	١
٢	١	١	٢	١	١	٢	١	١	٢	١	١
٩	١	١	٩	١	١	٩	١	١	٩	١	١
٩	١	١	٩	١	١	٩	١	١	٩	١	١

ترأنا وضعنا ذوى الأرحام
فى الضلع الأول - ووضعنا الأصول
الوارثين الذين نزل ذووا الأرحام
منزلهم فى الضلع الثانى ووضعنا أصل
المسألة فوق الضلع الثالث وقسمناها

على الوارثين وأبقينا الرابع فارغا للتصحيح ثم نظرنا فوجدنا نصيب
الأب من أصل المسألة منقسم على (٧) مسألة قرابته منه ووجدنا
نصيب الأم من أصلها لا يتقسم على تسعة مصحح مسألة قرابتها
فوضعنا التسعة فوق أصل المسألة إذ هى جزء سهمها وضربناها فيها
فنتج التصحيح سبعة وعشرون فوضعناها فوق الرابع ثم ضربنا سهم
الأم فى جزء سهمها (٩) فخرج نصيب الأم (تسعة) فقسمناها أثلاثا
على قرابتها ثلثها (ثلاثة) للخل والخالة للأم للذكر (هنا) مثل حظ
الأنثيين والخل (اثنتان) والخالة (واحدة) وثلاث التسعة (ستة) للخل
الشقيق والخالة للذكر مثل حظ الأنثيين فالخل منها (أربعة) والخالة
(اثنتان) وضربنا لكل من العم والأم والعمة واحدا فى تسعة بتسعة .
هذه صورة واضحة من صور وضع المسائل فى الجدول وقد
صححناها على منوال المسائل المتقدمة إلا أن أزدنا فيها ضلعا للأصول
الوارثين زيادة فى الإيضاح واليك صورة أوضح وأسلم من الوقوع
فى الخطأ وهى هذه :

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام ووضعها في الجدول

٥٤٠

جزء سهم المسائل					أصول المسائل		الفصيح	
					٩	١	٩	٩
					٣	٢	٢	٢٧
خالق لأم	أم	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢
خالقة لأم			١	١	١	١	١	١
خالق			٤	٤	٤	٤	٤	٤
خالقة			٢	٢	٢	٢	٢	٢
عم لأم	أب	٢	٩	١	٩	١	٩	٩
عمة لأم			٩	١	٩	١	٩	٩

فانظر تر أنا قدر رسمناها
من ستة أضلاع وضعنا في الأول
ذوى الأرحام - وفي الثاني الأصول
الوارثين وعلى رأس الثالث أصل
مسائلهم مقسومة بينهم - وعلى

رأس الرابع مصحح مسألة قرابة الأم مقسوما بينهم وعلى الخامس مسألة
قرابة الأب مقسومة بينهم ثم نظرنا فوجدنا سهمي الأب من أصل المسألة
منقسمين على (٢) مسألة قرابته المقدرة منه - وسهم الأم من أصلها
لا ينقسم على (٩) مصحح مسألة قرابتهما منها وبإينها فوضعناه فوق
قوسها إذ هو جزء سهمها ووضعنا المصحح (٩) فوق قوس أصل المسألة
إذ هو جزء سهمها أيضا وضربناها فيه فنتج التصحيح (١٧) فوضعناه
فوق الضلع السادس - ثم استخرجنا جزء سهم مسألة قرابة الأب
وذلك بأن ضربنا ما خصها من أصل المسألة وهو (٢) في جزء سهمها وهو
(٩) ثم قسمنا حاصل الضرب (١٨) على (٢) مسألة الأب فخرج جزء
سهمها (٩) فوضعناها فوقها - ثم ضربنا سهام كل من ذوى الأرحام
من مسائله المقدرة في جزء سهمها فخرج نصيب كل منهم صحيحا فوضعناه
تحت التصحيح وقس على ذلك

وان شئت لها صورة أخرى تنضح بها كيفية التصحيح بالعملية
الثانية فارسم أصل المسألة واقسمها على الأصول الوارثين - الأم والأب -
ثم ارسم لكل من قرابة الأم والأب مسائله المقدرة - قبل تصحيحها -
واقسمها

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام
ووضعها في الجدول

٥٤١

واقسمها على الورثة - ولكن صورة جدولها هكذا:

النفصيح	٣	ج	٣	١	٣
٢٧	٩	٢	٣	٣	٣
٢					
١	١			١	
٤					
٢	٢			٢	
٩	٣	١			١
٩	٣	١			١

فانظر ترأنا ووضعنا ذوى الأرحام

في الضلع الأول ووضعنا أصل المسألة
فوق الضلع الثاني مقسومة على أقرب
الوارثين إليهم ووضعنا مسألة قرابة
الأمر فوق الثالث مقسومة عليهم

ومسألة الأب فوق الرابع مقسومة عليهم - ثم نظرنا فوجدنا نصيب الأب
من أصل المسألة (٢) منقسمين على (٢) مسألة قرابته منه ووجدنا
نصيب الأمر من أصلها (١) لا ينقسم على (٣) مسألة قرابته منها وبإينها
فوضعناه فوق قوسها إذ هو جزء سهمها ووضعنا الثلاثة فوق أصل
المسألة إذ هو جزء سهمها أيضا وضربناها فيه فخرجت جامعة المسائل
الثلاث (٩) فوضعناها فوق الضلع الخامس ثم ضربناها بالكل من ذوى
الأرحام من أصل مسائله في جزء سهمها ووضعنا الخارج تحت الجامعة
وحيث إن سهم الخال والخالة للأمر غير منقسم على رؤوسهما الثلاثة
لذا ذكرنا مثل حظ الأنثيين وبإينها - وكذلك سهم الخال والخالة
الشقيقتين لا ينقسمان على رؤوسهما الثلاثة وبإينها أيضا وبإين
الثلاثين التماثل - ووضعنا الثلاثة فوق الجامعة إذ هي جزء سهمها
وضربناها فيه فخرج التصحيح (٢٧) فضربنا سهام كل من ذوى الأرحام
من الجامعة في جزء سهمها ووضعنا الحاصل تحت التصحيح في موابله .
الثانية - زوج وخال لأمر وخالة لأمر - وخال شقيق وخالة شقيقة -

وابن وبنت أخ لأمر وبنت أخت لأمر - للزوج النصف - ولقرابة الأمر
لأرثها وهو السدس - ولفروع الأخوة للأمر أرثهم وهو الثلث فأصل المسألة
اثان مخرج فرض الزوج له نصفها واحد يبقى واحد يقسم على ثلاثة
مسألة الرد لذوى الأرحام فأقرابة الأمر واحد من ثلاثة - ولقرابة
الأخوة للأمر اثنان والواحد لا ينقسم صحيحاً فنضرب ثلاثة في أصل المسألة
يحصل (ستة) فهي أصل المسألة الجامعة لمسألة الزوجية ومسألة ذوى
الأرحام فللزوج نصفها (ثلاثة) ولقرابة الأمر (ستة) للزوج نصفها (ثلاثة) ولقرابة
الأمر سدسها (واحد) يقسم على مسائلهم من الأمر بتقدير موتها عنهم
وأصلها مخرج الثالث (ثلاثة) وتصح من (تسعة) وواحد لا ينقسم على
تسعة مصحح مسائلهم فتحتفظ (التسعة) ولأولاد الأخوة من أصلها
الثلث سهمان يقسمان على رؤوسهم (الثلاثة) بالسوية كأصولهم لا
سكارثهم منهم لكن سهمان لا ينقسمان على ثلاثة ويباينانها فتحتفظ
(الثلاثة) وبين المحفوظين - التسعة والثلاثة - تداخل فنكتفى بالتسعة
وتنضربها في أصل المسألة الجامعة (ستة) فتصح من (أربعة وخمسين)
ثم تنضرب سهم قرابة الأمر في جزء سهم المسألة (تسعة) يحصل تسعة
تقسمها على مصحح مسائلهم من الأمر يخرج جزء سهمها واحد فتضعه
فوقها - وتنضرب سهمي أولاد الأخوة للأمر في تسعة يحصل ثمانية عشر
نقسمها على مسائلهم (ثلاثة) عدد رؤوسهم يخرج جزء سهمها ستة
فتضعه فوقها ثم تنضرب سهام كل في جزء سهم مسائله ينتج ماله
من مصحح المسألة .

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرقام ووضعها في الجدول

٥٤٣

وان شئت عملية أسهل - فارسم لكل من الفريقين مسألته قبل تصحيحها - ثم انظر بالوفق والتباين بين سهام كل من الفريقين من أصل المسألة الجامعة وبين مسألته المقدرة الخاصة - ثم بالنسب الأربع بين المحفوظين واستخرج جامعة للمسائل وجزء سهم كل من المسائل المقدرة ثم اضرب سهام كل من الورثة في جزء سهم مسألته واجمع السهام تحت الجامعة فإن وجدت كسرا على صنف أو أكثر فصحيح المنكسر - فهذه العمليتان كل منهما مؤد إلى المطلوب واليك صورتيهما :

جزء السهم	٣	١	٢	٣	التصحيح
أصل الجامعة	٢	٣	٣	١٨	٥٤
زوج	٣			٩	٢٧
خال لأم		١		١	٢
خالة لأم			١		١
خال ق			٢	٢	٤
خالة ق				٢	٢
ابن ختم			١	٢	٢
ابن ختم			١	٢	٢
بنت ختم			١	٢	٢

جزء السهم	٩	١	٢	٣	التصحيح
أصل الجامعة	٢	٣	٣	١٨	٥٤
زوج	٣			٩	٢٧
خال لأم		٢			٢
خالة لأم		١			١
خال ق			١	٤	٤
خالة ق			٢	٢	٢
ابن أخ لأم		١		٢	٢
بنت أخ لأم		١		٢	٢
بنت اخت لأم		١		٢	٢

وان شئت الاختصار فلا ترسم في الصورة إلا أصل المسألة الجامعة والتصحيح ونعتبر مصحح المسائل المقدرة كرموس الورثة ننظر بين كل منها وبين ما خصها من أصلها بالنوافق والتباين وتعمل حسبما تقتضيه قاعدة التصحيح حتى تستخرج جزء السهم فتضربه في أصلها ومن الحاصل تصح المسألة وتكون صورتها هكذا :

جزء السهم	٩	النصحيح
أصل المسألة	٦	٥٤
زوج	٣	٢٧
خال لأمر	٢	٢
خالة لأمر	١	١
خالق	٤	٤
خالة قة	٢	٢
ابن أخ لأمر	٦	٦
ابن أخ لأمر	٦	٦
ابن أخ لأمر	٦	٦

الثالثة - زوجة - وبنت بنت - وخال
لأمر وخالة لأمر - وعم لأمر وعمنين لأمر - أصل
المسألة يخرج فرض الزوجية (أربعة) فللزوجة
الربع واحد فأخاه كاملا ولا يغجب ببنت
البنت لأن ذوى الأرحام ليسوا كمن أدلوا به
أو نزلوا منزله من جميع الوجوه - تبقى ثلاثة
تقسم على ذوى الأرحام فلبنت البنت نصف

أمها ثلاثة من (سنة) أصل مسألتهم (المقدر في) ولقرابة الأم سدسها
(واحد) للذكر مثل حظ الأنثيين لا ينقسم عليهم فتحفظ (سهم) ثلاثة
ولقرابة الأب إرثه وهو الباقي اثنان يقسمان عليهم بالسوية واثنان
لا يقسمان على ثلاثة فتحفظ (ثلاثة) وتكفى بأحد المحفوظين
لتماثلهما فتعز به في أصل مسألتهم (سنة) فتصح من ثمانية عشر
لكن سهامهم من مسألة الزوجة وهي (ثلاثة) لا تنقسم على صحيح مسألتهم
(١٨) وبينهما التوافق بالثلث فتعزب ثلث الثمانية عشر (سنة)
في يخرج فرض الزوجة أربعة فتصح من أربعة وعشرين
ولما شئت نظرت بين سهام ذوى الأرحام من أصلها
وبين مسألتهم (سنة) وجمعت بين المخرجين ثم صححت
المنكسر - وهكذا تكون صورة العمليتين :

بيان كيفية تصحيح مسائل ذوى الأرحام ووضعها في الجدول

٥٤٥

أجزاء السهم - ٢ - ١ - ٣ - الفصيح					جزء السهم - ٢ - ١ - الفصيح				
الأصل المسائل ٢٤ ٨ ٢ ٤					المسائل ثان ٢٤ ١٨ ٤				
٢	٢		١	زوجة	٢		١	زوجة	
٩	٣	٣		بنت بنت	٩	٩		بنت بنت	
٢				خال لأمر	٢	٢		خال لأمر	
١	١	١		خالة لأمر	١	١		خالة لأمر	
٢			٣	عم لأمر	٢	٢	٣	عم لأمر	
٢				عمه لأمر	٢	٢		عمه لأمر	
٢	٢	٢		عمه لأمر	٢	٢		عمه لأمر	

وايضاح ذلك أن تقول سهام ذوى الأرحام من أصل المسألة ثلاثة
ومسائلهم ستة وبين الثلاثة والستة توافق بالثلث فثلث الثلاثة
واحد تضعه فوق مسائلهم لأنه جزء سهمها وثلث للمسألة اثنان تضعها
فوق مسألة الزوجية لأنها جزء سهمها أيضا وتضرب بها فيه فينتج جامعة
المسائلين (ثمانية) فتضرب لكل من الزوجة وذوى الأرحام سهامه
في جزء مسألة وتضع الحاصل تحت الجامعة - وحيث إن سهم الخال
والخالة للأمر لا ينقسم على رءوسهم الثلاثة ويباينها تضع الثلاثة فوق
الجامعة لأنها جزء سهمها وتضرب بها فيه ينتج التصحيح (أربعة وعشرون)
ثم تضرب سهام كل وارث من الجامعة في جزء سهمها يخرج نصيبه صحيحا
وتضع الحاصل تحت التصحيح

وتأمل جدوها تر أن نصيب الخال والخالة للأمر قسم بينهما للذكر
مثل حظ الأنثيين لما فدا منا تحقيقه ونصيب العم للأمر والعمتين
كذلك قسم بينهم بالسوية لأنهم ينزلون منزلة الأب وهم أخوته
من الأمر - والاختوة للأمر يقسم نصيبهم بينهم بالسوية ذكرهم كأنثاهم
فتنبه

فتنبه لهذا فإنه عزيز .

ويمكنك أن لا تضع في الجدول إلا الوارثين وأصل المسألة -
أو مصححها - والتصحيح نظير ما مر آنفاً - لكن ما أثبتناه أوضح وأسلم
من الخطأ وأقرب إلى فهم الفارئ وذلك الذي حرصنا عليه في هذا
الكتاب .

الرابعة - زوجة - وخالة شقيقة - وخالة لأمر - وعمة شقيقة
وعمة لأمر - أصل المسألة يخرج فرض الزوجة أربعة فللزوجة الربع واحد
ولقرابة الأمر ثلث الباقي واحد لا ينقسم على أربعة أصل مسألة الرد
عليهم بتقدير وفاة الأمر عنهم فتحتفظ (الأربعة) ولقرابة الأب اثنان
لا ينقسمان على أربعة أصل مسألة الرد عليهم بتقدير وفاة الأب عنهم
ويوافقانها بالنصف فتحتفظ نصف المسألة (اثنين) ثم نظريين المحفوظين
(اثنين وأربعة) بالنسب الأربع فتجد بينهما ثلاثة خلافتكفى بالأكبر
(أربعة) إذ هي جزء سهم المسألة وتضربها في أصلها (أربعة) فتصح من
سنة عشر (١٢) ولترسم صورتها على أى الصور ثلثين الآتين مثلث .

جزء السهم - ٤ - ١ - ٢ - التصحيح

المسائل ١٢ ٤ ٤ ٤

٤			١	زوجة
٣		٣	١	خالة قه
١		١		خالة لأمر
٢	٣		٢	عمة قه
٢	١			عمة لأمر

جزء السهم - ٤ - ١ - ٢ - التصحيح

أصل المسألة ١٢ ٤ ٤ ٤

٤	١	زوجة
٣	١	خالة قه
١		خالة لأمر
٢	٢	عمة قه
٢		عمة لأمر

الخامسة - زوجة وخالة لأمر - وعمتين لأب - وعمتين لأمر - أصل

المسألة

جزء السهم - ٣ - ١ - ٢ - التصحيح
الساق ٤ ٣ ٢ ١

٢	٣		١	زوجة
٢	٣		١	خالة لأم
٢	٣	٣		عمتة
١				عمة لأب
١	١	١	٢	عمة لأب
٢	١	١		عمة لأم
٢	١	١		عمة لأم

جزء السهم - 2 - 1 - التصحيح

٦		١	زوجة
٦		١	حالة لأم
٦	٦		عمة قة
١	١		عمة لأب
١	١	٢	عمة لأب
٢	٢		عمة لأم
٢	٢		عمة لأم

وبين أصل مسأله (المقدرة) بالوفق والنباهة فتجتمع بين المسألتين - ثم تصحح المنكر كما أشرنا إلى ذلك - ومن خلال نظرك في هاتين الصورتين يتبين لك كيفية إجراء العمليتين :

أعلم أن أحوال الجدد والإخوة التي نذكر في بابهم تجري في توريث ذوى الأرحام للمدلين بالجد الذي أدلى بالميت بذكر من قبل الأب - والمدلين بالإخوة الأشقاء أو لأب ذكورا كانوا أم إناثا - فيكون لمن أدلى منهم بالجد من جهة الأب مع من أدلى منهم بالإخوة الأشقاء أو لأب عشرة أحوال - لأنه لما أن لا يوجد مع المدلين بالجد والإخوة من ذوى الأرحام من يدلى بذى فرض أمر يوجد - ففي الحالة الأولى يتصور لمن أدلى بالجد والإخوة ثلاثة أحوال وفي الثانية سبعة أحوال نذكرها فيما يلي .

الحال الأول - تعين للفاسمة - تعين للفاسمة في نحو - ابن وبنت عم أب لأمر - وابن وبنت بنت أخ شقيق أو لأب - فيفرض أن الميت خلف جدا - وأخا شقيقا وتقسم تركته بينهما على اثنين للجد سهم يقسم على قرابته اثنتا عشرة كمثل حظ الاثنين - وواحد لا ينقسم على ثلاثة فتحفظ (الثلاثة) وللشقيق سهم يقسم على قرابته كذلك لكن واحد لا ينقسم على ثلاثة فتحفظ (الثلاثة) وبين الثلاثين التماثل فتكنفى بثلاثة وتضربها في أصل المسألة (٧) فتصح من ستة - وانظر صورته بهذه:

جزء سهم المسألة - ٣ النصيب

أصل المسألة	٢	٦
ابن عم أب لأمر	١	٢
بنت عم أب لأمر	١	٢
ابن بنت ق	١	٢
بنت بنت ق	١	٢

الحال الثاني متعين ثلث جميع

المال - يتعين ثلث جميع المال في نحو ثلاث عمات أب متفرقات - وثلاث بنات إخوة أشقاء أو لأب - فافرض أن الميت خلف أبى أب (جد) وثلاثة

بيان أحوال الجدة والأخوة في ذوى الأرحام ٥٢٩

أخوة أشقاء أولأب - فالثلث خير الجدة من المقاسمة فأصلها (ثلاثة) يخرج ثلث الجدة وله واحد ينزل لأخوانه ويقسم على خمسة مساكت هن المقدرة منه فمضاهوردا الشقيقة (٣) وللأخت للأب (١) وللأخت للأم (١) وواحد لا ينقسم على خمسة فأحفظ (الخمس) وللأخوة الباقي (٢) يقسم على بنائهم بالسوية واثنان لا ينقسمان على ثلاثة فأحفظ (الثلاثة) وبين الخمسة والثلاثة تباين فأضرب ثلاثة في خمسة ينتج جزء السهم (٥) فأضربها في أصلها تصح من حاصل الضرب (٥) وارسمها بأى الصورين الآتيتين شئت

أحوال		جزء السهم ١٥ التصحيح ٤٥		جزء سهم للسائل أصل السائل		٣ ١٠ التصحيح ٤٥	
الثالث استواء الأم من	عمة أب قه	٩		جد	٣		٩
	عمة أب لأب	٣	١		١		٣
	عمة أب لأم	٣			١		٣
تستوى المقاسمة وثالث	بنت خب	١٠		٢		١	١٠
	بنت خب	١٠	٢			١	١٠
	بنت خب	١٠				١	١٠

جميع المال في نحو ثلاث عات أب متفرقات وبنتي أخوين شقيقين أولأب - فيفرض أن الميت مات عن أبى الأب - وأخوين شقيقين فتستوى للجدة المقاسمة وثالث جميع المال فأصل للسائلة ثلاثة للجدة (١) ينزل لأخوانه ويقسم عليهم على خمسة كالمومات عنهم فالشقيقة النصف (٣) وللأخت لأب السدس (١) وللأخت لأم السدس (١) - وكل من الأخوين سهم ينزل لابنته لكن سهم الجدة لا ينقسم على مسألة قرابته منه فنضرب خمسة في ثلاثة بخمسة عشر ومنها تصح وهذه صورتها:

هذه

بيان أحوال الجد والاخته وذوي الأرحام

٥٥٠

جزء السهم أصل المسألة				جزء السهم أصل المسألة			
١٥	٥	٣	١	١٥	٥	٣	١
٣	٣			٣			
١	١	١	جد	١	١	جد	١
١	١			١			
٥		١	قيق	٥	١	خب	١
٥		١	قيق	٥	١	خب	١

هذه ثلاثة أحوال وأمثالها - للمدين بالجد والاخته من ذوى الأرحام عند عدم وجود من يدلى بذى الفرض منهم .

وأما أحوالهم عند وجود من يدلى بذى الفرض فكما يلي .

أحوال الأول - تعيين المفاسمة - تعيين المفاسمة في مثل ابن وبنت خال لأمر - وابن وبنت عمة أب - وابن وبنت أخ شقيق - فكان الميت خلف أما وجداً وشقيقاً - فلا أمر الثلث (١) ينزل لأختها ثم لولديه أثلاثاً للذكر مثل حظ الأنثيين - وللجد نصف الباقي (١) ينزل لأخته فريضة وأثر لولديها أثلاثاً كذلك - ونصفه (١) للشقيق ينزل لبننيه فريضة وأثر لولديها أثلاثاً كذلك - فأصل المسألة (ثلاثة) وتصح من تسعة وهذه صورتها :

جزء السهم أصل المسألة				جزء السهم أصل المسألة			
٣	٣	١	٢	٣	٣	١	٢
١	١	١	أم	١	١	١	١
١	١	١	جد	١	١	١	١
١	١	١	قيق	١	١	١	١
١	١	١	بن بنت قيق	١	١	١	١
١	١	١	بن بنت قيق	١	١	١	١

أحوال الثاني تعيين ثلث الباقي -

يتعين ثلث الباقي في مثل - ابن بنت

خال أم - وابن بنت عمة أب - وابن

وبنت بنت أخ لأب - وابن وبنت

بنت بنت أخ لأب آخر - وابن بنت بنت اخت لأب .

أصلها (١٨) حاصلة من ضرب مخرج ثلث الجدة في مخرج سدس الجدة لأن الباقي بعد سدس الجدة لا ينقسم على مخرج الثلث وببأنه في ضرب ثلاثه في ستة ينتج هذا الأصل وهو أحد الأصولين الذين زادها المتأخرون في مسائل الجدة والاختوة كما مر - فلأمر الأمر (الجدة) السدس (٣) ينزل لأختها ثم لابنته ثم لابنها وللمجد ثلث الباقي (٥) ينزل لأخته ثم لابنتها ثم لابنها - والباقي للاختوة للذكر مثل حظ الأنثيين فكل من الأخوين (٤) وللأخت (٢) - وحيث إن نصيب الجدة (٥) لا ينقسم على (٢) مسألة قرابته تحفظ (٢) وكذا نصيب كل من الأخوين لا ينقسم على (٣) مسألة قرابته فتحفظ أحد الثلاثين وبين المحفوظين (٢) و (٣) تباهن فنضرب أحدهما في الآخر يحصل جزء السهم (٢) تنضمها في أصلها (١٨) لينج الصحيح (١٠٨) وانظر صورتها هذه يتضح لك ما ذكر.

جزء السهم	أصل المسألة	٦	١٨	١٠٨	الصحيح
ابن بنت خال أم	جدة	٣	١٨	١٨	
ابن بنت عمه أب	جد	٥	١٥	١٥	
ابن بنت عمه أب			١٥		
ابن بنت بنت خب	خب	٤	١٢	٨	
بنت بنت بنت خب			٨		
ابن بنت بنت خب	خب	٤	١٢	٨	
بنت بنت بنت خب			٨		
ابن بنت بنت خب	ختب	٢	١٢	١٢	

الحال الثالث - تعيين سدس جميع المال - يتعين سدس جميع المال في مثل عمه أم - وبنتى ابني بنت - وبنت عمه أب - وابن بنت أخ شقيق وابن بنت أخ شقيق آخر فيقدران الميت مات عن أم وبنت وجد وشقيقين - فأصل للمسألة ستة للأمر

السدس (١) ينزل لأبها ثم لعمتها لأن العمه تنزل منزلة ابني الأم الذي هو أخوها فبينها وبين الوارث درجتان وللبنت النصف (٣) ينزل لابنها

لابنيها على نصفين ثم نصيب كل ابن لابنته لكن ثلاثة منكسرة على اثنين
فتمحط (اثنتين) تبقى اثنان بين الجد والشقيقتين والخط للجد السدس
فينزل لأخته ثم لابنتها - ويبقى واحد بين الشقيقتين ينزل نصيب كل منهما
لابنته ثم لابنها وواحد لا ينقسم على اثنين فتمحط (اثنتين) ويبقى
المحفوظين التماثل فتكفى باحدهما فهو جزء سهم للسالة فتضربه في
أصلها تصح من (١٢) اثني عشر سهما - ونأمل صورها هذه :

التصحیح
٢
١٢

جزء السهم
أصل السالة

٢	١	أم	عمة أم - أم الأم
٣	٣	بنت	بنت ابن بنت
٣			بنت ابن بنت
٢	١	جد	بنت عمة أب
١	١	قيق	ابن بنت ق
١		قيق	ابن بنت ق

أحوال الرابع - أسواء المفاسمة

وثالث الباقي - تستوى المفاسمة
وثالث الباقي في مثل ابني وابن عمة
أم أم الأم - ولا حظ لغيرها منزلة
أبي أم الأم - الذي هو أخوها - وابن

بنت عمة أب شقيقة وبنت ابن عمة أب لأب - وابن بنت عمة
أب لأم - وابن بنت عمة أب لأم - وبنت ابن بنت أخ لأب - وبنت
ابن بنت أخ لأب وابن بنت بنت أخ لأب - فإذا تأملت هذا المثال
وجدت أن ذوى الأرحام يدلون إلى الميت بأربعة من الورثة وهم أم
الأم (الجدة) وأبي الأب (الجد) وأخوين لأب فقدر أن الميت ترك
هؤلاء الورثة الأربعة واقسم عليهم تركته ثم نزل نصيب كل من الورثة
لأن أدلى به من ذوى الأرحام - فنصيب أم الأم وهو السدس ينزل
أولا إلى أبيها ثم إلى عمها ثم إلى أولاد عمها وينقسم عليهم كما لو كانت
أهم هي للورثة - ونصيب الجد وهو ثلث الباقي ينزل أولا لأخواته

وينقسم

بيان أحوال الجدة والاخت في ذوى الأرحام ٥٥٣

ويقسم بينهم على خمسة فرضاً وردا ثم يترك نصيب كل منهم إلى ولدها ثم إلى ولدها ولدها - ونصيب كل من الأخوين يترك إلى ابنته ثم إلى فرع فرعها - فأصل المسألة (١٨) ثمانية عشر لوجود السدس وثلاث الباقي وتصح من (٧٢) اثنين وسبعين لأن سهام قرابة الأم وهي (٣) لا - تنقسم على (٤) مسألة فإنها تضرب أربعة في (١٨) تصح مما ذكر وتكمل صورتها هاتين.

أحوال		جزء سهم المسألة		المصحح		المصحح	
		أصلها وتصحيحها		١٨		٧٢	
الخامس استواء	ابن عمه أمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن " " "	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت " " "	٣	٣	٣	٣	٣	٣
للفاقمة وسدس	ابن بنت عمه أبه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
جميع المال - تستوي	ابن بنت عمه أبه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
المقاسمة وسدس	ابن بنت عمه أبه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
جميع المال في مثل	ابن بنت عمه أبه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ابن بنت عمه أمه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
بنو ابن بنت -							

واين وبنيت خال أم - وابن بنت خالة أم - وبنيت عمه أب أم - وابن وبنيت بنت أخ شقيق .

فانظر صورة هذا المشال الآتية تجد أن ذوى الأرحام قد استووا في الدرجة وأدلو بأربعة من الورثة ، البنت - وأم الأم (الجدة) وأب الأب (الجد) والأخ الشقيق فقد ران الميت خلفهم فأصل مسائلهم ستة للبنت النصف ينزل إلى ابنها ثم لبنتي ابنها انصافا لكن ثلثة لا تنقسم على اثنين فتحفظ (اثنين) والجدة السدس ينزل لأخيها وأختها

ويقسم

ويقسم بينهما أثلاثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم نصيب كل منهما الأولاد
وواحد لا ينقسم على ثلاثة فتحفظ (ثلاثة) وبقي سهمان بين الجد
والأخ تشوى فيهما المفاصلة وسدس جميع المال فللجد سهم ينزل للعمه
ثم لبنها - وللشقيق سهم ينزل لبنه ويقسم على أولادها أثلاثا -
وواحد لا ينقسم على ثلاثة فتحفظ (ثلاثة) وتكفى بأحد الثلاثين
وتضربه في المحفوظ الأول (اثنين) ينتج جزء السهم ستة تضربها
في أصلها ستة ينتج (٣٦) - وحيث إن حصه الخال لا تنقسم على
ثلاثة رؤوس أولاده تضرب ثلاثة في الصحيح الأول (٣٦) ينتج
الصحيح الثاني (١٠٨) ومنه تصح وهذه صورتها:

أحوال السادس - استواء السألة والمصحح الأول جزء السهم
٣ ٢ ٣ ٢ ٣ ٢
١٠٨ ٣٦ ٣٦ ١٠٨

٢٧	٩	٣	بنت	بنت ابن بنت
٢٧	٩			بنت ابن بنت
٨	٤			ابن خال أم
٤				بنت " "
٣	١	١	أم أم (جدة)	بنت خالة أم
٣	١			بنت " "
١٨	٦	١	جد	بنت عمه أب لأم
١٢	٤	١	أخ ق	ابن بنت أخ ق
٦	٢			بنت بنت أخ ق

ثلث الباقي وسدس جميع المال
يشوى ثلث الباقي وسدس
جميع المال في مثل: ابني بنتي
بنت ابن - وبنت ابنها أيضا -
وابن وبنت عمه أب أب أب -
وابن وبنت بنت أخ شقيق -
وابن وبنت بنت أخ شقيق

ثاني - وابن وبنتي بنت أخ شقيق ثالث - تأمل هذا المثال - تجد أن
ذوى الأرحام مع كونهم مستوين في الدرجة ينتمون إلى خمسة من الورثة
وهم كما نرى في الصورة الآتية - بنت ابن - وأبو أبي الأب (جد الأب)

وثلاثة اخوة اشقاء فأصل مسألة الأصول الوارثين (ستة) لبنت الابن
النصف (ثلاثة) تبقى ثلاثة يستوى فيها للجدة ثلث الباقي وسدس
جميع المال فله سهم بأحدهما وتبقى سهمان لا ينقسمان على الأشقاء
الثلاثة فتضرب (ثلاثة) في ستة يبلغ مصحح مسألة الوارثين
(١٨) ثمانية عشر فهو كأصل لمسألة ذوى الأرحام فإن انقسم عليهم
والافصح كما يأتى - فلبنت الابن منها (٩) لا تنقسم على أربعة رؤوس
فروعها فتحتفظ (أربعة) وللجدة ثلاثة تنزل لأختها ثم لفروعها أثلاثا
ولكل من الأشقاء سهمان ينزلان لبنته ثم لفروعها لكن سهام كل منهم
لا تنقسم على فروع بنته فتحتفظ الرؤوس وهى ثلاثة ثلاثة أربعة إلى
الأربعة المحفوظة وتكفى من المتماثلين بأحدهما وتضرب ثلاثة في
أربعة للبناء ينسج جزء السهم (١٢) اثنا عشر فنضعها فوق مصحح
مسألة ذوى الأرحام وتضربها فيه ينسج تصحيح للمسألة (٢١٢) مائتان
وسنة عشر ثم تضرب سهام كل من ذوى الأرحام في جزء سهم التصحيح
ونقسم الحاصل عليهم يخرج نصيب كل منهم صحيحا فنضعه تحت التصحيح
مقابلا له ونأمل بل معان صورتها هذه - ومرا دنا بهذه الإشارة (بنين)
في الصورة (بنت ابن) كما وضعنا (بنين) إشارة إلى (ابن ابن)
للإختصار.

الحال السابع : استواء المفاوعة وثلث الباقي وسدس جميع

المال

تسوى الأمور الثلاثة في مثل ابن وبنت ابن وبنت ابن - وبنت

بنت

جزء من السألة والنصحيح ٣ ١٢ النصحيح
ذوو الأرحام - الوارثون ٢ ١٨ ٢١٢

٢٧			ابن بنت بتبن
٢٧	٩	٣	ابن " "
٥٤			بنت ابن " "
٢٤	٢		ابن عمه أب أب أب
١٢	١	١	بنت " "
١٢	٢		ابن بنت ق شقيق
٨			بنت " "
١٢	٢	٢	ابن بنت ق شقيق
٨			بنت " "
١٢	٢		ابن بنت ق شقيق
٦			بنت " "
٦			بنت " "

بنت لها أخرى - وابن وبنت عم
أب لأمر - وابن عمه أب لأمر - وابن
وبنت بنت أخ شقيق - وبنت بنت
له ثانية - وابن وبنت بنت أخ
شقيق آخر - وبنت بنت له ثانية .
فانظر تر أن ذوى الأرحام

مع استوائهم في الدرجة ينتمون إلى
أربعة من الوارثين : بنت الابن - أب
أب (جد) شقيقين فأصل للسألة
سنة لبنت الابن النصف ثلاثة

نزل أولاً - لابنها وبنتها أثلاثاً - ولأب الأب واحد ينزل أولاً - لأخيه
وأخته لأمه أنصافاً - لكن واحد لا ينقسم على اثنين فتحفظ (اثنين)
ولكل من الشقيقين واحد ينزل أولاً إلى ابنتيه أنصافاً وواحد لا
ينقسم على اثنين فتحفظ (اثنين) (اثنين) وتكفي بأحد المحفوظات
لأنما لها ونضر به في أصلها (٢) يخرج النصحيح الأول (١٢) فنقسمه
على أقرب المدلين بالورثة أول المنزلة من نزلهم - ثم نزل نصيب كل
منهم على أقرب المدلين به على حسب إرثهم منه .

فلبنت الابن (٣) في (٢) بسنة لابنها منها أربعة نزل لابنه
ومنه أثلاثاً وأربعة لا تنقسم على ثلاثة فتحفظ (ثلاثة) - ولبناتها
اثنان ينزلان لبنهما - ولجد واحد في (٢) باثنين يقسمان على أخيه
وأخته

بيان أحوال الجد والاخت في ذوى الأرحام ٥٥٧

واخته بالتساوى لكل واحد سهم - ثم ينزل نصيب أخيه (العم)
 الى ابنه وابنته أثلاثا وواحد لا ينقسم على ثلاثة فتحتظ (ثلاثة)
 وتنزل نصيب أخيه ^{جزء سهم المسألة والتصحيح} ذوى الأرحام الأحياء - الوارثون ^{٢ ٣ التصحيح}
 ٢ ١٢ ٣٢

العمة الى ابنها -		ابن	ابن	بنت ابن	٣	٢	٨
ولكل واحد من الشقيقين	ابن	بنت	ابن	بنت ابن	٣	٢	٨
	بنت	بنت	بنت	بنت ابن	٣	٢	٨
واحد في اثنين باثنين	ابن	عم أب لأمر	أب أب (جد)	أب أب (جد)	١	١	٢
	بنت	عمه أب لأمر	أب أب (جد)	أب أب (جد)	١	١	٢
يقسمان أولا على بنتيه	ابن	عمه أب لأمر	أب أب (جد)	أب أب (جد)	١	١	٢
	بنت	عمه أب لأمر	أب أب (جد)	أب أب (جد)	١	١	٢
من سهم - ثم ينزل سهم	ابن	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
	بنت	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
كل بنت على فروعها	ابن	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
	بنت	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
لكن سهم أحدهما لا	ابن	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
	بنت	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
ينقسم على ثلاثة عدد	ابن	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢
	بنت	بنت	شقيق	شقيق	١	١	٢

رءوس فروعها فتحتظ
 (ثلاثة) (ثلاثة) الى المحفوظين السابقين - وللمأثل بينهما نكتفي
 بأحدها وتضربه في التصحيح الأول ينتج التصحيح الثاني ومنه
 تصح مسألة ذوى الأرحام - ثم من له شيء من التصحيح الأول أخذه
 مضروبا في جزء سهمه (٣) وقسم الحاصل من المستحقين بمقتضى القاعده
 وهذه صورة المسألة يتبين من خلالها المثال كل ما ذكر
 والله تعالى المدهم للصواب

الباب الثالث في قسمة التراكث

القسمة بكسر القاف هي الاسم من اقتسموا المال بينهم اقتساما وجمعها قسم مثل سلة وسدر أو كسرة
والتراكث جمع تركة بفتح التاء وكسر الراء وتخفف بكسر الأول وسكون الثاني مثل كلمة وكلمة وهي الإيم من ترك
الميت المال خلفه والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى أجزاء متساوية عدتها
كعدة احاد للمقسوم عليه - أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم
عليه - ولكن القسمة هنا على قدر الفروض والتعصيب - وهي الشرة
المقصودة بالذات من علم الفرائض - لأن الفرض منه معرفة كيفية القسمة
وما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها ولو احق ذلك فوسيلة اليها
لأن الفرض قد يصحح المسألة من عدد والتركة دونه أو فوقه فلا
يكون ذلك مفيدا فائدة تامة الالبسمة التركة .

واعلم أن مدار قسمة التراكث مبني على الأعداد الأربعة المناسبة
نسبة هندسية منفصلة (١) وهي التي نسبة أولها الى ثانيها كنسبة
ثالثها الى رابعها - كاثنين وأربعة - وثلاثة وستة هكذا ٢، ٣، ٤، ٦

(١) التقييد بالنسبة الهندسية - يخرج النسبة العددية وهي النفاضل بعدد معلوم كاثنين
وأربعة وستة وثمانية وثلثاثة وستة وتسعة واثني عشر - وبالنسبة يخرج النسبة
المنفصلة وهي التي تكون نسبة أولها الى ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وهكذا فإن مسطح
طرفها مساو لمربع وسطها وهو ضربه في نفسه كاثنين وأربعة وثمانية هكذا ٢، ٤، ٨
فنسبة الاثنين الى الأربعة كنسبة الأربعة الى الثمانية وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية
كحاصل ضرب الأربعة في خمسة - فهي وان كانت على نسبة النصف الا انها متصلة
(٢) للمسطح هو العدد الحاصل من ضرب عدد في عدد آخر

فإن نسبة الاثنين إلى الأربعة نصف كما أن نسبة الثلاثة إلى الستة كذلك. وكل أعداد كانت متناسبة كذلك يلزمها أن يكون مسطح طرفيها مطابقاً للمسطح وسطياً. فإذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فإنه يخرج المجهول وإن جهل أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فإنه يحصل المجهول. ففي الطريق الثانية طريق ضرب ثم اقسام من الطرق الآتية مثلاً الطرفان هما سهام الوارث من التصحيح والتركه وكل منهما معلوم والوسطان هما التصحيح وهو معلوم أيضاً وحصه الوارث من التركه وهي مجهولة. فإذا ضرب أحد الطرفين وهو سهام الوارث في الآخر وهو التركه وقسم مسطح الطرفين على المعلوم من الوسطين وهو التصحيح خرج بذلك المجهول وهو حصه الوارث معلوماً. وقد يستخرج بغير ما ذكر. ومن شمة كان في قسمة التركات أكثر من خمس طرق أشهرها الثلاث الآتية.

الطريق الأولى: طريق النسبة - وهي أن ننسب سهام كل وارث من تصحيح المسألة إلى تصحيحها. ونأخذ له من التركه بمقدار ثلاث النسبة فلما أخذ بها حصته من التركه لأن نسبة ماله كل وارث من التركه إليها كنسبة سهامه من المسألة إليها فتصحيح المسألة قائم مقام التركه وسهام كل وارث من التصحيح فائمة مقام حصته من التركه ففي مسألة المباحلة مثلاً وهي أم وزوج وأخت شقيقة أولاد أصلها ستة وتعمل بمثل ثلثها إلى ثمانية للأمر سيمان ولكل من الزوج والأخت ثلاثة لو كانت التركه ستين ديناراً وأردت قسمتها على الورثة بطريق النسبة -

فانسب

فانصب سهام كل وارث من مصحح للسألة وهو ثمانية الى ذلك المصحح
 وخذ له بمقدار تلك النسبة من التركة وهي ستون ديناراً فالمأخوذ
 حينئذ هو نصيبه من التركة - فنسبة سهام الأم من الثمانية اليها ربعها
 فلها ربع الستين خمسة عشر ديناراً ونسبة سهام كل من الزوج والأخت
 من الثمانية اليها ثلاثة أثمانها فكل منهما ثلاثة أثمان الستين
 اثنان وعشرون ديناراً ونصف دينار - وهذا - بقطع النظر عن الموافقة
 التي بين السألة والتركة - فإذا أردت الاختصار فاعمل بطريقة الوفاق
 إذا التوافق واقع بينهما بالربع فرد للسألة الى ربعها اثنين ورد التركة
 الى ربعها خمسة عشر - وأبق سهام الورثة بحالها - وانصب سهام كل
 وارث من السألة الى وفاقها وخذ له من التركة بمقدار تلك النسبة فللأم
 سيمان نسبها الى وفاق السألة المماثلة فلها مثل وفاق التركة خمسة عشر
 ديناراً - ونسبة سهام كل من الزوج والأخت الى وفاق السألة مثل ونصف
 مثل وفاق التركة اثنان وعشرون ديناراً ونصف دينار - وإذا أردت
 معرفة صحة العمل فاجمع حصص الورثة من التركة فإن ساوى
 مجموعها التركة فالعمل صحيح والا فغلط يحتاج الى الاعادة .

وطريق النسبة أهم الطرق وأعمها نفعاً واستعمالاً لأنه يعمل
 بها فيما يقبل القسمة كالدرهم - وما لا يقبل القسمة كالعبد والسيف
 ونحوهما .

الطريق الثانية وهي للعرفه (بطريق اضرب ثم اقسام) هي أن
 تضرب سهام كل وارث من السألة في جميع التركة أو في وفاقها إن كان
 بينها

بينهما وبين تصحيح المسألة موافقة - ثم تقسم الحاصل على مصحح المسألة كله - أو على وفقه يخرج نصيبه من التركة - فلو خلف زوجة وأما وعما - وترك مائة دينار - فللمسألة من اثني عشر الزوجة الربع ثلاثة ولا لأمر الثلث أربعة وللعلم الباقي خمسة - وأردت القسمة بهذه الطريقة فاضرب الزوجة ثلاثاً في المائة واقسم الحاصل وهو ثلثمائة على المسألة وهي اثنا عشر يخرج لها خمسة وعشرون دينارا - واضرب للأمر أربعين في المائة واقسم الحاصل وهو أربع مائة على اثني عشر يخرج لها ثلاثة وثلاثون دينارا - واضرب للعلم خمسة في المائة واقسم الحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد وأربعون دينارا وهذا أيضا يقطع النظر عن الموافقة التي بين المسألة والتركة فإذا أردت الاختصار فاعمل بالرفق الآتي بيانه وأردد التركة إلى وفقها وهو خمسة وعشرون والمسألة إلى وفقها وهو ثلاثة ثم اضرب الزوجة ثلاثاً في وفق التركة خمسة وعشرين واقسم الحاصل وهو خمسة وسبعون على وفق المسألة ثلاثة يخرج لها خمسة وعشرون ثم تمم العمل كما رأيت .

الطريق الثالثة وتعرف بـ (طريق اقسام ثم اضرب) - هي أن تقسم التركة - أو - وفقها على التصحيح - أو - وفقه إذا كان بينهما موافقة فخرج القسمة (جزء السهم) تضرب فيه سهام كل وارث يحصل نصيبه من التركة - فلو خلفت زوجاً وأبوين وابنين وترك ثمانية وعشرين دينارا - فللمسألة بعولها من خمسة عشر الزوج ثلاثة ولكل من الأبوين اثنان ولكل من البنين أربعة - فاقسم التركة ثمانية وعشرين دينارا على مصحح المسألة خمسة عشر يكن الخارج واحداً وثلثين وخمسا - فاضرب فيه

فيه ثلاثة الزوج يحصل خمسة دنانير وثلاثة أخماس دينار - ويصح أن تقول ، خمسة دنانير وتسعة أجزاء من خمسة عشر جزءا من الدينار - واضرب في الخارج سهمي كل من الأبوين يخرج لكل منهما ثلاثة دنانير وثلاث دنانير وثلاث خمس دينار - ويصح أن تقول ثلاثة دنانير وأحد عشر جزءا من خمسة عشر جزءا من الدينار - واضرب فيه أربعة كل من البنين يخرج لكل منهما سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلاث خمس دينار - ويصح أن تقول سبعة أجزاء من خمسة عشر جزءا من الدينار - وانظر صورتها آخر المبحث الأول تصور ما ذكر .

ومثال الموافقة : زوج وأم وأخت شقيقة - والتركه ستون دينارا - فأصل المسألة بعولها ثمانية ومنها تصح للأمر اثنان وكل من الزوج والشقيقة ثلاثة وبينها وبين التركية موافقة بالربع فرد كلا منهما إلى ربعه - فللمسألة إلى اثنين والتركه إلى خمسة عشر واثرك سهام كل وارث بحالها - ثم اقسام الخمسة عشر وفق التركية على الاثنين وفق المسألة يكن خارج القسمة سبعة ونصف فاضرب للأمر اثنين في ذلك الخارج يحصل نصيبها خمسة عشر - واضرب لكل من الزوج والأخت ثلاثة في ذلك يحصل لكل منهما نصيبه اثنان وعشرون ونصف وبقيت طرق القسمة لكن فيما ذكر كفاية (١)

(١) منها - أن تقسم مصحح المسألة على التركه وتقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج بنات القسمة يخرج نصيبه - وهذه الطريق عكس الطريق الثالثة - ومنها - أن تقسم ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركه على خارج تلك

واعلم

واعلم أن القسمة باعتبار المقسوم نوعان لأنها إما أن تكون فيما
يجزء حقيقة كالدرهم أو تقدر بها كالعقار - وقسمة النوع الأول إما
بالعد كالنقود أو بالوزن كسائر الموزونات أو بالكيل كالحبوب - أو بالذرع
كالشباب والأرض المتشابهة بمقتضى نسبة سهام الورثة وقسمة النوع
الثاني بفرضه أربعة وعشرين قيراطاً وتحويل السهام إلى قيراط فللعنبر
فيه مخرج الفيراط - وسيأتى بيان كيفية تفريط المسائل وتحويل السهام
إلى قيراط .

ولقسمة باعتبار النسب الأربع بين الصحيح والتركه ثلاث حالات
(الأولى) أن يكون بين الصحيح والتركه مماثلة وحينئذ فالقسمة واضحة
لا تحتاج إلى عمل - وذلك كزوجة وبنت وأبوين - والتركه إما أربعة
وعشرون ديناراً - وإما عبد مثلاً فتصح للسائلة من أصلها أربعة وعشرين
للزوجة ثلاثة وللبنت اثنا عشر وللأم أربعة وللأب خمسة ومخرج
التركه أو الفيراط مساو لكل منهما للصحيح - فللزوجة ثلاثة دنائير أو
ثلاثة قيراط من العبد - وللبنت اثنا عشر ديناراً - أو اثنا عشر
قيراط من العبد - وللأم أربعة دنائير أو - أربعة قيراط من العبد -
وللأب خمسة دنائير أو خمسة قيراط من العبد .

القسمة يحصل - نصيب ذلك الوارث - فهذه خمس طرق مثدولة - وفائدة معرفتها
العمل بالأقرب والأسهل فإذا تعسر وجه عمل بآخر .

(الثانية) أن يكون بين التصحيح والتركة موافقة سواء كانت التركة معدودة قسمت بالسهم أو نحو عقار قسم بمخرج القيرط - وكيفية العمل في ذلك بالطريق الأول (طريق النسبة) أن ننسب سهام كل وارث من التصحيح الى وفقه ونأخذ له من وفق التركة بمقدار تلك النسبة - وبالطريق الثاني (طريق ضرب ثم اقسام) أن نضرب حصة كل وارث من تصحيح المسألة في وفق التركة ثم نقسم الحاصل من الضرب على وفق التصحيح فلخارج نصيب ذلك الوارث د، وبالطريق الثالث (طريق اقسام ثم ضرب) أن نقسم وفق التركة على وفق التصحيح وخارج القسمة يعد جزء - سهم التركة نضرب فيه حصة كل وارث يحصل نصيبه منها - ولولم تعمل بالوفق وضربت حصة كل وارث في جميع التركة وقسمت الحاصل على كل التصحيح أو علمت بوجه آخر لصح ذلك كما سيأتي في المبينة ولكن فيه تطويل والمعتبر في المنداخلين النوافق لأن كل منداخلين متوافقان (الثالثة) أن يكون بين التصحيح والتركة مباينة - وكيفية العمل في ذلك بالطريق الأول: أن ننسب سهام كل وارث من التصحيح اليه ونأخذ له من التركة بمقدار تلك

د، قال في فوحات الباعث، ولأن شئت وكان بين (التصحيح وعدد التركة) موافقة فذكر كلاهما الى وفقه ثم اضرب نصيب كل وارث من التصحيح في وفق التركة واقسم الحاصل على وفق التصحيح لأن كان ذلك من العشرة فأقل ولا لافعل أضلاعه لأن أمكن حله وإن لم يمكن حله فعلى جملته وتكون النسبة ليه بالجزئية اهـ ملخصاً

المبحث الأول: في بيان كيفية قسمة الصحيح من التركات
 المعدودة على الأضلاع وبدونها (بطريق ضرب ثم اقسام) ٥٦٥

النسبة - وبالطريق الثاني أن تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسألة
 في جميع التركة ثم تقسم مبلغ الضرب على الصحيح كله فالخارج نصيب
 ذلك الوارث - وبالطريق الثالث أن تقسم التركة على مصحح المسألة ثم
 تضرب سهام كل وارث من التصحيح في خارج القسمة يخرج نصيب ذلك
 الوارث .

ولايضاح ماسبق نذكر فيما يلي ثلاثة مباحث : بمبحث في كيفية
 قسمة الصحيح من التركات - وبمبحث في كيفية قسمة نحو العفار من التركات
 على مخرج القيراط وبمبحث في كيفية قسمة الكسور في التركات مع بيان
 كيفية وضع المسائل في الجدول في كل مبحث من الباحث المذكورة - لأن
 المسائل إذا وضعت في الجدول انتشرت في صحيفة الخاطر مجرد الوقوف
 عليها وأمن من غوائل الغلط فيما دق من كسورها لاسيما إذا كثرت
 أعدادها وتشعبت فروعها والله الموفق .

المبحث الأول في بيان كيفية قسمة الصحيح من التركات المعدودة
 على الأضلاع وبدونها بالطريق الثاني (اضرب ثم اقسام) وبيان كيفية
 وضعها في الجدول - وذلك بأن ترسم شباكاً جداوله العرضية (٢)
 بعدد الورثة - أما الطولية فأربعة إن لم يكن للصحيح أو وفعه أضلاع
 ولا لافرد بحسبها وضع في الأول منها الورثة وفي الثاني سهامهم وفي أعلاه
 الصحيح وفي أعلاه الثالث التركة - ثم اطلب النسبة بين الصحيح والتركة
 (٢) نسبة إلى العرض بفتح العين وسكون الراء لانهما قال تعالى (وحنة عرضها السموات
 والأرض)

فإن كانت

فإن كانت الموافقة فضع وفق كل منهما فوقه - وإن كانت للبائية فتركها خاليين - وعلى كل من الموافقة - والبائية إن كان للتصحيح لوقفه أضلاع فحله اليها وذلك بأن يكون مركبا وأمكن حله كأن كان منزليين فأكثر عشرة وأربعة وعشرين (١)، ثم ضع كل ضلع في رأس جدول مقدما الأكبر فالأكبر اختيارا - وينبغي أن تكون من العشرة فما دونها - وأضلاع العدد ما تركب منها كالأثنى عشر فإن لها ثلاثا وأربعة لتركبها من ثلاثة في أربعة وكالأربعة والعشرين لتركبها من أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية - وإن لم يكن له أضلاع كتسعة فما دونها وكأحد عشر وتسعة عشر وما بينهما من الأعداد الصم (٢) فضعه بذاته في رأس الجدول الرابع (٣) ثم اضرب نصيب كل وارث في كامل التركة في البائية وفي وقفها في الموافقة واقسم حاصل الضرب على التصحيح أو - وقفه إن لم يكن ذا أضلاع يخرج النصيب - وإن كان ذا أضلاع فاقسم حاصل الضرب على آخر ضلع من أضلاع التصحيح أو وقفه وما خرج فاقسمه أيضا على الضلع الذي قبله وهكذا كيفية الحل أن نأخذ أدق خارج العدد فهو أحد أضلاعه وتقسم عليه نفس العدد يخرج ضلعه الثاني - كأربعة وعشرين فإن له النصف والثالث والربع والسادس وأدقها السدس فإذا قسمت الأربعة والعشرين على (الستة) خرج الضلع الثاني (أربعة) فإن خرج العدد مركبا وأمكن حله فحله إلى أن تصير أضلاعه أوائل يمكن التسمية منها - واختبار صحة الحل أن تضرب الأضلاع بعضها في بعض فيخرج عدد الذي حللته - فإن خرج غير ذلك فخطأ (٤) العدد الأصم هو ما لا يقبل القسمة صحيحا على غير الواحد من الأعداد الأوائل - وضده المنطق بضم الهمزة فتح الطاء المخففة وهو ما أمكن قسمته صحيحا على الأعداد الأوائل - وهي الأعداد الأحاد (٥) فائدة ذلك أن تضع تحته للنكسر عليه إن وجد وتنسبه إليه بالجزئية .

فإذا

المبحث الأول: أمثلة التطبيق مع الموافقة وعدم الأضلاع

٥٦٧

(بطريق اضرب ثم اقسّم)

فإذا خرج كسر في القسمة على أي ضلع فضع الكسر تحته - وأما الصحيح فضعه
أخيراً تحت التركة نظراً لأنصباء الورثة حينئذ .

واعلم - أن فائدة القسمة على الأضلاع تسهيل لإخراج الكسور إذا
كثرت والأمن من الوقوع في الخطأ - والافلو قسمت على عدد التصحيح أو
وفقه مع وجود الأضلاع للعدد لصحت القسمة لكن قد يكون في ذلك
صعوبة .

وللتطبيق على ما ذكر - نذكر بعض أمثلة الموافقة مع عدم الأضلاع
ووجودها وبعض أمثلة المباينة مع عدم الأضلاع ووجودها - أمثلة
الموافقة وعدم الأضلاع .

المثال الأول فيما إذا كان بين التصحيح والتركة موافقة ولم
يكن لوفق التصحيح أضلاع كزوج وأخوين لأم وشقيقتين فأصل المسألة سنة
وتعول إلى تسعة والتركة ستون ريالاً وبين التصحيح أعني التسعة والتركة
أعني الستين موافقة بالثلث فثلث التصحيح ثلاثة وثلاثون والتركة
ستون وهو كما في الجدول هكذا :

التصحيح والتركة			
الوفان	٣ - ٢٠	٩ - ٢٠	٣ - ٢٠
زوج	٢٠	٢	١
أخ لأم	٢	٢	١
أخ لأم	٢	٢	١
شقيقة	١	١٣	٢
شقيقة	١	١٣	٢

وكيفية العمل أن يضرب خصبة الزوج وهي
ثلاثة في وفق التركة تحصل ستون أقسم بها على ثلاثة
وفق التصحيح يخرج عشرون بدون كسر فضع صفراً

تحت الثلاثة وضع العشرين تحت التركة واضرب حصّة الأخ لأم
واحد في عشريين وفق التركة تحصل عشرون أقسمها على وفق التصحيح
ثلاثة يخرج سنة وينكسر اثنان فضع الكسر تحت الثلاثة والتصحيح تحت
التركة

التركة - واصل هكذا في البقية - تكن النتيجة كما ترى في الصورة للزوج عشرون لكل من الأخوين للأم ستة وثلاثان - ولكل شقيقة ثلاثة عشر وثلاث - وقد أفردنا كل وارث بجدول للإيضاح ولا فالاخصر وضع الأخوة وكذا الأخوات في جدول واحد .

وإذا أردت امتحان صحة العملية فأجمع ماتحت وفق التصحيح تجده سنة فاقسمها على الثلاثة التي هي وفق التصحيح يخرج اثنان اجمعها إلى ما تحت التركة نرى المجموع مساويا لها وذلك علامة صحة العمل .

المثال الثاني فيما إذا كان بينهما موافقة ولم يكن لوفق التصحيح أضلاع أيضا كزوج وأمر وشقيقتين - أصلها بعولها ثمانية للزوج النصف ثلاثة والأم السدس واحد - وللشقيقتين الثلثان أربعة لكل واحدة اثنان فإذا كانت التركة أربعة وعشرين دينارا كان بين المسألة والتركة توافق بالثمان فثمان للمسألة واحد وثمان للتركة ثلاثة فاضرب لكل من الورثة سهامة في وفق التركة (٣) وضع الحاصل تحنها موازيا للصاحبة ولا قسمه على وفق التصحيح (هنا) لأن الخارج بالقسمة على الواحد هو عين المقسوم فيصير نصيب كل وارث من التركة هو الحاصل من ضرب سهامة في وفقها وخيانت فيكون للزوج تسعة والأم ثلاثة ولكل من الشقيقتين سنة وهكذا تكون صورتها :

الوفدان		المسألة والتركة	
٣	١		
٩	٣	زوج	
٣	١	أم	
٢٠	٢	شقيقة	
٦	٢	شقيقة	

المثال الثالث: زوج وأب وأمر وبنات - والتركة مائتان وأربعون دينارا أصلها اثنا عشر وتقول إلى خمسة عشر

ومنها تصح والتوافق بينهما وبين التركة بثلاث الخمس فثلث خمس المسألة
واحد وثلث خمس التركة ستة عشر (١) وما قلناه في سابقها يقال فيها
ولا يخفى التصویر .

أمثلة الموافقة ووجود الأضلاع

المثال الأول : فيما إذا كان بين الصحيح والتركة موافقة وكان
لوفق الصحيح أضلاع وذلك كزوجة وبنتين وجدة وعم - والتركة
ثمانية وتسعون ديناراً - أصل المسألة أربعة وعشرون للزوجة ثمنها
ثلاثة والبنين ثلثاها ستة عشر وللجددة سدسها أربعة وللعمة
الباقى واحد - وبين المسألة والتركة توافق بالنصف فنوقف للمسألة اثنا عشر
ووفق التركة تسعة وأربعون فإذا استخرجت أضلاع وفق المسألة
وجدناها أربعة وثلاثة فضعهما في جدولهما مقدما الأربعة ثم اضرب
نصيب الزوجة وهو ثلاثة في وفق التركة يحصل مائة وسبعة
وأربعون فاقسمها على اخر ضلع وهو الثلاثة يخرج تسعة وأربعون بدون
كسر فضع صفراً تحت الثلاثة ثم اقسّم التسعة والأربعين على الضلع الذي
قبل الثلاثة وهو الأربعة يخرج اثنا عشر وينكس واحد فضع الكسر تحت
الأربعة والصحيح تحت التركة واعمل كذلك في الباقيين يكن للزوجة اثنا
عشر ديناراً وربع دينار وللبنين خمسة وستون ديناراً وربع دينار
وثلث ربع دينار - وللجددة ستة عشر ديناراً وربع دينار وثلث ربع
دينار ولو كانت التركة (٢٤٣) ديناراً كان بينهما توافق بالثالث لأن ثلث المسألة
ثمانية وثلث التركة واحد وثمانون .

المبحث الأول : أمثلة التطبيق مع المبينة وعدم الأصلاح

(بطريق اضرب ثم اقسّم)

٥٧٠

دينار - وللعلم أربعة دنانير وثلاث ربع دينار - وهذه صورة شبكها :

الوقتان ١٢ ٤٩ الأصلاح
للسألة والتركبة ٢٤ ٩٨ ٣ ٤

زوجة	٣	١٢	١	٠
بناتان	١٢	٢٥	١	١
جدة	٤	١٢	١	١
عم	١	٤	٠	١

فإذا أردت امتحان صحة العمل فاجمع

ما تحت الثلاثة تجده ثلاثة فاقسمها على

الثلاثة التي هي الضلع الأصغر يخرج واحد

فضمه الى ما تحت الأربعة وهو ثلاثة

يجمع أربعة أقسمها على الأربعة التي هي الضلع الأكبر يخرج واحد اجمعه الى ما تحت التركبة يحصل ثمانية وتسعون وهو دليل الصحة .

المثال الثاني - خمس جدات وخمس أخوات لأمر وخمسة أعمام -

والتركبة أربع مائة وأربعة وثمانون ديناراً - أصلها ستة وتسع من

ثلاثين للتماثل بين الرؤوس للجدات السدس خمسة لكل واحدة سهم

والأخوات للأمر الثلث عشرة لكل واحدة سهمان - والأعمام الباقى خمسة

عشر لكل واحد ثلاثة أسهم - وبين النصحيح والتركبة توافق بالنصف فوفق

النصحيح خمسة عشر ووفق التركبة مائتان واثنان وأربعون وأصلاح ووفق

النصحيح ثلاثة وخمسة - فإذا ضربت الجدات خمسين في ووفق التركبة (٢٤٢) حصل

الف ومائتان وعشرة فإذا قسمتها على ووفق النصحيح (١٥) أو على

أصلاح : ثلاثة وخمسة وهو الأسهل خرج لمن ثمانون ديناراً وثلاثة

أخماس دينار وثلاث خمس دينار - وإذا ضربت للأخوات عشرة في (٢٤٢)

وقسمت الحاصل على ووفق النصحيح أو على أصلاح حصل لمن مائة وواحد

وسون ديناراً وخمس دينار وثلاث خمس دينار - وإذا ضربت للأعمام خمسة

عشر في (٢٤٢) وقسمت الحاصل على ما ذكر حصل لهم مائتان واثنان وأربعون

المبحث الأول: أمثلة التطبيق مع المبينة وعدم الاختلاع

٥٧١

(بطريق اضرب ثم اقسم)

وأربعون وصورة شباكها بالاختصار هكذا:

الوفضان
للسألة والتركة
٢٤٢ ١٥
٣ ٥ ٤٨٤ ٣٠

١	٣	٨٠	٥	٥	جلات
٢	١	١٢١	١٠	٥	أخوات لأثره
٠	٠	٣٤٢	١٥	٥	أعمار

المثال الثالث في الموافقة بين

التصحيح والتركة مع وجود الاختلاع أيضا،

زوج وأبوان وثلاثة بنين - وبنت - والتركه

أربعمائة وعشرون ريالاً - أصل للسألة اثنا عشر للزوج الربع ثلاثة ولكل

من الأبوين السدس اثنان والباقي خمسة عصبه بين البنين والبنت لكن

لا تنقسم عليهم فتضرب بعوسم سبعة في أصلها فنصح من أربعة وثمانين -

وبين التصحيح والتركة توافق بالربع فربع التصحيح (٢١) وربع التركة

(١٠٥) فنضرب لكل من الورثة سهامه في وفق التركة وتنقسم الحاصل

على وفق التصحيح أو على أصله يخرج لكل منهم نصيبه صحيحاً كما ترى

في جدولها هذا فتبين عليك عن الطويل

أمثلة المبينة وعدم الاختلاع -

الوفضان
للسألة والتركة
١٠٥ - ٢١
٣ ٧ ٤٢٠ ٨٤

٠	٠	١٠٥	٢١	٠	زوج
٠	٠	٧٠	١٤	٠	أب
٠	٠	٧٠	١٤	٠	أم
٠	٠	٥٠	١٠	٠	ابن
٠	٠	٥٠	١٠	٠	ابن
٠	٠	٥٠	١٠	٠	ابن
٠	٠	٢٥	٥	٠	بنت

المثال الأول فيما إذا كان بين التصحيح

والتركة مبينة ولم يكن للتصحيح أصلاح -

كشقيقة وأخت لأب وأم وأخوين لأمر -

أصلها عائلة سبعة ومنها نصح للشقيقة

النصف ثلاثة وللأخت للأب السدس

تكملة الثلثين واحد والأم كذلك وللأخوين للأم الثلث اثنان - فإذا

كانت التركة ستة وسبعين ديناراً مثلاً كان بين للسألة والتركة مبينة

فاضرب في عدد التركة ثلاثة للشقيقة واقسم الخارج على التصحيح (٧)

يخرج

المبحث الأول: أمثلة التطبيق مع المبينة وعدم الأضلاع
(بطريق اضرب ثم اقسام)

٥٧٢

يخرج نصيبها من الشركة اثنان وثلاثون ديناراً وأربعة أسباع دينار -
واضرب للأخت للأب واحد في عدد الشركة واقسم الحاصل على التصحيح
يخرج نصيبها من الشركة عشرة دنائير وستة أسباع دينار - ولأم مثلاًها -
واضرب للأخوين للأم اثنين في عدد الشركة واقسم الحاصل على التصحيح
يخرج نصيبها من الشركة واحد وعشرون ديناراً وخمسة أسباع الدينار -
وهكذا تكون صورتها :

المسألة والشركة - ٧ - ٧٢ - ٧

٢	٣٢	٣	شقيقة
٢	١٠	١	أخت لأب
٢	١٠	١	أم
٥	٢١	٢	أخوان لأم

وبجمع أعداد الكسور الموضوعة تحت
عدد التصحيح وقسمها عليه وجمع الخارج الى
ما تحت عدد الشركة نعرف صحة العملية.

المثال الثاني - فيما إذا كان بينهما مبينة ولم يكن للتصحيح
أضلاع ، كزوج وأم وشقيقتين - أصلها بعوطا ثمانية للزوج النصف
ثلاثة وللأم السدس واحد ولكل من الشقيقتين اثنان - فإذا كانت
الشركة خمسة وعشرين ديناراً كان بين المسألة والشركة تباين - فاضرب
سهام الزوج ثلاثة في عدد الشركة (٢٥) واقسم الحاصل على المسألة (٨)
يخرج تسعة وثلاثة أثمان - واضرب سهم الأم في (٢٥) واقسم الحاصل
على (٨) يخرج نصيبها ثلاثة وثمان - واضرب لكل من الشقيقتين اثنين
في (٢٥) واقسم الحاصل على (٨) يخرج نصيب كل

المسألة والشركة ٨ ٢٥ ٨

٣	٩	٣	زوج
١	٣	١	أم
٢	٢	٢	شقيقة
٢	٢	٢	شقيقة

واحدة ستة وثمان - وهذه صورتها ؛
وإن شئت الاختبار فاجمع ما تحت
عدد المسألة من الكسور واقسمها عليه

يخرج

المبحث الأول : أمثلة التطبيق مع المبينة ووجود الأضلاع

(بطريق ضرب ثم اقسام)

٥٧٣

يخرج واحد صحيح اجمعه الى ماتحت التركة فان ساوى المجموع التركة صحة العملية كما ترى في الصورة ولا فصحها

المثال الثالث في المبينة بين المسألة والتركة وعدم وجود الأضلاع للتصحيح : زوجة وشقيقة وأخت لأب وأخت لأم والتركة مائتان وتسعة وستون ديناراً - المسألة بعولها من ثلاثة عشر للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقة النصف ستة والأخت للأب السدس تسعة والثلاثين اثنان والأخت للأم مثلها - وبينها وبين التركة تباين فاذا ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسألة خرج نصيبه من التركة أو قسمت عدد التركة على المسألة وضربت الخارج في سهام كل وارث حصل نصيبه منها أيضاً فيكون للزوجة اثنان وستون ديناراً وجزء من ثلاثة عشر جزءاً من الدينار وللشقيقة مائة وأربعة وعشرون ديناراً وجزءان من ثلاثة عشر جزءاً من الدينار - والأخت للأب واحد وأربعون ديناراً وخمسة أجزاء من (١٣) جزءاً من الدينار - والأخت للأم مثلها كما نراه في صورتها هذه

المسألة والتركة ٣ - ٢٢٩ - ١٣

١	٢٢	٣	زوجة
٢	١٢٤	٢	شقيقة
٥	٤١	٢	أخت لأب
٥	٤١	٢	أخت لأم

أمثلة للمبينة ووجود الأضلاع للمثال الأول - فيما إذا كان بين التصحيح والتركة مبينة وكان للتصحيح أضلاع - كزوجة وبنتين

وأخ لأب - والتركة مائة وثلاثة وسبعون ديناراً والمسألة من أربعة وعشرين - للزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ الباقي خمسة - وبينها وبين التركة مبينة فا ضرب

سهام

سهما كل وارث في عدد التركة واقسم الحاصل على أضلاع المسألة وأبدأ
بآخر ضلع وهو الأربعة وضع المنكسر تحته ثم اقسم الخارج الصحيح على الضلع
الذي قبله وهو الستة وضع المنكسر تحته والصحيح تحت التركة - فللزوجة
ثلاثة اضربها في عدد التركة يخرج خمسمائة وتسعة عشر اقسمها على
الضلع الأخير يخرج مائة وتسعة عشر وينكسر ثلاثة فضع الثلاثة
تحت في المربع الموازي للزوجة واقسم الخارج على الضلع الذي قبله يخرج
واحد وعشرون وينكسر ثلاثة فضع الثلاثة تحت والصحيح تحت
التركة - واعمل كذلك في الباقيين يخرج للزوجة واحد وعشرون ديناراً
وثلاثة أسداس وثلاثة أرباع سدس دينار - ولكل من البنين سبعة
وخمسون ديناراً وأربعة أسداس دينار - وللأخ سنة وثلاثون ديناراً
وربع سدس دينار - وانظر صورتها هذه:

التركة الأضلاع

المسألة - ٣٤ ١٧٣ ٢ ٤

زوج	٣	٢١	٣	٤
بنت	٨	٥٧	٤	١٠
بنت	٨	٥٧	٤	١٠
أخ لأب	٥	٣٢	١٠	١

المثال الثاني في المبينة بالمسألة

والتركة مع وجود الأضلاع للتصحيح: زوج
وأب وأم وبنتان - والتركة: مائتان وستة
وخمسون ديناراً - أصل المسألة بعولها

خمس عشرة للزوج الربع ثلاثة وللأب السدس اثنان وللأم مثله
والبنين الثلثان ثمانية لكل واحدة أربعة - وبين المسألة والتركة
تباهن فاضرب للزوج ثلاثة في عدد التركة واقسم الحاصل على المسألة
أو على آخر ضلع من أضلاعها ليسهل لإخراج الكسور - وضع المنكسر تحته ثم
اقسم الخارج على الضلع الذي قبله وضع المنكسر لأن وجد تحته والصحيح
تحت

المبحث الأول: امثلة التطبيق مع المبانية ووجود الاضلاع

٥٧٥

(بطريق اضرب ثم اقسام)

تحت التركة: - واعمل كذلك في الباقي يخرج الزوج واحد وخمسون ديناراً وخمس دينار - وللاب أربعة وثلاثون وثلاثاً وخمسة دينار - وللم أم مثله ولكل من البنين ثمانية وستون وخمسة دينار وثلاث وخمسة دينار
التركة الاضلاع وهذه صورتها:

المسألة - ١٥ ٢٦٥ ٥ ٣

زوج	٣	٥٥	١	٠
أب	٢	٣٤	٠	٢
أم	٢	٣٤	٠	٢
بنت	٤	٢٨	١	١
بنت	٤	٢٨	١	١

المثال الثالث في المبانية مع الاضلاع

أيضاً: زوج وأبوان وبنان - والتركة ثمانية وعشرون ديناراً - المسألة بعوها من خمسة عشر - للزوج الربع ثلاثة -

ولكل من الأبوين السدس اثنان والبنين ثمانية - وبينها وبين التركة مبانية فاضرب لكل وارث سهاً في عدد التركة واقسم الحاصل على اضلاع الصحيح وهي ثلاثة وخمسة مبداً بالقسمة على الأصغر - واعمل حسبما تقدم بيانه يخرج حصة كل وارث من صحيح وكسر منتسب (١) أخير منتسب - وان شئت فاقسم

المسألة ١٥ ٢٨ ٥ ٣ ١٥

التركة الاضلاع الصحيح

زوج	٣	٥	٣	٠	٩
أب	٢	٣	٣	٢	١١
أم	٢	٣	٣	٢	١١
بنت	٤	٧	٧	١	٧
بنت	٤	٧	٧	١	٧

على الصحيح يخرج المطلوب أيضاً فضع الصحيح تحت التركة والمنكسر على عدد الصحيح تحتها وانسب المنكسر اليه بالجزئية كما تقدم في الأمثلة وكما ترى في هذه الصورة الشاملة:

(١) الكسر للنتسب هو أن يلفظ بالكسر المؤلف من الفرد أكثر من مرة ويضاف المفوظ به الى ما قبله وهكذا - أما ان أضيف الى ما بعده فبعض كما سيأتى +

المبحث الثاني في بيان كيفية قسمة نحو العقار من التركات على مخرج
القيراط - وبيان قيراط المسألة وتحويل سهام الورثة إلى قيراط - وبيان
قسمتها على الأضلاع وبدونها وكيفية وضعها في الجدول.

اعلم أن المعتبر في قسمة ما لا يجزأ حقيقة كالعقار مخرج القيراط،
وهو أربعة وعشرون لأنه أول عدد له ثمن ورع ونصف وثلاث
صحيحات من غير كسر - وأما ما يجزأ حقيقة كالدرهم فالمعتبر في قسمته
العدد بمقتضى نسبة السهام من التصحيح كما مر - وهذا بحسب الغالب والـ
فتجوز قسمة النوعين بكل من الوجهين فإذا أردت أن تقسم عقاراً مثلاً
فقد رة أربعة وعشرين قيراطاً واقسمه بإحدى الطرق الآتية - فإن شئت
(بطريق النسبة) فأنسب سهام كل وارث من التصحيح إليه وخذ له من
الأربعة والعشرين بذلك النسبة يخرج نصيب ذلك الوارث قيراط - وإن
شئت فأضرب سهام كل وارث في مخرج القيراط أو في وفقه إن كان بين
مخرج القيراط والتصحيح توافق - ثم أقسم حاصل الضرب على التصحيح أو على
أضلاعه أو على وفق التصحيح أو على أضلاعه إن كان له أضلاع وقدم الأكبر
فالأكبر منها يخرج حصة كل وارث قيراط - وإن شئت فأقسم تصحيح
المسألة على مخرج القيراط أو وفقه إن كان بين التصحيح ومخرج القيراط توافق
فما خرج بالقسمة من صحيح أو كسر أو صحيح وكسر فهو قيراط المسألة فأقسم
(ننبأه) أعلم أن القيراط (ثلاث ثمن) وذلك جزء من (١٦) فخرجه (أربعة وعشرون) لإعداد
أهل العراق فإنه عندهم (ربيع خمس) فخرجه عندهم (عشرون) و(الدنف) عند الجميع
سدس قيراط أي جزء من ستة أجزاء من القيراط فخرجه (١٦٤) مائة وأربعة وأربعون -
عليه

المبحث الثاني: أمثلة التطبيق على قسمة نحو العفار على مخرج الفيراط
وكيفية وضعها في الجدول وقسمتها على الاصطلاح وبدونها
(بالطرق الثلاث)

٥٧٧

عليه أو على أضلاعه إن أمكن حله سهام كل وارث من التصحيح يخرج نصيب
ذلك الوارث قراريط - والعمل بهذا الطريق أسهل إذا كان التصحيح أكثر
من مخرج الفيراط لأن قسمة الكثير على القليل أسهل من العكس (١)
وللتطبيق على قسمة نحو العفار على مخرج القيراط بالطرق الثلاث
المذكورة نذكر مع كيفية العمل من الأمثلة ما تصير به واضحة مفهومة
فمن أمثلة العمل بالطريق الأول (طريق النسبة) زوج وبنان
وشقيق مسألهم من اثني عشر فالزوج الربع ثلاثة ونسبتها من المسألة
إلها ربعا فله ربع مخرج الفيراط ستة قراريط - والبنانين الثلثان ثمانية
ونسبتا من المسألة إلها ثلثا فلهما ثلثا مخرج الفيراط ستة عشر
لكل واحدة ثمانية - وللشقيق سهم واحد نسبته من المسألة إلها نصف
سدسها فله نصف سدس مخرج القيراط اثنان ومنها زوج وأم وشقيقان
والحبة (ثلث قيراط) فخرجها اثنان وسبعون لإعند أهل العراق فإن مخرج الدائق عندهم
(٧٥) مائة وعشرون - ومخرج الحبة أو الزرة (٢٥) ستون - والأهل حضرموت فإن لهم
اصطلاحا كثير النفع في القسمة وهو جعلهم (الدائق) جزءا من (٢٤) جزءا من القيراط
فخرجه عندهم (٥٧٢) خمسمائة وستة وسبعون - ولا يحتاجون معه إلى ذكر الحبة أو
الزرة التي يستعملها أهل العراق - ولا مشاحة في الاصطلاح فقد لا يمر زمن طويل إلا وتحول
إلى اصطلاح جديد يقتضيه التطور - فإن حصل كسر في بعض الأنشاء أو جميعها أقل من
الفيراط فعبر عنه بالكسور المشهورة كالنصف والثالث والربع وما بعدها من الكسور
للمنطقة أو الصم كما جرينا عليه - وإن شئت فعبر عنه بالدائق الذي يخرج (١٤٤) مائة
وأربعة وأربعون على اصطلاح غير أهل العراق وأهل حضرموت - أو الذي يخرج (١٢٠)
مسألهم

مسألة من ستة وتقول الى ثمانية للزوج النصف ثلاثة ونسبتها من
المسألة اليها ربعها وثمانها فله من مخرج القيراط الربع والشم تسعة -
والأمر السادس واحد ونسبته من المسألة اليها ثمنها فله من مخرج القيراط
الشم ثلاثة - وللشقين الثلثان أربعة لكل واحدة اثنان ونسبتها من
المسألة اليها نصفها فلهما من مخرج القيراط النصف اثناعشر لكل واحدة
سنة - وقس على ذلك .

وأما كيفية العمل بالطريق الثاني (طريق اضرب ثم اقسام) فهي
أن ترسم أولاً شاباً كجد أوله عرضاً بعدد الورثة وطولاً أربعة إن لم
يكن للتصحيح أو فقهه أضلاع ولا فزد بحسبها وضع في الجدول الأول
الورثة وفي أعلى الثاني التصحيح وتحته أنصباء الورثة وفي أعلى الثالث
مخرج القيراط (٢٤) ثم انظر فإن كانا متوافقين فضع وفق كل منهما فوقه
وضع وفق التصحيح في أعلى الرابع أيضاً - وإن كانا متباينين فضع التصحيح
أعلى الرابع إن لم توجد له أولو فقهه أضلاع والأف الرابع وما بعده للأضلاع
ثم اضرب سهام كل وارث في مخرج القيراط أو في وفقه واقسم الحاصل
على التصحيح أو على وفقه أو على الأضلاع تخرج حصبة كل من الورثة
مائة وعشرون على اصطلاح أهل العراق - أو الذي يخرج (٥٧٢) خمسمائة وستة
وسبعون على اصطلاح أهل حضرموت - ولأولى مراعات عرف البلد وحال السائل
في الفهم . اهـ ملخصاً من فتوحات الباعث للعلامة ابن شهاب :

المبحث الثاني: أمثلة التطبيق على قسمة نحو العقار على مخرج الفيراط
بالطرق الثلاث

٥٧٩

قراريط ١٠ وبالأمثلة الآتية توضح القاعدة .

المثال الأول في الموافقة بين المسألة ومخرج الفيراط: زوج وأخوان
للأم وشقيقتان والتركة عقار - المسألة بعوطها من تسعة للزوج النصف
ثلاثة وللأخوين لأم الثلث اثنان وللشقيقتين الثلثان أربعة - وبين
للمسألة ومخرج الفيراط توافق بالثلث فضع وفق كل فوقة واضرب سهام
كل وارث في وفق مخرج الفيراط واقسم الحاصل على وفق المسألة تخرج
حصصهم قراريط فاضرب للزوج ثلاثة في وفق المخرج (٨) واقسم الحاصل
على وفق المسألة (٣) تخرج حصته ثمانية قراريط - واضرب لكل من
الأخوين سهمه في (٨) واقسم الحاصل على (٣) يخرج لكل واحد
قيراطان وثلثا قيراط فضع الصحيح تحت مخرج الفيراط والكسر تحت
وفق التصحيح - واضرب لكل من الشقيقتين سهمهما واقسم الحاصل
على (٣) يخرج لكل منهما خمسة قراريط وثلث قيراط فضع كلامن
الصحيح والكسر في موضعه وهكذا تكون صورتها:

الوفى	٨	٣	الوفى
٣	٢٤	٩	التصحيح
زوج	٨	٣	
أخ لأم	٢	١	
أخ لأم	٢	١	
شقيقة	١	٢	
شقيقة	١	٢	

واختبار صحة العمل يكون بجمع الكسور
التي تحت الوفى وقسمها عليه وجمع الخارج
الى ما تحت المخرج فإن ساوى المخرج فالعملية
صحيحة والا فلا .

١٠ قال في ففوحات الباعث ما خلاصته - وإن شئت - وكان بين التصحيح ومخرج القيراط
موافقه فرد كلامهما الى وفقه ثم اضرب نصيب كل وارث من التصحيح في وفق مخرج الفيراط
واقسم الحاصل على وفق التصحيح إن كان الوفى من العشرة فأقل وإلا هلى أضلاعه لزم أن
حله وإن لم يكن حله فاقسم على حمله وتكون النسبة إليه بالجزئية

المثال الثانى

المبحث الثاني: أمثلة التطبيق على قسمة نحو العقار على مخرج الفيراط
 بالطرق الثلاث

٥٨٠

المثال الثاني في الموافقة أيضا: زوج وأبوان وبنتان والتركة
 عقار - المسألة بعولها من خمسة عشر للزوج الربع ثلاثة ولكل من
 الأبوين السدس اثنان وللبنتين الثلثان ثمانية لكل واحدة أربعة -
 وبير المسألة ومخرج الفيراط نوافق بالثلث - فأضرب لكل من الورثة
 سهامه في وفق المخرج (٨) واقسم الحاصل على وفق المسألة (٥) يخرج
 نصيب كل منهم قراريط فضع الصحيح تحت المخرج والنكسر تحت وفق
 التصحيح يكن للزوج أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط - ولكل من
 الأبوين ثلاثة قراريط وخمس قيراط ولكل بنت ستة قراريط وخمسا
 قيراط وهذه صورتها:

الوفدان ٨ ٥
 المسألة والمخرج ٥ ٢٤ ١٥

زوج	٤	٤	٣
أب	١	٣	٢
أم	١	٣	٢
بنت	٢	٢	٤
بنت	٢	٢	٤

المثال الثالث في الموافقة أيضا:
 زوجة وأب وثلاثة بنين - والتركة عقار -
 أصل المسألة أربعة وعشرون لوجود الثمن
 والسدس للزوجة الثمن ثلاثة والأب

السدس أربعة وللبنين الباقي سبعة عشر لا تنقسم عليهم وتباينهم
 فنضرب رءوسهم ثلاثة في أربعة وعشرين تصح من اثنين وسبعين
 فللزوجة (ثلاثة) في (٣) جزء السهم بتسعة والأب (أربعة) في (٣)
 باثني عشر - وللبنين (١٧) في (٣) بواحد وخمسين لكل واحد (١٧) وبين
 التصحيح ومخرج الفيراط التوافق بثلاث الثمن فثلث ثمن التصحيح ثلاثة
 وثلث ثمن المخرج واحد فأضرب لكل من الورثة سهامه في وفق المخرج
 واقسم الحاصل على مخرج التصحيح - وحيث إن الضرب لا أثر له في الواحد
 فاقسم

فاقسم حصص الورثة على وفق التصحيح (٣) تخرج حصصهم قراربط -
فتخرج للزوجة ثلاثة - ولأب أربعة ولكل من البنين خمسة قراربط
وثلاثا فيرط وهذه صورتها؛

الوفقان ١ ٢
التصحيح ٣ ٢٤ ٧٢

زوجة	٩	٣	٠
أب	١٢	٤	٠
ابن	١٧	٥	٢
ابن	١٧	٥	٢
ابن	١٧	٥	٢

المثال الرابع في الموافقة أيضا - أربع
زوجات وأم وأب وأربعة بنين وست
بنات - والتركة عقار - أصل المسألة أربعة
وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة لا تنقسم

عليهن وتباينهن فاحفظ الرءوس (أربعة) ولأأم السدس أربعة
ولأب مثلها والبنين والبنات الباقي (ثلاثة عشر) لا تنقسم عليهم
لأذرءوسهم (أربعة عشر) للذكر مثل حظ الأنثيين فاحفظ الرءوس
(١٤) وانظر بينهما وبين رءوس الزوجات المحفوظة (٤) تجد النواف في
بالنصف فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل جزء السهم (٢٨)
اضربها في (٢٤) أصل المسألة يخرج التصحيح (١٧٢) ثم اضرب للزوجات
سها من (٣) في جزء السهم (٢٨) يخرج لمن (١٤) لكل زوجة (٢١) واضرب
لكل من الأبوين (٤) في (٢٨) يخرج

جزء السهم - ٢٨ - ١٨ - ١
أصل المسألة ٢٤ ٢٧٢ ٢٤ ٢٤ ٧ ٤

زوجات ٤	٣	٨٤	٣	٠	١
أم	٤	١١٢	٤	٠	٠
أب	٤	١١٢	٤	٠	٠
بنين ٤	١٣	٣٢٤	١٣	١	٢
بنات ٢	١٣	٣٢٤	١٣	٠	٢

لكل من الأبوين (٤) في (٢٨) يخرج
لكل منهما (١١٢) واضرب للبنين
والبنات (٣) في (٢٨) يخرج لهم
(٣٢٤) لكل ابن (٥٢) ولكل بنت
٥٢ وهذه صورتها؛

فانظر الآن بين التصحيح ومخرج الفيراط تجد بينهما موافقة بثلاث

الثلث

الشم ثلث ثمن التصحيح (٧٨) وثلث ثمن المخرج (١) فاضرب سهام كل
 فريق من الورثة في وفق مخرج الفيراط (١) واقسم الخارج على أضلاع وفق
 التصحيح - وحيث إنه لا أثر للضرب في الواحد فاقسم سهام كل وارث
 من التصحيح على أضلاع وفقه يخرج للزوجات ثلاثة قراريط لكل زوجة
 خمسة أسباع قيراط وربع سبع قيراط ولكل من الأبوين أربعة
 قراريط ولكل ابن قيراط وستة أسباع قيراط ولكل بنت ستة أسباع
 قيراط وربع أسباع قيراط - وانظربا معان في هذا الجدول على اختصاره
 ترك كل ما ذكره سوما بكيفية واضحة تظهر من خلالها حصص كل
 وارث على حدته من مخرج الفيراط - وحيث إننا لم نثبت للفرق
 المتعددة الاحظ الفرد منها بقصد الاختصار - فالامتحان يكون بجمع
 الأعداد المحذوفة من كل فريق متعدد وضعها إلى الأعداد المثبتة
 والعمل حسبما تقدم.

المثال الخامس في المباينة بين المسألة ومخرج الفيراط - فلو
 ماتت عن زوج وأم وبنتين وترك عقارا كانت مسائلهم
 بالعدل بواحد من ثلاثة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس
 اثنان والبنتين الثلثان ثمانية لكل بنت أربعة - وبينها
 وبين مخرج القيراط تباين - فاضرب لكل من الورثة سهامه
 في (٧٤) مخرج الفيراط واقسم الحاصل على المسألة يخرج للزوج
 خمسة قراريط وسبعة أجزاء من ثلاثة عشر جزءا من القيراط -

المبحث الثاني : أمثلة التطبيق على قسمة نحو العقار على مخرج الفيراط

٥٨٣

بالطرق الثلاث

ولأمثلة ثلاث قراريط وتسعة أجزاء من ثلاثة عشر جزءا من الفيراط ولكل من البنين سبعة قراريط وخمسة أجزاء من ثلاثة عشر جزءا من الفيراط - وهذه صورتها

المسألة والخروج				مخرج الكسر
٧	٥	٣	زوج	٢٤
٩	٣	٢	أم	١٣
٥	٧	٤	بنت	٣
٥	٧	٤	بنت	

وأما كيفية العمل بالطريق الثالث (طريق القسمة على مخرج الفيراط) فهي أن تقسم مصحح المسألة على مخرج الفيراط (٢٤)

أربعة وعشرين أو على أضلاعه - وخارج القسمة يسمى قيراط المسألة - أي ثلث ثمنها - فإن كان مركبا فحله إلى اضلاع التي تركب منها - ثم ارسم شبا كاجد اوله عضيا بعدد الورثة - وأما جداوله طولا فأربعة ان لم يكن القيراط اضلاع ولا فرد بحسبها واجعل في الجدول الأول ذوى الارث كل وارث في مربع وفي الثاني أسهمهم وفي قوسه المصحح وفي قوس الثالث مخرج الفيراط (٢٤) وفوقه قيراط المسألة وتحتة حصص الورثة

د، أي الثالث من الطرق المذكورة في المبحث الثاني لا المذكورة صدر الباب وهو نفس الطريق الأول من الطرفين المذكورين بالهامش - ويمكن أن يسمى (طريق القسمة على مخرج الفيراط) كما في الشرح أو (طريق اقسام ثم اقسام) أي اقسام مصحح للمسألة على الزكاة اذا كانت مما يقسم بالعد كالدرهم - أو على مخرج الفيراط اذا لم تكن كذلك وقد رتب قراريط كما هو المفروض هنا - ثم اقسام على خارج القسمة نصيب كل وارث من التصحيح يخرج نصيبه درهم في الأولى وقراريط في الثانية

من

من مخرج الفيراط وفي أعلى ما بعد الثالث قيراط المسألة أو أضاحه
 مقدما الأكبر فالأكبر - وقد يزداد في الأضلاع الطولية لبيان أصل
 المسألة أو بيان نصيب الفرد لغرض اختصار الجدول - ثم اقسم
 سهام كل وارث من التصحيح على أقل الأضلاع واحفظ خارج القسمة
 فان فضل كسر فضعه تحت ذلك الضلع وان لم يفضل كسر فضعه تحته
 صفرا - ثم اقسم خارج القسمة المحفوظ على الضلع الذي قبله وضع تحته
 صفرا ان لم ينكسر شيء فان انكسر عليه شيء فضع تحته للنكسر - وهكذا
 نعمل حتى تنتهي الأضلاع - أما خارج الصحيح فضعه تحت مخرج الفيراط
 إذ هو قراريط .

وإذا ازدت معرفة صحة العمل فاجمع ماتحت الضلع الأخير واقسمه
 عليه ثم اجمع خارج القسمة الى ماتحت الضلع الذي قبله واقسم المجموع عليه
 وهكذا نعمل الى أن تجمع الخارج الى ماتحت الأربعة والعشرين فإن ساواها
 فقد صح العمل والافصح - وإذا لم يكن لفيراط المسألة أضلاع فاقسم على
 الفيراط نفسه حصص الورثة تخرج قراريط - وكذا لو كانت له أضلاع
 وآثرت القسمة عليه إلا أن القسمة على الأضلاع أسهل وأضبط لجمع الكسور
 وأسلم من الخطأ - وهذا إذا خرج قيراط المسألة صحيحا - فإن خرج فيه كسر
 فسيأتي بيان كيفية علميته .

(نعم) إذا كان بين مصحح المسألة ومخرج الفيراط توافق فلك أن نعمل بالوفوق إذ العمل به
 أخصر - فترد كلام العدد بن الى (وفقه) ونقسم وفق المصحح على وفق المخرج وخارج القسمة
 يسعى قيراط المسألة - ثم على خارج القسمة تقسم نصيب كل وارث من مصحح المسألة فيخرج
 نصيبه قراريط .

واليك أمثلة التطبيق على ذلك - المثال الأول: أربع زوجات وثماني عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة أعام - فأصل المسألة أربعة وعشرون لأجتماع الثمن والسدس فللزوجات ثمنها ثلاثة وللبنات ثلثاها ستة عشر وللجدات سدسها أربعة وللأعام الباقي واحد وبين الزوجات وسهامهن مباينة فاحفظ (أربعة) عدد رؤوسهن وبين البنات وسهامهن موافقة بالنصف فاحفظ (تسعة) نصف عدد الرؤوس وبين الجدات وسهامهن مباينة فاحفظ (خمس عشرة) عدد الرؤوس وبين الأعام وسهامهن مباينة فاحفظ (ستة) عدد الرؤوس ثم اطلب النسبة بين الأعداد المحفوظة تجد الأربعة توافق الستة بالنصف فاضرب (٤) في (٣) يحصل اثنا عشر وبينها وبين التسعة موافقة بالثلث فاضرب (٣) في (٣) يحصل (٩) وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث فاضرب (٣٦) في (٥) يحصل جزء السهم (١٨٠) فاضربه في أصلها (٢٤) يحصل تصحيح المسألة (٤٣٢٠) ثم اضرب نصيب كل وارث من المسألة في جزء السهم يحصل نصيبه من التصحيح - فإذا أردت تقيطها فليكن وضعها في الجدول هكذا

ثم انظر تر - أنا وضعنا ذوى الإرث

فأجدول الأول طولاً وفي الثاني أسمهم
وفي رأس الجدول الثالث مخرج القيراط (٢٤)
ثم قسمنا المصحح وهو (٤٣٢٠) على

مخرج القيراط فكان خارج القسمة (مائة وثمانين) فهي قيراط المسألة أي ثلث
ثمنها وقد وضعناه فوق قوس المخرج ثم حللناه إلى أضلاعه فوجدنا هاستين
وثلاثة أو ثلاثين وستة - أو خمسة وأربعين وأربعة - أو عشرة وستة وثلاثة -
والأخيرة هي المعتبرة لأنه كما صغرت الأضلاع سهل العمل فوضعناها في رؤوس
الأضلاع

التصحيح ٤٣٢٠				٢٤	١٠	٢	٣
زوجات ٤	٥٤٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠
بنات ١٨	٢٨٨٠	١٦	٠	٠	٠	٠	٠
جدات ١٥	٧٢٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠
أعام ٦	١٨٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٠

ثم انظر تر - أنا وضعنا ذوى الإرث

فأجدول الأول طولاً وفي الثاني أسمهم
وفي رأس الجدول الثالث مخرج القيراط (٢٤)
ثم قسمنا المصحح وهو (٤٣٢٠) على

مخرج القيراط فكان خارج القسمة (مائة وثمانين) فهي قيراط المسألة أي ثلث
ثمنها وقد وضعناه فوق قوس المخرج ثم حللناه إلى أضلاعه فوجدنا هاستين
وثلاثة أو ثلاثين وستة - أو خمسة وأربعين وأربعة - أو عشرة وستة وثلاثة -
والأخيرة هي المعتبرة لأنه كما صغرت الأضلاع سهل العمل فوضعناها في رؤوس
الأضلاع

الأضلاع التالية وقد منّا الكبر فالأكبر ثم قسمنا حصّة الزوجات وهي
 (٥٤٠) على أقل الأضلاع وهو ثلاثة فخرج مائة وثمانون ولم ينكسر شيء فوضعنا
 صفرا تحت الثلاثة - ثم قسمنا المائة والثمانين على ما قبل الثلاثة وهو الستة
 فخرج ثلاثون ولم ينكسر شيء فوضعنا صفرا تحت الستة - ثم قسمنا الثلاثين
 على العشرة فخرج ثلاثة ولم ينكسر شيء فوضعنا صفرا تحت العشرة وأثبتنا
 الثلاثة تحت الأربعة والعشرين إذ هي قراريط صحيحة فهي حصّة الزوجات
 وهكذا العمل في حصص بقية الورثة .

ولاحاجة هنا إلى الإمتحان لعدم الكسر - وهذا لأننا اختصرنا الجدول
 ووضعنا كل فريق في مربع واحد - ولو أنّا وضعنا كل وارث في مربع واحد لظهر
 الكسر في خارج القسمة لكن لا نتسع له الصفحة .

المثال الثاني : زوجتان وست جدات وعشر بنات وسبعة أعمام مسألهم
 كذلك من أربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس
 أربعة وللبنات الثلثان ستة عشر وللأعمام الباقي واحد - وبين الزوجات
 وسهامهن التباين فتحفظ الرؤس (اثنتين) وبين الجدات وسهامهن التوافق
 بالنصف فتحفظ نصف الرؤس (ثلاثة) وبين البنات وسهامهن التوافق
 بالنصف فتحفظ نصف الرؤس (خمسة) وبين الأعمام وسهامهم التباين
 فتحفظ الرؤس (سبعة) ثم اطلب النسبة بين المحفوظات تجدّها التباين
 فاضرب اثنين وثلاثة بستة فاضربها في خمسة بثلاثين فاضربها في السبعة
 يخرج جزء السهم (مائتان وعشرة) فاضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين
 يخرج التصحيح خمسة آلاف وأربعون فاضرب نصيب كل وارث في جزء

DLV

وبعد التصحيح ومعرفة حصة كل وارث يأتي دور العمل في تقييدها - فاقسم
التصحيح على مخرج القيراط (٢٤) لتخرج قيراط المسألة (٢١٠) مائتان وعشرة
فخلة إلى أضلاعه وهي عشرة - سبعة - ثلاثة - واقسم حصة كل وارث إن شئت
على القيراط وإن شئت على أضلاعه وهو الأسهل تخرج حصة كل وارث قيراط -
ولتظهر حصص الورثة مع الاجتماع والافراد ينبغي أن تكون صورة الجدول
مع احتسابه موفية بذلك كهذه الصورة.

۰	۰	۰	۱	۳	۳۱۵	۳۳۰	۳	زوبستان
۲	۴	۳	۰	۴	۱۴۰	۸۴۰	۴	چدات
۰	۰	۳	۱	۱۳	۳۳۶	۳۳۶۰	۱۳	بنات
۰	۰	۱	۰	۱	۴۱	۴۱۰	۱	آغام

الحاصل على ذلك الضلع واحفظ الخارج ثم اضرب ما للفرد تحت الضلع
الذي قبله في عدد فريقه واجمع الخارج الى الحاصل ثم اقسام المجموع على ذلك
الضلع واحفظ الخارج ثم اضرب ما لكل فرد تحت الضلع الذي قبله في عدد
فريقه واجمع الحاصل الى الخارج المحفوظ ثم اقسام المجموع على ذلك الضلع
واجمع الخارج بالقسمة الى المتحصل من ضرب ما للفرد من الصحيح في فريقه
فان ساوى المجموع مخرج القيراط فالعملية صحيحة وإلا فلا

المثال الثالث: زوج وثلاث جدات وخمس شقيقات والتركه عقار
أو نحو - فأصلها ستة ويقول إلى ثمانية للزوج النصف ثلاثة وللجدات
السدس واحد وللشقيقات الثلثان أربعة وبهن الجداد وسمهن السباين
فاحفظ

فاحفظ الرؤس (ثلاثة) وبين الشقيقات وسهما مهن التباين فاحفظ
 الرؤس (خمسة) وبين الثلاثة واخمسة التباين فاضرب أحد هما في الآخر
 يخرج جزء السهم خمسة عشر فاضربه في المسألة بعوطها تصح من مائة
 وعشرين فاضرب سهام كل من الورثة في جزء السهم يخرج نصيبه من التصحيح
 فيكون للزوج خمسة وأربعون وللجدات خمسة عشر وللشقيقات ستون -
 ثم اقسام التصحيح على مخرج القيراط (٢٤) يخرج قيراط المسألة (خمسة)
 فاسم عليه سهام كل فريق من التصحيح يخرج حصته قراريط ١٠ فللزوج من
 التصحيح خمسة وأربعون اقسما على قيراط المسألة (خمسة) يخرج حصته
 تسعة قراريط وللجدات خمسة عشر سهما على (خمسة) بثلاثة قراريط
 وللشقيقات ستون سهما على (خمسة) باثني عشر قيراطا وهكذا تكون
 قيراط المسألة ٥ القيراط

التصحيح والزوج

٥	٢٤	١٢٠	٥
١	٩	٤٥	زوج
١	٣	١٥	جدات - ٣
١	١٢	٤٠	شقيقات - ٥

المثال الرابع في المناسخت لثلاثة أموات الكمات
 الأول عن ابني أخوين شقيقين - وترك عقارا - فمسألة
 من اثنين لكل واحد سهم - ثم لم تقسم التركة حتى
 مات أحد هما عن الآخر وعن زوجة وبنتين فمسألة من أربعة وعشرين
 للزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشر لكل واحد ثمانية - والباقي خمسة لابن
 عم - وسهما من الأولى يباين مسألة فتضرب مسألة في الأولى ومخاضل
 الضرب تصح جامعة المسألتين - ومن له شيء من الأولى يضرب في جزء
 سهما وهو جميع الثانية (٢٤) ومن له شيء من الثانية يضرب في جزء
 (١) هذه المناسخة واقعة فعلا استلت عنها وليست مفروضة للتمثيل فحسب .

المبحث الثاني: أمثلة التطبيق على قسمة نحو العقار على مخرج القيراط
بالطرق الثلاث

٥٨٩

سهمها وهو سهم الميت الثاني من الأولى فلا ين الأخر من الأولى سهم في (٢٤)
بأربعة وعشرين وله من الثانية خمسة في (١) بخمسة مجتمعة له (٢٩) وللزوجة
من الثانية ثلاثة في (١) بثلاثة ولكل من البنيتين ثمانية في (١) بثمانية - ثم
لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنيتين عن المسألة وهم أمها وأختها وابن
عم أبيها - فسألتها من ستة للأُم الثلث اثنان وللأخت النصف ثلاثة ولابن
عم أبيها الباقي واحد وسهامها من جامعة الأوليين ثمانية توافق مسألتها بالنصف
فيضرب نصف مسألتها بثلاثة في كامل الجامعة (٤٨) فتصبح جامعة المسائل
الثلاث من (١٤٤) فمن له شيء من الجامعة الأولى أخذه مضروبا في جزئ سهمها
وهو (٣) وفق المسألة الثالثة ومن له شيء من المسألة الثالثة أخذه مضروبا
في (أربعة) وفق سهام مورثه من الجامعة الأولى - فللأم منها ثلاثة في ثلاثة
ولها من الثالثة اثنان في أربعة بثمانية يجتمع لها في الجامعة الثانية (١٧) وللأخت
من الجامعة الأولى ثمانية في (٣) بأربعة وعشرين ومن الثالثة ثلاثة في (٤)
بأثنى عشر يجتمع لها في الجامعة الثانية (٣٦) ولابن عم أبيها من الجامعة الأولى
تسعة وعشرون في (٣) بسبعة وثمانين وله من الثالثة واحد في (٤) بأربعة
يجتمع له في الجامعة الثانية (٩١) وهذه صورتها

ثم بعد كل

م - أولى	٢	م - ثانية	٢٩	٤٨	م - ثالثة	٢	١٤٤	٢٤	٢	٢٩	٤٨	٢	٢٤	٢
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

ما تقدم إن شئت
فاقسم التصحيح
على مخرج القيراط (٢٤) لم يخرج
قيراط المسألة (٢) فاقسم

عليه

عليه حصص الورثة تخرج قيراط وإن شئت فاعل بالوفق بين عدد التصحيح والمخرج ورد كلا العددين إلى وفقهما واقسم وفق التصحيح على وفق المخرج وعلى خارج القسمة اقسام سهام كل من الورثة تخرج قيراط - وحيث إن العددين متوافقان بثلاث الثمن فثلاث ثمن المخرج (واحد) وثلاث ثمن التصحيح (ستة) وستة على واحد بستة فاقسم على الستة نفسها (١) احصة كل وارث من الجماعة الثانية يخرج له ما تراه مرسوما في هذا الجداول فامتحت المخرج فهو قيراط صحيح وامتحت قيراط المسألة في الجدول الأخير فهو كسر منسوب إليه فافهم هذا وقس عليه غيره واختبر فهمك بإجراء التطبيق على ما ذكر تفهم ما لم يذكر فإن العبرة بالفهم والتطبيق لا بالفهم فقط

كيفية العمل فيما إذا خرج كسر في قيراط المسألة

وبهذا تنتهي أمثلة التطبيق وكيفية العمل فيما إذا خرج قيراط المسألة أو الجماعة صحيحا وأما إذا وقع فيه كسر فكيفية العمل أن تنظر في نوع مخرج ذلك الكسر والنسبة إلى مخرج القيراط فإذا كان الكسر (١٢) فالإثنين عشر نصف مخرج القيراط فاضرب المسألة أو الجماعة في (٢) مخرج النصف وإذا كان الكسر (٨) فالثمانية ثلث المخرج فاضرب المسألة في مخرج الثلث (ثلاثة) وإذا كان الكسر (٢) فالستة ربع المخرج فاضرب المسألة في مخرج الربع (أربعة) وإذا كان الكسر (٣) فالثلاثة ثمن المخرج فاضرب المسألة في مخرج الثمن (ثمانية) وهكذا - ثم اقسام حاصل الضرب على مخرج القيراط (٢٤) ينتج قيراط المسألة فحله إلى اضلاعه - ثم اضرب أيضا سهام كل وارث في مخرج ذلك الكسر واقسم (١) لأن الخارج بالقسمة على الواحد هو المقسوم نفسه إذا لا أثر للقسمة على الواحد كما لا أثر للقسمة

حاصل الضرب على الأضلاع إن كانت ولا فعلى الخارج نفسه يخرج نصيب كل وارث قراريط .

وإذا كان بين التصحيح ومخرج القيراط توافق وآثرت العمل بالوفق لأنه أسهل وأخصر فاقم وفقهما مقامهما واقسم وفق المصحح على وفق المخرج . فإن حصل كسر في خارج القسمة فانظر إلى نوع ذلك الكسر بالنسبة إلى وفق المخرج لا إلى المخرج نفسه واضرب وفق المصحح في مخرج ذلك الكسر ثم اقسم حاصل الضرب على وفق المخرج ينتج قيراط المسألة - ثم اضرب لكل وارث سهمه من المصحح في مخرج ذلك الكسر أيضا واقسم الحاصل على قيراط المسألة إن لم يكن له أضلاع ولا فعلى أضلاعه يخرج نصيب كل وارث قراريط .

واليك من أمثلة التطبيق ما تصح به القاعدة - المثال الأول : زوج وأبوان وثلاثة بنين وبت - والركة عقار - أصلها اثنا عشر لوجود الربع والسدس - وجزئ سهمها (٧) وتصح من (٨٤) فقسمتها المصحح على مخرج القيراط (٢٤) فخرج ثلاثة وانكسر (١٢) وهي نصف المخرج فضربنا المصحح في مخرج النصف (٤) فخرج (١٢٨) فقسمتها على (٢٤) فخرج قيراط المسألة صحيحا (٧) فضربنا حصة الورثة في مخرج النصف أيضا (٤) ووجدنا حواصل الضرب تحت حاصل المصحح في الجدول الثالث من صورتها الآتية كل حصة في مقابل مسبقها إلا يصاح - ثم قسمنا حصة كل وارث على قيراط المسألة (٧) فخرج للزوج (٢) قراريط والاب (٤) ولكل ابن قيراطان وستة أسباع القيراط والبت (١) قيراط وثلاثة أسباع القيراط - وامتحان صحة العمل بجمع ما تحت القيراط وقسمه عليه وضم الحاصل إلى ما تحت المخرج فإن ساوى المخرج

المبحث الثاني :
٥٩٢ كيفية العمل فيما اذا خرج كسر في قيراط المسألة

المخرج صحة العملية - فانظر ترأنا جمعنا ما تحت القيراط فكان المجموع (٢١)
فقسمنا هاهنا عليه فنخرج ثلاثة فجمعنا إلى ما تحت المخرج فكان المجموع مساويا
للمخرج وذلك علامة الصحة - وهذه صورتها

حوصل مخرج قيراط
مخرج النكسر - ٢ - المخرج القيراط المسألة

العمل بالوقف

المصحح	٨٤	١٢٨	٢٤	٧
زوج	٢١	٤٢	٢	٠
أب	١٤	٢٨	٤	٠
أم	١٤	٢٨	٤	٠
ابن	١٠	٢٠	٢	٦
ابن	١٠	٢٠	٢	٦
ابن	١٠	٢٠	٢	٦
بنت	٥	١٠	١	٣

واذا أردت العمل بالوقف في هذه المسألة فانظر
بين مصححها وبين مخرج القيراط ترأنا بينهما
توافقا بالربع فربع المصحح (٢١) وربع المخرج
(٦) فأقم الوقفين مقام المصحح والمخرج وضع
وفق كل منهما فوقعه - واقسم وفق المصحح على

وفق المخرج يخرج (٣) وينكسر (٣) والثلاثة نصف الوقف فاضرب وفق
المصحح في مخرج النصف (٢) يحصل (٤٢) فضعه في أعلى الجدول الثالث
ثم اقسما على وفق المخرج (٦) ينتج قيراط المسألة (٧) فضعه أعلى الجدول
الخامس وأما سهام الورثة من المصحح فأبقها على ما هي عليه - ثم اضرب

مخرج النكسر - ٢ - الحاصل المخرج قيراط
٢١ الوقف المسألة

المصحح	٨٤	١٢٨	٢٤	٧
زوج	٢١	٤٢	٢	٠
أب	١٤	٢٨	٤	٠
أم	١٤	٢٨	٤	٠
ابن	١٠	٢٠	٢	٦
ابن	١٠	٢٠	٢	٦
ابن	١٠	٢٠	٢	٦
بنت	٥	١٠	١	٣

سهم كل وارث من المصحح في مخرج النصف
وضع الحاصل في الجدول الثالث مقابله
للايضاح أيضا ثم اقسمه على قيراط المسألة
يخرج لكل منهم ما تراه مرسوما في جدولها هذا
- المثال الثاني : روحبان وأم وشقيقة وثلاثة
إخوة لأم - والركة عقار - أصلها (١٢) لوجود
الربع والسادس وتعمل إلى (١٥) وجزءها

(٦) وتصح من (٩٠) فإذا قسمنا المصحح على مخرج القيراط خرج ثلاثة وانكسر
 (١٨) والثمانية عشر ثلاثة أرباع المخرج فنضرب المصحح (٩٠) في مخرج الربع
 (٤) يحصل (٣٦٠) نقسمها على مخرج القيراط (٢٤) ينتج قيراط المسألة (١٥)
 نحله إلى ضلعيه - ثلاثة - خمسة - ثم نضرب سهام كل وارث من مصصح
 المسألة في مخرج ذلك الكسر (٤) ونقسم الحاصل على أضلاع القيراط فنخرج
 لكل وارث نصيبه قاريط. وهذه صورتها بحذف جدول الحواصل للاختصار
 وإذا علمنا بالوفق في المسألة هذه نجد أن

مخرج المنكسر - ٤ - المخرج القيراط (١٥)
 التصحيح ٩٠ ٢٤ ٥ ٣

٩	٢	٢	٠	زوجة
٩	٢	٢	٠	زوجة
١٢	٣	١	٠	أم
٣٦	٩	٣	٠	شقيقة
٨	٢	٠	٢	أخ لأمر
٨	٢	٠	٢	أخ لأمر
٨	٢	٠	٢	أخ لأمر

التصحيح يوافق المخرج بالنصف فنصف المصحح
 (٤٥) ونصف المخرج (١٢) فإذا قسمنا وفق المصحح
 على وفق المخرج خرج (٣) وانكسر (٩) والتسعة
 ثلاثة أرباع وفق المخرج فنضرب وفق المصحح
 في مخرج الربع (٤) يحصل (١٨٠) مائة وثمانون
 نقسمها على وفق المخرج (١٢) ينتج قيراط المسألة

مخرج المنكسر - ٤ - قيراطها
 الوقان ٤٥ - ١٢ - التصحيح ٩٠ ٢٤ ٥ ٣

٩	٢	٢	٠	زوجة
٩	٢	٢	٠	زوجة
١٢	٣	١	٠	أم
٣٦	٩	٣	٠	شقيقة
٨	٢	٠	٢	أخ لأمر
٨	٢	٠	٢	أخ لأمر
٨	٢	٠	٢	أخ لأمر

(١٥) نحله إلى ضلعيه - ثلاثة - خمسة ثم نضرب
 سهام كل وارث من التصحيح في مخرج ذلك الكسر
 (٤) ونقسم الحاصل على أضلاع القيراط فنخرج
 لكل منهم ما هو مرسوم في صورتها هذه.
 المثال الثالث: أربع زوجات - وأربع
 جدات - وأربعة أخوة لأمر - وأربعة أعمام - أصلها
 (١٢) وجزء سهمها (٤) وصحت من (٤٨) ففسمنا

المصحح على مخرج القيراط فخرج قيراط المسألة صحيحا (٢) فلم نحتاج الى اجراء عملية الضرب المذكورة بل قسمنا عليه حصص الورثة فخرج للزوجات (٦) ستة قيراط لكل واحدة قيراط ونصف قيراط - وللجدات أربعة قيراط لكل واحدة قيراط - وللأخوة لأم ثمانية لكل واحد قيراطان - وللأعمام ستة لكل واحد قيراط ونصف وهذه صورتها

جزء السهم - ٤ - القسمة المخرج قيراطها

أصل المسألة	١٢	٤٨	٢٤	للزوجة
زوجات ٤	٣	١٢	٦	١٢
جدات ٤	٢	٨	٤	١
أخوة لأم ٤	٤	١٢	٨	٢
أعمام ٤	٣	١٢	٦	١٢

والتوافق بين المصحح والمخرج بثلاث الثمن
فثلث ثمن المصحح (٧) وثلث ثمن المخرج (١)
واثنان على واحد باثنين إذ لا أثر للقسمة ولا
للضرب على الواحد فتكون قسمة حصص الورثة

على (٢) وفق المصحح وتكون النتيجة مساوية لما ذكر كما مر نظير ذلك.

المثال الرابع: أربع زوجات - وأمر - وشقيقة - وأخوان لأم وأخت - أصلها بالعدل (١٥) وجزء سهمها (١٢) وصحت من (١٨٠) لكل زوجة (٩) أسهم - وللأم (٢٤) سهمًا وللشقيقة (٧٢) سهمًا ولكل أخ لأم (١٢) ولأختهم (١٢) أيضا إذ لا تفاضل بين الأخوة لأم وهكذا تكون صورتها

حواصل مخرج - قيراطها

مخرج المنكسر - ٢ - الضرب القيراط أصلها

القسمة	١٨٠	٢٤٠	٢٤	٣٥
زوجة ٩	٩	١٨	١	١٠
زوجة ٩	٩	١٨	١	١٠
زوجة ٩	٩	١٨	١	١٠
زوجة ٩	٩	١٨	١	١٠
أمر ٢٤	٢٤	٤٨	٣	١٠
ق ٧٢	٧٢	١٤٤	٩	٣٥
خم ١٦	١٦	٣٢	٢	٢٠
خم ١٦	١٦	٣٢	٢	٢٠
ختم ١٦	١٦	٣٢	٢	٢٠

تأمل - كيف علمنا أن الأثر لنا تحويل هذه المسألة
الى مخرج القيراط فانكسر قيراطها حيث قسمت -
مصحيحها على مخرج القيراط فخرج (٧) وانكسر
(١٢) وهي نصف المخرج - ترأنا ضربنا المصحح
في مخرج المنكسر (٢) فخرج (٣٢٠) فوضعتنا

الخارج أعلى جدولها الثالث ثم قسمناه على مخرج القيراط فنتج قيراطها صحيحا (١٥) وضربنا أيضا حصص الورثة في مخرج ذلك الكسر ووضعنا خارج الضرب تحت حاصل ضرب المصحح فيه كل حصة في مقابل مستحقها - ثم قسمنا حصصهم على أصلاص القيراط وهي (٣) - (٥) فخرج لكل زوجة قيراط وخمس قيراط ولأُم ثلاثة وخمس قيراط - وللشقيقة تسعة وثلاثة أخماس القيراط ولكل من الاخوة لأم قيراطان وثلاثة أخماس قيراط.

والعمل بالوفيق أن تظهر بين المصحح والمخرج في أي جزء توافقا - وكلما دق مخرج الوفق كان أخضر وأسهل - فتجد أنهما توافقا بالربع فربع المصحح (٥) وربع المخرج (٦) فأقم الوفقين مقام المصحح والمخرج - وضعهما فوقهما ثم اقسام وفق المصحح على وفق المخرج يخرج (٧) وينكسر (٣) والثلاثة بالنسبة إلى وفق المخرج نصفه فاضرب وفق المصحح في مخرج النصف يحصل (٩) اقسامها على وفق المخرج ينتج قيراطها (١٥) أيضا فحلله إلى ضلعيه (٣ - ٥) ثم اضرب مخرج المنكسر - ٢ - قيراطها (١٥) الوفقان - ٢٥ - ٦ - اقسامها

القسمة	٢٥	٦	٢	١
جدة	٩	١	١	١
جدة	٩	١	١	١
جدة	٩	١	١	١
جدة	٩	١	١	١
أم	٢٤	٢	١	١
ق	٧٢	٩	٣	١
خم	١٦	٢	٠	٢
خد	١٦	٢	٠	٢
ختم	١٦	٢	٠	٢

الحاصل على ضلعي القيراط يخرج نصيب كل منهم قيراط وانظر صورتها هذه بحذف جدول

الحواصل.

واعلم أن طريقة القسمة على الأصلاص التي ذكرناها سواء في قسمة المعدود من التركات أو في تقريب المسائل في نحو العقار هي الطريقة المشهورة وقد أوضحناها غاية الايضاح فهي كافية لمن

حقها ووعاها - وحرصا على أن لا تنفوتنا فائدة نذكر بإيضاح أيضا طريقة أخرى
استخرجها العلامة أبو بكر بن شهاب العلوي رحمه الله تعالى ذكرها في كتابه
الجليل المسمى (فتوحات الباعث) شرح تقرير المباحث وقال أنها تكون
أسهل في كثير من المسائل

إيضاح طريقة العلامة ابن شهاب

وهي أن تقسم المصحح على عدد التركة إن كانت معدودة - أو على مخرج
القيراط إن كانت عقارا - وتضع الخارج فوق قوس عدد التركة - أو فوق
قوس مخرج القيراط ثم تحله إلى أضلاعه وتقسعه أيضا على الأكبر منها ثم على
الذي يليه حتى تنتهي الأضلاع وتضع خارج القسمة على كل ضلع فوق قوس
ذلك الضلع - ثم تقسم كل نصيب من المصحح على قيراط المسألة الموضوع
فوق قوس المخرج - أو على العدد الخارج لواحد التركة الموضوع فوق قوسها -
وتثبت ما خرج بالقسمة للواحد من أيهما صحيحا من ذلك النصيب تحت
عدد التركة أو مخرج القيراط في المربع المختص بصاحب ذلك النصيب ثم
تقسم ما فضل من النصيب إن وجد على ما رسم فوق قوس أول ضلع بعده
(١) إن شئت قسمت وأثبت الخارج بالقسمة كما ذكر - وإن شئت أسقط قيراط المسألة أو العدد
الخارج لواحد التركة من النصيب حتى لا يبقى شيء أو يبقى ما لا يمكن إسقاطه - وأثبت عدد
الاستقاط الصحيحة تحت ذلك العدد - وكذا الشأن في قسمة المتبقى على الأضلاع وأثبت
الخارج بالقسمة أو الاستقاط بعكس الطريقة السابقة فإن الإثبات فيها يكون لما لا ينقسم
على أحد الأضلاع والقسمة تبدأ فيها بأخر الأضلاع وأصغرهما لا كما في هذه الطريق والقسمة
بالاستقاط هو ما جرى عليه صاحب هذه الطريق .

وتثبت

المبحث الثاني: إيضاح طريقة العلامة ابن شهاب

٥٩٧

والنطبق عليها

وتثبت ما خرج بالقسمة في المربع الذي تحته - ثم تقسم ما فضل ان كان على ما رسم فوق الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة - ثم ما رسم تحت مخرج القيراط - أو تحت عدد التركة فهو قراريط - أو أحاد من التركة - وما رسم تحت كل ضلع فهو كسر بعدده ما قبله منتسب - ومجموع الصالح والكسور هو النصيب من مخرج القيراط - أو عدد التركة

ولنتضح هذه الطريق نطبق عليها المثالين، مثال في القسمة على مخرج القيراط ومثال في القسمة على عدد التركة - المثال الأول في القسمة على مخرج القيراط - نقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة - وأركانها سبع بنات وخمس جدات وأربع زوجات وتسعة أعنام - وأصلها أربعة وعشرون - وتصح من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين لعموم التباين بين الرؤس - وجزء سهمها الى ومائتان وستون - وقد ذكرناها آخر باب التصحيح فانظر ههنا ان شئت أو تأمل صورتها

هذه تغنك بإذن الله

جزء السهم - ١٢٠ التصحيح									
مسألة - ١٢٠ - حفظ الفرد - ١٢٠ - حفظ الفرد - ١٢٠									
٣	٦	٧	١٠	١٢	١٦	٢٨٨٠	٣٠٠٠٠	١٦٠	١٢٠
٠	٠	٦	٢	٢	١٦	٢٨٨٠	٣٠٠٠٠	١٦٠	١٢٠
٠	٠	٠	٨	٠	٤	١٠٠٨	٥٠٠٤٠	٤	٥
٠	٣	٣	٧	٠	٣	٩٤٥	٢٧٨٠	٣	٢
٢	٤	٠	١	٠	١	١٤٠	١٢٢٠	١	٩

وتأمل أيضاً - كيفية العمل - فإننا - بعد الانتهاء من تصحيح المسألة واعطاء كل فريق بل وكل فرد من الورثة سهامه من التصحيح - قسمنا التصحيح على مخرج القيراط فخرج قيراط المسألة (١٢٢٠) فوضعناه فوق قوس المخرج - ثم حللناه الى أضلاعه وهي عشرة - سبعة - ستة ثلاثة - ووضعنا كل ضلع في

رأس جدول وقد منّا الأكبر فالأكبر - ثم قسمنا ذلك القيراط على الأكبر من
الأضلاع وهو (١٠) فخرج بالقسمة (١٢٦) فوضعتها فوق قوس العشرة -
ثم قسمناها على الضلع الذي يليه وهو (٧) فخرج (١٨) فوضعتها فوق قوس
السبعة ثم قسمنا الثمانية عشر على الضلع الذي يليه وهو (٢) فخرج (٣) -
فوضعتها فوق قوس الستة ثم قسمناها على الضلع الأخير وهو (٣) فخرج (١)
فوضعه فوق قوس الثلاثة .

ثم بعد هذا قسمنا نصيب كل فريق على قيراط المسألة فمضت القسمة ولم
ينكسر شيء فخرج للبنات (١٦) قيراطا - وللجدات (٤) قيراطا - وللزوجات
(ثلاثة) قيراطا - وللأعمام (١) قيراطا لكن بقيت الأنصباء مشتركة - فلما قسمنا
نصيب الفرد من كل فريق على قيراط المسألة ثم على الأعداد التي فوق أضلاع خرج
نصيب الفرد على حدته وظهر الكسر في الأنصباء - وبدأنا بحصة إحدى البنات
وهي كانت رها في الجدول (٢٨٨٠) فقسمناها أولاً على قيراط المسألة وهو (١٢٦٠)
فخرج باسقاطه من النصيب مرتين (٢٥٢٠) فأنبتنا عدد مرات الاسقاط وهو
اثنتان تحب الأربعة والعشرين - وبقي من النصيب أقل من القيراط وهو (٣٦٠)
فقسمناها على ما رسم على أول ضلع وهو عشر القيراط (١٢٦) فخرج باسقاطه
مرتين من باقي النصيب اثنتان واثنتان وخمسون فأنبتنا عدة مرات الاسقاط
وهي اثنتان وبقي من النصيب (١٠) فقسمناها على ما رسم على ثاني ضلع وهو سبع
العشر (١٨) فخرج ستة فأنبتنا هاتحتة ولم يبق شيء - ثم أخذنا حصة إحدى
الجدات فلم تنقسم على القيراط لأنها أقل منه - فقسمناها على ما رسم فوق أول
ضلع وهو عشر القيراط (١٢٦) فخرج (٨) ولم يبق شيء - وعلى هذا النمط

قسمنا الانصباء الباقية فخرج بهذه القسمة لكل بنت قيراطان وعشران وستة
اسباع عشر القيراط عبارة عن (قيراطين وسبعي قيراط) ولكل جدة ثمانية عشر
القيراط عن (اربعة أخماس القيراط) ولكل زوجة سبعة أعشار القيراط وثلاثة
اسباع عشر القيراط وثلاثة أسداس سبع عشر القيراط عن (ثلاثة أرباع القيراط)
ولكل عم عشر قيراط وأربعة أسداس سبع قيراط وثلاثة سدس سبع عشر القيراط -
والكل عبارة عن (تسع قيراط).

والامتحان يكون في مثل هذه الصورة: بضرب ما رسم تحت آخر ضلع
لل فرد في عدد فريقه وقسم المتحصل على ذلك الضلع وضرب خارج القسمة إلى
المتحصل من ضرب ما للفرد من كل فريق في عدد فريقه تحت الضلع الذي قبله وقسم المجموع
على ذلك الضلع وهكذا إلى آخر القاعدة المتقدم بيانها - فإذا غلت بما ذكر تحصل
تحت الضلع الأخير (١٨) في أثلاث سدس سبع عشر قيراط - وإذا قسمتها
على الثلاث حصل ستة في أسداس سبع عشر قيراط - فاجمعها إلى المتحصل
مما تحت الضلع الذي قبله تجتمع أربعة وخمسون هي أسداس سبع عشر قيراط
وإذا قسمتها على الستة حصل تسعة هي أسباع عشر قيراط - فاجمعها إلى المتحصل
مما تحت الضلع الذي قبله يجتمع ثلاثة وستون هي أسباع عشر قيراط - فإذا
قسمتها على السبعة حصل تسعة هي أعشار قيراط - فاجمعها إلى المتحصل مما
تحت الضلع الأول تجتمع مائة هي أعشار قيراط - فإذا قسمتها على العشرة
حصل عشرة قيراط - فاجمعها إلى المتحصل ما للفرد من صحيح القيراط تجتمع
أربعة وعشرون - وحينئذ فالعمل صحيح .

المثال الثاني : في القسمة على عدد التركة وهو مثال في المناسخة لأربعة

أموات مات الأول عن زوج وأختين شقيقتين وأختين لأُم - وترك خمسة وسبعين ديناراً - فمساأته من ستة وتعول إلى عشرة - وهي أم الزوج - للزوج النصف ثلاثة وللأُم السدس واحد وللشقيقتين الثلثان أربعة وللأختين لأُم الثلث اثنان - ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الأُم عن أبوين ومن في المسألة وهن أربع بنات - فمساأتهما من ستة لكل من الأبوين السدس وللبنات الثلثان لكل بنت سهم - وسهم الأُم من الأولى يباين مساأتهما فتضرب مساأتهما في الأولى تبلغ جامعتهما - ستين - ثم له شيء من الأولى ضرب له في جزء سهمها وهو جميع الثانية (٦) ومن له شيء من الثانية ضرب له في جزء سهمها وهو سهم الأُم من الأولى فيكون للزوج من الأولى في الجامعة (١٨) ولكل من الأبوين من الثانية في الجامعة (١) ولكل شقيقة من الأولى والثانية في جامعتهما (٣) ولكل أخت لأُم من الأولى والثانية في جامعتهما (٧) ثم لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى الشقيقتين عن زوج وأختين لأب ومن في المسألة وهن أختان لأُم وأخت شقيقة و جدة فمساأتهما بالعدل من عشرة ويضرب رأسى الأختين لأب في عشرة من عشرين لكل من الأختين لأُم اثنان وللشقيقة ستة وللزوج مثلهاو للجدّة اثنان ولكل من الأختين لأب واحد وسهام الشقيقة من الجامعة (٣) لأن تقسم على مساأتهما (٢٠) وتباينها فتضرب مساأتهما في الجامعة الأولى تبلغ الجامعة الثانية (١٢٠٠) ثم من له شيء من الجامعة الأولى أخذه مضر وبافي جزء سهمها وهو جميع المسألة الثالثة (٢٠) ومن له شيء من المسألة الثالثة أخذه مضر وبافي سهام مورثه (٣) ثم لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى الأختين للأُم عن زوج ومن في المسألة من الوراثات وهن أخت لأُم وشقيقة و جدة فمساأتهما بالعدل من ثمانية للأخت لأُم

الموضوع فوق قوس التركة ووضعنا الخارج تحت التركة إذ هو أعداد صحيحة -
ثم قسمنا المتبقى على العدد الموضوع فوق قوس الضلع الأول ووضعنا الخارج
تحت ذلك الضلع إذ هو كسور - ثم قسمنا المتبقى - حيث وجد - على العدد الموضوع
فوق قوس الضلع الثاني ووضعنا الخارج تحت ذلك الضلع أيضا - وإذا لم يكن
قسمة حصة على عدد قسمناها على ما بعده فحصة الزوج في الأولى من الجماعة
وهي (١٤٤٠) قسمناها على (٦٤) العدد الموضوع فوق قوس التركة فخرج (٢٢)
فوضعناها تحت عدد التركة إذ هي عدد صحيح - ثم قسمنا المتبقى وهو (٣٢) على
(٨) وهو العدد الموضوع فوق قوس الضلع الأول فخرج (٤) فوضعناها تحت
نفس الضلع المقسوم عليه إذ هي كسور - ولم يبق شيء فخرج للزوج المذكور من التركة
اثنان وعشرون ديناراً وأربعة أثمان دينار - وهكذا أعلننا في قصة سهام بقية
الورثة على الأعداد المذكورة - فسهام الأخت التي هي شقيقة في الأولى والثالثة
وبنت في الثانية وأخت لأُم في الرابعة هي كما تراها (١٤٣) فلها من التركة اثنان
وعشرون ديناراً وثلاثة أثمان دينار وثلاثة أثمان ثمن الدينار - وسهام الأخت
لأُم في الأولى والثالثة وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة (٩١٣) فلها أربعة
عشر ديناراً وثمان ديناراً وثمان ثمن الدينار - وسهام الأب في الثانية (٨٠) فله دينار
وثمان دينار - وسهام الأُم في الثانية التي هي جده والثالثة (٢٦٧) فلها أربعة دنانير
وثمان دينار وثلاثة أثمان الثمن - وسهام الزوج في الثالثة (٣١٢) فله أربعة دنانير
وسبعة أثمان دينار - وسهام كل من الأختين للأب في الثالثة (٥٢) فكل منهما
سبعة أثمان دينار وأربعة أثمان ثمن الدينار - وسهام الزوج في الرابعة (٢٤٩) فله
من التركة ثلاثة دنانير وسبعة أثمان دينار وثمان ثمن الدينار.

بيان قسمة الكسور في التركات وفيه ثلاث طرق ٦٠٣

واختبار العملية أن تجمع ماتحت الضلع الأخير (١) فتجده (١٦) هي اثنان
الثلث فنتقسمها عليه يخرج اثنان - هما ثمانان تجتمعها إلى ماتحت الضلع الذي قبله
وهو (١) أيضا يجتمع أربعون ثمانا تنقسمها على الثمانية يخرج خمسة صحيحة تجتمعها
إلى الأعداد الصحيحة تحت التركة فيساوي المجموع التركة - وبذلك تعلم صحة
العملية .

المبحث الثالث في بيان قسمة الكسور في التركات - وفيه ثلاث طرق
اعلم انه قد يكون في نفس التركة صحيح وكسر أو كسر - أو تكون التركة
كلها كسور - فإن تسيرت قسمتها من غير بسط فذاك المطلوب كما في خمسة
بينين والتركة سبعة دنانير ونصف أو ثمانية دنانير وثلث فإنه يظهر بالبديهية أن
لكل ابن من السبعة والنصف - دينار ونصف ومن الثمانية والثلث دينار و
ثلثان - وإن تسيرت قسمتها بدون بسط - وكان مع الصحيح كسر أو كسور -
فاقسمها بأحدى الطريقتين الآتيتين .

الطريق الأولى أن تبسط التركة فقط من جنس كسرها أو كسورها - فإن كان
فيها (كسر مفرد) فاضرب جملة التركة في مقام الكسر أي أخرجه وضم إلى حاصل
الضرب الكسر يحصل بسط التركة - وإن كان فيها (كسر منتسب) فابسط

(١) أي فإن كان في التركة مع الصحيح كسر مفرد الخ وهو ما كان على مقام واحد (وبسطه) -
ما فوقه سواء كان واحدا نحو $\frac{1}{2}$ أو أكثر نحو $\frac{3}{4}$ فإن كان مع الكسر صحيح كما هو المراد هنا وأردت
بسطه فاضربه في المخرج وضم إليه ما فوقه فاحصل فهو البسط - وسيأتى مثاله (٢) الكسر
خمسة أقسام - مفرد - ومبعض - ومنتسب - ومختلف - ومستثنى - وقد ذكرنا منها ثلاثة؛
المفرد وقد تقدم والمختلف وسيأتى - والمنتسب ويقال المتصل والمضاف وهو ما كانت النسبة

الصحيح من جنس أصغر الكسور - بأن تضربه في مخرج أكبر الكسور - ثم تضم فيه إلى الإمام الأول ويعطى بعضه إلى بعض كأن يقال (خسة) اتساع وثلاثة أرباع التسع وثلاث ريع التسع وصورته هكذا $\frac{3}{4} \times \frac{9}{10} = \frac{27}{40}$ (وبسطه) يكون يضرب ما فوق الأمام الأول في الإمام الثاني وضم بسطه أي العدد الذي فوقه إلى الحاصل وضرب المجتمع في الإمام الثالث وجمع الحاصل إلى بسطه وهكذا - ففي المثال المذكور اضرب الخمسة في (٤) بعشرين وضم إلى الحاصل صورة الكسر ثلاثة يصير المجموع (٢٣) فاضربها في (٣) يحصل (٦٩) وضم بسط الكسر واحد يحصل (٧٠) وهو البسط المطلوب - وهذا إذا لم يكن مع الكسر المنتسب صحيح فإن كان معه صحيح مقدم عليه كما هو المفروض هنا (فبسطه) بأن تضرب الصحيح في الإمام الأول وهو ما كان جهة اليمين وتضم إليه صورة الكسر أي بسطه الذي فوقه وتضرب الحاصل في الإمام الثاني وتضم إلى حاصله صورة الكسر الذي فوقه - وهكذا - فإذا قيل أبسط (خسة وتلثين وربع الثلث) فارقها هكذا $\frac{3}{4} \times \frac{1}{2} = \frac{3}{8}$ واضرب الخمسة في (٣) يحصل (١٥) وضم إليها ما فوق الثلاثة يحصل (١٧) فاضربها في (٤) يحصل (٦٨) وضم إليها ما فوق الإمام يحصل (٦٩) وهو بسطها - وإن شئت فاضرب الصحيح في أئمة الكسر واجمع الحاصل بالضرب إلى بسط الكسر يحصل بسط الجميع - فإن قيل أبسط خمسة وتلثين وربع الثلث فارقها هكذا - $\frac{3}{4} \times \frac{1}{2} = \frac{3}{8}$ ثم اضرب الخمسة في مقام التلثين (٣) يحصل (١٥) فاضربها في مقام الربع الثلث (٤) يحصل ستون زد عليها بسط الكسر وهو تسعة يحصل بسط الجميع وهو (٦٩) والجزء الجامع (١٢) حاصلة من ضرب الإمام الأول (٣) في الإمام الثاني (٤) (وأمثاله) بقسمة البسط على أئمة الكسور فإن رجع كما كان فالبسط صحيح ولا فلا.

وأما المبعوض - ويقال له كسر الكسر وهو ما يتألف من المفرد بحيث يضرب الأول إلى الثاني والثاني إلى الثالث وهكذا والنسبة فيه إلى الإمام الأخير كنصف ثلثي ثلاثة أرباع ويكتب الكسر

الكسر إلى الحاصل - ثم تضرب المجموع في مخرج الكسر الذي هو أصغر من الأول وتضم الكسر إلى الحاصل أيضا وهكذا حتى تنتهي الكسور تحصل بسط التركة - وإن كان فيها كسر مختلف ^(١) فاضرب المصحيح في المخرج المشترك للكسور وضم هكذا $\frac{1}{2} \frac{1}{3} \frac{1}{4}$ (وسطه) بضرب ما فوق الأئمة بعينه في بعض - هذا إذا كان المنسوب كسرا فإن كان صحيحا فاضرب مجموع المنسوب بعينه في بعض في المصحيح كأن يقال أضف ثلثي ثلاثة أرباع خمسة) هكذا صورته $\frac{1}{2} \frac{1}{3} \frac{1}{4} \frac{1}{5} \frac{1}{6}$ - ففي المثال الأول اضرب الواحد في الاثنين والحاصل في ثلاثة يكن البسط (٦) وفي المثال الثاني اضرب بسط الكسر وهو ستة وخمسة يحصل البسط ثلاثون - واستخرج مخرجه المشترك بأن تضرب الأئمة بعضها في بعض كأن تضرب (٢) في (٣) والحاصل في (٤) يحصل المخرج المشترك (٢٤) وأما المستثنى فهو الكسر أو الكسور التي أخرج منها كسر أو كسور - وهو إما متقبل بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه كأن يقال (أربعة أخماس وربع الخمس إلا ثلثه وثلاثة أرباع ثلثه وصورته هكذا $\frac{4}{5} \frac{1}{4} \frac{3}{4}$ إلا $\frac{3}{4}$ منه - وإما منقطع بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه كأن يقال (ثلثان ونصف ثلث إلا تسعا ونصف تسع) وصورته هكذا $\frac{2}{3} \frac{1}{2} \frac{1}{3} \frac{1}{4} \frac{1}{5} \frac{1}{6}$ إلا $\frac{1}{4} \frac{1}{5}$ كل منهما كسر من (١) واحد (٢) الكسر المختلف ويقال له المعطوف وهو ما كان فيه الكسور غير منسوبة بعضها إلى بعض بل كل كسر مستقل ويعطف بعينه إلى بعض - والعطف يجري في جميع الكسور كما إذا قيل (خمسة تسع وثلاثة أرباع) وتكتب هكذا $\frac{5}{9} \frac{3}{4}$ وطريق بسطها أن كان من إمامين هو أن تضرب بسط كل إمام الآخر ومجموع الحاصلين هو البسط وذلك أن تقول في المثال المذكور (٥) في (٤) يحصل (٢٠) و (٣) في (٩) يحصل (٢٧) ومجموع الحاصلين وهو (٤٧) هو البسط فإن كان أكثر منهما فالطريق في بسطه أن تضرب بسط كل كسر في أئمة غيره وتجمع الحواصل يحصل البسط فلو قيل أبسط ربع ونصف وثلث إلى

الى الحاصل بسط الكسور المفروضة فالجميع بسط الصحيح مع كسوره فاقعه
 مقام التركة وضعه فوقها في الجدول الثالث^(١) وضع مخرج الكسر المفرد في رأس
 الجدول الرابع - وكذا المخرج الجامع للكسور المختلفة - وضع مخارج الكسور
 المنتسبة في الرابع وما بعده وقدم الأكبر منها فالأكبر على النحو الآتي ثم نظربين
 بسط التركة وبين التصحيح فإن كان بينهما موافقة فضع وفق كل منهما فوقه ثم
 حل التصحيح أو وفقه إلى اضلاعه إن كانت مركبا وضع الاضلاع حذاء مخرج
 الكسر أو الكسور كل ضلع في رأس جدول - ثم اضرب نصيب كل وارث في
 البسط أو وفقه واقسم الحاصل على آخر ضلع وأثبت الكسر تحت ذلك الضلع
 ثم اقسام الخارج الصحيح على الضلع الذي قبل الأخير وأثبت الكسر إن وجد أو وضع صفرا
 وهكذا فإذا فرغت من قسمة الخارج على الاضلاع فاقسمه على مخرج الكسر
 المفرد أو على المخرج الجامع للكسور المختلفة أو على أصغر مخرج من مخارج الكسور
 هكذا $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ فاضرب الواحد في الاثنين والاثنين في الثلاثة بستة ثم الواحد في
 الاربعة والاربعة في ثلاثة باثني عشر ثم الواحد في الاثنين والاثنين في الاربعة ثمانية فجملة الحواصل
 (٢٦) في البسط (ومخرجه) بان تضرب الأثمة بعضها ببعض فاحصل فهو المخرج. وهذا اذا لم يكن مع
 الكسر صحيح فان كان معه صحيح مقدم عليه لا مؤخر عنه ولا متوسط بينه كما هو المفروض هنا.
 فالطريق في بسطه وكذا غيره من الكسور الا المنتسبين تضربا للصحيح في المخرج المشترك
 للكسور وتضم الى الحاصل بسط الكسور المفروضة. وبسطها هو الحاصل من ضرب كل كسر
 في ائمة غيره كما تقدم فالجميع بسط الصحيح مع كسوره. والمراد بالامام المقام والمخرج
 والاختيار أشهرها. « واما المجدول الاول فللورثة واما الثاني ف للتصحيح ٤٠ »

المناسبة - ثم على الأكبر منه وهكذا حتى تنتهي القسمة عليهما - لأن الخارج أولا
إنما كان كسورا فلخرج بالقسمة على مخرج الكسر أو الكسور فهو التصحيح فضعه
تحت التركة - فإن لم يمكن حل التصحيح أو وفقه بأن كان عددا أوليا أو أصلا لم يرب
كالأحد عشر والتسعة عشر من الأوتار الصم فضعه في رأس الجدول الأخير
واقسم عليه الحاصل وضع المنكسر تحته وتكون النسبة إليه بالجزئية فقط إذا لم
يمكن التعبير بغيرها كما في الأعداد الصم . فإن أمكن التعبير بغير لفظ الجزئية كما
في الأعداد الأوائل كانت النسبة إليه بالجزئية وبغيرها كالواحد من اثنين والواحد
من ثلاثة أو أربعة إلى العشرة فإنه يقال نصف وثلاث وهكذا إلى عشر وللتنصيح
القاعدة تطبق عليها بعض الأمثلة .

أمثلة الكسر المفرد

المثال الأول فيما إذا كان في التركة صحيح وكسر مفرد وكان بين التصحيح
وبسط التركة مباينة ولم يكن للتصحيح أضلاع أم وشقيقتان وأختان لأم -
المسألة بالهول من سبعة والتركة ثلاثة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً - والكسر
فيها مفرد - فضع بنا تصحيح التركة في مخرج الكسر وضمنا إلى حاصل الضرب
بسطة الكسر فبلغ بسط التركة مائة وواحد وتسعين وبين البسط والمسألة
مباينة فضع بنا لكل من الورثة نصيبه في البسط وقسمنا الحاصل على التصحيح

(١) الكسر إما منطلق وإما أصم - فالمنطق ما يمكن التعبير عنه بغير لفظ الجزئية كالواحد من
من أربعة فإنه يقال فيه ربع وجزء من أربعة - والكسور تسعة وهي النصف والثالث والربع
والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر وصورتها هكذا - $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{5}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{7}$ $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{9}$ $\frac{1}{10}$. والأصم ما لا يمكن التعبير عنه تحقيقاً إلا بلفظ الجزئية كقولك جز من أحد عشر
أو هكذا .

أمثلة التطبيق على الكسر المفرد

اولاً ثم على مخرج الكسر ثانياً فخرج نصيب كل وارث من صحيح التركة وكسرها
فوضعنا الصحيح تحت التركة والكسر تحت التصحيح لانتسابه اليه
وهذه صورتها.

بسطة التركة - ١٩١ تصحيح

المسألة	٧	٢٧	٢	٧
أمر	١	٩	٠	٢
قمة	٢	١٨	٠	٤
قمة	٢	١٨	٠	٤
ختم	١	٩	٠	٢
ختم	١	٩	٠	٢

فتشالا لأمر من المسألة واحد من ريناه في بسط
التركة مائة وواحد وتسعين وقسمنا الحاصل
على التصحيح فانكسر عليه اثنان فوضعناهما
تحت وقسمنا الخارج وهو (٢٧) على مخرج

الكسر ثلاثه فخرج تسعة فوضعناها تحت التركة موازية للأمر فكان نصيبها
من التركة تسعة دنانير وسبعي دينار - وكذا اعلنا البقية الورثة فخرج لكل من ابنتي
الأمر مثلها ولكل من الشقيقتين ثمانية عشر دينارا وأربعة أسباع دينار - ولعرفة
صحة العملية جمعنا ما تحت التصحيح من الكسور وقسمناها عليه فخرج
اثنان ها عبارة عن الكسر الذي في التركة وهو ثلثان ثم جمعنا ما تحت التركة من
الصحيح فسأوى الصحيح صحيح التركة كما سأوى الكسر كسرها فبانت
صحة العملية .

المثال الثاني فيما إذا كان في التركة صحيح وكسر مفرد وكان بسط التركة
يوافق التصحيح زوج وبنان وعم - المسألة من اثني عشر - والتركة واحد
وثلاثون دينارا وثلث دينار ففيها كسر مفرد - فحضر بنا صحيحها في مخرج كسرها
(٣) وضعنا إلى الحاصل بسط الكسر واحد فبلغ بسطها (٩٤) فوضعناه
فوق الجدول الأول وبينه وبين المسألة توافق بالنصف فوضعنا فوق المسألة
فوق قوسها ووفق البسط فوق التركة ثم حضر بنا لكل وارث سهمها في وفق

البسط وقسمنا الحاصل على وفق المسألة - ثم الخارج على مخرج الكسر فخرج لكل منهم نصيبه من التركة كما تراه مرسوما في جدولها هذا .

الوقتان - ٦ - ٤٧ - $\frac{1}{3}$ - الوقف

٦٤	١٢	٣١	$\frac{1}{3}$	٦
زوج	٣	٦	٥	٣
بنت	٤	١٠	١	٢
بنت	٤	١٠	١	٢
عم	١	٢	١	٥

المثال الثالث فيما إذا كان في التركة كسر مفرد وكان بين التصحيح وبسط التركة تباين وكان للتصحيح أضلاع : زوج وأب وأم وثلاثة بنين وبنت - أصل المسألة اثنا عشر وصحت من (٨٤) والتركة ستون دينارا وثلاثة أرباع

دينار ففيها كسر مفرد وبسطها بضرب صحيحها في مخرج كسرها أربعة وضع بسط الكسر ثلاثة إلى حاصل الضرب يبلغ بسطها مائتين وثلاثة وأربعين - وبين البسط والتصحيح مبانته فقدر بناسها م كل وارث في البسط وقسمنا الحاصل على أضلاع التصحيح وما لم يتقسم على ضلع من الأضلاع وضعناه تحته لأنه كسر منسوب إليه ووضعنا الخارج الصحيح تحت التركة - فكان لكل وارث ما تراه من صحيح وكسر في صورتها هذه ففيها غنى عن الإطالة .

أمثلة الكسر المنتسب بسط التركة - ٢٤٣ - أضلاع التصحيح

التصحيح $\frac{3}{4}$ ٨٤ ٦٠

زوج	٦١	١٥	٠	٥	١	٣
أب	١٢	١٠	٠	٣	٢	٠
أم	١٢	١٠	٠	٣	٢	٠
ابن	١٠	٧	٠	٢	٢	٠
ابن	١٠	٧	٠	٢	٢	٠
ابن	١٠	٧	٠	٢	٢	٠
بنت	٥	٥	٠	٣	١	٠

المثال الأول فيما إذا كان في التركة صحيح وكسر منتسب وكان بسط التركة يباين التصحيح : زوجة و بنتان وأخ لأب والتركة أربعة قاريط أو دنانير وستة أسباع قيراط أو دينار وثلاثة أخماس سبع قيراط

أودينار - فأصل المسألة - أربعة وعشرون - والتركة فيها (كسر منتسب) وانظر

صورتها هذه - ترانا وضعنا الورشة بسط التركة - (١٧٣) المسألة

الأضلاع	٢	٦	٥	٧	٤	٢٤
زوجية	٣	٣	١	٢	٠	٣
بنت	٠	٤	٢	٤	١	٨
بنت	٠	٤	٢	٤	١	٨
خب	١	٠	١	٠	١	٥

في الجدول الأول طولاً ووضعنا التصحيح في قوس الجدول الثاني

وهو (٢٤) وتحت سهام كل وارث بحداته - ثم وضعنا تصحيح التركة وهو

أربعة في أعلى الجدول الثالث ثم الكسور بعده مرتبة كل كسر في رأس جدول -

ثم بسطنا تصحيح التركة من جنس الكسر الأصغر بأن ضربنا الأربعة في السبعة

مقام الستة الأسباع وهو أصغر الكسور فحصل (٢٨) فضعنا إليها الكسر وهو

الستة فحصل (٣٤) ضربناها في خمسة مقام الثلاثة الأتخاس فحصل (١٧) فضعنا

إليها الكسر وهو الثلاثة فصار بسط التركة (مائة وثلاثة وسبعين) وبينه وبين

التصحيح مباينة فوضعناه بين قوسين فوق التركة - ولو كان بينهما موافقة لوضعنا

وفق كل منهما فوقه - ثم خللنا التصحيح المضلعي وهما ستة وأربعة ووضعناها

فوق جدولهن مائلي الكسور - ثم ضربنا نصيب الزوجة وهو ثلاثة في جميع

البسط فحصل (٥١٩) فقسمنها على آخر ضلع وهو الأربعة فخرج (٢٩) وانكسر

ثلاثة فوضعناها تحت ولولم ينكسر شيء لوضعنا صفراً - ثم قسمنا الخارج على

الضلع الذي قبل الأربعة وهو الستة فخرج (٢١) وانكسر عليه ثلاثة فوضعناها

تحت - ثم قسمنا الخارج على مخرج أصغر الكسور وهو الخمسة فخرج أربعة

وانكسر عليه واحد فوضعناه تحت ثم قسمنا الخارج وهو أربعة على مخرج أكبر

الكسور وهو السبعة فانكسر عليه فوضعنا الأربعة تحت - ولم يخرج للزوجة

من التركة صحيح - وانما خرج لها كسور - وهي أربعة أسباع قيراط وخمس سبع قيراط - وذلك لأن كل كسر في مرتبته يعتبر مضافا لما قبله (إذ هو كسر منتسب) وتوضيحه أن الثلاثة الأخيرة فوقها أربعة فكانت ثلاثة أرباع وما قبلها ستة فكانت ثلاثة أرباع سدس - وما قبل الستة خمسة فكانت ثلاثة أرباع سدس خمس وما قبل الخمسة سبعة فكانت ثلاثة أرباع سدس خمس سبع قيراط وقس على ما ذكر بقية الورثة وانظر حصصهم تجدها مرسومة في الجدول فلا تطيل بذكرها.

ولمعرفة صحة العملية جمعنا ماتحت المبلغ الأخير وهو الأربعة وقسمنا عليها فخرج واحد فجمعناه إلى ماتحت الستة وقسمنا المجموع عليها فخرج اثنان فجمعناها إلى ماتحت الخمسة وقسمنا المجموع فخرج واحد وانكسر ثلاثة وهي الثلاثة الأخماس التي في التركة - ولولم ينكسر شيء أو انكسر أقل أو أكثر من ذلك لما صحت العملية - ثم جمعنا خارج القسمة وهو واحد إلى ماتحت السبعة وقسمنا المجموع عليها فخرج واحد وانكسر ستة بمقدار الكسر فجمعنا الواحد إلى ماتحت الأربعة فساوى المجموع التركة صحيحها وكسورها - وبذلك عرفنا صحة العملية فافهم هذا وقس عليه ما لم نطل شرحه.

المثال الثاني - فيما إذا كان في التركة صحيح وكسر منتسب وكان بين الصحيح وبسط التركة موافقة وليس لوفق التصحيح أصلا ع : زوجة وأم وبنت وبنت ابن وعم - مسائلهم تصبح من أصلها أربعة وعشرين - والتركه ثلاثون دينارا وثلاثة أرباع دينار وثلاثة أخماس ربع دينار - فغضربنا صحيح التركة (٣٠) في مخرج أكبر كسورها (٤) فحصل (١٢٠) فقمعنا إليه بسط الكسر (٣)

فصار

أمثلة التطبيق على الكسر المنتسب

فصار المجموع (١٧٣) فضرينا في مخرج الكسر الثاني وجمعنا إليه صورة الكسر (٥) فصار بسط التركة (٦١٨) فوضعناه في رأس الجدول الأول ونظرنا بينه وبين التصحيح فوجدنا بينهما موافقة في السدس فوق التصحيح (٤) أربعة ووفق البسط (١٠٣) مائة وثلاثة فوضعناه فوق التصحيح فوق قوسه ووفق البسط فوق قوس التركة ثم وضعنا مخرجي الكسر في رأس الجدول الرابع والخامس ووفق التصحيح في رأس الجدول السادس ثم ضرينا سهام كل وارث في وفق التركة وقسمنا الحاصل على وفق التصحيح ثم على مخارج الكسور ووضعنا المنكسر على كل من الوفق والمخرج تحته والتصحيح تحت التركة فخرج بذلك نصيب كل وارث من صحيح وكسر كما في صورتها هذه .

المثال الثالث : زوج وأب وأم وثلاثة الوفقان - ٤ - ١٠٣ - ٣ - ٣ الوفق					
٢١٨	٢٤	٣٠	٤	٣	٣ الوفق
زوجة	٣	٣	٣	٢	١
أم	٤	٥	٠	٣	٠
بنت	١٢	٥	١	٤	٠
بنتين	٤	٥	٠	٣	٠
عم	١	١	١	٠	٣

بين و بنت - والتركة تسون ديناراً وثلاثة
أخماس دينار - وأربعة أسداس ثلث دينار -
فأصل المسألة اثنا عشر وتصحيح من (٨٤)
وفي التركة (كسر منتسب) فبسطناها من

جنس أصغر الكسور إذ ضرينا التصحيح (٦٠) في (٥) مخرج أكبر الكسرين وجمعنا إلى حاصل الضرب بسط الكسر (٣) ثم ضرينا المجموع في ستة مخرج أصغر الكسرين وجمعنا إلى حاصل الضرب صورة الكسر (٤) فبلغ بسط التركة من جنس أصغر الكسرين وهو أسداس أخماس الدينار (١٨٢٢) فوضعنا المبلغ فوق أول جدول - ولوجود الموافقة بالنصف بين البسط والتصحيح وضعناه فوق كل منهما فوق قوسه - ثم حللنا وفق التصحيح إلى ضلعيه فوضعنا

الأكبر

الأكبر في رأس الجدول السادس ما يلي كسور التركة والأصغر في السابع ثم
منه يناسها من كل من الورثة في وفق البسط وقسمنا حاصل الضرب على آخر ضلع
ثم الخارج على ما قبله - ثم على مخارج الكسر كذلك ووضعنا الخارج الصحيح
تحت التركة والمنكسر تحت ما انكسر عليه لا تتسا به إليه وكل ذلك يتنصع

الوفتان ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣

الأضلاع	٤	٣	٢	١	٠	١	٢	٣	٤
زوج	١٨٢٢	٨٤	٢٠	١٥	١٠	٥	٢	١	٠
أب	٢١	١٢	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١
أمر	١٢	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١	٠
ابن	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١	٠	٠
ابن	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١	٠	٠
ابن	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١	٠	٠
بنت	٥	٣	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠

بالتأمل في هذه الصورة

أمثلة الكسر المختلف

المثال الأول فيما إذا كان في التركة
كسر مختلف وكان بسط التركة
بإلصاق الصحيح زوج وبنت وأخ
شقيق - المسألة تصح من أصلها
أربعة - فلو كانت التركة خمسين ديناراً

ونصف دينار وخمسة دنانير كان في التركة صحيح وكسر مختلف فابسط الصحيح
من نوع أصغر كسر فيها وذلك بأن تضرب أولاً مخرج النصف اثنين في مخرج
الخمسين خمسة يحصل مخرج الكسرين عشرة فاضرب فيه بصحيح التركة
يحصل بسطه خمسمائة وضعه إلى الحاصل بسط الكسر بأن تضرب بسط النصف
واحد في مخرج الخمسين يحصل خمسة وتضرب بسط الخمسين اثنين في مخرج
النصف اثنين يحصل أربعة ضمه إلى الخمسة يكن بسط الكسرين تسعة
فاجمعها إلى بسط الصحيح يبلغ بسط التركة خمسمائة وتسعة ونوعها أخماس -
وانظر في جدولها هذا .

أمثلة التطبيق على الكسر المختلف

المسألة				بسط التركة - ٥٠٩ - ٩٠ - المخرج - التصحيح	
زوج	١	١٢	٧	١٠	٤
بنت	٢	٢٥	٤	٢	٢
قيت	١	١٢	٧	١	١

ترأنا وضعنا بسط التركة فوق قوسها وبسط الكسر فوقها ووضعنا مخرجها المشترك فوق المجدول الرابع والتصحيح فوق الخامس وحيث ان بين التصحيح والبسط مباينة مهنينا سهام كل وارث في البسط وقسمنا الحاصل أولا على التصحيح ثم على مخرج الكسر ووضعنا الخارج الصحيح تحت التركة والمنكسر تحت المنكسر عليه لا تنسابه اليه فخرج للزوج اثنا عشر دينارا وسبعة أعشار دينار وربع عشر دينار - وللشقيق مثله - وللبن خمسة وعشرون دينارا وأربعة أعشار دينار ونصف عشر دينار -

وتعرف صحة العملية في الكسر المختلف بأن تجمع ماتحت التصحيح أو اضلاعه إن وجدت وتقسعه عليه أو عليها وتجمع الخارج إلى ماتحت مخرج الكسر وتقسم المجموع عليه وتجمع الخارج إلى ماتحت صحيح التركة فإن ماثله المجموع ومائل المنكسر على المخرج بسط الكسر فالعملية صحيحة والا فلا - وقد جمعنا ماتحت التصحيح وقسمناه عليه فخرج واحد فجمعناه إلى ماتحت المخرج وقسمناه عليه فخرج واحد فجمعناه إلى ماتحت الصحيح فساواه المجموع وانكسر على المخرج ما ساوى بسط الكسر (٩) وبذلك علمنا صحة العملية - وقس على ذلك ما سياتي .

المثال الثاني فيما إذا كان في التركة (كسر مختلف) وكان بسط التركة يوافق التصحيح أمر واختان لأم واختان لأب والتركة أربعون دينارا ونصف دينار وثلاث دينار - اصل المسألة ستة وتسع بعولها من سبعة وفي التركة صحيح وكسر مختلف

فضرينا أحد مخرج الكسرين في مخرج الآخر فحصل المخرج الجامع للكسرين وهو ستة فضرينا في صحيح التركة وهما إلى حاصل الضرب بسط الكسرين خمسة فبلغ بسط التركة مائتين وخمسة وأربعين ووافق البسط التصحيح بالسبع فضرينا سهام كل وارث في وفق التركة وقسمنا الحاصل على مخرج الكسر لإزالة أثر القسمة على وفق التصحيح إذ هو واحد فخرج لكل من الأم وبنتيه خمسة دنانير وخمسة أسداس دينار. ولكل من الأخنتين للأب أحد عشر دينارا وأربعة أسداس دينار وهن صورتها

المثال الثالث فيما إذا كان في التركة كسر الوقتان - ١ - ٣٥ - ٢٠ - ١٠ - المخرج - الوقت

١	٢	٣	٤	٥	٦
١	٢	٣	٤	٥	٦
١	٢	٣	٤	٥	٦
١	٢	٣	٤	٥	٦
١	٢	٣	٤	٥	٦
١	٢	٣	٤	٥	٦

مختلف وكان بسط التركة يوافق التصحيح أيضا: زوج وأم وشقيقتان وأختان لأم والترك ستة وستون جنيها ونصف جنيها ورابعة فأصل المسألة ستة وتصح بعولها من عشرة وفي

التركة (كسر مختلف) فبدأنا بتحصيل مخرج

المشترك فضرينا أحد المخرجين في الآخر فحصل ثمانية ضرينا فيهما صحيح التركة فحصل خمسمائة وثمانية وعشرون وجمعنا إلى الحاصل بسط الكسر ستة فبلغ بذلك

بسط التركة خمسمائة وأربعة وثلاثين فوضعهما الوقتان - ٥ - ٢٢٧ - ٦١ - المخرج - الوقت

٥	٨	١٠	١٢	١٤	١٦
٥	٨	١٠	١٢	١٤	١٦
٥	٨	١٠	١٢	١٤	١٦
٥	٨	١٠	١٢	١٤	١٦
٥	٨	١٠	١٢	١٤	١٦
٥	٨	١٠	١٢	١٤	١٦

بأعلى الجداول الأولى وللتوافق بين البسط والمسألة ووضعت مخرج وفق كل منها فوقع ووضعنا بسط الكسر فوقه ليسهل إمتحان العملية ووضعنا مخرج الكسر المشترك بأعلى الجداول الرابع ووفق المسألة بأعلى الجدول الخامس كما

ثم ضربنا سهام كل من الورثة في وفق التركة وقسمنا حاصل الضرب على وفق
المسألة (٥) ووضعنا المنكسر عليه تحته وقسمنا خارج القسمة على مخرج الكسر
المشترك (٨) ووضعنا المنكسر عليه تحته ووضعنا الخارج الصحيح تحت
صحيح التركة فخرج نصيب كل منهم من صحيح وكسر -
وقد علمت كيفية امتحان صحة العملية فخرجها - وبهذا انتهى أمثلة التطبيق
على الطريق الأولى.

الطريق الثانية - أن تبسط كلام من التصحيح والتركة من نوع أصغر الكسر
أو الكسور للتركة - وتقيم بسط كل منهما مقامه من غير احتياج إلى القسمة على مخرج
الكسر واحتياج إليه في الطريق الأولى لأن بسط التصحيح أغنى عن ذلك -
فإن كان في التركة كسر مفرد فاضرب صحيحها في مخرجه وضم إلى حاصل الضرب
بسط ذلك الكسر - وهو ما فوق مخرجه ثم اضرب التصحيح في مخرج ذلك الكسر
واقم كلام البسطين مقام أصله وتمم العمل كالولم يكن بسط - وإن كان فيها كسر
منتسب فاضرب صحيح التركة في المخرج الأول واجمع إلى الحاصل صورة الكسر
ثم اضرب المجموع في الأمام الثاني وضم إلى الحاصل صورة الكسر وهكذا يحصل بسطها واضرب
الصحيح في أمة الكسر واجمع الحاصل بالضرب إلى بسط الكسر يحصل بسطها أيضا ثم اضرب التصحيح
في المخرج الجامع للكسور يحصل بسطه وتم العمل - وإن كان فيها كسر مختلف فاضرب كلام التصحيح
والتركة في مخرج الكسور المشترك - وضم بسط الكسور إلى حاصل الضرب في
التركة فقط - ولا يوضح هذه الطريق تطبيق عليها ثلاثة أمثلة.

المثال الأول فيما إذا كان في التركة كسر مفرد وكان بين البسطين موافقة زوج
وجدة وأختين لأب - والتركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث دنانير فأصل المسألة

سته وتصح بعولها من ثمانية - وفي التركة كسر مفرد فأضرب صحيحها (٢٥) في مقام الكسر (٣) يحصل (٧٥) أضف إليه صورة الكسر واحد يبلغ بسطها (٧٦) ثم أضرب التصحيح في مخرج الكسر يبلغ بسطه (٢٤) فضع بسط كل منها فوقه وانظر تجد بين البسطين موافقة بالربع فضع وفق كل من البسطين فوقه وضع وفق التصحيح في الجداول الأخير لتضع المنكسر عليه تحته ثم أضرب ثلاثة الزوج في وفق بسط التركة يحصل (٥٧) اقسمها على وفق التصحيح (٢) تخرج تسعة منها تحت التركة وتنكسر عليه ثلاثة منها تحته إذ هي كسور منسوبة إليه وأغل لبقية الورثة كذلك يخرج للزوج تسعة ودنانير وثلاثة أسداس دينار - والمجدة ثلاثة دنانير وسدس دينار - ولكل من الأختين للأب ستة دنانير وسدس دينار - وهكذا تكون صورتها.

الوقوفان ١٩ - ٦ -

البسطان	٢٤	٧٦	وفق التصحيح
المسألة الثالثة	٨	٢٥	٦
زوج	٣	٩	٣
جدة	١	٢	١
أخت لأب	٢	٦	٢
أخت لأب	٢	٦	٢

المثال الثاني فيما إذا كان في التركة (كسر منتسب) وكان بين البسطين مباينة - وكان للتصحيح أضلاع: أب وأم وبنان - والتركة أربعة وخمسون ديناراً ونصف دينار وثلاثة أرباع نصف الدينار - المسألة تصح من أصلها ستة -

وفي التركة (كسر منتسب) والقاعدة في ذلك أن تضرب التصحيح في مقام أكبر الكسور وهو اثنان يحصل (١٠٨) أضف إليه صورة الكسر واحد يحصل (١٠٩) ثم أضربه في مخرج أصغر الكسرين وهو (٤) يحصل (٤٣٦) أضف إليه صورة الكسر (٣) يبلغ بسط التركة أربعمائة وتسعة وثلاثين ثم ابسط التصحيح بأن تضربه في مخرج الكسرين ثمانية يبلغ بسطه ثمانية وأربعين فلهذا إلى ضلعيه ثمانية وستة

وستة وضع كل شيء في موضعه من الجدول تكن صهورتها هكذا

وحيث إن بين البسطين مبانة فاضرب البسطان - ٤١ - ٤٣٩ - ٧ - ٣ الاختلاص					
السؤال والتركيب	٦	٥٤	٧	٤	٨
أب	١	٩			١
أم	١	٩			١
بنت	٢	١٨			٢
بنت	٢	١٨			٢

لكل وارث سهمه في بسط التركة واقسم
 حاصل الضرب على أضلاع التصحيح
 يحصل لكل منهم نصيبه فثلاثا لأب اضرب
 له سهمه من المسألة في بسط التركة (٤٣٩)

يحصل المبلغ نفسه إذا أثر لضرب الواحد فاقسعه أولا على أصغر الضلعين يخرج
 (٧٣) وينكسر عليه واحد فضعه تحته واقسم الخارج على أكبر الضلعين يخرج تسعة
 صحيحة وينكسر عليه واحد فضعه المنكسر تحته والصحيح تحت التركة واعمل
 كذلك لبقية الورثة يخرج لكل منهم ما تراه مرسوما في جدولها - ولأدنى القسمة
 على يخرج الكسر لما علمت .

المثال الثالث فيما إذا كان في التركة صحيح وكسر مختلف وكان بين البسطين
 موافقة ولم يكن لوفوق بسط التصحيح أضلاع : أم وأختان لأم وأختان لأب -
 والتركبة أربعون دينارا ونصف دينار وثلاث دينار - المسألة تصح بعولها من سبع
 وفي التركة (كسر مختلف) فاعمل بمقتضى طريقة بسطه واضرب الصحيح في
 الخارج الجامع للكسور وهو ستة يحصل (٧٤٠) وأضف إلى الخاصل بسط الكسر
 وهو خمسة يبلغ بسط التركة مائتين وخمسة وأربعين ثم ابسط التصحيح بضربه
 في صحيح الكسر المشترك يحصل بسطه اثنان وأربعون - وانظر بين البسطين
 تجد بينهما موافقة بالسبع فوق بسط المسألة ستة ووفق بسط التركة - خمسة
 وثلاثون فردا كلاً منهم إلى وفقه واعتبره كصله واضرب لكل من الورثة سهمه

المبحث الثالث: الطريق الثالثة فيما إذا كانت التركة كلها كسورًا

وأشئلة التطبيق

٦١٩

من المسألة في وفق بسط التركة واقسم الحاصل على وفق بسط المسألة يخرج لكل منهم نصيبه من صحيح وكسر فإذا ضربت سهم كل من الأم وبنتيهما في وفق التركة (٣٥) حصل المبلغ نفسه فإذا قسمته على وفق بسط التصحيح خرج لكل واحدة خمسة دنائير وخمسة أسداس الدينار وإذا ضربت سهمي كل من الأختين للأب في (٣٥) خرج (٧٥) فإذا قسمتهما على وفق التصحيح خرج لكل منهما أحد عشر دينارًا وأربعة أسداس الدينار - وانظر صورتها هذه يتضح لك كل ما ذكر.

الوقوفان - ٦ - ٣٥ وفق

البسطان	٤٢	٦٤٥	٥ - القسمة
المسألة والترك	٧	٤٠	٦
أمر	١	٥	٥
أخت لأمر	١	٥	٥
أخت لأمر	١	٥	٥
أخت لأب	٢	١١	٤
أخت لأب	٢	١١	٤

وإذا أردت امتحان صحة العملية فاجمع الكسور التي تحت وفق التصحيح واقسمها عليه تخرج ثلاثة صحيحة وينكسر عليه ما يساوي بسط الكسر خمسة فإذا جمعت الخارج إلى ماتحت الصحيح ساواه المجموع وذلك علامة الصحة

وإذا لم يجتمع ما يساوي الصحيح والينكسر فالعملية باطلة - والله تعالى أعلم ؟
وهذا ينتهي بيان طرق القسمة فيما إذا كان في التركة صحيح وكسر - وأما إذا كانت التركة كلها كسر فالطريق في قسمتها أن تأخذ بسط الكسر بحسبه وتقسم على صحيح المسألة فإن صح قسمة فذلك هو المطلوب كما في أمر وبنت وأخت لأب والترك ستة أسباع قيراط مثلاً فإن المسألة من ستة والترك ماثلة لها - فلازم سبع قيراط - وللبنت ثلاثة أسباع قيراط وللأخت لأب سبعة قيراط وإن لم يصح قسمة فإما أن يبين التصحيح أو يوافق - فإن باينه فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في بسط التركة واقسم الحاصل على كامل التصحيح

وما

المبحث الثالث: الطريق الثالثة فيما إذا كانت التركة كلها كسورا
وأمثلة التطبيق

٦٢٠

وما خرج بالقسمة أقسمه أيضا على مخرج الكسر أو الكسور تظهر بذلك أنصباء الورثة - وإن وافقه فاضرب سهام كل وارث من المصحح في وفق البسط واقسم الحاصل على وفق المصحح ثم على مخرج الكسر أو الكسور تخرج بذلك أنصباء الورثة وما لم ينقسم من الأنصباء ضعه تحت العدد الذي لم ينقسم عليه.

فمثال المبينة زوج وبنت وشقيقة فسألتهم تصح من أصلها أربعة للزوج سهم وللشقيقة مثله وللبنت سهمان - فإذا كانت التركة ستة أسباع قيراط وثلاثة أخماس سبع قيراط مثلا كانت كلها كسر أو صورته هكذا $\frac{1}{2}$ وبسطه حاصل بضرب ما فوق المخرج الأول في مخرج الكسر الثاني وضرب ما فوقه إلى حاصل الضرب يبلغ بسطه (٣٣) وبينه وبين المسألة تمباينة فاضرب سهم الزوج في (٣٣) بسط التركة يحصل المبلغ نفسه فاقسمه على المسألة ينكسر عليها واحد فضعه تحته ونج ثمانية فاقسمها على مخرج أصغر الكسرين (خمسة) ينكسر عليه ثلاثة ويخرج واحد فضعه تحت مخرج أكبر الكسرين (سبعة) إذ لا ينقسم عليه وأعل كذلك لبقية الورثة يخرج للزوج سبع قيراط وثلاثة أخماس سبع قيراط وربع خمس سبع قيراط - وللشقيقة مثله - وللبنت ثلاثة أسباع قيراط وخمس سبع قيراط وربع خمس سبع قيراط وهكذا ترسم صورتهما.

ومثال الموافقة: زوجة وبنت وعم -

المسألة	البسط	٦	٣	المسألة
زوج	١	١	٢	٤
بنت	٢	٣	١	٢
قه	١	١	٣	١

والتركة ثلاثة أرباع قيراط مثلا وثلاث ربع قيراط وصورته هكذا $\frac{1}{4}$ المسألة تصح من أصلها ثمانية للزوجة واحد وللبنت

أربعة

المبحث الثالث: الطريق الثالثة فيما إذا كانت التركة كلها كسورا
وأمثلة التطبيق

٦٢١

أربعة وللعم ثلاثة - والتركة كلها كسر وبسطه عشرة فيبينه وبين المسألة موافقة
بالنصف فوضعنا فوق كل من المسألة وبسط التركة فوقه ورتبنا الأعداد في الوضع

الوقت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
المسألة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
زوجة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بنت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
عم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

كما ترى في صورتها هذه .
ثم ضربنا سهم الزوجة في وفق وبسط الكسر (خمسة)
فخرج العدد بنفسه فقسمناه على وفق المسألة (٥) فانكسر
عليه واحد فوضعناه تحته وخرج واحد

فوضعناه تحت مخرج أصغر الكسرين إذ لا ينقسم الواحد ثم ضربنا سهم البنت (٤)
في وفق البسط (٥) فخرج عشرون فقسمناها على وفق المسألة فخرج خمسة
ولم ينكسر شيء فقسمنا الخمسة على أصغر المخرجين (٢) فانكسر اثنان
فوضعناهما تحته وخرج واحد فوضعناه تحت أكبر المخرجين (٤) ثم ضربنا سهم
العم (٣) في وفق البسط (خمسة) فخرج خمسة عشر فقسمناها على وفق المسألة
فخرج ثلاثة وانكسر ثلاثة فوضعنا المنكسر تحته وقسمنا الخارج على (٣)
أصغر المخرجين فخرج واحد فوضعناه تحت أكبر المخرجين فخرج نصيب الزوجة
ثلث ربع قيراط وربع ثلث ربع قيراط - ونصيب البنت ربع قيراط وثلث ربع
قيراط - ونصيب العم ربع قيراط وثلاثة أرباع ثلث ربع قيراط - وكيفية امتحان
العملية قد تكرر بيانها .

وبهذا انتهى بيان قسمة التركات وقد بذلنا غاية الجهد في إيضاحه فبإذن
بعون الله وتوفيقه على أحسن ما نرؤى .

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً وعلى كل حال ، وصلى الله على سيدنا
محمد خير الأنعام ، وعلى آله وأصحابه الطاهرين الكرام ، وعلى تابعيهم بإحسان

إلى

إلى يوم الحشر والقيام، وعلينا معهم والدينا وأولادنا ومشايخنا ومعلمينا
 وذوي الحقوق علينا ونسأله في الإتهام والختم أن يمن علينا بطول العمر في
 طاعته ويشملنا بالعفو والعافية، والتوفيق لما فيه صلاح العاقبة وحسن
 الخاتمة وأن يرزقنا من الدين ومشايخنا ويغفر لنا ولهم ولقارئ هذا
 الكتاب وسائر المسلمين آمين يارب العالمين.

وكان الفراغ منه في صباح يوم الخميس لست وعشرين ليلة خلت
 من ربيع الثاني سنة ١٣٨٤ هـ بوافق ثلاث ليال خلت من سبتمبر سنة
 ١٩٦٤ م - والحمد لله على التمام ونسأله العفو والرضا وحسن الختام

قد انتهيت (ثانياً) من مراجعة هذا السفر الفذ - في فن الفرائض - وتدقيق النظر
 فيه وتصحيحه في صباح يوم الأربعاء ٢٥ - مضت من ظهر الأخير سنة ١٣٨٨ م - و٢٢ م
 سنة ١٩٦٨ م - فالحمد لله الذي بعثه وتوفيقه تتم الصالحات. أهـ مؤلفه.